

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية
سنة عام ١٩٤٦ - و١٩٤٧ عام ١٩٤٨

تقنت إشراف

الاستاذ حسن الفيلسوف
المستشار العام للحكومة

الدكتور حسين عطية
المستشار العام للحكومة

الجزء الرابع عشر

الطبعة الأولى

١٩٨١ - ١٩٨٢

من المراسلات والقرارات
التي صدرت في سنة ١٩٤٦ و١٩٤٧



الدار العربية للموسوعات

رئيس التحرير الدكتور محمد النكحاني - دمشق

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكرهاني
المهام تمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الرابع عشر

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات
القاهرة ٢٠ شارع مدني - ص.ب. ٥٤٢ - ت. ٧٥٦٦٣٠

مَطْبَعَةُ عَقْلٍ
٣. شارع المطار - جدة
٩٤٥٠٨١
رقم الإيداع ٨٦/٧٦٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

المدار العربية للموسوعات بالمشاهدة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

محمد الفكهاني

موضوعات

الجزء الرابع عشر

دموى (ج)

الفصل الأول — الدموى بصفة عامة

(ج) راجع الجزء الخامس عشر بآلى موضوعات دموى ..

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمة وإمكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في أطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الإلمام بها أدلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رآى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض نوا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قرره الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها في الاصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب المكتب الفني بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متعذرا الفوصل اليها لتقديم المعهد بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعا الى الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من الغنية العملية للموسومة الادارية الحديثة ويمين على القارئ في الجهد من اجل خدمة عامة تثقل في اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا في محكته الادارية العليا والجمعية العمومية لفنسى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيكتفى القارئ في ذيل كل حكم او فتوى بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التي صدر فيها الحكم ، او رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية العمومية او من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وان تندر الإشارة الى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيكتفى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبك الرأى وتاريخ التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى بين هذين البائين الخاصين بمفهر قارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

ويتمد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ - فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويتمد بذلك فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع التى
صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية
١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده الملم بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التطبيق عقب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو يكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً متسلسلة كما هو متبع بشأن المجلدات
المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بياناً تفصيلياً بالأحوالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام بالكثير من
موضوع ، ناذاً كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامه الا أنه وجب
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
أقرب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكاهة ، نعيم عطية

دعوى (*)

الفصل الأول : الدعوى بصفة عامة

الفرع الأول : قواعد الإجراءات المتبعة في الدعوى

الفرع الثاني : صحيفة الدعوى

أولا : الإيداع

ثانيا : الإعلان

الفرع الثالث : المصالحة

الفرع الرابع : الصفة

الفرع الخامس : تكييف الدعوى

الفرع السادس : طلب في الدعوى

أولا : الطلبات الأصلية والطلبات الاحتياطية

ثانيا : الطلبات المارضة

ثالثا : الطلبات المعدلة

الفرع السابع : دفع في الدعوى

أولا : أحكام عامة

ثانيا : الدفع بعدم الاختصاص

ثالثا : الدفع بعدم القبول

رابعا : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

خامسا : الدفع بالتقادم المسقط

سادسا : الدفع بالتزوير

سابعا : الدفع بعدم دستورية القانون

(*) راجع الجزء الخامس عشر بقية موضوع دعوى .

الفرع الثامن : التدخل في الدعوى

اولا : أحكام عامة

أ - مناط التدخل

ب - إجراءات التدخل

ثانيا : التدخل الانضمامي

ثالثا : التدخل الاختصاصي

الفرع التاسع : حق الدفاع

اولا : محور المبادئ الجارحة

ثانيا : رد القضاة

الفرع العاشر : عوارض سير الدعوى

اولا : انقطاع سير الخصومة

ثانيا : وقف الدعوى

ثالثا : ترك الخصومة

رابعا : انتهاء الخصومة

خامسا : الضلع في الدعوى

الفرع الحادي عشر : هيئة مفوضي الدولة ، ودورها في

الدعوى الادارية

الفرع الثاني عشر : سقوط الحق في رفع الدعوى بمضي المدة

اولا : سقوط الحق في رفع الدعوى بمضي المدة المقررة

لتقديم الحق المدعى به

ثانيا : تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم

السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٣٠

ثالثا : سقوط الدعوى التاديبية

الفرع الثالث عشر : الحكم في الدعوى

اولا : حجز الدعوى للحكم

ثانيا : ديباجة الحكم

ثالثا : المنطوق

رابعا : تسبيب الحكم

خامسا : تفسير الحكم

سادسا : تصحيح الاخطاء المادية

سابعا : اغفال الحكم ببعض الطلبات

ثامنا : حجية الأحكام

المبحث الأول : شروط حجية الأمر المقضى به

أ — بصفة عامة

ب — وحدة الخصوم

ج — وحدة محل

د — وحدة السبب

المبحث الثاني : مقتضى ما للأحكام من حجية عدم جواز عودة الخصوم

الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه الحكم

المبحث الثالث : قوة الشيء المقضى تلحق بالمنطوق والاسباب المرتبطة

ارتباطا وثيقا بالمنطوق

المبحث الرابع : حجية الحكم تمتد الى الخصوم والى خلفهم العام وخلفهم

الخاص

المبحث الخامس : حجية الأمر المقضى الذى تتبّع به الأحكام الابارية حجية

نسبية فيما عدا أحكام الالغاء

المبحث السادس : التفرقة بين اثر الحكم كدابة لتقوية الحقوق المحكوم

وقوة الأمر المقضى

تاسعا : تنفيذ الحكم

عاشرا : ضياع الحكم

حادى عشر : التنازل عن الحكم

ثانى عشر : حكم تهيدى بئذب خبىر

ثالث عشر : الحكم بعدم الاختصاص والاحالة

رابع عشر : بطلان الحكم

المبحث الاول : حالات بطلان الاحكام

١ — اغفال الاعلان

ب — عدم ايداع تقرير المفوض

ت — صدور الحكم فى جلسة سرية

ث — الزام خصم لم يكن ممثلا فى الدعوى

ج — خلو الحكم من الاسيغ او قصورها او تناقضها وتهاتها او

تناقضها مع المنطق

د — التناقض بين سورة الحكم ونسخته الاصلية

ق — الاحالة فى تسبيب حكم على حكم آخر

ك — عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الاصلية

ل — عدم توقيع اعضاء الهيئة

م — زيادة من اشتركوا فى اصدار الحكم عن العدد المقرر قانونا

ن — الاشتراك فى المداولة واصدار الحكم دون سماع المرافعة

ه — عدم صلاحية احد الاعضاء

المبحث الثانى :

١ — الاخطاء المادية

ب — النقص او الخطأ غير المخل فى بيانات الخصوم

ت — ضوابط تسبب الاحكام

ث — ورود المتطوق في ورقة مستقلة

ج — الاحالة بقرار

د — في حالة ضم دعويين للارتباط يجوز تكملة اسباب الحكم في احدهما باسباب الحكم في الأخرى

ر — توافر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة واصدار الحكم
ق — عدم الاخطار ثم الحضور

ك — اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان نوى
الشان

ل — ثبوت صلاحية القاضي لنظر الدعوى

م — ثبوت عدم الاشتراك في ابداء الراى مسبقا كمفوض

ن — قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية او اسباب الرد بكتاب
الجلسة

الفرع الرابع عشر : تقدير قيمة الدعوى

الفرع الخامس عشر : مصروفات الدعوى

الفرع السادس عشر : رسوم الدعوى

الفصل الأول الدعوى بصفة عامة

الفرع الأول قواعد الإجراءات المتبعة في الدعوى الإدارية .

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الأصل في المنازعات الإدارية هو وجوب تطبيق قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة — أحكام قانون المرافعات لا تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة — امتناع تطبيق أحكام المرافعات إذا تعارضت نصا أو روحا مع أحكام قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة — اذ نصت على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون . وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي » — قد جعلت الأصل هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، والاستثناء هو تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص من القانون المشار اليه . وغنى عن البيان أن أحكام قانون المرافعات لا تطبق في المنازعات الإدارية ، إذا كانت هذه الأحكام تتعارض نصا أو روحا مع أحكام قانون تنظيم مجلس الدولة . سواء في الإجراءات أو في اصول النظام القضائي بمجلس الدولة .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠٤٠ في ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

قواعد الإجراءات الواردة في قانون المرافعات — سريتها أمام القضاء الإداري فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذي لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة .

ملخص الحكم :

أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامه لا تطبق أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذي لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به .

(طعن رقم ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، ثم أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي بمجلس الدولة — امتناع القياس بين أحكام المرافعات المدنية والإجراءات في القضاء الإداري — أساس ذلك : هو وجود الفارق بين إجراءات القضاء بين المدني والإداري ، أما من النص ، أو من اختلاف كل منهما اختلافا مرده أساسا إلى تباين نشاط المحاكم أو إلى التباين في طبيعة الروابط التي تنشأ فيما بين الأفراد القانون العلمام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص —

تفصيل في ضوء طبيعة المنازعة الإدارية وما يترتب على هذه الطبيعة
من آثار .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٣ من قانون إصدار قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة بأن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام قانون المرافعات وقانون أصول المحاكمات فيها لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » مفاد ذلك أن هذه المادة جعلت الأصل هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة ، على أن تطبق أحكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص في القانون المشار اليه .

وهن حيث أن قانون مجلس الدولة قد افرد فصلا خاصا للإجراءات ورد فيه تحت عنوان موحد ما قدره لازما لسير الدعوى الإدارية مراعيا فيها قرره من أحكام في هذا الشأن التبسيط والسرعة في الإجراءات ومنع التعقيد والأطالة والبعد بالمنازعات الإدارية من لدن الخصومة الإدارية وتهيئة الوسائل لتحييس القضايا تحييصا دقيقا ولتأصيل الأحكام تأصيلا . يربط بين شئانها ربطا محكما بعيدا عن التناقض والتعارض متجها نحو الثبات والاستقرار متكيئا مع مقتضى الخصائص المميزة لمنازعات القانون الإداري مستهديا بالتباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ فيها بين الإدارة والافراد في مجالات القانون العام وتلك التي تنشأ فيها بين الافراد في مجالات القانون الخاص .

ومن حيث أنه إمعانا من المشرع في تقدير هذه الخصائص المميزة قد استشعر ضرورة التشريع بما تستلزمه الروابط الإدارية من وضع قانون متكامل للإجراءات التي تتسق مع تنظيم القضاء الإداري وهو ما نبه اليه في ختام المادة ٣ سالف الذكر فيما تنص به من الإحالة على قواعد المرافعات في شأن ما لم يرد فيه نص خاص وذلك فقط بصفة مؤقتة إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي لمجلس الدولة .

ومن حيث أن القضاء الإداري يتميز بأنه ليس مجرد قضاء طبيعى كالقضاء المدني بل هو في الأغلب والأعم قضاء انشائي يبتدع الحلول.

المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة في تسييرها للمرافق العامة وبين الأفراد وهى روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص . فمن ثم تكون للقضاء الإدارى نظرياته التى يستقل بها في هذا الشأن تسمى قواعد القانون الإدارى باعتباره نظاما قانونيا متكاملًا فلا يأخذ من أحكام القانون الخاص إلا لضرورة وبقدر وحيث لا يكون في القاعدة المستوردة أى امتثالت على كيان القانون الإدارى أو استقلاله — وبالمثل يسير القضاء الإدارى على هذا المنهج في مجال الإجراءات اللازمة لسير الدعوى والظمن في الأحكام فيؤكد امتناع القياس بين أحكام المرافعات والإجراءات القضاء المدنى ، أما من النص وأما من اختلاف طبيعة كل منهما اختلافًا مرده أساسا الى تباين نشاط المحاكم أو الى التباين بين طبيعة الروابط التى تنشأ فيها بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وذلك التى تنشأ فيها بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

ومن حيث انه اذا كان امر الخلاف الذى يرجع بسببه الى نصوص التشريع لا يثير جدلا ، فان الخلاف الذى مرده الى اختلاف نشاط المحاكم والى تباين روابط القانون العام . وروابط القانون الخاص وان تهتل في خصومة شخصية بين افراد عابدين تتصلح حقوقهم الذاتية فان روابط القانون العام انما تهتل على خلاف ذلك في نوع الخصومة الهيئية أو الموضوعية مردها الى قابضة الشريعة وجدا سيادة القانون مجردة من لبد الخصومة الشخصية . التى تهيم على منازعات القانون الخاص ، ونتيجة لذلك استقر الوضع على ان الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى هو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تحصيلها وتحقيقها . وتهيتها للفصل فيها ، ثم هى أخيرا تهصل باستقرار حكم القانون في علاقات الأفراد مع الهيئات العامة مما يلزم تأكيداً للمصالح العام تيسر أمرها على قوى الشأن .

ومن حيث أن المشرع قد ردد هذه الاعتبارات فيما استهدفه بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من محاولة رعاية الخصائص المميزة للمنازعات الادارية بها لتفسيه من تنظيم مفاس لقواعد الإجراءات سداها التبسيط ولحميتها منع التعقيد أو الاطالة . فالدعوى وهى ليست محل حق للخصوم ، وانما يملكها القاضى كما سلف البيان هو الذى يسرها ويوجهها ويطلب ما يراه لازما لتحصيلها واستيفائها وتهيتها للفصل وقد ناط المشرع هيئة مفوضى الدولة بأغراض شتى منها تجريد المنازعات الادارية من لبد الخصومات

الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا ينبغي إلا معاملة الناس جميعها طيباً للقانون على نخذ سواء ومنها معاونو القضاء الإداري من ناحيتين ، إحداهما أن تزفع من القضاء الإداريين ضياء تحضر القضايا وتمثيلها للفرصة الحق يتفرغوا للتوصل ، والاخرى تقديم معاونو هيئة مجازة تساعد على تخصيص القضايا تحيضا يضيء ما أظلم من جوانبها ويجلو ما غمض من مبادئها برأى تتمثل فيه الحيدة لمصالح القانون وحده .

ولأن حيث أن المشرع قد أكد بهذا الاتجاه أن المنازعة الإدارية ليست ملكاً لذوى الشأن فيها بقدر ما هي ملك للحكمة ، وهيئة المفوضين جزء منها تجرى في سبيل انتهائها على مقتضى سلطات لا يعترف بها — بحسب الأصل العام لقضاة المحاكم العادية في خصوص روابط القانون الخاص بالمنازعة الإدارية أمانة في يد القاضي يشرف عليها وعليهم سهرها وتحضيرها باعتبارها خضومة عينية تهدف الى انزال قاعدة الشرعية على تصرفات الهيئات العامة .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ١١/٢٢٣/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

الأصل في المنازعة الإدارية وجوب تطبيق قواعد الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة — لا سبيل الى تطبيق أحكام قانون المرافعات الا فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة بشرط ألا تتعارض مع أحكامه نصاً او روحاً — مثال بالنسبة الى استبعاد النظام الاجرائى المتبع في حالة غياب الخصوم امام المحاكم المدنية من النظام القضائى بمجلس الدولة .

تطبيق الحكم :

أن الأصل في المنازعات الادارية هو وجوب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أما أحكام قانون المرافعات فلا

تطبق إلا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة فإذا ما تعارضت هذه الأحكام معاً أو روحاً مع أحكام هذا القانون سواء في الإجراءات أو في أصول النظام القضائي فإنها لا تطبق كما وأن النظام القضائي في تنظيم مجلس الدولة لا يسمح بالمعارضة في الأحكام الصادرة منه بهيئة قضاء إداري إذ أن نظم إجراءات التقاضي إلهامه يقوم على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد منضبطة يستطيع ذوو الشأن أن يقدموا مذكراتهم كتابة مع مستنداتهم — كما جعل تحضير الدعوى وتبنيها للفصل منوطاً بهيئة مفوضي الدولة التي ألزمها بإيداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع .

وعلى هدى ما تقدم من نصوص وقضاء سابق لهذه المحكمة ينبغي التنبه بان النظام القضائي لمجلس الدولة يتأبى الأخذ بالنظام الاجرائي الذي تجرى عليه المحاكم المدنية في حالة غياب الخصم عن حضور الجلسات المحددة لتنظر دعاويهم ومن ثم لا يجوز أعمال الاثر الذي رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الادارية لان هذا الاثر كما يقول فقهاء قانون المرافعات مقرر كجزاء على الخصم الذي يهمل في متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها بيد أن النظام القضائي الاداري يعتبر في المقام الاول بتحضير الدعوى وتبنيها للنصل فيها باجراءات الزم القانون هيئة مفوضي الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء .

(طعن ٢٥٠١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

نظم استيفاء الديون النابتة بالكتابة في المرافعات — تعارضه .
اساساً مع النظام الاجرائي المتصوص عليه في قانون تنظيم مجلس الدولة .
من حيث كيفية رفع الدعوى او تبادل الدفاع التحريري من ذوي الشأن .
او اداء هيئة مفوضي الدولة وظيفتها .

ملخص الحكم :

أن النظام الاجرائى لاستيفاء الديون الثابتة بالكتابة يتعارض اساسا مع النظام الاجرائى المنصوص عليه فى قانون تنظيم مجلس الدولة ، سواء من حيث كيفية رفع الدعوى أو تبادل الدفاع التحريرى من ذوى الشأن أو اداء هيئة مفوضى الدولة لوظيفتها .

(طعن ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة فى المرافعات — قيامه اساسا على نظام الاحكام الغيابية وجواز المعارضة فيها — تعارضه صراحة مع قانون مجلس الدولة فى اصول نظامه القضائى .

ملخص الحكم :

أن نظام استيفاء الديون الثابتة بالكتابة — المستحدث فى الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المعدل بالقانونين رقمى ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ و ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ ، كما يبين من نصوصه فى ضوء المذكرات الايضاحية لهذه القوانين — هو وثيق الصلة بل يقوم اساسا على نظام الاحكام الغيابية وجواز المعارضة فيها ، فقد استهدف المشرع باوامر الاداء — وان صخرت على عريضة — أن تكون بمثابة احكام غيابية فى ديون كانت تنتهى عادة بأحكام غيابية وتندرج المحكمة فيها ، فأجاز مبدأ استصدار أمر الاداء بدل عرض النزاع على المحكمة ابتداء وتعميل نظر القضايا الاخرى ، ولكنه قرر فى الوقت ذاته ، كمسداً مكمل لهذا النظام ومتلازم مع المبدأ الاول ، جواز المعارضة فى أمر الاداء ، فإذا لم ترفع المعارضة فى الميعاد أصبح أمر الاداء بمثابة حكم ضرورى (م ٨٥٥) مدنى . وغنى عن القول أن هذا النظام يتعارض صراحة مع قانون مجلس الدولة فى اصول نظامه القضائى ، الذى لا يسمح بالمعارضة فى الاحكام الصادرة منه بهيئة قضاء ادارى .

(طعن ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

العلاقة بين مواعيد المرافعات وبين ما يرد في القوانين الأخرى من مواعيد يترتب على انتفاؤها أو بطلانها قيام حق أو سقوط حق — العبرة في ذلك بكنه الميعاد — الميعاد المتعلق بمسألة اجرائية أيا كان القانون المنظم لها يخضع لقواعد المواعيد في قانون المرافعات بغير نص .

ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون إذ جرت أسبابه على أنه لا علاقة بين مواعيد المرافعات وبين ما قد يرد في القانون المدني أو التجاري أو القوانين الأخرى من مواعيد يترتب على انتفاؤها أو بطلانها قيام حق أو سقوط حق . والصحيح هو أن العبرة هي في النظر إلى كنهه الميعاد فإن جاء في صدد مسألة اجرائية أيا كان القانون المنظم لها ، حتى ولو كان قانوناً موضوعياً كالقانون المدني ، فإن قواعد المواعيد في قانون المرافعات تحكمه بغير نص على أساس أنه القانون الأصلي العام في كل ما يتصل بالإجراءات ، شأه ذلك أن المواعيد الاجرائية البحتة في القوانين المدنية مثلاً كمواعيد الشفعة — شأن ميعاد إعلان الرغبة المنصوص عنه في المادة (٩٤٠) وميعاد رفع الدعوى المنصوص عنه في المادة (٩٤٣) — معنى تمتد بغير جدال إذا تصانف أن كان آخر يوم فيها يوم عطلة ، وذلك أمملاً للقاعدة المقررة في قانون المرافعات وذلك دون أن يتقرر هذا الامتداد بنفس خاص .

(طعن ٧٦٦ لسنة ٥ ق ، ٧٧٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٣١)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

ثبوت صحة الإجراء الإلزام لإقامة المنازعة الإدارية — وقوع بطلان في إجراء تالي — عدم مساسه بالإجراء الأول .

ملخص الحكم :

على مقتضى الاجراءات والالوضاح الخاصة بنظم التذاعى امل القضاء الادارى تجب التفرقة بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية امامه سواء اكان طعنا بالالغاء أم غيره . وما يترتب على هذا الاجراء من آثار ، وبين ما يطلو ذلك من اجراءات وما يترتب عليها . فاذا كتبت اقامة المنازعة الادارية بحسب هذا النظام تتم بتاجراء متمين وقع ضحيها ، فانه ينتج آثاره فى هذا الشأن ، وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان اجراء قتل ، وانما ينصب البطلان على هذا الاجراء وحده فى الحدود وبالقيد وبالتقدر الذى قرره الشارع .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٦)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون على بطلانه أو شاعى عليه بجوهري اثر بالخضم — لصاحب المصلحة ان يتنازل عن التمسك بالبطلان صراحة أو ضمنا مادام غير متعلق بالنظام العام — المادتان ٢٥ و ٢٦ من قانون المرافعات — انطباق احكام قانون المرافعات امام القضاء الادارى فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالتقدر الذى لا يتعارض مع تنظيم المجلس وأوضاعه الخاصة .

ملخص الحكم :

ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه ، أو اذا شاعى عليه بجوهري ترتب عليه ضرر للخضم ، ويؤزل البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو اذا رد على الاجراء بما يدل على انه اعتبره صحيحا أو قام بعمل أو اجراء آخر باعتباره كذلك فيما عدا الحالات التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، وذلك طبقا لنصى المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون

القواعد المدنية والتجارية الذى تطبق أحكامه أمام القضاء الإدارى فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

(فى نفس المعنى طعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

لقرار الإدارة للدعى بوضع مخالف للقوانين أو اللوائح لا يمنع المحكمة من أنزال حكم القانون الصحيح فى المنازعة المطروحة - تعلق الأمر بأوضاع إدارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لإرادة الخصوم أو تشريعهم .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن جهة الإدارة قد امتزقت فى مريضة استثنائها أو فى كتابه موصل منها إلى المستأنف فمده بأن كادر سنة ١٩٣١ يلزم الإدارة بتعيين الحاصلين على شهادة البكالوريا أو التجارة المتوسطة فى وظائف الدرجة الثالثة بأهمية سبعة جنهيات ونصف شهرياً ، وأن من عين فى ظل الكادر المتقدم من حلة مئين المؤهلين فى وظائف الدرجة الثالثة الكتابية ولكن يستتب يقل من المقرر لشهاداتهم وهو سبعة جنهيات ونصف يكون له الحق فى ترقى المرتب ، وأن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من يولية سنة ١٩٤٣ يعتبر قراراً كاشفاً لهذا الحق وليس منشئاً له - إذا ثبت مما تقدم ، فإن صدور مثل هذا الاعتراف ، سواء فى صحيفة الاستئناف أو فى الكتاب المشار إليه لا يمنع المحكمة من أنزال حكم القانون فى المنازعة المطروحة أمامها على الوجه الصحيح لتعلق الأمر بأوضاع إدارية تحكمها القوانين واللوائح ، ولا تخضع لإرادة قوى الشأن أو انتقالاتهم أو أقراراتهم .

(طعن ١١١٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المادة ١٢٢ من الدستور السوري الصادر في ١٩٥٠/٩/٥ والمضافة
٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن المحكمة العليا — تسويتها
في المنازعات التي ترفع أمام هذه المحكمة بين الأعمال والقرارات الإدارية
جميعها من حيث ميعاد رفع الدعوى — المنازعة الخاصة بضم مدة حجة
سابقة في المعاش — وجوب رفعها في ميعاد الشهر المتخصص عليه في المادة
٢٣ سالفه الذكر .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ٥ من ايلول (سبتمبر) ١٩٥٠
حددت في الفقرة (د) ولاية المحكمة العليا وجعلت من بين ما تختص بتطوره
ونبت فيه بصورة مبرمة « طلب الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم
المخالفة للدستور او القانون او للمراسيم التنظيمية اذا تقدم بالشكوى
منها من يتضرر فيها » ، كما نصت هذه المادة ايضا على ان « يعين القانون
اصول النظر والبت في الامور السابقة » ، وبهذا اطلق الدستور ولاية
الغاء لتلك المحكمة بالنسبة للاعمال والقرارات الادارية كانه دون تفرقة
بين نوع وآخر من تلك الاعمال او القرارات واجرى عليها جميعا احكام
واحدة . ولما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بالتطبيق للتوبيخ
المنصوص عليه في الدستور بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا
والاجراءات التي تتبع في التقاضي امامها نص في المادة ٢٣ منه على انه :
« (١) يجب ان تقام دعوى الابطال في ميعاد شهر من اليوم الذي يقتضى
فيه ان المستدعى قد عرف قاتونا بالقرار او بالمرسوم المطعون فيه اجملا
بطريقة النشر واما بطريقة التبليغ او باية طريقة اخرى تحت طائلة الرد —
(٢) يبدأ هذا الميعاد في حق القرارات الضمنية منذ انتهاء الشهر المتخصص
عليه في الفقرة الرابعة من المادة ١٩ — (٣) الخ » .

وبين مما تقدم أن الدستور قد سوى في المنازعات التي تقام أمام المحكمة العليا بين الأعمال والقرارات جميعا دون تفرقة بين نوع وآخر منها ولم يخص نوعا بذاته بعبء يختلف فيه عن النوع الآخر ، بل اعتبرها جميعا مساوية في هذا الشأن ، ومن ثم فيجب أن ترفع الدعوى في إعادة التوزيع رفعها فيه طبقا للاحكام السالف ايرادها .

فلذا كان الثابت أن المدعى قدم في ١٠ من نيسان (أبريل) ١٩٥٨ طلبا يضم مدة خدمته في مصلحة الاعاشة الى مدة خدمته الفعلية فاعيد اليه ليخدمه عن طريق المصلحة التي كان ينتمي اليها ، فقدمه اليها ، وهذه هي الحالة التي وزارة الخزانة في ٢٠ من تشرين أول ١٩٥٨ ، فكان المفروض وقد سكنت تلك الجهة مدة شهر من تاريخ تسلمها العريضة أن يعتبر هذا السكوت بمثابة قرار ضمنى بالرفض يجوز لهتمضر الطعن فيه بالتطبيق للفقرة الرابعة من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ سائلة الذكر ، ويبدأ ميعاد الطعن في هذا القرار من انتهاء الشهر وذلك بالتطبيق للفقرة ٢ من المادة ٢٣ من هذا القانون ، فينتهي الميعاد والحالة هذه في ١٩ من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، ولما كان المدعى لم يرفع دعواه الا في ٢ من شباط (فبراير) ١٩٥٩ فانه يكون قد رفعها بعد الميعاد . ولا يشير من ذلك أن تكون جهة الادارة قد اعلنته برفض صريح يؤكد الرفض . فاضمنى المستفاد من سكوتها مدة الشهر السالف الذكر ، وهو الذي يجب احتساب الميعاد بعد انقضائه بالتطبيق للنصوص المشار اليها . كما لا وجه لنا ذهب اليه الحكم المطعون فيه من تفرقة بين المنازعات الخاصة بالعائلات (أن حالا ولا) وبين طلبات الالغاء الاخرى وتخصيص ميعاد للطعن بالالغاء بالنوع الثاني دون الاول ، لانه وإن كان لثل هذه التفرقة محل طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التي ردها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، الا ان هذه التفرقة لا وجود لها طبقا للمادة ١٢٢ من الدستور السوري الصادر في سنة ١٩٥٠ ولا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بل كانت احكامها تسوى بين جميع الاعمال والقرارات الادارية بفسر تخصيص حسبها سلف البيان — تلك الاحكام التي يجب النزول عليها في خصوصية هذه الدعوى ، مادام القرار المطعون فيه قد صدر في ظلها ورفعت

الدعوى بعد انقضاء ميعاد الطعن فيه فأصبح حصينا من الالفاء لا نستلا مندوحة — والحالة هذه — من الحكم بعدم قبول الدعوى .

(طعن ١٨ لسنة ٢ ق ، ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الاصل عدم اتباع احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية امام القضاء الادارى الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون المجلس وبالفكر الذى لا يتعارض نصا وروحا مع نظام مجلس الدولة واوضاعه الخاصة به .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة الثالثة من قانون اصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائى » فان ذلك يقتضى كاصل عام عدم الاخذ باجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية او احكامه امام القضاء الادارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالفكر الذى لا يتعارض نصا وروحا مع نظام مجلس الدولة واوضاعه الخاصة به .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

سريان الاجراءات المقررة فى قانون المرافعات على الدعاوى الادارية —
منطقه عدم وجود النص وانفاذها مع الاصول العامة للاجراءات الادارية .

ملخص الحكم :

الاصل أن اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام القضاء الإدارى الا فيها لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض مع الاصول العامة للمرافعات الادارية واوضاعها الخاصة بها .

(طعن ٨٠١ لسنة ٨ فى — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تنص المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن تطبق الاجراءات المخصوص عليها فى هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد به نص الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى — عدم صدور قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى وخلو قانون مجلس الدولة من احكام تنظم المسائل الخاصة بسير الخصومة وعلى الاخص ما تعلق منها بسقوط الخصومة نتيجة ذلك أن الاحكام الواردة فى الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات تطبق فى شأن سير الخصومة فى الدعاوى والطعون المقامة أمام القضاء الإدارى بمجلس الدولة لأنها لا تتعارض مع طبيعتها — مثال — يحق لورثة المدعى أن يمتسكوا بما قضى به قانون المرافعات فى المادة ١٣٤ من سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة فى الطعن لوفاة مورثهم اذا استشفيت المحكمة الادارية أن الجهة الادارية الطاعنة لم يصدر منها أى إجراء فى مواجهة ورثة المدعى من شأنه استئناف السير فى الطعن فإنه يتعين الحكم بسقوط الخصومة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة

تنص على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » - ولما لم يصدر بعد هذا القانون كما أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن احكاما تنظم المسائل الخاصة بسير الخصومة وعلى الاخص ما تعلق منها بسقوط الخصومة وذلك على غرار ما جاء بالمواد الواردة في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون المرافعات ومن ثم فان هذه الاحكام تطبق في شأن سير الخصومة في الدعاوى والطعون المقامة امام القضاء الادارى بمجلس الدولة لانها لا تتعارض مع طبيعتها .

ومن حيث أن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على أن « لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة على آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » - ولما كانت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة قد قضت بجلستها المنعقدة في ١٧/١٠/١٩٧٠ بانقطاع سير الخصومة في الطعن الذي اقامته الهيئة في الحكم الصادر لصالح المدعى في الدعوى رقم ٧٧ لسنة ٢٢ القضائية وذلك لوفاته فانه كان على الهيئة - بمقتضى هذه المادة - أن تبادر باتخاذ اجراءات التعجيل في السير في طعنها قبل انقضاء مدة سقوط الخصومة والتي حددها المشرع بسنة يبدأ سريانها من تاريخ صدور الحكم بانقطاع سير الخصومة باعتباره آخر اجراء صحيح قد تم بخصوص هذا الطعن .

ومن حيث أنه لم يثبت أن الهيئة الطاعنة قد اتخذت من جانبها - وفي مواجهة ورثة المدعى أى اجراء من شأنه استئناف السير في طعنها ولا يوجد ما يحول دون ذلك ، ومن ثم فانه يحق لهؤلاء الورثة أن يتمسكوا بها قضي به القانون في المادة ١٣٤ سالفة الذكر من سقوط الخصومة لمضي اكثر من سنة من تاريخ الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن لوفاته مورثهم ولا شك أن لهم مصلحة اكيدة في التمسك بذلك لما يترتب على سقوط الخصومة في طعن الهيئة من اعتبار الحكم الصادر لصالح مورثهم انتهائيا وواجب التنفيذ ومن ثم يخرج النزاع عن ولاية هذه المحكمة ويمتنع عليها ان تنظره - هذا وقد انسحت هذه المحكمة صدرها لتكوين الهيئة من

الرد على طلب الورثة أو تقديم ما يدل على أنها قد عجلت السر في الطعن ومن أجل ذلك تاجل نظر الطعن ثمانى جلسات سواء أمام دائرة محص الطعون أو أمام هذه الدائرة في المدة من أول فبراير سنة ١٩٧٥ حتى تاريخ صدور هذا الحكم في ١٩٧٦/٢/٨ أى حوالى السنة ولكنها لم تفعل الأمر الذى تستشف منه المحكمة أن الهيئة لم يصدر منها أى إجراء باستئناف السر في الطعن الحالى ويتمين — والحالة هذه — الحكم بسقوط الخصومة في الطعن مع الزام الهيئة المصروقات .

(طعن ٧٧١ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٨)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

تتميز الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإدارى بخصائص ذاتية تباير تلك المأخوذ بها أمام محاكم القضاء العادى — الإجراءات أمام القضاء الإدارى ايجابية يوجبها القاضى على خلاف الإجراءات المدنية والتجارية التى يميز الخصوم على تسيير الجانب الأكبر منها — قيام نظام القضاء الإدارى أساسا على مبدأ المرافعات التحريية وعلى تحضير الدعوى من هيئة مفوضى الدولة — أثر ذلك — لا يجوز أعمال الأثر الذى رتبته الشارح من عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية في مجال الدعوى الادارية — ليس من حق نوى الشان أن يصروا على طلب المرافعة الشفوية — لرئيس المحكمة أن يطلب اليهم أو الى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات .

ملخص الحكم :

أن الإجراءات المتبعة أمام القضاء الإدارى تتميز بخصائص ذاتية تباير تلك المأخوذ بها أمام محاكم القضاء العادى اهما أن الإجراءات الادارية اجراءات ايجابية يوجبها القاضى وهى بهذه السمة تفرق عن

الاجراءات المدنية والتجارية التى يهين الخصوم على تسير الجانب الاكبر منها وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت فيها يتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات بان النظام القضائى لمجلس الدولة يتأبى الاخذ بالنظام الاجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصوم من حضور الجلسات المحددة لنظر دعاويهم ومن ثم لا يجوز أعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الادارية لان هذا الاثر مقرر كجزاء على الخصم الذى يهمل فى متابعة دعواه وحضور الجلسة المحددة لنظرها ، بيد أن النظام القضائى الادارى يعتد فى المقام الاول بتخصير الدعوى وتبنيتها للفصل فيها وفقا للاجراءات التى ألزم القضاة هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء اذ يقوم هذا النظام أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد محددة منضبطة يستطيع ذوى الشأن فيها أن يقدموا مذكراتهم مع مستنداتهم كما يقوم على تخصير الدعوى من هيئة مفوضى الدولة وليس من حق ذوى الشأن أن يصرخوا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وانما لرئيس المحكمة أن يطلب اليهم أو الى المفوض ما يراه لازما من اصلاحات .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

شطب الدعوى • لا يطبق لهذا النظام فى الدعوى الادارية ولا فى طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية — قرار يشطب طلب الاعفاء من اداء رسوم دعوى ادارية — لغو ولا اثر له •

ملخص الحكم :

حيث ان نظام الشطب لا يطبق فى الدعوى الادارية التى تمتد أساسا على المذكرات المكتوبة وحتى لو سلم بنظام الشطب فى هذه الدعوى فان ذلك لا يسرى على طلبات الاعفاء من الرسوم لانها ليست دعوى وانما

مطالبات ترفع للجنة المساعدة القضائية للاعفاء من الرسوم تمهيدا لرفع
الدعوى . ولذلك فإن قرار الشطب في طلب الاعفاء لغو لا يعتد به ولا
أثر له .

(طعن ٣٨٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٢)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

استبعاد فكرة الحكم الغيابي وجواز المعارضة فيه من النظام
القضائي بمجلس الدولة — أساس قيام هذا النظام مبدأ المرافعات التحريرية
في مواعيد محددة وعلى تحضير الدعوى من هيئة مفوضي الدولة قبل تحديد
جلسة لنظرها .

ملخص الحكم :

أن استبعاد فكرة الحكم الغيابي وجواز المعارضة فيه من النظام
القضائي بمجلس الدولة هو النتيجة المنطقية التي تتحاذى مع نظام
أجراءات التقاضى امامه وتترتب عليه ، اذ يقوم هذا النظام أساسا على مبدأ
المرافعات التحريرية في مواعيد محددة منضبطة ، يستطيع ذوى الشأن فيها
أن يقدموا مذكراتهم كتابة مع مستنداتهم ، كما جعل تحضير الدعوى وتبنيها
للفصل فيها منوطا بهيئة مفوضي الدولة ، والزمها ايداع تقرير تحدد فيه
وقائع الدعوى والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع وابداء الرأى في ذلك
مسببا ، كل ذلك قبل تعيين جلسة لنظر الدعوى ، وفيها يصدر الحكم
علنا ، وليس من حق ذوى الشأن أن يصروا امام المحكمة على طلب المرافعة
الشفوية ، لان المرافعات التحريرية في المواعيد القانونية هي الأساس كما
سلف القول ، وانما لرئيس المحكمة أن يطلب اليهم أو الى المفوض ما يراه
كلزما من ايضاحات .

(طعن ١٤٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٧)

قائمة رقم (١٨)

المبدأ :

الاجراءات المتبعة امام القضاء الادارى اجراءات ايجابية يوجهها القاضى وتختلف عن الاجراءات المدنية والتجارية التى يهين عليها الخصوم — النظام القضائى بمجلس الدولة يابى النظام الاجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة تخلف الخصوم عن حضور الجلسات — الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز اعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم امام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الادارية .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعه الاوراق ان الدعوى رقم ٨٤٥ لسنة ٢٩ قضاه ادارى التى سحر فيها الحكم المطعون فيه نظرت امام المحكمة بجلسته ١٩٧٥/٥/٤ وحضر فيها وكيل المدعى عليه — وهو الطاعن فى الطعن . المائل — واودع حافظة بمستنداته وقرر ان الارض — موضوع النزاع تسلمها الملك ونفذ حكم الطرد بالفعل ، وفى هذه الجلسة قررت المحكمة احواله الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتحضيرها واعداد تقرير فيها بشقيها العاجل والموضوعى ، وتداولت الدعوى امام هيئة مفوضى الدولة لعدة جلسات حضرها وكيل المدعى عليه وابدى ما لديه من دناع فى هذه الجلسات وفى مذكراته المقدمة لجلسة ١٩٧٧/١/٣ ثم حجت الدعوى بجلسة ١٩٧٧/٣/١٠ لاعداد تقرير بالرأى القانونى فيها وصرحت الهيئة للطرفين بتقديم مستندات ومذكرات خلال اسبوعين ، وعقب اعداد التقرير بالرأى القانونى تحدد لنظر الدعوى امام المحكمة بجلسة ١٩٧٨/١/٢٩ ، واخطر كل من المدعى والمدعى عليه لتكليفها بالحضور لهذه الجلسة بموجب الكتابين رقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ المؤرخين ١٩٧٨/١/١١ ، ويتضح من الاطلاع على دفتر اشراف الاخطارات المرسلة من محكمة القضاء الادارى الى الخصوم — وعلى كشف الارشاليات المسجلة والتى طالب الطاعن بضمها ، ان الاخطارين ..

المشار اليهما قيدا بنفتر أرشيف المصادر الخاص بالدة من ١٩٧٨/١/١ الى ١٩٧٨/٢/١ تحت رقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ مسلسل بتاريخ ١٩٧٨/١/١١ ، ثم قيدا بكشف الارشاليات المسجلة المسلمة الى هيئة البريد برقمى ٣٢٨ ، ٣٢٩ .مسلسل بتاريخ ١٩٧٨/١/١٢ ومسجلا بهذا الفقر تحت رقمى ١٥٣ ، ١٥٤ فى نفس التاريخ واذا تفشى المادتين ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بان تقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة ايام ايداع التقرير براهيمها الثانوى فى الدعوى بحرض ملف الاوراق على رئيس المحكمة لتعين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى ، ويبلغ قلم كساب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، والثابت مما سلف تقديده انه قد انبع فى شأن اخطار الطاعن ببيعاد الجلسة المحددة لنظر الدعوى امام محكمة القضاء الادارى كافة الاجراءات المرسومة فى القانون لذلك ، وبهذه المثابة فلا وجه للنعى على هذه الاجراءات بالبطلان . ولا وجه لاستناد الطاعن الى نص المادة ٣٣ من قانون المرافعات التى تجعل الطعن فى الحكم من تاريخ اعلانه الى المحكوم عليه فى حالة تخلله عن الحضور فى جميعس الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ، فمن المسلم طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ان الاجراءات المتبعة امام القضاء الادارى بصفة عامة تتميز بخصائص ذاتية تفاير تلك المأخوذ بها امام القضاء العنادى اهمها ان الاجراءات الادارية اجراءات ايجابية يوجهها القاضى ، وهى بهذه السمة تفرق عن الاجراءات المدنية والتجارية التى يهين الخصوم على تسيير الجانب الاكبر منها ، ولهذا فان النظام القضائى لمجلس الدولة يأتى فيها يتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات الاخذ بالنظام الاجرائى الذى تجرى عليه المحاكم المدنية فى حالة غياب الخصوم من حضور الجلسات المحددة لنظر دعاوهم ومن ثم لا يجوز اعمال الاثر الذى رتبته الشارع على عدم حضور الخصوم امام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى وتبنيهاا للفصل فيها وفقا لاجراءات الزم القانون هيئة مفوضى الدولة القيام بها قبل طرح المنازعة على القضاء ، اذ يقوم هذا النظام اساسا على مبدأ المرافعات التحريرية فى مواعيد محددة منضبطة يستطيع ذخوا الشأن فيها ان يقدموا مذكراتهم مع مستنداتهم ، كما يقوم على تحضيم الدعوى من هيئة مفوضى الدولة .وليس من حق ذوى الشأن ان يصروا امام المحكمة على طلب المرفعة الشفوية .وانما لرئيس المحكمة ان يطلب اليهم او الى مفوضى الدولة ما يراه من ايضاحات . وترتبيا على ما تقدم ،

ولما كانت المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر تنص على ان ميعاد رفع الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وكان الثابت من الاوراق ان هذا الحكم صدر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١ في حين لم يرفع الطعن الا بتاريخ ١٩٧٨/٨/١٩ بعد انقضاء ما يجاوز ستين يوما على صدور الحكم فان الطعن والحالة هذه يكون مقبلا بعد الميعاد وغير مقبول شكلا وهو ما يتمين الحكم به .

(طعن ٧٦٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)

قاعدة رقم (١٩) .

المبدأ :

المادتان ١٧٢ من دستور سنة ١٩٧١ و ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في سائر المنازعات الادارية — اختصاص محاكم مجلس الدولة في هذا الشأن اختصاص مطلق وشامل لأصل تلك المنازعات وهذه ما يتفرع عنها من مسائل — طالما كانت طرفا المنازعة هما جهة الادارة من جانب وموظف عام من جانب آخر وتبقى حول اثر من الآثار التي ترتبت على صدور قرار اداري في شأن العلاقة الوظيفية التي تربطها فهي منازعة ادارية مما ينمق الاختصاص بنظرها للقضاء الاداري — أمثال منازعة تدور حول احقية جهة الادارة في استثناء مبلغ من موظف عام وهو ما يمثل الفرق بين المرتب واضافاته المادية التي كان يتقاضاها لقاء قيامه باعمال الوظيفة العامة التي كان يشغلها وبين معاشه عن المدة من تاريخ صدور القرار الاداري بفصله بغير الطريق التاديبى من الوظيفة العامة حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للتقاعد والذي استند احقية في صرفه تنفيذا لصور حكم من محكمة القضاء الاداري .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى فإنه ونفا لأحكام المادة ١٧٢ من الدستور ينعقد لمحاكم مجلس الدولة الاختصاص بالفصل فى المنازعات الإدارية . كما أنه طبقا لحكم المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات ومطالب التعويض عن قرارات فصل الموظفين العموميين بغير الطريق التأديبى وسائر المنازعات الإدارية . واختصاصها فى هذا الشأن هو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات .
وجميع ما يتفرع عنها من مسائل .

ومن حيث متى كان ما تقدم وكان المستظهر من الأوراق أن المنازعة موضوع الدعوى تدور حول أحقية جهة الإدارة فى استثناء مبلغ ٧٧٤٩ ج و ٩٢٤ م من موظف عام « الطاعن » وهو ما يمثل الفرق بين المرتب وأضافاته المادية التى كان يتقاضاها لقاء قيامه بأعمال الوظيفة العامة التى كان يشغلها وبين معاشه عن المدة من تاريخ صدور القرار الإدارى بفصله بغير الطريق التأديبى من هذه الوظيفة العامة حتى تاريخ بلوغه السن القانونية للتقاعد الذى استند أحقيقته فى صرفه من حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ١٩٧٤/٤/٣ فى الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٢٦ القضائية أى أن طرأ هذه المنازعة مما جهة الإدارة من جانب وموظف عام من جانب آخر وتدور حول أثر من الآثار التى ترتبت على صدور قرار إدارى فى شأن العلاقة الوظيفية التى تربطها وبالتالي فهى والحالة هذه تكون منازعة إدارية مما ينعقد الاختصاص بنظرها للقضاء الإدارى وفقا لما يقضى به الدستور وجريا على ما استقر عليه القضاء الإدارى بالتطبيق لأحكام قانون مجلس الدولة على النحو السالف الإشارة إليه وترتبطا على ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه باختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى قد أصاب صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطلب الأسلى للطاعن بالحكم بعسدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى وأحالتها الى محكمة جنوب القاهرة على غير سند صحيح من القانون ومتعين الرضى .

ومن حيث أنه من الأمور المسلمة قانونا وقضاء أن الأحكام القضائية تحوز حجية الشيء المقضى به وتكون حجة فيما نصلت فيه ولا يجوز قبول

دليل ينقض هذه الحُجَّة ما دامت هذه الأحكام في متازعة ثابت بين الخصوم انفسهم دون تغير صفاتهم وتعلق بذوات الحق محلاً ومنبياً وتفسدوا ولهذا الأحكام قوة الأمر المقتضى به متى استغفلت أمامها طرق الطعن عليها .

ومن حيث انه في ضوء ذلك وكان المبين من الأوراق ان المنازعة التي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه تنحصر في مدى احقية جهة الادارية في استثناء مبلغ ٧٧٢٩ جنيه و ٩٢٤ مليم من الطامن ذلك المبلغ الذي كان قد قضى عليها بمسغتها تلك ان تؤديه اليه بصفته موظفا عاما وقام بصرته تنفيذا للحكم الذي اقام قضاء على احقية له باعتباره تعويضا عن الاثار المادية المترتبة على القرار الاداري الصادر بفصله بغير الطريق التأديبي متعلدا لسببه يمثل في مقدار فارق مرتبات حرم منها ولما كانت هذه المنازعة خصوما ومخلا وسببا قد طرحت من حيث استحقاق الطامن لهذا المبلغ كتمويض من عديمه عن قرار الفصل ذاته على المحكمة الادارية العليا من خلال الطعن على الحكم الذي تنفيذا « الذي هو سبب » له صرف الطامن. مبلغ ٧٧٩٢ جنيه و ٩٢٤ مليم لتقول فيها قولها الفصل في مدى احقية الطامن من عديمه في هذا المبلغ باعتباره تعويضا عن الاثار المادية التي لحقت به نتيجة قرار فصله بغير الطريق التأديبي وفصلت فيها بتاريخ ١٩٧٨/١/١٨ وجاء منطوق الحكم صريحا برفض احقية الطامن في التعويض بعد ما قضى بالفناء الحكم الذي كان سسند احقية فيه وحُضِّل عليه تنفيذاً له فان الحكم المطعون عليه يكون قد قام على اسباب سائلة قانونا عندما قضى بأن يؤد الطامن الى الجهة الادارية مبلغ ١٧٧٩ جنيه و ٩٢٤ مليم السابق حصوله عليه تاسيسا على ان حكم المحكمة الادارية العليا قد حاز قوة الامر المقضى فيها قضى من رفض طلب الطامن في التعويض السابق صرعه ذلك ان حكم المحكمة الادارية العليا الى جانب ما يحوزه من قوة الامر المقضى لمانته له حجية الشيء المقضى به فيما يقرره واذا قرر عدم احقية الطامن في ذلك التعويض فان يكون قد قضى قضاءً باتاً في أمر التعويض المتنازع عليه من شأن اعتبار الحكم الذي سبق ان قضى له به عديم الاثر .

وبالتالى يكون استبدائه لمبلغ التعويض البالغ ٧٧٩٢ جنيه و ٩٢٤
مليم لاسند له من القانون ويكون هذا المبلغ معين الاداء الى المطعون بعد
الغاء الحكم الذى كان سنداً لصره ومن ثم يكون النص على الحكم المطعون
فيه غير قائم على اساس صحيح من الواقع والقانون متعين الرفض .

(طعن ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

طلب استبعاد الطعن من الرول او الحكم بسقوط الخصومة فيه
استنادا الى المادتين ١٢٩ ، ١٣٤ من قانون المرافعات يتعارض مع روح
النظام القضائى الذى تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين معه
الانكفاء عنه — الدعوى الادارية تقوم على روابط القانون العام وتتمثل فى
خصومة مردها الى مبدأ الشرعية وسيادة القانون وتتجرد بالتالى من
لند الخصومة الشخصية التى تهيمن على منازعات القانون الخاص —
الدعوى الادارية يملكها القاضى فهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما
يراه لاستيفاء تحضرها وتحقيقها وتبليتها للفصل فيها — قرار لجنة شئون
الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب — اخطار ممثل طائفى
التأسيس بقرار الاعتراض وسببه — الطعن بالانكفاء على هذا القرار —
التوكيل الصادر من مؤسس الحزب الى ممثلهم فى مباشرة اجراءات الاخطار
عن تأسيس الحزب — هذا المضمون يتسع ليشمل جميع الاجراءات التى
تصل بهم الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كانت
هذه الاجراءات ادارية امام لجنة شئون الاحزاب السياسية او قضائية
امام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا اذا رفضت اللجنة المذكورة
صرحة او ضمنا الموافقة على تأسيس الحزب — ثبوت ان الموقعين على اخطار

تأسيس الحزب توافرت في حقهم أدلة جديّة على قيامهم باتصال لا تعدّ مجرد تعبير عن رأى في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وانما صدرت في صورة بيانات موقّعة من مجموعة من الأشخاص او على شكل حقيقة ومقالات صحفية نشرت في الداخل والخارج تضمنت دعوة الى تجنيد وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام وقد وصل الأمر الى حد خلق جبهة وصفت بأنها تولدت من تلك البيانات — تلك الأفعال بهذه المثابة تفرّج تحت ملول (البند سابعا) من المادة ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — كما يشكل سببا كافيا للاعتراض على تأسيس الحزب .

ملخص الحكم :

من حيث أنه من ظنب استبعاد الطعن من الرول أو الحكم بسقوط الخصومة فيه ، فإن الجهة الادارية تستند في ذلك الى المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ونصها أنه « في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكم في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم . وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تمجيل الدعوى » كما تنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أنه « لكن ذى مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة بعد انقضاء سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى » وهذان النشان يطبقان أمام محاكم مجلس الدولة استنادا الى المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اذ تنص هذه المادة على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص » وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى « والنشيت أن المحكمة أمرت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩ بوقف الطعن الى ان تفصل المحكمة الدستورية العليا في الدعوى التى أقامها الطاعن وقد قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى المذكورة بجلسة ١٩٨١/١٢/٥ باعتسار

الخصومة منتهية ومنذ صدور هذا الحكم لم يتم الطعن أو أحد من الخصومة بتعجيل الطعن وإنما قامت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/١/٣ بتعجيله من تلقاء نفسها على خلاف القانون ولذلك فلا يعتد بهذا التعجيل ولا يكون من شأنه استئناف سير الطعن تنفيذا للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات مما يوجب استبعاد الطعن من الرول كما يكون من حق الجهة الادارية استنادا الى المادة ١٣٤ من قانون المرافعات أن تطلب الحكم بسقوط الخصومة في الطعن ، وهذا الدافع من الجهة الادارية بشقيه مردود عليه بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الدعوى الادارية تقوم على روابط القانون العام وتتمثل في خصوصية مردها الى مبدأ الشرعية وسيادة القانون وتتجسد بالتالي من لدن الخصومة الشخصية التي تهين على منازعات القانون الخاص ونتيجة لذلك استقر الوضع على أن الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضي بهو الذي يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازما لاستيفاء تضررها وتحقيقها وتبنيها للفصل فيها ، وفي ضوء هذه المبادئ يوضح أن المادتين ١٢٩ و ١٣٤ من قانون المرافعات تتعارض أحكامها مع روح النظام القضائي الذي تقوم عليه محاكم مجلس الدولة مما يتعين معه الالتفات من هذا الوجه عن الدافع والتأكيد على سلامة الاجراءات التي اتخذت في شأن الطعن المائل منذ دخوله في حوزة المحكمة في . ١٩٧٩/٨/١٣

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الطعن لرمعه من غير ذي صلة وقوامه ما ورد في المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ - محذره بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - من أنه « يجب أن يصدر قرار اللجنة (لجنة شؤون الاحزاب السياسية) بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا بعد سماع الايضاحات اللازمة من ذوي الشأن . ويخطر رئيس اللجنة ممثل طلبى التأسيس بقرار الاعتراض واسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ صدور القرار . وتنتشر القرارات ويجوز لطلبى تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالالفاء في هذا القرار أمام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة على أن ينضم لتشكيلها . . » وتستخلص الجهة الادارية من عبارات هذا النص أن المشرع اراد أن ينهى نيابة ممثل طلبى التأسيس عند مرحلة اخطاره بقرار

الاعتراض واسبابه ، اما مرحلة الطعن بالالغاء في هذا القرار فقد جعلها المشرع من حق طالبي التأسيس أنفسهم ولا يكفى ان يكون الطامن واحدا منهم ، وهذا الاستنتاج لا يستقيم مع المضمون الحقيقي للتوكيل الصادر من مؤسسى الحزب الى ممثلهم في مباشرة اجراءات الاخطار من تأسيس هذا الحزب اذ ان ذلك المضمون يتسع ليمثل جميع الاجراءات التى تصل بهم الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كانت هذه الاجراءات ادارية امام لجنة شئون الاحزاب السياسية او قضائية امام الدائرة الاولى بالمحكمة الادارية العليا اذا رفضت اللجنة المذكورة — صراحة او ضمنا الموافقة على تأسيس الحزب ، وبذلك يكون الدفع بعدم قبول الطعن لزمه من غير ذى صفة قائما على تفسير اساس سليم من القانون ويتعين عدم الاعتماد به .

ومن حيث ان الجهة الادارية تسوق عدة اسباب لرفضها الموافقة على تأسيس حزب الجبهة الوطنية ، وقد كشفت لجنة شئون الاحزاب السياسية من بعض هذه الاسباب عندما اصدرت — بعد اقامة هذا الطعن — قرارا صريحا بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٩ بالاعتراض على الطلب المقدم من طالبي تأسيس حزب باسم « حزب الجبهة الوطنية » اذ تضمنت المذكرة المرفقة بهذا القرار الموضح لاسبابه ، انه « ثبت للجنة عدم استيفاء الحزب للشروط الواردة في المادة ٤ من قانون الاحزاب السياسية معدلا بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ والتي اشترطت عدم تعارض مقومات الحزب او اهدافه او برامجه او سياساته او اساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . » واذ تبين للجنة ايضا مخالفة الحزب لنص المادة ٤٠ مقرة (اساسا) من قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ اذ يتضح من البرنامج وهو المقدم في ٢٦/٤/١٩٧٩ انه يتضمن في شأن القضية الاساسية للمجتمع وهى قضية التحرير دماوى مغايرة لما انتهى اليه اجناع الشعب في استفتاء الذى جرى في ١٦/٤/١٩٢٧ بالموافقة ضمن بنوده على معاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية التى لبرمت في ١٦/٣/١٩٧٩ فان ما تضمنه من دماوى مخالفة لهذه المعاهدة دون ان يشير من قريب او بعيد على موافقته على ما اجمع الشعب عليه يكون متعارضا بما استقر عليه ضمير هذه الامة وهو الموافقة على مبادئ السلام وما ترتب عليها من اتفاقات في كامب ديفيد حتى معاهدة السلام في

١٩٧٩/٣/٢٦ . وإذا اشترطت المادة ٤ من نفس القانون فقرة (سابعاً)
ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قيادته من تقوم أدلة لديه على قيامه
بالدعوى أو المشاركة فى الدعوى أو التحريض أو الترويب بأى طريقة من طرق
العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص
عليها فى البند السابق (وهى مبادئ حماية الجهة الداخلية التى نص عليها
فى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ وعلى مبادئ الاستفتاء على معاهدة
السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠) وأذ ثبت من تقارير
الامن التى قدمت من وزارة الداخلية أن بعض المؤسسين قد قامت الأدلة
على قيامه بالدعوى لمبادئ أو اتجاهات تتعارض مع أحكام قانون الوحدة
الوطنية ومبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة بناء الدولة . . »
وقد انتهت الجهة الادارية فى معرض دفاعها أمام هذه المحكمة الى أن القرار
المطعون فيه صحيح وغير منسوب بمخالفة القانون أو الانحراف وذلك
للاسباب الآتية :

١ — عدم توافر النسبة المقررة للعمال والفلاحين فى الاعضاء
المؤسسين الموقعين على اخطار تأسيس الحزب اذ توجب المادة ٧ من
القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ أن يكون عدد هؤلاء الموقعين خمسين عضواً
نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وقد قدم الطاعن كشرين أحدهما
خاص بالعمال والفلاحين وعددهم ٦٣ عضواً والثانى خاص بالفئات ومحدد
الاعضاء به ٦١ عضواً وبالتحرى من صفة الأعداد من العمال والفلاحين
المذكورين تبين أن ١٥ عضواً منهم (حددت أسماؤهم) يجب استبدالهم من
كشف العمال والفلاحين لاسباب مختلفة كالانتقال أو عدم صحة العامل
أو الفلاح أو الوفاء أو عدم الاستدلال (وأرغقت نتيجة التحريات بالنسبة
الى كل حالة على حدة) وبذلك يصبح العدد الحقيقى للعمال والفلاحين
الموقعين على اخطار التأسيس هو ٤٨ عضواً ويرتفع عدد الفئات ليصبح
٦٦ عضواً ومن ثم يكون عدد العمال والفلاحين أقل من نصف مجموع الموقعين
على الاخطار المذكور .

٢ — عدم تميز برنامج حزب الجبهة الوطنية واضحا عن برامج الاحزاب
القائمة وذلك مخالف للبند (ثانياً) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة
١٩٧٧ معدلاً بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ . وقامت الجهة الادارية نسخاً

من برامج الاحزاب القائمة ومذكرة تقول فيها ان برنامج الجبهة الوطنية لا يتميز اى تميز ظاهر عن برامج الاحزاب القائمة بل انه يكاد يطابق تطابقا كاملا مع برنامج حزب العمل الاشتراكي .

٣ — مناقضة بعض الاعضاء المؤسسين في حزب الجبهة الوطنية للمبادئ التى وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث انه باستعراض المبررات التى تحتجها الجهة الادارية لعدم موافقتها على تأسيس حزب الجبهة الوطنية . تبين ان هناك سببا تردد صداه منذ البداية في المذكرة المرفقة بالقرار الصريح الصادر في ٢٧/١١/١٩٧٩ بعدم الموافقة على تأسيس الحزب المذكور وهذا السبب هو ان بعض مؤسسى الحزب قامت الادلة على قيامهم بالدعوى او المشاركة في الدعوة او الترويج او التحريض لمبادئ او اتجاهات او اعمال تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٩ ، ثم عادت الجهة الادارية في مذكراتها الختامية امام هذه المحكة وسافت اسباب لرفض تأسيس الحزب من بينها السبب المتقدم وازافت مسألة عدم مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين في التوقيع على اخطار تأسيس الحزب وعدم تميز برنامج هذا الحزب تميزا ظاهرا من برامج الاحزاب الموجودة وذلك على التفصيل السابق بيانه ، وبمناقشة ما هو منسوب الى بعض مؤسسى الحزب من امور تتعارض مع مبادئ الاستفتاء على معاهدة السلام تبين ان المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية — بمحلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ — تنص على انه « يشترط لتأسيس او استمرار اى حزب سياسى ما يلى

(أولا) . . (ساجما) الا يكون بين مؤسسى الحزب او قيادته من تقوم ادلة جدية على قيامه بالدعوة او المشاركة في الدعوة او التحريض او الترويج بابة طريقة من طرق العلانية لمبادئ او اتجاهات او اعمال تتعارض مع المبادئ المتصوص عليها في البند السابق » ومن بين المبادئ التى نص عليها البند (سانسما) من المادة ذاتها المبادئ التى وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٩

وقد جدد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٩ - بدعوة الناخبين الى الاستفتاء - المبادئ المشار اليها في المادة الاولى التي نصت على أن الناخبين المقيدة اسماؤهم في جداول الانتخاب مدعوون للاجتماع في مقر لجان الاستفتاء الفرعية المختصة .. وذلك لبدء الراى في الاستفتاء على الموضوعات الآتية : (اولا) معاهدة السلام وملحقاتها بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع عليها في واشنطن في ١٦ مارس ١٩٧٩ والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٧ والثتين وافق عليها مجلس الشعب بتاريخ ١٠ من ابريل ١٩٧٩ (ثانيا) .. ويبين من المستندات التى اودعتها الجهة الادارية في المراحل الخططة للطن. المائل ، أن بعض المؤسسين لحزب الجبهة الوطنية - المعارض على انشائه - قد بادروا حتى قبل توقيع معاهدة السلام المشار اليها وقبل الاستفتاء عليها ، الى الاستمرار مع آخرين في التوقيع على بيانات مطولة تتضمن نقدا وتشكيكا في جميع بنود تلك المعاهدة وتنسب اليها آثارا سيئة في شتى المجالات العربية والدولية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها ، ولقد استمر هؤلاء بعد الاستفتاء المذكور في الدعوة الى تحييز وترويج اتجاهات تتعارض مع مضمون وبنود المعاهدة المذكورة - وقد تم ذلك في الداخل وفي الصحف والجرائد الأجنبية ، وقدمت الجهة الادارية، تنجيلا على ما تقدم صورة « وبيان بالموقف الموحد لأعضاء مجلس الشعب المعارضين للمعاهدة المصرية الاسرائيلية المعاهدة لبست الطريق الى الحكم » وهذا البيان مؤرخ في ١٩٧٩/٨/٢٥ واشترك في التوقيع عليه الطاعن. وآخر من المؤسسين المذكورين ، كما قدمت الجهة الادارية صورة بيان من مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « وكان ضمن الموافقين عليه السيد / » وهو أحد المؤسسين لحزب الجبهة الوطنية ، كما أودعت صورة تحقيق صحلى مع السيد المذكور نشر في جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٠. وقال في هذا التحقيق انه هناك جبهة ولست من خلال البيان الأول عن المعاهدة المصرية الاسرائيلية وأن هذه الجهة سبتتسع وانها أصبحت. البيان الثانى والبيان الثالث على وشك الامصار ، وأضافت الجهة الادارية أن هناك بيانات وتحقيقات صحفية اخرى نشرت في الخارج تتضمن هجوما على معاهدة السلام من بعض المؤسسين المذكورين ومن بينها ما نشر في جريدة الدستور الأردنية بتاريخ ١٩٨١/٣/٤.

ضمن تحقيق صحفى مع السيد / أيضا (كحلقة أولى)
وفيه يشكك في جدوى معاهدة السلام ويصف الاستفتاء الذى أجرى بشأنها
بما يعنى أنه مصطنع .

ومن حيث أنه يتضح من العرض المتقدم أن بعض الذين وقعوا على
الخطر تأسيس حزب الجبهة الوطنية قد توافرت في حقهم أدلة جديدة
على قيامهم بأفعال لاتعتبر مجرد تعبير على رأى في معاهدة السلام المصرية
الاسرائيلية ، وانما هى قد صدرت في ضوء بيانات موقعة من مجموعة من
الأشخاص أو على شكل تحقيقات ومقالات صحفية نشرت من الداخل
والخارج وتضمنت دعوة الى تحييد وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة
السلام المذكورة بل أنه قد وصل الأمر الى حد خلق جبهة وصفت بأنها
تولدت من تلك البيانات ، ومن ثم فإن تلك الأعمال - بهذه المثابة - تندرج
تحت مجلول البند (سابعاً) من المادة ٤ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ المعدل
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - السابق بياناتهم ، كما يشكل بثبوت
هذه الأفعال في حق ذلك البعض من المؤسسين ، سبباً كافياً للاعتراض
على تأسيس الحزب الذى وقعوا على اخطار تأسيسه اذ يتضح من عبارات
المادة ٤ من قانون نظام الاحزاب السياسية السابق بياناتها أنه يلزم توافر
الشروط الواردة بها جميعها لا يمكن الموافقة على تأسيس أى حزب سياسى
بل حتى لاستمرار قيام هذا الحزب بما يعنى أن فقد أى شرط من هذه الشروط
يكفى وحده للاعتراض على التأسيس ، وبالتالي فإنه لا حاجة بعد ذلك لمناقشة
باقى الأسباب التى آثارتها الجهة الإدارية للقول بأن الاعتراض على تأسيس
حزب الجبهة الوطنية كانت له عدة أمور تبرره .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم جميعه ، يكون الطعن المائل قائماً
على غير أساس سليم من الواقع أو القانون وبالتالي يتعين القضاء برفضه
والزام الطامن بصفته بالمصروفات .

(طعن ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢١)

الفرع الثاني

صحيفة الدعوى

أولا : الإيداع

قامدة رقم (٢١)

المبدأ :

اعتبار الدعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى بإيداع صحيفة
سكترية المحكمة - التقدم بطلب الإعفاء من الرسوم للجنة المساعدة
القضائية - لا يعتبر رفعاً لها - المبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي
بتاريخ رفعها للمحكمة .

ملخص الحكم :

المبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفعها الى المحكمة ،
ولا تعتبر الدعوى مرفوعة - طبقاً لقانون مجلس الدولة - الا بإيداع
صحيفتها سكترية المحكمة . أما الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية
للإعفاء من رسوم الدعوى المراد رفعها فليس إجراء قضائياً ، اذ ليس فيه
معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التي ستتولى الفصل في موضوع
النزاع الخاص بالحق المراد اقتضائه ، وإنما هو مجرد التماس بالإعفاء
من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر بل يقتضى استدعاء الطرف
الأخر بالطريق الإدارى للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله في طلب الإعفاء ،
فلا يعتبر دعوى بالمعنى القانوني ، سواء في النطاق المدني أو المجال
الإدارى ، لاقتصار الطلب فيه على التماس الطالِب الإعفاء من الرسوم ،
حتى يتسنى له رفع الدعوى بعد ذلك . وشأن هذا الطلب شأن قرار
لجنة المساعدة القضائية الصادر بالإعفاء من الرسوم ، وكذا ما سبقه من
إجراءات ، اذ لا يعدو هذا القرار أن يكون ترخيصاً لطالب المعافاة في رفع

دعواه مع ارجاء تحصيل الرسم المقرر عليها الى ما بعد الفصل فيها ، وهو بهذه المثابة لا يصحح وضعا قانونيا خاطئا ، ولا يحل صاحب الشأن من مراعاة قواعد الاختصاص أو اتباع الاجراءات التى يتطلبها القانون لرفع الدعوى .

(طعن ٢٩٧ لسنة ١ ق - جلسة ١١/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

التفرقة في اجراءات التداوى امام القضاء الإدارى بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية وما يترتب عليه من آثار وبين ما يتلو ذلك من اجراءات وما يترتب عليها - قيام المنازعة الادارية صحيحة لا يؤثر فيه بطلان أى اجراء تال كالاعلان .

ملخص الحكم :

انه على مقتضى الاجراءات والأوضاع الخاصة بنظم التداوى امام القضاء الإدارى يجب التفرقة بين الاجراء الذى يقيم المنازعة الادارية امامه سواء اكانت طعنا بالالغاء أو غيره وما يترتب على هذا الاجراء من آثار ، وبين ما يتلو ذلك من اجراءات وما يترتب عليها ، فاذا كانت اقامة المنازعة الادارية بحسب هذا النظام تتم باجراء معين وقع صحيحا ، فانه ينتج آثاره في هذا الشأن وبهذه المثابة لا يلحقه بطلان اجراء تال ، وانما ينسب البطلان على هذا الاجراء التالى وحده في الحدود وبالقيود وبالتقدير الذى قرره الشارع .

ولما كانت اقامة المنازعة الادارية تتم طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وللמادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ باجراء معين يقوم به احذ طرفى المنازعة هو ايداع عريضتها سكرتيرية المحكة وبه . تتعد هذه المنازعة وتكون مقابلة في الميعاد القانونى مادام الايداع قد تم .

خلاله وتقع صحيحة مادامت اعريضة استوفت البيانات الجوهرية التي تضمنتها المادة ١٤ من القانون الأول والمادة ٤٠ من القانون الثاني ، أما إعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية او الى ذوى الشأن لميلين ركناً من اركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطاً لصحتها ، وإنما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وإنما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، وبناء على ما تقدم لا يكون بطلان إعلان العريضة ومرفقاتها الى اى من ذوى الشأن مبطلاً لاقامة الدعوى ذاتها مادامت العريضة قد ثبتت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان اثر الا في الحدود والقدر الذي استهدمه الشارع .

(طعن ٥٧٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/١٨)

قائمة رقم (٢٢)

المبدأ :

اجراءات رفع الدعوى الادارية اعتبارها مقامة بايداع عريضتها
سكوتية المحكمة المختصة — اعلان عريضتها ليس ركناً من اركان اقامتها
أو شرطاً لصحتها ، بل هو إجراء مستقل تقوم به المحكمة من تلقاء نفسها —
بطلان الاعلان لا يترتب عليه المساس بقلم الطعن في ذاته .

ملخص الحكم :

أن المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة والتي تتحدث عن الاجراءات تنص على أن ميعاد رفع الدعوى هو ستون يوماً (المادة ٢٢) كما تنص على كيفية رفع الدعوى وذلك بتقديمها الى قلم كتاب المحكمة بعريضة موقع عليها من محام مقبول أمام المجلس (المادة ٢٣) وعن البيانات التي يجب ان تتضمنها العريضة علاوة على البيانات العلية المتعلقة بالسبب المطلب ومن يوجهه

اليهم الطلب وصناتهم. ومحال إقامتهم (المادة ٢٤) وعلى الإعلان وموعد وطريقته إجرائه (المادة ٢٥) . وبين من استعراض هذه المواد والتبر. تتفق احكامها مع احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ان المنازعة امام القضاء الاداري تتم على خلاف الجال في القضاء الوطني بايداع العريضة بسكرتيرية المحكة المختصة في الموعد المحدد لا باعلان صحيفتها الى الخصم ، وان اعلان العريضة الى الخصم ليس ركنا من اركان اقامة المنازعة الادارية او شرطا لصحتها بل هو اجراء مستقل تقوم به المحكة من تلقاء نفسها دون تدخل من الخصوم وبالتالي لانه اذا ما شاب هذا الاجراء عيب يقترب عليه البطلان فان هذا البطلان ينصب على العريضة وعلى ما يطلوها من اجراءات دون مساس بقيام الطعن في ذاته الذي يظل قائما منتجا لكافة آثاره .

(طعن ١٤١٤ لسنة ٦ في — جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

يتم رفع الدعوى الادارية بايداع صحيفة قلم كتاب المحكة المختصة. كما يتم الطعن امام المحكة الادارية العليا بايداع ذوى الشأن تقرير الطعن. قلم كتاب هذه المحكة — اعلان العريضة او تقرير الطعن ليس ركنا في قيام المنازعة او شرطا لصحتها .

ملخص الحكم :

ان اقامة المنازعة الادارية تتم طبقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بايداع احد طرفيها عريضة قلم كتاب المحكة المختصة. كما يتم الطعن امام المحكة الادارية العليا طبقا للمادة ١٦ من القانون المذكور بايداع ذوى الشأن تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكة وتتمتع بذلك الخصومة وتكون مقالة في الميعاد القانوني مادام الايداع قد تم خلاله

أما اعلان العريضة أو تقرير الطعن طبقا لنص المادة ٢٥ وتحديد جلسة لنظر المنازعة أمام المحكمة المختصة فليس ركنا من أركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها وانما هو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها وليس من شأنه أن يؤثر في صحة انعقاد الخصومة وذلك على خلاف الحال في المنازعة المدنية اذ ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٦٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه ما لم يقض اللاتون بغير ذلك .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

انعقاد المنازعة الادارية بايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة المختصة بمستوفية البيانات الجوهرية المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة — اعلان الدعوى ليس ركنا من أركانها أو شرطا لصحتها وانما هو إجراء لاحق مستقل يقصد به إبلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودعوه ذوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم — نتيجة ذلك — استحقاق التوائد القانونية المطالب بها اعتبارا من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وليس من تاريخ اعلانها الى الطرف الآخر .

ملخص الحكم :

أن قضاء المحكمة الادارية العليا استقر على أن تتم المنازعة الادارية بتقديم عريضتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة وبه تنعقد هذه المنازعة وتتبع صحيفة ما دامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية . . أما اعلان العريضة ومرافعاتها الى الجهة الادارية أو الى ذوى الشأن فليس ركنا من أركان المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها وانما هو إجراء لاحق

مستقل المقصود منه هو ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودموعة
ذوى الشأن لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم .. وغنى عن القول أن من بين
البيانات الجوهرية التى حددتها المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
بتنظيم مجلس الدولة المعبول به وقت قيام المنازعة الماثلة (وتقابلها المادة
٢٦ من القانون الحالى رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ ، من بين هذه البيانات محل
اقامة المدعى عليه .. ومن البديهي أن يطابق المحل حقيقة الواقع ، لماذا
ما استقامت تلك المطابقة غدت العريضة فى هذا الخصوص مرتبة اثارها .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة عريضة الدعوى انها تضمنت عنوانا
للمدعى عليه باعتبار آخر محل اقامة معلوم له لدى الجهة الادارية على ان
يعلن فى مواجهة النيابة العامة — وقد تم الاعلان على هذا المتفقى وقد
أكدت التحريات التى أجريت فى هذا الصدد أنه لم يستدل على محل اقامة
المدعى عليه ولا يوجد من يرشد عنه ومن ثم يكون العنوان الذى احتوته
العريضة عنوانا مطابقا للحقيقة ومن ثم ترتب العريضة اثارها بالتالى
تستحق الفوائد القانونية اعتبارا من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ وهو
التاريخ الذى أودعت فيه العريضة قلم كتاب المحكمة المختصة .

(طعن ٨٢٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦) .

المبدأ :

رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى يتم ابتداء بتقديم العريضة
الى قلم كتاب المحكمة المختصة — تعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة اذا
احيلت اليها وجوبا من محكمة غير مختصة ولاثيا بنظرها — تعتبر الدعوى
مرفوعة أمام المحكمة المحال اليها الدعوى منذ تاريخ صدور الحكم بالاحالة .

ملخص الحكم :

رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى كما يتم ابتداء بتقديم عريضته
الى قلم كتاب المحكمة متضمنة البيانات ومرافقا بها المستندات التى تنص

عليها المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، فان الدعوى تعتبر مرفوعة امام المحكمة اذ كانت قد احيلت اليها وجوباً من محكمة غير مختصة ولائياً بنظرها طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في هذه الحالة تعتبر الدعوى مرفوعة امام المحكمة المحال اليها من تاريخ صدور الحكم بالاحالة ذلك ان رفع الدعوى هو اول اجراء من اجراءات الخصومة وبه تنعقد بين أطرافها . ومن ثم فاذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى فعليها ان تحيلها الى المحكمة المختصة طبقاً للمادة ١١٠ المشار اليها ولا يترتب على هذه الاحالة انقضاء الخصومة بل تمتد الخصومة الى المحكمة المحال اليها الدعوى بحيث تصبح هذه المحكمة المختصة من تاريخ صدور الحكم بالاحالة فتكون لها ولاية نظرهما كما لو كانت قد رفعت اليها ابتداء من ذلك التاريخ .

ومن حيث ان المطعون ضده الاول السيد/... قد طعن في قرار اللجنة الاستثنائية للمنازعات الزراعية بشبراخيت الصادر في ٢١ من مايو ١٩٧٤ ، امام محكمة دمنهور المدنية بالدعوى رقم ١٠٥٨ لسنة ١٩٧٤ المودعة صحيحيتها فلم يكتف كتاب المحكمة في ١٤ من يوليو ١٩٧٤ الا ان المحكمة استظورت عدم اختصاصها ولائياً بنظر هذه الدعوى واختصاص محكمة القضاء الادارى بها على اساس ما بان لها من ان القرار المطعون فيه هو قرار صادر من لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى فاصدرت حكمها بتاريخ ٢٩ من مارس ١٩٧٥ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فان الدعوى تعتبر مرفوعة امام هذه المحكمة اعتباراً من تاريخ صدور هذا الحكم في ٢٩ من مارس ١٩٧٥ وينعقد الاختصاص لهذه المحكمة بنظرها منذ هذا التاريخ واذا كان هذا التاريخ سابقاً على ٣١ من يوليو ١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الذى نقل الاختصاص بالمنازعات الزراعية الى القضاء المدني فان محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية تستمر في نظر الدعوى اعمالا لحكم المادة الثالثة من ذلك القانون ، ومن ثم فان هذه المحكمة حين اصدرت حكمها المطعون فيه بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٧٨ لمائها تكون قد اصدرته وهي مختصة ولائياً باصداره الامر الذى يضى معه السبب الاول من اسباب الطعن غير قائم على اساس سليم من القانون جدير بالاعتناء عنه .

ومن حيث أنه لا ينال من ذلك أن حكم محكمة دهنهور الابتدائية
بالاحالة المشار اليها قد خلا من ذكر صريح للمادة ١١٠ مراعات ذلك ان
ما قضت به المحكمة من عدم اختصاصها ولائها واحالة وجوبية الى محكمة
القضاء الادارى بالاسكندرية ليس له من سند تشريعى يرتكن اليه سوى
نص المادة ١١٠ مراعات ومن ثم فهذا النص مفهوم بحكم اللزوم من اسباب
الحكم المشار اليه منطوقه وبالنالى فان عدم ذكره صراحة فى الحكم لا يعيبه
ولا يؤثر فى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٤ قى — جلسة ١٠/٤/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

قيام المنازعة الادارية يتم بايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة —
اعتبارها مرفوعة فى الميعاد اذا اودعت العريضة فى الميعاد — اعتبارها
صحيحة اذا استوفت العريضة البيانات الجوهرية التى تضمنتها المادة ٢٠
من قانون مجلس الدولة — اعلان العريضة لطرفى الخصومة ليس ركنا من
اركان اقامة المنازعة الادارية ، ولا شرطا لصحتها .

ملخص الحكم :

ان اقامة المنازعة الادارية تتم طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ ولل المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ باجراء معين
يقوم احد طرفى المنازعة هو ايداع عريضتها سكرتيرية المحكمة ، وبه
تتعمد هذه المنازعة وتكون مقامة فى الميعاد القانونى مادام الايداع قد تم
خلاله ، وتنع صحيحة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية
التي تضمنتها المادة ١٠٤ من القانون الاول والمادة ٢٠ من القانون الثانى ،
اما اعلان العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية والى ذوى الشأن فليس

(م ٤ — ج ١٤)

ركنا من أركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها ، وانما هـو إجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها ، والقصود منه هو اعلان الطرف الآخر باقامة المنازعة الادارية ودعمه ذوي الشأن جميعا لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم في المواعيد المقررة بطريق الإيداع في سكرتيرة المحكمة ، وذلك تحضيراً للدعوى وتهينتها للمرافعة ، باذا تمت هذه المرحلة عين رئيس المحكمة تاريخ الجلسة التي تنظر فيها وتبلغ سكرتيرة المحكمة بتاريخ الجلسة الى ذوي الشأن ، كل ذلك طبقاً للإجراءات والأوضاع التي نص عليها قانون مجلس الدولة . وهى تتميز بأن دور المحكمة في تحريك المنازعة والسير فيها هو دور ايجابي وليس سلبيا معقودا زمامه برفعة الخصوم .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٨)

المبجى :

الحكم بالتوائ القوانين من تاريخ المطالبة الرسمية — ميعاد بدء المطالبة الرسمية في المنازعات الادارية — يكون من تاريخ ايداع العريضة سكرتيرة المحكمة وفقا لحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وليس من تاريخ اعلان هذه العريضة .

بمخصي الحكم :

تم اقامة المنازعة الادارية طبقا للباب ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، بتقديم عريضتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة وبه تنعقد هذه المنازعة وتقع صحيحة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية التي تضمنتها المادتان ٢٣ ، ٢٤ من ذلك القانون ، اما اعلان العريضة وبرفقاتها الى الجهة الادارية او الى ذوي الشأن فليس ركنا من أركان المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها وانما هو إجراء لإحقق مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة من

نظماؤها ونفسها والمقصود منه هو ابلاغ الطرف الآخر بقيام المنازعة الادارية ودعوة ذوي الشأن جميعا لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم في المواعيد المقررة بطريق الايداع في سكرتارية المحكمة وذلك تحضيريا للدعوى لتهيئتها للمرافعة .

فاذا قدمت عريضة الدعوى الفرعية في الحالة المعروضة الى تلم كتاب محكمة القضاء الاداري في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦١ وقد تم الاعلان الى السيد/ في ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ ليتعين طبقا لما تقدم الحكم بالفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا على مبلغ ٣٩ جنيها و ٨٨٥ مليما المستحق للهيئة وذلك من تاريخ المطالبة الرسمية الاحتمالية في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦١ . (تاريخ اقلية المنازعة) لا كما قضى به الحكم المطعون فيه في ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ التاريخ الذي تم فيه الاعلان ..

(طعن ٩٩٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

بطلان اعلان عريضة الدعوى في المنازعة الادارية ، لا يبطل العريضة نفسها مادامت قد تمت صحيحة - القياس في ذلك على المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات الخاصة بالاستئناف - قياس مع الفارق - الاثر الذي يترتب على بطلان هذا الاعلان .

ملخص الحكم :

ان بطلان اعلان العريضة ومرافقاتها الى أي من ذوي الشأن ليسه ببطلان لانهاية الدعوى ذاتها . مادامت قد تمت صحيحة في الميعاد القانوني بإجراء سابق حسبها حقه قانون مجلس الدولة ، وانما البطلان لا يتصميه الا على الاعلان وحده ، ان كان لذلك وجه ، ولا يترتب على البطلان اثار الا في الحدود وبالنسبة الذي استهجنه الشارع . والقياس في هذا المجال على المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية هو القياس

صح الفارق لاختلاف الإجراءات والأوضاع ، وما يترتب عليها من آثار في هذا الشأن بين النظامين ، إذ الاستثناء ذاته — سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة — لا تنعقد خصوصته في النظام المدني إلا بإعلان الطرف الآخر به .
اعلانا صحيحا ، بينما تقوم المنازعة الادارية وتنعقد — ايا كان نوعها — بإيداع مريضتها سكرتارية المحكمة . أما الاعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها ، فهو إجراء آخر مستقل بذاته له أغراضه وله آثاره ، وهى اعلام ذوى الشأن بقيام المنازعة الادارية ، وايدانهم بالفتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها كل في دوره ، وذلك بالإيداع في سكرتيرية المحكمة . فإذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا — بالنسبة لاي من ذوى الشأن — فانه لا ينتج اثره قبله في خصوص ما سبقت الإشارة اليه الا من اليوم الذى يتم فيه اعلانه صحيحا بعد ذلك ، ويكون من حقه اذا طلب تكمينه من تقديم مذكراته ومستداته أن يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض ، وأن يجاب الى طلبه في أية حالة كانت عليها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها . أما اذا كان الثابت أنه تقدم في المواعيد الأصلية بناء على الاعلان الباطل بمذكراته ومستداته ، فيكون الاثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية والايدان بالفتتاح المواعيد القانونية وبتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه — ولو أنه وقع باطلا — الاثر المقصود من الاعلان الصحيح مما لا مندوحة معه من اعتباره ما تم من جانبه ، محققا هذا الاثر ، مزيلا لعيب البطلان ، بقدام قد تحقق المراد من الاعلان الصحيح ، وهذا اصل من الأصول للطبيعية منعا لتكرار الإجراءات وتعقيد سير الخصومة بدون مقتض ، وتلعب ترديد هذا الأصل فيها نصت عليه المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه يزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته ، أو لذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا ، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القانون المذكور من أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان ، أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو من عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن اليه ، وذلك بغير اخلال بحقه في التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور ، إذ لا حكمة — والحالة هذه — في التمسك ببطلان إجراء رتبته

عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح ، وأنها تعالج الضرورة بقدرها .
فلا يخل بحقه في استكمال المواعيد .

(ملن ١٥٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

بطلان اعلان عريضة الدعوى او توجيهه بعد ميعاد السبعة الايام
المشار اليه في المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة — الآثار التي تترتب
على ذلك — ليس من بينها بطلان عريضة الدعوى ومرفقاتها مادامت قد
تمت صحيحة .

ملخص الحكم :

ان بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها الى اى من ذوى الشأن
في المنازعة الادارية لا يكون مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها مادامت قد قامت
صحيحة في الميعاد القانونى باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس
الدولة ، وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ،
ولا يترتب على البطلان اثر الا في الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع
ومن باب اولى لا وجه للبطلان اذا كان الاعلان قد وقع صحيحا ، ولكن
بعد ميعاد السبعة الايام المشار اليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٥،
لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة . وغاية الامر انه اذا كان الاعلان قد
وقع باطلا فانه لا ينتج اثره في خصوص ما سبقت الاشارة اليه الا من
اليوم الذى يتم فيه اعلان ذوى الشأن اعلانا صحيحا بعد ذلك ، ويكون
من حق اى منهم اذا طلب تمكينه من تقديم مذكراته ان يمنح المواعيد المقررة
لهذا الغرض ، وأن يجاب الى طلبه في اى حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك
لحين الفصل فيها ، اما اذا كان الثابت انه قد تقدم في المواعيد الاصلية ،
بناء على الاعلان الباطل ، بمذكراته ومستنداته فيكون الاثر المقتضود
من الاعلان ، وهو الاعلان بقيام المنازعة الادارية والإيذان بانفتاح المواعيد

القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه الاثر المخصوص من الاعلان الصحيح ، مما لا منوطة معه من اعتبار ما تم من جانبه محققا هذا الاثر ، أما اذا كان الاعلان قد وقع صحيحا ولكن بعد السبعة الأيام المشار إليها آنفا ، فغنى عن البيان أن المواعيد لا تبدأ الا من تاريخ هذا الاعلان ، وليست من تاريخ انتهاء السبعة الأيام المذكورة .

(ملعن ١٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٣١)

المادة :

عريضة الدموى — نوتيعها من محام مقبول أمام المحاكم طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — هو اجراء جوهري يجب أن يستكمل شكل العريضة والا كانت باطلة — تقدير ما اذا كانت العريضة موقعة من المحامى المقبول وصانيرة منه ام لا — هو مسألة واقع يترك للمحكمة التأكد من ثبوتها والاطمئنان الى نقل هذا الثبوت .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على أن « كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب أن يقدم بعريضة موقعة من محام مقبول المحامين المقبولين أمام المجلس » ، وتنص المادة ٧٦ فى الباب الخامس تحت عنوان أحكام وقتية على أن « يقبل أمام المحكمة الادارية العليا المخاضون المقبولون للرافعة أمام محكمة النقض ويقبل أمام محكمة القضاء الادارى المخاضون المقبولون أمام محكمة الاستئناف ، ويقبل أمام المحاكم الادارية المخاضون المقبولون أمام المحاكم الابتدائية » ، وذلك كله الى أن ينظم جدول المحامين الخاضعين بمجلس الدولة »

واذا كانت المادة ٢٠ سالفة الذكر تقضى بوجوب أن تكون كل عريضة ترفع الى مجلس الدولة موقعة من محام من جدول المحامين المقبولين أنتم.

المجلس مما مفاده أن هذا الإجراء الجوهرى يجب أن يستكمل شكل العريضة ، والا كانت باطلة ، إلا أن المقصود من هذا النص هو أن تصدر العريضة من المحامى المقبول أمام المجلس وصورها منه أو عدم صورتها مسألة واقع بتروك ثبوتها والإطعنفلن الى دليل هذا الثبوت الى المحكمة فإذا بان لها من اقرار المحامى المقبول أمام المحكمة أن العريضة صدرت منه حقا ، وأطعنت المحكمة الى ذلك ، كما هو الحال فى خصوصية هذه الدعوى ، اعتبرت العريضة صادرة منه ، وبذلك تكون قد استوفت الشكل القانونى ، ومن ثم فيكون الدفع فى غير محله بمعينا رفضه .

(ضمن ٨٤٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

بوجوب توقيع عريضة كل دعوى ترفع الى مجلس الدولة بن مصلحهم بتقيد بجدول المحامين المقبولين أمامه — اجراء جوهري يترتب على مخالفته البطلان — لا يلزم أن يكون التوقيع بالاختصاص المحامى وبخطه ، فقد يكون بخطه غير المتكور منه .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تقضى بوجوب أن تكون كل عريضة دعوى ترفع الى مجلس الدولة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس ، مما مفاده أن هذا الاجراء الجوهرى يجب أن يستكمل شكل العريضة والا كانت باطلة ، إلا أن التوقيع كما يكون بأمشاء الموقع وبخطه فانه قد يكون بخطه غير المتكور منه .

(ضمن ٧٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شابته عيب لم تتحقق به الغاية من الاجراء — لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء — المادة ٨٧ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ رقت البطلان على عدم توقيع محام مقبول للمرافعة امام محكمة الاستئناف على صحيفة الاستئناف — المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اوجبت تطبيق احكامه وتطبيق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد به نص في قانون مجلس الدولة الى ان يصدر قانون بإجراءات امام القسم القضائي — المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة او غيرها من مواد هذا القانون لم ترتب البطلان على تخلف الاجراءات او الاشكال التصويص عليها فيها والتي من بينها ان تكون عريضة الدعوى موقعة من محام مقبول للمرافعة امام المحكمة المختصة — لا يجوز الحكم بالبطلان لتخلف هذا الاجراء عملا بنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات الا اذا وجد عيب لم تتحقق به الغاية من هذا الاجراء — الغاية من توقيع محام على صحيفة الدعوى هي التحقق من اشراف المحامي على تحرير الصحيفة والوقوف من صياغتها — تحقق هذه الغاية بحضور المحامي جلسات التحضير لدى الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الاداري بهيئة مفوضي الدولة وتقديمه شهادة من نقابة المحامين بناء على طلب المفوض تفيد قيده امام محاكم الاستئناف — ايداع اصل عريضة الاستئناف بدون توقيع والتأشير على الصفحة الاولى منها من زميل للمحامي باستلام الاصل للاعلان — اقرار المحامي الموكل بصحة العريضة وبياناتها ونسبتها اليه — نيابة المحامين عن بعضهم هي نيابة تسوغها مقتضيات مهنة المحاماة وتجزئها

المادة ٩٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والمقابلة للمادة ٥٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ — توقيع محام نيابة عن زميله تغنى عن توقيع المحامي الموكل الاصيل — الاثر المترتب على ذلك . انتفاء مخالفة نص المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة التي تشكل لصحة الصحيفة ان يكون موقعا عليها من محام مقبول امام المحكمة المختصة — بطلان العريضة غير صحيح — الاجازات المرضية — المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بمنح موظفي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجذام او بمرض عقلي او باحد الامراض المزمنة اجازة استثنائية بمرتب كامل — المشرع وضع تنظيميا خلاصا لفتح الاجازات المرضية في احوال الاصابة باحد الامراض المشار اليها في النص — هذا التنظيم جاء استثناء من الاحكام العامة التي تنظم الاجازات المرضية — الحكمة منه — مناهض منع الاجازة وشروطه هو قيام حالة المرض — مدة الاجازة تستمر الى ان يثبت بقرار من القومسيون الطبي ان المريض قد شفى او ان حالته المرضية قد استقرت على نحو يمكنه من العودة الى عمله — اذا لم يتحقق احد الشرطين ظل حق المريض في اجازة قائما ويتعين منحه اياها — تتحدد المهمة الفنية للقومسيون الطبي باحد الامرين فلا يجوز له ان يتعداها الى التوصية بعدم صلاحية المريض صحيا للبقاء في الخدمة بسبب اصابته باحد الامراض المشار اليها مهما طالت مدة العلاج — اذا تعدى القومسيون الطبي اختصاصه باصدار مثل هذه التوصية كان قراره منعيا — قرار الجهة الادارية بفصل العامل وعدم منحه المرتب بناء على قرار القومسيون الطبي يعتبر قرارا منعيا بدوره — لا يتقيد الطعن في هذا القرار بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدمى اصيب أثناء الخدمة بمرض قنسى اقتضى حصوله من القومسيون الطبي العام على اجازات مرضية متتالية

خلال عامي ٦٣ ، ١٩٦٤ ، وشخصت حالته بأنها اضطراب نفسي مخصص. يحتاج الى علاج طويل ويغود الى عمله على ان يعهد اليه باممال تتناسب مع حالته بعيدا عن السلاح. ويعاد الكشف عليه . وانه لدى اعادة الكشف على المذكور بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ شخص القومسيون الطبي حالته بأنها اضطراب عقلي وغير لائق للبقاء في الخدمة في وظيفته العسكرية .بعد استنفاد جميع اجازاته المستعقة .انها ملتونا .ويعتبر كلجزا سجزا .جزئيا .وبقاء على ذلك ضد القرار المطعون فيه من مساند مدير أمن اسبوط بتاريخ ٥ من ابريل سنة ١٩٦٥ مضمنا فصل المدعى من الخدمة اعتبارا من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٥ التاريخ التالي لاستنفاد جميع اجازاته القانونية بعدم لياقته طبيا للبقاء بالخدمة تنفيذا لقرار القومسيون الطبي النعام سالف التفكير .

ومن حيث ان المادة الاول من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن ملج موظف ومعال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن او الجزام او بمرض عقلي او باحد الامراض المزمنة اجازات مرضية استثنائية بمرتب كامل ، الذي يحكم واقعة النزاع تنص على انه « استثناء من احكام الاجازات المرضية لموظف الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ومعالها يمنح الموظف او المعال المريض بالدرن او الجزام او بمرض عقلي او باحد الامراض المزمنة التي يصدر بتجديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للقومسيونات الطبية اجازة مرضية استثنائية بمرتب كامل الى ان يشفى او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وطنيته ، ويجرى الكشف الطبي عليه بمعرفة القومسيون الطبي كل ثلاثة شهور على الاقل او طلبا راي داعيا لذلك » ومناد ذلك ان الشارع وضع تنظيما خاصا للاجازات المرضية في احوال الإصابة باحد الامراض المشار اليها في النص ، وان هذا التنظيم جاء استثناء من الاحكام العامة التي تنظم الاجازات المرضية في قوانين العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وبالإضافة الى ذلك انصحت المذكرة الايضاحية للقانون من ان الحكمة من وضع هذا النظام ان النظام هي معاونو الدولة للعاملين الذين يصابون باحد هذه الامراض ورعايتهم واسرهم اجتماعيا طبقا لقواعد قانونية صريحة وباعتبار ان هذه الرعاية من واجبات الدولة في المجتمع الاشتراكي ويكون ذلك بمنح المعال المريض اجازة مرضية اجازة استثنائية بمرتب كامل ليمكن من اعالة أسرته والاتفاق على علاج مرضه الذي غالبا ما يطول امدده وبأن يستمر

منح هذه الاجازة الى ان يشفى العامل او تستقر حالته المرضية استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله . والواضح من احكام هذا القانون ان منطام منح الاجازة وشرطه هو قيام خالة المرض ، وان مدة الاجازة تستمر الى ان يثبت بقرار من القومسيون الطبي ان المريض قد شفى او ان حالته المرضية لاد استقرت على نحو يمكنه من العودة الى عمله فاذا لم تحقق أحد هذين الامرين ظل حق المريض في الاجازة قائما وتعين منحه اياها . وقد حدد القانون الوسيلة الى ذلك بالنص على ان يجرى القومسيون الطبي الكشف على المريض بصفة دورية للتحقق من استتقرار قيامه بموجب منح الاجازة لو زواله بتوافر أحد السببين سالفى الذكر ، ونفى هذا التعلق بتحدد المهمة الفنية للقومسيون الطبي وهو في مجال تنفيذ حكم هذا القانون ، فلا يجوز له ان يعمدها الى التوضيحية بتعهم ضلالية المريض صحيا للبقاء في الخصة بسبب اصابته بأحد الأمراض المشنار اليها فيها طالفت مدة العلاج منه ، اذ ان تعدى القومسيون الطبي لاصتدار مثل هذه القومنية ليس له سند من القانون ويخالف روحه ويجاقق الامقيارات التي دعت الى اصداره على نحو ينحدر به الى درجة الانعدام ويكون قرار الجهة الادارية المبني عليه قد صدر من ثم ملعدها بدوره ولا يفتد في الطعن فيه بالمواعيد المقررة للطعن بالالفاء وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بحنم قبول الدعوى شكلا فيها يتعلق بطلب الفاء القرار المذكور قد وقع مخالف للقانون خليا بالالفاء .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم مان ما ذهب اليه القومسيون الطبي العام من تقرير عدم لياقة المدمى للبقاء في الخدمة بعد استنفاد جميع ايجازاته المرضية ، وهو ما استندت اليه الجهة الادارية في اصدار قرار الفصل المطعون فيه ، ينطوى على مخالفة جسيمة لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر الذي جعل الاجازة الاستثنائية بمرتبة كامل وفقا لاحكامه حقا للعامل المريض بمرض عقلي دون التقيد بميعاد زمني معين الى ان يشفى العامل او تستقر حالته على نحو يمكنه من مباشرة اعمال وظيفته ودون ان يرخس القانون للقومسيون الطبي او الجهة ادارية في تقرير منح هذه الاجازة او منعه من العامل المريض طالما توافر منطام استتقراره لها بثبوت حالة الاصابة بمرض عقلي . ومن ثم فقد كان يتعين على القومسيون الطبي العام ، وقد ثبت لديه اصابة المدمى بالمرض العقلي ان يقرر منطام تلك الاجازة

الاستثنائية بمرتبة كابل مع اعادة الكشف عليه كل ثلاثة شهور أو كلما رأى داعياً لذلك الى ان يشفى أو تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى مباشرة اعمال وظيفته نزولاً على أحكام القاتنون . ومتى كان ما تقدم فإن القرار المطعون فيه اذ بنى على قرار القومسيون الطبي السالف الإشارة اليه . يكون قد قام على سبب معدوم قانوناً جديراً بعدم الاعتداد به وهو ما يقتضى الحكم بالفائه . ولا ينال من بطلان هذا القرار على النحو المذكور أن الجهة الادارية على ما يبين من الأوراق ، راعت في إصداره ما تقتضى به المادة ١١٩ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ التى تنص على انه « استثناء من الأحكام الخاصة بالاجازات التى يجوز منحها لضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى يجوز لضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى الانتفاع فى حالة المرض بما يكون لهم من وافر فى الاجازات الدورية بحد أقصى قدره تسعون يوماً من السنة الجارية والسنتين السابقتين عليها - وإذا استنفذ ضابط الصف أو عسكري الدرجة الأولى الذى يصاب بمرض يحتاج الى علاج طويل اجازاته المبينة بالفقرة السابقة يجوز لوكيل الوزارة المختص أن يمنحه اجازة خاصة بمرتبة كامل المدة اللازمة لعلاج بحيث لا تتجاوز سنة - ويرجع فى تحديد الامراض التى من هذا النوع ومدة العلاج الى الهيئة الطبية المختصة . وبعد أن يستنفذ ضابط الصف أو عسكري الدرجة الأولى هذه الاجازة الخاصة . يستوفى اجازاته ذات المراتب المخفض فى المادة السابقة - ويفصل ضابط الصف أو العسكري الذى لا يعود الى عمله بعد انتهاء جميع اجازاته » لا يصلح هذا النص سنداً لعدم تطبيق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر . ذلك ان النص المذكور وسائر نصوص قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ لم يتضمن ما يفيد انصراف قصد الشارع الى حرمان ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى من مزايا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ . سالف الإشارة اليه عملاً بالاحالة الواردة فى المادة (١٤٦) من قانون هيئة الشرطة سالف الذكر والتى تنص على أن يسر على افراد هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة فى قانون نظام العاملين بالدولة وقانون التأمين والمعاشات لموظف الدولة والقوانين المكملة لها .

وينشاء على ذلك فانه لا يكون ثمة مجال لاعمال نص المادة (١١٩) من قانون هيئة الشرطة سالف الإشارة اليه الا فى حالة الإصابة بامراض شأن تكتن مما يحتاج الى علاج طويل حسبما تقتضيه الجهة الادارية الا انها

ليست من الأمراض التي يعينها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر التي ورد النص عليها صراحة .

ومن حيث انه من طلب التعويض فانه ولئن كان قد ترتب على فصل المدعى من الخدمة على خلاف احكام القانون وفقا لما تقدم بيانه انه اصيب باضرار مادية تمثلت في حرمانه من الفرق بين المرتب الذي كان يتقاضاه والمعاش الذي ربط له ، الا انه لما كان مقتضى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه نتيجة ما ثبت من نقد الى هذا القرار احقية المدعى في المعاملة على أساس اعتباره في اجازة استثنائية بمرتب كامل طوال المدة من تاريخ فصله من ان يشفى او تستقر حالته على نحو يمكنه من العودة الى العمل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، فان في ذلك ما يكشف عن تعويض المدعى عما لحق من اضرار مادية كانت او ادبية مما يغنى عن الحكم له بأى تعويض آخر .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم الصادر من الدائرة الاستئنافية المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الداخلية بجلسة ٣ من فبراير ١٩٨٠ في الدعوى رقم ١٤٣ لسنة ٢٣ القضائية ، وبقبول هذه الدعوى شكلا وفي موضوعها بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار على التفصيل السالف بيانه ويرفض ما عدا ذلك من الطلبات .

(طعن ١٨٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٣١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

إذا قام المدعى بما أوجبه القانون من تسليم الاعلان للنيابة العامة وقدم الدليل المثبت لذلك فانه يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعلمه به وفقا للجرى العادى للامور - للمدعى عليه اقامة الدليل على انتفاء

هذه القرينة باثبات ان النيابة لم ترسل الاعلان لوزارة الخارجية او ان وزارة الخارجية لم ترسل الاعلان للسفارة او القنصلية المختصة او ان هذه السفارة او القنصلية لم تسلمه الاعلان مباشرة او عن طريق السلطات المختصة في البلد الأجنبية المقيم بها — اذا لم يثبت المدعى عليه ذلك يفترض وصول الاعلان اليه .

ملخص الحكم :

أنه بما تبناه الطائفة على الحكم بالبطلان لعدم اعلانها بالدعوى ، فانه وان خلت أوراق الدعوى مما يفيد وصول الاعلان الى المدعى عليها بالطريق الدبلوماسي بعد ثبوت تسليمه للنيابة العامة في ١٨/٢/١٩٨١ ، الا أنه وقد قام المدعى بما اوجبه عليه القانون من تسليم الاعلان للنيابة وتقدم الدليل المقبت لذلك ، فان ذلك يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليها وعليها به وفقا للجرى العادى للامور ، ما لم تقدم المدعى عليها الدليل على انتفاء هذه القرينة باثبات ان النيابة لم ترسل الاعلان لوزارة الخارجية او ان وزارة الخارجية لم ترسل الاعلان للسفارة او القنصلية المختصة ، او ان هذه السفارة او القنصلية لم تسلمها الاعلان مباشرة او عن طريق السلطات المختصة في البلد الأجنبية ، التى تقيم فيها ، ومادامت الطائفة لم تثبت ذلك ، فان اعلانها يفترض وصوله اليها .
(طعن ١١٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٧/٣) .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

خلو أوراق الدعوى والطعن مما يفيد وصول الاعلان الى المدعى عليه بالطريق الدبلوماسي عن طريق وزارة الخارجية — ثبوت تسليم الاعلان للنيابة العامة يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعليه به وفقا للجرى العادى الاجرى — ينتج الاعلان اثره القانونى من تاريخ تسليمه للنيابة العامة — اذا كان التعمد بالدراسة وخدعة الحكومة ووطن اصلي في

مصر رغم اقامته في الخارج للدراسة وقت اقامة الدموى ضده وتم اعلانه بصفته وارثا لوالده الضامن فان اعلانه في موطنه الاصلى في مصر ينتج اثره قانونا — اساس ذلك : ما استقر عليه فقه وقضاء المرافعات من انه اذا كان للشخص المراد اعلانه موطن اصيلي او موطن مختار في مصر وجب اعلانه فيه ولو كان يقيم في الخارج — متى تم اعلانه لصفته وارث عن الكفيل فانه يفتى عن اعلانه بصفته مدينيا اصليا لاشتمال الاعلان على بيان الصفتين وموضوع الدعوى وتاريخ الجلسة المحددة لتظرها امام المحكمة — الجمعوت اما ان يكون موظفا او طالباً في موظف — الروابط في الحالتين بين الجمعوت والحكومة هي روابط ادارية تيفل في مجال القانون العام — التخصيص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر المنازعة بين الجمعوت والحكومة — اساس ذلك : المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

انه ولئن خلت اوراق الدموى والظمن مما يبيد وصول الاعلان الى المدعى بالطريق الدبلوماسى اى عن طريق وزارة الخارجية بعنه ثبوت تسليمه للنيابة العامة في ١٩٨١/٣/١٨ . الا انه وقد قلم المدعى بما اوجبه عليه القانون من تسليم الاعلان للنيابة وتقدم الدليل المثبت لذلك ، فان ذلك يعتبر قرينة على وصول الاعلان للمدعى عليه وعليه به وفقا للمجرى العادى للامور ، وينتج الاعلان اثره القانونى من تاريخ تسليمه للنيابة العامة وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الشأن ، ومن جهة اخرى فان الثابت من الاوراق ان المظنون ضده الاول كان له موطن اصيلي في مصر في العنوان رقم رغم اقامته في الخارج للدراسة وقت اقامة الدموى ضده ، وقد تم اعلانه بالدموى في هذا العنوان عن طريق قلم الحضرين في ١٩٨١/٨/١٥ بصفته وارثا لضامنه الرحوم ، وهذا الاعلان صحيح قانونا طبقا لما استقر عليه فقه وقضاء المرافعات من انه اذا كان للشخص المراد اعلانه موطن اصيلي او موطن مختار في مصر وجب اعلانه ولو كان مقيما في الخارج ، ويعتبر اعلانا له بصفته الاخرى كمتدين ويفنى عن اعلانه بهذه

الصفة الأخرى لاشتراكه على بيان الصفتين موضوع الدسوى وتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام المحكمة .

وان الوجه الثانى للطعن والخصام بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى مردود كذلك بأن الطامن كان يعمل معيدا بجامعة القاهرة مدرع الخرطوم عند ابتاده فى البعثة لحساب المعهد القومى للإدارة العليا ، أى أنه كان موظفا عابا ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المبعوث إما ان يكون موظفا أو طالبا غير موظف والروابط فى الحالين بين المبعوث والحكومة هى روابط إدارية تدخل فى مجال القانون العام ، فبالنسبة للموظف تغلب فى التكييف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة مندرجة فى عموم روابط الوظيفة العامة ولما كان مركز الموظف هو مركز تنظيمى عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزا مقديا حتى لو اتخذ فى بعض الأحيان شكل الاتفاق كعمد الاستخداف بالنسبة للموظف المؤقت أو التعمد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا لقانون البعثات ولوائحه لأن مثل هذه الاتفاقات أو التعمدات لا تغير من التكييف القانونى للروابط بين الموظف والحكومة ، فإن المنازعة فى شأن هذه الروابط الإدارية تدخل فى مجال القانون العام ، ويكون القضاء الإدارى مختصا بها طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

(طعن ١١٠٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٧/٣)

ثانيا : الإعلان

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

اجراءات اعلان ورثة المطعون ضده يكون وفقا لقانون المرافعات لعدم ورود نصوص في شأنها بقوانين مجلس الدولة — ايداع صحيفة الطعن ضد ورثة المطعون ضده جملة دون ذكر لأسمائهم وصفاتهم في الجيماد المحدد للطعن صحيح — نتمتع به الخصوصية الادارية — القضاء ببطال صحيفة الطعن لعدم ذكر اسماء الورثة بعد ان طلبت الطاعنة فتح باب المرافعة لاعلان الورثة اعلانا صحيحا في سليم .

ملخص الحكم :

ان قوانين مجلس الدولة لم تتعرض الى معرفة ما اذا كان ايداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة ضد ورثة المطعون عليه جملة دون ذكر للورثة وصفاتهم ومحال اقامتهم يؤثر على قيام الطعن منتجا لآثاره وما اذا كان نقص البيانات الخاصة بالمطعون عليهم مبطلا للطعن تحكم به المحكمة من تلقاء ذاتها باعتباره من النظام العام أم لا ؟ لم تتعرض لهذه الامور اكتفاء بالاحالة على قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص في قوانين مجلس الدولة .

وقد مالج قانون المرافعات حالة وفاة المحكوم عليه والمحكوم له في الفترة الجائز فيها الطعن على الحكم وذلك في المادتين ٣٨٢ و ٣٨٣ حيث قرر ايقاف المدة في الحالة الاولى حتى يتبين الورثة موقفهم من الحكم الصادر ضد مورثهم وأجاز في الحالة الثانية وهي حالة وفاة المحكوم لصالحه ان يعلن المحكوم عليه ورثة المحكوم له جملة في آخر موطن كان لمورثهم وذلك حتى لا يفوت ميعاد الطعن بسبب التحرى عن الورثة وصفاتهم ومحال

قامتهم على ان يقوم باعادة الطعن لكل وارث ، اعلنا مستوفيا كل شرائطه قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن وفي الاجل الذى تحدده المحكمة لذلك .

وقد اجاز قانون المرافعات فى حالة وفاة الحكوم لصالحه ان يتسم الاعلان الى الورثة جملة فى آخر موطن كان لمورثهم فى الموعد المحدد لاجرائه لذا فان التقرير بالطعن بايداع صحيفته فى سكرتارية المحكمة المختصة فى الموعد المحدد وهو اجراء سابق على الاعلان تنعقد به الخصومة الادارية . يكون صحيحا اذا ما تم الايداع على هذا النحو .

ومن حيث ان قانون المرافعات حتى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل على تصحيح الاجراءات الباطلة وان نص فى المواد ١٠ و ١١ و ٢٤ و ٢٥ منه على بطلان صحيفة المدعى اذا ما اغفلت اى بيان يحدد شخصية المدعى عليه الا انها جعلت هذا الامر من حق المدعى عليه وحده وهو الخصم الذى يقع عليه الضرر انه ان لم يحضر امام المحكمة المطروح امامها النزاع ان يتسك بهذا الامر بالدفع عند المعارضة او الاستئناف فى الحكم ، اما ان لاخير امام المحكمة فان جضوره يصبح الاجراء ولا يكون له من حق بعد ذلك الا ان يطلب من المحكمة التأجيل للاستعداد .

ومن حيث انه على هذى ما تقدم فان الطعن وقد اودع سكرتيرية المحكمة باسماء الورثة جملة فى الميعاد المحدد للطعن فى آخر موطن كان للمورث يكون صحيحا وتكون الخصومة قد انقضت وانه كان على المحكمة وقد طلبت الطائفة فى فكرتها المؤرخة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ فتح باب المرافعة لاعلان الورثة اعلنا صحيحا ان تبكيها من ذلك لا ان تقضى فى الخصومة بضم القبول لبطلان صحيفة الطعن استنادا الى ان جهم ذكر اسماء المدعى عليهم — وهم الورثة — وجناتهم من البيانات الجوهرية التى يترتب عليها بطلان الصحيفة وان هذا البطلان من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

إعلان غريضة الدفوى للنيابة العامة — لا يكون إلا في حالة عدم الوقوف على محل إقامة المدعى عليه — إعلانه عن طريق النيابة العامة مع معرفة مكان وجوده يكون غير مضطجع .

ملخص الحكم :

أن الإعلان للنيابة العامة لا يكون إلا في حالة عدم الوقوف على محل إقامة المدعى عليه ، فإذا كان مكان وجوده معروفا للجهة الإدارية ، وطلبه من المحكمة التأجيل لإعلانه بالطريق الدبلوماسي في اليهن وكانت الدعوى تؤجل لهذا السبب فإن الإعلان للنيابة في هذه الحالة أثبتا هو إعلان غير صحيح .

(طعن ١٤١٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

إعلان صحيفة الدفوى إلى أكثر مؤلفين معلوم المسمى عليه — صحة الإعلان — بطلان الإعلان على فرض وقوعه لا يؤدي إلى بطلان صحيفة الدفوى .

ملخص الحكم :

أن لا جلسة الإدارة المدنية أعلنت المدعى عليها بصحيفة الدفوى حتى غفوا عنها الموقوف لديها ، ولما لم تجهدها أعلنتها مباشرة للنيابية دون أن تجري أية تحريات للتعنى، من محل إقامتها وأنه لما كان إعلان

الأوراق القضائية للنيابة بدلا من اعلانها الى شخص المعلن اليه في موطنه
لما اجازة القانون على سبيل الاستثناء فلا يجوز الالتجاء اليه الا بعد
اجراء التحريات الكافية للوصول الى محل اقامة المطلوب اعلانه والا كان
الاعلان باطلا وانه لمسا كان اعلان المدعى عليها الى النيابة قد وقع باطلا
لعدم سبقه بالتحريات الكافية لذلك تعين الحكم ببطالان صحيفة الدعوى .

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم قد خالف القانون ذلك ان
الخصومة الادارية تنعقد بايداع صحيفة الدعوى فلم كتاب المحكمة مستوفية
اليكائنات التي يتطلبها القانون أما اعلانها فاجراء لاحق مستقل تتولاه
المحكمة ومن ثم لا يجوز قانونا الحكم ببطالان الصحيفة بسبب ميب في اجراء
الاعلان كذلك فانه كان يتعين على المحكمة وقد رأت ان الاعلان باطل ان
تقرر تأجيل نظر الدعوى طبقا لحكم المادة ٨٥ مرافعات لاعادة اعلان المدعى
عليها وفضلا عن ذلك فانه ليس للمحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها ببطالان
اجراء الاعلان طالما لم يخف به صاحب المصلحة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق ان المدعى عليها اثبتا في التماسه
القدم الى دار المعلمين ان محل اقامتها هو « بلدة مارسكور محافظة ديباط »
وتلكت صحة هذا البيان من التحريات التي اجرتها الجهة الادارية قبيل
رفع الدعوى وانه عند اعلانها بصحيفتها في هذا الموطن اجاب رجل الادارة
المختص بالتحري والمصاحب للمحضر بانها « غير مقيمين بمارسكور وليس
لها بها مسكن شرعي ولا محل اقامة » فانه يخلص من ذلك ان الموطن المشار
لليه هو آخر موطن معلوم للمدعى عليها . ولما كانت المادة ١٣/١٠
مرافعات تقضى بانه اذا كان الموطن المدعى عليه غير معلوم وجب ان تشتل
الورقة على آخر موطن معلوم له من الجمهورية او في الخارج وتسلم صورتها
للنيابة وكانت التحريات قد أسفرت عن عدم الاستدلال على المدعى عليها
في آخر موطن معلوم لها لذلك يكون اعلانها بصحيفة الدعوى بتسليم
صورتها الى النيابة قد تم صحيحا مطابقا لحكم قانون المرافعات . ومن ثم
يكون الحكم المطعون فيه قد جائب الصواب فيما ذهب اليه من بطلان اعلان
صحيفة الدعوى . كما انه اخطأ فيما قضى به من ان بطلان الاعلان — على
معرض وقومه — يؤدي الى بطلان صحيفة الدعوى ذاتها ذلك ان الاعلان
اجراء لاحق على ايداع صحيفة الدعوى فلم كتاب المحكمة ومستقل عنه

عناذا أصاب إجراء الاعلان بطلان مانه لا يؤثر في صحة الدموى ذاتها بل يقتصر اثره على ما ترتب عليه من اجراءات .

(طعن ١٧٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

خلو الأوراق من دليل على أن جهة الادارة المدنية كان في مكتبها ان تبذل جهدا مئرا في سبيل التعرف على محل اقامة الدمى عليه فتوقف ما أجرته من تحريات هي في حد ذاتها كافية لهذا الغرض - متفق ذلك ان اعلان هذه الصحيفة بتسليم صورتها الى النيابة العامة يكون املا سلبيا لحكم المادة ١٠/١٣ مرافعات التي تقضى بانها اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتعل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج وتسلم صورتها للنيابة - يبنى على ذلك ان الحكم المطعون فيه حين قضى ببطلان صحيفة الدموى بمقولة انها قد افلقت بيانا جوهريا هو محل الإقامة الصحيح للدمى عليه ، يكون قد نأى عن دائرة الصواب وأخطأ في تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

ان الثابت من استقراء الأوراق ان المطعون ضده (الدمى) قد أشار في العطاء الذى قدمه في الممارسة رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ محل المنازعة الى أن عنوانه (٢٥ شارع طلعت حرب الاسكندرية) واذ رست عليه تلك الممارسة فقد أصدرت اليه مصلحة الموانئ والمناشر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ أمرا لتوريد الأصناف المتعاقد عليها في حدود مبلغ ١٩٠٦ جنيه وحين توجه السيد / العايل المختص بتلك المصلحة الى مطر المطعون ضده في العنوان سالف الذكر لابلأفه أمر التوريد المتقدم فقد وجد هذا الحل مغلقا وبالسؤال اتضح له أن المطعون ضده قد غادر الاسكندرية

إلى القاهرة منذ شهرين فثبت ذلك على ظهر أمر التوريد في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ثم إعادة الى قسم المشتريات لاتخاذ ما يلزم وفي أسفل تلك التأشير دون خطاب منيل بتوقيع مسند الى المطعون ضده ومؤرخ ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦ فنه « السيد مدير الإمدادات والتموين بعد للتحية .
تأسف لعدم امكانى التوريد لتصفية اعمالى بالاسكندرية وأرجو أسناد العملية لى مقالول آخر حتى لا يتعطل العمل . وتفضلوا بقبول تحياتى »
وفي ٩ من مارس ١٩٦٦ أمد السيد / رئيس قسم المشتريات المحليسة والمناقصات العامة آنف الذكر بيانا مفصلا بالمبلغ الواجب مطالبته بالمطعون ضده بها بعد اذ نفذ العقد علي حسابه ائشار فيه الى عنوانه ٢٥ شارع طلعت حرب بالاسكندرية . والبادى بجلاء من السياق المتقدم أن آخر موطن معلوم للمطعون ضده هو ٢٥ شارع طلعت حرب بالاسكندرية ولا يغير من ذلك ما ائشار اليه السيد / . . . العامل بمصلحة الموانى والمنائر على الوجه سالف البيان اذ فضلا عن أن هذا الذى سجله قد جاء عاريا من دليل يظهره فانه يفرض صحته قد خلا من بيان موطن معين للمطعون ضده فى القاهرة يمكن الاعتداء اليه أو التعرف عليه ولا اعتداد فى هذا المقام بفلك الخطاب المسند الى المطعون ضده اذ مع التسليم بانه صادر منه فانه لا يجبل فى مبارقه دليللا يقبولا على أن جهة الادارة قد وقفت على موطنه الجديد سواء فى القاهرة أو فى غيرها لاسيما وقد أجدبت الأوراق من بيان المكان الذى حرر فيه ذلك الخطاب أو الظروف التى لا يست تحريره .

ومن حيث أنه لئن كان البادى من مطالعة صحيفة الدعوى أن جهة الادارة المدعية قد طلبت اعلان المدعى عليه فى مواجهة النيابة العامة بعدم الاستدلال على محل اقامته الحالى وأبانت أن آخر محل اقامة معلوم له هو ١١٤ طريق الجيش اسبورتيج باب شرقى الاسكندرية ولئن كان صحيحا أن هذا الموطن ليس له أصل فى الأوراق فان الثابت من الأوراق أن جهة الادارة قد بادرت حينئذ طلبت اليها المحكمة بجلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ بإعادة اعلان المدعى عليه على الوجه القانونى الصحيح — بإبانت — الى اجراء مزيد من التحريات عن محل اقامة هذا الآخر وقد أبانت وحدة البحث والتحريات بمصلحة الموانى والمنائر التى نيط بها اجراء هذه التحريات فى الشهادة المؤرخة ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ (حافظه رقم ٨ هوسيه) أنه بالبحث والتحري عن محل اقامة المغاول أحمد مرسى بالعنوان

شارع طلعت حرب ٢٥ قسم الطيارين لم يستدل عليه وأنه ترك هتافاً
السكن من مدة طويلة لجهة غير معلومة وكذلك لم يستدل عليه بالمنزل
رقم ١١٤ طريق الجيش وسبورتنج قسم باب شرق ولم يجرأ له محل
اقامة بدائرة المدينة . وفي ضوء هذه التحريات صححت جهة الإدارة شكل
الدعوى بصحيفة أعلنت في مواجهة النيابة العامة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر
سنة ١٩٧٠ لعدم الاستدلال على محل اقامة المدعى عليه وأشارت في هذه
الصحيفة الى أن آخر محل اقامة له هو ٢٥ شارع طلعت حرب قسم
الطيارين والمنزل رقم ١١٤ طريق الجيش باسبورتنج قسم باب شرقى ،
واذ خلت الأوراق من دليل على أن جهة الإدارة المدعية كان في مكتبها أن
تبذل جهداً مبثراً في سبيل التعرف على محل اقامة المدعى عليه فوق ما
أجرت من تحريات هي في حد ذاتها حسبما تراه هذه المحكمة كافية لهذا
الغرض ويكون اعلان هذه الصحيفة بتسليم صورتها الى النيابة العامة قد
جاء اعمالا سليماً لحكم المادة ١٣/١٠ منافع التي تقضى بأنه اذا كان
موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتعل الورقة على آخر موطن معلوم
له في مصر أو في الخارج وتسلم صورتها للنسبة وبالبقاء على ما تقدم يكون
الحكم المطعون فيه حين قضي ببطالان صحيفة الدعوى بقوله انها قد
افغلت بياناً جوهرياً هو محل الاقامة الصحيح للمدعى عليه — يكون — قد
نأى دائرة الصواب وأخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ٢٦٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢١)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة — سبيل استئناف لا
يصح الاتجاه اليه اذا قام المعلن بالتحريات الكافية للقضى عن موطن
المراد اصالته .

ملخص الحكم :

أن اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من الاعلان للشخص
المراد اصالته أو في موطنه انما اجازة القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح

الالتجاء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الحقيقية للتقصي عن موطن المراد اعلانه فلا يكفى ان ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي بل يجب ان يكون هذا الاعلان مسبوقا بالتحريات المشار اليها والا كان بطلا .

(طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

الأصل في الاعلان وفقا للاحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تطبق امام القضاء الإداري ان تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه او في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون — اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تستدل الورقة على آخر موطن معلوم له في مصر او في الخارج وتسلم صورتهما الى النيابة العامة وفي الحالة الأخيرة لا يقع الاعلان صحيحا الا اذا كان مسبوقا بالتحريات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه والا كان الاعلان باطلا — قيام المدعى بالثبات محل اقامته بمريضة دعواه — صدور حكم لصالحه وقيام الجهة الإدارية بالطعن فيه وايداع تقرير طعنهما بنياية محل اقامة المظنون ضده المبين بمريضة دعواه — قيام المحضر بالتأشير على تقرير الطعن بعدم اعلان المظنون ضده نظرا لما قرره بواب المنزل المبين بمريضة الدعوى من عدم معرفته بشخص المظنون ضده وعدم اقامته في هذا المنزل — قيام المحضر باعلانه في مواجهة النيابة العامة — عدم بطلان الاعلان في الحالة المروضة طالما انه لم يستدل من الأوراق على انه لو بذل جهدا آخر في التحري لم الاهتداء الى موطن المظنون ضده ومن ثم يعتبر الاعلان الذي تم في مواجهة النيابة العامة في ضوء تلك الظروف صحيحا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تؤسس طعنها على أن المصمم المطعون فيه قد خالف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا من ضرورة إجراء التحريات الحقيقية عن محل إقامة المطعون ضده قبل اعلانه في النيابة العامة ومن ثم يكون قد شابه عيب في الاجراءات — ترتب عليه بطلانه .

ومن حيث أنه تبين من الاوراق حسبها سلف أن المحضر حاول اعلان المدعى بتقرير الطعن في موطنه المبين في مريضة دعواه فلم يجده في ذلك المحل بل أخبره البواب بأنه لا يقيم فيه ولا يعرف عنه شيئاً فاعلنه بالتقرير في النيابة وقد أخطرته بحكمة القضاء الإدارى المدعى للحضور بجلسة ١٩٧٤/٢/١١ على ذات العنوان فارتدت الأخطار لعدم استلامه وقد أثر عليه بعدم البحث بعد معرفة محله وأذ جلت الاوراق مما يستدل منه على أنه لو بذل جهداً آخر في التحرى لاهتدى لموطن المدعى مان الاعلان الذى تم في النيابة العامة في الظروف سالفة الذكر يكون صحيحاً وبالتالي يكون الطعن في غير محله مما يضمن الحكم بقبوله شكلاً ويرفضه موضوعاً .

(طعن ٦٢٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

اعلان صحيفة عن طريق النيابة العامة دون اجراء التحريات الكافية — بطلان الاعلان — لا يجب للمحكمة ان تقضى بالبطلان في هذه الحالة من تلقاء نفسها — بطلان اعلان صحيفة الدموى لا يترتب عليه بطلان الصحيفة ذاتها .

ملخص الحكم :

أن الأصل في الاعلان وفقاً للأحكام العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تطبق أمام القضاء الإدارى — أن تسلم الاوراق المطلوب

اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الاحوال التي يبينها القانون فاذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وتسلم صورتها الى النيابة العامة وفي الحالة الاخيرة لا يقع الاعلان صحيحا الا اذا كان مسبوقا بالتحريرات الكافية للاستدلال على موطن المراد اعلانه .

ومن حيث انه وان كلن الحكم المطعون فيه قد اصاب فيما ذهب اليه من بطلان اعلان صحيفة الدعوى لعدم اجراء التحريات الكافية عن موطن المدعى عليه على ما سلف بيانه الا انه اخطا في تطبيق القانون اذ قضى ببطلان صحيفة الدعوى دون ان يدفع المدعى عليه بذلك بينا توجب المادة ٨٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على المحكمة اذا تبينت بطلان اعلان المدعى عليه المتغيب ان تؤجل القضية الى جلسة تالية يعاد اعلانه اليها اعلانه صحيحا ومن لم فلا يجوز للمحكمة ان تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها على ما كان عليه الشأن في ظل قانون المرافعات المسمى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ (المادة ٣/٩٤) وانما يتمين ان تؤجل الدعوى الى جلسة تالية كذلك فقد اخطا الحكم اذ رتب على بطلان اعلان صحيفة الدعوى بطلان الصحيفة ذاتها في حين ان الاعلان مستقل عن الصحيفة ولاحق لهما اذ يتم رفع الدعوى بناء على طلب المدعى بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة مستوفية بياناتها وتتولى المحكمة اعلانها فاذا شلب اجراء الاعلان اى بطلان فلا يستتبع ذلك البطلان الدعوى المستوفية البيانات ويقتصر اثره على ما ترتب عليه من اجراءات .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكانت المحكمة المطعون في حكمها قد قضت من تلقاء نفسها ببطلان صحيفة الدعوى نتيجة بطلان اعلانها دون ان تؤجل الدعوى الى جلسة تالية يعلن اليها المدعى عليه اعلانه صحيحا فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون وتاويله ويكون حكمها غير قائم على اساس سليم من القانون حقيقا بالانفاء ويتمين احوالة الدعوى الى المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم مع ابقاء الفصل في مصروفات الطعن الى ان يفصل في الدعوى نهائيا .

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

خطا ادارة قضايا الحكومة عند كتابة عنوان المدعى عليه في صحيفة الدعوى — عدم استدلال على المدعى عليه في العنوان الخطأى — يترتب عليه عدم صحة الاعلان الذى تم في مواجهة النيابة العامة وبطلان الاجراءات التالية له بها فيها الحكم الصادر في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان عنوان المدعى عليه معلوما لجهة الادارة منبجا رأت رفع الدعوى عليه لمطالبته بتلك المبالغ وضيخته كتابها المرسل الى ادارة قضايا الحكومة الا ان هذه الادارة اخطأت عند كتابته في صحيفة الدعوى وقد ادى هذا الخطا الى عدم الاستدلال على المدعى عليه في ذلك العنوان ويبنى على ذلك عدم صحة الاعلان الذى تم في مواجهة النيابة العامة ، وبطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بها فيها الحكم المطعون فيه لصدوره ضد المدعى عليه مع انه لم يطن بالدعوى اعلانا صحيحا .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٦)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

بطلان اعلان عريضة الدعوى ليس مبطلا لاقابة الدعوى ذاتها مادامت قد تمت صحيفة في الميعاد القانونى أساس ذلك — ان المتاعمة الادارية تمنع بايداع عريشتها سكرتارية المحكمة — بطلان اعلان عريضة الدعوى لا يفتح اثره فيما اتخذ قبله من اجراءات صحيحة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيها يتملق ببطلان المطعون فيه فالثابت من الاوراق

أن عريضة الدعوى رقم ٦٤٩ لسنة ٢٨ القضائية (محل الطعن
الراهنين) قد وجهت بناء على طلب المدعية الى كل من :

- ١ — وزير التربية والتعليم بصفته
- ٢ — وكيل وزارة التربية والتعليم بصفته
- ٣ — مدير المنطقة التعليمية لشمال القاهرة بصفته
- ٤ — مديرة مدرسة نوتردام ديزابون

وقد تم اعلان هؤلاء جميعا بادارة قضايا الحكومة بتاريخ
من سنة ١٩ اذ سلمت العريضة للموظف المختص بها ،
ولم تعلن عريضة الدعوى للمدرسة المذكورة ولم تخطر أو يحضر ممثلها
القانونى أية جلسة من جلسات التحضير أو المرافعة الى أن صدر الحكم
المطعون فيه الشخص بمثلها القانونى أو وكيله أمام المحكمة للدلاء بما لديه
من ايضاحات وتقديم ما قد يمن له من بيانات وأوراق ومستندات لاستثناء
الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك
بما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن — ولا جدال
فى انه يترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار
بصالح المدرسة التى وقع هذا الاغفال فى حقتها الأمر الذى يترتب عليه
بطلان الاملان فى حقتها وبالتالي بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما
فيها الحكم المطعون فيه لصدوره فى غيبة المدرسة الذى عليها ابداء دفاعها
وهو حق جوهرى وأصيل لها لا يجوز المساس به والنيل منه وبذلك يكون
الحكم المطعون فيه وقع باطلا لابتنائه على اجراءات ساطة مما يتعين معه
الحكم بتقرير هذا البطلان .

ومن حيث أنه من الجدير بالذكر أن بطلان اعلان عريضة الدعوى
ليس مبطلا لاثامة الدعوى ذاتها مادامت قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى
باجراء سابق حسبما حدده قانون مجلس الدولة اذ تقوم المنازعة الادارية
وتتعدد باياداع عريضتها سكرتارية المحكمة اما اعلان ذوى الشأن بها
وجبهاقاتها فهو اجراء آخر مستقل بذاته له اغراضه وهى اعلان ذوى

الشان بقيام المنازعة الادارية وايدانهم بالفتح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم فاذا كان هذا الاعلان قد وقع باطلا فانه لا ينتج اثره فيها اتخذ قبله من اجراءات مما يقتض معه الامر باعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل في موضوعها من جديد اذ انها — حسبما يستشف من الأوراق — غير صالحة للفصل فيها وذلك بالنسبة للطاعنين .
مما اذ صدر الحكم المطعون فيه ملزما اياهما بالتعويض متضامنين مما يستدعى عدم تجزئة الدعوى وضرورة نظرها ككل .

ومن حيث انه ترتيبا على ما سلف واذا قضى الحكم المطعون فيه بالزام المدعى عليهما الاول والرابع بالتعويض متضامنين دون ان يراعى الاجراءات القانونية الخاصة باعلان عريضة الدعوى على النحو المتقدم بيانه فانه يكون مشوبا بميب شكلى يبطله مما يستتبع الحكم بالفائه واعادة الدعوى لمحكمة القضاء الادارى للفصل في موضوعها مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ٤٢٦ لسنة ٢٢ ق ، ٣١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

ان بطلان اعلان العريضة ومرفقاتها الى اى من ذوى الشان ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها — اساس ذلك — اقتصر البطلان على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه — البطلان في هذه الحالة يتحدد اثره بالقدر الذى استهدفه الشارع — الميب الذى يشوب ابلاغ المطعون ضده بتاريخ الجلسة المعنية لنظر الطعن امام دائرة فحص الطعون — ليس من شأنه ان يخل بحقوقه في حالة احالة الطعن للمحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان بطلان اعلان عريضة الدعوى ومرفقاتها الى اى من ذوى الشان ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها ، مادامت قدمت صحيحة في الميعاد

القانونى بإجراء سابق حسبما حدد قانون مجلس الدولة وأنها البطالان لا ينسحب إلا على الاعلان وحده أن كان لذلك وجه لا يترتب على البطالان اثر الا فى الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع وعلى مقتضى ما تقدم فإن العيب الذى يشوب ابلاغ المطعون عليه بتاريخ الجلسة المعينة لنظر الطعن أمام دائرة محض الطعون ليس من شأنه أنه يخل بحقوقه التى كفلها له القانون اذا ما انتهت الدائرة المذكورة — دون أن تطلب مزيدا من الايضاحات الى احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا . ذلك أن الدعوى كان قد تم تحضيرها قبل احالتها الى دائرة محض الطعون وكان فى مقدور المحكمة — اذا رأت موجبا لذلك — أن تطلب ما تراه لازما من ايضاحات . فيها بسواء جهر أو فى الخفاء أو لم يحضروا فإذا هى لم تطلب ذلك فليس له أن يكون من حق المطعون عليه أن يسر على طلب المرافعة الشفوية أمامها .

(طعن ٣٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٣)

قاعدة رقم (٤٦) .

المبدأ :

فتح باب المرافعة فى الدعوى لا يستلزم اعلان الخصوم اذا لم

يكونوا حاضرين .

ملخص الحكم :

أن المبدأ ١٩٣ من قانون المرافعات لا يتطلب عند فتح باب المرافعة إعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جنية تبين في وثيقة الجلسة وفي الحضر وهذا ما حرصت المحكمة على إثباته في محضر الجلسة إذ ثارت أن إعادة الدعوى للمرافعة كأن بسبب تغير الهيئة ويضاف الى ذلك أنه من المبادئ الأساسية في هذه المرافعات أنه اذا حضر المدعى عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفعه اعتبرته الخصومة حاضرة في حقه ولو تخلّف بعد ذلك ، كما أن النظام القضائي بمجلس الدولة حيثورية في حقه ولو تخلّف بعد ذلك كما أن النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحضيرية في مواعيد

محددة وليس من حق ذوى الشأن أساسا أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفهية وأن كان للمحكمة أن تطلب إلى الخصوم أو إلى المفاوض ما تراه لازما من إيضاحات ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطاعن قد قدم العديد من المنكرات المشبهة على دفاعه فإنه لا يكون هناك ثمة إخلال بحقه في الدفاع ويكون النemy على الحكم المطعون فيه بالبطالان لا يستند على أساس من القانون .

(طعن ١١٨٥ ، ١٢٠٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

الفرع الثالث

المصلحة

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

قبول الدموى — منوط بوجوب توافر مصلحة للدموى من وقت رفع الدموى حتى الفصل فيها نهائيا — تحقق هذه المصلحة في حالة طلب المدمى تسوية درجة شخصية على درجة الغيت الترقية اليها .

ملخص الحكم :

أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدموى يتعين أن يتوفر للدموى من وقت رفع الدموى وأن يستمر قيامه حتى ينصل فيها نهائيا .
ومن الواضح أن مصلحة المدمى ظاهرة في شأن طلبه الذي ينصب على تسوية الدرجة الرابعة الشخصية الناشئة له من تطبيق المادة ٤٠ مكررا :
ومن الواضح أن مصلحة المدمى ظاهرة في شأن طلبه الذي ينصب على الدرجة الرابعة التي ألغيت الترقية اليها بالقرار ٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

(طعن ١١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٤٨)

« شرط المصلحة » — تعريفه — انعدام المصلحة — عدم قبول

الدموى .

المبدأ :

من الامور المسئلة أن من شروط قبول دموى الالغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له والا كانت الدعوى غير متبولة بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولما كانت أحكام القانون رقم

٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها والتي تستند اليها دعوى الهيئة الطاعنة تقضى باستثناء بعض الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة بالاقباط والأرثوذكس من نظام الاستبدال المقرر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه كما تخول الهيئة للطاعنة الاختصاص فى استلام هذه الأراضى الموقوفة وفى الاشراف على ادارة العقارات الموقوفة على الأغراض سائلة الذكر فان مؤدى ذلك أن ولايتها انما تنصب فقط على الأموال الموقوفة المشار اليها ولما كان الثابت فيها تقدم أن قطعة الأرض الزراعية التى قضى القرار المطعون فيه باستبدالها منقطعة الصلة بالأرض الموقوفة التى افرزت لخيرات الوقف سالف الذكر بها فى ذلك القدر الذى يخص مدرسة الاقباط بقويسنا لذلك تكون مصلحة الهيئة الطاعنة فى الدعوى غير قابلة ابتداء ومنذ رفعها ومن ثم تكون غير مقبولة .

(طعن ٢٥ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٠٦)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

لا يلزم لقبول الدعوى ان يكون المدمى ذا حق — تكفى المصلحة الشخصية المباشرة مادية كانت او ادبية .

ملخص الحكم :

لا يلزم لقبول دعوى الالفاء أن يكون المدمى ذا حق بمسه القرار المطعون فيه — بل يكفى أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة — مادية كانت أو ادبية فى طلب الالفاء بأن يكون فى حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا .

(طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣)

(م ٦ — ج ١٤)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

يتعين توفر شرط المصلحة من وقت رفع الدعوى واستمرار قيامه حتى يفصل فيها نهائيا — لا يؤثر في الدفع بعدم وجود مصلحة التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع — وجود مانع قانوني يحول دون إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه بالنسبة لدعوى الانقضاء — تنفي معه المصلحة في استمرارها ويتعين الحكم بعدم قبولها .

ملخص الحكم :

من الأمور المسئلة ان شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين ان يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قبله حتى يفصل فيها نهائيا ولا يؤثر في هذا الدفع التأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع لانه من الدفوع التي لا تستقط بالتكلم في الموضوع ويجوز ابدائها في أية حالة كانت عليها الدعوى ولما كانت دعوى الإلغاء هي دعوى تستهدف إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب الفأؤه فانه اذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانقضاء المصلحة فيها .

(طعن ١٣١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢٢/٢٤)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

يشترط لقبول الدعوى أن يكون لواقعها مصلحة قانونية في اقامتها — تعريف شرط المصلحة المشرع اجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى والاكفاء بالمصلحة المحتملة او لاثبات وقائع يحضج بها في نزاع مستقبل — المصلحة على هذا النحو هي التي تجعل للدعى صفة في رفع الدعوى —

لاتقبل الدعوى بالنسبة للدمى عليه اذا لم يكن له اى شأن بالنزاع —
دائرة الاختصاص فى الدعوى قد تمتد لتشمل من تربطهم علاقة بموضوع
الخصومة حتى يصدر الحكم فى مواجهتهم ويكون اختصاصهم نسبيا وليس
اصليا بحسبانهم غير المعنيين بالخصومة اصلا ولا تنفقد بهم الخصومة
ابتداء .

ملخص الحكم :

ان المسلم به ان الدعوى هى الوسيلة القانونية التى يلجأ بمقتضاها
صاحب الشأن الى السلطة القضائية اى الى المحاكم لحماية حقه وانه يشترط
لقبول الدعوى ان يكون لرائعها مصلحة قانونية فى اقبالها بان يكون موضوع
الدعوى هو المطالبة بحق او بمركز قانونى او التعويض عن ضرر أصابه
حقا من الحقوق وان تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقابلة وحالة بشبان
المصلحة هى فائدة عملية تعود على رافع الدعوى ولا يميز من تلك الاصول
بل يؤكد قبيلها ان المشرع قد اجاز على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى
دون ان يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدى عليه او الاكتفاء بالمصلحة
المحتمة او اثبات وتامع ليحتج بها نزاع فى مستقل والمصلحة على هذا النحو
هى التى تجعل للدمى صفة فى رفع الدعوى او يشترط ان ترفع الدعوى
من دى صفة على من دى صفة بالنسبة لصفة الدمى عليه فلا تقبل الدعوى
اذا لم يكن له اى شأن بالنزاع :

ومن جهة اخرى فان من المبادئ الاساسية والنظام القضائى وجوب
ان تتم الاجراءات فى الدعوى فى مواجهة الخصوم ويقتضى بالخصوم المدعى
وهو الطرف الاول الذى يقيم الدعوى مفتتحا بذلك الخصومة التى تنشأ بها
علاقة قانونية بينه والدمى عليه باعتدائه على الحق او انكاره للمركز القانونى
اذ ارتكبا به الخطأ محل المطالبة بالتعويض سواء اكان سند المطالبة نص
بالقانون او العقد فاذا ما أصدر الحكم فى الدعوى مقيدا بنطاقها من حيث
الموضوع والاسباب والاطراف انصرفت اليهم آثار الحكم وكان حجة عليهم
فنيا قضى به فى هذا المجال فان دائرة الاختصاص فى الدعوى قد تمتد لتشمل
من تربطهم علاقة بموضوع الخصومة حتى يضمن الحكم فى مواجهتهم تقاديا
للاثار المترتبة على الحجية النسبية للاحكام وهؤلاء لا يكون اختصاصهم الا نسبا

وليس أصلا بحسبانهم غير المعنيين بالخصوصية أصلا ولا ينعقد بهم.
الخصوصية .

(طعن ٧٤٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

قاعدة رقم (٥٢)

البيد :

صدور قرار بنقل موظف من الكادر الكتابي الى الكادر الادارى.
ووضعه في كشف الاقدمية في ترتيب سابق على المدعى وترقيته الى الدرجة
الخامسة — توافر شرط المصلحة للمدعى في الطعن فيه ولو لم تكن مدة
الثلاث السنوات اللازمة لترقيته الى الدرجة الخامسة قد انقضت .

ملخص الحكم :

ان كان القرار الصادر بنقل موظفين من الكادر الكتابي الى الكادر
الادارى قد وضعهم في كشف الاقدمية في ترتيب سابق على المطعون عليه.
وترقيتهم الى الدرجة الخامسة ، فان له مصلحة محققة في طلب الفناء هذا
القرار ، حتى ولو لم تكن قد انقضت مدة الثلاث السنوات اللازمة للترقية
الى الدرجة الخامسة ، ذلك انه ليس من شك في ان الاسبقية في ترتيب
الدرجة السادسة لها اثرها الحاسم حالا او مآلا في الترقية الى الدرجة
الخامسة ، فمن مصلحة الطعن في هذا القرار بدعوى أن المطعون في ترقيتهم
لا يستمحبون قانونا اقدمياتهم في الدرجة السادسة الكتابية عند نقلهم
في الكادر الادارى .

(طعن ٣٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣)

قاعدة رقم (٥٣)

البيد :

الدفع بانتفاء المصلحة تأسيسا على أن القرار المطعون عليه قد انتهز
آثره بانتفاء مدة الوقف المحددة فيه — مردود بأن مصلحة الطاعن متباعدة

في استحقاق المرتب كله أو بعضه اذا ما اجابته المحكمة الى طلبه .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة قد بنته الحكومة على أساسه ان القرار المطعون فيه قد انتهى اثره في ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٤ بانتهاؤه مدة الثلاثة اشهر المحددة بالقرار المذكور فضلا عن أن المحكمة قد قضت في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ برفض طلب مد وقف الطاعن عن عمله وبذلك قد انتفت مصلحة الطاعن في الطعن على هذا الشق من القرار المذكور — ان هذا الدفع مردود بان مصلحة الطاعن واضحة في هذا الطعن الذي يطلب فيه إلغاء القرار المطعون فيه والقضاء برفض طلب مد مدة وقته من العمل وذلك لأنه اذا اجابته المحكمة الى طلبه فانه سيترتب على ذلك بطبيعة الحال ان يصرف اليه مرتبه — كله أو بعضه — عن المدة التي كثر موقوفها فيها عن العمل اعتبارا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه بتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ حتى تاريخ عودته الى عمله تنفيذا لقرار المحكمة الأخير الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة في غير محله حقيقيا بالرفض .

(طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

قاعده رقم (٥٤)

المبدأ :

دموى إلغاء قرار بالأحالة الى المعاش — الدفع بعد قبولها لانعدام المصلحة فيها ببلوغ المدعى سن التقاعد بعد رفعها وبالتالي فلا جدوى من طلب إلغاء القرار — مردود بان المصلحة متوافرة في الفرق بين مرتبة ومعاشه طوال المدة السابقة لبيلوغه سن التقاعد .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الدموى لانعدام المصلحة فيها ببلوغ المطعون عليه سن التقاعد بعد رفعها وبالتالي فلا جدوى من طلب إلغاء القرار

المصادر بإحاطته الى المعاش — هذا الوجه مردود عليه بأن مصلحة المطعون عليه تتمثل في الفرق بين مرتبه ومعاشه من ١٩٥٩/٣/٣ الى ١٩٥٩/٧/١٦ وهو ما لا يتأتى التوصل اليه الا بإلغاء القرار الصادر بإحاطته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية ، ومن ثم يكون هذا الوجه غير مستند الى أساس صحيح من القانون .

(طعن ١٣٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١١)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

الدعوى التي يجوز للنقابة اقبالها — هي المتعلقة بالمصلحة الشخصية المباشرة للنقابة ، وتلك المتعلقة بالمصلحة الجماعية المتصلة بمباشرة المهنة — المصلحة الجماعية للنقابة تتحقق في حالة ما اذا كان ثمة ضرر أصاب أعضاءها بصفتهم وبسبب مباشرة المهنة — التفرقة بين المصالح الجماعية والمصالح الفردية لأعضاء النقابة — رفع النقابة ، دون نوى الشان ، دعوى تتعلق بمصالح فردية — يحكمها غير مقبولة — أساس ذلك — مثال بالنسبة لدعوى نقابة محال ومستشفى مجلس بلدى المتصورة بتقرير احقيتهم في المصالة الاستثنائية المقررة بكتاب دورى ادارى البلديات رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٢

ملخص الحكم :

من المسلم ان للنقابات المنشأة وفقا للقانون أن ترفع الدعاوى المتعلقة بحقوقها بصفتها أشخاصا معنويا عاديا كالحقوق التي يجبها أن تكون في ذمة أعضائها أو قبل الغير الذين يتعامل معهم . كذلك استقر الراى فيها وقضاء على أن للنقابات أن ترفع الدعاوى المتعلقة بالمصلحة الجماعية أو المشتركة للدفاع عن مصالح المهنة وجرى القضاء في فرنسا على اعتبار أن للنقابة مصلحة جماعية اذا كان ثمة ضرر أصاب أعضائها بصفتهم أعضاء

في النقابة وبسبب مباشرتهم للمهنة التي وجدت التغطية للدفاع عنها ، غير انه يجب التفرقة بين هذه المصالح الجماعية والمصالح الفردية لهؤلاء الاعضاء ، فهذه المصالح الفردية هي ملك لأصحابها وهم أصحاب الحق في المطالبة بها ورفع الدعاوى عنها ولا تقبل الدعاوى بشأنها من النقابة .

وترتبا على ما تقدم فانه اذا كانت الدعاوى المرفوعة من نقابة عمال ومستخدمى مجلس بلدى المنصورة تهدف الى المطالبة بأحقيتهم في العلاوة الاستثنائية المقررة بكتاب دورى إدارة البلديات رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٢ فانها لا تتصل بالمصلحة الشخصية المباشرة للنقابة التي رفعتها ولا بالمصلحة الجماعية المتصلة بمباشرة المهنة وانما هي متعلقة بحقوق فردية البغض أعضاءها فالدعاوى المرفوعة من النقابة للمطالبة بها تكون غير مقبولة .

(طعن ٢٧٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٥٦) ..

المبدأ :

تحقق المصلحة في رفع دعوى الالغاء للمواطن المقيم في القرية بالنسبة لكل قرار يمس مصلحة الاهلين ويؤثر فيهم تأثيرا مباشرا — مثال بالنسبة لطلب الغاء قرار الموافقة على اقامة الوحدة المجبة بأرض طالب الالغاء .

ملخص الحكم :

انه يكفى لخاصية القرار الادارى في دعوى الالغاء أن يكون لرائعها مصلحة شخصية يؤثر ذلك القرار تأثيرا مباشرا ، والدعوى بمصلحة شخصية مباشرة في الطعن على القرار الادارى الصادر بالغاء الموافقة على اقامة الوحدة المجبة بأرضه التى تبرع بها لهذا الغرض وذلك بصفتها مواطنا وبصفته عمدة القرية وبصفته متبرعا ، وفي الحق انه يكفى لخاصية هذا القرار في مثل الحالة المعروضة ان يثبت أن المدعى مواطن يقيم في تلك

القرية ومن المتعين بها والا لما كان لأحد هؤلاء المواطنين أن يعترض على قرار يصدر في هذا الشأن ولا أصبحت مثل هذه القرارات الادارية مصنونة من الطعن عليها مع أنها تبس مصلحة الاهلين فيها وتؤثر فيهم تأثيرا مباشرا كمجموع من الناس يقيم في هذه المنطقة .

(طعن ٣٣٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

صدور قرار بإيقاف العامل من العمل لمصلحة التحقيق مع وقف صرف نصف راتبه خلال فترة الوقف — إعادة العامل الى عمله بعد ذلك مع صرف نصف راتبه الذي اوقف صرفه — قيام العامل بالطعن على قرار وقفه عن العمل — لا يجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تقضى بعدم قبول الدسوى لانقضاء شرط المصلحة بعد أن أعيد الطاعن الى عمله وصرف له ما سبق وقفه من مرتبه — أساس ذلك أنه رغم عودته لعمله وصرف نصف راتبه الموقوف فإنه يبقى للطاعن مصلحة في أن لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تبت خلال حياته الوظيفية وتتمثل بمصلحته في هذه الحالة في إزالة الوجود لقرار الإيقاف ذاته بغض النظر عن آثاره .

ملخص الحكم :

من حيث أن عن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته القانون فيما قضى به من عدم قبول طلب إلغاء قرار وقف المدعى لانقضاء شرط المصلحة منانه ولئن كان القرار ١٤٩ لسنة ١٩٦٦ بإعادة الطاعن الى العمل مع صرف مرتبه الموقوف قد أزال الآثار المادية لقرار الإيقاف رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، فلا مراء أنه مع تحقق ذلك يبقى للطاعن مصلحة في أن لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تبت خلال حياته الوظيفية وتمثل

مصلحته في هذه الحالة في ازالة الوجود لقرار الايقاف ذاته بغض النظر
عن اثاره .

(طعن ٣٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات
في المواد المدنية والتجارية على ان الاحكام التي حازت قوة الامر المقضى تكون
حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة
ولا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم —
نتيجة ذلك ان هذه الحجة تكون لما ورد في منطوق الحكم حاسما للنزاع بين
طرفي الخصومة كما تكون ايضا لاسباب الحكم التي ترتبط بالمنطوق ارتباطا
وثيقا بحيث لا يكون له قوام الا بها . ولا تقوم له بدونها قائمة — تطبيق :
قرار بالفاء ترخيص مهمل وغلقه — صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء
على المحل — صدور الحكم يرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانفاء المصلحة
يرتبط ارتباطا وثيقا بالسبب الذي قام عليه هذا الحكم — حسم الحكم
مصلحة المدعين في طلب الفاء قرار الترخيص بانها تتمثل في ازالة عقبة
قائمة في سبيل المدعين للتظلم من قرار الاستيلاء اداريا او الالتجاء الى
القضاء في شأنه — مصلحة المدعين في التص على قرار الاستيلاء لا تقوم
الا اذا رسخ لديهم اليقين في احقيتهم في طلب الفاء قرار الفاء الترخيص اذ
ان ما لهما من حقوق في شأن المحل مستمدة من الترخيص لهما كمستأجرين
لممارسة نشاطهم التجاري فيه — نتيجة ذلك : ان ما ورد في اسباب الحكم
بشأن هذا الدفع حجة الامر المقضى بعد ان رفضت المحكمة الادارية العليا
ناظرين الموجه اليه — صدور الحكم بالفاء قرار الفاء الترخيص وخلق

المحل — وصدر حكم المحكمة الإدارية العليا رفض الطعن يترتب عليه أن يعاد الطعن في قرار الاستيلاء على المحل يفتح بصدر حكم المحكمة الإدارية العليا المشار إليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعنين ينعين على هذا الحكم انه اخطأ في تطبيق القانون لأن ما جاء في أسباب حكم المحكمة الصادر في الدعوى ١٧٨٧ لسنة ٢٠ في شأن بيان مصلحة المدعين لا يحوز حجية ولأن وجود قرار الغاء الترخيص لا يعد عتبة مائنة للمدعين من رفع دعاوئها بالغاء قرار الاستيلاء كما أن الغاء الترخيص إجراء مستقل عن الاستيلاء على المحل لهذا الاستيلاء لم يصدر بسبب الغاء الترخيص . وقد علم المظنون ضدها بقرار الاستيلاء علما يقينيا ولم يُطعن فيه في المعاد القانوني .

ومن حيث أن المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨. باصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية تنص على أن « الأحكام التي جازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة » . ولكن لا تكون تلك الأحكام هذه الحجة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا . وتنفي المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها » .

ومن حيث أن هذه الحجة تكون لما ورد في منطوق الحكم حاسما للنزاع بين طرفي الخصومة كما تكون أيضا لأسباب الحكم التي ترتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يكون له غوام إلا بها ولا تقوم له بدونها قائمة .

ومن حيث أن هذه الحجة تكون لما ورد في منطوق الحكم حاسما والذي قضى برفض الدخ بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة يرتبط ارتباطا وثيقا بالسبب الذي قام عليه في الحكم المشار اليه ، إذ حسم الحكم في أن مصلحة المدعين في طلب الغاء قرار الغاء الترخيص تمثل في ازالة عتبة قائمة في سبيل المدعين للتظلم من قرار الاستيلاء اداريا أو الإلتجاء الى

القضاء في شأنه . ويدون هذا السبب يكون الحكم في الدفع غير قائم على أساس بل ينهار قوامه — خاصة وأن صلة المطعون ضدها بالخل ليست مباشرة على أساس حق الملكية وبالتالي يمس الاستيلاء بمجرد صدوره عنها مباشرة بل أن مالهما من حقوق في شأن محل مستثناة من الترخيص فيه كمتجارين بممارسة نشاطهما التجاري فيه . وعلى ذلك فإن مصلحتها في النفي على قرار الاستيلاء لا تقوم إلا إذا رسخ لديها اليقين في أحقيتها في طلب الغاء قرار الغاء الترخيص — فلو أن هذا الطلب الأخير رفضته المحكمة لما كان للمطعون ضدها مصلحة في الغاء القرار بالاستيلاء على محل صدر قرار صحيح بالغاء ترخيصه ويعلقه . الأمر الذي يترتب عليه أن يكون لما ورد في أسباب الحكم بشأن هذا الدفع حجية الأمر المقضي بعد أن رفضت المحكمة الإدارية العليا الطعن الموجة إليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر رضى تأسيساً عليه بأن ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء ينتظم بصنوبر حكم المحكمة الإدارية العليا المشار إليه فإنه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن في هذا الشق غير قائم على سند من القانون متعيناً رفضه .

(طعن ١٠٠٩ ، ١٠٦٨ لسنة ٢٠ — جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

منازعة المدعى لجهة الإدارة أحقيتها في شغل الوظيفة من بين المتخصصين في الفقه المالكي بدعوى أن كلية الشريعة لم تكن في حاجة إلى متخصص في هذا المذهب — الحكم فيها بعدم القبول لانقضاء المصلحة على أساس أن محل القرار المطعون فيه هو تعيين مدرس من ذوي التخصص في الفقه المالكي في حين أن المدعى من أصحاب التخصص الفقه الشافعي — غير صحيح لتوافر مصلحة المدعى ، فإن الحكم بعدم القبول فصل في موضوع الدعوى ذاته .

ملخص الحكم :

مضى كان المدعى فى دعواه الأصلية قد نازع الجهة الإدارية فى أحقيتها فى شغل وظيفة مدرس بكلية الشريعة بطريق النقل أو التعيين من بين المتخصصين فى الفقه المالكي بدعوى أن كلية الشريعة لم تكن فى حاجة إلى متخصص فى هذا المذهب وساق على ذلك من الأدلة ما رأى أنها تؤيده فى دعواه فإن هذه المنازعة الجدية يستلزم منها بالضرورة أنه لم يسلم فى دعواه بأن مقتضيات التعيين فى تلك الوظيفة كانت توجب شغلها بمخصص فى الفقه المالكي أو تمنع من تعيين شافعى ومن ثم فإذا انتهت المحكمة إلى أن محل القرار هو تعيين مدرس من نوى التخصص فى الفقه المالكي لحاجة الكلية إلى هؤلاء المتخصصين فإنها تكون قد فصلت فيها بنازع فيه المدعى أى فى موضوع الدعوى ولو صح ادعاء المدعى فى هذا الشأن لقضت بأحقية فى دعواه وبذلك تتحقق للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة فى الدعوى منذ إقامتها وأذ تضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٨٩٨ — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

المصلحة فى دعوى بإلغاء قرار بحذف اسم المدعى من كشوف الترشيح للمدينة — انتفاؤها إذا لم تنته هذه الإجراءات بتعيين « العمدة » للافائها طبقاً لحكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ — انتهاء الخصومة بذلك .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن إجراءات تعيين عمدة لقرية فاو بحرى مركز دشنا والى يطعن المدعى فى القرار الصادر بحذف اسمه من كشف المرشحين لهذه المدينة — لم تنته بتعيين عمدة لها بل ظلت شاغرة إلى أن صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن العمدة والمشايع ثم اتخذت إجراءات

جديدة انتهت بتعيين السيد / مدة لها بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وفقا لأحكام القانون المذكور ومن ثم فانه أعمالا لحكم المادة ٤١ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون فقد ألفت الإجراءات السابقة والتي طعن المدعى في كثوف المرشحين الخاصة بها في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبذلك فقد انصبت مصلحة المدعى في الاستمرار في هذه الدعوى وأصبحت في ذات موضوع ويتعين لذلك القضاء باعتبار الخصومة منتبهة مع الزام الحكومة المصروحات .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

صنور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها أثناء نظر دعوى اقامها اجانب مخاطبون بأحكام إلغاء قرار بالاستيلاء على اراض زراعية يدعون ملكيتهم لها — انقضاء مصلحتهم في استمرار مخاصمة القرار اذ لن يترتب على الفالاه اعادة يدهم على الأرض .

ملخص الحكم :

لما كان المطعون عليهم من الأجانب المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية مانه لن يترتب على إلغاء القرار المطعون فيه اعادة يدهم على الأرض المتنازع عليها لاثم ممنوع. قانونا من تملك الأراضي الزراعية ومن حيازتها بصفة ملاك ولن يثاثر هذا الوضع بصنور حكم من المحكمة المدنية المختصة في موضوع ملكية الأراضي المتنازع عليها لانه اذا ما قضى لمصلحتهم بتثبيت الملكية فلن يتسلموا تلك الأرض وإنما تؤول ملكيتها الى الدولة طبقا لذلك القانون من تاريخ العمل بأحكامه أما اذا قضى بتثبيت ملكية الوقف الخرى للأرض فلن يكون منبأه وجه لتسليم الأرض الى المطعون عليهم بعد اذ قضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣

سنة ١٩٥٣ بإنهاء نظارتهم وبإقامة وزارة الأوقاف لاتقابة ناظرة على جميع الأوقاف الخيرية . أما بالنسبة إلى ريع الأرض منذ تاريخ الاستيلاء عليها فلن يترتب على الحكم في دعوى الإلغاء إثبات الحق فيه لمطعون عليهم لأن الريع يستحقه من تثبت ملكيته للأرض فهو من آثار الحكم في دعوى الملكية التي تختص بها المحاكم المدنية .

(طعن ١٣١ سنة ٩ في جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

عدم ترقية أحد العاملين إلى وظيفة من وظائف الإدارة العليا بالاختيار بالرغم من عدم توافر شروط الترقية في شأنه — الطعن على قرار الترقية من قبل أحد العاملين الذين تم تخطيطهم في الترقية — ثبوت أن الطاعن لا تتوافر في شأنه هو الآخر شروط الترقية — وجوب الحكم بالفناء هذا القرار الفاء مجردا — ترقية أحد العاملين إلى وظيفة من وظائف الإدارة العليا مع تخطي من هو أقدم منه — توافر شرط المصلحة بالنسبة للدعوى التي يرفعها من تم تخطيطه في الترقية حتى ولو لم يكن هو الآخر مستوف لشروط الترقية — وجوب الحكم بالفناء القرار الفاء مجردا في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الإطلاع على شروط شغل وظيفة مدير زراعة مساعدات أنه يلزم فيهين يشغل تلك الوظيفة أن يكون من الفئة الثالثة ١٤٤٠/٦٨٤ وأن يكون حاصلا على مؤهل دراسي تخصصي أو مؤهل دراسي زراعي بين المتوسط والعالي مع مزاولة العمل في إحدى وظائف الفئة الأولى مدة لا تقل من ثلاث سنوات . وقد صدر القرار المطعون فيه ١٧٠١ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤/٥/٢٥ من وكيل أول وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي متضمنا تعيين عدد من مديري الزراعة المساعدين بمديريات الزراعة بالمحافظات منهم الطعون عليه فقد عين مدير زراعة مساعد

بمحافظة البحيرة وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الزراعة سنة ١٩٥٣ وعين بالخدمة ٨/١٨/١٩٥٥ وتدرج حتى رقى الى الدرجة الرابعة في ٣١/١٢/١٩٧١ وكان بالدرجة الرابعة عندما صدر القرار المطعون فيه في ٢٥/٥/١٩٧٤ ثم سويت حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في الدرجة الثالثة من ١/٦/١٩٧٣ وشغل وظائف مهندس ارشاد ووكيل تجارى ووكيل تحقيقات بمديرية الزراعة ومفتش زراعة مركز منهور ومفتش زراعة بمديرية الزراعة ثم نذب مديرا لسوق الخضار بالاشانة الى عمله ثم مفتش ارشاد بالمديرية ثم مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه وحضر دوره تدريبية على برامج تعليم الكبار بمرس الليان وحلقة دراسية في الارشاد الزراعي سنة ١٩٦٩ وأخرى سنة ١٩٧١ . لما المدمى فهو حاصل على دبلوم زراعة متوسط سنة ١٩٣٩ وعين بالخدمة في ١٥/٥/١٩٤٠ وتدرج في الدرجات الى ان رقى الى الدرجة الثالثة في ١/٥/١٩٧٢ والى الدرجة الثانية من ٣١/٢/١٩٧٤ بموجب قانون الاصلاح الوظيفي وشغل وظائف مهندس زراعى ، وكيل مفتش ارشاد ومفتش ارشاد ، ومفتش بديوان المديرية ، ومفتش العلاقات العامة والشكاوى بالمديرية . واذا كان المدمى غير حاصل على مؤهل دراسي تخصصي في الزراعة . « البكالوريوس في الزراعة » كما انه لم يحصل على مؤهل زراعى بين المتوسط والعالى مع مواولة العمل في احدى وظائف الحاصلين على مؤهل دراسي تخصصي لمدة ثلاث سنوات على الاقل فانه يكون قد تخلف في حقه الشروط عن شروط الترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد طبقا لاحكام القواعد التى وضعتها وزارة الزراعة للترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد ، الا ان المطعون عليه الذى شمله كاد المطعون فيه بالترقية الى وظيفة مدير زراعة مساعد هو الآخر ليس له اصلا حق في الترقية الى هذه الوظيفة بالقرار المطعون فيه رقم ١٧٠١ الصادر في ٢٥/٥/١٩٧٤ بذلك انه مع حصوله على درجة البكالوريوس في الزراعة سنة ١٩٥٤ كان عند صدور القرار المطعون فيه يشغل وظيفة الدرجة الرابعة بالفئة ١٤٤٠/٥٤٠ وقد تقدم القول انه يشترط لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد ان يكون المرشح شاغلا الدرجة الثالثة بالفئة ١٤٤٠/٦٨٤ وعلى ذلك فانه ولئن كان

المدعى قد توافر في حقه الشروط الموضوعية لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه ، إلا أن المطعون عليه لا تتوافر فيه الشروط الموضوعية لشغل وظيفة مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه ، وليس من ريب أن المدعى له مصلحة قانونية في إلغاء القرار المطعون فيه. فيما تضمنه من تعيين المطعون عليه في وظيفة مدير زراعة مساعد بالقرار المطعون فيه حتى وإن لم يكن له أصلاً حق في شغل هذه الوظيفة بالقرار المذكور وذلك لأنه يتعين الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه إلغاءً مجرداً كلياً. فيما تضمنه من تعيين في وظيفة مدير زراعة مساعد واذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار رقم ١٧٠١ لسنة ١٩٧٤ فيما تضمنه من تخطى المدعى في التعيين في الوظيفة مدير زراعة مساعد بالبحيرة ، فإنه — أى. الحكم المطعون فيه — يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب الحكم بتعديله والحكم بإلغاء القرار سالف الذكر إلغاءً مجرداً فيما تضمنه من تعيين مدير زراعة مساعد بمحافظة البحيرة وتجرى وزارة الزراعة بعد ذلك شغل مديري الزراعة المساعدين بمن تتوافر فيهم شروط شغل هذه الوظائف .

(ملعن ٥٨٤ لسنة ٢٥ قى — جلسة ١٩٨١/٢/١)

الفرع الرابع

الصفة

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية — الرجوع في تعيين مداها وحدودها الى القانون .

ملخص الحكم :

ان تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية ، فالمرء في تعيين مداها وبيان حدودها انما يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون .

(طعن ٩٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

الصفة في تمثيل الدولة وفروعها في التقاضي — هي للوزير في الشؤون المتعلقة بوزارته ، وللنائب عن هذه الفروع اذا كانت من الأشخاص الاعتبارية العامة ، اما الفروع التي ليست لها هذه الشخصية الاعتبارية ، فان الصفة تكون اصلا للوزير الذي تتبعه ، الا اذا اسندها القانون فيما يتعلق بشئون هيئة او وحدة ادارية معينة الى رئيسها فتكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها .

ملخص الحكم :

سبق ان قضت هذه المحكمة بان تمثيل الدولة في التقاضي هو نوع

(م ٧ — ج ١٤)

من النيابة عنها ، وهى نيابة قانونية ، المراد فى تعيين مداها وبيان حدودها انها يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون ، وأن الدولة هى من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من فرومها ما له الشخصية الاعتبارية كالمحافظة والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون وكذلك الادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية « المادة ٥٢ من القانون المدنى » ومتى توافرت لها هذه الشخصية تمتعت بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك فى الحدود التى قررها القانون .

فتكون لها : (١) ذمة مالية مستقلة و (ب) اهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائها أو التى يقررها القانون و (ج) حق التقاضى و (د) موطن مستقل ويكون لها نائب يعبر عن ارادتها (المادة ٥٣ من القانون المدنى) ، وغنى عن البيان أن هذا النائب هو الذى يمثلها عندئذ فى التقاضى . وقد يكون من فروع الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التى يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية . والاصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير فى الشئون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتبارها المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها الا اذا أسند القانون صلة النيابة العامة فيها يتعلق بشئون هيئة أو وحدة ادارية معينة الى رئيسها ، فتكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفى الحدود التى بينها القانون .

(ملحق ٨٩٢ لسنة ٧ قى - جلسة ١٩٦٣/١/٥)

تأهيلة رقم (١٥)

المبدأ :

فروع الدولة ذات الشخصية الاعتبارية كالمديريات والمدن والقرى والادارات والمصالح والمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية - النائب عنها هو الذى يمثلها فى التقاضى - فروع الدولة التى ليست لها شخصية اعتبارية كالوزارات والمصالح التى لم تمنح هذه الشخصية - الاصل أن الوزير يمثل

الدولة في شئون وزارته إلا اذا أسند القانون صفة النيابة فيها بتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية الى رئيسها ، فتكون له هذه الصفة بحسبها التي بينها القانون .

ملخص الحكم :

أن الدولة من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من مروع الدولة ما له الشخصية الاعتبارية كالمديريات والبلديات والقرى بالشروط التي يحددها القانون ، وكذا الإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية (م ٥٢ من القانون المدني) . وعلى توأمت لها هذه الشخصية تمتعت بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملزماً لصفة الإنسان الطبيعية . وذلك في الحدود التي قررها القانون ، فيكون لها (أ) ذمة مالية مستقلة . (ب) أهلية في الحدود التي يعينها أسند انشائها ، أو التي يقررها القانون . (ج) حق التقاضي . (د) موطن مستقل . ويكون لها نائب يعبر عن إرادتها (م ٥٣ من القانون المدني) . وغنى عن البيان أن هذا النائب هو الذي يمثلها عندئذ في التقاضي . وقد يكون من مروع الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالأوزارات والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية ، والأصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة ، باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمستوفى عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، إلا اذا أسند القانون صفة النيابة فيها بتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية الى رئيسها فتكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون .

(طعن ٩٣١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

تمثيل الدولة في التقاضي فرع من النيابة عنها - القانون مرد هذه النيابة - كل وزير يمثل الدولة في شئون وزارته .

ملخص الحكم :

أن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها وهي نيابة قانونية. المرد في تعيين مداها وبيان حدودها انها يكون بالرجوع الى مصدرها وهو القانون وأن الاصل بالنسبة الى فروع الدولة التي ليست لها الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية أن يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العادة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتقوية السياسة العامة للحكومة فيها .

(طعن ١٣٦٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

جعل المحكمة الادارية بالاسكندرية مختصة بالفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية - وهداة الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضي في هذه المنازعات .

ملخص الحكم :

أن القانون المنشئ للجنة القضائية لمصالح الحكومة ووزاراتها بالاسكندرية والقوانين التالية التي اطلت بصورة عامة المحاكم الادارية محل اللجان القضائية - هذه القوانين كلها ، اذ ناطت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية اختصاص الفصل في المنازعات التي تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة بالاسكندرية ، قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح بأهلية التقاضي في شأن ما يشجر بينها وبين اولى الشأن من منازعات عهد بالفصل فيها الى اللجنة القضائية ثم الى المحكمة الادارية بالاسكندرية ، ومن ثم فلا محل لما اثاره السلاح البحرى (المدعى عليه) من أنه مجرد من الشخصية المعنوية التي تسمح باختصاصه أمام القضاء ، ويكون الفتح بعدم قبول الدوى لانتفاء الصفة في غير محله ، متعيناً رفضه .

(طعن ٥١٣ لسنة ٣ ق - جلسة ٧/١٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

مصلحة الجبارك هي الجهة الادارية ذات الشأن في تعيين موظفيها وصاحبة الصفة في المخاصمة القضائية - لا يغير من ذلك مراجعة ديوان المحاسبات لقرارات الجهات الادارية في هذا الصدد .

ملخص الحكم :

ان ما تدفع به مصلحة الجبارك بعدم قبول الدعوى شكلا تفسيرا على أن المدعين - مع اعترافها بأن مدير الجبارك العليم وضع مشروع قرار تعيينها في وظيفة (رئيس بمرزة) ، وأن الرفض جاء من قبل ديوان المحاسبات - قد رفعها دموها ضد مدير الجبارك وحده ، في حين أن المرسوم التشريعي رقم ١٨٧ المؤرخ في ١٩٥٢/١٢/٢٧ بتعديل للتعيين (ب ، ج) من المادة ١٨ من قانون ديوان المحاسبات أجاز لمجلس الوزراء بناء على اعتراف الادارة صاحبة الشأن ان يطلب من ديوان المحاسبات اعادة النظر في قراره ، وفي هذه الحالة يعرض الأمر على الهيئة المختصة لديوان المحاسبات - هذا الدفع في غير محله ، إذ أن مصلحة الجبارك هي الجهة الادارية ذات الشأن ، وبهذه الصفة مارست سلطاتها وصلاحياتها طبقا للقانون ، فأعلنت عن المسابقة . وبهذه المثابة تكون صاحبة الصفة في المخاصمة القضائية . ولا يغير من ذلك أن يكون القانون قد جعل لديوان المحاسبات صلاحية في مراجعة قرارات الجهات الادارية ، وأن يكون للجهة الادارية حق الطعن في مراجعة ديوان المحاسبات لدى مجلس الوزراء . فكل هذه تنظيمات داخلية فيما بين غرور الادارة لتجرى على مستن القانون ، دون المساس بمن تكون له الصفة في الخصومة القضائية من جهة الجهات الادارية .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

الإدعاء برفع الدعوى على غير ذى صفة — اعتباره دفاعا بعدم قبول الدعوى وليس دفاعا ببطالان صحيتها — حضور ذى الصفة فى الدعوى وتقدمه دفاعا فيها — لا يقبل معه التمتع بعدم القبول — مثال ذلك رفع الدعوى ضد وزارة الشئون البلدية والقروية من أحد موظفى مجلس بلدى بور سعيد — تمثيل المجلس البلدى فى الدعوى وتقديمه دفاعا فيها — لا يجوز بعدم الدفع بعدم قبولها •

ملخص الحكم :

ان التكييف القانونى الصحيح للدفع المقدم من مجلس بلدى بورسعيد هو انه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا دفع ببطالان صحيتها الدعوى ، وبهذه المثابة فان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى برفض الدفع بالبطالان ، صحيح فيها انتهى اليه من رفضه ، لان المجلس البلدى قد مثل فى هذه الدعوى وايدى دفاعه فيها بما لا يقبل معه اى دفع فى هذا الخصوص ، كما وان طعن هيئة الموضين بعدم قبول الدعوى مردود عليه بحضور المجلس البلدى فى جميع جلسات هذه الدعوى وايداء دفاعه فيها من الناحيتين الشكلية والموضوعية ، ومن ثم يكون الطعن فى هذا الشق منه غير قائم على اساس سليم من القانون متعينا رقمه •

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٥ هـ فى — جلسة ١٩٦٠/٢/٦)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

دعوى الالغاء — توجيهها الى الوزير بصفته — موضوع الدعوى هو اختصاص القرار الادارى — الخصومة عينية بالنسبة للقرار المطعون فيه لا شخصية بين الطامن والوزير حتى ولو نسب للوزير اساءة استعمال السلطة •

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الوزير لم يكن خصماً أصيلاً في الدعوى، وإنما اختصم ككاتب عن الدولة بوصفه وزيراً لأحدى الوزارات ، فالخصومة والحالة هذه أنها انمقتت بين المدعى وبين الدولة ، لا بين المدعى وبين الوزير بصفته الشخصية ، إذ لم يطلب الحكم عليه بأى الزام أو شيء بهذه الصفة الأخيرة . كما أن الخصومة انصبت على طلب إلغاء قرار إدارى صدر فى شأن تسير مرفق عام من مرافق الدولة يقوم الوزير على إدارته بوصفه وزيراً ، لموضوع الدعوى هو اختصاص القرار الإدارى فى ذاته ووزنه. يميزان القانون يملغى القرار إذا شابه عيب من العيوب المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والمادة الثانية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيمه ، وهو عيب الإختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح ، أو الخطأ فى تطبيقها وتاويلها أو إساءة استعمال السلطة ، ويكون حصينا بن الإلغاء إذا لم ينطوى على عيب أو أكثر من تلك العيوب والخصومة عينية بالنسبة الى القرار ، بمعنى أن الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة على الكافة طبقاً للمادة التاسعة من القانون الأول والمادة ١٧ من القانون الثانى ، حتى ولو نسب الى الوزير فى الدعوى إساءة استعمال السلطة بمقولة أنه كان مدعوماً فى تصرفه مع المدعى بموايل وأغراض شخصية ، لأن الطعن فى القرار الإدارى بعيب إساءة استعمال السلطة لا يقلب الخصومة فى شأنه الى خصومة شخصية بين الطاعن والوزير ، مادام لم يطلب الحكم عليه بالزام بشيء بهذه الصفة .

(طعن ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قائمة رقم (٧١)

المبدأ :

الهيئة العامة للمصانع الحربية — استقلالها بجزئيتها وشخصيتها المعنوية عن وزارة الحربية — مدير الهيئة هو يمثلها أمام القضاء عند اختصاص وزير الحربية فى قراره الصادر باعتذار قرار لجنة شئون الموظفين بالمصانع الحربية بوصفه الرئيس الأعلى لهذه الهيئة وإن ترقية موظفيها تتم بقرار منه

بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين — صحيح ، فضلا عن أن هيئة المصانع الحربية مثلت في الدعوى وأثبتت دفاعها فيها .

ملخص الحكم :

أنه وإن كانت الهيئة العامة للمصانع الحربية مستقلة بميزانيتها وشخصيتها المعنوية عن وزارة الحربية وإن الذى يمثلها أمام القضاء هو السيد مديرها إلا أنه فى خصوصية هذه الدعوى فإن المطعون ضده اختصم القرار الصادر من السيد وزير الحربية وهو القرار الوزارى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٥٨ الذى اعتمد به بعد أن أصدرته لجنة شئون الموظفين للمصانع الحربية بوصفه الرئيس الأعلى لتلك الهيئة المحقة بتلك الوزارة بحسب قانون انشائها ووفقا لنص المادة ١١ من قرار مجلس إدارة تلك الهيئة الذى يقضى بأن ترقية موظفى المصانع الحربية يكون بقرار يصدر من وزير الحربية بناء على اقتراح لجنة شئون الموظفين ومن ثم يكون اختصام المطعون ضده للسيد وزير الحربية فى هذه الدعوى على أساس من القانون ، فضلا عن ذلك فإن هيئة المصانع الحربية وإن كانت صاحبة الصلة فقد مثلت فى الدعوى وأثبتت دفاعها ومن ثم لا يقبل منها الدفع بعدم القبول وبالتالى يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرمفها على غير ذى صلة فى غير محله ويتعين رفضه .

(طعن ١٥٥٤ لسنة ٧ قى — جلسة ١٩٦٥/٤/١٠)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

الدعوى التى يتصل موضوعها بمجلس بلدى معصرة ملوى — رفعها ضد وزارة الشئون البلدية والقروية — غير مقبول لانعدام صفة الوزارة فى تمثيل المجلس المختور — وجوب توجيه مثل هذه الدعوى الى المجلس باعتبارها شخصا اداريا عابا بمثله رئيسه فى التقاضى .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المدمى موظف بمجلس معصرة بلوى البلدى . وهذا المجلس شخص ادارى اذ له الشخصية المعنوية وله ميزانيته المستقلة وله اهلية التقاضى ويمثله فى ذلك رئيسه وبهذه المثابة يكون هو صاحب الصفة فى المنازعة الادارية ، وهو الذى توجه اليه الدموى بحسابه الجهة الادارية المختصة بالمنازعة اى المتصلة بها موضوعا ، وهو بطبيعة الحال ويحكم قيامه على المرفق العام يستطيع الرد على الدموى واعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها ، وكذلك تسوية المنازعة مسلحا او تنفيذ الحكم فى ميزانيته عند الاقتضاء ، وعلى مقتضى ما تقدم فان الدموى ، اذا رغمت ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية ، تكون قد رغمت على غير ذى صفة ، ويتعين الحكم بعدم قبولها .

(طعن ٩٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

الصفة فى تمثيل المصالح التى لم تمنح الشخصية الاعتبارية — للوزير الذى تتبعه المصلحة لا لمديرها — انعدام صفة مدير مصلحة الطرق والكبارى فى تمثيلها امام القضاء .

ملخص الحكم :

ان مصلحة الطرق والكبارى ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هى فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات و فرع منها ليس لها استقلال ذاتى ، ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها فى التقاضى ، وانما يمثلها فى ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته وعروضها والهيئات التابعة لها التى من بينها هذه المصلحة .

(طعن ١٢٩ لسنة ٤ ق — جلسة ٦/٦/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

رفع الدعوى على غير ذى صفة — للمحكمة الحكم بذلك من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثبت دفع بذلك من المدعى عليه أو من هيئة المفوضين .

ملخص الحكم :

لئن كانت مصلحة الطرق والكبارى لم تنفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى انعدام صفة بديرها في التقاضى اذ اختصم بغيره ، ولم توجه الدعوى الى من له حق تمثيل المصلحة وصفة النيابة عنها قانونا في التقاضى ، وكانت هيئة مفوضى الدولة لم تثر هذا الدفع ، الا أن هذه المحكمة — وهى تنزل حكم القانون في المنازعة الادارية من حيث الشكل والموضوع معا على الوجه الضحيح — فملك بحكم رقابتها القالولية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بعد اذ مات الحكم بذلك ، تبادلت هذه المحاكمات لديها اسباب عدم القبول على النحو السالف ايضاحه .

(ملن ١٢٩ لسنة ٤ قى — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد مدير مصلحة الاملاك الحكومية لرفعها على غير ذى صفة — يجوز ابداءه في اية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف — جواز ابداء هذا الدفع لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت وقت رفع الدعوى بايداع صحيفة سكرتارية المحكمة الادارية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ أن وزارة الزراعة لا صفة لها في الاختصاص فيها بعد اذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤

لسنة ١٩٥٩ في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ الذي عمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الحاصل في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الجمهوري الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ الذي كان يقضى بإبواب مصلحة الأملاك الأميرية لوزارة الزراعة ونص على إلحاق هذه المصلحة بـمكتب الإصلاح الزراعي بدلا من وزارة الزراعة وذلك اعتبارا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ أي من تاريخ سابق على رفع الدعوى وقد سارت إجراءات ضد المصلحة المذكورة وحدها والتي لم تنفع وقتذاك بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة مديرها في التقاضي إذ انعدمت الخصومة منه بمجرد ولم توجه الى من له الحق في تمثيل المصلحة وله الصفة في التظلم عنها فانونا في التقاضي كما ان المدعى لم يتم تبصيح الوضع الشكلى باخضال وزارة الإصلاح الزراعي في الدعوى وعلى هذا صدر الحكم المطعون فيه ضد مصلحة الأملاك الأميرية وحدها على الرغم من عدم تبصيحها بالشخصية الاعتبارية وعدم وجود صفة لها في التقاضي . ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لزمعها على غير ذي صفة الذي ابتته الحكومة لأول مرة أمام هذه المحكمة وهو مما يجوز إبدائه في أية مرتبة كانت عليها الدعوى ، يكون في محله .

(طعن ٨٩٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٥)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

ضمنة في الدعوى - علم جواز التضرع إليها بمقتضى دستور حكم
تأخر قوة الشيء المقضى برفض طلب وقف التنفيذ .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى رُفعت في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩ على بلدية الإسكندرية بمصدرة القرار المطعون فيه وذلك في مواجهة السيد وزير الشؤون البلدية والقروية والسيد رئيس مجلس بلدى الإسكندرية ، وقد قضى في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ هذا القرار من محكمة القضاء الإدارى بـجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٩ فطعن في هذا

الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا التي قضت في ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٢ بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض طلب وقف التنفيذ — ولما كان قانون نظام الإدارة المحلية قد صدر وعمل به اعتباراً من ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠ وزالت بهتتضاه صفة رئيس مجلس بلدى الاسكندرية في تهيئة المجلس في التقاضى واصبحت هذه الصفة معقودة لمحافظة الاسكندرية — فان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في طلب وقف التنفيذ يكون قد تضمن في الوقت ذاته قبول الدعوى شكلاً وبذلك لا يجوز الرجوع الى المنازعة في صفة المدعى عليها بعد أن بت فيها بحكم له قوة الشيء المقضى به في هذه الخصوصية . هذا الى أن الهيئة المختصة في المجلس البلدى هي التي تولت الرد على الدعوى والدفاع فيها وما كان الأمر ليختلف إذا ما أقيمت الدعوى ضد محافظ الاسكندرية ، ومن ثم تنعدم المصلحة في الدفع ولا دفع بلا مصلحة وعلى ذلك لهذا الوجه لا يقوم على سند سليم من القانون ولا سيما أن الجهة الإدارية لم تدفع بعدم القبول سواء أمام المحكمة الإدارية العليا عند نظر طلب وقف التنفيذ أو أمام محكمة القضاء الإدارى عند نظر الموضوع وقد كان قانون الإدارة المحلية نافذاً وقتذاك . ومن ثم يضمن القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ويقبولها .

(طعن ٩٠٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

توافر اهلية المخاصمة لدى القضاء شرط لازم لصحة إجراءات التقاضى — شرط قبول الدفع ببطالان هذه الإجراءات أن تتوافر المصلحة لدى الشأن الذى يتمسك به .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان توافر اهلية المخاصمة لدى القضاء شرط لازم لصحة إجراءات التقاضى إلا أن شرط قبول الدفع ببطالان هذه الإجراءات أن تتوافر المصلحة لدى الشأن الذى يتمسك به . فإذا كان الثابت في خصوص المنازعة المظلة أن العيب الذى شاب تهيئة المدعى عديم الأهلية

في الدعوى . قد زال بتصحيح شكل الدعوى تصحيحاً ثانوياً بعد اذ مثل: والد المدعى أمام المحكمة بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٧٧ وقدم لها الحكم الصادر بتوقيع الحجر على ابنه للجنون وتعيينه قياً عليه وقام بمسد ذلك بتصحيح شكل الدعوى بتوجيهها منه بصفته قياً على ابنه ليس فقط بموجب إعلان موجه الى الشركة المدعى عليها على يد محضر في ١٤ من مايو سنة ١٩٧٧ ولكن أيضاً بالمذكرة التي تقدم بها للمحكمة بجلستها المنعقدة في ١٩ من يونيو سنة ١٩٧٧ ، بما لا يسوغ معه القول بأن تصحيح شكل الدعوى لم يتم وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة . واذا كان الامر كذلك فانه لا تكون ثمة مصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى أو ببطالان اجراءات اقامتها لأنه بزوال هذا العيب تصبح اجراءات التقاضي صحيحة منذ بدايتها . اعتباراً بأن السر في الدعوى من صاحب الصلة في تمثيل عديم الأهلية بعد زوال ذلك العيب ينطوى على اجازة منه لما سبق هذا التصحيح من اجراءات بها في ذلك مبادرة بحاي المدعى الى اقامة دعواه قبل صدور توكيل اليه من صاحب الشأن . ولا عبره في هذا الخصوص بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن تصرفات عديم الأهلية تعتبر باطلة اذ صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجر عليه أو اذا صدر قبل تسجيل هذا القرار ولكن كانت حالة الجنون شائعة اذ فضلاً عن أن المصلحة في الدفع ببطلان اجراءات التقاضي لانعدام أهلية العايل المدعى قد زالت على ما سلف القول . فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب بحق الى انعدام القرار المطعون فيه لعدم مسئولية هذا العايل عما اقترقه من جرم سبب انعدام اراقة للجنون ، من مؤداه عدم توافر أدنى مصلحة في آثاره الدفع ببطلان الدعوى لعدم أهلية المدعى طالما انه محق في دعواه وأن التجاؤه الى القضاء طلباً للنصفه لن يترتب عليه ثمة ضرر يسوغ لهذا المدعى قياً بعد طلب ابطال الحكم الصادر لصالحه في هذا الشأن بدعوى انعدام أهليته في اقامة الدعوى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت الدعوى مهية للفصل فيها بما يتعين معه التصدي للحكم فيها بعد اذ عرضت الدعوى برمتها على المحكمة التأديبية واستظهرت المحكمة قيام حالة الجنون لدى المدعى وقت اعتدائه على رئيسه بالعمل وانه لم يكن مسئولاً عن اعتدائه هذا ، وخلصت المحكمة التأديبية الى أن مقتضى ذلك ولازمة أن القرار المطعون فيه الصادر من الشركة

المدعى عليها يفصله من الخدمة قرار منعهم ، ولما كانت الأوراق تنطق على ما سلف بيانه بأن المدعى كان ناقد الإرادة للجنون. عندها ارتكب المخالفة التي نسبت إليه ، وبهذه المثابة تنعدم مسؤوليته عن هذه الواقعة ولا يجوز من ثمة مواخذته عنها ويكون القرار المطعون فيه والأمر كذلك خليقا بالالغاء .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة — بطلان إجراءات الخصومة في حالة مباشرتها من قبل ذي أهلية — مشروع لصحة المدعى — يجوز للمدعى عليه كقاعدة عامة التمسك بالبطلان .
توقفا لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى .

ولخص الحكم :

إن الأهلية ليست — شرطا لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة فإذا باشر الدعوى من ليس أهلا لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن إجراءات الخصومة فيها هي التي يمكن أن يلحقها بالبطلان .

إن من المبادئ المقررة أنه لا يتمك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته ولما كان البطلان في الخصومة المائلة قد شرع لمصلحة المدعى فلا يصح أن تتمسك به الجهة الإدارية وأنه وإن جاز بصفة عامة أن يتمسك المدعى عليه بانعدام أهلية المدعى حتى لا يضار بتعرضه لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى إلا أن الحال ليس كذلك في الدعوى الراهنة

بعد أن ثبت أن المدعى محق في دعواه استنادا الى أنه كان يعاني من اضطراب عقلى وقت أن تقدم استقالته وعند اصراره عليها ، هو ذات السند الذي تستند اليه الجهة الادارية في الدفع بعدم قبول الدعوى بما يبنى عليه أن لا يكون لها ثمة مصلحة في التمسك بالدفع المبدى منها .

(طعن ٥٩١ ، ٦١٣ لسنة ١٥ قى — جلسة ١٩٧٣/٤/٢١)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

صاحب الصفة عن الشخص الاعتباري — هو من يختص قانونا بتمثيله والتحدث باسمه — الصفة في تمثيل الجهة الادارية — أبر مستقل — من الشخص الذي تسلم اليه صور الاعلانات — يستقبل أيضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهة الادارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا — لا يكفى لصحة الاجراءات أن تباشرها ادارة القضايا — يتعين أن تكون مباشرتها باسم صاحب الصفة — جهة الوصالية الادارية — ليست بذات صفة في تمثيل المجالس المحلية .

ملخص الحكم :

أن صاحب الصفة هو من يختص وفقا لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتباري والتحدث باسمه — والصفة في تمثيل الجهة الادارية أبر مستقل عن الشخص الذي تسلم اليه صور الاعلانات وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون المرافعات ومستقل أيضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة من الجهات الادارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون . فلا يكفى لصحة الاجراء أن تباشره ادارة القضايا بل يتعين لصحته أن تكون مباشرة باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة الى شئون وزارته ورئيس المجلس المحلى بالنسبة الى الوحدة الادارية التى يمثلها هذا المجلس — أما بالنسبة لساتر الأشخاص الاعتبارية فتكون الصفة في تمثيلها حسبما ينص عليه نظامها وليس لجهة الوصالية الادارية بسطة تمثيل المجالس

الحلية فلا صفة لآى وزير فى تبثيل تلك المجالس وقد تضمن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ اقرار هذا المبدأ بنصه فى المادة ٥٣ منه على أن يقوم رئيس المجلس بتبثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفى صلاته بالخبر .

(طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الحكومة والمؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة — ليس فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة ما يعطل هذه النيابة القانونية .

ملخص الحكم :

ان التقرير بالطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الحكم الصادر ضد وزارة الكهرباء والمؤسسة المصرية العامة للكهرباء قد تولته ادارة قضايا الحكومة بصفتها نائبة عن الممثل القانونى لمن صدر ضدها الحكم المطعون فيه نيابة قانونية مصدرها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة وليس فى نص المادتين ٥٤ و ٨٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة ما يعطل هذه الانابة القانونية .

(طعن ٢٨٢ لسنة ١٦ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

تضمن صديقة الطعن أن ادارة قضايا الحكومة اقامته بصفتها نائبة عن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بدلا من هيئة المواصلات السلكية

واللاسلكية — خطأ مادي لا يؤثر على صفة من تمثلها بالفعل وهي هيئة
المواصلات السلكية واللاسلكية .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في صحيفة الطعن من ان ادارة قضايا الحكومة وقد اتاها
بصفتها نائبة عن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية — انها هو خطأ
مادي وقعت فيه ادارة القضايا . وهذا الخطأ لا يؤثر على صفة من تمثلها
بالفعل — وهي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية . . خاصة وانه قد
جاء بصحيفة الطعن ان المطعون ضده من موظفي هذه الهيئة الأخيرة الذين
ينظم ثلثونهم القرار الجمهوري رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم
فانه لا يلتفت الى هذا الخطأ المادي البحت ويكون هذا الدفع على غير أساس
جديراً بالرفض .

(طعن ٤٤٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الإدارات القانونية بالهيئات
والمؤسسات العامة واعطائها حق مباشرة الدعاوى التي ترفع من هذه الجهات
او عليها — هذا القانون لم يحجب اختصاص ادارة قضايا الحكومة في مباشرة
مثل هذه الدعاوى نيابة عن تلك الجهات اذا ما قرر مجلس ادارة الهيئة
او المؤسسة ذلك بناء على اقتراح الادارة القانونية بها — اسلف ذلك نص
المادة الثالثة من القانون المشار اليه .

ملخص الحكم :

من حيث ان المدمى تقدم بمذكرة دفع ليها ببطلان صحيفة الطعن
لان الذي اتاها الطعن هو ادارة قضايا الحكومة وفي هذا مخالفة لأحكام

(٨ م — ج ١٤)

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والذي ناط بالادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات مباشرة الدعاوى . ومن الناحية الموضوعية فإنه لم يعلم بقرارات ترقية السيد / الى الدرجات الخامسة الادارية والخامسة التخصصية والرابعة التخصصية الا في ١٩٧١/٧/٢٥ بطريق الصفحة حيث انه لا توجد وسيلة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي لنشر قرارات الترقية ومن ثم فإنه في هذا التاريخ يفتح له ميعاد الطعن في القرارات المذكورة . هذا بالإضافة الى أن الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بهيئة قضائية إدارية هي كاشفة لحقوق وليست مقررة لها فهذه الأحكام هي عبارة عن أوامر من السلطة القضائية موجهة لمن صدرت ضدّهم بمنح حقوق لمن صدره لصالحهم أما المركز القانوني للموظف فيتحدد بصدر قرار من الجهة الإدارية تنفيذ لهذا الحكم بمركز الموظف لا يتحدد الا بصدر قرار من الجهة الإدارية تنفيذا لهذا الحكم اذ قد تقوم الجهة الإدارية بتنفيذ تنفيذاً كاملاً وقد تم تنفيذه على مراحل وعلى ذلك فإن ميعاد الطعن يكون من تاريخ صدور القرار الإداري المنفذ للحكم وعلى ذلك تكون دماءه قد تمت خلال المواعيد المقررة قانوناً أما من موضوع الطعن فإن القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣ قضى بفتح اعتماد اضافي بميزانية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتسوية حالات موظفي الهيئة ومما لها دون أن يتضمن هذا القرار قواعد لهذه التسويات وعلى ذلك فإن هذا القرار لا يمنع من تسوية حالة الموظف ولا يمنعه بالتالي من الطعن في قرارات الترقية التي يتخطى فيها وانتهى المدعى الى طلب رفض الطعن وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

ومن حيث أنه عن الدفع ببطلان مريضة الطعن لايداعها من لا يملك ذلك وهي إدارة قضائية الحكومة بصفتها نائبة عن رئيسة مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لما في ذلك من مخالفته لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإنه بالرجوع للقانون المذكور نجد أن المادة ١ منه تنص على أن تتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية :

أولاً : المرافعة وبمباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام .

وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أن « لرئيس مجلس ادارة الهيئة العامة والمؤسسة العامة تكليف ادارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الادارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه . كما يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدة التابعة لها . وبناء على اقتراح ادارتها القانونية احالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكون المؤسسة أو الهيئة أو احدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فيها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها » .

ومناد ذلك أن الادارات القانونية لها اختصاص مباشرة الدعاوى التى ترفع من الهيئات والمؤسسات العامة أو التى ترفع عليها كما أن الهيئة أو المؤسسة أن توكل مباشرة بعض الدعاوى الى ادارة قضايا الحكومة أو بعض مكاتب المحامين الخاصة .

ومن حيث أن مجلس ادارة الهيئة العامة لصالح النزاعى سمير بجلسته المنعقدة علنا في ١٩/١١/١٩٧٣ تنويز ادارة قضايا الحكومة في مباشرة الدعاوى الآتية :

١ - القضايا المنظورة أمام المحكمة الدستورية ايا كان تاريخ رفعها .
٢ - القضايا المنظورة أمام المحكمة الادارية العليا ايا كان تاريخ رفعها .

٣ - القضايا المتعلقة بشئون العاملين المنظورة أمام المحكمة الادارية ومحكمة القضاء الاداري المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

٤ - دعاوى التحكيم المرفوعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ،

٥ - جميع الدعاوى المدنية على اختلاف أنواعها ودرجات التقاضي فيها سواء فيها ما كان مرفوعا قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبغده

ويعتبر هذا التفويض قائما منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وعلى ذلك فاذا قامت ادارة قضاليا الحكومة بايداع عريضة الطعن تلم ككتاب المحكمة الادارية العليا وقامت بمباشرة الطعن قائما تكون قد مارست حقها في ذلك بموجب الانابة القانونية المدسندة اليها ويكون النفع بعدم قبول الطعن غير مستند الى سبب سليم من القانون.

(طعن ٩٩٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٦)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

الأصل في الاختصاص في الدعوى الادارية ان توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التي اصدرت القرار - لكن ساغ في القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذي صدر القرار بناء على اقتراح منه الا ان ذلك لا يبطل الدعوى او يقدر قانونا في سلامتها اذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده في قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص باصدارها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الأصل في الاختصاص في الدعوى الادارية ان توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التي اصدرت القرار ، فهي ادرى الناس بمضمونه وأعرفهم بالاسباب التي حدثت اليه وانه لكن ساغ في القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية اختصاص الوزير المختص الذي صدر القرار بناء على اقتراح منه بحسبان ان الوزير يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته الا ان ذلك لا يبطل الدعوى او يقدر قانونا في سلامتها اذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده في قرارات مما عهد اليه قانونا الاختصاص باصدارها وليس في قواعد الدعوى ما يفرض اختصاص الوزير دون رئيس الجمهورية في هذه الحالة أو يفرض عدم قبول الدعوى جزاء اختصاص رئيس الجمهورية وعليه ومتى كان الثابت ان القرار الطعن صدر من رئيس الجمهورية فبناء على اختصاصه المنبثق مباشرة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة

١٩٥٨. والذي صدر على موجب القبط على بعض الأشخاص وامتثالهم لمن
صفة رئيس الجمهورية ثابتة في هذا الصدد الأمر الذي يغدو معه الدلع
بعدم قبول دعوى التعويض عن قرار الاعتقال لرئعها على غير ذى صفة قائما
على غير أساس وعليه فقد أصاب الحكم الطعن فمباً قضى به من
رفضه .

(طعن ٦٧٥ ، ٧٩٧ لسنة ٢٢ ق ١٩٧٨/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

الدعوى التى ترفع بطلب الفاء قرار مجلس المراجعة بتقدير القيمة
الإيجارية للمعارات المبنية بمناسبة إعادة ربط الضريبة على المعقارات المبنية
يتعين أن يختصم فيها وزير الخزانة .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد ناط بوزارة الخزانة الاختصاص فى ربط ضريبة
المعارات المبنية أجهزتها المختلفة التابعة لها ومن بينها مجلس المراجعة
أنهى تتولى هذه الوزارات تشكيلها وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم
٥٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر معدلا بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥
للنظر فيما يقدم اليها من تظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية
للمعارات المبنية وهذه القيمة التى تشكل وعاء الضريبة المذكورة وبهذه
المثابة فان قرارات مجلس المراجعة الصادرة فى ظل هذه القواعد وبالتطبيق
لأحكامها لا يتأتى اختصاصها قضائيا الا فى مواجهة وزير الخزانة باعتبارهم
الممثل القانونى للوزارة وما يتبعها من ادارات وأجهزة لم ينحما القانون
الشخصية الاعتبارية ومن بينها مجلس المراجعة المشار اليها .

(طعن ١٠٠٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

مصلحة الطرق والنقل البرى — ليست — شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة — هى فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها — وزير المواصلات هو الذى يمثلها قانونا فى التقاضى .

ملخص الحكم :

ان مصلحة الطرق والكبارى التى سميت فيها بعد مصلحة الطرق والنقل البرى والتى يوجد مركزها الرئيسى بالقاهرة — ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة بل فى تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها ليس لها استقلال ذاتى ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانونا وتمثيلها فى التقاضى وانما يمثلها فى ذلك وزير المواصلات باعتباره المتولى اشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها والتى من بينها هذه المصلحة .

(طعن ٩٦٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٣)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الادارية بالاسكندرية بالفصل فى المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن وبين مصالح الحكومة بالاسكندرية بما ينطوى عليه من معنى الاقرار لها باهلية التقاضى فى شأن تلك المنازعات — يعتبر استثناء من الاصول العامة فى تمثيل الدولة فى التقاضى يكون تطبيقه فى اضيق الحدود .

ملخص الحكم :

لئن سبق لهذه المحكمة ان قضت بان القانون المنشئ للجنة القضائية لمصالح الحكومة ووزاراتها بالاسكندرية والقوانين التالية التى اطلت

بصورة عامة المحاكم الادارية محل اللجان القضائية — هذه القوانين كلها اذ ناطت بالمحكمة الادارية بالاسكندرية اختصاص الفصل في المنازعات التى تقوم بين ذوى الشأن ومصالح الحكومة المختلفة بالاسكندرية قد انطوت على معنى الاقرار لهذه المصالح باهلية التقاضى فى شأن ما يشجر بينها وبين أولى الشأن من منازعات عهد بالفصل فيها الى اللجنة القضائية ثم الى المحكمة الادارية بالاسكندرية . لكن سبق لهذه المحكمة ان قضت بذلك — الا ان المفهوم الذى حصله هذا القضاء السابق من القانون المنشئ للجنة القضائية المذكورة والقوانين التالية المشار اليها يعتبر استثناء من الاصول العامة فى تمثيل الدولة فى التقاضى . واذا كان قد قصد به التيسير على ذوى الشأن فى المنازعات التى تقوم بينهم وبين مصالح الحكومة بالاسكندرية بالذات الا انه بحكم كونه استثناء ينبى أن يكون مجال تطبيقه فى اضييق الحدود فلا يتعدى هذا المجال مصالح الحكومة التى لا توجد مراكزها الرئيسية الا فى الاسكندرية مثل السلاح البحرى الذى صدر فى خصوصه القضاء السابق المشار اليه حتى لا تهدر تلك الاصول بسبب الاستثناء وهو ما لا يسوغ وحتى لا تختلف تمثيل المصلحة الواحدة فى التقاضى باختلاف ما اذا كان عمل صاحب الشأن فى المنازعة بالاسكندرية او بجهة اخرى وهو ما لا يستقيم من الاصول العامة فى تمثيل الدولة فى التقاضى آنفاه الذكر .

(طعن ٩٦٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٠/٢٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

• **مبدأ المسافة** — المقصود بالانتقال الذى يمر بمبدأ المسافة هو انتقال الخصم لاتخاذ اجراء — الادعاء بأن مديرية الإصلاح الزراعى بالاسكندرية هى الوحدة التى تقع ارض المنازعة فى دائرتها غير سليم — رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى دون سواء هو الذى يمثلها أمام القضاء — مركز الشخص الاعتبارى هو المكان الذى يوجه فيه مجلس ادارته .

ملخص الحكم :

لا صحة لما ركتت اليه الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الطاعنة من أنه يتعين اضافة ميعاد مسافة تقدره أربعة ايام الى ميعاد الطعن سالف الذكر ليصير هذا الميعاد أربعة وستين يوما ومن ثم ينتهى فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٥ - لا صحة لما تقدم - ذلك أن المستفاد من المادة ١٦ من قانون المرافعات بحسبانه القانون الاصيل الواجب التطبيق فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون مجلس الدولة أنه اذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متر بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه وما تزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد على ألا يجاوز ميعاد المسافة أربعة ايام وغنى عن البيان أن الانتقال الذى يبرر اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى على الوجه المتقدم انما يقصد به انتقال الخصوم أو من ينوب عنهم فى اتخاذ الاجراء سواء من المحضرين أو غيرهم واذا كان الذى لا مراء فيه أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تدخل فى عداد الهيئات العامة التى تتبع بالشخصية الاعتبارية وكانت المادة الحادية عشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى صريحة فى أن رئيس مجلس ادارة هذه الهيئة دون سواء هو الذى يمثلها أمام القضاء وفى صلاتها بالهيئات الأخرى وبالعير متى كان ذلك - وكان موطن الشخص الاعتبارى هو حسبها نصت عليه الفقرة د من المادة ٥٣ من القانون الخنى المكان الذى يوجد فيه مركز ادارته واذا كان مسلما أن مقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى الجيزة وكانت المحكمة الادارية العليا تقع بحسب مقرها فى القاهرة « الجيزة » فإن الطعن امامها فى قراره منجز من احدى اللجان القضائية للإصلاح الزراعى التى تعقد جلساتها فى مقر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كما هو الشأن فى القرار الطعن لا يتطلب اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى المقرر فى هذا القرار ذلك أنه لا محل لاضافة ميعاد مسافة اذا كان الانتقال الذى يتطلبه اتخاذ الاجراء المطلوب يتم بين مكانين فى بلدة واحدة ايا كانت المسافة التى تفصلها اذ لا يعتمد بهذه المسافة فى تقدير ميعاد المسافة على الوجه سالف البيان وعلو ذلك ظاهرة جلية اذ أن اضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى انما يقصد به لتاسيس تحقيق العدالة وذلك بمنح الخصم الذى يبعد موطنه

عن المكان الذى يتعين الحضور اليه او اتخاذ اجراء فيه ميعادا يستغرقه في قطع هذه المسافة حتى لا يضيع عليه جزء من ميعاده الاصلى بسبب السفر وبذلك لا يتميز خصم يقيم في ذات البلدة المراد اتخاذ الاجراء فيها على آخر لا يقيم فيها . ولا يتدح في ذلك ما حاجت به الهيئة العامة للاصلاح الزراعى « الطائفة » من ان مديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية هى الوحدة التى تقع ارض المنازعة في دائرة اختصاصها ومن ثم لمى في واقع الامر الجهة الاصلية صاحبة الشأن في الطعن واذا كان موطنها بالاسكندرية باعتبارها وحدة من الوحدات الادارية التابعة لمحافظة الاسكندرية فلذا تعين اضافة ميعاد مسافة الانتقال من الاسكندرية الى مقر المحكمة الادارية العليا في الجيزة لا يتدح في ذلك ما سلف اذ الظاهر بجلاء فيما نصت عليه المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للاصلاح الزراعى آتف الذكر ان مديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية لا تعدو ان تكون احدى مكونات الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وفرعا من فروعها وهى بهذه المثابة لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن تلك الهيئة ومن ثم فلا اعتداد بموطنها في تقرير ميعاد المسافة ذلك ان المعول عليه في هذا الشأن وقتا لما سلف البيان هو موطن من يمثل الهيئة قانونا امام القضاء وهو رئيس مجلس الادارة بصفته وهو المكان الذى يوجد به مركز ادارة الهيئة المتقدمة ولا وجه للاستناد الى حكم الفترة الاخيرة من المادة ٥٢ من قانون المرافعات للقول بان مرع الشخص الاعتبارى يعد موطننا قانونيا بالنسبة الى المسائل المتعلقة بهذا الفرع ذلك ان البادى من سياق نص المادة ٥٢ المنوه عنها ان حكمها يتصرف محسوب الى بيان المحكمة المختصة بنظر الدعاوى المتعلقة بالشركات او الجمعيات القائمة او التى في دور التأسيس او المؤسسات الخاصة ومن ثم لا يمتد الى اشخاص القانون العام للاصلاح الزراعى التى تكفل بتنظيمها وبين من يمثلها امام القضاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ المتقدم وفضلا على ذلك فان القرار الطعين ليس صادرا من مديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية وانما صدر من اللجنة القضائية « الرابعة » للاصلاح الزراعى المشكلة في مقر الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالجيزة ومن ثم لا تربطها بمديرية الاصلاح الزراعى بالاسكندرية رابطة تبعية سواء من الناحية الفنية او من الناحية الادارية وغنى عن البيان ان الذى يعتد به في تقرير

الميعاد المسافة هو موطن الاصيل او من ينوب عنه قانونا في اتخاذ الاجراء ولا عبره في ذلك بموطن من يتولى الدفاع عنه .

ومن حيث انه متى كان الأمر ما تقدم وكان الثابت في الأوراق أن تقرير الطعن المائل قد أودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا في ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٥ فمن ثم يكون هذا الطعن قد اقيم بعد الميعاد الذي رسمه القانون وبالبناء على ذلك يكون الدفع بعدم قبوله شكلا المبدي من المطعون ضده قائما على سند من صحيح القانون بتمينا قبوله والقضاء من ثم بعدم قبول الطعن المائل شكلا لرغمه بعد الميعاد مع الزام الهيئة العامة للاصلاح الزمامى المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٥١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

ان توجيه الدعوى الى عضو مجلس الادارة المنتخب للهيئة والوزير المختص وهما لا يمثلانها وانما الذى يمثلها ، طبقا لقانون انشائها ، هو رئيس مجلس ادارتها لا يصح ان يكون خطأ في بيان ممثل الهيئة وليس امر مخصصة من لا صلة له - الخصم هو الهيئة صاحبة الصفة .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة الى الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرغمها على غير ذى سفة استنادا الى أن الدعوى وجهت الى عضو مجلس الادارة المنتخب للهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ووزير الصناعة وهما لا يمثلان الهيئة وانما الذى يمثلها طبقا لقانون انشائها هو رئيس مجلس ادارتها فمردود عليه بان الدعوى وجهت الى الهيئة العامة للمطابع الاميرية كما هو مستفاد من صحيفتها من أن المدعى عليها هما عضو مجلس الادارة المنتخب للهيئة العامة للمطابع الاميرية ووزير الصناعة بصفته الرئيس الأعلى للهيئة المذكورة

ومن طلب الزام الهيئة المدعى عليها بالمصروفات وإذا كان صحيحا أن ممثل تلك الهيئة أمام القضاء هو رئيس مجلس ادارتها وليس عضو مجلس ادارتها وليس عضو مجلس الإدارة المنتخب ويفرض وجود الوظيفتين معا وانفراد شغل اولاهما بممثل الهيئة فإن الأمر لا يصدق أن يكون خطأ في بيان ممثل الهيئة صاحبة الصفة ، وهي مختصة في الدعوى على نحو ما توضح وإذا كانت ادارة قضايا الحكومة وقد خولت نيابة قانونية عن الهيئات العامة ومنها هيئة المطابع المدعى عليها وقد حضرت بحكم هذه النيابة القانونية في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري وأعلنت بفتح الهيئة المذكورة دون أن تثير أى اعتراض في شأن بيان ممثل الهيئة كما سلكت نفس المسلك في صحيفة طعنها أمام هذه المحكمة فإن المحكمة لا ترى محلا لترتيب اثر على ذكر أن ممثل الهيئة هو عضو مجلس الإدارة المنتخب وليس رئيس مجلس الإدارة ولا تمتد بالتالى بما ذهبتم اليه اشارة قضايا الحكومة من أن الدعوى رفعت على غير ذى صلة .

(طعن ٧١٣ ، ٧١٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٣)

قائمة رقم (٨٩)

المبدأ :

الهيئة العامة للمصالح الحربية • مدير الهيئة هو الذى يمثلها أمام القضاء .
اقابة الدعوى اصلا ضد وزير الحربية — حضور محامى الحكومة بالجلسات التى عقدها بغرض الدولة لتجسير الدعوى — تقديمه حافظة أرفق بها مذكرة محررة بمعرفة الهيئة وموقعا عليها من مديرها أمام تجل دفاعها في موضوع الدعوى — لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى خاصة وان الهيئة العامة للمصالح الحربية انما تتبع وزارة الحربية .

ملخص الحكم :

لأن كان السيد مدير الهيئة العامة للمصالح الحربية هو الذى يمثلها أمام القضاء طبقا للمادة ٤ من القرار الجمهورى المؤرخ عنه والتي تنص .

على أن « يمثل المدير المؤسسة في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى أمام القضاء . . » وكانت الدعوى قد أقيمت أصلاً ضد السيد وزير الحربية إلا أن السيد محامي الحكومة الذي يحضر أيضاً نائباً عن الهيئة العامة للمصانع الحربية وقد حضر بالجلسات التي عقدها السيد مفوض الدولة لتحضير الدعوى ولم يبدى هذا الدفاع بل قدم حافظة أرفق بها مذكرة مؤرخة ٧ من يناير سنة ١٩٦٠ — محررة بمعرفة تلك الهيئة وموقعا عليها من السيد المدير العام — أثبت فيها دفاعها في موضوع الدعوى ومن ثم غانته لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لتوجيه صحتها لسيد وزير الحربية فقد نصت المادة الأولى من القرار الجمهوري سالف الذكر على أن « تنشأ مؤسسة عامة تطبق بوزارة الحربية ويطلق عليها « الهيئة العامة للمصانع الحربية » وتكون لهذه الهيئة اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية » ونصت المادة ٦ على أنه « يجوز لوزير الحربية حضور جلسات مجلس الإدارة وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة » .

(طعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

تظلم المدعى من قرار رئيس الجمهورية الصادر بالترقية الى وزير الصناعة بصفته رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب — صحته — لا صحة في القول بأن التظلم لم يختصم رئيس الجمهورية ولم يوجه اليه التظلم — أساس ذلك من قانون الهيئات العامة — رئيس مجلس إدارة الهيئة يمثلها في صلاتها بالفير امام القضاء .

ملخص الحكم :

انه عن الوجه الأول من الطعنين هو الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها علي غير ذي صفة ولعدم سبق التظلم قبل رفعها ، فان الثابت من الأوراق أن القرار الجمهوري رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٧٣ المطعون فيه

صدر في ١٩٧٣/١٠/٢٠ وقد تظلم منه المدعى في ١٩٧٣/١١/١٥ الى السيد وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ جميع الحديد والصلب ولعدم الرد على تظلمه اقام دعواه في ١٩٧٤/٢/٢٧ . ولما كان يبين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ بانشاء الهيئة العامة لتنفيذ جميع الحديد والصلب ان هذه الهيئة هي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ويشكل مجلس ادارتها برئاسة وزير الصناعة واذا تنص المادة ٩ من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على ان يمثل رئيس مجلس الادارة الهيئة في صلاتها بالهيئات وبالشخص الاخرى وأمام القضاء فان وزير الصناعة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة العامة لتنفيذ جميع الحديد والصلب هو صاحب الصفة في النيابة عن هذه الهيئة وتمثيلها في التقاضي ولا سند قانوني لما ذهب اليه الطعن من ان المدعى لم يختصم السيد رئيس الجمهورية مصدر القرار المطعون فيه ولم يتظلم اليه ذلك لانه وان كانت المادة (٤٣) من لائحة شئون العاملين بالهيئة المذكورة تنص على ان يكون التعيين في وظائف الفئة الاولى وما يملوها بقرار من رئيس الجمهورية فان ذلك لا يعنى ان العمل اصبح غير منسوب الى الوزير بصفته رئيسا لمجلس ادارة الهيئة وان هذا الاخر اصبح منقطع الصلة بالتظلم في القرار بل يظل رئيس الهيئة بحكم وظيفته وباعتباره الرئيس المسئول فيها صاحب الصفة في نظر هذا التظلم . اما صدور القرار من رئيس الجمهورية فلا يعدو ان يكون مبالا تنفيذيا هو من اختصص رئيس الهيئة بتولاه بهذه الصفة وتاسبها على ما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى بشتيه على غير اساس سليم من القانون متعيينا رفضه .

(طعن ٢٩٤ ، ٣٧٢ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٧٧/٥/١)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

اقامة الدعوى على الشركة الوكيله مع ان التعاقد معها كان نيابة عن الشركة الاصلية في التعاقد ، عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت في الاوراق ان الهيئة العامة للمصانع الحربية طلبت الحكم بالزام شركة للتجارة والهندسة بالمبالغ المطالب بها في حين تعاقدها كان نيابة عن شركة البلجيكية الاصلية في التعاقد فان الدعوى تكون والحالة هذه قد رفعت على غير ذي صلة ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى الزام الشركة الوكيله بالمبالغ المقضى بها قد خالف القانون ومن ثم يتعين الحكم بالافالة والقضاء بعدم قبول الدعوى لرخصها على غير ذي صلة .

(طعن ١٩٥ لسنة ١٢ قى - جلسة ١١/٢٣ / ١٩٦٨)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

الدعوى التى ترفع بطلب الغاء قرار المحافظ بمجازاة احد العاملين فى فروع الوزارات بالمحافظة ، سواء تلك التى نقلت اختصاصاتها للمحافظة او تلك التى لم تنقل اختصاصاتها - يتعين ان يختصم فيها هذا المحافظ .

ملخص الحكم :

طبقا لنص المادة السادسة من قانون ادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ورقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ فان المحافظ هو الذى يمثل السلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه وله الحق فى توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وتلك التى لم ينقل القانون اختصاصها فى حدود اختصاص الوزير عدا رجال القضاء ومن لم يحكمهم . . كما أنه طبقا للبادة ٥٣ من القانون المذكور فان السيد المحافظ هو الذى يقوم بتثيل المحافظة امام المحاكم وغيرها من الهيئات وانه يستفاد من هذه النصوص ان الدعوى التى ترفع بطلب الغاء قرار الجزاء الذى يصدره

المحافظ على أحد موظفي نروع تلك الوزارة بالمحافظة يجب أن يختصم
فيها المحافظ .

(ملحق ٨٠٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

مجلس المحافظة هو الجهة صاحبة الصفة فيما يثور من منازعات بشأن
القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجهزة التي يستخدمها في مباشرة
اختصاصه ويتعين تبعا لذلك أن تقام عليه الدعوى — المحافظ هو
صاحب الصفة في تمثيل المحافظة — جزاء عدم توجيه الدعوى إلى
أى منهما .

ملخص الحكم :

أن المستند من نصوص مواد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء
مجلس بلدى لحدة القاهرة والقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة
٢٠ (الفقرة رابعا) من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ المتقدم الذكر
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية
معدلا بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ (م ١٣ و ١٦) والقانون رقم ١٢٤
لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية (م ٣٩ ، ٧٦) أن محافظة
القاهرة هي صاحبة الاختصاص بربط وتقدير وتحصيل الموائد والرسوم
والضرائب المختصة لإيرادات المجلس ومن بينها الضريبة على العقارات
المبنية الواقعة في دائرة اختصاصه وبناء على ذلك وعلى أن المحافظة يظنها
مجلس المحافظة ولها الشخصية الاعتبارية ولها أهلية التقاضي فإن المجلس
المذكور يكون هو الجهة صاحبة الصفة فيما يثور من منازعات بشأن
القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجهزة والإدارات التي يستخدمها في
مباشرة اختصاصه ويتعين تبعا لذلك أن تقام عليه الدعوى باعتباره الجهة
الإدارية ذات الشأن في تلك المنازعات ولما كانت المادة ٥٣ من قانون

نظام الإدارة المحلية المشار اليه ينص على أن رئيس المجلس (وهو المحافظ) يقوم بتمثيله أمام المحاكم فانه ينبغي أن توجه الدعوى الى ذلك المحافظ دون مديري أو رؤساء أو وكلاء الإدارات أو الفروع التي تألف منها المحافظة .

ولما كان المطعون ضده لم يوجه دعواه الى المحافظة باعتبارها الجهة الإدارية ذات الشأن في المنازعة ولا الى المحافظ بوصفه صاحب الصفة في تمثيل المحافظة ، وانما وجهها الى وزارة الشؤون البلدية والقروية « وزارة الاسكان والمرافق » وكلتا هاتين الوزارتين ليست — وفق ما تقدم — بالجهة الإدارية ذات الشأن في المنازعة المطروحة والمتعلقة بربط ضريبة المباني بما عقد الاختصاص به للمحافظة كما وجهها الى مجلس المراجعة ببلدية القاهرة وهذا المجلس ليس سوى أحد الأجهزة التي تستخدمها المحافظة في مباشرة اختصاصها بربط وتقدير الضريبة ولم يمنح القانون هذا المجلس شخصية اعتبارية أو يخول رئيسه صفة النيابة عنه أمام القضاء حتى يجوز توجيه الدعوى اليه بدلا من توجيهها الى المحافظ الذي هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة بجميع أجهزتها أو فروعها أمام القضاء .

(طعن ١٢٤٦ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

اختصاص الدعوى لوزارة الإدارة المحلية بدلا من مجلس محافظة الشرقية — حضور إدارة قضايا الحكومة وأبدالها لدفاعها نيابة عن الجهة الإدارية سواء كانت الوزارة أو مجلس المحافظة — إدارة القضايا تكون بذلك قد مثلت مجلس محافظة الشرقية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة لدفع بعدم قبول الدعوى والطعن لرفعها على غير ذي صفة فان هذه المحكمة تلاحظ أن إدارة قضايا الحكومة قد حضرت في الدعوى والطعن معاً وأبدت دفاعها نيابة عن الجهة الإدارية

سواء كانت وزارة الادارة المحلية أم مجلس محافظة الشرقية وأذ تنص المادة ١١٥ مراععات على أن : « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابدأؤه في أية حالة تكون عليها » .

« وأذ رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة . . » وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة ما يأتي : « استحدث المشرع نص المادة ١١٥ منه الذى يقضى بأنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه أنها يقوم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة بدلا من الحكم بعدم القبول وذلك تبسيطا للإجراءات وتقديرا من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التى لها صفة فى الدعوى . » وأذ تنص المادة ٦ من قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ على أن : « تنوب هذه الإدارة من الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . . . » وأذ حضرت إدارة قضايا الحكومة فى الدعوى والطعن معا وأبنت دفاع الجهة الإدارية فانها تكون قد مثلت مجلس محافظة الشرقية فيها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد وزارة الإدارة المحلية كما أن الطعن قد أقيم على وزارة الإدارة المحلية فليس معنى ذلك أن الحكم فى هذا الطعن لا يحتج به على محافظة الشرقية باعتبارها شخصا معنويا قائما بذاته بل هو يسرى فى مواجهتها ويحتج به عليها وعليها تنفيذه وذلك على أساس أن إدارة قضايا الحكومة تبطل المجالس المحلية قانونا وانها أبدت دفاعها فى الموضوع عن الخصم الصحيح ذى الصفة وهو مجلس محافظة الشرقية ويكون حضورها قد صحح الطعن ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة على غير أساس من القانون متعينا ونفسه .

(طعن ٢٩٨ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٧٧)

(م ٩ - ج ١٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

مجالس المدن أو القرى طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية الصادر به قرار رئيس الجمهورية ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بتبثيلها أما القضاء — اثر ذلك — يكون لمجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات تدخل في اختصاصه وينبغي أن توجه إليه الدعاوى .

ملخص الحكم :

إن المادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ويحد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المجاورة المجلس القروي كما تنص المادة ٥٣ من القانون الواردة في الباب الخامس أحكام عامة بمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية على أن يقوم رئيس المجلس بتبثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع الغير وتنص المادة ٣٤ من القانون أنه الذكر على أن تباشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والمياه والانارة والمجاري والانساء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في حدود التي تبينها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التي يختص بها المجلس للمجلس أن تنشئ وتدبر في دائرته اختصاصها بالذات أو بالواسطة الأعمال والمؤسسات التي تراها كهيئة لتنفيذ اختصاصاتها وتنص المادة ٤٣ من

اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بأن تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشئون العمرانية الآتية :

(١) - (.....) م « إنشاء وإدارة الأسواق العامة والسلخانات.

ويبين من ذلك أن مجالس المدن والقرى لها الشخصية الاعتبارية ولها أهلية التقاضي. ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء وفقاً لحكم المادة ٥٣ من قانون نظام الإدارة المحلية وبهذه المثابة يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيما يفور من منازعات تدخل في اختصاصه ويتمين أن توجه اليه الدعاوى المتعلقة بذلك باعتباره للجهة الإدارية ذات الشأن .

(طعن ٧٠٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

جمعية — قانون الجمعيات والمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ — قرار رفض شهر الجمعية — رفع الدعوى من أحد المؤسسين للجمعية لانفاء هذا القرار — القرار بس حقه في الاشتراك في تأسيس هذه الجمعية — توافر شرط الصفة والمصلحة في قبول دعواه — لا وجه للقول بانتفاء صفته لعدم ثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالإطلاع على قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة — الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ — تبين أنه ينص في المادة ١٢ منه على أنه « لجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص حتى رفض شهر نظام الجمعية إذا كانت البينة في غير حجة

الى خدماتها أو لوجود جمعيات أخرى تسد حاجات البيئة في ميدان النشاط المطلوب أو اذا كان انشاؤها لا يتفق مع دواى الامن أو لعدم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية أو لكون الجمعية قد انشئت بقصد احياء جمعية أخرى سبق حلها . ولذى الشأن التظلم الى الجهة الادارية المختصة من القرار برفض اجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ بلاغهم قرار الرفض . ويجب البت فى هذا التظلم بقرار مسبب خلال ستين يوما من تاريخ وصوله الى الجهة المختصة ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة قبول له . وتنص اللائحة التنفيذية للقانون المذكور فى المسادة ٤ منها — معلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٦٧ — على أن « تحدد الجهة الادارية المنصوص عليها فى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ... المشار اليه على النحو الآتى :

(١) (ب) مجلس المحافظة فى تطبيق المواد ١٢ فقرة ثانية و » كما حددت المادة ٣ من اللائحة التنفيذية الجهة الادارية التى تقدم اليها طلبات الشهر وذلك حين استلزمت من مؤسسى الجمعية أن يتخبوا » .. من بينهم مجلس الادارة الاول ويعين هذا المجلس من بين أعضائه مقنوبا أو أكثر ينوب عنه فى اتمام اجراءات الشهر وعلى المندوب أن يقدم الى مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة المستندات الآتية : ... »

ومن حيث أنه بالرجوع الى المستندات التى أودعتها الجهة الادارية فى معرض ردها على الدعوى تبين من ملف الجمعية المصرية للبحوث الروحية والثقافية أنه بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٣ تم تحرير المحضر رقم ٥٩ بتقديم الأوراق والمستندات اللازمة لشهر الجمعية المذكورة لمديرية الشؤون الاجتماعية بوسط القاهرة وذلك من السيد/ المندوب المفوض من قبل مجلس ادارة الجمعية (المستند رقم ٣٨ بالملف) ويتضمن الملف كشفاً بأسماء أعضاء مجلس الادارة الاول للجمعية ومن بينهم السادة رئيسا و عضوا و سكرتيرا (المستند رقم ٣٠) وقد فوض هذا المجلس السيد ليقوم باجراء الشهر لدى مديرية الشؤون الاجتماعية نيابة عن مجلس الادارة (المستند رقم ٣٢) وبتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٠ تسلّم المذكور خطبا من مديرية الشؤون الاجتماعية بوسط القاهرة مرفقا به

تقرار مديرها العام الصادر فى ١٩٧٢/٧/٢٠ برفض شهر الجمعية المصرية للبحوث الروحية والثقافية (المستندان ٨٩ و ٩٠) وبتاريخ ١٩٧٢/٩/١٤ ورد الى مديرية الشئون الاجتماعية بوسط القاهرة تظلم مودع عليه من رئيس الجمعية وسكرتيرها يطلبان فيه الغاء القرار المذكور وشهر الجمعية (ص ١٠٠ الى ١٠٧ من الملف) وبتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٧ صدر القرار رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٢ من مجلس تنفيذى محافظة القاهرة بالموافقة على توصية لجنة الشئون الاجتماعية والصحية برفض شهر الجمعية المصرية للبحوث الروحية والثقافية وذلك طبقا للمادة ١٢ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وللأسباب الواردة بالذاكرة المحدة للمجلس (المستندات ١٢٩ و ١٣٠) .

(طعن ٧٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١٤)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

المادة ١١٥ من قانون المرافعات اوجبت على المحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه تأجيل نظر الدعوى وإن تأخر المدعى بإعلان ذى الصفة فى الميعاد الذى تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة — اذا لم يقم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى — أغفال المحكمة تطبق ما تقدم — حكما فى هذا الشأن مخالف للقانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الوجه الثانى من وجهى الطعن فإن المادة (١١٥) من قانون المرافعات تنص على أن « الدنع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه فى أية حالة تكون عليها ، وإذا رأت المحكمة أن الدنع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات # » .

ومن حيث أن المشرع ضماناً منه لسير الخصومة نحو غايتها النهائية
وضع قيداً للحكم بعدم قبول الدعوى لاتعدام صفة المدعى عليه فأوجب على
المحكمة في مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتأمر المدعى بإعلان ذي
الصفة في ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز
خمسة جنيهات فإذا لم يتم المدعى بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول
الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة قد أغفلت تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة
(١١٥) من قانون المرافعات وحجزت الدعوى للحكم فيها من أول جلسة
حدد للمرافعة وقضت فيها بعدم قبولها لرفعها على غير ذي صلة دون أن
تكلف المدعية باختصاص صاحب الصفة في الميعاد الذي تحدده لذلك فمن
ثم يكون حكمها قد خالف القانون ويتمين القضاء بالفائه . ولما كانت
الدعوى غير مهيئة للفصل فيها لعدم اختصاص صاحب الصفة على ما سلف
البيان فقد تعين إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها
مجدداً وفق القانون مع إلزام الطاعنة بمروونات الطعن لتتقاضيها في
اختصاص صاحب الصفة بالرغم من أن الحاضر عن الوزارة الإسكان والمرافق
خفف بأن الوزارة ليست ذات صلة .

(طعن ١٠٣٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

رفع الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة . مؤول صاحب الصفة
من تلقاء نفسه أمام المحكمة — لا يقبل منه بعد ذلك النفع بعدم قبول
الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد —
كسائر ذلك — قياس هذه الحالة على حالة توجيه الخصومة الى صاحب
الصفة بعد فوات الميعاد وعلى حالة تقديم التظلم الى جهة غير مختصة —
الاستئثار في هذا الخصوص باتجاه قانون المرافعات الجديد الى التبسيط
الإجراءات .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق امام القضاء الادارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض اساسا مع نظام المجلس واوضاعه الخاصة به . واذ كانت الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكها القاضى وهو الذى يوجهها ويكلف الخصوم بما يراه لازما لاستيفاء تحضرها وتحقيقها وتثبيتها للنصل بينها وكانت الدعوى الادارية تنصل باستقرار حكم القانون فى علاقات الافراد مع السلطات العامة ، فانه يلزم تأكيدا للمصالح العام تيسر ابرها على ذوى الشأن وتبسيط اجراءاتها على وجه يتلائم مع مقتضيات النظام الادارى والطبيعة المعينة لدعوى الادارية . واستندنا لهذه لفاية استقر قضاء هذه المحكمة على تأكيد ان صاحب الصفة الذى لم يختص اصلا فى الدعوى اذا ما مثل فيها امام المحكمة من تلقاء نفسه او ابدى دفاعا موضوعيا فيها فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرمعها على غير ذى صفة ولو تم هذا الاجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالفاء وذلك رغبا عن ان هذا الدفع من النظام العام الذى يجوز لصاحب الشأن ان يثيره فى اية مرحلة كانت عليها الدعوى كما يجوز للمحكمة ان تتصدى له من تلقاء ذاتها وكو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه او من هيئة مفوضى الدولة . وليس من شك فى وجوب التسوية فى الحكم بين حالة صاحب الصفة الذى لم يختص فى الدعوى ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالفاء وبين صاحب الصفة الذى توجه اليه الخصومة بعد اقامتها فى الميعاد القانونى اذا تم هذ التوجيه بعد نوات مواعيد لطن بالالفاء وذلك لاتحاد المعلة بينها وهى ممثل صاحب الصفة فى الدعوى الى ما قبل الفصل فيها . كما جرى قضاء هذه المحكمة ايضا على ان التظلم الى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم . وغنى عن البيان ان التجاء صاحب الشأن الى القضاء الادارى طالبا الفاء قرار انازى وموجها لطلباته فى الدعوى الى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وان لم تكن هى صاحبة الصفة يظطوى على دلالة اقوى فى معنى الاستمسك بالحق من تجرد التظلم الادارى الذى يقطع مواعيد رفع الدعوى وابلغ فى المطالبة بادائه على نحو من مقتضاء التسليم بان

اقامة الدعوى على غير ذى صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة
يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء الى أن يتم الفصل فيها .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما تقدم لمثبت من الرجوع الى أحكام
قانون المرافعات المدنية الجديد أنه قد أنصح في مذكرته الايضاحية وهو
بصدد التعليق على نص المادة ١١٥ منه بأنها استحدثت حكما يقضى
بأنه اذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى
عليه إنما يقوم على أساس اجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة بدلا من الحكم
بعدم القبول وذلك تبسيطا للأجراءات وتقديرا من المشرع لتنوع وتعدد
فروع الزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه
تحديد الجهة التى لها صفة فى التداعى وتسليما من المشرع بصعوبة تحديد
الجهة الادارية صاحبة الصفة فى الاختصاص فى بعض الحالات فقد استحدثت
نص المادة ١١٥ سالفه الذكر حكما ضمنه حلا يناسب الدعاوى العادية
التى غالبا ما تهتد فيها مواعيد رفع الدعوى اجالا طويلة تتبع نسحة من
الوقت تسمح بان يتم التصحيح خلالها على خلاف دعوى الالغاء التى حدد
المشرع لرفعها اجالا قصيرا يستحيل خلاله اكتشاف الخطأ فى تحديد
الجهة الادارية صاحبة الصلة فى التداعى واجراء تصحيح شكل الدعوى
يمرعاة أن الأصل فى التصحيح أنه لا ينتج اثره الا من تاريخ حصوله
ولا يرجع إلى تاريخ القيام بالإجراء الأصلى الذى لحقه التصحيح . واذ سلم
المشرع بالصعوبة الا مذكورة ووضع لها الحل المناسب بالنسبة للدعوى
العادية فإن لازم ذلك ومقتضاه فى المجال الادارى التماس العذر للمدعى
فى دعوى الالغاء اذا ما أخطأ فى تحديد الجهة الادارية ذات الصلة فى
الاختصاص ثم تدارك فصححه الى ما قبل الحكم فى الدعوى طالما أنه قد
اختصم بادى الأمر جهة ادارية ذات صلة بموضوع المنازعة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المدعى اذا ما نشط فى الميعاد
القانونى الى اختصاص القرار الادارى امام القضاء الادارى ولكنه تنكب
تسبيل فوجهها الى جهة ادارية غير ذات صفة فى التداعى قانونا فإن اقامة
الى أن يتم الفصل فيها وذلك طالما كانت الجهة الادارية المختصة لها ثمة

انصال بموضوع الدعوى . ويحق للدمى والأمر كذلك تصحيح شكل دمواه باختصاص صاحب الصفة قانونا الى ما قبل الحكم فيها من محكمة الموضوع حيث لا يسوغ قانونا التمسك بإجراء هذا التصحيح ابتداء امام محكمة الطعن .

ومن حيث أن الدمى أقام دعواه امام محكمة القضاء الادارى فى الميعاد القانونى موجها طلباته فيها الى وزارة التربية والتعليم ومديرية التربية والتعليم بالاسكندرية وصلتها بموضوع المنازعة لا شبهة فيها فانه وقد صحح شكل دعواه قبل صدور الحكم المطعون فيه باختصاص صاحب الصفة فى القدامى وهو محافظ الاسكندرية فان دمواه تكون بهذه المثابة مقبولة شكلا واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ونفى بعدم قبول الدموى بدعوى توجيهها الى صاحب الصفة فيها بعد الميعاد القانونى فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون حقيقا بالانفاء .

(طعن ١٣٦٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

رفع الدعوى على غير ذى صفة — تصحيح الدعوى بعد اليماد — قيام الجهة ذات الصفة ببشارة الدموى فى جميع مراحلها — دفعها بعدم قبول الدعوى بعد ذلك فى غير محله .

ملخص الحكم :

ان الجهة الادارية تؤسس دفعها بعدم القبول على أن الدمى وجه دمواه ضد وزارة التربية فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ فى وقت لم تكن الوزارة تشرف على القوات المسلحة التى يتبعها الدمى فيكون قد أقامها على غير ذى صفة اذ كان يتعين عليه كى تقبل دعواه أن يختصم فيها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنه اعتبارا من ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ فصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية بالقانون رقم ١١٧ لسنة

١٩٦٤ بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة وإذا كان المدعى قد قام بتصحيح شكل الدعوى بعد ذلك واختصم القوات المسلحة صاحبة الصفة في التقاضى فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فإن الدعوى بشكها القانونى فى هذا التاريخ تكون مرفوعة بعد الميعاد .

ومن حيث أنه مع التسليم بأن صاحبة الصفة فى التقاضى هى القوات المسلحة فإن الثابت من أوراق الدعوى أن هذه الجهة التى قامت فعلا بمباشرة الرد على طلبات المدعى فى جميع المراحل سواء عند تقديمه التظلم من التقرير الملموع فيه أو عند طلب أمثاله من الرسوم القضائية أو عند إقامة دعواه كمنها قدمت حافظة بمستنداتها متضمنة جميع أوراق المتعلقة بالموضوع وكذا ملف خدمته وبذلك تكون القوات المسلحة قد استوفت دفاعها فى الدعوى وتحقق الغاية التى يستهدفها القاتون من توافر شرط الصفة لقبول الدعوى كما أن الحاضر من الحكومة والذى يمثلها سواء نيابة عن وزارة الحربية أو القوات المسلحة قد حضر جميع جلسات تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضى الدولة ولم يبد هذا الدفع إلا بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ أى بعد أن قام المدعى بتصحيح شكل الدعوى بإدخال نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة طرفاً فى الخصومة بالتضامن من وزير الحربية ومن ثم يكون دفع الجهة الطامنة بعدم قبول الدعوى فى غير محله متمعناً رغبته .

(طعن ٢٨٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٧)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

عدم جواز الرجوع الى المنازعة فى صفة المدعى عليه بعد ان بت حكم له قوة الشيء المقضى به فى هذه الخصوصية — رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة .

ملخص الحكم :

انه من الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فانه

يقوم على أساس أن الدعوى لم يختصم فيها شيخ الأزهر وهو وحده الذى يمثل الأزهر طبقا للمادة (٦) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها وأن المعاهد الأزهرية تعتبر إحدى هيئات الأزهر طبقا لنص المادة (٨) من القانون المشار اليه فالثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت ضد السادة وزير شئون الأزهر ومدير إدارة المعاهد الأزهرية وعميد ووكالة المعهد الثانوى الأزهرى بالمعادى دون أن توجه الى شيخ الأزهر وقد قضى فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه برفضه بجلسة ٢٢ من يونية سنة ١٩٧٣ وهذا الحكم قد تضمن فى الوقت ذاته قبول الدعوى شكلا ولا يجوز الرجوع الى المنازعة فى صفة المدعى عليهم بعد أن بت بحكم له قوة الشيء المفضى به فى هذه الخصوصية هذا الى أن الأزهر قد تولى الرد على الدعوى موضوعا وأبدى دفاعه وقدم مستنداته وما كان الأمر ليخطف اذا ما أقيمت الدعوى ضد شيخ الأزهر ومن ثم تعدد المصلحة فى الدفع اذ لا دفع بلا مصلحة ويتمين لذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى ويقبولها .

(طعن ١٠٦١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

شروط الادعاء الذى يبنى عليه استعاد الخصومة — من بين هذه الشروط ان يكون الادعاء بوجهها من صاحب الثمان ذاته او من صاحب الصفة فى تمثيله والنيابة عنه قانونا او اتفاقا — الجزاء على مخالفة ذلك هو اتمام الخصومة — الحكم الذى يصدر هو حكم منعهم — حصول من اقام الدعوى على قرار من لجنة المساعدة القضائية بنجبه لمباشرتها لا يفهم من ذلك لانه قرار معنوم .

ملخص الحكم :

ان الخصومة القضائية — وهى مجموعة الاجراءات التى تبدأ باقامة الدعوى امام المحكمة بناء على منسلك أيجابى يتخذ من جانب المدعى وتنتهى

بحكم فاصل في النزاع أو بتنازل أو صلح أو بسبب عيب أو خطأ في الإجراءات أو بأمر عارض — أنها هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء أى بالاتجاه إليه بوسيلة الدعوى أو العريضة وقد حدد القانون إجراءات التقدم بهذا الادعاء الذى يتبنى عليه انعقاد الخصومة وهى التى تقوم على اتصال المدعى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالثبوت أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة وعلاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى ماذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الخصمين للخصم الآخر الى التلاقى أمام القضاء أو لم يكن لاحدهما أو كليهما وجود فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تتمعد . ويلزم لصحة هذه الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة فى تمثيله . والنيابة عنه قانونا أو اثباتا ماذا لم تتم الدعوى صحيحة سقط ركن من أركان الخصومة ومتى انعدمت هذه وفقدت كيانها كان الحكم صادرا فى غير خصومة وبالتالي باطلا بطلانا ينحدر به الى حد الانعدام . ولا يغير من هذه الحقيقة القانونية استحصال من أقام الدعوى على قرار من لجنة المساعدة القضائية بتدبى لمباشرتها مادام هذا القرار قد وقع باطلا بل معدوما بدوره لانتبائه على غش يفسد اذ لم يصدر من صاحب الشأن توكيل لاحد لتقديم طلب الاعفاء منه ولم تتم لديه رغبة فى ذلك ولم يكن مقدم الطلب — وهو لم يثق توكيلا كتابيا أو شفويا من صاحب الشأن ان يفرض على هذا الأخير المطالبة بحقه قضاء على غير إرادة منه أو يحل محل فى هذه الإرادة بتصميم نفسه مكانه فى اقتضاء هذا الحق دون رضائه كما تكن لجنة المساعدة القضائية لتبذل بتدبىها المحامى خطأ لمباشرة الدعوى نيابة من صاحب الحق تخويل هذا المحامى صفة ما فى هذه النيابة لا وجود لها فعلا أو قانونا .

(طعن ٩٢٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/١)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

إقامة الدعوى من أحد الورثة بصفته ممثلا للتركة يعتبر ممثلا لباقي الورثة — أساس ذلك : صفته كوارث تنصبه خصما عن باقي الورثة —

لا يلزم بيان هذه الصفة صراحة بصحيفة الدعوى مادامت واضحة من الوقائع والمستندات المطروحة .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بعدم توافر الصفة في المطعون ضده وحررت ثابت من الأوراق أن المطعون ضده ابن المشتري واحد ورثته الشرعيين وقد استقر القضاء على أن ثلثة الدعوى من أحد الورثة مبنيا للتركة مثلا لباقي الورثة لان صفته كوارث تنصه خصبا عن باقي الورثة. وانه لا يلزم بيان هذه الصفة صراحة بالصحيفة مادامت واضحة في الوقائع والمستندات المطروحة .

(طعن ١١٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤)

قاعدة رقم (١٠٣) .

المبدأ :

طلب إلغاء امر ادارى صادر من مديرية القوى العاملة باحدى المحافظات بمجازاة احد العاملين بالخصم من أجره لما نسب اليه - اختصاص مديرية القوى العاملة وهي ليست شخصا من الاشخاص الاعتبارية العادة ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية مستقلة دون اختصاص وزير العمل صاحب الصفة في تمثيل وزارته او المحافظ صاحب الصفة في تمثيل المحافظة بجبيع اجهزتها او فروعها امام القضاء - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة من الدواعى التى يجوز ابدالها فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى كما تملك المحكمة الادارية وهى تنزل حكم القانون فى المنازعة الادارية من حيث

الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون اية القضاء من تلقاء ذاتها بعدم قبول الدعوى اذا ما تحقق لديها اسباب عدم القبول .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الثابت ان المدعى يطلب في دعواه مئار الطعن المائل الفاء الاهر ادارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤ الصادر من مديرية القوى العاملة باسيوط بيجازاته بخمسم خمسة ايام من مرتبه لما نسب اليه من اخلال بواجبات وتليفته اثناء اشرافه على عملية انتخاب ممثلى العمال فى مجلس ادارة شركة النصر للنفخا . وقد وجه دعواه الى المديرية المذكورة مختصا اياها دون غيرها فى المنازعة موضوع تلك الدعوى .

ومن حيث انه من فروع الدولة ما له الشخصية اعتبارية كالمحافظات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون وكذلك الادارات والمصالح وغيرها التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ومتى توافرت لها هذه الشخصية الاعتبارية تختص بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصفة الانسان الطبيعية — ومن بينها حق التقاضى ، كما يكون لها نائب يعبر عن ارادتها ويمثلها فى التقاضى كذلك فان من الادارات ما ليست له شخصية اعتبارية تجوز يدير او رئس كل منها النيابة عنها او تمثيلها فى التقاضى وعندئذ تكون تلك النيابة او ذلك التمثيل من جولة القانون ذلك .

ومن حيث ان مديرية القوى العاملة باسيوط ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية مستقلة بل كانت — عند صدور القرار المطعون فيه — فرعا من فروع وزارة العمل ليس له استقلال ذاتى ثم اصبحت اثناء نظر الدعوى مئار هذا الطعن من الاجهزة التنفيذية التابعة لمحافظة اسيوط ومن ثم فليس لهذا المديرية اية صفة باخصاصها امام القضاء واذا وجه المدعى اليها الدعوى يختص فيها وزير العمل صاحب الصفة فى تمثيل وزارته او محافظ اسيوط صاحب الصفة فى تمثيل المحافظة بجميع اجهزتها او فروعاها امام القضاء فان الدعوى تكون والامر كذلك قد اتميت على غير ذى صفة ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير صفة واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه .

ومن حيث انه لما تقدم من أسباب فائه يتعين الحكم بقول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

(طعن ٥٨٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٣)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

توجيه الدعوى الى الجهة الادارية صاحبة الصفة وهى وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية، باعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعا — استحداث وزارة للاقتصاد فى التشكيل الوزارى بعد رفع الدعوى — لا اثر له على اوضاع الدعوى الشكلية مادام ان الثابت ان الجهة الادارية اتصلت بالنزاع وتمكنت من ابداء دفاعها فيه — لا وجه للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة .

ملخص الحكم :

وجيت الدعوى الى الجهة الادارية صاحبة القضية وهى وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية باعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعا ، اى القول كما ذهب الطعن ، استحداث وزارة للاقتصاد فى التشكيل الوزارى بعد رفع الدعوى بنظرها جزءا من اعمال وزارة المالية فلا اثر على اوضاع الدعوى الشكلية مادام ان الثابت من ان الجهة الادارية اتصلت بالنزاع وتمكنت من ابراز دفاعها فيه بتصديا لموضوعه على نحو بات معه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ولا وجه له . اى الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابق الفصل فيها بمتن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى ١٩٧٦/١١/٢٣ فى الدعوى رقم ٢٥٠٨ بسينية ٢٦ القضائية ، فلا اساس له لاختلاف موضوع الدعوى المذكورة من موضوع الدعوى المنظورة من ناحية مقدار المبلغ المحبوس وتاريخ التحويل ومقدار الضريبة المخصومة طبقا للثابت من ملف القضية سالفة

الذكر والذي أمرت المحكمة بضمه الى الطعن المائل بجلسة ٣٠ من اكتوبر
١٩٨٢ .

(الطعن ٤٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

المادتان ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم

المحلى :

المحافظ وحده هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح
بدائرة محافظته — يجب اختصاص المحافظ في اية دعوى تقام في مواجهة
فروع الوزارة — ليس لوكيل الوزارة المشرف على ادارته اية صفة في
تشغيلها امام القضاء ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه — اختصاص
وكيل الوزارة في الدعوى يجعلها غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة —
لا يكفى لتصحيح هذا الاجراء ان يكون اعلان الدعوى قد وجه الى ادارة
قضايا الحكومة وان الادارة المذكورة قد قامت بمباشرة الدعوى امام
المحكمة المختصة — اساس ذلك : يتعين ان تكون مباشرة ادارة قضايا
الحكومة الدعوى نيابة عن صاحب الصفة وهو المحافظ — يتعين على
المحكمة المتظور امامها الدعوى ان تقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على
شخص ذي صفة قبل ان تتطرق الى بحث الاشتراطات الخاصة بدعوى الالغاء
ومن بينها الاجراءات الخاصة بالتظلم السابق على رفعها — اساس
ذلك : البت في الصفة التي تنعقد بها الخصومة في الدعوى يسبق الفصل
في مدى توافر التظلم السابق باعتباره شرط من الشروط التي تتطلبها
دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

من حيث أنه ولئن كان مثار الطعن منحصرا فيما تضمنه الحكم الطعن من بحث وجه من أوجه قبول الدعوى ، إلا أن إثارة هذا الوجه من أوجه الطعن يكفى لأن تبسط المحكمة رقابتها القانونية على الحكم المطعون فيه في تناوله للدعوى الإدارية حتى يصدر صحيحا من ناحية الشكل وعلى حق من ناحية الموضوع ، ومقتضى ذلك أن تكون المنازعة الإدارية قد استوفت أوضاعها الشكلية التى أوجبها القانون قبل التطرق الى موضوع الحق المتنازع عليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام الحكم المحلى الواجب التطبيق على الواقعة محل النزاع ، قد حدد صاحب الصفة فى تمثيل المرافق الإدارية بالمحافظات ، من بينها مرفق التربية والتعليم ، فنص فى المادة ٢٨ منه على أن يعتبر المحافظ ممثلا لرئيس الجمهورية بالمحافظة ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة فيها ، ويكون مسئولاً عن الأمن والأخلاق العامة .. ويتولى المحافظ الاشراف على جميع الوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى المحافظة ، ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية ، كما نصت المادة ٢٩ من القانون المذكور على أن المحافظ هو الرئيس المحلى للعاملين المدنيين فى نطاق المحافظة ، ويمارس المحافظ جميع اختصاصات الوزير بالنسبة لكافة العاملين فى نطاق المحافظة ، فى الجهات التى نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ، ومقتضى التعيين سالف الذكر أن المحافظ هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل فروع الوزارات ومسالحيها التى نقلت المحافظات ومن بينها وزارة التربية والتعليم ، ومن ثم فإن محافظ الاسكندرية هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية ، وهو الذى يجب اختصاصه فى أية دعوى تقام فى مواجهة مديرية التربية والتعليم بالمحافظة ، وليس لوكيل الوزارة المشرف على ادارة هذه المديرية أية صفة فى تمثيلها أمام القضاء ، ومن ثم فإن اختصاصه فى الدعاوى التى ترفع من أحد العاملين على الإدارة التعليمية المذكورة يجعل الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة

ولو كان هو مصدر القرار المطعون ، اذ أن اختصاص أحد العاملين بأصدار قرارات الجزاء على فئة من العاملين بالإدارة المكلف للإشراف عليها ، طبقا للقواعد المنظمة للاختصاص في هذا الشأن ، لا تجعله ذا صفة في تمثيل الإدارة المذكورة أمام القضاء ، ولا يكفى لتصحيح هذا الاجراء أن يكون اعلان الدعوى قد وجه الى ادارة قضايا الحكومة ، او أن الإدارة المذكورة قد قامت ببشارة الدعوى أمام المحكمة المختصة ، بل يتعين لصحة هذا الاجراء أن تكون مباشرة ادارة قضايا الحكومة للدعوى نيابة عن صاحب الصلة في الدعوى وهو محافظ الاسكندرية بالنسبة للدعوى التي ترمع على الإدارة التعليمية بها .

لهذا كان الثابت من الأوراق وبصفة خاصة محاضر جلسات المحكمة الابتدائية بمدينة الاسكندرية في الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢١ أن الطاعن لم يختصم الا وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة ، ولم يتم بتصحيح شكلا دعواه باختصاص محافظ الاسكندرية في اى جلسة من جلسات المرافعة حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه في مواجهة وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة ، فان الدعوى تكون قد رمت على غير صفة ، الامر الذى كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى لزمها على غير ذي صفة فيسأل أن يتطرق الى بحث الاشتراطات الخاصة بدعوى الالفاء ومن بينها الاجراءات الخفية بالتظلم السابق على رفع الدعوى . ذلك ان البت في الصلة التي تنعقد بها الخصومة في الدعوى تسبق الفصل في مدى توافر التظلم السابق باعتباره شرط من الشروط التي تتطلبها دعوى الالفاء .

ومن حيث انه ولئن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وخطأ في تطبيق القانون مجتازا عن العيوب المتعلقة بقبول الخصومة في شتي مجالاتها المدنية والإدارية ، الامر الذى كان يتعين معه الحكم بالالفاء ، الا انه لما كان الحكم المذكور قد قضى بعدم قبول الدعوى وهو ما يتعين القضاء به للأسباب سالفه البيان ، وان كانت مخالفة للأسباب التي استند اليها الحكم المطعون للخلوص الى النتيجة التي انتهى اليها . فلا مبدى من الحكم بتأييد الحكم المطعون فيه فيها انتهى اليه .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

هيئات عامة - تمثلها أمام القضاء .

ملخص الحكم :

رئيس مجلس إدارة الهيئة انما يمثل شخصاً اعتبارياً من اشخاص القانون العام وهو المختص أصلاً بتمثيل الهيئة أمام القضاء بماذا ما وكل إلى أحد إدارة الشؤون القانونية بالهيئة التي يمثلها في مهمة التقرير بالظعن في أحد الأحكام الصادرة ضد الهيئة الظعن بذلك تعد توافره أركان وجوده قانوناً ولا يكون من شأن استبدال رئيس مجلس الإدارة بآخر بطلان تقرير الظعن باعتبار أن الطرف الأصلي في الظعن هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس إدارتها المظنون ضده قد تقدم بذاكرة لمنع فيها بعدم قبول الظعن للتقرير به من غير ذي صفة وشراء لهذا الدنع حال أن الهيئة الطاعنة قد انشئت بالقرار الجمهوري رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ وتنص المادة المباشرة من هذا القرار على أن يمثل رئيس مجلس إدارة الهيئة في صلاتها بالهيئات والاشخاص وتعلم القضاء . ورئيس مجلس إدارة الهيئة هو الجيولوجي / الذي عين بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ٥ من فبراير سنة ١٩٧٨ ورئيس الهيئة السابق هو السيد / الذي قبلت استقالته من رئاسة الهيئة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ واعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨ ولما كان التقرير بالظعن الحالي قد تم في ١٠ من مايو سنة ١٩٧٨ فكان يتمين أن يتم بتوكيل صادر من الجيولوجي / ، إلا أن الظعن قد رفع بموجب توكيل صادر من رئيس مجلس الإدارة السابق ومن ثم يكون التوكيل الذي تم بمقتضاه التقرير بالظعن لإغ لإتهام ولاية مصدره كما أن رئيس مجلس الإدارة الحالي لم يصدر توكيلاً لأحد مجلس الهيئة إلا في ٦ من مارس سنة ١٩٨٠ بموجب التوكيل رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٨٠ عام الوالي - ون استناد الحاضر من الجهة الطاعنة إلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

يشترط الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والقول بأن هذا القانون. يسعى تلك الإدارات الحق في رفع الدعاوى والمطعون لأنها تنوب عن الهيئة. **سابقة قانونية** هذا القول مردود عليه بأن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ نصت على أن الإدارات القانونية أجهزة محاوطة وتضمنت بيانات بالاختصاصات التي ليس من بينها رفع الدعاوى والمطعون **مؤكد** ذلك ما جاء بالفترة الأخيرة من المادة ٦ من القانون السالف الذكر التي قصت على سلطة رئيس مجلس إدارة الجهة في الإشراف والمتابعة **وقد** تقرير استمرار السير في الدعوى والصلح فيها أو التنازل منها ، **ويعتبر** عدم إصدار رئيس مجلس إدارة الهيئة الجديد توكيلا للإدارة **القانونية** برمع طعن في الحكم موافقة منه عليه . هذا ولا يمكن القول **يكن** القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد عدل اختصاص رئيس مجلس إدارة **الهيئة** في تمثيلها أمام مخطط الجهات وأمام المحاكم كالتقانون المذكور **لم** يتصد سلب هذا الاختصاص وإنما صدر لحماية أعضاء الإدارات **القانونية** من تسلط الجهة الإدارية وتقرير استقلالهم في عملهم .

ومن حيث أنه من الدفع بعدم قبول الطعن الذي ابداه المطعون ضده **علائقه** بمرجود عليه بأنه لا يجوز الخطأ بين قيام الطعن متى توافرت أركان **وجوده** قانونا ومنها طرعا النزاع وبين أوجه إثبات الوكالة من الخصم **فيه** ويتصل بذلك ما هو مستفاد من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون **المرافعات** الخاص بترك الوكالة من أنها أحكام تنظيمية في إجراءات **الاعتقالي** وإذا كان ذلك وكان رئيس مجلس إدارة الهيئة الطاعنة **انها** **يحل** شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام وهو المختص أصلا **بتمثيل** للهيئة أمام القضاء فإذا وكل إلى أحد محامي إدارة الشؤون القانونية **بالهيئة** التي يمثلها في مهمة التقرير بالطعن في الحكم المطعون فيه فيكون **الطعن** بذلك قد توافرت أركان وجوده قانونا ولا يكون من شأن استبدال **رئيس** مجلس إدارة الهيئة بآخر أن يبطل التقرير بالطعن وذلك لأن **الطعنه** الوصول في الطعن هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس إدارتها **والتي** لا يؤثر على شخصيتها الاعتبارية تغير أشخاص يمثلها ولما كان **ذلك** فيكون الدفع بعدم قبول الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون **ما** يتعين معه الحكم برفضه .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

نصل أحد العاملين بالمؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية الأراضي -
اختصاص المؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية الأراضي في الدعوى -
حلول الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية محل المؤسسة
المصرية لاستزراع وتنمية الأراضي - قضاء المحكمة التأديبية بعدم قبول
الدعوى لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا - عدم اختصاص الهيئة العامة
للإصلاح الزراعى بوصفها صاحبة الصفة قانونا في الاختصاص - قضاء
المحكمة التأديبية ينطوى ضمنا على القضاء بصفة المؤسسة في الاختصاص -
الفاء الحكم وعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير ذى صفة
بحسبان عدم جواز تصحيح شكل الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق التى ضمها السيد /
حافطة مستنداته التى تقدم امامها المحكمة التأديبية انه عين خفيا في الاول
من ديسمبر سنة ١٩٦٥ بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالبلديات
التابعة لمنطقة كفر سكر وظل يعمل بها الى أن تم فصله بملقور
المطعون فيه .

ومن حيث أن المدعى لم يختصم في دعواه بثار هذا الطعن الهيئة
العامة للإصلاح الزراعى بوصفها صاحبة الصفة قانونا في الاختصاص ولم
يتنبه كل من الحاضر عن المدعى والمحكمة التأديبية المطعون في تصفية
الى هذه الحقيقة والى انتفاء صفة المؤسسة المصرية لاستزراع وتنمية
الأراضي المدعى عليها وصدر الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى
لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا بما ينطوى ضمنا على القضاء بصفة
المؤسسة المذكورة في الاختصاص فان الحكم المطعون فيه بهذه التسمية

يكون قد جلتب صحيح حكم القانون ويتمين من ثم القضاء بالفائه وبعدم قبول الدعوى شكلا لرنعها على غير ذى صفة وذلك بحسبان عدم جواز تصحيح شكل الدعوى أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم يتمين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى لرنعها على غير ذى صفة .

(طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)

الفرع الخامس

تكيف الدعوى

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

تكيف الدعوى — خضوعه لرقابة القضاء باعتباره تفسيراً للنية الحقيقية التي قصدتها الدعوى .

ملخص الحكم :

من المسلمات أن تكيف الدعوى وبيان حقيقة وضعها إنما يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيراً للنية الحقيقية التي قصدتها الدعوى في صحيفة ذمواه وللحيلولة دون ما يحاول المذمن من تأويل للدعوى بحيث يخبئ أثرها بالنسبة إليه مخالفاً في ذلك صحيح أحكام القانون .

(طعن رقم ٩٤٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٠٩)

المستند :

تكيف الدعوى يخضع لرقابة القضاء .

ملخص الحكم :

أن تكيف الدعوى وطلبات الدعوى فيها يخضع لرقابة القضاء الذي ينبغي ألا يقف عند ظاهر محلول العبارات الواردة في صحيفة الدعوى وإنما يتعين عليه استجلاء هذه الطلبات وتقصي مزاميها بما يراه أوفى بمقصود الدعوى .

(طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

دعوى — طلبات الخصوم — هيئة المحكمة على تكييفها لتزول عليها
حكم القانون — على المحكمة أن تتقصى طبيعة هذه الطلبات ومراميها
في ضوء النية الحقيقية للخصوم .

ملخص الحكم :

إذا كان تصوير طلبات الخصوم من توجيههم فإن الهيئة على سلامة
هذا التكييف من تصرف المحكمة إذ عليها أن تلتزم حكم القانون على واقع
المنازعة وأن تتقصى طبيعة هذه الطلبات ومراميها في ضوء النية الحقيقية
التي قصدتها الخصوم من وراء إبدائها .

(طعن ٢٤٧٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٧ وبذات المعنى
طعن ٦٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

تكييف طلبات الخصوم في الدعوى أمر يستلزم انزال حكم القانون
الصحيح على واقع المنازعة — خضوعه لرقابة القضاء الإداري . سلطته في
تقصي مراميها والنية الحقيقية من وراء إبدائها دون الوقوف على ظاهر المعنى
العرفي لها .

ملخص الحكم :

أن التكييف القانوني للدعوى وطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه
انزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة ويخضع بهذه المثابة لرقابة
القضاء الذي يفهم عليه في هذا السبيل أن يتقصى طلبات الخصم ويحصيها

ويستجلى مراميها بما يتفق والنية الحقيقية من وراء ابدائها دون الوقوف
مفد ظاهر المعنى الحرفى لها .

(طعن رقم ١٣٢٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

تكيف الدعوى من سلطة المحكمة بمآلها من هيئة على تكيف الخصوم
الطلباتهم — للمحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى
الصحيح دون التقيد بتكيف الخصوم لها العبرة فى استظهار طبيعة
التصرف وتحديد نطاقه ليس بوحدة الورقة التى أفرغ فيها وإنما بحقيقة
ما غناه أطرافه حسبما يستفاد من العبارات التى تضمنتها هذه الورقة
وصياغتها .

ملخص الحكم :

من المقرر فى قضاء المحكمة الادارية العليا أن تكيف الدعوى إنما
هو من تصرف المحكمة اذ عليها بمآلها من هيئة على تكيف الخصوم
الطلباتهم — أن تنقضى هذه الطلبات وأن تستظهر مراميها وما تصده الخصوم
— ابدانها وأن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح
على هدى ما تستنبطه من واقع الحال فيها وملابساتها وذلك دون أن تتقيد
فى هذا الصدد بتكيف الخصوم لها وإنما بحكم القانون بحسب .

ومن حيث أن المستفاد بجلاء من سياق نص المادتين الاولى والثالثة
من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح
الزراعى الواجب التطبيق فى الخصوصية الماثلة أن مشرع الإصلاح الزراعى
قد حظر على الفرد منذ الخامس والعشرين من يوليو سنة ١٩٦١ تاريخ نفاذ
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المتقدم أن يملك تحت أى ظرف من الظروف
وبأى سبب من الأسباب أرضاً زراعية وما فى حكها تجاوز المائة فدان
وخلول الحكومة سلطة الاستيلاء لدى كل مالك على ما زاد عن هذا الحد من

تلك الأراضي ولم يستثن من هذا الاستيلاء سوى ما تم التصرف فيه إلى الغير شريطة أن يكون هذا التصرف أو تلك التصرفات ثابتة التاريخ فتأثرت قبل العمل بأحكام ذلك القانون وإذا كان المالك لأكثر من مائة فدان من الأراضي الزراعية وبها في حكمها هو المخاطب بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فإنه يعتبر بلا شك حجر الزاوية في تطبيق أحكامه وبهذه الملة يقع عليه كاصل عام — عبء اثبات قيام ما إجراء من تصرفات فيما زاد على الملة فدان في الواقع والقانون وإقامة الدليل على أن هذه التصرفات قد أبرمت في تاريخ ثابت على وجه اليقين قبل العمل بأحكام هذا القانون . وعلى هذا المقتضى فإن المالك المشار إليه يمثل فيما يثيره من انزعاج حول ما تم استيلاء عليه ما يجاوز الملة فدان استنادا إلى سبق التصرف فيه على الوجه المتقدم — يمثل الخصم الأصلي للأصلاح الزراعي في المنازعة وكذلك بأعباء متأحب المصلحة في المقام الأول في استبعاد هذه الأرض من الاستيلاء .

ومن حيث أنه بان من مطالعة العقد العرفي المؤرخ في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ محل المنازعة المأثلة أنه قد أبرم بين كل من السيد/..... «طرف أول بائع» وكل من السادة «طرف ثان مشتري» ونص في البند ١ منه على ما يلي « باع الطرف الأول واستقط وتنازل للطرف الثاني المقابل لتلك الأطنان الزراعية الموضحة بالجدول أعلاه وقدرها .. سن .. ط ٤١ ف واحد وأربعون فداناً بسعر الفدان الواحد ٣٥٠ جنيهاً ثلاثمائة وخمسون جنيهاً فيكون مبلغ الثمن ١٤٣٥٠ ج أربعة عشر ألفاً وثلاثمائة وخمسون جنيهاً ودفع منها اليوم ٤٠٠ جنيهاً أربعة آلاف جنيهاً منها ٣٣٠٠ ج نقداً و ٧٠٠ جنيهاً بموجب شيك مسحوب على بنك مفاغة على بنك مصر بالإسكندرية وباقى الثمن وقدره ١٠٣٥٠ ج عشرة آلاف وثلاثمائة وخمسون جنيهاً يدفع كالتالي : ٣٥٠٠ « ثلاثة آلاف جنيهاً وخمسمائة » في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، ٣٥٠٠ ج « ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيهاً » في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ٣٣٥٠ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسون جنيهاً في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وعند سداد القسط الأول يتكون للطرف الثاني الحق في مطالبة الطرف الأول بعمل العقد النهائي وللطرف الأول التخلي في اثبات حق الامياز له من باقى الثمن في العقد النهائي على الأطنان المبيعة كما نص في البند ٢ منه على أن « توزع الأطنان

المبيعة على حصوص الطرف الثانى يكون كالآتى ١٠ ف عشرة افدنة
 ١٠ ف عشرة افدنة للسبت س ١٦ ط ٣ ف
 س ١٦ ط ٣ ف س ١٦ ط ٣ ف للاستاذ
 — هذا على انه فى حالة حصول عجز أو زيادة فى المساحة الرسمية
 للأطيان المبعة يوزع بين المشترين بنسبة الحصوص — ويقرر أفراد الطرف
 الثانى المشترى انهم ضامنون متضامنون فى تنفيذ هذا العقد ودفع الثمن
 والبين مما سلف ايراده ان العقد المؤرخ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠
 سلف الذكر قد أبرم بين البائع وعدد من المشترين الذين اختص كل منهم
 بنصيب معلوم فى المساحة المبعة وكان له بهذه المألة مركز قانونى مستقل
 حسب حصته المشترية ومن ثم فان هذا العقد إنما ينطوى فى واقع الامر
 على تصرفات عدة بقدر عدد المشترين وأن كان البائع واحد ولا يغير من
 ذلك كون هذه التصرفات قد افرغت جيبها فى ورقة واحدة ذلك ان العبرة
 فى استظهار طبيعة التصرف وتحديد نطاق ليس بوحدة الورقة التى افرغ
 عليها وانما هى بحقيقة ما عناه اطرافه وذلك حسبما يستفاد من العبارات
 التى تضمنتها هذه الورقة وصياغتها .

ومن حيث انه متى كان الامر ما تقدم وكان المرحوم الاستاذ
 قد قام اقام الاعتراض محل الطعن المائل طالبا فيه حسبما سلف البيان فى
 مساق الواقعات — الاعتماد فى تطبيق القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بعقد
 البيع العرفى المؤرخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ الصادر منه الى السادة
 والسيدة/ مبيعاً فى فدان مبيعة الحدود والمعلم
 بالعقد وبصحيفة الاعتراض واستبعاد هذا القدر من الاستيلاء لديه متى
 كان الامر ما تقدم — فمن فان الاعتراض المقتضى اليه انما استهدف فى
 منازعته وفقاً للتكليف القانونى السليم لطلبائه من الاعتماد بالتصرفات
 الصادرة منه الى المشترين المتوه عنهم كل بقدر نصيبه المعلوم فى البيع على
 الوجه البين فى العقد وذلك فى تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
 الذى خضع له واذ كان لكل من هذه التصرفات ذاتية التى ينسقل بها عن
 غيره سببا فى مجال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى السارية فليس من شك
 فى ان المنازعة المألة تعد بحسب موضوعها على النحو السالف مما يقبل
 الجزئية ولا اثر فى ذلك لما قرره المشترى فى البند الثانى من العقد من
 انهم ضامنون متضامنون فى تنفيذ العقد ودفع الثمن اذ ان هذا الالتزام

الآخر ليس مثارا في النزاع القائم ولا محل له فيه فضلا عن أن القرار المطعون فيه لم يقصد له سواء من قريب أو من بعيد .

(طعن رقم ٩٤ لسنة ١٨ — جلسة ١٩٧٨/٤/٤١)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

عدم تقيد المحكمة بما يورده المدعى من تكييف قانوني في دعواه —
القاضي يطمى الدموى وصفها الحق وتكييفها القانوني السليم .

ملخص الحكم :

للمدعى أن يكيف دمواه بحسب ما يراه وحقه في ذلك يقابله حق
المدعى عليه في كشف خطأ هذا التكييف ويهين القاضي على هذا وذلك من
حيث مطابقة هذا التكييف لحقيقة الواقع أو عدم انطباقه وينزل حكم
القانون على ما يثبت لديه فيطمى الدموى وصفها الحق وتكييفها القانوني
السليم غير مقيد في ذلك بتكييف المدعى للحق الذي يطالب به وعليه أن
يبحث في طبيعة هذا الحق ليرى ما إذا كان تكييف المدعى صحيحا قانونا
أو غير صحيح والا يأخذ بهذا التكييف قضية مسلبة بها .

(طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

الأصل أن المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة إليها ولا يجوز
لها أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو بكثر مما طلبوه — هذا الأصل
لا يتعارض مع أحكام قانون مجلس الدولة ومع ما استقر عليه القضاء

الإدارى من أن ولايته بالمنازعة الإدارية غير مقيدة بطلبات الخصوم ، طالما أن المنازعة تثور حول مسألة موضوعية بحثه هي المطالبة بأجر أو ما هو في حكمه .

ملخص الحكم :

أن من القواعد المقررة في نفع قانون المرافعات أن المحكمة مقيدة في حكمها بالطلبات المقدمة إليها ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه والا كان حكمها محلا للطعن وهذه التساعدة الأصولية لا تتعارض نضا أو روحا مع أحكام قانون مجلس الدولة كما لا تتعارض مع ما سبق أن قرره هذه المحكمة من أنه متى اتصلت ولاية القضاء الإدارى بالمنازعة الإدارية فانه ينزل عليها حكم القانون غير متعبد في ذلك بطلبات الخصوم مادام المرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام وتختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك أن المنازعة في هذه الدموى لا تثور حصول استخلاص حكم من أحكام القانون أو مدى تطبيقه حتى يقال أن للمحكمة أن تنزل حكم القانون النصيح على المنازعة غير مقيدة بطلبات الخصوم فيها وانما تثور المنازعة حول مسألة موضوعية بحثه هي المطالبة بأجر أو ما هو في حكمه اعتبارا من تاريخ معين حنده المدعى في صحيفة دعواه بعد أن أوضح أن حقه في هذا الأجر لم يكن محل منازعة قبل هذا التاريخ اذ انه تنازاه فعلا .

(طعن رقم ١٥١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

تكيف الدموى يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيرا لتنية المدعى الحقيقية — طلب المدعى في صحيفة دعواه اولا الحكم بصفة مستعجلة بالفناء القرار المطعون فيه وثانيا في الموضوع الإحالة الى الدائرة المختصة للفصل في

النزاع - قيامه يدفع الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء عند إقامة الدعوى - دلالة ذلك كله أن المدعى قصد إلى توضيح صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والفائه .

ملخص الحكم :

ان تكليف المدعى اثباته يخفيع لرقابة القضاء باعتباره نفسرا للنبة الحقيقية التى تصديها المدعى وأنه لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى ان المدعى انتهى فيها الى طلبين :

الاول : الحكم بصفة مستعجلة بالفاء القرار المطعون فيه وامتباره كان لم يكن .

الثانى : فى الموضوع الإحالة الى الدائرة المختصة للفصل فى النزاع .

وأورد المدعى فى صحيفة الدعوى ان القرار المطعون فيه اضر به ضررا بليغا يقتلهم كل يوم يسبب منه من مزاوله عمله المشروع الذى يعتبر مصدر رزقه وان ركن الاستعجال متوافر فى الدعوى وقد قام المدعى باداء الرسم المستحق من طلبى وقف التنفيذ والإلغاء عند اقامة الدعوى .
مقتضىين المدعى صحيفة دعواه الطلبين المشار اليها واحدهما الحكم بصفة مستعجلة بالفاء القرار المطعون فيه والآخر طلب الحكم فى موضوعها الذى ينحصر فى طلب الإلغاء وتبريره فى صحيفة الدعوى طلب الحكم فى الطلب المستعجل بتوافر ركن الاستعجال وأدائه عند اقامة الدعوى الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء واضح الدلالة فى أن المدعى قصد الى توضيح صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار والفائه لذلك يكون الحكم المطعون فيه وقد تصدى للفصل فى طلب وقف التنفيذ فانه يكون قد كلف الدعوى تكييفا سليما ويكون النعمى عليه بمختلفة القانون لغضائه بها فلم يطلبه المدعى غير صحيح .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

إن الحكم الجنائي بالبراءة على القضاء الإداري — تقيده بما أثبتته
الحكم الجنائي من وقائع كان فصله فيها لازما دون التقيد بالتكييف القانوني
لهذه الوقائع .

ملخص الحكم :

لا وجه للتحدى بالحكم الجنائي بالبراءة الصادرة من محكمة جنح
الشرق في جريمة غش اللبن إذ أنه قام على شهادة صيدلى المستشفى من
أن اللبن سليم من ناحية المواد الدسمة والمواد الصلبة واللون والرائحة
معتدب ولم يتم على نفى أو ثبوت ااضائة المادة الحافظة وهذا الحكم
وإن جاز ثبوت الأبر المجنى به في تلك الجريمة من زاوية المواد الدسمة
والمواد الصلبة واللون والرائحة إلا أنه لا يحوز هذه القوة في ثبوت سلبه
اللبن بصفة مطلقة ، فالقضاء الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في
الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا أى أن القضاء
الإداري يتقيد بما أثبتته القضاء الجنائي في حكمه من وقائع وإن فصله
فيها لازما دون أن يتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع فقد يخلف
التكييف من الناحية الادارية منه في الناحية الجنائية .

٢ (طبق رقم ١١٠٩ لسنة ٢٨ — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

إن تكييف الدعوى إنما هو من تصريف المحكمة إذ عليها بما لها من
هيمنة على تكييف الخصوم لطبيعتهم أن تنقضى هذه الطلبات وأن تستظهر
سرايتها وما قصدته الخصوم ابداءه وأن تعطى الدعوى وصفها الحق

وتكليفها القانونى السليم — المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفأوه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ، ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يعمد تداركها — وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها ادارية بالا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة . . . » — ينضج من هذه المادة أن طلب وقف التنفيذ ينصرف الى القرار الادارى بمعناه الفنى التعميق — طلب وقف تنفيذ قرار صدر بالخصم من المرتب وفاء للعجز الذى تكشف فى المخزن — هو فى حقيقته منازعة فى مرتب وبالتالي يخرج عن نطاق القرارات الادارية التى يجوز قضاء وقف تنفيذها — مؤدى نص المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة أن المنازعات الفاصلة بالمرتببات لا تعتبر من القرارات الادارية التى تترخص جهة الإدارة فى منحها — نتيجة ذلك — أن القرار الصادر بالتحميل لا يجوز طلب وقف تنفيذه .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة — جرى على أن تكليف الدموى أنها هو من تصريف المحكمة اذ عليها بما لها من هيئة على تكليف الخصوم لطلباتهم أن تنقضى هذه الطلبات وأن تستظهر مراتبها وما قصده الخصوم ابداءها ، وأن تعطى الدموى وصندا الحق وتكليفها القانونى الصحيح على هدى ما تستنبطه من واقع الحال فيها وملابساتها وذلك دون أن تنقيد فى هذا الصدد بتكليف الخصوم لها وإنما بحكم القانون لمحسب .

ومن حيث أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفأوه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يعمد

تداركها - وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم ومنها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها . على انه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله او بمضه اذا كان القرار صادرا بالفصل ، فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كان لم يكن واسترد منها ما قبضه . ويتضح من هذه المادة أن طلب وقف التنفيذ ينصرف الى القرار الادارى بمعناه الفنى الدقيق ، اذ يتعين أن يكون هناك قرار ادارى بهذا الوصف اصدرته الجهة الادارية كى يتسنى النظر فى طلب تنفيذه قضاء ، فليس كل قرار يصدر من جهة ادارية يعد قرارا اداريا مما يختص القضاء الادارى بطلب الغاؤه او وقف تنفيذه بل لابد لتحقيق وصف القرار الادارى أن يكون كذلك بحكم موضوعه .

ومن حيث انه بالنسبة الى المنازعة المطروحة فالناتبات ان الدمى ينازع فى الخصم الذى أجرى على مرتبه وباء للعجز الذى تكشف فى المخزن المذكور ، ويطلب بصفة مستعجلة الحكم بوقف هذا الخصم ، وبهذه المثابة يعدوا الحال متعلقا فى حقيقته بمنازعة فى مرتب بعيدة من قرار ادارى بمعناه الفنى . وبالتالي يخرج القرار الصادر باجراء ذلك الخصم من نطاق القرارات الادارية التى يجوز قضاء وقف تنفيذها - وقد اصبحت من ذلك المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهى بصدر تحديد اختصاص محكم مجلس الدولة حيث قضت بأن تختص هذه المحاكم دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية اولا :
ثانيا : المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم . ثالثا : الطلبات التى يقدمها ذوى الشأن بالطمع فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة او الترقية او بمنح العلاوات . رابعا : الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميين بالغاء القرارات الادارية الصادرة باحسانتهم الى المعاش او الاستيداع او فصلهم بغير الطريق التاديبى . خامسا : الطلبات

التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .. الخ .
و يؤدي ذلك أن المنازعات الخاصة بالمرتبات لا تعتبر من القرارات
الإدارية التي ترخص جهة إدارة في إصدارها لسلطانها التقديرية ، وإنما
يتعلق بحقوق مستمدة من القانون مباشرة فلا ترخص جهة الإدارة في
منحها أو نزعها بالمرتبات ولغرد لها بندا .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك وإذ قضى الحكم المطعون فيه في
الطلب المستعمل بوقف القرار الصادر بتحصيل المدعي وآخرين بالمبلغ
المذكور في حين أن الأمر يتعلق — كما سلف — بمنازعة في مرتب مما لا يجوز
معه طلب تنفيذه قضاء ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يضمن معه الحكم بألفائه وبرغبني طلب
وقف تنفيذ الخصم الذي أجرته الجهة الإدارية من مرتب المدعي .

(ملعن ٥٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

طلب المدعي الحكم بأحقته في الترقية إلى الدرجة التالية —
استخلاص الحكمة من ظروف الحال أنه لا يهدف بها إلى إلغاء قرار
بوجوب تضمن تخطيه في الترقية بل يرمي إلى تسوية حالته بمنحه هذه
الترقية كمكافأة تشجيعية أسوة بزملائه دون طلب إلغاء ترقيتهم —
عدم اعتبار الدعوى من دعاوى الإلغاء — عدم تقيداً بميعاد الستين
يوماً .

ملخص الحكم :

تمت ، ثبت أن المدعي وإن طلب الحكم بأحقته في الترقية إلى درجة
أولها وما يترتب على ذلك من أكل ونفوق مالية مع تقدير استحقاقه
لصرف مرتب شهر علاوة على مرتبه العادي ، إلا أنه لا يهدف بهذا إلى

الغاء قرار معين تضمن تخطيه في الترقية الى درجة اومياشى او تضى
بحرماته من مرتب شهر ، وانما يرمى الى تسوية حالته في صدد منح
مكافآت تشجيعية اسوة بزملائه من نالوا هذه المكافآت تقديرا لجهودهم
في حوادث معينة تهم الامن العام وقياسا على هؤلاء الزملاء اخذا بالقاعدة
التي طبقت في حقهم ، دون طلب الغاء ترقية اي منهم او حرمانه من المنحة
التي ظفر بها ، وبهذه المثابة فان طلبه - والحالة هذه - لا يخضع لمبدأ
الاستين يوما المقررة في شأن دعوى الالغاء .

(طعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

**دعوى التعويض عن الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة - هي
في حقيقتها منازعة في مرتب :
ملخص الحكم :**

إذا كان المدعى يطلب التعويض لحرمانه من العلاوة الدورية المستحقة
له اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٥ فتكون الدعوى في حقيقتها هي
مطالبة المدعى بالعلاوة المذكورة ، وهذه العلاوة إذا استحققت للموظف
تعتبر جزءا من مرتبه فالمنازعة فيها هي في المرتب طبقا للفترة الثانية من
المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (المادة الثامنة من
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) .

(طعن رقم ١٦٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٢)

قاعدة رقم (١٢٠)

المادة :

معموى المطالبة بالملأوة الدورية — من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب — لا يتقيد فيها ببيعاد الستين يوما ولا يلزم فى شأنها النظام الوجوبى السابق — تصدى المحكمة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق صاحب الشأن من قرارات باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالراتب — لا يغير من طبيعة المنازعة .

ملفص الحكم :

أن موضوع هذه الدعوى هو طلب الحكم بالملأوة الدورية المستحقة للتقدمية فى أول مايو سنة ١٩٦٠ ومن ثم تعتبر هذه المنازعة من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التى يستمدها صاحب الشأن أصل حقه فيها من القوانين أو اللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار إدارى خاص وبهذه المثابة لا يتقيد ببيعاد الستين يوما التى يلزم فى شأنها النظام الوجوبى السابق ، ولا يغير من طبيعة هذه المنازعة أن تصدى المحكمة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق صاحب الشأن من قرارات باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالرواتب ويتوقف عليها الفصل فى المنازعة .

٦ طعن رقم ٩٦٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠

قاعدة رقم (١٢١)

المادة :

معموى المطالبة باستحقاق اعانة غلاء المعيشة — من دعاوى الشخصية — لا يتقيد بمواعيد معينة فى رفعها .

ملخص الحكم :

أن المدعى أقام دعواه طالبا الحكم باستحقاقه لاعنة قلاء الجمعية على معاشه ومن ثم فإن الدعوى على هذه الصورة تعتبر من قبيل دعاوى المنازعات المتعلقة بالمرتبات وما في حكمها وبالتالي تعتبر من دعاوى التسوية التي لا تنقيد بمواعيد معينة في رفعها طالما أن الحق موضوع الدعوى لم ينتقض عليه مدة التقادم المستقط له .

(طعن رقم ٨١٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الحكمة لا تنقيد بتكليف المدعى لدعواه — طلب المدعى في صحيفة الدعوى إلزام المطعون ضده بأن تنفع له الفرق بين ما أدى إليه كمعاشي للتقاعد وبين ما يستحق قانونا من معاش — ينطوى على طلب للفناء القرار السلبي المتبادل في امتناع وزارة الخزنة عن رفع معاشه — تحديده طلباته في جلسات التحضير بالفناء القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن منحه الفرق — لا يعد تعديلا للطلبات أو طلبا عارضا .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان الطاعن أقام دعواه وطلب في ختام صحيفتها إلزام المطعون ضدها بأن تدفع له الفرق بين ما أدى إليه كمعاشي للتقاعد وبين ما يستحقه قانونا من معاش اعتبارا من التاريخ المحدد في قرار الجمعية العمومية للمحامين لرفع المعاشات وما يستجد . إلا أنه عُد في جلسات التحضير محدد طلباته بطلب إلغاء القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن منحه الفرق بين ما يحصل عليه وما يستحقه من معاش اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٦٢ وما يترتب على ذلك من آثار . والطلب الذي ضمنه الطاعن صحيفة الدعوى ينطوى في الواقع من الأمر على طلب إلغاء القرار

السلبى المتبادل فى امتناع وزارة المالية عن رفع معاشه ولا يعد ما أبداه فى جلسات التحضير تمديلا للطلبات أو طلبا عارضا مما يلزم لقبوله ايسداع خريضة الطلب بىكرتارية المحكمة أو التقدم به الى المحكمة بيهيتها الكاملة وأنما هو تصويب للطلب ذاته واعطاه الوصف القانونى السليم .
ومما يمكن من أمر خطأ المدعى فى تكيف دمواه فان من المسلم أن المحكمة لا تنقيد بهذا التكيف وعليها دائما أن تعطى الحق المطالب به الوصف القانونى السليم .

(طعن رقم ٦٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢)

قاعدة رقم (١٢٣)

الجدد :

' إعادة تعيين الوافد المتمول ' فى نفس الوظيفة المناسبة بترتيب
' قبل ' رتبة دقوى تلقا فى قرار الفصل — التكيف الصحيح لها ' أنها
' متروكة فى راتب — ندم لظيقتها بجمعها ' وقع دقوى الألفاء .

ملخص الحكم :

لئن كان المدعى قد طلب فى صحيفة دعواه إلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار وصرف مرتبه اليه من تاريخ فصله بما يشعر بإنهاء دقوى بإلغاء قرار الفصل بما يسرى فى شأنها الواعيد المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى رعت فى ظله دقوى إلا أنه لما كان الثابت ما سلك بيلته أن قسم المساجد طلب فى مذكرته المؤرخة فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ إلغاء قرار فصل المدعى للأسباب البينة بترك المذكرة وقد استجابت الوزارة لهذا الطلب فاعادت تعيين المدعى فى ٧ من مايو سنة ١٩٥٧ فى نفس وظيفته السابقة إلا أنها خفضت راتبه من ٢٥ جنيها شهريا الى ١٠ جنيها شهريا ، ومن ثم فإن المدعى — وقد أجيب الى طلبه وأعيد الى وظيفته السابقة إنما كان يستهدف

في عموم طلباته اعادة مرتبه الى ما كان عليه كون أن يقصد الى الغاء قرار الفصل اذ هو اميد فعلا الى عمله السابق ولكن بمرتبه اقل وهو ما يطالب المدمى باعادته الى اصله .

ومتى كان الأمر كذلك فإن الدعوى والحالة هذه انما هي في حقيقتها منازعة في راتب وبهذه المثابة لا تخضع للمواعيد المبينة بالمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وهي الخاصة بطلبات الالفاء .

(ضمن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبحث :

دعوى — تكليفها — طلب ترك الخدمة على اساس «عم سنين بقدة الخدمة وحسابها في المعاش بالتطبيق للمادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٠ — هي دعوى تمتوية تقوم على منازعة في معاش — اساس ذلك : ليس للادارة سلطة تقديرية في قبول او رفض الطلب — لحوى الدرجات الشخصية حق مباشر في تطبيق القانون عليهم اذا توافرت شروطه .

مقتضى الحكم :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام موظفي الدولة على انه « استثناء من احكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١ يجوز لكل من بلغ سن الخامسة والخمسين من الموظفين او يبلغها خلال الثلاثة شهور من تاريخ نفاذ هذا القانون طلب ترك الخدمة على أن يسوى مخالفته على اساس «عم سنين لمدة خدمته وحسابها في المعاش حتى ولو تجاوز

بهذا الضم سن الستين على الا تتجاوز مدة الخدمة المحسوبة في المعاش نتيجة لهذا الضم ٣٧٥ سنة على ان يمنح ملاوتين من علاوات درجته ولا يتجاوز بهما نهاية مربوط الدرجة » .

وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان المشرع جعل طلب اعتزال الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ رخصة مباشرة مباحة للموظف يستعملها بمشيئته متى تحققت فيه الشروط التي تطلبها هذا القانون واذا كان هدف الشارع من اصدار القانون المذكور هو معالجة مشكلة قدامى الموظفين المنسيين ووضع حد لتضخم الدرجات الشخصية والتخلص منها قدر المستطاع ، وكانت هذه الحجة التشريعية انها تعبر بذاتها عن مصلحة عامة ابتغاها الشارع بعد ان وزن ملامتها بالنسبة الى كل من الموظف والخزانة العامة وقدر انها تبرر اصدار مثل هذا التشريع فان ثمة قرينة قانونية قاطعة لا تحتمل اثبات العكس على تحقق المصلحة العامة في ترك امثال هؤلاء الموظفين خدمة الحكومة ، وتتمثل هذه المصلحة في الفناء درجاتهم الشخصية التي امرت المشرع صراحة عن حرصه على التخلص منها سواء بهذا الطريق او بما نص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ من تنظيم تسوية الدرجات الشخصية الباقية واستهلاكها ، ولا يسوغ لقاعدة تنظيمية ادنى من الاداة التشريعية التي صدر بها هذا القانون الحد من اطلاق حكم نص المادة الاولى منه فيما يتعلق بالمدة الهائية لبلوغ من الاحالة الى المعاش بالاضافة قبد اليها لم يورده المشرع كانه بل لم يرده بذليل افتراضه في المادة المذكورة ان ضم الستين لمدة خدمة الموظف وحسابها في معاشه قد تجاوز به سن الستين . اذ ان هذا التقييد من جانب الادارة يعتبر حكما تشريعيا جديدا لا تملكه الجهة الادارية وينطوى على مخالفة لقصد الشارع الذي لم يحدد سنا ما بين الخامسة والخمسين وبين الستين لا تقبل ممن يملغها الرغبة في اعتزال الخدمة ، كما لا حجة في التفرع باحتمال اختلال سمر العمل بالوزارات والمصالح والهيئات الحكومية بسبب خروج عدد كبير من الموظفين بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ مادام هذا الامر اباحة المشرع وقدر مقدما ما يمكن ان يترتب عليه من نتائج لم تكن لتغيب

منه . ولا وجه في ضوء ما تقدم للترقية ، بسبب السن أو بدعوى مصلحة العمل ، ما بين فريق وآخر من شاغلي الدرجات الشخصية مادام القانون لم يقض بهذه الترقية ولا تقرها نصوصه .

ومؤدى ما تقدم أنه فيما يتعلق بطلبات اعتزال الخدمة طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ المقدمة من شاغلي الدرجات الشخصية ، فإن الأمر في قبولها أو رفضها ليس مرده الى تقدير جهة الادارة واختيارها ، وإنما مرده في الحقيقة الى أحكام القانون ذاته الذى رتب حقوقا معينة متعلقة بالمعاش لمن يطلبون اعتزال الخدمة من ذوى الدرجات الشخصية المتوافرة فيهم شروط مقرررة بحيث أنه متى توافرت فيهم هذه الشروط الواجبة قانونا حقت لهم الامادة من أحكام القانون وحق على جهة الادارة تكبيهم من هذه الامادة ، وبهذه المثابة فإن الدعوى التى تقام في هذا الخصوص — كالدعوى الراهنة — تكون في حقيقة تكيينها دعوى تسوية تقوم على منازعة في معاش لا تستلزم نظلها اداريا قبل رفعها ولا تخضع لميصاد الستين يوما المقرر لدعاوى الالغاء ، وعلى مقتضى هذا يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول دعوى المدعى تأسيسا على أنها دعوى الغاء في غير محله قانونا .

(طعن رقمى ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

رفع المدعى لدعوى إشكال امام المحكمة الجزئية ناعيا على النيابة العامة تعرضها لعقد الإيجار الذى حصل عليه من مالك العقار بما ينطوى على معنى طلب الغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه — إحالة الى القضاء الإدارى للاختصاص — لهذا القضاء أن يكييف طلبات المدعى في ضوء طبيعة دعوى الالغاء وأحكامها دون التثيد بالفاظ ومبارات هذه الطلبات — اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء — قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

ان المدعى اتهم دموى اشكال رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنفيذ جزئى بورسعيد طالبا وقف تنفيذ قرار النيابة العامة سالفة الذكر وناعيا على النيابة العامة تعرضها لعقد الايجار الذى خفصل عليه من مالك العقار عن الشيعة بحل النزاع ما يتطوى على معنى طلب الغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه فى حكم قانون مجلس الدولة آنذا فى الاعتبار ان المدعى اتهم دعمواه اتهم الأعضاء الممتنى وتخذ طلباته وفقا لما اُصلح عليه فى هذا الشأن وأحيلت الدعوى الى القضاء الإدارى للاختصاص فان لهذا القضاء ان يكيف طلبات المدعى فى محتوى طبيعة دعوى الإلغاء وأحكامها تكون العقيد بالفاظ وعبارات هذه الطلبات لأن العبارة بالتمانى وليست بالالفاظ والمبائى . وبناء على ذلك فان الدعوى وقد أقرت فيها طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء على النحو المتألف الذكر فانها تكون مقبولة بها لا وجة لقمى عليها بدعوى عدم اقراران طلبت وبحث التنفيذ بطلب الإلغاء ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب بحجائى الصواب تحقيقا بالانضاء .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٢٣ قى — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠)

الفرع السادس

طلب في المستوفى

أولاً : الطلبات الإلزامية والطلبات الاختيارية :

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

تقيد القاضي بحدود الطلبات المقدمة إليه - ليس له أن يقضى في غير
ما طلب منه الحكم فيه .

ملخص الحكم :

توجب الأصول العامة في المرافعات على القاضي أن يتقيد بحدود
الطلبات المقدمة إليه وتابى عليه أن يقضى في غير ما طلب منه الحكم فيه .

(طعن ٥٩٤ لسنة ٧ في جلسة ١٩٦٥/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

الأصل أن يفهم المدعى نطاق دعواه والطلبات أمام القضاء ولا هناك
الحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها . فلذا هي قضت بغير ما يطلبه الخصوم .
فإنها تكون قد تجاوزت حدود استقلالها وظل القضاة ما قضت به .

ملخص الحكم :

ان الأصل ان المدعى هو الذى يحدد نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء ولا تلك المحكمة من تلقاء نفسها ان تتمدها ماذا هى قضت بغير ما يطلبه الخصوم فانها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطتها وحق الغاء ما قضت به .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطامن في تقرير طعنه — طلب الطامن الغاء قرار الفصل مع ما يترتب على ذلك من آثار لا يشمل صرف مرتبه عن مدة الفصل — أساس ذلك ان صرف مرتب العامل عن مدة الفصل ليس اثرًا لازماً لالغاء قرار الفصل .

ملخص الحكم :

الأصل ان نطاق الطعن يتحدد بطلبات الطامن في تقرير طعنه واذا لم يضمن الطامن تقرير طعنه ما سبق أن طالب في دعواه أمام المحكمة التاديبية من طلب صرف مرتبه عن مدة الفصل فان هذا الطلب يكون والأمر كذلك غير معروض على هذه المحكمة بما لا محل للنظر فيه . واذا كان الطامن قد طلب في تقرير الطعن الحكم بالغاء قرار فصله من الخدمة مع ما يترتب على ذلك من آثار الا ان صرف مرتب العامل عن مدة الفصل ليس اثرًا لازماً لالغاء قرار الفصل لأن الأصل اعيالا لقاعدة ان الأجر مقابل العمل أى حق العامل في مرتبه لا يعود تلقائيا بمجرد الغاء قرار الفصل بل يتحول الى تعويض لا يقضى فيه الا بطلب صريح بعد التحقق من توافر شروط المسؤولية الموجبة للتعويض .

(طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

الجميع بين مدعين متعددين في مريضة دموى واحدة — شرط صحته .
ولو تعددت طلباتهم ، أن يربطهم جميعا أمر واحد — النقاط في ذلك ان تحقق
المصلحة في توجيه الخصومة على هذه الصورة — مرد تقدير هذا الى المحكمة
وفق ما تراه من ظروف الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الجميع بين مدعين متعددين ، حتى ولو تعددت طلباتهم في مريضة
دعوى واحدة ، يكون سائغا ، اذا كان يربطهم جميعا أمر واحد وانساط
في ذلك تحقيق المصلحة في توجيه الخصومة على هذه الصورة ومردة الي
تقدير المحكمة وفقا لما تراه من ظروف الدعوى فاذا كان الثابت أن أساس
الدموى الراهنة ، هو احالة المدعين الى المحكة التأديبية وأن المذكورين
كانا قد احيلا الى المحاكمة التأديبية معا ، بقرار احالة واحدا وضمتها دموى
تأديبية واحدة ، صدر فيها ضدهما حكم واحد ، هذا الى جانب أنها ، قبل
احالتهما الى المحكة التأديبية كانا قد رقا باعتبارهما مسنين الى الدرجة
السادسة في تاريخ واحد ، فان هذه الظروف مجتمعة تبين بوضوح قيام
رابطة بينهما ، تسوغ تقدير تحقيق المصلحة في الجمع بين طلباتهما في
مريضة دعوى واحدة .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٩)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

الطلب الاحتياطي لا تقوم الحاجة اليه متى اجيب الطلب الأصلي —
المحكمة المختصة بالطلب الاحتياطي لا تعرض له الا اذا رفض الطلب الأصلي .

— اذا كان الطلب الاصلى هو الغاء قرار الفصل من القوات المسلحة مما يدخل فى اختصاص اللجان القضائية للقوات المسلحة وكان الطلب الاحتياطى تسوية حالة المدعى الوظيفية بعد تعيينه بهيئة عامة — يمتنع على محكمة القضاء الادارى المختصة بالطلب الاحتياطى الا تتعرض له وتفصل فيه الا بعد الفصل فى الطلب الاصلى من اللجان القضائية للقوات المسلحة — اعتبار الطلب الاحتياطى معلق على شرط واقف هو انتهاء الفصل فى الطلب الاصلى — يمتنع الحكم بوقف الدعوى فى الطلب الاحتياطى لحين الفصل فى الطلب الاصلى .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يصائب الصواب فيما انتهى اليه من تكليف الطلب احتياطى على الوجه الذى اورد به واعتبره به اثرا من آثار الغاء القرار باستئنافه من خيمت المدعى وهو موضوع الطلب الاصلى ذلك ان الطلب الاحتياطى على العكس من ذلك . لا تقوم الحلة اليه متى اجيب الطلب الاصلى . ولهذا لا تعرض المحكمة المختصة به وتفصل فيه الا عند رفض الطلب الاصلى . والطلب بحسب ما اورد المدعى صريح فى تعلقه بتسوية حالته فى هيئة النقل العلم فيها لم يرفض طلبه الغاء قرار نقله من القوات المسلحة اذ عندئذ ينظر المدعى فى الوضع الذى يكون عليه فى هذه الهيئة ويبدو مصلحته فى تجديد مرتبه ودرجته منذ التحاقه بها وهو موضوع طلبه الاحتياطى ومثل هذا الطلب الذى يتعلق بوضع فى هذه الهيئة اذا ما استقر امر قرار الاستئناف عنه . يرفض طلبه الاصلى — هو مما تختص به محكمة القضاء الادارى بمراعاة الدرجة التى بلغها فى هذه الهيئة الى حين انتهاء خدمته فيها ، وهو بهذه المثابة بعيد عما تختص به لجنة ضبط القوات المسلحة ولجان اشرع هذه القوات القضائية للقوانين المشار اليها لتعلقه عندئذ من ليس من هؤلاء الضباط واتصال المنازعة بالهيئة المدنية التى يعمل بها ويريد تسوية حالته من حيث المرتب والدرجة فيها ووفقا لكادرها على ان المحكمة القضاء الادارى مع اختصاصها بنظرها الطلب الاحتياطى لا تعرض لجهة وتفصل فيه الا اذا انتهى الامر فى طلبه الاصلى برفض اللجنة المختصة بنظره له . ولهذا يكون مرجأ بطبيعته الى

حين انتهاء الفصل في الطلب الأصلي من قبل تلك اللجنة فهو إذن مهلق الى هذا الحين . وعلى هذا الشرط الواثق وهو انتهاء الفصل في تلك الطلب الأصلي بالرئس . ولا وجه والحالة هذه الى ما ورد بتقرير الطعن من انه يجب اعادة الدعوى الى المحكمة للفصل في هذا الطلب اذ لا معنى لذلك والطلب كما سبق في حكم الموقوف من حيث اصل اتصاله بالمحكمة الى حين الفصل في الطلب الأصلي وليس ثم اذن لاعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري الآن .

(طعن ٤٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب اهلها للتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي — اذا كان الطلب الأصلي مما تختص به اللجان القضائية للقوات المسلحة والطلب الاحتياطي مما تختص به محكمة القضاء الإداري يعين على الأخيرة اجالة الطلب الأصلي الى اللجان القضائية للقوات المسلحة المختصة بنظره —

أبساس ذلك : اللجنة القضائية للقوات المسلحة هيئة قضائية في تطبيق المادة ١١٠ من الميثاق .

ملخص الحكم :

ولئن كان الطعن قد اقتصر على ما قضى به الحكم المطعون فيه في شأن الطلب الاحتياطي من عدم اختصاص المحكمة بنظره وهو ما سبق بيان صحة الطعن في خصوصه في الحدود المتقدمة — الا أن ذلك الطعن ويحكم ما يجري عليه قضاء هذه المحكمة يفتح الباب اهلها للتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه في كل ما قضى به في المنازعة برمتها مما يرتبط بالطلب فيها أصلا واحتياطيا وهو ما يجعل لها أن تثير من تلقاء

ذاتها موضوع ما قضى به الحكم من رفض احالة في خصوص الطلب الاصلى للجنة القضائية المشار اليها اذ ان ما قضى به الحكم في ذلك مما رتبته على اساس عدم اعتبارها جهة قضائية فلا يجوز احالة الدعوى اليها طبقا للمادة ١١٠ - مرافعات - غير صحيح وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ومن ثم يتعين الغاء الحكم في هذا الخصوص ايضا والاثر بحالة الدعوى بالنسبة الى الطلب الاصلى الى اللجنة المختصة بنظره في القوات المسلحة .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بغناء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه قضاؤه بالنسبة الى الطلب الاحتياطي وفيما تضمنه بالنسبة الى الطلب الاصلى من عدم جواز الاحالة الى الجهة المختصة به .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطلب الاصلى وباحالته الى اللجنة القضائية المختصة طبقا للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ وبوقف الدعوى في الطلب الاحتياطي لحين الفصل في الطلب الاصلى .

(طعن ٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٤)

لتطبيق :

هذا المبدأ - في تطبيق المادة ١١٠ مرافعات - عدول عما سبق ان قضت به المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ١٧ ق من عدم اعتبار اللجان القضائية لسيطرة القوات المسلحة محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع في المادة ١١٠ مرافعات .

قاعدة رقم (١٤٢) .

المبدأ :

الحكم باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى استجابة الجهة الادارية الى الطلب الاحتياطي يكون مخالفا للقانون - اساس ذلك ان المحكمة تكون قد رفضت بقضاء ضمنى اجابة المدعى الى طلبه الاصلى دون ان تضمن حكمها

الأسباب التي بنت عليها هذا الرفض بالمخالفة لصريح نص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

من المسلم أنه اذ قضت المحكمة للدمى بطلبه احتياطي دون طلبه الأصلي جاز له قانونا الطعن في الحكم. بالنسبة الى الطلب الأصلي وذلك وفقا لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات التي تنص على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه ولا يجوز من قبل الحكم أو من قضى له بكل طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك » فيستناد من مفهوم المخالفة لهذا النص أن من لم يقضى له بكل طلباته يجوز له الطعن في الحكم وبهذه المثابة واذا كان الطلب الاحتياطي للدمى يمثل القدر الأدنى لطلباته وهو لا يعدو أن يكون تحوطا لما قد تنتهي اليه المحكمة من رفض طلبه الأصلي فان عدم اجابة المدعى الى طلبه الأصلي يعتبر بمثابة رفض لبعض طلباته التي اقام بها دعواه هذا ولما كان الحكم المطعون عليه قد قضى باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى استجابة الوزارة المدعى عليها الى الطلب الاحتياطي للدمى فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وذلك اعتبارا بان قضاءه هذا انما يعنى حتما أن المحكمة قد رفضت بقضاء ضمني اجابة المدعى الى طلبه الأصلي دون أن تضمن حكمها الأسباب التي بنت عليها هذا الرفض وهو الامر الذي يشكل مخالفة صريحة لنص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التي تنص على أنه « يجب ان تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة . » وبناء على ذلك يتعين إلغاء الحكم المطعون عليه ويبحث الطلب الأصلي للدمى واصدار حكم مسبب عليه .

(طعن ٢٩٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٦)

(م ١٢ — ج ١٤)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

تقرير الخبير — سلطة المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير — المحكمة
هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة ولها بغير جدال ان تنبذ آراء اهل الخبرة الذين عينتهم في حكمها ان رأت مسوغا لديها بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوى الخبرة — لا الزام على المحكمة في إحالة الدعوى الى خبير .

ملخص الفحص :

ان عدم الاستجابة من المحكمة الى طلب إحالة الديون الى خبير يناقش ويبحث كافة عناصر الاصول والخصوم في تاريخ معين وعلى أساس ميزانية معينة وقصر المحكمة المهمة الموكولة في البند رابعا من حكمها الى الخبير على بعض العناصر من الأصول أو الخصوم لا يعنى التزام المحكمة في النهاية هذه اصدار حكمها في موضوع الدعوى بتقدير لجنة التقييم المتعلقة بالمناظر الاخرى التي لم تكلف الخبير ببطلانها كما ان ذلك الحكم لا يقف في سبيل جهة المحكمة من اصدار حكم تهيدى آخر مستقبلا باجراء هذه الاحالة استجابة لمطالبات بحثها او تحت تاثير ما اثير اليه مؤخرا من واقعات ومستندات جديدة لم يكن قد اثير اليها من قبل ذلك ان المحكمة هي صاحبة الحق الاصيل في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وغير ملتزمة الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لاهل الخبرة وان لها بغير جدال ان تنبذ آراء لجنة التقييم او اهل الخبرة الذى عينتهم في حكمها ان رأت مسوغا لديها ومقتضا بذلك بغير حاجة او التزام الى الركون الى آراء الآخرين من ذوى الخبرة فالمحكمة هي صاحبة الراى الاول والاخر في التقدير الموضوعي لكافة ما يعرض عليها من افضية ومنازعات تدخل في اختصاصها وهي التي تقدر بطلان اخصاسها وكامل مشيئتها وفي الوقت الذى تراه مناسباً

مدى حاجتها الى التوكيد الى اهل الخبرة من عدة طائفا لم تخرج في تعبيرها الموضوعي لكل ما تقدم على ما هو ملزم من الاوضاع القانونية في حين؟
والخصوص ومن المسلمات انه لا الزام على المحكمة في احالة الدعوى الى خبير وعلى هذا الاساس نانه الحكم في قضائه بالبنتين الرابع والخامس موضوع هذا الطعن لم يتضمن من قضاء منبها للخصومة كلها او بعضها .

(طعن ١٢٦٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٢)

(وفي ذات المعنى طعن ١٠٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٤)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

تكرار طلب التأجيل لذاته السبب = رفض المحكمة التأجيل ونقضها

في الدعوى بعد ان اتاحت لصاحب الشأن فرصة للتقدم بدفعه - صريح -

بالخص الحكم :

ليس من الشائع ان يطلب الطاعن التأجيل لاكثر من مرة لنفس السبب الذي تقدم به والذي بين اجله اجابته المحكمة الى طلب فتح باب المرافعة واتاحت له ولفيره تقديم مستندات ومذكرات ثم عندما حجزت الدعوى للحكم اتاحت له ايضا التقدم بها ، وقد قدم مملا دناعه الموضوعي فلا يحتاج عليها ان فصلت في الدعوى بعد ذلك ومن ثم يكون النعى عليها من هذا الوجه لا اساس له من القانون ويتعين الرفض .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٥)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

الطلبات الاشهادية المتعلقة بطعون الإنهاء لا يجوز ايدائها خلال نظر

الخصومة واتحائها عليها الا بعد استئذان المحكمة - اساس ذلك لا يخفى

المحكمة من هذه الطلبات الا ما يتحقق المحكمة في شأنه الارتباط بنية وبين الطلب الاصلى — لا تتصل ولاية المحكمة الادارية بالطلب الاضافى الا اذا قدمه المدعى عن طريق ايداع عريضة الطلب الاضافى قلم كتاب المحكمة المختصة او التقدم بهذا الطلب امام المحكمة بكامل هيئتها — الطلب الاضافى يقدم للمحكمة ذاتها في فترة نظر الدعوى الادارية لا في فترة تحضيرها امام مفوض الدولة — اساس ذلك : مفوض الدولة ليس له من السلطات الاختصاصات قاضى التحضير ولم يفوله قانون مجلس الدولة بصفة خاصة الا ان يتقدم الطلبات الاضافية او المعارضة .

ملخص الحكم :

١ انه سبق لهذه المحكمة ان قضت بان الطلبات الاضافية المتعلقة بطعون التلثم لا يجوز ايداعها خلال نظر الخصومة واتحابها عليها الا بعد استئذان المحكمة كما لا تتبل من هذه الطلبات الا ما يتحقق المحكمة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الاصلى وعلى ذلك لا تتصل ولاية المحكمة الادارية بطلب الاضافى او المعارض اذ قدمه المدعى وفقا للاوضاع التى رسمها قانون مجلس الدولة وهى لا تفرج عن ايداع عريضة بطلب اضافى قلم كتاب المحكمة المختصة واما بالتقدم بهذا الطلب امام المحكمة بكامل هيئتها .

وبن حيث لئنه متى كان ذلك وكان الثابت ان طلب الالفاء قرار الجزاء يقسم ثلاثة ايام من مرتب الطامن الصادر فى ١٩٧٧/٧/٤ ، وهو من قبيل الطلبات الاضافية ، لم يقدم الى المحكمة بهيئتها الكاملة ولا وجه للقول بان تنظيم هذا الطلب وقد تم من خلال المذكرة المقدمة امام مفوض الدولة فى ١٩٧٦/٢/٥ انتهاء تحضير الدعوى يعتبر تقديها لهذا الطلب امام المحكمة . لان الاصل كما سبق ان قضت هذه المحكمة فى الطلب الاضافى المبدى خلال دعوى التلثم ان يقدم امام المحكمة الادارية ذاتها فى فترة نظر الدعوى الادارية لا فى فترة تحضيرها امام مفوض الدولة لذلك ان الطلب الاضافى ينبغى ان يكون مرتبطا بالطلب الاصلى ارتباطا تقره المحكمة الادارية ذاتها متلفين او لا تلتن بتنديبه طبقا لالتزامها . والمفوض لا يقوم فى هذا الشأن

مقابلها فليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله ايماها القانونون .
ولم يخوله قانون تنظيم مجلس الدولة سلطات واختصاصات التقدير .
ولم يخوله بصفة خاصة الاذن بتقديم الطلبات الاضائية والعرضة . ومن
ثم يكون طلب الغاء جزاء الخصم المنوه عنه غير مقبول . شكلا .

(طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٢)

قائمة رقم (١٣٦)

المبدأ :

تضاه الحكم باجابة الطلب الاحتياطي دون الطلب الاصلى تضيقه
رفضاً للطلب الاصلى يجوز الطعن فيه طبقاً للمادة ٣٧٧ مراتبات — عدم
اعتباره اغفالا لهذا الطلب بما تحكه المادة ٣٦٨ مراتبات — تعرض ذات
المحكمة لهذا الطلب في دعوى نالية طبقاً للمادة ٣٦٨ وتضالها بعليته —
يؤدى الى ترتيب مركزين قانونيين مختلفين لصاحب الشأن في وقت واحد
— مثال بالنسبة لطلب الموظف اعادة اقدميته في احدى الدرجات لتأريفيين
انزلها بصفة اصلية والثاني بصفة احتياطية .

ملخص الحكم :

ان طلب المدمى الاخير وهو رد اقدميته في الدرجة الثالثة الى ٧/٢٢
١٩٥٨ انها هو طلب احتياطي للطلب الاصلى بارجاع اقدميته في ذات
الدرجة الثالثة الى ١٩٥٧/٨/٣١ ناذ تضت له المحكمة بطلية الاحتياطي
دون طلبه الاصلى جاز له قانونا الطعن في الحكم بالنسبة للطايات الاصلية
وذلك ونفا لمنص المسادة ٣٧٧ من قانون المراتبات ولا تخرج هذه الحالة
تحت نص المادة ٣٦٨ من قانون المراتبات التي يجرى تمها كالاتى
« اذا اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب
الشأن ان يكلف خصمه الحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه »

ذلك ان قضاء المحكمة باعتبار اقدمية المدعى راجعة في الدرجة الثالثة الى ١٩٥٨/٧/٢١ تغني عنها ان المحكمة رفضت بقضاء ضمنى ارجاع هذه الاقدمية الى ١٩٥٧/٨/٣١ ، يؤيد ذلك ويؤكد ان المدعى كان قد طلب بمفكرته المقتبة لجلسة ١٧ يوليو ١٩٥٨ الحكم باستحقاقه للترقية الى الدرجة الثالثة بالادمية المطلقة اعتبارا من ٣١ اغسطس ١٩٥٧ ميعا السيد / كما كرر هذا الطلب بمذكرته المقدمة بجلسة ١٩٥٨/١٠/٣٠ ومفكرته المقدمة لجلسة ١٩٥٩/٤/٢ ومن ثم فان هذا الطلب كان نحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى وانها اطلعت على هذه المفكرات جميعها ورأت في اسباب حكمها وفي منطقته ان تجيب المدعى الى طلبه الاحتياطي راضية بذلك طلبه الاصلى رفضا ضمنيا وما كان لها بطبيعة الحال اجابته الى طلبيه الاثنين معا الاصلى والاحتياطي. فتورد بهذا القضاء اقدميته في درجة واحدة وهي الدرجة الثالثة الى تاريخين مختلفين اولهما في ١٩٥٧/٨/٣١ وثانيهما في ١٩٥٨/٧/٢١ وهو ان خطأ فيه الحكم المطعون فيه اذ اعتبر ان الظلنين المروضين على المحكمة في الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٢ قضائية تطلبان اهلين ومستقلين اخطأ من الآخر فيقرر بتعريض كل منهما للمدعى مركز قانوني قائم بذاته استقلا عن الآخر ولذلك قضى للمدعى بأن اقدميته في الدرجة الثالثة تترد الى ١٩٥٧/٨/٣١ في حين ان الحكم الاول قضى بأن اقدمية المدعى في ذات هذه الدرجة تترد الى ١٩٥٨/٧/٢١ ونتيجة لذلك الخطأ الضيق للمدعى بترك ان القانونين مختلفان في درجة واحدة وترتب على ذلك ان أصبحت له اقدميتان في الدرجة الثالثة احدهما راجعة الى ٨/٣١/١٩٥٧ والاخرى راجعة الى ١٩٥٨/٧/٢١ وهو امر يخالف القانون ولا يتفق مع أحكامه لان اقدمية الموظف في الدرجة الواحدة لا تكون الا في ترفيع واحد فقط ومن ثم كان الظن في الحكم الصادر في هذه الدعوى قد صدق الصواب ويتبين من اجل ذلك القضاء بالفاء الحكم المطعون فيه والزام المدعى بالمضروقات لعدم قبول دعوى طلب الحكم فيها اغفل من التعليقات الموضوعية ان طلب المدعى باخفائه قد قضى فيه قضاء ضمنيا

ومن ثم فلا محل للالتجاء الى حكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات كما سبق ايضاحه وانما تكون وسيلة تصحيح الحكم في هذه الحالة هي الطعن فيه ومن ثم يكون طلب الحكم فيها أغفلته المحكمة من بعض الطلبات غير مقبول .

(طعن ١٥٠٠ لسنة ٧ ق ، ٨٣٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٥)

ثانيا : الطلبات المعارضة :

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

الأحوال التي يجوز فيها للمدعى تقديم طلبات عارضة — طريقة تقديم الطلبات المعارضة — موافقة طرق الدعوى على تقرير الخبير — لا يعتبر تعديلا للطلبات على الوجه الذي بينه قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

للمدعى أن يقدم من الطلبات المعارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه بموجب ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى أو ما يكون مكملا للطلب الأصلي أو مرتبا عليه أو متصلا به بصفة لا تقبل التجزئة أو ما يتضمن اضافة أو تفسيراً في سبب الدعوى أو ما تأنس المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلي وهذه الطلبات المعارضة تتقدم الى المحكمة أما بإيداع عريضة الطلب سكرتيرية المحكمة أو التقدم بالطلب الى هيئة المحكمة مباشرة ولما كان الثابت في الأوراق أن المدعى حصر طلباته في عريضة دعواه في طلبين أولهما : طلب الحكم بصفة مستعجلة بنذب خبير هندسى في الآثار لمعاينة الأعمدة وبيان مدى توافر الصفة الاثرية فيها ولتقدير قيمتها . وثانيهما : طلب إلغاء القرار الإدارى الصادر في فبراير سنة ١٩٦٢ بالاستيلاء على الأعمدة المذكورة . ولم يقم المدعى بتعديل طلباته أما استبعاد القضية من الجدول بناء على طلب سكرتيرية المحكمة ثم أعادتها بعد استيفاء الرسوم التي رأت أنها مستحقة طبقا للتكليف الذى أرتأته وما أثبت في محضر جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ من أن الطرفين وافقا على نتيجة التقرير فلا يعتبر تعديلا للطلبات على الوجه

الذى بينه قانون المرافعات ذلك أن التعديل ينبغي التقدم به على نصو
واضح يكفل للمحكمة تبيينه وللخصوم مناقشته والرد عليه .

(طعن ١٣٦١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

الطلبات المعارضة المتعلقة بدعاوى الإلغاء تقيمهها يكون وفقا للأوضاع
المقررة في قانون مجلس الدولة لتقديم الدعوى أو بالنقزم بها أمام المحكمة
بهيئتها الكاملة .

ملخص الحكم :

الطلبات المعارضة المتعلقة بطعون الإلغاء لا يجوز أبدأؤها خلال نظر
الخصومة وإحاطها عليها الا بعد استئذان المحكمة كيلا تقبل من هذه
الطلبات الا ما تتحقق المحكمة في شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب
الأصلي وعلى ذلك تنصل ولاية المحكمة الإدارية بالطلب الإضافي الا اذا قدمه
المدعى اما وفقا للأوضاع التي رسمها قانون مجلس الدولة وهي لا تخرج
عن ايداع عريضة الطلب الإضافي سكرتيرته المحكمة المختصة وأما بالتقدم
بهذا الطلب أمام المحكمة بهيئتها الكاملة .

ر طعون ١٣٧٢ ، ١٣٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

اختصاصات مفوض الدولة — ليس من بينها الاذن بتقديم طلبات
عارضة لا يقوم المفوض مقام المحكمة فيها لها من سلطة في ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطلب اضافى ينبغى أن يكون مرتبطا بالطلب الاصلى ارتباطا تفره المحكمة الادارية ذاتها متأذن أولا بتقديمه طبقا لاعتناعها والنصوص لا يقوم فى هذا الشأن مقامها فليس له من السلطان والاختصاصات غير ما خوله اياها القانون ولم يخوله قانون تنظيم مجلس الدولة سلطان واختصاصات قاضى التحضير ولم يخوله بصفة خاصة الاذن بتقديم الطلبات المعارضة .

، طعون ١٩٧٣ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

الطلبات المعارضة المتعلقة بطعون الالغاء — لا يجوز ابدائها الا بعريضة تودع سكرتيرية المحكمة او تقدم امام هيئة المحكمة مكتملة — لا يجوز ابداء هذه الطلبات امام هيئة بنقض البتة لانها لا تقوم مقام هيئة المحكمة — لا يجوز تشبيهاها بقاضى التحضير لاختلافها فى الاختصاص .

ملخص الحكم :

حيث ان المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب أن يقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجندول المحامين المقبولين امام المجلس .

ومن حيث انه اذا كان ذلك يصدق على الطلبات الاصلية للخصوم فإن الطلبات المعارضة المتعلقة بطعون الالغاء لا يجوز ابدائها خلال نظر الخصومة او اتمائها عليها الا بعد استئذان المحكمة كيلا تقبل من هذه الطلبات الا ما تتحقق المحكمة فى شأنه من قيام الارتباط بينه وبين الطلب الاسلى وعلى ذلك لا تتصل المحكمة الادارية بالطلب الاضافى الا اذ قدمه

الدمى ونفا للأوضاع التى رسمها قانون مجلس الدولة . وهى لا تخرج من ايداع عريضة الطلب الاضافى سكرتيرية المحكمة المختصة أو التسليم بهذا الطلب امام المحكمة بتهيئتها الكليته .

ومن حيث ان الطعن الذى وجهه الدمى الى القرار ٧١٠ لسنة ١٩٥٨ يعتبر طلبا اضافيا بالنسبة الى موضوع طلبه الاضلى المتعلق بالغاء القرار رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٨ ويهذه المظلة لا يجوز للدمى ابداءه الا امام المحكمة الادارية ذاتها .

ومن حيث ان ابداء هذا الطلب الاضافى لم يقدم للمحكمة الا بمذكرة « تعديل الطلبات » المؤرخة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، ولا وجه للقول بان اختصاص القرار رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٨ وقد تم امام هيئة مفوضى الدولة بجلسة التحضير المنعقدة فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٨ يعتبر اختصاصا لهذا القرار امام المحكمة ، لا وجه لهذا القول لأن هيئة مفوضى الدولة لا تقوم مقام المحكمة فى اختصاصها وممارسة ولايتها ولا يعتبر مفوض الدولة بالنسبة اليها بمثابة قاضى التحضير ويكفى لتوكيد هذا النظر مقارنة بين اختصاصات قاضى التحضير حسبنا اوردها قانون المرافعات فى المادة ١١١ منه واختصاصات هيئة مفوضى الدولة طبقا لما بينته المادة رقم ٣٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ويستفاد من تلك المقارنة انه اذا كان لقاضى التحضير ولمفوض الدولة بعض الاختصاصات القضائية المشتركة الا ان قاضى التحقيق يتميز عن المفوض باختصاصات ارحب بولاية الحكم واشمل فى كثير من طلبات الدعوى ودفعها شأنه فى ذلك شأن المحكمة ذاتها (الفصل فى طلبات شطب الدعوى ، وتعيين الخبراء ، وتوجيه اليمين الحاسمة والحكم على مقتضى طلبها او النكول منها ، والفصل فى الدفوع الخاصة بعدم الاختصاص او ببطلان صحيفة الدعوى ، او بعدم قبول الدعوى او بانتضاء الحق فى اقامة الدعوى او بسقوط الخصومة او انقضاءها بمضى المدة .. الخ .) ويرتب على ما سلف انه اذا كان قانون المرافعات قد اوجب على الخصوم ان يقدموا للقاضى المحضر بجميع الدفوع والتعليقات والمعارضة وطلبات اخلال الغير

في الدعوى فلان القاضي التحضير في مباشرة سلطاته والاختصاصات التي وكلها اليه القانون في مقام المحكة الكاملة وتمتبر قراراته واحكامه التي يصدرها كأنها صادرة من المحكة بهيئتها الكاملة وهذا ما لا يمكن أن يصدق على هيئة مفوضى الدولة في القضاء الادارى واذا نجاع القول في مهمة القاضي الادارى انه يقوم في الآن ذاته بولاية قاضي التحضير والمحكة بهيئتها الكاملة ، اذ طبيعة الدعوى الادارية تتقاضاه أن يقوم بدور ايجابى تسيير الدعوى وتوجيهها ولا يترك لمرها للخصوم .

ومن حيث أن الاصل في الطلب الاضافى المبدى خلال خصومة الالغاء أن يقدم أمام المحكة ذاتها في فترة نظر الدعوى الادارية لا في فترة تحضيرها أمام مفوضى الدولة والمحكة الادارية هي صاحبة السلطات في أن تأذن أو لا تأذن بتقديم هذا الطلب ، فاذا كانت لدعوى الالغاء بالذات طبيعة خاصة من حيث مراعاة ميعادها وايداع مريضتها فلم كتاب المحكة المختصة فانه لا يغنى من ذلك تقديمها شفاها أو بمذكرة أمام مفوضى الدولة بعيدا من هيئة المحكة ورقابتها ، يظهر ذلك أن الطلبات الاضافية الواردة على طعون الالغاء ينبغي أن تكون مرتبطة بالطلبات الأصلية ارتباطا تقرر المحكة الادارية ذاتها فتأذن أو لا تأذن بتقديمها طبقا لاعتناها والمفوض لا يقوم في هذا الشأن مقام المحكة المذكورة إذ ليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله اياها القانون وقانون تنظيم مجلس الدولة في مادته الثلاثين ثم يخوله الاذن في تقديم الطلبات العارضة .

(طعن ٧٩٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

الطلب العارض الجائز قبوله هو الطلب المتصل أو المرتبط بالطلب الاصلى — المحكة لا تصل بالطلب الاضافى الا اذا قدمه المدعى وفقا للأوضاع التي رسمها قانون مجلس الدولة — لا يقوم المفوض لثناء تحضير الدعوى

مقام المحكمة في هذا الشأن — ليس المفوض من السلطات والاختصاصات .
غير ما خوله القانون اياها — فتكون مجلس الدولة لم يخوله الاذن في تقديم
الطلبات المعارضة .

ملخص الحكم :

ان الواضح مما تقدم ان طلب المدعى عن الحكم باحقينه في بدل الترفع
المقرر لمحلى الادارات القانونية بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط الدرجة .
الثانية (٦٦٠ / ١٥٠٠) في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي حلت محل
الفئة الرابعة (٥٤٠ / ١٤٠٠) في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الملغى — .
هو طلب ينبت الصلة بالاثارة المترتبة على الغاء القرار المطعون فيه
واعتماد المدعى مرقى الى وظيفة محكم اول من ١٩٧٧/١٢/٣١ لان الاثاره
المالية المترتبة على الغاء القرار أو سحبه تكون باستحقاق المرتبات والمزايا
الأخرى التي كان سيتقاضاها المدعى فعلا لو تمت ترقينه في القرار المطعون .
فيه . وقد صدر هذا القرار ولم يكن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد صدر
وعمل به بعد . اما هذا الطلب الذي تقدم به اثناء تحضير الدعوى فينتقل
في حقيقته بتطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١
في مجال وظائف الادارات القانونية المقررة لها مسميات وفتات وظيفية
خاصة بها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ومتى كان ذلك فان طلب المدعى لا يتوافر فيه شروط الطلب المعارض .
الجائز قبوله طبقا لنص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات ، فهو غير متصل
او مرتبط بالطلب الاصلى الذي اقيمت به الدعوى . وقد جرى قضاء هذه
المحكمة على ان المحكمة لا تتصل بالطلب الاضافى الا اذا قدمه المدعى ونفا
للاوضاع التي رسمها قانون مجلس الدولة ، وهى لا تخرج من ايداع عريضة
الطلب الاضافى او المعارض سكرتارية المحكمة المختصة او التقدم بهذا الطلب
امام المحكمة ببيتها كاملة ، ولا يقوم المفوض في هذا الشأن مقام المحكمة
المذكورة ، اذ ليس له من السلطات والاختصاصات غير ما خوله اياها :

القانون ، وتعالون تنظيم مجلس الدولة لم يخوله الآن في تقديم الطلبات المعارضة .

ومن حيث ان المدعى أقام دعواه بالطعن على القرار رقم ٣١ لسنة ٧٧ فيما تضمنه من تخطية في الترقية الى وظيفه محام أول اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ ثم قرر بمذكرته أثناء تحضير الدعوى انه وقد رقى الى هذه الوظيفة فعلا فانه يعدل طلباته الى طلب الحكم بأحقته في بدل التفرغ ، ومن ثم يثبت الحكم بالثبات ترك المدعي الخصومة في دعواه وعدم قبول الطلب الخاص بدل التفرغ وقضى بأحقته في صرف بدل الفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أساس الربط المالي (٦٦٠ / ١٥٠٠ جنيها سنويا) اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ يكون قد خالف القانون مما يستوجب الحكم بالفائه وإثبات ترك المدعي لدعواه وعدم قبول هذا الطلب مع إلزامه المصروفات .

(طعن ١٤٤٤ / ٦٦١ لسنة ٧٦ قـ - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣)

قائمة رقم (١٤٢)

المبدأ :

قبول الطلب المعارض ومن ضرورة الطلب المكمل للطلب الأصلي أو المترتب عليه أو الاتصال به اتصالا لا يقبل التجزئة أو الطلب المتضمن إضافة الى الطلب الأصلي مع بقاء الطلب الأصلي على حاله يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو يقدم شفاعة في الجلسة - تقديم المريضة المتضمنة هذا الطلب الى قلم كتاب المحكمة واشتغالها على تكليف الخصوم بالحضور امام هيئة مفوضي الدولة مادامت الدعوى واثقال في مرحلة التخصيم والهيئة للإرافعة والتي تقع في اختصاص هيئة مفوضي الدولة بقبول الطلب لاتباع الإجراءات القانونية السليمة في اضافة هذا الطلب .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض فإن الثابت من الأوراق أن المدعى أضاف هذا الطلب بعريضة معلنة الى المدعى عليهم في يوم ١٩٧٥/١١/٥ تكلفهم بالحضور أمام دائرة العقود الادارية والتعويضات بهيئة مفوضي الدولة لسماعهم الحكم بالفناء قرار شطب اسم الدعى من عداد الموردين والحكم له بتعويض مقداره خمسمائة جنيه مما اسببه من ضرر يتثل فيما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة من جراء الترار المطعون فيه وتقضى المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة بأن يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام كما تقضى المادة ١٢٣ من قانون المرافعات بأن تقدم الطلبات العارضة الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاها في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ولا تقبل الطلبات العارضة بعد اقفال باب المرافعة . ويتضح من هذه النصوص ان الطلب العارض ومن صوره الطلب المكمل للطلب الاصلى أو المترتب عليه أو المتصل به اتصالا لا يقبل التجزئة أو الطلب المتضمن اضافة الى الطلب الاصلى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله - يقدم الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو يقدم شفاها في الجلسة . والثابت في خصوص طلب التعويض في هذه المنازعة ان العريضة التى تضمنته قدمت الى قلم كتاب محكمة القضاء الادارى وأشر سكرتير الدائرة على الطلب بهذه العبارة لا يصرح بتعديل الطلبات والمدعى سدد الرسم المستحق على طلب الالفاء ويطلب بالرسوم المستحق على طلب التعويض ثم تلم الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة بحساب الرسوم بتقدير الرسم المستحق على طلب التعويض وأدى المدعى الرسم المستحق على ذلك الطلب وتم ذلك في يوم ١٩٧٥/١١/٢ ثم اعلنت الصحيفة الى الخصوم في يوم ١٩٧٥/١١/٥ ، ومن ثم يكون المدعى قد اتبع صحيح حكم القانون في اضافة طلب التعويض الى طلب الالفاء ولئن تضمنت العريضة الخاصة بالطلب الاحتياطى تكليف

الخصوم بالحضور أمام هيئة منوضى الدولة لذلك لأن المستوى كانت لا تزال في مرحلة التحضير والتهيئة للمرافعة التي تقع في اختصاص هيئة منوضى الدولة . واذ اتبع المدعى الاجراءات القانونية السليمة في اضافة طلب التعويض فان هذا الطلب يكون مقبولا ، ويكون الحكم المطمون فيه اذ قضى بعدم قبوله لعدم اتباع الاجراءات القانونية قد خالف القانون في هذا الشق من نفاذه بها يوجب الحكم بالغاءه في هذه الحدود أيضا .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٦)

ثالثا : طلبات معدلة

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

تعديل طلباته لمواجهة ما طرأ بعد رفع الدعوى من تعديل في وضعه الوظيفي في الفئة التي دار النزاع في الدعوى حول تحديد تاريخ استحقاقه لها - رد اقدميته فيها الى تاريخ اسبق مما طلبه - تعديل طلباته الى الحكم بصرف الفروق المالية - جوازه - توزيع الاختصاص بين دوائر محكمة القضاء الإداري مسألة تنظيمية لا يصلح سببا للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم اداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصلح سببا للطعن على الحكم الصادر في الدعوى - أساس ذلك : طائلا كانت الرسوم مستحقة وواجبة الاداء فان قلم الكتاب يتخذ الإجراءات المقررة في تحصيلها .

ملفص الحكم :

ومن حيث ان المحكمة لم تخطئ في شيء وحين نظرت الدعوى على اساس طلبات المدعى المعدلة التي اذنت له بها لما لها من ارتباط بالطلب الأصلي فهي بعض آثاره وتقوم على ذات سبب وللمدعى تعديل طلباته لمواجهة ما طرأ بعد رفع الدعوى من تعديل في وضعه الوظيفي في الفئة الثالثة التي دار النزاع في الدعوى حول تحديد تاريخ استحقاقه لها بعد اذ ردت اقدميته فيها الى تاريخ اسبق مما طلبه أولا فانهصرت مصلحته في الدعوى فيما طلباته المعدلة وهي ما غلت عليه بسبب تخطيه في الترتية بالقرار رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذي أرجع اقدميته الى التاريخ الاخير ولم

تخطيء المحكمة في فصلها في الدعوى على أساس التكييف القانوني الذي استظهرته في حكمها ولا يصلح سببا للطعن عليه ما تثيره الطاعة بشأن اختصاص كل من دوائر المحكمة لأن تلك مسألة تنظيمية ولا يعيب الحكم على أن الدعوى لم تتغير من جوهرها وموضوعها أما عما يثيره بشأن رسومها فإن الاعفاء يتناوله وفي كل حال فإن عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الإدارية العليا — أن يكون سببا للطعن في الحكم وتصبح الرسوم — المستحقة واجبة الأداء ويتخذ قلم الكتاب في شأن تحصيلها الاجراءات المقررة وقد آن الأمر في ذلك على مقتضى الحكم الى الزام الطاعة بها .

(طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

تعديل الطلبات الأصلية بطلبات اضافية — يتعين أن يتم وفقا للاجراءات المقررة لرئيس الدعوى والمحددة بقانون مجلس الدولة وذلك بإيداع عريضة بالطلب الاضافي قلم كتاب المحكمة أو بأبدائه أمام هيئة المحكمة — عدم اتباع الاجراءات المشار اليها واقتصار الامر على تقديم هذا الطلب الى رئيس المحكمة الذي اثر عليه بضمه الى ملف الدعوى واحالته الى هيئة مفوضي الدولة — يتعين عدم قبول هذا الطلب شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب المدعين تعديل طلباتهم الأصلية باضافة طلب الحكم بالفاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٨١ فيمسه تضمنه من تعيين الزميل المذكور في وظيفة مستشار مساعد (ب) فإن لما كان الطلب الاضافي يتعين أن يتم وفقا للاجراءات المقررة لرئيس الدعوى والمحددة بقانون مجلس الدولة وذلك بإيداع عريضة بالطلب الاضافي قلم كتاب المحكمة أو بأبدائه أمام هيئة المحكمة .

ومن حيث ان المدعين لم يتبعوا الاجراءات المشار اليها بالنسبة
لطلبهم الاضافى وانها اقتصر الامر على تقديم طلبات الى رئيس المحكمة الذى
شر عليه بنفسه الى ملف الدعوى واحالته الى هيئة مفوضى الدولة وقد
احاله مراقب عام المحكمة الادارية العليا بكتابة رقم ٥١٩٣ فى ١٧/١١/١٩٨١
الى مراقب عام هيئة مفوضى الدولة لعرضه على الاستاذ المستشار
مفوض الدولة ووقف الامر عند هذا الحد وبالتالي فانه يضمن عدم قبول
هذا الطلب شكلا .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٥)

الفرع السابع

نفع في الدعوى

أولاً - حكم عامة

قاعدة رقم (١٤٥)

المادة :

صعور قانون بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى - صيرورة الدفع بعدم القبول غير مجد .

ملخص الحكم :

إذا كانت الدعوى غير مقبولة عند رفعها أمام المحكمة ثم أصبحت المحكمة المذكورة غير مختصة بنظرها وانعدمت بذلك ولايتها بالنسبة إليها ، فإنه بالمصادم هذه الولاية يصبح التصدي للدفع بعدم قبول الدعوى غير مجد ، إذ إن فقدان الولاية مانع أصلاً من نظر الدعوى شكلاً وموضوعاً ، لأن التطرق إلى نظر الدعوى هو من مقتضيات الولاية لماذا امتنعت الولاية أصلاً من النظر .

نلاحظ أنه ثبت أن الدعوى كانت غير مقبولة لرفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة ، وبعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة أصبحت هذه الدعوى من اختصاص المحاكم الإدارية دون محكمة القضاء الإداري ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يصبح غير مجد ، لما تقدم من أسباب ، ولأن مقتضى هذا الدفع - لو صح - هو إعادة رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة ، وقد أصبح يغنى عن هذا نص المادة ٧٣ من القانون

مسلكه الفكر

١ طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر قرارات فصل العاملين
بالقطاع العام — الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد — أيا كان
الرأى فى سلامة الدفعين فقد أصبحا غير ذى موضوع بعد صدور القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع الذى اثارته الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء
الإدارى بنظر الدعوى لأن المدعى ليس من المواطنين المصوبين الذين يقتضى
القضاء الإدارى بنظر المنازعات الخاصة بهم والدفع الذى إبعته بعدم قبول
الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر فى قانون مجلس الدولة لظمن
بالإلغاء فى القرارات الإدارية النهائية فانه أيا كان الرأى فى مسئلة
هذين الدفعين قبل العمل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة
إعالمين المدنيين المفصولين بغير الطريق التأديبى الى وظائفهم فلهما يصدر
هذا القانون قد أصبحا غير ذى موضوع ذلك أن القانون المشار اليه ناط
بمحكمة القضاء الإدارى على ما يبين من حكم المواد الأولى والثالثة والتاسعة
والثالثة عشر منه الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالعالمين الذين انتهت
خدمتهم بغير الطريق التأديبى بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات والمؤسسات
والوحدات الاقتصادية التابعة لآى منها فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢
يستوى فى ذلك أن يكون العامل المفصول قد قدم طلبا للعودة الى الخدمة
بالتطبيق للمادة الثامنة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ورفض طلبه ولجا
الى محكمة القضاء الإدارى طاعنا فيه فى الميعاد المقرر وقتا لحكم
المادة التاسعة منه أم أن يكون قد أقام دعواه قبل صدور هذا القانون

وقد خلا ان المشرع قد قضى في المادة (١٣) من القانون المشار اليه ان تطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنها على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لاحكام هذا القانون امام اية جهة قضائية ولم تصدر فيها احكام نهائية قبل نفاذه شان المنازعة الماثلة - واخذنا في الحسبان ان الالتجاء الى القضاء طعنا في قرار الفصل بغير الطريق التأديبي اقوى اثرا في معنى التمسك بالعودة الى الخدمة والاصرار عليه من مجرد التقدم بطلب العودة الى الخدمة وبما لحكم المادة الثالثة من القانون المشار اليه ومن ثم يسوغ في ظل العمل باحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر قرارات انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التى عنها هذا القانون ولما كان الامر كذلك وكان المدعى من العاملين بلحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسة عامة وكان انتهاء خدمته بغير الطريق التأديبي قد تم على ما سلف البيان في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ وقبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فان القضاء الادارى يكون قد اصبح مختصا بنظر الدعوى والفصل فيها ولا وجه للحجاج في هذا الصدد بان المدعى لم يكن خاضعا لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم لا يفسخ لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ذلك لان منسلط تطبيق هذا القانون بصريح نص المادة الاولى منه هو انتهاء خدمة العاملين بالجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها بغير الطريق التأديبي خلال الفترة التى عنها وليست الخضوع لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ اما ما عناه المشرع من ذكر هذا القانون في المادة الاولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فهو مجرد تحديد قرارات انتهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي التى يسرى عليها هذا القانون بأنها تلك التى صدرت خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ دون سواها .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

بمعاد رفع الدعوى — القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ — لا يسوغ الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التاديبى التى عنها هذا القانون — عدم جواز الاحتجاج بان لم يكن خاضعا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ — اسس ذلك — الدفع بعدم قبول الدعوى بعد ان فتح القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بابا الطعن فى قرارات إنهاء الخدمة — اعتبار الدفع غير ذي موضوع — رفع دعوى الافشاء ابعد اثرها من طلب العودة للخدمة .

ملخص الحكم :

ان البادى من استقراء الوقائع ان الراى كان قد اتجه الى تحيية المدعى واعضاء مجلس ادارة الشركة العقارية المصرية بغير الطريق التاديبى استجابة لما تكشف عنه سير العمل بالشركة من عدم محافظتهم على اموالها وارتكاب مخالفات مالية وادارية عرض امر تحقيتها على النيابة انصاية والنيابة الادارية واللجان الادارية استهدفت الادارة من تحيية المدعى واعضاء مجلس الادارة كماله تيام الشركة بواجبها على خير وجه . ولقد اصحح القرار الجمهورى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ عن اناهى خدمة المدعى بغير التاديبى من رئاسة مجلس ادارة الشركة على ما هو مستفاد من تعيين رئيس آخر لها بدلا من المدعى ومن الاشارة فى ديباجته الى قراره تعيين المدعى وتحديد مرتبه والنص على الغاء كل ما يخالف احكام القرار المذكور ربما يدل على ان الهدف كان الغاء قرار تعيين المدعى وانتهاء خدمته ويقطع فى ذلك ان القرار المذكور لم يلحق المدعى بعمل آخر يتناسب مع مستواه الوظيفى خارج الشركة بمراماة انه ليس من المستساغ عقلا وقانونا ان يجتمع معا فى وقت واحد رئيسان لشركة يشغلان وظيفة واحدة يباشر احدهما فيها مهامه ويبقى الآخر بلا عمل . ومن ثم يكون اقرار

الجمهورى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ قد أنهى بغير الطريق التأديبى خدمة المدعى من تاريخ صدوره وهو ما مهته الشركة وضمته الشهادة التى سلمتها الى المدعى بناء على طلبه فى ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٩ حيث أشارت الى أن خدمته بالشركة انتهت فى ٦ من فبراير سنة ١٩٦٥ بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ . وعلى ذلك فانه لا يجوز التحدى بان القرار الذى أنهى خدمة المدعى هو قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ذلك أن هذا القرار لا يمدو فى الواقع من الأمر أنه يكون قد صدر تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه . وبهذه المثابة يكون قرار رئيس الجمهورية المذكور هو الذى استهدف المدعى الطعن عليه بالالغاء باعتباره انه هو الذى انشأ المركز القانونى مثار المنازعة واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب .

ومن حيث أنه ايا كان الرأى فى سلامة الدفع الذى اثارته الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر دعوى المدعى لأنه ليس من الموظفين العموميين الذى يختص القضاء الادارى بنظر المنازعات الخاصة بهم والدفع الذى أبدته بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد المقرر فى قانون مجلس الدولة لالغاء القرارات الادارية انه ايا كان الرأى فى سلامة هذين الدفعين قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدينين المفسولين بغير الطريق التأديبى الى وظائفهم فانه يصدر هذا القانون قد أصبح غير ذى موضوع ذلك أن القانون المشار اليه ناط بمحكمة القضاء الادارى على ما يبين من حكم المواد الاولى والثالثة والتاسعة والثالثة عشرة منه الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبى بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لآى منها فى الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ يستوى فى ذلك أن يكون العامل المفسول قد قدم طلباً للعودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المذكور ورفض طلبه ولجأ الى محكمة القضاء الادارى طاعناً فيه فى الميعاد المقرر قانوناً وفقاً لحكم المادة التاسعة منه

أم أن يكون قد أقام دعواه قبل صدور هذا القانون وذلك طالما أن المشرع قد قضى في المادة الثالثة عشرة من القانون المذكور بأن تطبيق القواعد الموضوعية التي تضمنها على من رفعوا دعاوى من الخاضعين لأحكام هذا القانون أمام أية جهة قضائية ولم تصدر فيها أحكام نهائية قبل نفاذه - شأن المنازعة الماثلة - وأخذاً في الحسبان أن الالتجاء إلى القضاء طعن في قرار الفصل بغير الطريق التاديبى أقوى أثراً في معنى التمسك بالعودة إلى الخدمة والإصرار عليه من مجرد التقدم بطلب العودة إلى الخدمة وفقاً لحكم المادة الثالثة من القانون المشار إليه . ومن ثم فلا يسوغ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التاديبى التى عنها هذا القانون . ولما كان الأمر كذلك وكان المدعى من العاملين بأحدى الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة عامة وكان إنهاء خدمته بغير الطريق التاديبى قد تم على ما سلف بيانه في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ وقبل العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ فإن القضاء الإدارى يكون قد أصبح مختصاً بنظر الدعوى والفصل فيها . ولا وجه للاحتجاج في هذا الصدد بأن المدعى لم يكن خاضعاً لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ومن ثم لا يخضع لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ لا وجه لذلك لأن مناط تطبيق هذا القانون وفقاً لصريح المادة الأولى منه هو إنهاء خدمة العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأى منها بغير الطريق التاديبى خلال الفترة الزمنية التى عينها وليس الخضوع لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما ما عناه المشرع من ذكر هذا القانون في المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ فهو مجرد تحديد قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التاديبى التى يسرى عليها هذا القانون بأنها هى تلك صدرت خلال الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ دون سواها أما عن النسخ بعدم قبول الدعوى لرمعها بعد الميعاد المقرر لطلب إلغاء القرارات الإدارية فى قانون مجلس الدولة فانه قد أصبح بدوره بعد صدور القانون رقم

٢٨ لسنة ١٩٧٤ غير ذى موضوع ذلك أن هذا القانون وقد فتح باب الطعن في قرارات إنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي سائفة البيان وقضى بتصحيح اوضاع العاملين الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي طبقا لقواعد موضوعية موحدة واجبة التطبيق على من كان قد لجأ منهم الى القضاء طالبا الغاءها او تراخى الى أن صدر هذا القانون ثم تقدم بطلبه طالبا العودة الى الخدمة فان المدعى وقد اقام دعواه بطلب الغاء قرار انتهاء خدمته قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ التمسك بعدم اختصاص القضاء بهذا القانون وكانت هذه الدعوى أمعن اثرا في معنى التمسك بالعودة الى الخدمة من مجرد طلب العودة الى الخدمة بالتطبيق لحكم المادة الثالثة من هذا القانون على ما سلف اشارة اليه فان هذه الدعوى تكون بهذه المثابة قد أصبحت بحكم القانون مقبولة شكلا .

(ظمن رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

يمنع على هيئة مفوضي الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام العام ما لم يتمسك به اصحاب الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بالتقادم المبدى من هيئة مفوضي الدولة .
الاصل في التقادم انه لا يترتب على اكتمال مدته سقوط الالتزام من تلقاء ذاته بل لابد أن يتمسك به المدعي ، بالتقادم دفع يدفع به المدعي دعوى ادائن والاصل فيه أن لا يعتبر من النظام العام ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وان كان مبنيا على اعتبارات تمت الى المصلحة العامة لضمان الاوضاع المستقرة الا انه يتصل مباشرة بمصلحة المدعي الخاصة ويرتبط ارتباط وثيقا بضميره وقيئنه ووجدانه ، فان كان يعلم أن ذمته مشغولة

بالدين وتخرج عن النذرع بالتقادم كان له ان يصبت عن التمسك به فلا تملك المحكمة ان تقضى بالسقوط من تلقاء ذاتها ، كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الاصل كص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للبيزانسية والحسابات في شأن تقادم الماهيات ، ولا مثيل لهذا النص في شأن مسئولية الادارة بالتعويض عن قراراتها الادارية المخالفة للقانون ، وعليه فان التعويض من تلك القرارات لا يسقط بقوة القانون وحده وما لم يتمسك صاحب الشأن بتقادمه لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث ان هيئة المفوضى الدولة ليست طرفا صاحب مصلحة شخصية في المنازعة يملك التصرف في مصيرها او في الحقوق المتنازع عليها فيها او ينوب من اطرافها في التعبير عن مكتون يقينهم ووجدانهم . او التمسك بدفع قتل مباشرة بمصلحتهم الخاصة وضباطهم ، اذ ليس للمفوض من السلطات والاختصاصات غير ما خوله القانون اياها ، ولم يسند قانون مجلس الدولة الى هيئة المفوضين النيابة من ذوى الشأن في ابداء دفع لصيقة بهم مثل الدفع بالتقادم في الحالات التي لا غنى عنه للحكم به ، وعليه لا يسوغ لهيئة المفوضين ان تجهر بتقادم سكت صاحب الشأن من الدفع به اذ ليس للمفوض ان — يتمسك بتقادم بمتنع على المحكمة ان تقضى به من تلقاء ذاتها ولا يقبل له من السلطات ما تقصر عنه سلطة المحكمة — اما ان كان التقادم مما يسوغ للمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها فان حق المفوض ثابت في الدفع به لما لهذا الدفع من اثر في نهضة الدموى واستظهار جوانبها المؤثرة في نتيجة الحكم فيها .

ومن حيث ان تقادم دعوى التعويض عن القرارات ادارية المخالفة للقانون — وهو ما لا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها — مما يمتنع على هيئة المفوضين الدفع به ما لم يتمسك به اصحاب الشأن ، وعليه فان دفع هيئة المفوضين يتقادم الحق في التعويض — عن الغاء ترخيص التصدير الصادر للدمعى ايا كان الراى في توافر شرائطه ، ينهض على غير اساس . وحرى بالرفض .

ثانيا : الدفع بعدم الاختصاص :

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

ينبغي ان يكون الفصل في الدفع سابقا على البحث في موضوع الدعوى على المحكمة استثناء نظر الموضوع اذا كان الفصل في الدفع متوقفا على البحث في الموضوع وذلك بالقدر اللازم للفصل في اختصاص .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الاصل ان البحث في الاختصاص والفصل فيه ينبغي ان يكون سابقا على البحث في موضوع الدعوى الا انه منى كان الفصل في الدفع بعدم الاختصاص متوقفا على بحث الموضوع فانه يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل في الاختصاص باعتباره من المسائل الأولية التي يلزم بحثها أولا وقبل الفصل في مسألة الاختصاص .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ قى — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

لا يجوز للمحكمة بعد قبولها الدفع بعدم الاختصاص الخوض في

موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ما كان يجوز للمحكمة وقد انتهت الى الحكم بقبول هذا الدفع ان تستطرد في اسباب حكمها الى تقرير مشروعية القرار المطعون فيه من

حيث قبله على اسبيل سلبية وعدم انحراف بالسلطة في اصداره اذ ان ذلك يعد خوصاً في صميم موضوع الدعوى بما يقتضيه الفصل في الدفع بعدم الاختصاص فضلاً عن كونه مجانياً لما انتهت اليه من الحكم بقبول هذا الدفع .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

حجية الأمر المقضى فيه - طلب التعويض المثار عن الطلب الاصلى الذى كلفته المحكمة بانه طلب الفاء - رفض المحكمة الطلب الاصلى - بالالفاء - لا تجوز العودة الى الثرة بمسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض - الحكم الصادر فى الطلب الاصلى بعدم القبول يكون قد قضى ضمناً باختصاص المحكمة بنظر طلب التعويض - هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى فى هذه الخصوصية .

ملخص الحكم :

ان طلب التعويض فى الخصوصية المعروضة يعتبر فرماً للطلب الاصلى الذى قضت المحكمة الادارية بانه فى حقيقته طلب الفاء اذ ان المدعى بعد ان اخفق فى طلبه الاصلى الخاص بالحكم بتسوية حالته طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ لم يجد مباداً من اللجوء الى ذات المحكمة بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذى اصابه نتيجة امتناع الجهة الادارية عن تطبيق القانون المذكور عليه - وهو ذات الطلب الذى سبق أن تقدم به على سبيل الاحتياط اثناء نظر دمواه ولم تتصل به المحكمة بسبب عدم سداد الرسم المستحق عنه والذى تبين فيما بعد للظم المختص بمجلس الدولة انه لا يستحق منه رسم وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بانه « لا تجوز العودة لاثرة بمسألة الاختصاص بصدد طلب التعويض لان الحكم الصادر فى الطلب الاصلى اذ قضى بعدم قبول الطلب

الأصلى شكلا لرفعها بعد الميعاد يكون قد تفتى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر التعويض باعتباره فرعاً من الطلب الأصلى . ومن ثم يكون الحكم المذكور قد حاز فى مسألة الاختصاص قوة الأمر المقضى وهو ما يتبذد المحكمة فى هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ذلك أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالفصل فى طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية والقاعدة فى حجية الأمر المقضى . هى أن الحكم فى شىء هو حكم فيما يتفرع عنه . »

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٨ قى — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

الرفع بعدم الاختصاص المحلى لحكم مجلس الدولة من النظام

العام .

مفخص الحكم :

أن الرفع بعدم الاختصاص المحلى لحكم مجلس الدولة من النوع المتعلق بالنظام العام الذى يجوز أن تثار فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللمحكمة ذاتها ومن تلقاء نفسها أن تبحث فى اختصاصها ، فإن ثبت ثبوتها عدم قيامه تفتى بعدم اختصاصها .

(طعن ٥٨ لسنة ٢٨ قى — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

تقديم عدد المحاكم الإدارية وتحديد دوائر اختصاص كل منها يقوم

على اختصاص الجهة الإدارية بالمنازعة أى اتصالها بالدعوى موضوعا

لا بمجرد تبعية العاقل لها عند أقامة الدعوى — لا عبارة بتواجد العاقل فى

النطاق الإقليمي للمحكمة — العبارة بمكان الجهة الإدارية المتصلة بالنزاع موضوعاً بحسباتها الجهة التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى بأسرع الوسائل وذلك بتقديم المستندات والبيانات التي تساعد على بيان وجه الحق في الدعوى وتيسر تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها .

ملخص الحكم :

أن تعين عند المحاكم الإدارية وتحديد دوائر اختصاص كل منهما على مقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة والقرارات المنفذة له يقوم على اختصاص الجهة الإدارية بالمنازعة أى اتصالها بالدعوى موضوعاً ، لا بمجرد تبعية العامل لها عند اقامة الدعوى الذى ينتقل بين فرعيها طبقاً لظروف العمل الذى يقضيه التنظيم الداخلى لها ، وهذا الضابط الذى توخاه الشارع هو الذى يتفق مع طابع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة والحكمة التى استهدفتها من تقريب جهات التقاضى الى المتقاضين ، والتى لا تتحقق بمجرد تواجد العامل فى النطاق الإقليمى للمحكمة المختصة ، وإنما بقيام الجهة الإدارية المتصلة بالنزاع موضوعاً فيه ، بحسبانها الجهة التى تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى ، وتوفير الوقت والجهد لاعادة الحقوق لأصحابها واعادة التوازن الى المراكز القانونية للعاملين بها ، فهى بطبيعة الحال التى تستطيع الرد على الدعوى ، بإعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحاً او بتنفيذ الحكم فى ميزانيتها عند الاقتضاء وهى التى تملك وحدها البت فى التظلمات الإدارية الوجوبية والاختيارية على النحو الذى يخفف العبء على القضاء فى استقرار المراكز القانونية والتقليل من عدد المنازعات الإدارية التى تطرح عليه .

وترتيباً على ذلك فانه ينبغى لحي يتغير الاختصاص لاحدى المحاكم الإدارية — محلياً — أن يتوافر فى الجهة الإدارية — التى تدخل فى النطاق الإقليمى لها — الامكانيات التى تحقق الغاية التى استهدفتها الشارع من نشر المحاكم الإدارية فى الاقاليم ، وان لم تتوافر فى هذه الجهة الشخصية المعنوية بالمفهوم القانونى الحقيق بأن يتوافر لهذه الجهة قدر من الاستقلال

الإدارى الذى يمكنها من اعانة القضاء الإدارى على سرمة البت فى المنازعات وأعادة الحقوق الى أصحابها على الوجه الذى يحقق الاستقرار الدائم فى المراكز القانونية بأسرع الوسائل الممكنة وذلك بتقديم المستندات والبيانات التى تساعد على استكفاء وجه الحق فى الدعوى وتيسير تنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها .

وعلى هذه الأحوال المتقدمة فانه ولئن كان الثابت من الأوراق أن المدعى يعمل بفرع الهيئة العامة للتحكيم وأخبارات القطن بالقناطر الخيرية بالقليوبية ، إلا أن الثابت من حافظة المستندات المقدمة من الهيئة المذكورة والمتضمنة هيكلها التنظيمى أن الفرع المذكور لا يعدو أن يكون ملحقا لحلج القطن لا وجود له بالهيكل التنظيمى المشار اليه ، ولا يملك ثرا من الاستقلال الإدارى الذى يمكنه من اعانة القضاء على النظر فى الدعوى حيث لا يوجد به أية سجلات أو بيانات أو ملفات خاصة بالعاملين فى المحلج ، مادام الثابت من الأوراق أن هذه البيانات والسجلات موجودة بالإدارات المختصة بقر الشركة الكائن بطريق الحرية بالإسكندرية ، وهى الإدارات التى تملك إجابته إلى تظلمه قبل رفع دعوى وتنفيذ الحكم الصادر فيها عند الاقتضاء ومن ثم فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة ينمقد للمحكمة الإدارية بمدينة الإسكندرية التى تختص طبقا لقرار نشأتها بنظر المنازعات الخاصة لمصالح الحكومة والهيئات العامة ، والمؤسسات العامة بمحافظة الإسكندرية والبحيرة ولا يكفى المحكمة المذكورة للتصّل من اختصاصها بنظر الدعوى الاستناد الى أن المدعى يعمل بفرع الهيئة بمحافظة القليوبية ، إذ يعين عليها أن تتطرق الى بحث طبيعة هذا الفرع ومدى ما يتمتع به من إمكانيات إدارية تعين على تحقيق الأهداف المنشودة من تقريب جهات التقاضى وتيسير نظر المنازعات الإدارية ، إذ لا يتصور — منطقا — أن تختص محكمة طنطا بنظر هذه المنازعة لمجرد أن المدعى يعمل فى محلج بالقناطر الخيرية فتضطر المحكمة المذكورة الى إعلان الهيئة بالإسكندرية بحسبانها الجهة التى تملك تقديم المستندات والبيانات وكافة الأوراق اللازمة للفصل فى الدعوى كما تضطر هذه الجهة

الى ايفاد المختصين الى هذه المحكمة لتقديم دفاعها في الدعوى وما عساه يكون قد صدر من قرارات في شأن المدعى على الوجه الذى يكشف وجه الحق فيها وما يقتضيه ذلك من انتقلهم من الاسكندرية الى مدينة طنطا ، فى الوقت الذى تتمتع فيه محكمة الاسكندرية عن نظر الدعوى على الوجه الذى يتنافى مع الحكة من توزيع المحكم بالاقاليم وتحديد اختصاصها على أساس يسمح بتيسير اجراءات التقاضى الامر الذى يجعل من الحكم الصادر من المحكمة الادارية بمدينة الاسكندرية والحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى تأييدا له قد صدرا مخالفا للفهم الصحيح فى القانون لتعين عند المحاكم وتحديد اختصاصها ، متجافيا مع الحكة من اصداره وما يسدده من تقريب جهات التقاضى لسرمة الفصل فى المنازعات مما يتعين معه الفاءها واعادة الدعوى الى المحكمة الادارية بالاسكندرية للفصل فيها .

(طعن ١٠٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

الانثار المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص والاحالة ومدى الزام الأبر بالاحالة للمحكمة المحال اليها .

ملخص الحكم :

إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها ان تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وبخالفه ذلك يعيب الحكم بخلافه القانون جديرا بالالفاء ويعنى التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها التزامها وجوبا بالفصل فى الدعوى المحالة اليها بحالتها . ولا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تسلب من اختصاصها وأن تعاود البحث فى موضوع الاختصاص اينا كانت طبيعة المنازعة وسلاية الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والاسباب التى بنى

(م ٢٤ - ج ١٤)

عليها. حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . ومن ثم فإن الاثر المترتب على ذلك هو انه لا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تحيلها لمحكمة أخرى . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والحكم فيها ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . فلا يجوز للمحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها . على أن التزام المحكمة المحال اليها بنظرها لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة بطرق الطعن المناسبة خلال الميعاد . فإذا فوت المدعى على نفسه طريق الطعن فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، ولا يعود بالإمكان آثاره عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى . ويعتبر الحكم الصادر بالاحالة بعد صيرورته نهائيا حجة على الخصوم جميعهم ، وهو أمر لا يقبل التجزئة ، بل وتند هذه الحجة الى الخلط العام أو الخاص للخصوم ، فلا يجوز لأى منهم طلب معاودة البحث في الاختصاص حتى ولو لم يكن قد اختصم أو مثل في الدعوى طالما أنه يعتبر من الخلط العام أو الخاص لأحد الخصوم .

(طعن ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٥٥)

الإبدا :

الحكمة التشريعية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات افسحت عنها اللجنة التشريعية بمجلس الأمة — حجة الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة أمام الجهة القضائية المقضى بالاحالة اليها للاختصاص .

ملخص الحكم :

استهدف المشرع من حكم المادة ١١٠ مرافعات ما اشير به الاعمال التحضيرية ضمن المنازعات ووضعت حد لها فلا تتعاقبها احكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فملا عما في ذلك من مضرة لوقت القضاء وبسببه لتناقض احكامه وازاء صراحة هذا النص فقد باشر متمم على المحكمة التي تحال اليها الدعوى به الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود

البحث في الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلاسله الجسم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة إذ قرر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ به في هذا المال تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائي علوة من تسلط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وقد انصحت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الأمة عن ذلك في وضوح حتى قالت أن المشرع لوجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها وارتفعت اللجنة المذكورة أن تقتضي هذه الفكرة الجيدة التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية حييته أمام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا يجوز إعادة النظر في النزاع بدعوى أن الحكم فيه صادر من جهة قضائية غير مختصة وأن من مزايا هذه التأييد الجيد من حالات النزاع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ من المصالح لا يخفى بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب فلماذا مونت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فإن الحكم يحوز حييته أثناء المقضى فيه ولا يعود بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى .

من حيث أن الحكم المحكوم عليه يفي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ... وقد تناول قرار منح الهدم اجازة مفتوحة ... وظن إلى أن منح الاجازة المفتوحة ونذبه لا ينطوي على أى جزاء قضائي .

ومن حيث أنه عن طلب الفلأ القبرار ... بمنح الهدم اجازة مفتوحة ... فإن نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . لم يخول القائمين على القطاع العام سلطة تحية للملأ عن عمله بمنحه اجازة مفتوحة وإنما ناط برئيس مجلس الإدارة حتى يتفاه للمامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد

على بقعة شهر ونص صراحة في المادة ٥٧ مقضى على أنه لا يجوز مد هذه الحجة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ... ولذا فإن هذا القرار يكون له صبر دون سند من قانون ولا يعدو والحالة هذه أن يكون قرار وقف احتياطي من العمل دون اتباع الاجراءات التي رسمتها المادة ٥٧ سائلة الذكر وهذه المثلية يكون القضاء التأديبي هو صاحب الاختصاص بالفصل فيه الغاء وتمويضا .

(طعن ٦٧٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٥٦)

الـمـنـعـا :

التزام المحكمة الحال اليها الدعوى بالفصل في المنازعة — الفصل في طلب الكفاء والحكم بعدم الاختصاص بنظر طلب الحكم بمنع التعرض — عدم التعرض بأحالة الدعوى الى المحكمة المدنية المختصة . لاستنفاد هذه الأخيرة ولايتها على الدعوى السابقة حكمها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى — فلحكم اخطا في تطبيق القانون .

ملخص الحكم :

أقام المدعى الدعوى رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٦ في ١٩٧٦/٥/٢٠ أمام محكمة طلخا الجزئية طلب فيها الحكم بمنع التعرض له في الرى من قناة الراحة المختصة لرى أطبائه بواسطة الماسورة التي أهداها المتعرضون له لتحقيق تعرضهم ، ثم صدر في ١٩٨٦/٨/١٤ قرار مدير عام رى غرب الدتلهية يلزم المدعى بأعادة وضع الماسورة الى مسقاة الراحة الخصوصية تجاه الرى المدعى عليهم بمعرفة وعلى نفقته ، وبعد صدور ذلك القرار أقيم المدعى للدعوى الثانية رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٧٦ أمام محكمة طلخا الجزئية بطلب الحكم بعدم الاعتماد بالقرار بسالف الذكر واعتباره كأن لم يكن — فإن الخصومة في الدعويين ترد في الحقيقة على القرار الإداري الصائر من مدير عام رى غرب الدتلهية ، طعنا عليه بعدم المشروعية ومخالفته

الأحكام قانون الرى والصرف ولا تمتد الخصومة الماثلة الى أصل الحق
فى رى اطيان الخصوم ومن لم تعبر الدعويان فى منازعة إدارية واحدة
وتدخل كلها فى نطاق الاختصاص الولاىى لحاكم مجلس الدولة ، إذ تعود
الخصومة فيها حول مدى الأهمية المؤقتة للمدعى والمدعى عليهم فى رى
أطيانهم من مساهة الراحة الخصومية . وقد حسم هذا النزاع قرار مدير
عام رى غرب الدقهلية لصالح المدعى عليهم .

وقد قضى الحكم المطعون فيه بمشروعية قرار مدير عام رى غرب
الدقهلية سالف الذكر . وجاء هذا القضاء حاسما للمنفعة الإدارية
الماثلة مؤكداً أهمية المدعى عليهم فى رى أطيانهم من مساهة الراحة بواسطة
المنسورة ، وليس من ريب أن القرار الإدارى سالف الذكر يتشبه مركز
المنسورة مؤقتة بالتعيين من الانتفاع بالمسورة وبمياه مساهة الراحة
الخصومية بين المدعى والمدعى عليهم ويجوز أن لا يقبل ما يقتضى به هذا
القرار المنازعة أمام المحكمة المدنية المختصة وبالأجراءات المعتادة لرفع
لدعوى - فى أصل الحق فى الانتفاع بمياه المساهة سالف الذكر طبقاً لإحكام
القانون المدنى وتستفاد الصفة المؤقتة لقرار تنقيش الرى من الحكم الصريح
الوارد فى المادة ١٤ من قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، وعلى
ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره فيما ذهبت
إليه من اعتباره دعوى المدعى رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧١ يطلب للحكم
بمنع تعرض المدعى عليهم فى رى أطيانهم وحده من مساهة الراحة أى أن
المدعى يهدف منها الى طرح النزاع بطريق المنسورة التى وضعتها تحت
أطيانهم والحكم الصادر من المحكمة المشار إليها بمشروعية هذا القرار
يؤكد المراكز القانونية المؤقتة التى انشأها ذلك المدعى عليهم بما لا يحول
دون إقامة المنازعة المدنية حول أصل الحق فى استعمال المساهة المذكورة
من جانب الخصوم الأفراد فى هذه الدعوى وغيرهم ، وهذا القضية يشبه
«ويحكم طبيعة الأشياء قضاء ضمنيًا برفض طلب المدعى للحكم
بمنع التعرض له فى الرى من قناة الراحة هى الدعوى المدنية التى كان
هذا الحكم يشبه قضاء ضمنيًا برفض طلب المدعى اقراراً بحقيقة المنفعة

قد اشتهر وحده بالإنادة من مياه قناة الراحة . الأمر الذي يتعين منحه .
الحكم يقول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض
الدعوى المدعى بربتها .

١٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٢

قاعدة رقم (١٥٧)

نصها :

الزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى والفصل فيها - أما إذا
تمت المحكمة المحال إليها الدعوى انتهت بنورها غير مختصة بنظر الدعوى .
التصديق على غير تلك التي قام عليها الحكم بالإحالة - أن تحكم بعدم
اختصاصها وتصل الدعوى إلى المحكمة أو الجهة المختصة .

نصها :

نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه « على المحكمة إذا
أدركت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة
المختصة . ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ... وتلتزم المحكمة
المحال إليها الدعوى بنظرها إلا أنه يتعين إيمان النظر في حكم هذا النص .
لستظهر مداه وتعدد ضوابط تطبيقه بما يوفق بين التباينات التي
استلهمها المشرع من تقرير هذا الحكم ، وفي ذلك الوقت احترام القواعد
القائمة في الاختصاص .

وقد هذا الصدد فإنه لايسوغ في مجال التطبيق تفسير حكم المادة ١١٠
مرافعات فيما نصت عليه من التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ،
تفسيراً حرقياً ضيقاً ليقف عند ظاهر النص ، لينتهي إلى القول بالزام
المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها أيا كان وجه عدم الاختصاص الذي
أرتبته المحكمة المحيلة أو سبب عدم الاختصاص الذي استندت إليه .

هذه المحكمة في قضائها بأحالة الدعوى الى المحكمة المحال اليها . وانما يتعين تطبيق هذا النص في نطاقه الصحيح لقد مال الفقه الى القول بأن التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها منوط بالأسباب التي بنت عليها المحكمة قضاؤها بعدم اختصاصها وبالأحالة وذلك احتراماً لجهة هذا الحكم . لما اذا تبينت المحكمة المحال اليها الدعوى انها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التي قام عليها حكم الأحالة ، وإن من شأن هذه الأسباب الجديدة ان ينهك الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أو جهة أخرى غير تلك التي قضت بإدائ الأمر بعدم اختصاصها ، فإن للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تعاد الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة أو الجهة التي تبينت اختصاصها دون أن يعتبر ذلك إخلالاً بحكم المادة ١١٠ من مرافعات المشر إليها .

ومن حيث أنه متى استثنى ما تقدم ، وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على أنه وفي الأحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى المحكمة . ويجوز لذوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ — النظم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الأمر نهائياً . ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ، كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية على صورة أمر التقدير من المحكمة . الواقع في دائرة اختصاصها المكتب الصادر عنه بذلك الأمر ، حصل النظم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير ، أو بتقديره في علم الكتاب ، ويرفع النظم الى المحكمة الابتدائية . الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر يكون حكمها غير قابل للطعن .

ومفاد ذلك أن المحكمة المختصة بنظر النظم من أمر تقدير الرسوم التكميلية ، هي المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر

المتظلم منه ، ولما كان حكم محكمة الزيتون الجزئية القاضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها الى القضاء الادارى يبين انها اقامت قضاءها على أساس ان اختصاصها مقصور على المعارضة فى اوامر تقدير الرسوم ولم تبين المحكمة نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها باعتباره قانونا خاصا أسند بصراحة الاختصاص فى التقلم من اوامر تقدير رسوم الوثائق والشهر الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى اصدر الامر المتظلم منه ، ومن ثم لم يرد لهذا النص ذكر فى اسباب حكمها ، ولم تتدخل المحكمة فى اعتبارها عندما امرت بأحالة الدعوى الى القضاء الادارى . وبناء عليه فان حكمها بالاحالة الى محكمة القضاء الادارى لا يلزم هذه المحكمة بنظر الدعوى بالمخالفة لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكان يتعين على هذه المحكمة وقد تبينت وجه عدم اختصاصها بنظر الدعوى وأن ثمة سببا قانونيا آخر خلاف ما استندت اليه محكمة الزيتون الجزئية فى حكمها بعدم اختصاصها والاحالة بجمال الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة أخرى هي محكمة شمال القاهرة الابتدائية الكائن بدائرتها مكتب الشهر العقارى الذى اصدر أمر بالتقدير المتظلم منه — كان يتعين عليها لهذه الأسباب الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أنه قد قضت محكمة القضاء الادارى فى حكمها المطعون فيه بخلاف ما تقدم فترأت انها ملتزمة بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وفصلت فى موضوع النزاع بحكمها المطعون فيه ، فمن ثم تكون قد اخطأت فى تطبيق صحيح حكم القانون ويتعين القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للاختصاص .

(طعن ١٥٨٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/١٩)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

التزام المحكمة المحال اليها بالفضل بالدعوى ، أما اذا تبين انها — على الرغم من حكم الأحالة — غير مختصة تقضى بعدم اختصاصها وتحيل الدعوى الى المحكمة أو الجهة المختصة .

ملخص الحكم :

الأصل أن المحكمة المحال اليها الدعوى أمهالا لحكم المادة ١١٠ مرافعات تلتزم بالفصل في موضوعها ويتنع عليها معاودة البحث في الاختصاص جديد أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة .

بيد أنه يرد على هذا المبدأ قد تمليه الاعتبارات العادة في تفسير أحكام القانون ، إذ لا تلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل في موضوع الدعوى المحالة الا للأسباب التي بنيت عليها الأحالة بحيث أنه اذا رأت المحكمة المحال اليها الدعوى أنها على الرغم من الأحالة غير مختصة بنظر الدعوى مع هذا الحكم تقضى بعدم اختصاصها .

وفي خصوص هذه المنازعة ، فإن الثابت من الأوراق أن محكمة المحلة الكبرى الجزئية قضت بجلسة ٢٦/١٠/١٩٧٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى رقم ١٠٤٩ لسنة ١٩٧٤ — معنى المحلة جزئى — على أساس أن المنازعة على طعن بالالغاء في القرار الصادر من محافظة الغربية برقم ١٥٨ / ٧٤ بالاستيلاء المؤقت على أرض مطح ببل القديم وما عليها من مبان المملوكة لشركة مصر لحلج الاطمان ، وأن الاختصاص الولاىي بنظر طلب الغاء ذلك القرار من اختصاص محكمة القضاء الإدارى ولائيا ووظيفيا . أما الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاص

مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى ولائيا فتقد اقيم على اساس ان حكم المادة ٦٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع يجعل الاختصاص لهيئات التحكيم دون غيرها . بنظر كل المنازعات بين شركات القطاع العام وجهات الحكومة المركزية أو المحلية — أى ان الحكم المطعون فيه التزم بالأحالة للأسباب التى بنيت عليها ، الا ان محكمة القضاء الادارى التى احيلت اليها الدعوى رأت انها على الرغم من الاحالة غير مختصة بنظر الدعوى - لسبب آخر ، ومن ثم قضت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ويصلحاتها الى هيئات التحكيم بوزارة العدل قد صادف حكمها صحيح حكم القانون فى قضائه .

(طعن ٥٦٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٦)

ثالثا : الدفع بعدم قبول

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى طرفها بعد الجهاد — الفصل فيه. ورجوعه
إلى القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان الفصل في الدفع بعدم قبول الدعوى، لرغبتها بعد الجهاد القانوني،
انها يرجع فيه الى أحكام القانون النافذ وقت صدور القرار المطعون فيه ،
وهو القانون الذي رفعت الدعوى في ظله .

(طعن ١٨ ، ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرغبتها بعد الجهاد — وجوب الفصل
فيه قبل الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — عدم جواز رفض
طلب وقف التنفيذ استنادا الى احتمال عدم قبول دعوى الألفاء شكلا .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يناقش الدفع الذي أبداه المدعى عليهم بعدم
قبول الدعوى شكلا لرغبتها بعد الجهاد، ولم يبيحوا مختار المصطفى فيه بله

تكتفى باستظهار الأوراق فيما يتعلق بميعاد رفع الدعوى واستخلص من ذلك أن المرجح أن تكون الدعوى قد رفضت بعد الميعاد ثم اتخذ من هذا الاستخلاص سببا للقول بعدم توافر ركن الجدية في موضوع طلب وقف التنفيذ وقضى برفضه — فإن الحكم يكون والحالة هذه قد خالف القانون بعدم فصله في الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا مع أن الفصل فيه أمر لازم قبل التعرض لموضوع الطلب كما أن الحكم المطعون فيه قد جائب الصواب إذ أقام قضاءه برفض الطلب موضوعا على سبب مستمد من مسألة شكلية متعلقة بميعاد رفع الدعوى مع أن الفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ يقوم على بحث ركن الاستعجال وركن المشروعية ، وهذا الأخير إنما يستمد من مدى جدية المطالبين الموجهة الى القرار ذاته حسب ظاهر الأوراق ولذلك ما كان يجوز الاستناد في رفض الطلب موضوعا الى رجحان احتمال عدم قبول دعوى الألفاء شكلا لرفعها بعد الميعاد بل كان يتعين الفصل في هذا الدفع ابتداء وقبل التصدي لموضوع الطلب .

(طعن ٨٥١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٩/١٦)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

تمثيل صاحب الصفة تبليغا فعليا في الدعوى كما لو كان مختصما

حقيقة — لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

أن تمثيل صاحب الصفة تبليغا فعليا في الدعوى وإبداءه الدفاع عنها كما لو كان مختصما حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون متعيينا برفضه وقبول الدعوى .

(طعن ١٧٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لا يحتاج الى دفع به - تلك المحكمة وهي تنزل حكم القانون ان تقضى به من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

انه وان كان مدير هيئة الاموال المصادرة والسيد وزير الخزانة الذي انضم اليه في الطعن لم يدفعها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة الى فروق المرتب سالفة الذكر وكانت هيئة مفوضي الدولة لم تثر هذا الدفع الا ان هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الادارية من حيث الشكل والموضوع معا تلك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بالنسبة الى الفروق المذكورة لرفعها على غير ذي صفة .

(طعن ١٣٩٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

اكتساب اقرار المطعون فيه النهائية اثناء سير الدعوى - قبول +

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذ اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية اثناء سير الدعوى واذا كان الشايت ان المدعى تظلم من قرار لجنة شئون الافراد بتقدير درجة عقابته بدرجة ضعف ثم اقام دعواه بالطعن في هذا القرار قبل البت في التظلم من مجلس ادارة المؤسسة وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها لذلك فان الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير انسرى يكون في غير محله ويتمين رفضه .

(طعن ١٢٧٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له اهلية الخاصة لدى القضاء — زوال العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية — يترتب عليه أن تصبح الإجراءات صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء — تنتفى بذلك كل مصلحة المدعى عليه فى الطعن عليها •

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الأصل انه لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له اهلية الخاصة لدى القضاء وهو أصل عام ينطبق على الدعاوى الادارية كما ينطبق على غيرها — الا انه لما كانت المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى فانه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها من غير ذى اهلية — الا اذا كانت له مصلحة فى هذا الدفع — والأصل فى التصرفات الدائرة بين النفع والضرر وكذلك الإجراءات القضائية المتعلقة بها التى يباشرها ناقص الأهلية — الأصل فيها هو الصحة ما لم يقض بإبطالها لمصلحته — ولكن لما كان الطرف الآخر فى الدعوى يخضع للإجراءات القضائية على غير ارادته فان من مصلحته الا يتحمل إجراءات مشوية غير حاسمة للخصوم — ومن ثم وفى سبيل غاية هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى — على انه متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال فانه يزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء — وفى السبيل فيها بعد زوال العيب المفكوك اهانة لما سبق فيها — وبذلك تعتبر صحيحة منذ بدايتها — ومن ثم تنتفى كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها — ومتى كان الواقع فى الدعوى المائلة أن الوصية على المدعى قد تمطلت فى الدعوى واستمرت فى مباشرتها فانه لا يكون للجهة الادارية مصلحة فى الدفع بعدم قبولها

لرفعها من ناقص أهلية — ولا تكون المحكمة الإدارية قد أخطأت إذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع — وأذ كان الأثر المترتب على تدخل الوصية هو أن تعتبر إجراءات التقاضى صحيحة منذ بدايتها فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لاقامة دعاوى الإلغاء يكون غير قائم على أساس سليم متى كان الثابت أن صحيفة قد أودعت قلم كتاب المحكمة الإدارية دون تجاوز الميعاد المذكور — ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعمى على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ فى تطبيق القانون وتاويله إذ قضى بقبول الدعوى .

(طعن ١١١٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

رابعاً : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسبق الفصل فيها

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

وجوب أن يكون ثمة حكم حائز لقوة الشيء المقضى فيه واتحاد الدعويين
سببياً وموضوعاً وخصوصاً .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . اتحاد الخصوم .
كون الحكم السابق صادراً في دعوى مقامة من وزارة الحربية ضد المدعى
بإيضا الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقامة من المكور ضد
الجامع الأزهر — الدعوتان تتحدان خصوصاً باعتبار أن الحكومة هي الخصم
في الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع لها — أسس ذلك .

ملخص الحكم :

أنه ولو أن الدعوى رقم ٦٤٤٠ لسنة ٨ القضائية كانت مقامة من
وزارة الحربية ضد المدعى طعناً في القرار الصادر لصالحه من اللجنة
القضائية لوزارتي الأشغال والحربية في التظلم المقدم منه ضدها بينما
الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقامة من المكور ذاته ضد
الجامع الأزهر الذي نقل الى ميزانيته اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٤ فإن
كلا من ممثلي وزارة الحربية والجامع الأزهر وأن اختلفت هاتان الجهتان
في الظاهر أنها يمثل الحكومة وينوب عنها في التقاضي بالحكومة وهي الشخص
الإداري العام هي الخصم في الدعويين وما الجهتان المذكورتان سوى فروع
لها تكملان بعضهما في اتصال النزاع بهما وتنفيذ الحكم قبلهما وعلى هذا
الأساس تتحد الدعويان خصوصاً .

(طعن ٥٨٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٧)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — جواز ابدائه
في أية درجة من درجات التقاضى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

ان الدفع بسبق الفصل هو دفع موضوعى يهدف الى عدم جواز نظر
الدعوى الجديدة ، ولا يستقط بعدم ابدائه فى ترتيب معين قبل غيره من
الدفعات الشكلية أو غير الشكلية ، ولا بعدم ابدائه فى صحيفة المعارضة
أو الاستئناف ، يجوز ابداءه فى أى حال كانت عليها الدعوى ، وفى أية
درجة من درجات التقاضى ولو أمام محكمة النقض سواء دفع بهذا الدفع
أو لم يدفع .

(طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

مفاد نص المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان
ثمة شروطاً يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى به — شروط
الدفع — اذا اختص المشرع جهة إدارية باختصاص قضائى كالألجان القضائية
للاصلاح الزراعى فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات يكون لها حجية
الأمر المقضى به اذا توافرت شروطه — اذا كان القرار الصادر من اللجنة
القضائية لم يفصل فى موضوع النزاع أو فى جزء منه أو فى مسألة منفردة
عنه فصلا حاسماً منها له أو لو لم يناقش حجج الطرفين واسانيدهما
فلا يحوز حجية الأمر المقضى .

(م ١٥ — ج ١٤)

ملخص الحكم :

إن المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية المصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن (الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صلتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وتقتضي المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها) .

ومناد هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لجواز قبول الدفوع بحجة الأمر المقضي وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزه تنقسم الى قسمين : قسم يتعلق بالحكم . وهو أن يكون حكما قضائيا وان يكون حكما قطعيا ، وان يكون التمسك بالحجة في منطق الحكم لا في أسبابه الا اذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل واتحاد في السبب وبما يتعلق بالقسم الأول من الشروط الخاصة بالحكم فانه ولئن كان الأصل أن يصدر الحكم من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية ... لا سلطتها أو وظيفتها الولائية ، الا انه اذا اختص المشرع جهة ادارية باختصاص قضائي كاللجان القضائية للإصلاح الزراعي فان ما تصدره هذه اللجان من قرارات في المنازعات التي تختص بمظهرها يكون لها حجية الأمر المقضي وذلك بشرط توافرها بآلى شروط التمسك بهذا الدفع وأهمها في خصوص الطعن المثلل ، أن يكون قرار اللجنة قطعيا أي قد فصل في موضوع النزاع سواء في جيلته أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة منه فصلا جاسما لا رجوع فيه من جانب اللجنة التي أصدرته وذلك بعد أن تكون اللجنة قد تناولت موضوع النزاع أو النقطة أو المسألة التي أصدرت فيها قرارها بالموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم ورجحت كلمة أحد طرفي الخصوم على الآخر بحيث يمكن القول أن

قرار اللجنة قد فصل في موضوع النزاع أو حسبه حسباً باتاً لا رجوع لها فيه وذلك دون اخلال بحق الخصوم — بطبيعة الحال — في الطعن على القرار بالطريق المقررة .

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار اللجنة القضائية « الثانية » الصادر في الاعتراض رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ وهو القرار الذي استند اليه القرار المطعون عليه فيما قضى به من عدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه تلمح يبين ان اللجنة القضائية — في قرارها الصادر في الاعتراض رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ — قد قضت برفضه بحالته استناداً الى ما ذكرته في أسبابه قرارها من عدم قيام المعارضين بدفع أمانة الخبر مما يسقط حقهم في التمسك بقرارها التمهيدى بتعيين الخبر ومن أن (.) الاعتراض بحالته قد جاء خلواً من أى دليل يصلح سنداً تطئن الى اللجنة في بيان حقيقة الاطيان موضوع الاعتراض أمى من قبيل أراضى البناء وبالتالي تخرج عن نطاق احكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ أم هى من قبيل الاطيان الزراعية مما تخضع لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى الامر الذى يتعين معه رفض الاعتراض بحالته) . ويبين من ذلك أن هذا القرار لم يفصل في موضوع النزاع أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه فصلاً حاسماً منهياً له أو تم يناقش حجج الطرفين وأسانيدهما وبالتالي لم يرجع احدها على الأخرى ومن ثم لا يحوز هذا القرار أية حجية الامر الذى يبين منه أن القرار المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب حين قضى بعدم جواز نظر الاعتراض رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٧٣ لسابقة الفصل فيه بالقرار الصادر في الاعتراض رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٨ الذى لم يحز حجية الامر المقضى فانه يكون قد خالف التفسير الصحيح لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات مما يجعله حقيقاً بالالفاء ، ويكون لهذه المحكمة أن تتصدى لموضوع المنازعة لتنزل عليها الحكم الصحيح للقانون .

١ طعن ٢٤٦، ٤ ٢٦٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)

خامسا : الدفع بالتقادم المستقط

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

ضمان المقاول والمهندس لا يحدث خلال عشر سنوات من تهمد فيما شيدوه من جبان ومنشآت — سقوط دعوى الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهمد أو انكشاف العيب — هذه مدة تقادم مستقط لا تسقط به الدعوى تلقائيا ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ملفص الحكم :

ان مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٦٥٤ من القانون المدني هي مدة تقادم مستقط لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا وإنما يسوغ أن تستلزم كدفع من جانب المدعى أو أحد دائئيه أو كل ذي شأن أسبابه المصلحة في إثارة هذا الدفع وبغير أن يدفع به لا تكون المحكمة في حل من القضاء بعدم قبول الدعوى ويكون تبجيها لاستقاط الدعوى بالقبضاء بعدم قبولها من تلقاء نفسها مخالفا للقانون طالما لم يقدم لها دفع من ذي شأن من عينتهم المادة ٦٥٤ من القانون المدني المشار إليها ويؤكد هذا التفسير لنص المادة ما ورد من تعاميات بالذكرة الايضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني حيث يقول : « وقد ترقب على عدم وجود نص في التقنين الحالى (تعمد التقنين المدني السابق) . ان محكمة الاستئناف المختلطة قررت أن دعوى المسؤولية قبل المقاول بناء على نص المادة ٥٠٠ من التقنين المختلط يجوز رفعها بعد مضي عشر سنوات المقررة بالنص ولا يسقط الحق في اقامتها الا بضى عشر سنوات من يوم وقوع الحادث . ويترقب على ذلك انه لو جرت الخلل في السنة العاشرة فان الدعوى تبقى جائزة حتى تمر ٢٤ سنة من تاريخ ترمد .

تسلم العمل .. على أن هذه النتيجة تتعارض نهائياً مع ما رأيناه من ميل التقنيّنات الحديثة الى تقصير المدة التي يكون فيها كل من الما قول والمهندس مسؤولاً . لذلك يكتب المخرج بتحديد مدة ... » وحاصل ذلك مفهومه ان الاتجاه عند استحداث هذا النص لم يكن الى تغيير طبيعة التقادم والخروج به الى السقوط وانما كان القصد هو جعل التقادم قصيراً في مدته لحسب .

(طعن رقم ٥٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٣٧١/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبجول :

يلزم التمسك بالنفع بالتقادم الطويل لسقوط الحق للحكم به .
فالمحكى لا يحكم به من تلقاها ، كما لا يغنى عنه ان طلب برضى الدفوع
أو التمسك بتقادم آخر .

ملخص الحكم :

ان الخلع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم يتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة ، ولا يغنى عنه طلب برضى الدعوى أو التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم ، لأن لكل تقادم شروطه وإحكامه . كما ان النفع بالتقادم الطويل تنبع موشوعاً ، والقضاء بقبوله قضاء في اصل الحق وتستلزم به المحكبة ولايتها . ومن ثم فان الطعن في الحكم بالسقوط للتقادم الطويل ينقل النزاع برمته الى المحكمة الادارية العليا .

(طعن ٦٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣٨٤/٣/١٨)

سادسا : الدفع بالتزوير

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى — السر في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى. يتوقف عليها الحكم في موضوعها — إذا كان الادعاء بالتزوير منتهجا في فصل النزاع فإنه لا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يكون الادعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى بتقرير في قلم الكتاب ويبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها والا كان باطلا ويجب أن يعلن مدعى التزوير خصمه في الثانية أيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير. وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته بها والا جاز الحكم بسقوطه .

ومن حيث أن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى والسر في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوى يتوقف عليها الحكم في موضوعها وكلها كان الادعاء بالتزوير منتهجا في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك وكان سند الجهة الادارية في الزام المدعى عليه الثاني متضامنا مع المدعى عليه الأول يركز أساسا على التعهد المدون بطلب الالتحاق بالبعثة المشار اليها فان ادعاء المدعى عليه الثاني بتزوير توقيعه على ما سلف البيان وانكاره التوقيع على المستند المتقدم ذكره وتحديده وسيلة اثبات تزوير توقيعه يكون منتجبا في الدعوى ولا حجة في القول في أن توقيع المدعى عليه الثاني تم امام موظفين مومنين ذلك لأن المدعى عليه الثاني قد حدد موضع التزوير مقررًا بان التوقيع الوارد على التعهد المشار اليه ليس توقيعه ولم يصدر منه وان وسيلة اثبات التزوير هو أهل الخبرة والاستكتاب وغير ذلك من الاجراءات وهو ما يكفي لافتناع المحكمة بجدية الطعن بالتزوير دون ان ينال من اقتناعها هذا ان التوقيع تم امام موظفين مومنين اذ أن الطامن لم يستند تزوير توقيعه الى جهة الادارة — ومن ثم يكون الادعاء بتزوير توقيع المدعى عليه الثاني قائما على سند سليم من الغش — واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى برفض الطعن بالتزوير وتغريم المدعى عليه الثاني مبلغ خمسة وعشرين جنيها يكون قد خالف القانون .

ولما كان الأمر كذلك وكان الفصل في موضوع الدعوى بالنسبة للطامن يتطلب بادئ الأمر حسم النزاع حول صحة التوقيع المدعى بتزويره لذلك فقد تعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تقدم ويقول ادعاء المدعى عليه الثاني تزوير توقيعه على التعهد السالف الذكر — ويندب رئيس مكتب ابحاث التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي لاجراء المضاهاه وابداء الراى فى صحة أو تزوير توقيع المدعى عليه الثاني السيد/ على التعهد المدون بالصفحة الرابعة من طلب الالتحاق ببعثة كيمياه الصباغة والطباعة رقم ٩٣/٢ المشار اليها بأسباب هذا الحكم وصرحت لاختير المنتدب بالاطلاع على أوراق الدعوى وما يرى لزوم الاطلاع عليه من أوراق بالجهات الرسمية أو غيرها واستكتاب المدعى عليه الثاني — مع ابقاء الفصل في المصروفات حتى الفصل فى موضوع الطعن .

قاعدة رقم (١٧١).

المبدأ :

إجراءات الادعاء بالتزوير والدفع به الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية. لا تتبع أمام محاكم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يكون الادعاء بالتزوير بتقرير يقدم إلى قلم الكتاب تحد فيه مواضع التزوير كلها وأن يعلن الخصم خلال الثمانية أيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها: شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يريد إثباته بها وإلا جاز الحكم بسقوط ادعائه وحتى حصلت المرافعة على أساس المذكرة المبينة نظرت المحكمة فيها. لماذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تجد المحكمة في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفيها في تكوين اقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها أمرت بإجراء التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير ويتمين الالتزام باتباع هذه الإجراءات التي نهى عليها قانون المرافعات في مجال الادعاء بالتزوير أمام محاكم مجلس الدولة .

(طعن ١٥٣٥ و ١٥٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٤)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

الطعن بتزوير الأوراق - الحكم بالغرامة لا يكون إلا إذا قضى بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه ، عدم جواز الحكم بالغرامة إذا قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج .

ملخص الحكم :

ان ما ينبغي الطاعن من أن المحكمة قد أخطأت بعدم قضائها بالزام المدعى عليه بالفرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القديم وذلك يد أن قضت بعدم قبول الادعاء بتزوير الأوراق التي طعن عليها المدعى عليه بالتزوير. ان ما ينبغي الطاعن في هذا الشأن مردود بأن الحكم بالفرامة المذكورة لا يكون وفقا لحكم المادة السابقة الا اذا قضى بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه. ولما كان الامر كذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بسقوط حق المدعى بالتزوير في ادعائه نظرا لأن المدعى قام بإعلان تقرير الادعاء بالتزوير وشواهدة خلال الجهاد القانوني المبين في المادة ٢٨١ مرافعات كما لم يقض الحكم برفض الادعاء بالتزوير وانما قضى بعدم قبوله تأسيسا على أنه غير متعج في الدعوى فان النemy على الحكم فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤)

ملحوظة : الحكم بعدم دستورية القانون

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

استمواض تاريخ الرقابة على دستورية القوانين في مصر قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بقضاء المحكمة العليا - اختصاصها - اجراءات الطعن بعدم دستورية القوانين - ينتج على المحاكم الفصل في النفع بعدم دستورية القوانين ولو كان ذلك بطريق الامتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا - الامتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف احكام الدستور والقانون الذين عهدا بالرقابة على دستورية القوانين للمحكمة العليا .

ملخص الحكم :

ان الطاعن يؤسس طلبه الاصلى فى قبول الطعن شكلا على ان كلا من القانونين رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما اذ أغلق باب الطعن قضائيا فى قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ يكون كل من هذين القانونين قد جاء مخالفا لاحكام الدستور لما ينطوى عليه اسناد الفصل فى تلك المنازعات الى اللجنة القضائية وحظر الطعن القضائى فى قراراتها من نصيب لجزء من ولاية القضاء واسناده الى لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى ومصادرة لحق التقاضى فى قرارات اللجنة المذكورة مما يخالف احكام الدستور الذى ناط ولاية الفصل فى المنازعات كاملة لجهات القضاء ونمينا نص عليه من حظر النص على منع التقاضى فى قرارات الجهات الادارية الامر الذى يوجب على القضاء حين الفصل فى المنازعات التى تطرح عليه ان يمتنع من تطبيق هذه النصوص المانعة من التقاضى وان يقضى باختصاصه بنظر هذه المنازعات والا يعتبر متخليا من وظيفته الاساسية التى تستند اسسها من الدستور .

ومن حيث انه يبين من استقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين فى مصر انه رغم خلو الدستور والقوانين — نمينا معنى — من اى نص يخلو المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فانها قد اقرت حق القضاء فى التصدى لبحث دستورية القوانين اذا دفع امامها بعدم دستورية قوانين او اى تشريع يردى او فى مرتبته بطلب احد الخصوم تطبيقه فى الدعوى المطروحة عليها واستندت فى تقرير اختصاصها فى ذلك الى ان الفصل فى المسألة الدستورية المثارة امامها يعتبر من صميم وظيفتها القضائية ذلك ان الدستور اذ عهد الى المحاكم ولاية القضاء يكون قد ناط بها تفسيـر القوانين وتطبيقها نمينا يعرض عليها من المنازعات وانها تملك بهذه المثابة —

عند تعارض القوانين - الفصل فيما يكون منها أولى بالتطبيق باعتبار أن هذا التعارض لا يعود أن يكون صموية قانونية مما يتولد عن المنازعة فتشبهها سلطة المحكمة في التقرير وفي الفصل عملا بقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ماذا تعارض - لدى الفصل في المنازعة - قانون عادي مع الدستورية وجب عليها أن تطرح القوانين العادي وتهله وتغلب عليه. الدستور وتطبقه اعمالا لمبدأ سيادة الدستور ومسئوه على كافة القوانين. والتشريعات الأخرى الأدنى مرتبة بيد أن ولاية المحاكم في رقابتها لدستورية القوانين كانت مقصورة على الامتناع من تطبيق القانون المخالف للدستور ولم يكن قضاؤها في موضوع دستورية القوانين ملزما لها ولا لغيرها من المحاكم وكان لها ولغيرها أن تعدل عن رأيها السابق في مدى دستورية القانون محل الطعن مكان القانون يعتبر في آن واحد دستوريا تطبقه بعض المحاكم وغير دستوري تمتنع من تطبيقه محكم أخرى ونظرا لما يترتب على اختلاف وجهات النظر بين المحاكم في هذا الموضوع الخطير من اضطراب وعدم استقرار في المسائل والحقوق والمراكز القانونية فقد رأى الشارع تركيز رقابة دستورية القوانين في محكمة عليا واحدة يكون لها دون غيرها سلطة الفصل فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية فصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء محكمة عليا ناط بها دون غيرها سلطة الفصل في دستورية القوانين إذ ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم فإذا رأت المحكمة التي أثير أمامها الدفع جديته ولزوم الفصل فيه لحسم المنازعة الأصلية حدثت للخصم الذي أبدى الدفع مبعادا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا وأوقفت الفصل في الدعوى الأصلية حتى تحصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى الدستورية في المبعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن وأوجب القانون نشر منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وقضى بأن هذه الأحكام تكون ملزمة لجميع جهات القضاء « الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء المحكمة العليا المشار اليه ، والمادة ١ والمادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٧٠ - وبذلك يكون الشارع قد قصر سلطة الفصل في دستورية القوانين على المحكمة العليا وناط بها دون غيرها ولاية البت فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية الأخرى. وذلك حتى لا يترك أمر البت في مسألة على هذا القدر من الخطورة للمحاكم على مختلف مستوياتها حسبما جرى عليه العرف القضائي من قبل وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه .
المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

وقد رأى الشارع الدستوري اقرار هذا النظام التشريعي لرقابة دستورية القوانين واسناد الرقابة الدستورية الى جهة قضائية عليا تتولى الفصل فيها دون غيرها فنص في دستور سنة ١٩٧١ - على انشاء محكمة دستورية عليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وناط بها دون غيرها سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ونص على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبنية في القانون الصادر بإنشائها - ومنها اختصاصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين - وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا « المواد ١٧٤ و ١٧٥ و ١٩٢ من الدستور » وبناء على ما تقدم تكون المحكمة العليا حاليا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا عند انشائها هي الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل فيما يثار أمام الجهات القضائية من دفوع بعدم دستورية القوانين ويكون ممتنعاً على المحاكم الأخرى التصدي للنصل في هذه الدفوع الدستورية ولو كان ذلك بطريق الابتناع من تطبيق القوانين المطعون عليها دستورياً لأن هذا الابتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة الدستورية على القوانين للمحكمة العليا وقصر عليها هذا الاختصاص لتتولى سلطة الفصل فيه دون غيرها .

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن الدفع بعدم الدستورية إنما يبدى من أحد الخصوم في الدعوى كما أن هيئة مفوض الدولة طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة لا تعتبر خصما في المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها — يترتب على ذلك أنه إذا كان الثابت أن الطاعن لم يدفع في أى مرحلة بعدم دستورية أى نص في قانون تنظيم الجامعات فإنه لا محل لأن التصدى المحكمة للتمقيب على ما ورد بتقرير هيئة مفوض الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

ملخص الحكم :

أن قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ينص في المادة الرابعة منه على أن تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعاد الخصومة لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوى الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن . ويتبين من ذلك أن الفصل في دستورية القوانين أصبح من اختصاص المحكمة العليا دون غيرها وقد رسم القانون طريق إقامة الدعوى بذلك أمامها بأن يدفع الخصوم في دعوى منظورة أمام إحدى المحاكم بعدم دستورية قانون معين فتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع — بعد التحقق من جديته — ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ولما كان قانون مجلس الدولة قد حدد مهمة هيئة مفوض الدولة في الدعاوى والطعون بأن تتولى تحضيرها وتهيتها للمرافعة ثم تودع تقريرها بالرأى القانوني مسببا تمثلا فيه الجيدة لصالح القانون وحيدة ناتجا بهذه

المثابة لا تعتبر خصما في المنازعة لانها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها ولما كان الواضح من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا — سالف الذكر أن الدفع بعدم الدستورية انما يبدى من أحد الخصوم في الدعوى وكان الثابت في المنازعة الماثلة أن الطاعن لم يدفع في أية مرحلة بعدم دستورية أى نص في قانون تنظيم الجامعات بل أن المستفاد عن مخترتى دفاعه اللاحقتين على الايداع تقرير هيئة مفوضى الدولة أن الثابت عن الاشارة الى مسألة عدم الدستورية المشار اليه في التقرير وتمسك الطاعن في مذكرته الختامية باختصاص هذه المحكمة بنظر المنازعة وطلب الحكم في موضوعها بإلغاء القرارين المطعون فيهما على أساس من أحكام قانون تنظيم الجامعات ذاته — لما كان ذلك فانه لا محل لان تتصدى المحكمة فلتعقب على ما ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات .

(طعن رقم ١٠٦٧ ، ١١٨٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالنصل في دستورية القوانين —
المحكمة التي اثير امامها الدفع تحدد ميعادا للفصوم لرفع الدعوى بذلك
امام المحكمة العليا — وقت الفصل في الدعوى الاصلية حين فصل المحكمة
العليا في الدفع .

ملخص الحكم :

ان قانون المحكمة العليا الصادر به القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ قد خص في المادة الرابعة منه المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم في هذه الحالة تحدد المحكمة التي اثير امامها الدفع ميعادا للخصوم لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة العليا وتوقت النصل في الدعوى الاصلية حتى تصل المحكمة العليا في الدفع .

(طعن رقم ٦٧٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٠)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

اثارة الحاضر عن الطاعن بجلسة المرافعة أن القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض على مجلس الشعب في الميعاد المحدد بالمادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له قوة القانون بأثر رجعى — لا جدوى منه طالما لم يدفع بعدم الدستورية وفقا للقوانين المنظمة لذلك .

ملخص الحكم :

ما اثاره الحاضر عن السيد بجلسة المرافعة الاخيرة من أن القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض على مجلس الشعب في الميعاد الذى حددته المادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له من قوة القانون بأثر رجعى فانه قول لا طائل منه مادام الطاعن لم يدنع بعدم دستورية هذا القرار بقانون حتى تتناول المحكمة بحث امر جديده ونفسا لما تنقضى به احكام قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وقانون الاجراءات والرسوم امامها رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ قى — جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

الحظر المانع من الطعن القضائى فى قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى الصادرة فى المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل العمل باحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ — الدفع بعدم دستورتها — قضاء المحكمة العليا .

ملخص الحكم :

ان الحظر الماتع من الطعن القضائي في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها والتي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ان المنع من الطعن القضائي في هذه القرارات يتضمنه نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قبل تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ومن ثم يكون محور الدفع الدستوري المشار اليه لهم هذه المحكمة محصور في نص الفقرة المذكورة دون غيره اذ لم يتضمن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ نصا صريحا يقضي بحظر الطعن القضائي في تلك القرارات السبغة عليه مكتتيا في هذا الشأن بفتح باب الطعن القضائي فيما يصدر في ظل من قرارات اللجنة المذكورة ولا بغير من ذلك ان المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ قد أجازت الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون تلك القرارات الصادرة من هذه اللجان في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٢ فليس في هذه المغايرة اخلال بالمرکز القانوني لذوى الشأن وذلك ببراعة أن القرارات الأخيرة كانت نهائية وغير قابلة للطعن فيها قبل صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ على خلاف ما كان عليه الحال في شأن القرارات الصادرة في المنازعات الناشئة عن القانونين سلكي الذكر بناء على ذلك يكون المرجع في مدى جواز الطعن في قرارات اللجنة السابقة عليه هو الى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن الدفع بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه سبق أن عرض على المحكمة العليا وقضت برفض هذا الدفع بحكمها الصادر في الدعوى

الدستورية رقم ٩ لسنة ٧ بجلستها المنعقدة في أول إبريل سنة ١٩٧٨، مؤكدة بذلك دستورية نص الفقرة المذكورة تأسيسا على أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - وحسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - هي جهة خصصها المشرع بالفصل في المنازعات الناشئة من تطبيق القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها وذلك باتباع إجراءات قضائية لها كافة سمات إجراءات التقاضي وضمائنه ومن ثم مقراراتها تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات إدارية ويكون ما ينعمه المدعيان على نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ غير قائم على أساس سليم ذلك أن هذا النص لا يعلو على مضادة لحق التقاضي الذي كلفه الدستور في المادة ٦٨ منه فقد عهد هذا القانون إلى جهة قضائية الاختصاص بالفصل في منازعات تطبيق أحكامه وتلك الجهة هي اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي كما أن النص المذكور لا ينطوي على تحصين لقرار إداري من رقابة القضاء بالمخالفة لذات حكم المادة ٦٨ من الدستور لأن ما يصدر عن اللجنة ليس قرارا إداريا وإنما هو حكم صادر من جهة قضاء مختصة بالفصل في خصومة كائنت لوجه الحق فيها بعد اتخاذ الإجراءات القضائية التي تكفل سلامة التقاضي .. وبهذا الحكم يكون قد انحسم وجه الخلاف حول مدى دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلهما بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٩ ويكون قضاء المحكمة العليا بدستورية نص الفقرة المذكورة قضاء ملزما في الفصل في الطعن المائل .

ومن حيث أنه لئن صح في التكييف بما ذهب إليه الطاعن من أن تعهده بغير الدستورية ينصب أيضا على ما قضى به القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ في مادته الثالثة فإن هذا التعهده مبرور به إذ انتهت المحكمة العليا في حكمها سالف الذكر إلى أن النص بغير دستورية الشرط الأول من شروط تلك المادة غير سديد لأن هذا الشرط لا ينطوي على إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص أو بمبدأ المساواة في الحقوق ككله المستور .

(نظن رقم ٥٩٨ لسنة ١٨ في - جلسة ١٦/٥/١٩٧٨)

(م ٦٩ - ج ٩٤)

الفرع الثامن

التدخل في الدعوى

أولا : أحكام عامة :

١ — مناط التدخل

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن التدخل في الدعوى مناطه قيام المصلحة فيه ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى القائمة سواء في ذلك التدخل الانضمامي والذي ينصب على مساعدة أحد طرفي الخصومة للدفاع عن حقوقه أو التدخل الهجومي والذي يقوم على المطالبة بحقوق ذاتية — يتعين أن يرد التدخل على خصومة قائمة حتى يرد عليها التدخل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون — قانون المرافعات المدنية والتجارية — قد نصت على أنه « يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى بنفسها لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد انقضاء بلب المرافعة » .

ومؤدى ذلك النص ان شرعية التدخل في الدعوى منسأطة على المصلحة ووجود ارتباط بين طلبات التدخل والطلبات موضوع الدعوى القائمة سواء في ذلك التدخل الانضمامى والذى ينصب على مساعدة احد طرفى الخصومة للدفاع عن حقوقه او التدخل الهجوى والذى يقوم على المطالبة بحقوق ذاتية وانه ينفرع عن ذلك أنه يتمين ان يرد التدخل على خصومة قائمة حتى يرد عليها التدخل .

ومن حيث ان الثابت ان المطعون ضده الاول قد اقدم دعواه مظلما بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر من بنك ناصر الاجتماعى بالاستيلاء على الأرض الملوكة له والمبينة تفصيلا في صحيفة الدعوى - ويجلسة المرافعة المعقودة في ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٧٩ - طلب السيد/ القيم على والدته التدخل منضما لبنك ناصر الاجتماعى وفتح بعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى استنادا الى ان للخصومة تدور حول ملكية خاصة - ويجلسة ٤ من ديسمبر ١٩٧٩ تقدم للحضر عن الحكومة بحافظة مستندات طويت على كتاب بنك ناصر الاجتماعى الذى تضمن انه قد اخرج من مساحة الأرض محل النزاع بعد ان ثبت لثبته ان السيدة/ لازالت على قيد الحياة وطلب اخراج وزارة الشؤون الاجتماعية وبنك ناصر الاجتماعى بصنة اصلية - والحكم بعدم اختصاص المحكمة ولاثنا بصنة احتياطية - لذلك ولما كان التكييف القانونى السليم للطلبات محل الدعوى هو اعتبارها خصومة عينية تقوم على المطالبة بالغاء قرار بنك ناصر الاجتماعى بالاستيلاء على قطعة الأرض المتنازع عليها - مما تختص به محكمة القضاء الادارى - فانه ليس من شأن قبول تدخل الطاعن ودفعه بعدم اختصاص المحكمة - ان تعدل طبيعة الطلبات التى اقدمت بها الخصومة او ان تقيم منازعة موازية لها بحسب ان منازلة التدخل - في صورته الاتضمامية او الهجومية - انما يعور في اطار الدعوى القائمة بصورتها - ومتى كان الثابت ان بنك ناصر الاجتماعى قد قدم بسحب قرار الاستيلاء بان اخرج عن قطعة الأرض المتنازع عليها فليكون بذلك قد اخرج المنازعة من مضمونها واصبحت الخصومة غير ذات موضوع مما يتمين معه الحكم بانتهاء الخصومة دون ان يكون لهذا القضاء الى اثر

على قيام المنازعة في ملكية قطعة الأرض والتي يكون الفصل فيها للقضاء
إلغى - ويكون محل الطعن وقد خلاص الى ذلك قد اصاب الحق وأعمى
صحيح حكم القاتون ويكون الطعن المائل ولا اساس له جديرا بالرفض
مع إلزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ٨٨٥ لسنة ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٦)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

لكل ذي مصلحة ان يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا
الحكم لنفسه بصلب مرتبط بالدعوى - التدخل الهجومي - للتدخل في
التدخل الهجومي ان يبدى ما يشاء من الطلبات وأوجه الدفاع كأي طرف
أصلي إلا ان التدخل لا يلتزم أو يحتج عليه بالإحكام الصادرة قبل الفصل
في الموضوع قبل تدخله - الأثر المترتب على ذلك : الحكم في الدعوى
الصلوية بترك الخصومة أو بعدم القبول أو بسطها لعدم حضور الخصم
لا يترتب عليه انقضاء التدخل ويكون للتدخل ان يجدد الدعوى في
المرحلة - أساس ذلك : التدخل ذو صفة في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه المسلم به ان مناط قبول أى طلب أو دفع رهن بان يشكون
لمصلحة مصلحة قائمة يقرها القاتون ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا
كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيفاء لحق
يخشى زوال دليله عند النزاع فيه (المادة ٣ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية) .

وانه يشترط لقيام المصلحة ان تكون مصلحة قانونية أى ان يستند
وللع الدعوى الى حق أو مركز قانوني ويكون الغرض من الدعوى حماية

هذا الحق بتقريره عند النزاع فيه أو نفع العذوان عنه أو تعويض
بالحق من ضرر من جراء ذلك - وإن تكون المصلحة شخصية مباشرة
وهو ما يميز عنه نفع المرافقات كشرط مقتل باسم الضفة
ويعنى أن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق أو المركز القانوني
محل النزاع أو نائية وكذلك للدعى عليه بأن يكون هو صاحب المركز
القانوني المعتدى على الحق المدعى به . كما تشترط أن تكون المصلحة
قائمة وحالة يتمين أن يكون حق رافع الدعوى قد اغتدى عليه بالفعل
ومن ثم لا تكفى مجرد الضرر المحتمل وقومه إلا في الحالات الذى حددتها
القانون على الوجه المبينه .

وحيث أن المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تح
أجازت لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا
الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة
لرفع الدعوى ... والمسلم به في مجال التدخل الهجوى أن يبدى المتدخل
ما شاء من الطلبات وأوجه الدفاع كائى طرف أصلى الا أن المتدخل لا يلتزم
بالاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع قبل تنذله كما لا تسرى في
شأنه جميع آثار التمييز فالحكم في للدعوى الأصلية يترك الخصومة
أو بعدم القبول أو بشطبها بسبب عدم حضور المدعى لا يترتب عليه
انقضاء التدخل ويكون للتدخل أن يحدد الدعوى في الميعاد .

وحيث انه بتطبيق تلك الامول في خصوصية الطعن المائل فان لم
كان الثابت أن الطاعنين قد اقبلوا الاعتراض رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٢ بطابع
النساء قرار الاصلاح الزراعى الصادر في ١٩٥٨/١١/٥ بالاستيلاء على
الأراضي المثبته الحدود والمعالم في الاعتراض رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ .
وصحيفة الدعوى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٢٨ منى كلى مصر - قبل السيد /
..... تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٢ استنادا
الى أنهم يملكون الأرض محل النزاع ومن ثم فانهم ينازع للاصلاح الزراعى
على أساس أن القرار قد اعتدى على حقوقهم المدعى بها - ومن ثم

يتوافر في شكله شرط المصلحة التي يقرها القانون وتكون لهم الصفة.
في اقلية الاعتراض اصلا وببشارة بحسبانه الوسيلة التي رسمها
القانون للمعارضة في استيلاء الاصلاح الزراعي كما تكون لهم تجديد.
الاعتراض الذي سبق شطبها وهو ما ذهب اليه الطاعنون في الطعنين.
المكتلين وتكون اللجنة وقد انتهت الى عدم قبول الاعتراض لاقامته من غير
حى صفة تكون قد خالفت احكام القانون مما ينعين معه الحكم بالفناء
الغراز مجلس الطعن والحكم بقبول الاعتراض شكلا واعادته الى اللجنة
المتفالية الفصل في موضوع الاعتراض مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ١٠١٦ ، ١٠٢٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)

ب — اجراءات التدخل

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

التدخل في الدعوى — طبقا لاحكام نص المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يكون بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة وهى ايداع عريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين امام تلك المحكمة الى قلم كتاب المحكمة او بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضر الجلسة — عدم ايداع عريضة موقعة من محام لقلم كتاب المحكمة — او تدخل في غيبة الخصوم — القضاء بعدم قبول التدخل في الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن التدخل في الطعن فان المادة (١٢٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على ما ياتى :

« يكون لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضبا لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب يرتبط بالدعوى » .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

ومن حيث انه طبقا لاحكام هذا النص فان التدخل يكون بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة وهى ايداع عريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين امام تلك المحكمة الى قلم كتاب المحكمة

أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضر الجلسة .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن تدخل السيد الأستاذ/.....، وقد تم بحضور وكيله الجلسة وانتهت تلك في محضر الجلسة في حضور بعض الخصوم فإنه يكون مقبولا شكلا ولا يلزم لقبول تدخله حضور كل الخصوم ويكفي لتدخله حضور بعضهم طالما أن طلبات التدخل واحدة بالبسطة لكل الخصوم .

أما بالنسبة لتدخل السيد الأستاذ/..... في الطعن فلا تدخله ليم يتم بإيداع عريضة مؤتمعة من محام متهم بجهول المحامين المقبولين أمام المحكمة الإدارية العليا التي قلم كتاب هذه المحكمة كما أن تدخله بحضوره جلسة ١٩٨٢/٢/٥ كان في غيبة الخصوم حيث لم يحضر أحد من المدعى عليهم تلك الجلسة. ومن ثم يعمى الفصل بعدم قبول تدخله في الدعوى

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٥)

ثانيا : التدخل الانضمامي

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

التدخل الانضمامي أو التبعي يقصد من وراءه المحافظة على حق يراه له عن طريق مساعدة أحد طرفي الخصومة في الدفاع عن حقه — اقتصر دور التدخل الانضمامي على مجرد تأييد أحد طرفي الخصومة الأصليين وهو الخصم الذي تدخل انضماما له ومن ثم لا يجوز له أن يتقدم بطلبات تغاير طلبات الخصم الذي تدخل لتأييده ترك المدعى الخصومة الأصلية أو مصالحة مع المدعى عليه أو تنازله عن الحق المدعى به يترتب عليه انتفاء التدخل — احظار الطلب في التلتمس الأهلئ لا محل له وغير ذئ موضوع والحكم برفضه يترتب عليه أن يسقط بالتبعية طلب التدخل الانضمامي لانهايار البيان الذي يرتكز عليه .

ملفصئ الحكم :

انه عن المتدخلين في الطعن انضماما لوارثئ الطامعن بان المتدخل في هذا التدخل الانضمامي أو التبعي يقصد من وراء تدخله المحافظة على حق يراه له عن طريق مساعدة أحد طرفي الخصومة في الدفاع عن حقه ويقتصر دور التدخل الانضمامي على مجرد تأييد أحد طرفي الخصومة الأصليين وهو الخصم الذي تدخل انضماما له ومن لم لا يجوز له ائ للتدخل انضماما أن يتقدم بطلبات تقارير طلبات الخصم الذي تدخل لتأييده كما أن ترك المدعى الخصومة الأصلية أو مصالحة مع المدعى عليه أو تنازله عن الحق المدعى به يترتب عليه انتفاء التدخل أي أن يصير المتدخل انضماما مصر الخصم الأصلي المتضمم اليه في الدعوى الأصلية . وانهاء هذا النظر واذا كان الثابت في المحكمة العسكرية قضت

بإعدام الطاعن وتم تنفيذ هذا لحكم ومن ثم ينفذ طلب وقف تنفيذ القرار الملعون فيه — وهو الطلب في الطعن الأصلي المائل — لا محل له ويصبح غير ذي موضوع مما يتعين معه الحكم برفضه . وإذا كان ذلك حال الطعن الأصلي فإن طلب المتدخلين انضماما — وهو وقف تنفيذ القرار الملعون فيه — يسقط لانتهيل البيان الذي يرتكز عليه والقول بغير ذلك يؤدي إلى تكرار التصدي لبحث طلب المتدخلين وهو بطبيعته ذات طلب الخصم الأصلي المنضم إليه وهو الأمر غير الجائز .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

ليس للمتدخل أن يطعن في شق من القرار ، غير الشق الملعون فيه من المدعى فيها ، أو أن يطلب طلبات غير التي طلبها أو أن يستند إلى أسس غير تلك التي استند إليها المدعى .

ملخص الحكم :

لا يجوز للخصم المنضم أن يطعن في شق من القرار غير الذي طعن فيه المدعى الأصلي أو أن يطلب الحكم بغير ما طلبه هذا المدعى أو أن يستند إلى غير الأسس التي يجوز للمدعى المذكور التمسك بها .

(طعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

التدخل الإنشائي — تدخل الخصم الثالث في الدعوى — جائز في درجات التقاضي الأعلى متى كان الحكم الذي سيصدر في المنازعة سيمتد أثره إلى طالب التدخل .

ملخص الحكم :

إذا كان المطعون في ترقيته قد طلب تدخله خصما ثالثا في الدعوى. منصبا الى الحكومة في طلب رفضها فان المحكمة لا ترى مانعا من ذلك مادامت له مصلحة في المنازعة باعتبارها المطعون في ترقيته بالرغم من انه لم يختصم ولم يتدخل امام محكمة القضاء الادارى ، اذ يجوز التدخل في درجات التقاضى الأعلى ممن يطلب الانضمام الى أحد الأخصام او ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل او تدخل فيها وليس من شك في ان الحكم الذى سيصدر في هذه المنازعة سيعمدى اثره الى طالب التدخل ويعتبر حجة عليه ، ومن ثم ترى المحكمة قبوله خصمه منصبا الى الحكومة في طلب رفض الدعوى .

(طعن ٧٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ — يجوز لكل ذى مصلحة ان يتدخل في الدعوى. منصبا لاحد الخصوم طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى — التدخل يتم بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها — لا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تجيز لكل ذى مصلحة ان يتدخل في الدعوى منصبا لاحد الخصوم او طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة او بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت

في محاضرها ، ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة . ويبين من الأوراق
أن السيد / طلب تدخله في الطعن خصصاً منضماً إلى التهيئة
العمية للإصلاح الزراعي في طلباتها بجلسة ١٩٨٢/٦/٢ خلال نظر الطعن
بجلسات النحس وقبل اقفال باب المرافعة في الطعن ، ويقوم طأه على
أساس أن الأرض محل النزاع آلت إليه بالبيع من الهيئة الطاعنة بطريق
المزاد العلني ، ولم ينكر عليه الخصوم ذلك ، ومن ثم تكون مصلحة مانقة
الانضمام إلى الهيئة البائعة في طلباتها يرفض الاعتراض ، ويتمين على
مقتضى ذلك قبول تدخله في الطعن خصصاً إلى الهيئة العمية للإصلاح الزراعي
في طلباتها .

(طعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٨٢/٣/١)

ثالثا : التدخل الاختصاصي

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

التدخل الانضمامي والتدخل الاختصاصي - شروط قبول التدخل.

الاختصاصي .

ملخص الحكم :

قد تكفل قانون المرافعات في شأن التدخل الاختصاصي بالنص في المادة ١٥٣ منه على أنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى وأبرز هذا النص التمييز بين نوعين من التدخل أولهما التدخل الانضمامي ويتصد به تأييد أحد الخصوم في طلباته فالتدخل يفي من تدخله المحافظة على حقوقه من طريق الانضمام لأحد الخصوم دفاعا عن حقه في الدعوى ومن صورة في دعاوى الإلغاء تدخل المطعون في تزييفه خصما ثالثا منضما للحكومة في طلب رفضها وقد قضت هذه المحكمة بأن التدخل جائز بطلب الانضمام الى أحد الخصوم من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه والنوع الثاني وهو التدخل الخاصي يقصد به التدخل المطالبة بحق لنفسه فهو يدعى لنفسه حقا يطلب الحكم له به ويشترط لقبوله شرطان :

(١) أن يدعى المتدخل لنفسه حقا ؛ ومن ثم فإنه يشترط في المصلحة التي تبرر قبول التدخل في هذه الحالة كل الشروط اللازمة لقبول الدعوى . وهي أن تكون المصلحة قانونية حالة وقتية ، شخصية ومباشرة .

(٢) قبيل الإلتحاق بين الطلب الذي يسعى المتدخل للحكم لنفسه به وبين الدعوى الأصلية ووجود الارتباط هو الذي يبرر تقسيم هذا الطلب وتقدير الارتباط متروك للمحكمة التي يقدم إليها الطلب .

(طعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٧)

الفرع التاسع

حق الدفاع

أولاً : نحو العبارات الجارحة

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

تضمن المذكرات عبارات جارحة — حق المحكمة في الأمر بحجوها —
المادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

أن مذكرات المدعى قد تضمنت عبارات جارحة حصرها الدفاع من
الحكومة في الطلب الكتابي المتقدم منه ولذا تأمر المحكمة بحجوها طبقاً
للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٣١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٧)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

تقديم المظنون ضدهم بمذكرات تتضمن عبارات جارحة لا يسوغ
أن تكون محلاً للتراجع بين طرفي النزاع وتحت نظر المحكمة — للمحكمة أن
تأمر بحجوها من أوراق الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من المذكرات التى قديها الحاضر عن المطعون ضدهم فى مذكرتيه بجلستى ١٩٨١/١١/١٨ و ١٩٨٢/٤/١٣ انها تضمنت عبارات جارحة لا يسوغ ان ترد فى الأوراق التى تقدم للمحكمة وتكون محلا للترافع بين أطراف النزاع وتحت نظر المحكمة عند نظر الطعن والحكم فيه .
الأمر الذى أمرت المحكمة بمحوها من أوراق الدعوى .

(طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١)

ثالثا : تطبيق القاعدة المتقدمة على موظفى مصلحتى الاملاك الاميرية والاموال المقررة الذين سبق تخطيهم عند الترقية الى درجات التسيق .

ومن حيث ان الطاعن يستند فيما يطلب الى هذا القرار وقد رفع دعواه قبل انقضاء خمس عشرة سنة محسوبة من تاريخ صدوره ومن ثم فان حقه لم يستطع بالتقدم الطويل .

ومن حيث ان القرار الصادر فى ١٩٤٧/٩/٢١ بترقية بعض موظفى مصلحة الاموال المقررة من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٤٦/٥/١ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٩/٥/٢٩ قد اشتمل على ترقية من يلونه فى اقدمية الدرجة السادسة مثل السيد/... الذى ترجع اقدميته فى الدرجة السادسة الى ١٩٤٢/١/٧ والسيد /... الذى ترجع اقدميته فى الدرجة السادسة الى ١٩٤٣/١/٧ بينما ترجع اقدمية الطاعن الى ١٩٤١/٤/١٢ من ثم فانه يتعين اعتبار الطاعن فى الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٤١/٤/١٢ ولا يقدر فى ذلك ان الطاعن كان يشغل درجة شخصية قبل الترقية لان الدرجة الشخصية والدرجة الاصلية. هاتين فى مجال الترقية .

(طعن رقم ٨٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

تقدم الحق فى طلب ضم مدة الخدمة السابقة — تطبيق قواعد القانون الخاص على روابط القانون العام بما يتفق وطبيعة هذه الروابط — تطبيق للتقدم المستط على ميعاد رفع الدوى فى المنازعات الادارية فيما عدا دعوى الإنهاء — تطبيقه على طلب ضم مدة الخدمة السابقة .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى بانه وان كانت قواعد القانون المدني قد وضعت اصلا لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسرى وجوبا على روابط القانون العام — الا ان القضاء الادارى له ان يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله ان يطورها بما يتفق مع طبيعة هذه الروابط الا اذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص . وتترك مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتمثل بالمصلحة العامة اذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائما الصلح على سرعة البت فيها بئور في منازعات وطالما ان التطور القانوني قد وصل الى حد الاقرار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجريه من تصرفات فان ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها ابد لانهاية واذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فان حكمه هذا للتقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو اوضح . وواجب في استقرار الأوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرارا تبليه المصلحة وحسين سير المرفق ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوي في المنازعات الادارية القبر يختص بنظرها بهيئة قضاء ادارى الا ما يتعلق منها بطلبات الالفاء اذ نص على ان ميماد رفعها هو ستون يوما على التتصيل الوارد به ومن ثم فان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يستطع بالتقدم طبقا لقواعد القانون المدني ماذا لم يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد وان احكام القانون المدني في المواد (٣٧٤ - ٣٨٨) قد تكلفت ببيان انواع مخطئة للتقدم الطويل او التجميع غير ان هذا العدد لا انواع التقدم لا يمكن ان يهدر الاصل العام الذى يجعل من التقدم الطويل القاعدة الاساسية فى سقوط حق المطالبة .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

القراءة أو المصاهرة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة (أولا) من المادة ٣١٣ مرافعات — وجوب أن يكون القريب أو الصهر خصماً في الدعوى — المقصود بالخصم في هذا المعنى هو الأصل فيها مدعى أو مدعى عليه — عدم سريان هذه الفقرة على النائب كالوصى والقيم وكالوزير بالنسبة للدعوى المتعلقة بالدولة — القراءة التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣١٣ مرافعات — عدم سريان هذه الفقرة على الوزراء حين يمثلون الدولة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حددت على سبيل الحصر في فقراتها الخمس الأحوال التي تجعل القاضي مبنوماً من سماع الدعوى غير صالح لنظرها . فنصت في فقرتها الأولى على أنه : (أولا) إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة . . . » . وظاهر من ذلك أن عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى طبقاً لهذه الفقرة — يستلزم شرطين : (أولهما) رابطة القراءة أو المصاهرة إلى الدرجة المحددة ، (وثانيهما) أن يكون القريب أو الصهر لفأية هذه الدرجة خصماً في الدعوى . والخصم بهذا المعنى هو صاحب المصلحة الشخصية والمباشرة في رفعها أن كان مدعياً وفي دفعها أن كان مدعى عليه . وبعبارة أخرى هو الأصل فيها مدعى أو مدعى عليه . أما النائب عن هذا الأصل ، كالوصى على القاصر والقيم على المحجور عليه وكالوزراء بالنسبة للدعوى المتعلقة بالدولة ، فهؤلاء لا يعتبرون أشخاصاً بذواتهم في تلك الدعوى لأنهم ليسوا ذوي مصلحة شخصية ومباشرة فيها فتتبع درجة قرابتهم أو مصاهرتهم القاضي من نظرهما وتجعله غير صالح للحكم فيها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإنما هم نائبون فقط عن الخصوم فيها ، وهذه النيابة قد تزول ويحل محلهم

غيرهم فيها ، ذلك لأن الحكم الصادر في اندعوى لا ينصرف اثره الا الى
الاصلاء دون النائبين عنهم . أما نيابة القاضى عن أحد الخصوم أو قرابة
القاضى أو مصاهرته لغاية الدرجة الرابعة للنائبين عن الخصوم في اندعوى
التي تجعل القاضى غير صالح لنظرها ممنوعا من سماعها فقد حددتها
الفقرة الثالثة من تلك المادة في الحالات التي ذكرتها على سبيل الحصر
وهي : « اذا كان القاضى وكلاء لأحد الخصوم في أعماله الحموصية
أو وصيا عليه أو قريبا أو مظلونه ورائته له ، أو كانت له صلة قرابة
أو مصاهرة للخرجة الرابعة بومضى أحد الخصوم أو بالتقيم عليه أو بأحد
أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو
أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى » . وثيابة الوزراء بالنسبة الى
الدعوى المتعلقة بالدولة طبقا للفترة الأولى من المادة ١٤ من قانون
الرافعات المدنية والتجارية ليست من بين تلك الحالات سبلة الذكر
الواردة على سبيل الحصر ، وهي حالات لا يمكن التوسع فيها ، لأنه
يترتب عليها بطلان الحكم . ومن المسلم انه لا بطلان الا بنص .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

القرابة أو المصاهرة التي تجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى
طبقا للفترة الرابعة من المادة ٢١٢ رافعات - وجوب أن تكون مباشرة -
تعريف القرابة .

ملخص الحكم :

ان الفترة الرابعة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية (التي استظهرت جالة وجود مصلحة للقرابة أم الصور في
الدعوى ولو لم يكن خصما فيها) لا تجعل القاضى ممنوعا من سماعها غير
صالح لنظرها الا : « اذا كان له أو إزوجته أو لأحد اقاربه أو أصهاره
على عهود النسب أو إن يكون هو وكلاء عنه و وصيا أو قريبا عليه مصلحة

في الدعوى القائمة « فيجب لكى تكون القرابة او المصاهرة في هذه الحالة مقبلة للقاضي من سماع الدعوى تجعله غير صالح لنظرها ان تكون على عمود النسب او قرابة او مصاهرة مباشرة ، دون قرابة او مصاهرة الحوائى . والقرابة المباشرة هى الصلة ما بين الفروع والاصول طبقا للمادة ٣٥ من القانون المدنى . ولكى تكون المصاهرة مباشرة يجب ان يكون اقارب أحد الزوجين معتبرين في نفس هذه القرابة بالنسبة الى الزوج الآخر ، وذلك طبقا للمادة ٣٦ من القانون المذكور . وعلى ذلك فالاقارب والاصول على عمود النسب هم بالنسبة الى القاضي ولده ووالده (ابا واما) وولد زوجه وزوج ولده ووالد زوجه وزوج والده وان علوا أو نزلوا ، ومن ثم فليس للمدعى في خصوص هذه الدعوى ان يتحدث بان الوزير المختص في دعوى الافشاء له مصلحة شخصية فيها بحسبان ان الطعن في القرارين يعيب اساءة استعمال السلطة قد يعرضه لمساقلته شخصيا من التعميؤس مستقبلا في دعوى اخرى — ليس له ان يتحدث بذلك طالما ان ملالة المصاهرة بين القاضي وبين الوزير المختص في دعوى الافشاء ليست من قبيل المصاهرة المباشرة .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

أخت الزوجة تعتبر في نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، وزوجها يعد في نفس قرابة زوج أخت الآخر ودرجته .

نفس الحكم :

يبين من الاطلاع على المواد ٣٤ و٣٥ و٣٧ من القانون المدنى وما ورد في مسندنا بالملكرة الايضاحية ان القرابة بما في ذلك المصاهرة اما ان تكون من جهة الاب او من جهة الام او من جهة الزوج . واذا كان اقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة الى الزوج الآخر

غان أخت الزوجة — وهى من الحواشى — تعتبر فى نفس قرابة أخت الزوج ودرجته ، وينبنى على ذلك أن زوجها يعد فى نفس قرابة زوج أخته هذا الأخير ودرجته .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

عدم قبول طلب رد جميع مستشارى التقض ، أو رد عدد منهم بحيث لا يبقى ما يكفى للحكم فى طلب الرد — المادة ٢/٣٣٦ مرافعات — سريان هذه القاعدة ولو كان الرد لسبب من الأسباب الواردة بالمادة ٢١٢ مرافعات — حكمة تقرير هذه القاعدة ألا يفصل فى الرد هيئة يجلس فى تشكيلها مستشار من مرتبة أدنى من وجه ضدهم طلب الرد — اختلاف هذه المحكمة عن تلك التى شرع من أجلها نص المادة ٢٧ من قانون استقلال القضاء الذى يفول وزير العدل سلطة نوب مستشار بالاستئناف للاستئفال بمحكمة التقض مؤقتا .

ملخص الحكم :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ مرافعات على أن لا يقبل « طلب رد جميع مستشارى محكمة التقض أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفى للحكم فى طلب الرد أو فى موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد » ، وهذا الحكم يسرى فى جميع الأحوال أيا كان سبب الرد ولو كان لما نصت عليه المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ذلك أن المادة ٢٣٦ هى ترديد لنص المادة ٣٢٨ مكررا من قانون المرافعات القديم التى كانت اضليت بدورها بالمادة ٤٠ من قانون انشاء محكمة التقض ، والحكمة التشريعية التى دعت الى ذلك هى الضرورة الملجئة لتفادى وضع شئ من نظام التدرج القضائى حتى لا يفصل فى طلب رد مستشارين من مرتبة

على في هذا التدرج (أو في الدعوى عند قبول طلب الرد) هيئة هي بمثابة محكمة مخصوصة يتضمن تشكيلها مستشارين هم في التدرج المذكور أدنى مرتبة من مستشارى محكمة النقض ، ومن أجل هذه الضرورة أبيض المحطور ، والضرورات تبيح المحظورات . وهذه المحكمة غير تلك التى تقوم عليها المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء التى تجيز لوزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة النقض أن يتدب للاشتغال مؤقتا بمحكمة النقض أحد مستشارى محاكم الاستئناف بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة التابع لها ، اذ حكمة ذلك هي حلجة العمل لظروف طارئة ، وتبقى محكمة النقض مع هذا النصب حافظة أساسا لتشكيلها ، ولا يترتب عليه أن توضع فى الوضع الشاذ الذى دعا الى تقرير الفترة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، اطلع فى ذلك المادة ٢٧ من المرسوم بقانون المشار اليه هي بغيرها فريد للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ يستقلال القضاء ، فلو كان قصد الشارع أن تستعمل هذه الرخصة ويجوزها في حالة رد مستشارى محكمة النقض او بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكتفى للحكم فى طلب الرد او فى موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد ، او بعبارة اخرى لو كان قصده أن يستعمل تلك الرخصة يجب أن يفتى عن الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لكن الفى هذه الفترة من المادة ٣٢٨ مكررا من القانون القديم ، ولما ردها بعد ذلك فى قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الصادر بعد قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ ، على أن اصرار الشارع على بقاء تلك الفقرة فى قانون المرافعات الجديد لا يترك مجالا لى شك فى انه لا يجوز استعمال رخصة التدب فى مقام تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وذلك لاختلاف الحكمة التشريعية التى يقوم عليها كل من النصين .

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

القاعدة التي تقرها المادة ٢/٣٣٦ موافقات في شأن رد القضاء —
انطباقها في شأن مستشارى المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٣٦ من قانون المرافعات تطبق في شأن مستشارى المحكمة
الادارية العليا الذين نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن يسرى في شأن ردهم القواعد المقررة
لرد مستشارى محكمة النقض .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المادتان ١٥١ ، ١٥٩ من قانون المرافعات — يجب تقديم طلب الرد
قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا تسقط الحق فيه — حضور طالب الرد
بجلسات سابقة وشرح موضوع دعواه امام رئيس المحكمة المطلوب
رده — الحكم بسقوط الحق في طلب الرد والغرامة ومصادرة الكفالة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥١ من قانون المرافعات تنص على انه « يجب تقديم طلب
الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع والا تسقط الحق فيه » .

ومن حيث أن المطعون ضده حضر امام دائرة محصل الطعون برئاسة
السيد المستشار / ثلثي جلسات دون أن يقرر برز السيد

المستشار رئيس الدائرة . وبين من محضر جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٣ أن الطعون ضده شرح الموضوع أمام الدائرة برئاسة السيد المستشار رئيسها .

ومن حيث أنه وقد ثبت ذلك فإن طلب الرد يكون قد قدم بعد تقديم الطعون ضده دفاعه في الطعن الأمر الذي يترتب عليه بالتطبيق للمادة ١٥١ من قانون المرافعات أن حقه في تقديم طلب الرد قد سقط .

ومن حيث أن المادة ١٥٩ من قانون المرافعات تنص على أن تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله على الطالب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنية وبمصادر الكفالة وترى المحكمة تقديم طلب الرد عشرين جنيهاً .

« حكمت المحكمة بسقوط حق الطالب في طلب الرد وتغريمه عشرين جنيهاً ومصادرة الكفالة » .

(طعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ١٩٩٠ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المادة ١٤٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — طلب الحكم باعتبار الخصومة منتهية في طلب الرد — تكييفه — هو من قبيل التنازل عن الطلب — أساس ذلك : الحكم بانتهاء الخصومة يفترض ثمة خصومة قائمة بين طرفين وأن يستجيب المدعى عليه الى طلبات المدعى فيها — طلبات الرد من قبيل الخصومات التي يسوغ فيها الحكم باعتبار الخصومة منتهية — أساس ذلك : تنظيم الرد إنما شرع لصالح العدالة وحدها دون أن ينطوى على أية خصومة بين الطالب والقاضي المطلوب رده — انتهاء الخصومة يمكن أن يرد على التنظيم الخاص بمخاصمة القضاة الذي نظمته

المواد ٤٩٤ من قانون المرافعات — الحكم بإثبات تنازل الطالب عن طلب الرد والزامه المصاريف والأجر بمصادرة الكفالة .

ملخص الحكم :

ان طلب الحكم باعتبار الخصومة منتهية في طلب الرد هو في حقيقته وبحسب تكييفه القانوني السليم من قبيل انتازل عن الطلب . ذلك لأن الحكم بانتهاء الخصومة نعترض أن تكون تبة خصومة من طرفين ، وأن يستجيب المدعى عليه الى طلبات المدعى فيها . ولما كانت طلبات الرد التي تقدم طبقا لأحكام المواد ١٤٨ وما بعدها من قانون المرافعات كما هو الشأن في طلب الرد المائل لا تعتبر من قبيل الخصومات التي يسوغ بحكم فيها بانتهاء الخصومة متى توافرت شروط ذلك ، لان تنظيم أحكام الرد في المواد المذكورة انها شرع لصالح العدالة وحدها دون أن ينطوى طلب الرد في ذاته على أية خصومة بين الطالب وبين القاضى المطلوب رد: على نحو يسوغ معه الحكم بانتهاء الخصومة في الطلب خاصة وان تبة تنظيمها آخر خاص بخاصية القضاة أورده القانون في السواد ٤٩٤ وما بعدها هو الذى يمكن الحكم في محاكمة بانتهاء الخصومة ان كان لذلك محل . وبما يكن من أمر في هذا الخصوص فان المستشار/..... لم يكن على أى حال ضمن تشكيل الدائرة الثانية لمحس الطعون التي نظرت الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ القضائية يوم ٥ من سبتمبر ١٩٨٣ كما أن سياسته لم تخطر بطلب الرد المشار اليه الذى لم يودع التقرير به الا في صباح ذات يوم الجلسة التي كان محمدا لنظر الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ القضائية سالف الذكر ، ولم يتصل عليه بطلب الرد المذكور بالتالى ومتى كان ذلك فان طلب الحكم أصليا باعتباره الخصومة في طلب الرد منتهية يكون واردا على غير محل ويعتبر في حقيقته تنازع عن الطلب المذكور ، وهو ما استهدفه الطالب فعلا وضمنه طلبه الاحتياطى على النحو اللابت بمحضر الجلسة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بإثبات تنازل الطالب عن طلبه مع الزام المصاريف والأجر بمصادرة الكفالة عملا بنص المادة ١٥٩ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٣٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٣)

الفرع الثالث عوارض سمي الدعوى

أولاً : انقطاع سمي الخصومة :

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

انقطاع الخصومة — أسبابه المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ مرافعات — من بينها فقد الخصم أهلية الخصومة — قيام هذا السبب وتحقيق اثره يستلزم ثبوته فعلاً بحكم من القضاء كتوقيع الحجر ، أو بتليل قاطع من تقرير طبيب شرعى أو قويمسيون طبي أو قرار من مجلس مراقبة الأمراض العقلية بوزارة الصحة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية يثبت قيام حالة المرض العقلي المفقدة للأهلية بخصائصها المحددة لهذا الأثر — وجوب توافر هذا الدليل في حينه لا في تاريخ لاحق .

ملخص الحكم :

إذا صحح أنه على الرغم من قصر نص المادة ٣٨٢ مرافعات وثق الميعاد على حالة موت المحكوم عليه فقط فإن هذا الميعاد يقف إذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة المبينة في المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات. بمقولة أن قواعد انقطاع الخصومة هي قواعد عامة تطبق في أية حالة تكون عليها الخصومة حتى يصدر فيها الحكم بالبراءة الذى ينتهى به وأن من بين أسباب الانقطاع هذه فقد الخصم أهلية الخصومة فإن قيام هذا السبب وتحقيق الأثر المترتب عليه يستلزم ثبوته فعلاً بحكم من القضاء كتوقيع

الحجر على الخصم الذى يدعى جنون أو مائة أو مائة فى العقل أو بدليل .
تألف من تقرير طبيب شرعى أو قومسيون طبي أو طبيب اخصائى
أو مستشنى معد للمصابين بأمراض عقلية حكوى أو خصوصى مريض به
أو قرار من مجلس مراقبة الأمراض العقلية بوزارة الصحة العمومية وفقا
لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية
ينبث قيام حالة المرض العقلى المتقدمة للأهلية بخصائصها المحددة لهذا
الأثر فى الفترة المراد التمسك فيها بوقف ميعاد الطعن ولما كانت هذه
مسألة واقع منوط بظروف غير مستقرة بطبيعتها وقابلة للتغير من حيث
تباينها ومدادها تحقيقا وزوالا وشدة وخفة بما يؤثر تبعا لذلك فى سببه
الوقوف وجودا وعدنا فانه لا يصلح لإثباتها دليل لم يتوانر فى حينه وأنه
يراد انشاؤه متأخرا فى تاريخ لاحق بغية اثبات أمر فلت الأوان المناسب .
لإثباته ، ومن ثم فان ما يزعمه المدعى فى عريضة طعنه من اصابته بمرض
عصبى نفسى أفقده السيطرة على وعيه لتبرير انقطاعه عن عمله الذى
اعبر بسببه مستقيلا من خنية هيئة البريد ... وما يريد التذليل عليه
بتقارير طبية من اصابته باضطرابات نفسية كانت تحسن أحيانا ويتأثر
بمدها للشفاء للتخيل من جريان المواعيد فى حقه سواء ميعاد الطعن من
قرار اعتباره مستقيلا من الخدمة لتغيبه عن العمل أكثر من خمسة عشر
يوما بدون إذن سابق أو عذر مقبول أو ميعاد رفع دعوى الالغاء طعنه
فى هذا القرار ، أن ما يذهب اليه المدعى من دفاع فى هذا الشأن اذ صرح
دليلا على معاناته فى بعض الأوقات من حالة نفسية ليست عسية على البره
ولا مانعة من لياقته للاستمرار فى عمله على نحو ما وصفها الاخصائيون
فانه لا ينهض بذاته دليلا على اصابته بمرض عقلى مؤد الى انعدام أهليته
للحصول الى الحد الذى يعفيه من التقيد بميعاد تقديم التظلم الإدارى
أو ميعاد رفع دعوى الالغاء أو ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى هذه
الدعوى اذ ليس كل مرض نفسى أو اضطراب عصبى بمعنى لأهلية
الخصومة وليس فى الأوراق ما يقطع بإصابة المدعى على وجه التصديق
فى وقت معاصر لمدة جريان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر ضده من المحكمة
الإدارية بعدم قبول دعواه شكلا لرفعها بعد الميعاد بمعامة فى العقل أعظمته

أهلية الخصومة ولازمته طوال تلك المدة حتى تاريخ تقديمه طلب المساعدة القضائية بل أنه هو نفسه قد سكت عن ذلك ولم يدع شيئا منه في دفاعه الذي ضمنه عريضة طعنه وإن زعمه بالنسبة الى الفترة ما بين انقطاعه عن العمل الذي ادى الى فصله من الخدمة وبين رغبته دعواه بطلب الغاء القرار الصادر بذلك وليس من المفترض ازاء هذا وازاء ما يستخلص من الاوراق من عدم استمرار حالة المرض المتفرع به انسحاب العذر القائم على هذا المرض الى سيعاد الطعن في الحكم كما أنه غير مجد بعد نوات الاوان ، طلب المدعى بصفة احتياطية إحالته الى الطبيب الجرمي لفحصه وتقدير حالته العقلية للتحقق من قيام أو عدم قيام حالة المرض العقلي به ومدى تأثيره على اهليته وإدراكه في الماضي الذي يرجع الى بضعة سنوات .

(طعن ١٥٩١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

بطلان الاجراءات المترتبة على انقطاع الخصومة بسبب وفاة الخصم — بطلان نسبي لا يفيد منه الا من شرع لمصلحته — ليس للخصم الآخر أن يتمسك به — لورثة الخصم المتوفى التنازل عن البطلان صراحة او ضمنا .

ملخص الحكم :

ان البطلان الذي نص عليه القانون في حالة انقطاع الخصومة بسبب وفاة أحد الخصوم بطلان نسبي لا يفيد منه الا من شرع انقطاع الخصومة لصالحه مصلحته أي ورثة المتوفى في هذه الحالة — فليس اذن للخصم ان يتمسك به بل انه يجوز للورثة التنازل عن هذا البطلان صراحة او ضمنا بقبولهم الحكم الذي يصدر في الدعوى .

(طعن ٤٨٣ لسنة ٩ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

تمجيل نظر الدعوى بعد انقطاعها يأخذ حكم اقامتها ابتداء من حيث الالتزام بالإجراءات التى رسمها القانون لانعقاد الخصومة أمام القضاء الإنارى فتستأنف سيرها بإيداع طلب التمجيل قلم كتاب المحكمة فى الميعاد المقرر .

ملخص الحكم :

ان تمجيل نظـر المنازعة الادارية باعتباره اجراء يستهدف استئناف السير فى المنازعة بعد انقطاعها يأخذ حكم اقامتها ابتداء من حيث الالتزام بالإجراءات التى رسمها القانون لانعقاد الخصومة أمام المحكة المختصة . ويكون ذلك صحيحا فى القانون اذا تم ايداع الطلب خلال سنه من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى طبقا لحكم المادة ٣٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية دون اعتداد بتاريخ التـكليف بالحضور على مقتضى حكم المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المذكور لتعارضه مع طبيعة الاجراءات التى نظمها قانون تنظيم مجلس الدولة نصا وروحا .

(طعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

انقطاع سير الخصومة بسبب وفاة المدعى — طلب المصفى استئناف سير الدعوى التركة يعتبر ذو صفة فى مباشرة اجراءات الدعاوى الخاصة بهذه التركة ومن بينها طلب السير فى الدعاوى التى انقطعت فيها الخصومة . — أساس ذلك نص ٨٥٥ مدنى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون المدني تبين أنه ينص في المادة ٨٨٥ على أنه « على المصنف في أثناء التصفية أن يتخذ ما تتطلبه أموال التركة من الوسائل التحفظية وأن يقوم بالأعمال الإدارية ، وعليه أيضا أن ينوب عن التركة في الدعاوى وأن يستوفى مالها من ديون قد حلت ويكون المصنف — ولو لم يكن ماجورا — مسؤولا لمسئوليته الوكيل المأجور وللقاضى أن يطالبه بتسديد حساب عن ادارته في مواعيد دورية » . ومستفاد من هذا النص أنه من ضمن واجبات المصنف القيام بإدارة أموال التركة وما تتطلبه من إجراءات تحفظية وتمثيل التركة في الدعاوى وهو — بهذه المثابة — يعتبر وكلاء عن الورثة ونائبا قانونيا عنهم ، ومن ثم فإن المصنف يقوم مقام الخصم الذى توفى بصدر تطبيق المادة ١٣٣ من قانون المرافعات التى تنص على أن « تستأنف الدعوى سريرا بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى أو نقد اهليته للخصومة اذ زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بنساء جلب طلب أولئك ... » ومؤدى ذلك أن مصنف تركة المتوفى يعتبر ذا صفة في مباشرة إجراءات الدعاوى الخالصة بهذه التركة ومن بينها طلب استئناف السمر في الدعاوى التى انقطعت فيها الخصومة بسبب وفاة صاحب تلك التركة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٣ صدر حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (الدائرة السادسة المدنية للأحوال الشخصية للأجانب) ويقضى هذا الحكم بتعيين الأستاذ / المحامى مصفيا خاصا لتركة بأن تكون مأموريته ربيع الدعاوى والطعن واتخاذ الإجراءات المناسبة لالفاء مديونية الشركة أمام جميع المحاكم وكذلك اتخاذ الإجراءات الادارية الضرورية للحصول على حقوق الشركة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم — بتعيين القضاء بالجاء الحكم
٢٢ المظنون فيه والحكم بقبول الطلب المتقدم من المصنف باستئناف الدعوى

سيرا واعادة الدعوى الى المحكمة للفصل في موضوعها مع ابقاء الفصل
في المصروفات .

(طعن ١٨٢٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

الفرع المقصود من انقطاع الخصومة طبقا لحكم المادة ٢٠ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية هو حماية ورثة المتوفى او فاقد الاهلية او
الخصم الاصيل في حالة زوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه حتى
لا تجرى اجراءات الخصومة بغير علمهم — انطلاقا من الحكمة التي قام
عليها النص فانه اذا تعدد الخصوم في أحد طرفي القضية وقام سبب احدث
انقطاع الخصومة بالنسبة لأحد الخصوم فانها تستمر صحيحة بالنسبة
لبقية من كان موضوع الدعوى قابلا للتجزئة — لا معنى في هذه الحالة
أن ينقطع سير الخصومة في الدعوى كلها بل تبقى اجراءات الدعوى
صحيحة بالنسبة للخصم الذي لم تطرأ في شأنه جالة من جالات انقطاع
الخصومة بالنسبة للخصم الآخر التي قامت في شأنه احدى تلك الحالات
حمية له من سير اجراءات الخصومة بغير علمه — تطبيق : اقامة الدعوى
ضد وزارة التموين — اختصام المؤسسة المصرية العامة للتسويق الاستهلاكية
لمجرد صدور الحكم في مواجهتها — زوال صفة المؤسسة المذكورة لا يستتبع
انقطاع الخصومة بالنسبة لوزارة التموين بحسبباتها الخصم الاصيل في
الدعوى والطلبات فيها موجهة اساسا اليها — القول بأنه كان يتعين على
الحكم أن يقتضي بانقطاع سير الخصومة في الدعوى بعد زوال صفة المؤسسة
سائلة الذكر على غير أساس سليم من القانون .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية والجارية تنص على ان « ينقطع سير الخصومة بحكم القاتون بوناة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كل يباشر الخصومة عنه من النائبين ، الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ... » والغرض المقصود من انقطاع الخصومة طبقا لحكم المادة السابقة هو حماية ورثة المتوفى أو مانقذ الأهلية أو الخصم الاصيل في حالة زوال صفة من كل يباشر الخصومة عنه من النائبين حتى لا تجرى اجراءات الخصومة بغير علمهم ، وانطلاق من المحكمة التي قام عليها النص فانه اذا تمعد الخصوم في أحد طرق القضية وقام سبب احدث انقطاع الخصومة بالنسبة لأحد الخصوم فانهما تستمر صحيحة بالنسبة لغيره متى كان موضوع الدعوى قابلا للفتزلة ، لانه لا معنى في هذه الحالة ان ينقطع سير الخصومة في الدعوى كلها بل تبقى اجراءات الدعوى صحيحة بالنسبة للخصم الذي لم تطرا في شأنه حالة من حالات انقطاع الخصومة وتنقطع الخصومة بالنسبة للخصم الاخر التي ثابتت في شأنه احدى تلك الحالات جهلية له من سير اجراءات الخصومة بغير علمه، ومتى كان ذلك وكان الثابت في خصومة هذه المنازعة ان المطعون ضده قد طلب الغاء القرار السلبي بالامتناع عن الانراج من البضائع التي تم ضبطها بمعرفة مباحث التتوين تنفيذا لقرار وزير التتوين رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الاتجار في السلع الكهالية المستوردة والتعويض المؤقت من هذا القرار فمن ثم تكون وزارة التتوين هي الخصم الاصيل في هذه المنازعة ، فلقرار المطعون فيه منسوب اليها كما ان طلب التعويض موجه لها ، وما قام المطعون ضده باختصاص المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية الا لمجرد صدور الحكم في مواجهتها باعتبار ان البضائع المضبوطة كانت تحت يدها وكانت هي التي قامت بتقييم هذه البضائع ، الامر الذي يستقيم معه القول بان زوال صفة المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية لا يستتبع انقطاع سير الخصومة بالنسبة لوزارة التتوين بحسبانها الخصم الاصيل في الدعوى والطلبات فيها موجهة أساسا اليها ،

ومتى بان ذلك بان ما قال به الطعن من انه كان يتعين على الحكم المطعون فيه ان يقضى بانتقطاع سير الخصومة في الدعوى بعد زوال صلة المؤسسة سالفة الذكر يكون على غير اساس سليم من القانون ويتعين من ثم الالتفات عنه .

(طعن ٤٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٧)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

وفاة احد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق هذا السبب مادامت الدعوى غير مهية للفصل في موضوعها ولا يستأنف سيرها بعد ذلك الا باتخاذ اجراء من الاجراءات المتصوص عليها قانونا — لا يصح اتخاذ أى اجراء من اجراءات نظر الدعوى ومن باب اولى صدور حكم فيها اثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذى توفى والا وقع باطلان بنص القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب الحكم ببطالان الحكم المطعون فيه لصدوره بعد انقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى . ان المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على أن « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة احد الخصوم ... الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها » كما تنص المادة ١٢٣ من هذا القانون على ان « يترتب على انقطاع ، الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التى كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التى تحصل اثناء الانقطاع » وتنص المادة ١٣٣ على أن « يستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذى توفى بناء على طلب الطرف الآخر او بصحيفة تعلن الى هذا الطرف بناء على طلب اولئك ... وكذلك تستأنف الدعوى سيرها اذا حضر الجلسة التى كانت محددة

نظرها وارث المتوفى ... ويأثر السير فيها » وبؤدى هذه النصوص أن يحجره وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقيق هذا السبب ما دامت الدعوى غير مهيتة للفصل في موضوعها ولا يستأنف سيرها بعد ذلك الا باتخاذ اجراء من الاجراءات المنصوص عليها قانونا . وبالتالي لا يصح اتخاذ أى اجراء من اجراءات نظر الدعوى ومن باب أولى صدور حكم فيها اثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذى توفى والا وقع باطلا بنص القانون .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان مورث الطاعنين قد توفى في ١٢ من يولييه سنة ٧٥ اثناء نظر الدعوى محل الطعن المائل واستمرت المحكمة في نظرها الى ان اصدرت فيها حكما المطعون فيه بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ دون ثمة اجراء قانوني يفيد — استئناف سير الخصومة في مواجهة ورثة المدمى ودون ان يكون الدعوى قد تمهيت للفصل في موضوعها بالتطبيق لحكم المادة ١٢١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حيث ثم حيز الدعوى للحكم فيها في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٧٦ بعد وفاة المدمى بما يزيد على خمسة عشر شهرا ولم يكن قد ابدى اقواله وطلباته الختامية . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه — وقد صدر بعد تحقق السبب الموجب لانقطاع سير الخصومة واثناء فترة الانقطاع يكون قد وقع باطلا بقوة القانون وبالتالي تحققت فيه احدى حالات الطعن في الاحكام المنصوص عليها في البند الثاني من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة مما يضمن معه الحكم بباطله واعادة الدعوى الى المحكمة المختصة للفصل فيها .

(طعن ٢٤٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٨٠)

ملف رقم (٢٠٣)

البريد :

نص المادة ١٣٠ من قانون المرافعات على ان تنقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم — وبؤدى هذه المادة ان انقطاع سير الخصومة لا يقع الا اذا حدثت الوفاة اثناء سير الخصومة اي بعد قيامها

وانقضائها صحيحة ابتداء - اشتغال صحيفة الدعوى على اسم خصم متوفى وغير مستوفاه شكلها القانونى ، يشوبها البطلان ولا تنعقد فيها الخصومة بالنسبة اليه .

ملخص الحكم :

ومن ان المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على انه « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة احد الخصوم ... » ومؤدى هذه الملة ان انقطاع سير الخصومة لا يقع بقوة القانون الا اذا حدثت بالوفاة اثناء سير الخصومة اى بعد قيامها وانعقاد صحيفة ابتداء بان يكون الخصوم فيها وقت رفع الدعوى على قيد الحياة اذ بوجودهم القانونى فى هذا الوقت تنعقد الخصومة القضائية وتبدأ سيرها ، فاذا تولى احدهم خلال سير الدعوى وتبل ان تصبح مهياة للحكم فيها فان انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون ما لم يستأنف سيرها طبقا للاجراءات المقررة قانونا .

ومن حيث ان الثابت من وقائع المنازعة ان المدعى عليه الاول متوفى بتاريخ ١٦ من اغسطس سنة ١٩٧٢ اى قبل رفع الدعوى بداءة لعل المحكمة الادارية باسيوط بالعريضة المودعة بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٧٥ ومن ثم فان احكام انقطاع سير الخصومة لا تنسرى فى هذه الحالة فلا تم تخفيض الوفاة بعد اقامة الدعوى ... وقد جرى تضام المحكمة على ان الاصل ان الخصومة لاتنمقد قانونا وتصبح صحيحة الا اذا كان اطرافها لهم وجود قانونى ولعلى وقت اقامة الدعوى اى وقت ايداع صحيفة فلم كتليه المحكمة فاذا ائتملت الصحيفة على اسم خصم متوفى فانها تقدر غير مستوفاه شكلها القانونى ولا تنعقد بها الخصومة بالنسبة للخصم المتوفى لان الخصومة هى الحالة القانونية التى تنشأ عن زرع الدعوى امام المحكمة فى شان نزاع قائم بين طرفين فلا يتصور قيام خصومة بين طرفين .

ومن حيث انه تريبا على ذلك اذ كان الواضح ان الجهة الادارية وجهت الدعوى الى المدعى عليه الاول المتوفى ولم توجهها الى ورثته فمن ضخيفة الدعوى تكون بهذا الوضع قد شابها البطلان وتعتبر غير قابلة

بالنسبة إليه ، إلا أنه مع ذلك فإن الدعوى قد وجهت أيضا وفي ذات الوقت ضد المدعى عليه الثاني بصفته متضامنا مع المدعى عليه الأول في سداد ايجار إئتمدية ، وهذه الصفة تخول الجهة الادارية الحق في اختصاص المدعى عليه الثاني استقلا وعلى حدة منذ البداية المطالبته بها هو يستحق لها نتيجة التزامه التضامنى .. وعلى ذلك وفي ضوء هذه الحقيقة تغدو صحيفة الدعوى ثقيلة منتجة آثارها القانونية بالنسبة الى المدعى عليه الثانى فقط .

(طعن ٧٣٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٨١)

قامدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

حضور الولي الشرعى سير الدعوى وتمثيل ابنائه القاصر — بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى — مفاد المادة ١٣٠ مراعات أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة — بلوغ سن الرشد لا يؤدي الى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة من القاصر — بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الدعوى دون أن تنبه هي أو والدها المحكمة الى التغيير الذى طرأ على حالتها وحضور والدها نيابة عنها — حضور الوالد يكون في هذه الحالة بقبول ورضاء الطاعة متجذا لآثاره القانونية — أساس ذلك : تعتبر صفة الوالد مازالت قائمة على أساس النيابة الاتفاقية بعد أن كانت نيابة قانونية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تنص على « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة

و بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها » ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة أما بلوغ سن الرشد فانه لا يؤدي بذاته الى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر .

ومن حيث انه من الثابت ان الطاعة مثلت في الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ١٩ ابتداء بواسطة والدها بصفته وليا شرعيا فان هذا الطعن يكون قد وقع صحيحا من الطاعة ممثلة في والدها . فإذا بلغت سن الرشد أثناء سير الطعن ولم تنبه هي ولا والدها المحكمة الى التغيير الذي طرأ على حالتها وتركزت والدها يحضر عنها بعد البلوغ الى أن صدر الحكم في الطعن — فان حضور هذا الوالد يكون في هذه الحالة بقبول الطاعة ورضائها . ويكون حضور والدها على ما جرى به القضاء والفقه المصريان حضوراً منتجاً لاثارة القانونية ذلك انها ببلوغها سن الرشد قد علمت بالدموى ورفضت باعتبار صفة والدها في تمثيلها لازالت قائمة على أساس من الثبوتية الانتقالية بعد ان كانت نيابته عنها نيابة قانونية . ويكون حضور والدها في هذه الحالة برضاها وتظل صفته قائمة في تمثيلها في الخصومة بعد بلوغها سن الرشد وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الطعن كما لو كانت القاصرة قد حضرت بنفسها الخصومة بعد بلوغها . ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه انما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأميل وهذه الصفة لم تزل هنا بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابة والدها عنها قانونية أصبحت اتفاقية . خاصة وأنه اذا استمرت الطاعة على موقف التجهيل أثناء سير الطعن فانه ليس لها أن تجيد من خطئها ولا أن تنقض ما تم على يديها ، فيكون الحكم قد صدر ضدّها في الطعن كما لو كانت قد حضرت بنفسها في الخصومة الى أن صدر الحكم فيها .

ثانيا : وقف الدعوى

قاعدة رقم (٢٠٥)

كما :

تسوية مفوض التزاع صلحا على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا — مؤداه انتهاء المنازعة قضائيا — سرعان ذلك على المطعون امام هذه المحكمة — وقف المحكمة الإدارية لاختصاص الدعوى لحين الفصل في طعن سبق تسوية التزاع فيه على الوجه المتقدم — في غير محله .

ملخص الحكم :

ان اتفاق الطرفين على تسوية النزاع بينهما وديا على أساس المبادئ التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا مؤداه انتهاء المنازعة قضائيا وتطبيق المبدأ القانوني وفقا لما قضت به المحكمة العليا على الواقعة التي كانت موضوع الدعوى ولا تبقى بعد هذه التسوية منازعة تعمل فيها المحكمة سلطتها وينصب عليها قضاؤها . ومن ثم فإنه اذا كان النزاع السابق الذي كان موضوع الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢ القضائية قد انتهى باستبعاد هذا الطعن من جدول المحكمة الإدارية العليا لقبول طرفي النزاع بتسويته على مقتضى المبدأ الذي وضعته هذه المحكمة في الطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٢ القضائية فلا يكون هناك محل لوقف الدعوى موضوع الطعن الجالى ، لعد أن وقف الدعوى لحين الفصل في دعوى أخرى لا يكون له محل الا اذا كان النزاع في الدعوى الأخرى لازال قائما ، اما اذا كان قد أنتهى بصلح أو تسوية فلا يكون هناك محل لتعليق الدعوى الجديدة على الفصل في نزاع قد انتهى ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف الدعوى .

لحين الفصل في الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ القضائية بقدر انطوى على خيلا
في تطبيق القانون ويتمين النفاذ .

(طعن ٩٩٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٣١)

مقاعدة رقم (٢٠٦).

المبدأ :

وقف الفصل في الدعوى — الأحوال التي يجوز فيها ذلك — انتظار
صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا في طعن مقدم لها ، في منازعة مطعنة ،
للمنازعة المعروضة أمام محكمة القضاء الإداري — ليس سببا لوقف الفصل
في هذه الدعوى .

ملخص الحكم :

ان انتظار صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا في طعن مقدم في حكم
صادر من محكمة القضاء الإداري بتحديد المركز القانوني لموظف ليس من
بين الأحوال التي يتمين فيها على المحكمة أن توقف الدعوى أو ترغضها
ببقولة أن مركز المطعون ضده لم يكن قد تحدد بصفة نهائية بعد ، مادام
ان هذا المركز قد انحسم فعلا أمام محكمة القضاء الإداري بحكمها القاضي
باعتبار المطعون ضده في الكادر الإداري وما يتوقف على ذلك من آثار ومن
ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى في الدعوى .

(طعن ٩٢٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٥)

مقاعدة رقم (٢٠٧).

المبدأ :

مناط وقف الدعوى للفصل في مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض
— أن يكون الفصل فيه خارجا عن الاختصاص الوظيفي أو التوحي للمحكمة

ويستلزم بحثاً في التزاعد القانونية أو تفسيرها أو تأويلها — إذا كان الحكم في الدفع من الجلاء بحيث لا يحتمل الشك فلا يجوز الوقف قانوناً .

ملخص الحكم :

أن المادة ٢٩٣ مراعات تنص على أن يكون للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى كلما رأت تطبيق الحكم في موضوعها على الفصل في مسألة أولية أخرى يتوقف عليها الحكم بما مفاده أن القضاء بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض يقتضى أن يكون الفصل فيه خارجاً من الاختصاص الوظيفي أو النوعي لهذه المحكمة ويستلزم بحثاً في القواعد القانونية أو تفسيرها أو تأويلها بحيث إذا كان الحكم في الدفع من الجلاء بحيث لا يحتمل الشك فلا يجوز الوقف قانوناً .

(طعن ١١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١١/٢٣/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الشروط التي يكون معها للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى في غير الأحوال التي نص فيها القانون على الوقف .

ملخص الحكم :

يتمين لكي يكون للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً أن تكون ثمة مسألة أولية يثيرها دفع أو طلب عارض أو وضع طارئ وأن يكون الفصل فيها ضرورياً للفصل في الدعوى وأن يخرج الفصل في هذه المسألة الأولية من الاختصاص الوظيفي أو النوعي للمحكمة .

(طعن ٤٢٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

الأمر بوقف الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعى نرى له حجية الشيء المحكوم به — جواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الأمر الذى تصدره المحكمة بوقف الدعوى بالتطبيق لحكم المادة ٣٩٣ مرافعات حتى يفصل في مسألة أولية يتوقف عليها الحكم في موضوعها يقطع بعدم صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها بالحالة التى هى عليها فيؤثر بذلك في سيرها ويؤخر نظرها وهو بهذه المثابة حكم قطعى نرى له حجية الشيء المحكوم به .

ولما كان لا سبيل الى إلزام المتضرر منه بأن ينتظر حتى يزول السبب الملحق عليه الايقاف وحتى يحكم بعد ذلك في الموضوع وليس من شأن النعنع فيه أن يمزق الخصومة ويؤخر سيرها بل أنه على العكس قد يؤدي في حالة نجاحه الى تعجيل الفصل فيها فقد أجازت المادة ٣٧٨ مرافعات الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى استثناء من قاعدة عدم جواز الطعن في الأحكام التى تصدر قبل الفصل بوقف سير الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل في موضوع الدعوى جائز قانونا .

(طعن ١١٩١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

أحوال وقف الدعوى — مدى الأثر المترتب على ضم مدة خدمة الموظف السابقة في اننى درجات التعيين على تعديل أقدميته في الدرجات الأعلى التى

قد يكون رضى اليها ليس من الأحوال التى تكون فيها للمحكمة أن توقف
الدعوى .

ملخص الحكم :

مدى الأثر المترتب على ضم مدة حكمة الموظف المستتابة فى أعلى درجات التمييز على تعديل أقدبته فى الدرجات الأعلى التى يكون قد رضى اليها قبل الضم وتحدثت أقدبته فيها ليس مسألة أولية أثارها دفع أو طلب عارض أو وضع طارئ ولا هو مما يخرج الفصل فيه من الاختصاص الوظيفى أو النوضى لمحكمة القضاء الإدارى ومن ثم فإنه ما كان يجوز لها أن تعلق حكمها فى الدعوى الراهنة على الفصل فى الطعن المذكور وغنى عن البيان أن انتظار صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا فى طعن مقدم فى حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى بتحديد المركز القانونى لموظف ليس - من بين الأحوال التى تكون فيها للمحكمة أن توقف الدعوى بمقتضى أن مركز المظمون عليه لم يكون قد تحدد بصفة نهائية بعد مادام أن هذا المركز قد انحسم فعلا أمام محكمة القضاء الإدارى .

وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المظمون فيه وقد قضى بوقف السير فى الدعوى الراهنة الى أن يفضل فى الطعن رقم ٧٧ لسنة ٨ القضائية قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ويتمين والحالة هذه القضاء بألفائه وأذ كانت الدعوى غير مهتة للفصل فيها ماته يتمين الأمر بإعادتها الى محكمة القضاء الإدارى لنظرها .

(طعن ٤٣٢ لسنة ١ قى - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

معتور حكم بالغاء قرار إدارى فيما تضمنه من عدم ترقية المدعى -
طعن الجهة الإدارية فى هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - طلب

المحكمة من الجهة الطاعنة تقديم بعض المستندات رغم اهميتها للحكم في الطعن وعدم قيامها بتنفيذ قرارات المحكمة رغم تغريمها اكثر من مرة — للمحكمة ان توقف نظر الطعن لمدة لا تتجاوز ستة اشهر اعمالا لحكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المحكمة طلبت من الجهة الادارية تقديم صورة كاملة من ميزانية محافظ كفر الشيخ من السنين المائتين ٦١/٦٢ ، ٦٣/٦٤ ، ١٩٦٤ لا يمكن الفصل في الطعن المائلين وتأجيل الطعن لأكثر من سنتين دون أن تجيب الجهة الادارية الى ما طلبته المحكمة رغم تغريمها أكثر من صورة .

ومن حيث ان المادة ٩٩ من قانون المرافعات تنص على انه « تحكم المحكمة على من يتخلف عن التعاملين بها او من الخصوم عن ايداع المستندات او عن القيام بأى اجراء من الاجراءات في الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تقل من جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة ان تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة اشهر وذلك بعد سماع اقوال المدعى عليه » .

ومن حيث ان المحكمة وقد قامت بتأجيل الطعن العديد من الجلسات لطلبها المذكور وتفاعست الجهة الادارية عن التنفيذ مما طلب منها فانه اعمالا لحكم المادة ٩٩ من القانون المرافعات فان المحكمة لا ترى مندوحة من إيقاف الطعن لمدة ثلاثة اشهر .

(طعن رقم ٥٥٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢١٢)

القبض :

وقف الدعوى — عدم تعجيلها في الميعاد المخصوص عليه — تغريمها

بعد المصاد -- عدم تبسك الجهة الإدارية بسقوط الدعوى السقوط
النصوص عليه في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم
٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تقابل المادة ١٢٨ من قانون المرافعات الصادر
بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لا يعتبر من التظلم العام ولا تحكم به المحكمة
من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم
٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذي كان معمولاً به عند صدور قرار المحكمة بوقف
الدعوى وتعجيل نظرها والتي تقابل - المادة ١٢٨ من قانون المرافعات
الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « يجوز وقف الدعوى
بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر
من تاريخ اقرار المحكمة لاتفاقهم ولكن لا يكون لهذا الوقف اثر في اى
ميعاد حتى يكون القانون قد حدده لاجراء ما . واذا لم تعجل الدعوى في
الثانية الأيام التالية لنهاية الاجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف
تاركاً استئنائه » ولذاً ذلك النص أن وقف الدعوى اجراء قصد به
ارجاء نظرها مدة كافية اذ ما عرض للخصوم اسباب تدعو الى ذلك
لفتحقيق غرض مشترك ولم يوجب المشرع على قلم الكتاب تعجيل الدعوى
عليه مهدياً بدعوى خصه بعد انقضاء مدة الوقف فنص على أنه اذ لم
تعجل الدعوى في ثمانية أيام التالية لنهاية الاجل اعتبر المدعى تاركا
دعواه والمستأنف تاركاً استئنائه . فالخصومة تنقضى بقوة القانون وتعتبر
كان لم تكن وتزول كافة الاثر القانونية المترتبة على قبيلها بمجرد انقضاء
الاجل الذي حدده المشرع في المادة ٢٩٢ المشار اليها فلا يلزم المدعى عليه
والامر كذلك برفع دعوى فرعية بطلب اعتبار الخصومة كان لم تكن وانها
اذ عجل المدعى دعواه بعد انقضاء ذلك الاجل فعلى المدعى عليه
أن يتسك بطلب اعتبار الخصومة كان لم تكن وعلى المحكمة
قائمة قبل صدوره - لذا لم يعترض المدعى عليه على تعجيل الدعوى بعد

انقضاء الأجل المشار اليه ان ذلك يدل على رغبته في السير فيها وتنازله عن التمسك بسقوط الخصومة المقرر لحاليته وتضت به مصلحته ومن ثم فلا يكون للحكمة ان تقضى بسقوط الخصومة من تلقاء نفسها لأن نص المادة ٢٩٢ المشار اليها لا يتعلق بالنظام العام والقول بغير ذلك مسؤوله ان تحكم المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن اذ عجل المدعى عليه الدعوى بعد انقضاء الأجل وبالتالي تكون المحكمة قد وقعت جزءا على المدعى عليه لم يقصد المشرع توقيعه عليه الأمر الذى لا يتفق وما شرع الجزاء المذكور لموجهته وهو اهمال المدعى بتراخيه في السير في دعواه مسع ما في ذلك من تهديد للدعى عليه بعدم استقرار مركزه طالما ظلت الدعوى قائمة .

اذ الأصل ان المدعى عليه لا يقوم بتعجيل الدعوى الا اذ باطل في تعجيلها وهو لا يتحقق من هذه الملاحظة الا بانقضاء الأيام التالية لانقضاء مدة الوقف وبالتالي يكون له تعجيله بعد انقضاء هذا اذ قد تكون له مصلحة في بقاء الخصومة وعلى ذلك فان السقوط المنصوص عليه في المادة ٢٩٢ - من قانون المرافعات المشار اليه وقد ترك أمره لاتفاق الخصوم او رغبتهم فانه لا يكون والحال كذلك من النظام العام ومن ثم لا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أنه لما تقدم وكانت الشركة المدعية قد عجلت السدميين مفار الطميين - المائلين بعد انقضاء الأيام التالية لنهاية مدة وقفها ولم تتركها الجبهة الادارية بسقوط السدميين وتطلب اعتبار الشركة المذكورة تاركا لهما فان هذا المسلك من الجبهة الادارية يدل على اتجاهها للسير فيها بما يجوز معه الحكم باعتبار الشركة تاركة لكل منهما واذا ذهب الحكيان المطعون فيها غير هذا المذهب فان كل منهما يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله ما يتعين معه الحكم بالفائتها .

(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٠)

ثالثاً : ترك الخصومة

قائمة رقم (٢١٣)

المبدأ :

عدم جواز ترك المدعى لدعواه بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبول المدعى عليه .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١٤١ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ التي تقابل المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أن « يكون ترك الخصومة باعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويًا في الجلسة وأثباته في المحضر » . كما نصت المادة ١٤٢ من القانون المشار إليه التي تقابل المادة ٣٠٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه « لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبوله » . ومن ثم فإنه مع التسليم بأن الخطابين اللذين أرسلهما المدعى الى المحكمة قبل قتل باب المرافعة يتضمنان تركًا للخصومة باعتبارهما قد أشير صراحة إلى طلب هذا الترك إلا أنه وفقاً لصريح نص المادة ١٤٢ لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه لطلباته الا بقبوله وإذا كانت محافظة الاسكندرية قد طلبت رفض الدعوى أصلاً في ملف طلب المعافاة ولم تبد قبولها لترك الخصومة فإن الترك لا يعتبر قد تم قانوناً طبقاً لأحكام قانون المرافعات بما لا يجوز معه التمسك على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لهذا السبب .

قاعدة رقم (٢١٤).

المبدأ :

المادتان ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب امامها لتزج الحكم المطعون فيه بوزان القاتنون ويعيد طرح النزاع بكلفة الشطاريه التي تم البطن فيها — تتنازل المدعى عن شطر من النزاع المطروح امام المحكمة الادارية العليا وقبول الجهة الادارية لتنازله — سلطة المحكمة — اثبات الترك او التنازل من هذا الشق غزولا على حكم القانون .

ملخص الحكم :

الثابت ان الحاضر عن المدعى قد قرر امام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بجلستها المنعقدة في ١٩٧٦/٩/٩ انه سيق ان جصيل المدعى على حكم من محكمة الجيزة الكلية عام ١٩٧٧ يلجأته الى هذا الطلب وتأييد هذا الحكم استئنافيا عام ١٩٧٥ وتنفذ هذا الحكم وقامت الجهة الادارية بصرف الدروق المترتبة على التسوية التي قضى بها لصالح المدعى ومن ثم لانه يقرر بتنازله من هذا الشق من الدعوى المحكوم فيها من محكمة القضاء الادارى مع تحمله بمصروفات الطلب المذكور وقد وافق الحاضر من الجهة الادارية على قبول ترك المدعى للخصومة وتحمله المصروفات بالنسبة لهذا الشق من الدعوى .

ومن حيث ان المحكمة ترى ان اداء هذا — ان تثبت ترك المدعى للخصومة في طلبه الخاص يفرض بتعويض المنح التي جمل عليها من هيئة التأمينات الاجتماعية مع تحمله بمصروفات هذا الطلب ذلك ان الترك في الجلسة واثبت في محضرها وقد قبلته الجهة الادارية على لسان الحاضر منها اي بالمطابقة لحكم المادتين ١٤١ و ١٤٢ من قانون المرافعات ولا يجدى الجهة الادارية بعد ذلك قولها انه لا يجوز لهيئة مفوضي الدولة بعد ان طعن

في الحكم أن تنزل ولو ضمنا عن طعن قدمته كليا أو جزئيا وأن الحكم المدني الذي يتحدى به المدعى لا حجية له أمام القضاء الإداري لاختلافته لقواعد الاختصاص الولائي ذلك أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فضلا عن أنه يفتح الباب أمامها لتقن الحكم المطعون فيه بميزان القانون فإنه يعيد طرح النزاع بكلفة أشطاره التي تم الطعن فيها فإذا تبين للمحكمة بعد قيام الطعن أمامها أن شطرا من النزاع المطروح أصبح غير قائم بتنازل المدعى عن طلبه فيه وقبول الجهة الإدارية لذلك فلا مندوحة أمامها من إثبات هذا الترك أو التنازل نزولا على حكم القانون في هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

تقديم محضر الصلح من المطعون ضدها هو بمثابة قبول لترك الخصومة — الترك ينتج آثاره بالغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى — الحكم بإثبات ترك الطاعنة للخصومة .

ملخص الحكم :

بجلسة ١٩٨٠/١٠/٢٨ قررت المحكمة حجز الطعن للحكم لجلسة ١٩٨٠/١٢/١٦ إلى أنه وإثناء حجز الطعن للحكم تقدم محامى الطاعنة بمذكرة قرر فيها أنه لما كان مقد الصلح الذي قدمته المطعون ضدها والمؤرخ ١٩٧٨/٣/١٢ يعتبر منهي للخصومة في هذا الطعن لذلك فالطاعنة تقرر بترك الخصومة في الطعن وتطلب إثبات ذلك بمحضر جلسة الطعن — وقع على هذه المذكرة الطاعنة ووكيلها .

ومن حيث أن الصلح وفقا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني هو عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقعان به نزاعا محتملا وذلك

بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل من جزء من ادعائه . ومفهوم ذلك أن عقد الصلح يتوافر فيه مقوماته عندما تتجه نية طرفي النزاع الى جسم النزاع بينهما إما بانتهائه إذا كان قائما وإما بتوقيه إذا كان محتلا — وذلك بنزول كل من المتصلحين على وجه التقابل من جزء من ادعائه فإذا ما تحققت هذه المقومات وقام العقد على أركانه القانونية وهى التراضى والمحل والسبب انعقد الصلح .

ومن حيث أن الترك وفقا لأحكام المواد ١٤١ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية والتجارية يتم بإعلان من التارك لخصبه على يد محضر أو ببيان صريح فى مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاق خصبه عليها أو بإبدائه شفويا فى الجلسة وأثباته فى المحضر وذلك كله طالما أن المدعى عليه لم يكن قد أبدى طلباته فإذا كان قد أبدىها فلا يتم الترك الا بقبوله .

ومن حيث أن تقديم محضر الصلح من المطعون ضدها الأولى على نحو ما سبق بيانه هو بمثابة قبول للترك وبالتالي فإن الترك ينتج اثره بإلغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك رفع الدعوى ومن ثم يتمتع الحكم بانبات ترك الطاعنة للخصومة والزام الطاعنة بالمصروفات ممثلا بحكم المادة ١٤٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٨٠)
قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

الإقرار الذى يتمتع بحجية قاطعة هو الإقرار التضايى الصادر من الخصم امام المحكمة التى تنظر الدعوى التى تتعلق بها واقعة الإقرار — أما الإقرار الذى يقع على خلاف ذلك فلا يمد أقرارا قضائيا ويخفض

لتقرير المحكمة — تطبيق : طلب إلغاء قرار محافظ القاهرة المظعون فيه —
تقديم الحاضر عن الحكومة بتسائل المدعى عن الدعوى مع تحميله بمصروفاتها
وتسأله عن جميع الحقوق المتعلقة بها — حجز الدعوى للحكم — طلب
المدعى فتح باب المرافعة مشيراً في طلبه أنه بعد ترك محافظ القاهرة منصبه
فانه يستطيع أن يوضح وسائل الإكراه التي مارسها عليه المحافظ لانتزاع
الإقرار سالف الذكر منه — ترك الخصومة في الدعوى هو تصرف
أرأى يطل إذا شبه عيب من الخيوب المسند للرضاء — الإقرار
الذكور لا يعتبر في ضوء ما تقدم أقرار قضائياً يخضع لتقدير المحكمة
— الحكم بإلغاء القرار المظعون فيه في دعوى أخرى — صيرورة هذا
الحكم نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه — حكم الإلغاء يتمتع بحجية
مطلقة ويسرى في مواجهة الكافة — طلب إلغاء هذا القرار في المنازعة المانعة
بعد أن انقضى عنصر النزاع فيه — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٠٨ من القانون المدني تنص على أن « الإقرار هو اعتراف
الخصم أمام القضاة بواقعة قانونية مدهى بها عليه وذلك أثناء السير في
الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة » ويبين من حكم هذه المادة أن الإقرار
الذى يعتد به في مواجهة الصادر منه هذا الإقرار ، والذى يستصحب معه
حجية قاطعة هو الإقرار القضائى الصادر من هذا الشخص أمام
المحكمة التى تنظر الدعوى التى تتعلق بها واقعة الإقرار أما الإقرار الذى
يقع على خلاف ذلك فلا يعد أقرار قضائياً وبالتالي فانه يخضع لتقدير
المحكمة ، ولقد سبق لهذه المحكمة أن قضت أعمالاً للنظر المتقدم بأنه
بمضى ثبت أن أقوال المدعى بتسأله عن دعواه الادارية لم يحدث أثناء
سير هذه الدعوى أمام المحكمة الادارية ، وإنما حدث في دعوى مرفوعة
أمام محكمة أخرى فانه لا يعتبر بالنسبة الى الدعوى الادارية أقرار
قضائياً ، ولا يعد أن يكون قرار غير قضائى لصوره في دعوى أخرى ومن
ثم يخضع لتقدير المحكمة لها مع تقدير الظروف التى صدر فيها والاغراض
التي حصل من أجلها أن تعتبره حجة المدعى كما لها الا تأخذ به أصلاً .

ومن حيث النابت في خصوصية هذه المنازعة أن المدعى بصفته سبق أن اقام الدعوى رقم ١٧٦٥ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة طالبا فيها الحكم باعتبار قرار محافظ القاهرة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٧ وهو ذات القرار الملعون فيه في هذه المنازعة كان لم يكن والزام جهة الادارة بتعويض تدرج ٣٠٠٠ الف من الجنيهات وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية (الدائرة العاشرة كلى) بعدم اختصاصها ولائحة بنظر الدعوى وباحتلتها الى محكمة القضاء الإدارى ، وتنفيذا لهذا الحكم احيلت الدعوى الى المحكمة الأخيرة وقبيلت بجدولها تحت رقم ٣٩٢ لسنة ٢٣ قضائية وإثناء نظر هذه الدعوى تقدم الحاضر عن الحكومة بإقرار مؤرخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ صادر عن المدعى ، يقر فيه بتنازله عن الدعوى مع تحمله المصروفات ويتنازله أيضا عن جميع الحقوق المتعلقة بها ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٧٠ تقدم المدعى الى المحكمة بطلب منح باب المرافعة في الدعوى التى كانت قد حجزت لإصدار الحكم فيها بجلية ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ وأشار المدعى فى طلبه أنه بعد أن ترك محافظ القاهرة منصبه فإنه يستطيع أى المدعى أن يوضح وسائل الإكراه التى مارسها المحافظ عليه لانتزاع الإقرار سالف الذكر منه ، بيد أن المحكمة أصدرت فى ٥ من مايو سنة ١٩٧٠ حكما فى الدعوى ويقضى بأنك ترك المدعى الخصومة فى الدعوى والزمته بالمصروفات .

وبين حيث أن ترك الخصومة فى الدعوى هو تصرف ارادى يبطله إذ شابه عيب من العيوب الباطلة للرضاء ومتى كان الإقرار المقدم من المدعى بتنازله عن الدعوى رقم ١٧٦٥ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة .والتي قينت فيها بعد تحت رقم ٣٩٢ لسنة ٢٣ قضاء ادارى ولا يعبر عن ضوء ما تقدم إقرار قضائيا لعدم حصول أهم المحكمة وبالتالي لا يجوز جوية مطالبة ، على للتبصيل السابق بيانه فإنه يخضع لتقدير المحكمة التى لها أن تأخذ السعى به أو أن تعوض عنه اذا ما تبين لها أن ثمة عيبه من عيوب الرضاء شاب ارادة المدعى عند التوقيع على هذا الإقرار .

ومن حيث أن المدعى يطعن على الاقرار الصادر منه بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بتنازله عن دعواه وجميع الحقوق المتعلقة بهذا الموضوع بالبطلان لصدوره بعد اكراه مارسه عليه محافظ القاهرة الأسبق بمصدر القرار المطعون فيه بأن صدوره بالاعتقال أن لم يتنازل عن دعواه يطلب الفناء هذا القرار والتعويض عنه ، وتحت وطأة هذا التهديد. تقدم المدعى في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ باقرار بتنازله فيه عن هذه الدعوى فقام المحافظ بالتأثير على هذا الاقرار باحاطته الى أحد الموظفين القانونيين بالمحافظة لاعداد صحيفة التنازل عن الدعوى فأنشأ اليها المذكور ما يفيد تنازل المدعى عن الدعوى ومن جميع الحقوق المتعلقة بالموضوع وقام المدعى بالتوقيع على هذا الاقرار بعد تعديل صياغته على النحو السابق ، وتم هذا التوقيع في مبنى المحافظة . ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى القاهرة طلب فيها الحكم ببطلان التنازل الصادر منه من عقد ايجار الجراج المؤجر للشركة التى يملكها المدعى ، والذي أغلق بناء على القرار المطعون فيه ، وقال المدعى فى دعواه تلك أن للتنازل عن هذا العقد قد تم بناء على اكراه مارسه عليه محافظ القاهرة الأسبق ، وقد قضت محكمة جنوب القاهرة برفض الدعوى المذكورة لعدم ثبوت الاكراه المدعى به ، وطعن المدعى فى هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف بالقاهرة بالاستئناف رقم ٤٤٢٢ لسنة ٩ قضائية ، وجاء فى الحكم الصادر فى هذا الاستئناف أن المحكمة سمعت شهود الاثبات .والتي جاءت فى مجموعها مقرررة حصول التنازل عن عقد ايجار الجراج تحت ضغط الاكراه الذى وقع على المستأنف المحافظ السابق .

ومن حيث أن الظروف والملابسات التى صاحبت توقيع المدعى على الاقرار الصادر منه فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ بالتنازل عن دعواه يطلب الفناء القرار المطعون فيه والتعويض عنه وتنازله أيضا عن جميع الحقوق المتعلقة بالموضوع بها صاحب هذه الظروف من أعداته

صياغة التنازل على النحو السابق بيانه والتوقيع عليه في مبنى المحافظة . وما أعقب هذا التنازل من تنازل آخر صادر من المدعى في أول إبريله سنة ١٩٦٩ عن عقد ايجار الجراج الذى قام المحافظ بأغلاقه اثر من أكثر القرار المطعون فيه والذى أنتهت محكمة استئناف القاهرة في حكمها رقم الاستئناف رقم ٤٤٢٢ لسنة ٩ قضائية بعد ما أجرته من تحقيق أنه وتمسح تحت إكراه ، من جانب المحافظ على شخص المدعى ، هذه الظروف وظلت الملابس تقطع بأن إرادة المدعى في التوقيع على التنازل عن دعواه بطلب الفناء القرار المطعون فيه وبالتعويض عن هذا القرار لم تكن إرادة حرة صدرت من رضا صحيح بل أن هذه الإرادة قد اعتبرها عيب من العيوب المسببة للرضا وهو إكراه المدعى على توقيع هذا التنازل تحت وطأة التهديد بالاعتقال وما يرمى هذا الاعتقاد ويؤكد أنه ما أن أنفى المحافظ المذكور عن منصبه حتى باذر المدعى الى تقديم طلب لفتح باب المراجعة فى الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٢ قضائية لاثبات ما وقع عليه من إكراه فى توضيح هذا التنازل كما تقدم بشكوى الى وزارة الداخلية أشار بميمها الى أن المحافظ المذكور استدعا بعد رفع الدعوى وهدده بالاعتقال أن امره يتنازل عن دعواه ومتى كان ما تقدم فإن الاقرار الصادر عن المدعى يتنازله عن دعواه باعتباره تصحيا اراديا ، يكون قد وتم باطلا وليس من شأنه بالتالى أن يرتب أى اثر قانونى واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب مانه يكون قد أخطأ فى تحصيل الواقع على نحو أدى به الى الخطأ فى تطبيق القانون الأمر الذى يتعين معه القضاء بالفناء هذه الحكم فيما قضى من رفض دعوى المدعى بشقيها الفناء وتعويضا .

ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى سبق أن أصدرت فى ٨ من مايو سنة ١٩٧٢ حكمها فى الدعوى رقم ٢٤٩ لسنة ٢٦ قضائية المتبعة من السيد ضد محافظ القاهرة طعنا فى ذات القرار المطعون فيه فى هذه المنازعة بالفناء هذا القرار وما ترتب عليه من آثار وأثقلت المحكمة قضاءها على أن هذا القرار قد جاء معدوما لما تضمنه - مصادر نشقة أصحاب مكاتب تشغيل السيارات الأجرة القائمة وقت صدوره والمستخدمة

معه في حدود التعويض المخول للمحافظ في هذا الشأن كما قضت المحكمة الإدارية العليا (دائرة فحص الطعون) في ١٦ من فبراير سنة ١٩٧٦ بمرعش الطعن رقم ٨١٥ لسنة ١٩ قضائية المقام من محافظة القاهرة عن حكم محكمة القضاء الإداري سالف الذكر وبذلك أصبح هذا الحكم نهائيا خلاقا لقوة الشيء المقضي فيه ، وكان هذا الحكم باعتباره حكما بالألغناء يستتبع بخفية مطلقة ويرى في مواجهة الطائفة ممن لم ان طلب الغناء هذا القرار في المنازعة المطلة ، يضمح غير ذى موضوع بعد أن انقضى غنصر النزاع فيه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم باعتبار الخصومة منسبة .
في طلب الغناء هذا القرار .

ومن حيث ان قرار محافظ القاهرة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر وقد ختمت بالفائله على التحو السنايق بيانه ، كما تضمنه من مصنفه نشاط أصحاب تكاتب تشغيل السيارات الاجرة ، فانه يشكل ركن الخطأ .
الموجب للمسؤولية وتعويض الاضرار التى تمتبب فيها هذا القرار ومتى ان المدعى قد اضطر بتسبب متطور هذا القرار ويتطل وجه الضرر في مصادرة نشاط المدعى في تشغيل الكتب الذى تملكه الشركة التى يمثلها في مجال تشغيل سيارات الاجرة وكان النطفا المائل في اصدار القرار المذكور سبب مباشرا في التحاق الضرر بالشركة المشار اليها فمن ثم تكون قد تكلفت اركان المسؤولية التى توجب الزام جهة الادارة بتعويض المدعى .
يصفته من الاضرار التى لحقت الشركة التى يمثلها بسبب اصدار هذا القرار .

ومن حيث انه من تقدير التعويض المستحق للمدعى بصفته فان عناصر التعويض كما جدها المدعى تتمثل في الايجارات التى تحملها الشركة التى يمثلها المدعى بسبب غلق الامكنة التى كانت تباشر فيها الشركة نشاطها وتجاوز العبال وما فات الشركة من ربح بالاضافة الى الاضرار المالية والادبية الاخرى التى لم يبين المدعى اهميتها ، ومتى كان الثابت من الشهادة الصادرة من مابورية ضرائب الثقل في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٢ ان الارباح التى قررت للشركة التى يمثلها عن السنوات من ١٩٦٢ الى

١٩٦٥ هـ إلى ١٧٦٨ هـ بمعدل قدره ٥٨٩٣٣٣ جنيه سنوياً لمن ثم فإن المحكمة تقدر التعويض المستحق للمدعى بصفته بـ ١٠٠ ألف جنيه كتعويض جابر لكافة ما لحق المدعى من أضرار تمثل فيها ثلثه من ربح روميا يكون قد تكبدته من إيجارات الامكنة التي كانت تباع في الشركة نشاطها وما يكون قد تكبدته من أجور للعمال .

ومن حيث أن جهة الإدارة خسرت هذا الطعن فقد حق الزامها بمصروفاته عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٣٣١٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

رابعاً : انتهاء الخصومة

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

تسليم المدعى عليه بطلبات المدعى أثناء نظر الدعوى — صيرورة الخصومة غير ذات موضوع — الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

انه بعد اذ سلمت النقطة المدعى عليها بطلبات المدعين ، تكون الخصومة — والحالة هذه — قد أصبحت غير ذات موضوع ، ويتمين الحكم باعتبارها منتهية .

(طعن رقم ١٦١٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

تنازل المدعى عن الدعوى والتضاء باعتبار الخصومة منتهية — ليس له العودة لاثارتها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إذا كان من الثابت أن المدعى قد تنازل عن إحدى الدعوتين المرفوعتين منه أمام المحكمة الإدارية ، فثبتت المحكمة هذا التنازل ، وبذلك أصبحت الخصومة منتهية في تلك الدعوى ، فلا يقبل منه العودة لاثارة تلك المنازعة

في الموضوع ذاته أمام المحكمة الإدارية العليا وهي تنظر الطعن المرفوع عن
الدعوى الثانية .

(طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

دعوى — تنازل ذوى الشأن عن أحد شقيها — اثره — يجعل الدعوى
غير ذات موضوع بالنسبة لهذا الشق ، ويتمين الحكم باعتبار الخصومة فيه
منتهية — بطلان الحكم القاضى فى هذا الشق من الخصومة بعد التنازل .
ملخص الحكم :

انه بتنازل المدعى عن الشق الاول من الدعوى وقصرها على شقها
الثانى لا يكون هناك نزاع بين طرفى الخصومة حول ذلك الشق وبالتالي
يفقد مقومات وجوده ويصبح غير ذى موضوع ويجب الحكم باعتبار الخصومة
منتهية فيه واذا قضى الحكم فى هذا الشق من الخصومة بعد التنازل عنه
من ذوى الشأن يكون حكما باطلا .

(طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

دعوى بطلب إلغاء قرار ادارى معين — سبق صدور احكام بالغاء
القرار المطعون فيه ذاته — سيرورة الدعوى بذلك غير ذات موضوع وانتهاء
الخصومة فيها — الزام الإدارة مع ذلك بالمصروفات .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن القرار المطعون فيه الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بالتزقيت الى الدرجة الخامسة قد حكم بالفائه من محكمة القضاء الإداري في دعوى عديدة سابقة ، وأصبح القرار المذكور معدوما قانونا هو وما ترتب عليه من آثار نتيجة لأحكام الالفاء ، وقد نفذت الإدارة مقتضى هذه الأحكام ، فاصدرت قرارها بالفناء القرار المذكور والقرارات اللاحقة المترتبة عليه واعتبارها كأن لم تكن وإعادة الحالة الى ما كانت عليه ، ولجبرت للتزقيت على أساس المبادئ التي رسمتها أحكام القضاء الإداري الصادرة بالالفاء — متى كان للثابت هو ما تقدم ، فإن دعوى المدعى بالطعن في القرار ذاته قد أصبحت — وبالحالة هذه — غير ذات موضوع ، وأصبحت الخصومة بشأنه منتهية ، مادام قد حكم بالفائه بترك الأحكام ، وتنفذ ذلك فعلا ، وأعيدت الحالة الى ما كانت عليه قبل صدوره ، وصدر قرار بالتزقيت على أساس المبادئ التي رسمتها تلك الأحكام ، ومن ثم يعمين ، وبالحالة هذه ، الحكم باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة له ، ولكن مع إلزام الإدارة بمصروفات الدعوى ، مادام المدعى كان على حق عند رفعها ، وغاية الأمر أنه تحقق مظلومه ، وهو الفناء القرار المطعون فيه بترك الأحكام الأخرى ، وذلك خلال نظر الدعوى . والمدعى وشأنه في الطعن في التزقيت التي أجرتها الوزارة بعد ذلك أن يكن له وجه حق .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

خضوع دعوى الالفاء للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة وتسليم المدعى عليه ببطلات المدعى ، متى توافقت الشروط القانونية المطلوبة وأيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم .

ملخص الحكم :

من المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي أن المنازعة الإدارية ولو كانت طعنا بالإنهاء قد تنتهي بالتترك أو بتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة ، وينتج التترك أو التسليم أثره فيها في الحدود التي عينها القانون بحسب ما إذا كان التترك مئصبا على إجراءات الخصومة فقط ، كلها أو بعضها ، أو تكان تنازلا عن الحق ذاته المزموعة به الدعوى أو الصادر به الحكم ، ويصعب ما إذا كان تسليم المدعى عليه للمدعى هو تسليم بكل طلباته أو بعضها ، أو تنازل عن طريق لو أآخر من طرق الطعن في الحكم الذي يصدر في المنازعة ، ولأيا كان مدى التترك أو التنازل أو التسليم ، فمن المسلم أن مهمة القاضي عندئذ لا تتعدى أن تكون أثبات ذلك ، نزولا على حكم القانون في هذا الخصوص دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي أصبح غير ذي موضوع . وإذا كان ما تقدم هو المسلم في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي كالمسلم من الأصول العامة على الرغم من أنه لم يرد في قانون مجلس الدولة الفرنسي نص خاص في هذا الشأن ، فإنه يكون أولى بالاتباع في مصر ، إذ أعطت المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إلى تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خلس ، وقد تكلم هذا القانون في المواد من ٣٠٨ الى ٣١٢ من ترك الخصومة وعن النزول من الحكم وعن الحق الثابت فيه ، كما تكلم في المادة ٣٧٧ من عدم جواز الطعن في الحكم من قبله ، فقرر أحكاما تعتبر في الواقع من الأثر ترديدا لنك الأصول العامة .

(طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قامدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الخصومة على طلب الإنهاء يتوقف بقاؤها على أمر إر رافعها على منافعها — ليس للقاضي الإداري أن يحتفل عليها بنفسه لحسم رقم ممول .

صاحب الشأن عنها - انتهاء الخصومة يتحقق بهذا التنازل الاجرائي
الحاصل امام القضاء وليس سببه التنازل الاتفاقي من دعوى الالفاء
الوارد بعقد الصلح وفي الجائر قانونا .

ملخص الحكم :

ان التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء المستفاد من تعديل
الطلبات انها يرمى المدعى من ورائه الى ان تحقق له المحكة اثر هذا
التنازل الاجرائي بالحكم بانتهاء الخصومة لان الخصومة في طلب الالفاء
شأنها شأن كل خصومة يتوقف بقاؤها على اصرار رفعها على متابعتها
فاذا نزل عنها فلا يجوز للقاضي الاداري ان يتدخل فيها بقضاء حاسم
لها رغم عدول صاحب الشأن عنها واثن للحكم بانتهاء الخصومة ليس
سببه هو هذا التنازل الاتفاقي من دعوى الالفاء الذي تضمنه عقد
الصلح آنف الذكر فقد سبق القول ببيان هذا العقد لمخالفة شرط
التنازل لقواعد النظام العام وانما برده الى هذا التنازل الاجرائي
الحاصل امام القضاء فهو بلا نراء مانع للقاضي من التدخل في الخصومة
العينية بقضاء ولو كان موضوع التنازل الاجرائي متعلقا بالنظام العام .
(طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٣)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

تنتهي الخصومة اذا استجابت المصلحة المدعى عليها الى طلب
المدعى في تاريخ لاحق على رفع الدعوى - اثره - اعتبار الخصومة منتهية
في هذا الطلب والزامها بصروفات .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان المصلحة المدعى عليها قد استجابت الى طلب المدعى في
تاريخ لاحق لرفع الدعوى فان الخصومة تبعا لذلك وتنتيجة له تصبح غير

ذات موضوع ويتعين من ثم الحكم باعتبار الخصومة منتبئية في هذا الطلب مع الزام الحكومة بمصروفاته .

(طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

صدور قرار من الجهة الادارية باجابة المدعى الى جميع طلباته بعد رفع الدعوى وقبل قفل باب المرافعة فيها — انتهاء الخصومة بذلك بين المدعى والجهة الادارية — لا يؤثر في ذلك ان تحض الجاه الادارية على لسان ادارة قضايا الحكومة التسوية التي اجرتها للمدعى او تعلن عدم تبسكها بهذا القرار وتفويض الراى للمحكمة — المحكمة ليست جهة افتاء تشير على الجاه الادارية بالراى بناء على طلبها او بتفويض منها .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ترك المدعى للخصومة لم يتم طبقا للقانون الا ان الثابت في الوقت ذاته انه بعد رفعه الدعوى في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٧ وقبل قفل باب المرافعة فيها بمدة اصدرت محافظة الاسكندرية القرار رقم ٧٥٢ ١٩٦٧ متضمنا اجابة المدعى الى جميع طلباته المقامة بها الدعوى وعلى ذلك لم تعد للمدعى بعد صدور هذا القرار ونفاذ اثره في المجال القانونى ، مصلحة في سير دعواه اذ ينتفى اى حق له في جانب الجاه الادارية ومن ثم تصير الخصومة بينه وبينها منتبئية . ولا يؤثر في ذلك ان تحض الجاه الادارية على لسان ادارة قضاياها احقية المدعى في التسوية التي طالب بها طالما اصدرت هذه الجاه حسبما سبق البيان القرار بتلك التسوية والذي رتب اثره بتوصيل اللحق المطالب به الى المدعى بحيث لم يبق له في المراكز القانونية القائمة اى حق قبل الجاه الادارية يطلب من القضاء حمايته ولا وجه لما ذهب اليه ادارة قضايا الحكومة في مخكرتها،

الآخيرة من أن الجهة الادارية أعريت عن عدم تمسكها بالقرار رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه حينما موضت الرأى للمحكمة لأنه لا يجوز غرض النظر عن صدور هذا القرار بالفعل واستمرار قيامه ونفاذ كفاءة آثاره القانونية مما ينفي أن للمدعى أى حق قبلها ، وذلك دون أن يصدر من الرئيس المختص بالجهة الادارية تصرف يلغى هذا القرار كلياً او جزئياً — ومن ناحية أخرى فانه لا يسوغ للجهة الادارية أن تفوض الرأى للمحكمة فى هذا الشأن وقرارها المذكور نافذ فى المجال القانونى بالجهاز الادارى لأن المحكمة ليست جهة افتاء تشير على الادارة بالرأى بناء على طلبها او بتفويض منها اذ أن مهمة المحكمة تقتصر على الفصل فيما يثار أمامها من خصومات بمطالبة استمرارها قيام النزاع نافذاً لم يكن ثبت نزاع. فلا توجد خصومة أمام المحكمة .

(طعن رقم ١١٨٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢٩)

القياس :

انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب الغاء القرار الصادر بالإجالة
الى المعاش يستتبع بالضرورة عدم حساب مدة الفصل ضمن مدة الخدمة
المصوبة في المعاش — تعارض ذلك مع طلب الالفاء غير المباشر وهو
التمويض .

ملخص الحكم :

واذ خلصت هذه المحكمة الى انتهاء الخصومة بالنسبة الى طلب الغاء
القرار الصادر بإجالة مورث المدعين الى المعاش فإن مركز المذكور يكون قد
تحدد نهائياً باعتباره موصولاً من الخدمة مما يستتبع بالضرورة عدم
حساب مدة فصله ضمن مدة خدمته الجسوية في المعاش لتعارض هذا
الطلب في الوقت ذاته مع طلب الالفاء غير المباشر وهو التمويض . وبإدابت

مدة الفصل لم نقض عملاً في الخدمة بصفة قانونية فلا يسوغ بحال حسابها في المعاش اذ لم يتقاض مورث المدعين عنها مرتباً وبالتالي لم يجر عليها حكم الاستقطاع وهو الشرط اللازم لحساب مدد الخدمة في المعاش طبقاً للتعاون .

(طعن رقم ١١٧٩ ، ٧٥٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

اقرار الجهة الادارية للمدعى بوضع مخالف للقوانين واللوائح —
لا يمنع المحكمة من انزال حكم القانون في المنازعة المطروحة امامها — اساس
فلك تعلق الامر باوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لادارة
ذوى الشأن او اتفاقهم او اقراراتهم المخالفة له — حكم المحكمة الادارية
باعتبار الخصومة منتهية بناء على مثل هذا الاقرار — يعتبر مخالفاً للقانون
مادام الاقرار لا يستند الى اجراء اتخذ بالطريق القانوني .

ملخص الحكم :

ان اقرار الادارة للمدعى بوضع مخالف للقوانين واللوائح لا يمنع
المحكمة من انزال حكم القانون في المنازعة المطروحة امامها تتعق الأثر
باوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة ذوى الشأن
او اتفاقهم اقراراتهم المخالفة لها . . وعلى ذلك فان قرار الجهة الادارية
باعتبار التقرير الملموع فيه عديم الأثر بناء على ما انتهت اليه المحكمة
التأديبية يكون مخالفاً للقانون مادام انه لم يسحب أو بلغ بالطريق
القانوني . . . وتكون المحكمة الادارية — اذ قضت بحكمها الملموع فيه ،
باعتبار الخصومة منتهية بناء على اتفاق طرفي النزاع — قد خالفت صحيح
حكم القانون وكان يتعين عليها الحكم في موضوع الدعوى .

(طعن رقم ٩١٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري حكم وقفي بطبيعته — الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا — صدور الحكم في موضوع الدعوى أثناء نظر الطعن — اعتبار الطعن في هذا الشأن غير ذي موضوع — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بالطعن المائل وقد صدر لحسب في الشق المستحيل من الدعوى قاضيا بوقف تنفيذ القرار الإداري هذا الحكم وإن كان له مقومات الأحكام وخصائصها بالنسبة لوجوب تنفيذه وجواز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أنه مع ذلك حكم وقفي بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى إذ من هذا التاريخ ترتب أثر الحكم الأخير باعتباره حكما فاصلا في موضوع المنازعة واجب الفناء من تاريخ صدوره حتى لو طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه أعمالا لحكم المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي نص على أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » ومن ثم فالحكم الصادر بوقف التنفيذ يسقط بصدور الحكم في موضوع الدعوى وبالتالي يعتبر الاستمرار في نظر الطعن في هذا الحكم الوقتي على غير ذي موضوع إذ حتى لو قضى في هذا الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض طلب وقف التنفيذ فإن هذا لا يوقف تنفيذ الحكم الصادر في موضوع الدعوى الذي يبقى قائما له خصائصه ومقوماته وأثاره القانونية الخاصة به .

ومن حيث أن الثابت من سياق ما تقدم أن الطعن المائل ينصب على طلب إلغاء الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه في الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ٢٨ القضائية آنفة الذكر وقد صدر أثناء نظر هذا الطعن

الحكم أن موضوع هذه الدعوى بإلغاء القرار المطعون فيه ، وبالتالي فإن الطعن الراهن يصبح غير ذي موضوع مما يقتضى الحكم باعتبار الخصومة منتهية في شأنه .

(طعن رقم ٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٩)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الطعن في قرار الترقية الذى تغطى فيه المدعى — ثبوت أن هذا القرار قد أُلغى إلغاءً مجرداً بحكم نهائى في دعوى أخرى رفعت من بعض زملاء المدعى — وجوب الحكم بانتهاء الخصومة .

بلاغى الحكم :

ومن حيث أن المدعى يطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٩٦٦/٦/٨ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية ويستند في طلبه الى أن جهة الادارة — تلت بتغطيه في الترقية الى هذه الدرجة مع أن كفايته لا تقل عن زملائه المرشحين بهذا القرار .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد أُلغى إلغاءً مجرداً في الدعوى رقم ١٦٣١ لسنة ٢٠ ق المرفوعة من زميل المدعى السيد/..... والذى تماثل حالته حالة المدعى وصار تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية وقد تأيد هذا الحكم في الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ١٤ ق عليهما ومن ثم فإن الطعن المائل يكون غير ذي موضوع طالما أن القرار المطعون فيه قد أصبح غير قائم قانوناً وبالتالي يتعين الحكم بانتهاء الخصومة في هذا الطلب .

(طعن رقم ١٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

(م ٢٠ — ج ١٤)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه التنازل عن الحكم يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت به — اثره زوال الخصومة وقصر مهمة المحكمة على اثبات ذلك — من سلطة المحكمة وهي في مركز الموفق الا تعدد بالاقرار العرفي بالتنازل اذا لم تطعن الى شخصية من وقعة وبالتالي ان تصدى للفصل في اصل النزاع لتنزل عليه حكم القانون .

ملخص الحكم :

لئن كان الاقرار بالتنازل عن الحكم الصادر من يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات بحيث تزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتنفذ مهمة المحكمة في هذه الحالة مقصورة على اثبات ذلك الا انه ازاء خلو الأوراق من دليل تطعن المحكمة معه الى شخصية من واقع اقرارى التنازل العرفيين عن الحكم المطعون فيه المتضمنين من ادارة قضايا الحكومة على النحو السابق ببيانه والمنسويين الى المدعى الذي تظف عن الحضور في جميع مراحل الطعن على الرغم من اعلانه اعلانه صحيحا يكون للمحكمة وهي في مركز الموفق حسبها تطلب اليها قضايا الحكومة الا تعدد بهذين الاقرارين العرفيين بلاثبات التنازل وبانتهاء الخصومة وان تضى مقصدية للفصل في اصل النزاع على تنزل عليه حكم القانون .

(طعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

التنازل الضمني عن متابعة دعوى الالفاء يقصد به ان تحقق المحكمة

أثره بالحكم بانتهاء الخصومة — التنازل عن الخصومة في طلب الإلغاء ينتج معه على القاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء .

ملخص الحكم :

أن التنازل الضمني عن متابعة دعوى الإلغاء المستخلص من تعديل الطلبات إنما يرمى المدعون من ورائه إلى أن تحقق لهم المحكمة أثر هذا التنازل الاجرائي بالحكم بانتهاء الخصومة لأن الخصومة في طلب الإلغاء شأنها شأن كل خصومة يتوقف بقاؤها على إصرار رافعها على متابعتها فإذا تنازل عنها فلا يجوز للقاضي الإداري أن يتدخل فيها بقضاء حاسم لها على الرغم من عدول صاحب الشين منها .

(طعن رقم ٧٥٩ ، ١١٧٩ لسنة ٩ ق — ١٧/٥/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

التنازل عن دعوى مرفوعة أمام المحكمة الإدارية — تجاهه أمام محكمة ابتدائية عند نظر دعوى أخرى — أثره : لا يعتبر أقراراً قضائياً .

ملخص الحكم :

مضى كان إقرار المدعى بتنازله عن دعواه الإدارية لم يحدث التنازل سر هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية إنما حدث في دعوى مرفوعة أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية — فإنه لا يعتبر بالنسبة إلى الدعوى الإدارية أقراراً قضائياً ولا يعدو أن يكون أقراراً غير قضائي لمصدره في دعوى أخرى ومن ثم يخضع لتقدير المحكمة فلها مع تقدير الظروف التي صدر فيها والأفراض التي حصل من أجلها أن تعتبره حجة على المدعى كما لها ألا تأخذ به أصلاً .

(طعن رقم ٤٠٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

صدور قرار من الجهة الادارية بتسوية حالة احد المابلين - قرار
بسحب هذه التسوية - الطعن على هذا القرار فيما تضمنه من سحب قرار
التسوية - قيام الجهة الادارية بإلغاء القرار الساحب بعد اقامة
الدعوى - فنياء المحكمة باعتبار الخصومة منتهية في الدعوى بعد ان ثبت
لها ان ما اجرته الجهة الادارية من سحب قرارها المطعون فيه وان هذا
السحب تم بعد اقامة الدعوى بحيث يقتضى إلزامها بمصروفاتها - اعتبار
هذا الحكم قطعي في موضوع الدعوى يجوز بعد صدوره نهائيا على قوة
الأمر المقضى - صدور قرار من الجهة الادارية لاحقا على هذا الحكم بمنحها
المساس بالقرار الذي صارت المنازعة فيه محسوبة بمقتضى الحكم -
اعتبار القرار معدوما لمساسه بحكم جاز لقوة الأمر المقضى .

ملخص الحكم :

ان الاحكام التي تصدر بالتصديق على الخصومة نوعان ، نوع ،
تقتصر المحكمة فيه على اثبات الاتفاق الذي تم بين الخصمين منها لا تفضل
المحكمة في خصومة وانما يثبت اتفاقا يحوز الصفة الرسمية ويكشف القوة
التفصيلية ، ونوع تستند فيه المحكمة الى هذا الاتفاق للفصل في الخصومة
المطروحة امامها فتنجس اتفاق الخصمين وتصدر - حكما باستندة اليه
عنه يجوز هذا الاتفاق حجية الأمر المقضى فاذا مات مواعيد الطعن على هذا
الحكم اكتسب قوة الأمر المقضى وهذا ما تم بالنسبة للحكم الصادر من محكمة
التقضاء الادارى في الدعوى رقم ٥٣٤ لسنة ٢٤ ق حين قضت المحكمة
بإنتهاء الخصومة حيث ثبتت ما اجرته الجهة الادارية من سحب قرارها
المطعون فيه ، وان هذا السحب تم بعد اقامة الدعوى بحيث يقضى إلزامها
بمصروفاتها ، لم يجر حكم قطعي في موضوع - الدعوى جاز بعد صدورها
على قوة الأمر المقضى .

ومن حيث أنه تبعاً لذلك لم يكن اللجنة الإدارية أن يعرض للقرار الوزاري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٠ بالنسبة للدمى بعد أن قضى نهائياً باعترافه تأنيهاً ومنعجاً لاثاره : ولو سيج بذلك لما أمكن أن تقف المنازعة عند حد ، فيصبح لكل من الخصمين أن يحدد النزاع مرة بعد أخرى هذا يحصل على حكم لمصلحته ثم يعيد خصمه طرح النزاع . وقد يحصل على حكم لمصلحته ثم يعود الخصم الأول الى تجديد النزاع فيحصل على حكم ثالث وهكذا فتتزايد الخصومات والمنازعات وليس ههنا مصلحة الناس في شيء وإنما لكل ذلك فإن الحكم متى فصل في خيابه كان لابد من الوقوف عنده ، والنزول على ما احتواه لوضع حد لتقبيد الخصومات والمنازعات .

ومن حيث أنه ومتى ثبت ذلك فإن القرار رقم ٢٠٢١ لسنة ١٩٧١ وقد تضمن الأساس بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٠ الذي صارت المنازعة فيه مهومة بمقتضى الحكم رقم ٥٣٤ لسنة ٢٤ ق يكون قد صدر بموجباً لسناسه بحكم حائز لقوة الأمر المقضى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نتيجة صحيحة فيكون قد صدر مطابقاً وحكم القانون وبالتالي يكون الطعن في غير محله حقيقة بالرفض مع الزام الطاعنة بالمصروفات .

، (طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء في ١٨ من ابريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية لسنة ١٩٤٨ باستمرار صرف الأجور والمرتبات واعانة غلاء المعيشة التي كانت تصرف لموظفي وعمال خط فلسطين قبل ضم هذا الخط لمصلحة السكة الحديدية - قرار مجلس الوزراء في ١٩ من فبراير و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ في شأن اعانة غلاء المعيشة لم يعدل أو يتنسخ هذه القرارات - المفسر

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٨ من إبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ — نصه في المادة الثانية على اعتبار الدعاوى المنظورة امام القضاء الإداري المتعلقة بتطبيق هذه القرارات ابتداء من تاريخ الغائها في أول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون — مقتضى ذلك أن يحكم في الدعاوى المتعلقة بتطبيق قرار^{على} مجلس الوزراء المشار إليها عن مدة لاحقة لأول مارس سنة ١٩٥٠ ^{بأن} ^{بأن} زها منتهية بقوة القانون — الحكم الصادر برفض هذه الدعاوى ينطوي على خطأ في تطبيق القانون وتأويله .

ملخص الحكم :

بنسبة تسلم مصلحة السكك الحديدية خط فلسطين (القنطرة شرق . — رفح) صدرت ثلاثة قرارات من مجلس الوزراء في ١٨ من إبريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يوليو سنة ١٩٤٨ تقضى باستمرار صرف الأجور والمزونات وإعانة غلاء المعيشة لموظفي وعمال ذلك الخط ، الأصليين منهم والمنتسبين ، حسب الفئات المقررة به أصلا والتي كانت تصرف لهم قبل ضم هذا الخط للمصلحة ، وكانت إعانة الغلاء تبلغ ١٨٥ ٪ من الإعانة الأصلية .

بيد أن مجلس الوزراء أصدر قرارين في شأن إعانة الغلاء على الوجه الآتي :

أولا : القرار الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بتقرير عملة جديدة لإعانة الغلاء بالنسبة الى جميع موظفي ومستخدمى وعمال الحكومة بمسورة عامة ، على أن تسرى هذه الفئات من أول مارس سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : القرار الصادر في ٢ من إبريل سنة ١٩٥٠ ، وهو يقضى بأن تكون الإعانة الإضافية لموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة بمنطقة الغنابة

وجهات سيناء والبحر الاحمر والمصحاء الشرقية بزيادة اضافية قدرها ٥٠٪ من الفئات التى سبق أن قررها المجلس والتي اشير اليها في (اولا) .

ويصدر هذين القرارين باعتبار مصلحة السكك الحديدية ان الوضع الخاص بموظفى وعمال الخط (القنطرة - رفح) من حيث تناضيمهم اعانة غلاء مديدة تبلغ في بعض الاحيان ١٨٥٪ من الأجر الاصلى اصبح منتهيا ، استنادا الى انهم لا يختلفون عن باقى مستخدمى الحكومة وعمالها الذين يعملون في الجهات النائية السابق بيانها كجهات سيناء والمصحاء الشرقية ... الخ ، ولذلك رأت مصلحة السكك الحديدية معالجة هذه الطائفة من الموظفين والعمال على أساس صرف مرتباتهم وأجورهم الاصلية مضافا اليها اعانة الغلاء بفئتها اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٥٠ ، مع انها لم تستصدر قرارا من مجلس الوزراء في هذا التلريرخ بالقضاء قرارات سنة ١٩٨ ، وسريان قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، مما دعا بعض الموظفين والعمال الى تقديم تظلمات الى اللجان القضائية واقامة دعوى أمام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى ، وصدرت لمصالحهم قرارات واحكام . وقد اصدر المشرع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ بالقضاء قرارات مجلس الوزراء للصادرة في ١٨ من ابريل سنة ١٩٨ و ٣٠ من مايو سنة ١٩٨ و ١١ من يولية سنة ١٩٨ بتقرير معالجة خاصة لموظفى وعمال خط (القنطرة شرق - رفح) وامتداده ، ايمانا منه بأن هذه القرارات لم يسها تعديل او نسخ بقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥١ و ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ ، وحرصا منه على الفائها بأثر رجعى ينسحب الى أول مارس سنة ١٩٥٠ لزوال الظروف التى كان من لوازمها الحتمية تقرير هذه الجزات لأفراد تلك الطائفة من الموظفين والعمال ، واعتبرا بأن ترك ذلك للتعبير التشريعى الحاسم يفضى الى تقبل تنفيذ ما يستجد من احكام القضاء الادارى النهائية الصادرة لصالح أفراد تلك الطائفة ومنهم المطعون عليه . وفى ذلك تحصيل للخزانة العلية بما لا طاقة لها باحتياله من اعباء . وقد تضمن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ في مادته الاولى النص

على انه « مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري
بمجلس الدولة والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية والأحكام
النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية تعتبر ملغاة من أول مارس سنة ١٩٥٠
قرارات مجلس الوزراء المشار إليها والصادرة في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٨
و ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ ، ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معالجة خاصة
لموظفي وعيال خط (القنطرة شرق — رفح) وامتداده داخل فلسطين من
حيث المرتبيل والأجور واعانة الفلاء » . وحتى لا يشغل القضاء الإداري
بالنظر في دعاوى متعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء التي الغيت بالقر
رجمي نص القانون المتقدم الذكر في مادته الثانية على انه « تعتبر منتهية
بقوة القانون الدعاوى المنظورة امام محكمة القضاء الإداري. والمحاكم
الإدارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة
السابقة عن المدة ابتداء من تاريخ الغائها. في أول مارس سنة ١٩٥٠ ،
والدعاوى التي من هذا القبيل من اللجان القضائية والمحاكم الإدارية ، وترد
وتعتبر كأن لم تكن القرارات والأحكام غير النهائية الصادرة في التظلمات
الرسوم المحصلة على الدعاوى سائلة الذكر » ، لذلك فإنه كان يحتم
إعمال أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ وتطبيقها على الدعوى الصادر
عنها الحكم المطعون فيه ، لأنها كانت منظورة امام محكمة القضاء الإداري
عند العمل بالقانون المذكور في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦ (تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية) . ومتى ثبت من واقع الأوراق أن موضوعها متعلق
بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الأولى من القانون
المذكور عن مدة لاحقة لأول مارس سنة ١٩٥٠ ، تاريخ إلغاء تلك القرارات ،
فإنه كان يتعين على المحكمة المذكورة اعتبار الدعوى المشار إليها منتهية
بقوة القانون واعتبار قرار اللجنة القضائية المطعون فيه أممها كان لم يكن ،
نزولا على حكم المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ .

(طعن رقم ١٤٧٧ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ - الغائه باثر رجعى قرارات مجلس الوزراء الصادر فى ٤/٨ و ٥/٢٠ و ١٩٤٨/٧/١١ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق - رفع من حيث المرتبات والأجور واعانة الغلاء - نصه على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها منتهية بقوة القانون واعتبار القرارات والأحكام غير النهائية كان لم تكن - المقصود بالأحكام غير النهائية الأحكام المنظورة بشأنها دعوى وقت نفاذ القانون ايا كان مثار النزاع فيها سواء تعلق بالشكل او بالنفوع او الموضوع .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ أن الشارع الذى بنص صريح ويأثر رجعى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٨ من ابريل و ٣٠ من مايو و ١١ من يولية سنة ١٩٤٨ بتقرير معاملة خاصة لموظفى وعمال خط القنطرة شرق - رفع وامتداده داخل فلسطين من حيث المرتبات والأجور واعانة الغلاء اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٠ ، فتعتبر هذه الحقوق وكأنها لم تكن ، واستثنى الشارع من ذلك الحقوق التى تقررت بموجب احكام من محكمة القضاء الإدارى او قراراته نهائية من اللجان القضائية او احكام نهائية من المحاكم الإدارية . وقد نصت المادة الثانية من القانون المشار اليه على اعتبار الدعاوى المنظورة أمام محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية المتعلقة بتطبيق قرارات مجلس الوزراء المشار إليها فى المادة الأولى ابتداء من تاريخ الفائها من أول مارس سنة ١٩٥٠ منتهية بقوة القانون ، وتعتبر كأن لم تكن القرارات والأحكام غير النهائية الصادرة فى التظلمات والدعاوى التى من هذا القبيل من اللجان

التضائية والمحكم الادارية ، وترد الرسوم المحصلة عن الدعاوى سائلة الذكر ويبين من ذلك أن المقصود بالأحكام التي لا يمسها الأثر الرجعى هو تلك التي ما كانت وقت نفاذ القانون منظورة بشأنها دعوى ، أما اذا كان ثمة طعن قائم بشأنها فيسرى عليه الحكم المستحدث ذو الأثر الرجعى ، باعتبار الطعن فيها دعوى منظورة ، أيا كان مثار النزاع فيها ، سواء تعلق بالشكل أو الدفوع أو الموضوع ، ولا مندوحة من اعتبارها منتهية بقوة القانون دون الفصل فيها ، سواء في شكلها أو في دفعها أو في موضوعها .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

طلب العامل إلغاء قرار وقفه عن العمل اعتباراً من ١٨/١٠/١٩٧٦ — موافقة جهة الإدارة على إعادة العامل للعمل اعتباراً من ١٢/١١/١٩٧٧ دون استجابة لطلبه بالنسبة لمدة الوقف السابقة بما يترتب عليها من آثار تتمثل في صرف المرتب الموقوف صرفه الأثر المترتب على ذلك — بقاء الخصومة قائمة بين طرفيها في خصوص الوقف — ليس من شأن إعادة الى العمل ترتيب أى أثر بالنسبة لمدة الوقف السابقة إذ مازالت المصلحة قائمة في طلب إلغاء قرار الوقف — الحكم باعتبار الخصومة منتهية تأسيساً على إعادة العامل للخدمة غير صحيح — الحكم بإلغائه وإعادة الدعوى للمحكمة التأديبية للفصل في طلبات المدعى التي لم تتعرض لها المحكمة .

ملخص الحكم :

أن مبنى طعن هيئة مفوضى الدولة يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيها انتهى اليه من اعتبار الخصومة منتهية في الدعوى بسبب إعادة الطاعن الى عمله وذلك لأن إعادة الطاعن الى عمله في ١٢/١١/١٩٧٧

لا يمس مشروعية او عدم مشروعية قرار الوقف بما يترتب عليه من آثار وهو الأمر الذى يعتبر معه الخصومة منتهية .

ومن حيث الثابت من الوقائع السالف ايرادها ان السيد/..... أنه اقام دعواه اصلا يطلب الغاء قرار وقفه عن العمل اعتبارا من ١٩٧٦/١٠/١٨ .

ومن حيث انه ولئن كان السيد المذكور قد اعيد الى العمل اعتبارا من ١٩٧٧/١١/١٢ أى بعد أن جاوزت مدة وقفه السنة - ولم يصدر من الشركة ما يفيد استجابتها لطلبه بالنسبة لمدة الوقف السابقة بما يترتب عليها من اثره تتمثل في صرف نصف المرتب الموقوف صرفه ثم فإن الخصومة تظل قائمة بين طرفيها في خصوص الوقف ، وليس من شأن الاعادة الى العمل في الحالة المعروضة ترتيب أى اثر بالنسبة لمدة الوقف السابقة ، ليس من شك في بقاء واستمرار مصلحة طالب الغاء الوقف في طلبه .

وعلى هذا الوجه واذا كانت الخصومة هي جوهر الدعوى ، فإن هي رفعت مفتقرة الى هذا الركن كانت غير مقبولة ، وان هي رفعت متوافرة عليه لم زال أثناء نظر الدعوى اعتبرت الخصومة منتهية فيها . وتأسيسا على هذا وان كان رافع الدعوى قد اقبلها متوافرة على هذا الركن الذى استمر طوال نظرها ولم يكن من شأن اعادته الى العمل زواله ، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار الخصومة منتهية في الدعوى يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وهو الأمر الذى يتعين معه الغاؤه . واعادة الدعوى الى المحكمة التأسيسية بطنتا للفصل في طلبات المدعى الترمي لم تتمرض لها المحكمة .

(طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

خامسا - الصلح في الدعوى :

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

التنازل عن حق بدعوى الالفاء - باطل لكونه تنازل عن حق يتعلق بالنظام العام - ويط هذا التنازل عن المرتب المستحق خلال ترك الخدمة وجعلها مما يقابل لاعادة المدعى الى الخدمة في عقد الصلح الذي تحقق -
عدم تجزئة الصلح يقتضى بطلان عقد الصلح كله لبطلان جزء منه :

ملخص الحكم :

ان التصالح الحاصل بين الوزارة والمدعى قد تضمن نزوله عن دعوى الالفاء قرار احالته الى المعاش وعن حقه في المرتب خلال تركه الخدمة ولما كان التنازل عن التقاضى بدعوى الالفاء هو بلا ريب تنازل عن حق يتعلق بالنظام العام لان عليه تبني الرقابة الفعالة على شرعية القرارات الادارية فان هذا الاستقاط يكون باطلا واذا كان مقصود الطرفين المستخلص من مبررات الصلح وملابساته هو ربط موضوعي التنازل أحدهما بالآخر والنزول عنها أو جعلها مما يقابل لاعادة المدعى الى الخدمة وكان الالفاء وطلب الراتب اللذان ورد عليهما التنازل مرتبطين موضوعا ومصريا لقيامهما على أساس الفصل من الخدمة فان عدم تجزئة الصلح يقتضى بطلان عقد أصلح كله لبطلان جزء منه وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٥٥٧ من القانون المدني .

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

يكفى لإنعقاد الصلح توافق الإيجاب والقبول عليه — استظهار ذلك من الإقرار بالتنازل الصادر من المدعى متضمنا شروط التصالح وهو الذي قبلته الوزارة باعادة المدعى الى الخدمة .

ملخص الحكم :

الصلح من عقود التراضي فيكفى لانعقاده توافق الإيجاب والقبول ويستظهر ذلك الإقرار بالتنازل الصادر من المدعى متضمنا شروط التصالح وهو الذي قبلته وزارة الأوقاف باعادة المدعى الى الخدمة .

(طعن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

يجب تفسير عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً — للتنازل لا ينصب الا على الحقوق التي كانت وهذه أصلية مصلاً للنزاع الذي حسبه الصلح — صدور قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية والظعن عليه امام محكمة القضاء الإداري — انصراف عقد الصلح الى تحديد ما يتحمل به طرفي العقد من التزامات مترتبة على تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية لا يعتبر بذاته صلحاً للنزاع او رضاء بما انتهت اليه اللجنة او تركها للمصومة — ايباسي ذلك : يفيد قرار اللجنة وهو واجب التنفيذ ما لم تقضي محكمة القضاء الإداري بوقف تنفذه ، لا يعتبر مانعاً من الظعن في القرار او قبولاً مسقطاً

للحق متى ثبت أن صاحب الشأن قد قصد تفادي أضرار قد تلحقه من جراء أرجاء التنفيذ — عبارات الصلح أو التقرير بترك الخصومة أو التنازل عن الحق يجب أن ترد في عبارات قاطعة حاسمة في مجال تحقيق انصراف ارادة صاحب الشأن الى تحقيق النتيجة التي ارتضاها سلفا دون أن تلجا المحكمة الى استنتاجها .

ملخص الحكم :

وحيث انه يبين من استقراء عقد الصلح المقدم بين المطعون ضدهما الأول والثاني المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ أى بعد اقامة الدعوى — والمقدم بجلسة محكمة القضاء الادارى المعقودة في ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٦ أنه قد تم الاتفاق بين الطاعن والمطعون ضدهما على الآتى :

١ — بناء على الأحكام التي صدرت لصالح الطرف الثانى باستلام أراضيهم المؤجرة للطرف الأول وهي عبارة عن أربعة أقدنة وستة عشر هكتاراً والتي لم يدفع أيجارها سنة ١٩٧٣ قد تسوى الطرفان على الآتى :

(أ) يقوم الطرف الأول بسداد الاموال المستحقة للحكومة حتى آخر ١٩٧٧ ولذك المديونية التي تستحق لبنك التسليف الزراعى .

(ب) قد تنازل الطرف الثانى عن باقى حقوقه من تأخير الاجار حتى آخر سنة ١٩٧٣ ومصاريف القضاء التي تستحق للطرف الثانى على الطرف الاول .

٢ — يصبح هذا المحضر سارى المفعول في تاريخ التوقيع ويأخذ حقيقته القانونية ويصبح كل طرف فيه مسئول مسئولية قانونية على التوقيع عليه .

٣ — تم هذا الصلح بحضور مهدة منطى ووحدات الناحية واثنين من خبراء الناحية .

وحيث أن عقد الصلح من العقود الرضائية التي تتم بتوافق إرادة طرفيه على حسم النزاع القائم بين الطرفين أو لتوقي نزاع محتمل بأن ينزل كل من طرفيه على وجه التقابل عن جزء من ادعائه (المادة ٤٩ من القانون المدني) وأن ما يحسم من منازعات بمقتضى عقد الصلح رهين بما يتنازله المقدم — (المادة ٥٥٣ من القانون المدني) بحسب أن مناط الصلح أنهما يتحدد بنطاق ما انصرفت اليه إرادة الأطراف المعنية لذلك فقد نصت المادة ٥٥٣ من القانون المدني أنه « يجب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً وأياً كانت تلك العبارات فإن التنازل لا ينصب إلا على الحقوق التي كانت وحدها بصفة جلية محلاً للنزاع الذي جسمه الصلح .

وحيث أنه بتطبيق تلك الأصول على خصوصية الطعن المائل فإن الثابت أن الصلح اليه لم ينصرف إلى الدعوى المقابلة من الطاعن أمام محكمة القضاء الإداري ولم يتضمن أي إشارة إلى النزاع القائم في هذا الشأن بها ببلد قبوله لقراري اللجنة الاستئنافية محل الطعن وتركه للخصومة بشأنها بل أن عقدي الصلح المشار إليها قد انصرف إلى تحديد ما يتحمل به طرفي العقد من التزامات مترتبة على تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وليس من ريب من أن قيام الطاعن بتنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وتسليم الأرض محل عقد الإيجار إلى المظنون ضدها والاتفاق على تسوية المستحقات المالية — بينهما لا يعتبر بذاته صلحاً منهيًا للنزاع أو رضاءً بما انتهت إليه اللجنة الاستئنافية أو تركاً للخصومة في شأن القرارين المظنون فيهما لأن تنفيذ قرار اللجنة الاستئنافية وهو قرار واجب التنفيذ ما لم يقض محكمة القضاء الإداري بناء على طلب أصحاب الشأن بوقف تنفيذه لا يعتبر مانعاً من الطعن في القرار أو قبولاً مسبقاً للحق في متى كان الثابت أن الطاعن قد قصد إلى تهادي أضرار قد تلحقه من جراء أرجاء التنفيذ أو الماطلة فيه وكما أنه في مجال الإقرار بالتصالح أو التقرير بترك الخصومة أو التنازل عن حق من الحقوق فإنه يتعين أن يرد في عبارات إيجابية قاطعة حاسمة في مجال انصراف إرادة صاحب الشأن إلى تحقيق النتيجة التي ارتضاها سالفاً دون أن تلجأ المحكمة إلى استنتاجها ومتى كان ذلك وكان الثابت على ما تقدم أن محكمة القضاء الإداري بالنسبة للطعن المائل — قد استخلصت من عقد

الصلح المشار اليه كونه اتفاقا على انتهاء الخصومة في حين أن الثالث أنه لم يتضمن ما يشد صراحة الى انتهاء النزاع القائم محل الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٢٨ في المشار اليها يكون قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوع الدعوى مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

عدم جواز الطعن في الصلح بسبب الغلط في فهم القانون — المادة ٥٥٦ مدني — الأخذ بهذه القاعدة في المجال الإداري في شأن الحقوق المالية التي لا تمس مراكز لائحية .

ملخص الحكم :

أن المادة ٥٥٦ من القانون المدني ردت أصلا علما يقوم على طبيعة التصالح باعتباره تنازلا من كل من الطرفين على وجه التقابل عن جزء من ادعائاته إذ نصت على أنه « لا يجوز الطعن في الصلح بسبب الغلط في القانون » وبرد ذلك — على ما ورد بالملحظة الإيضاحية لتلك المادة — الى أن المتصلحين كانا ومهما في معرض المناقشة في حقوقهما يستطيعان التثبت من حكم القانون فيما تلم بينهما من نزاع على هذه الحقوق ، بل المفروض أنها تثبتا من هذا الأمر ، فلا يسمع من أحد منهما بعد ذلك أنه غلط في فهم القانون ، ويتعين الأخذ بهذا الأصل الطبيعي في المجال الإداري في شأن الحقوق المالية لذوى الشأن مادامت لا تمس مراكزهم لائحية .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

للمحكمة أن تفسر الاتفاق المعروض عليها بما تستخلصه من دلالة العبارات التي تضمنها - نزول كل من المتصلحين عن بعض ادعاءاته قبل من الناحية الموضوعية - العبرة هي بما يقوم في ذهن كل من الطرفين الآخر - لا يقدح في اعتباره صلحا أن يكون أحد الادعاءين ظاهرا البطلان لا بوضوح الحق في ذاته .

ملخص الحكم :

للمحكمة أن تفسر الاتفاق المعروض عليهما بما تستخلصه من دلالة العبارات التي تضمنها فإذا تبين أن كلا المتصلحين قد نزل عن بعض ادعاءاته قبل الآخر فلا يقدح في اعتباره صلحا أن يكون أحد الادعاءين ظاهرا البطلان من الناحية الموضوعية مادامت العبرة هي بما يقوم في ذهن كل من الطرفين لا بوضوح الحق في ذاته فإذا عدلت وزارة الأوقاف مسن فصل المدعى مستقبلية بعض آثاره وكان المتصلح معها قد نزل عن حقوقه في الراتب مدة إبعاده عن وظيفته في مقابل أعادته إليها فهذه المقومات التي أريد بها حسم النزاع بين الطرفين هي التي يعتبر بها الاتفاق صلحا بالمعنى القانوني .

(طعن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

طلب مصافحة المحكمة الإدارية العليا على الصلح المقدم إليها - للمحكمة أن تمتنع عنه وإن تفصل في أوجه البطلان الموجهة إليه لا أن تقضى (م ٢١ - ج ١٤)

بائيات التنازل وانتهاء الخصومة مادام ان المدعى ينازع جديا في صحة هذا التنازل .

ملخص الحكم :

ان لهذه المحكمة وقد جعلتها الوزارة طالبة التصديق على الصلح في مركز الموفق ان تمتنع عنه وان تنصل في لوجه البطلان الموجهة اليه منزلة حكم القانون عليه لا ان تقضى بائيات التنازل وانتهاء الخصومة اذ الحال انه بعد منازعة المدعى في صحة هذا العقد لا تكون الخصومة منتهية ولا النزاع منحصرا وعلى ذلك تكون المحكمة متجاوزة سلطتها لو اثبتت تنازل المدعى عن طلب الراتب رغم منازعته جديا في صحة هذا التنازل .

(طعن ١٢٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٥)

قائمة رقم (٢٤٢)

الجدا :

تبليغ المصلحة بإحقية المدعى للدرجة موضوع الدعوى وتقديمها
بموجب صلح يفيد ذلك — منازعتها بعد ذلك التنازل نظر الدعوى في احقية المدعى
لهذه الدرجة — ذلك يقتضى اطراح محضر الصلح والتضاء في موضوع
الدعوى لا الحكم بانتهاء الخصومة .

ملخص الحكم :

اذا كانت المصلحة قد عادت منازعت في احقية المدعى في الدرجة السابعة (موضوع الدعوى وموضوع الصلح) بناء على ماتبين لها من انه لا يستحق الدرجة الا اذا كان يشغل وظيفة ضابط مرافقة ، فانه يتعين على المحكمة عند نظرها الدعوى ان تطرح محضر الصلح ، وان تقضى في موضوع الدعوى بما تراه من حيث احقية او عدم احقية المدعى للدرجة السابعة التي يطالب بها استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من اكتوبر

سنة ١٩٤٨ ، مادام ان الخصومة على هذا الوضع ما كانت قد انتهت
تملا بين طرفيها قبل الحكم في الدعوى ، بل عادت المنازعة من جديد .

(طعن ١٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

إذا كان ثابت من استظهار الأوراق ما يقطع في تلقى ارائتى هرقى
الدعوى انهاء نظرها امام محكمة القضاء الادارى في حسم النزاع صلحا وذلك
بنزول كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه بان تنازلت الجهة
الادارية عن تمسكها بتطبيق البند الثامن من كراسة شروط التوريد وسقطت
بمحاسبة المتعهد على اساس الفقرة السابعة من البند العشرين وبالتفويض
الذى ارناء المعهد لهذه الفقرة وتنازل المتعهد عن دعواه وعن الفوائد
المطالب بها وتحمل مصروفات الدعوى فان عقد الصلح يكون قد تحقق وجوده
وتوافرت اركانه طبقا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون الجنى — يترتب على
ذلك وفقا لحكم المادة ٥٥٣ من القانون الجنى انقضاء الحقوق والادعاءات
التي نزل عنها كل من المتعاقدين نزولا نهائيا — لا يجوز لاي من طرفي الصلح
ان يبقى في دعواه ويثير النزاع بمحاولة نقض الصلح او الرجوع فيه
بدعوى الفلظ في تفسير الفقرة السابعة من البند العشرين من الشروط .

ملخص الحكم :

ان جوهر المنازعة ينحصر في بيان ما اذ كان تنازل المدعى من
الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٣ القضائية سالفة الذكر ينطوى على عقد صلح
بين طرفي الدعوى لحسم النزاع يمنع معه اثارته هذا النزاع من جديد
امام القضاء .

ومن حيث أن الصلح وفقا لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني هو « عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك يكن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه » ولمفهوم ذلك. أن عقد الصلح تتوافر فيه مقوماته عندما تتجه نية طرفي النزاع الى حسم «النزاع بينهما إما بانتهائه اذا كان قائما وإما بتوقيته اذا كان محتملا وذلك ينزول كل من المتصلحين على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فإذا ما تحققت هذه المقومات وقام العقد على أركانه القانونية وهي التراضي والمحل والسبب انعقد الصلح باعتباره من عقود التراضي . وإذا كان القانون «لغى قد نص في المادة ٥٥٢ منه على أن « لا يثبت الصلح الا بالكتابة أو بحضور رضى » فهذه الكتابة لازمة للإثبات لا للانعقاد ، وتبعا لذلك يجوز الإثبات بالبينة أو القرائن اذ وجد بدا ثبوت بالكتابة ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت من استظهار الأوراق على الوجه السالف البيان. ما يقطع في ثلاثى ارادتى طرفى الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٢ القضائية أثناء نظرها أمام محكمة القضاء الإدارى فى حسم هذا النزاع صلحا وذلك يتناول كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فقد طلب الحاضر من الحكومة تأجيل نظر الدعوى للصلح وبعلت إدارة تضاييا الحكومة الى الجهة الإدارية طالبة سرعة محاسبة المدعى على الأسس الذى يطلب به وأخذ المتعهد للالزام عليه بالتنازل عن الدعوى وملحقاتها من مصاريف قضائية والتعليق محابة وخلالة . وقد استجابت الجهة الادارية والمتعهد لهذا التعليق وسوى حساب المتعهد وفقا لما طلبه وتنازل عن الفوائد المطالب بها والمصاريف القضائية واتعاب المحابة وبناء على ذلك ترك المتعهد الخصومة حق الدعوى وتحل مصروقاتها . ومؤدى ذلك انعقاد الصلح فعلا بين طرفى النزاع بعد ثلاثى ارادتهما على حسم النزاع وذلك بنزول كل من طرفى النزاع على وجه التقابل عن جزء من ادعائه فتنازلت الجهة الادارية عن تمسكها بتطبيق البند الثامن من كراسة شروط التوريد وسلطته محاسبية المتعهد على أساس الفقرة السابعة من البند العشرين وبالتنسيق لتلقى ارتاء المتعهد لهذه الفقرة وتنازل المتعهد عن دعواه وعن الفوائد المطالبه

بها وتحل مصروفات الدعوى . واذا كان الامر كذلك وكان **مؤدى** المكاتبات المتبادلة بين طرفي النزاع على الوجه آنف الذكر تيلم هذا **الصلح** كتابة طبقا لحكم القانون فان عقد الصلح يكون قد محقق وجوده وتوافرت خصائصه واريكانه . ولا غناء في القول بان عقد الصلح اجراء من لا يملكه من صغار الموظفين ، ذلك ان الثابت ان مدير عام المنطقة التعليمية هو الذي اعتمد هذه التسوية بناء على توجيه من ادارة قضايا الحكومة وبعد استطلاع رأى الجهات القانونية صاحبة الشأن .

ومن حيث ان النزاع وقد انحصر صلحا على ما سلف بيانه **فانه** يترتب عليه وفقا لحكم المادة ٥٥٣ من القانون المدني انقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها أى من المتعاتين نزولا نهائيا ولا يجوز من ثم لاي من طرفي الصلح ان يعضى في دعواه اذ يثير النزاع **بمحاوله** نقض الصلح او الرجوع فيه بدعوى الخلل في تفسير الفقرة **المسجلة** من البند العشرين من الشروط . وبناء عليه فان الدعوى مثار الطعن **المطل** وقد رعت تجاهلة الصلح الذي سبق ان حسم موضوع الخصومة تكون **جديرة** بالرفض ويكون الحكم المطعون فيه والامر كذلك قد صادف السوافية لغيرا انتهى اليه من رفض الدعوى والزام رافعها **المصروفات** .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم بتعين الحكم بقبول الطعن **شكلا** ويرفضه موضوعا والزام الجية الادارية **المصروفات** .

(طعن ٩٢٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

خدم المساجد ومؤنوها - قرار مجلس الوزراء في ١٢/٨/١٩٥٤
في شأن التصالح معهم في صدد مطالبهم المالية المتعلقة بالانصاف - **ايراقو**
الصلح اعمالا لهذا القرار - عدم امكان التحلل منه بدعوى **الخلط** في **تهم**
القانون .

ملخص الحكم :

في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس الوزراء قرارا بشأن التصالح مع الخدم والمؤننين بالمساجد ، وافق فيه على التصالح مع جميع الخدم والمؤننين حسب الشروط التي وافق عليها مبتلوهم ، مستوى في ذلك من رفعوا تظلمات أو قضايا الى اللجان انتضائية والمحاكم الادارية وحكم فيها أو لم يرغبوا هذه القضايا ، ومن كانوا في الخدمة في سنة ١٩٤٤ أو بعدها مع صرف اعانة غلاء لهم جميعا على أساس المرتب الجديد وقدره ٣ ج شهريا . وبناء على ذلك دبرت وزارة الأوقاف من ميزانيتها مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ج لتنفيذ هذا الصلح ، وحررت مع من قبل التصالح من الخدم والمؤننين عقود صلح تضمنت الشروط أنشأها ذكرها . ومن ثم فليس للوزارة التطل بعدم احتية المتصالح معهم لما تم التصالح عليه بسبب عدم فتح الاعتماد المالى لأنصاب المؤننين والخدم الا في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ اثر الحكم الصادر لصالحهم في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، ذلك ان مثل العلة هي ضرب من ضروب الادعاء بالقط في فهم القانون الذي نصت المادة ٥٥٦ من القانون الدخلى على عدم جواز النفع به . على أن مجلس الوزراء حين قرر قاعدة التصالح — على الوجه الذى قرره — كان يملك ابتداء وبمقتضى سلطته العامة تقرير قواعد تنظيمية عامة منسلة لازايا جديدة قد يفيدونها من لم يكن يفيد من قواعد سائلة ، وبهذه السلطة أصدرت قرارات الانصاف والتنسيق والتبشير وغيرها ، فلا تملك وزارة الاوقاف بعد ذلك أن تمتنع عن تنفيذ قرار أصدره مجلس الوزراء وخصص له الاعتماد اللازم وهو يملك بحكم الأوضاع الدستورية تقريره .

(طعن ٩٥ لسنة ٢ قى — جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٤٥)

نقشنا :

نسوية حالات خدم المساجد ومؤننوها بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء
في ١٩٥٤/١٢/٨ منوطة بقبولهم أو عرض قبولهم التصالح على اساسه —

عند تخلف هذا الشرط يكون المرجع الى حكم القانون اصلا وهو عدم
استحقاق الفروق الا من ١٩٥٢/٢/٧ او ١٩٥٣/١/١ .
ملخص الحكم :

ان مناهج الامانة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٤/١٢/٨
هو ان يقبل خادم المسجد أو المؤذن التصالح مع الوزارة بالشروط التي
عينها القرار أو يعرض قبوله لذلك ، سواء في غير ديموى اقيمت
أو في أية مرحلة أو درجة من درجات التقاضي في دعوى اقيمت لملا ،
فان لم يتم شيء من ذلك فلا محل للامانة من القرار المذكور ، كما ان
الصلح بطبيعته يقوم على تنازل كل من الطرفين على وجه التقابل عن
بعض ادعاءاته حسبما للنزاع بصرف النظر عن حكم القانون اصلا في هذه
الادعاءات ، ومن اجل ذلك لا يجوز دفع الصلح بالتخلط في القانون .
اما اذا لم يتم الصلح أو لم يعرض الخادم أو المؤذن التصالح على الوزارة
فلا محل لتطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، بل يكون المراجع
في ادعاءات الطرفين الى حكم القانون اصلا ، وهو عدم استحقاق الفروق
الا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمن عينوا قبل يناير سنة ١٩٤٤
ومن اول يناير سنة ١٩٥٣ بالنسبة لمن عينوا بعد هذا التاريخ .

(طعن ٩٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٣/٩)

الفرع الحادى عشر

هيئة مفوضى الدولة ودورها فى الدعوى الادارية

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

سرد لبعض اختصاصات هيئة مفوضى الدولة التى نص عليها القانون —
الاعتبارات التى أوجت بهذه الاختصاصات هى اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة وتستوجبها مقتضيات النظام الإدارى وحسن سير المرافق العامة —
استهدافها فرضين أساسيين : سرعة حسم المنازعة الادارية حتى لا تبقى مزعزة واستقرار تلك الروابط نهائيا على حكم القانون بما لا يجهل المساومات والاتفاقات الفرتية التى تحتلها روابط القانون الخاص — حق الهيئة فى ابداء أى دفع أو دفاع من شأنه التأثير قانونا فى نتيجة الحكم فى الروابط الادارية كالنفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولو لم يتمسك به الخصوم .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد خول هيئة مفوضى الدولة فى مباشرة المهمة المنوطة بها اختصاصا واسعا لتحضير الدعاوى وتهيتها للمرافعة واستظهار جوانبها كالة من الناحية الواقعية والقانونية ، برأى مسبب تمثل فيه الحيطة لصالح القانون وحده ، وخولها من الوسائل ما يمكنها من القيام بهذه المهمة كحق الاتصال بالجهات الحكومية رأسا ، والأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى ترى لزوم أخذ اقوالهم عنها ، والأمر بإجراء تحقيق الوقائع

"التي ترى لزوم تحقيقها ، وبدخول شخص ثالث في الدعوى ، ويتكف ذوى الشأن تقديم مذكرات أو مستندات مكملية في الأجل الذي تحدده ، والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التأجيل لسبب واحد ، مثل ذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، تستوجبها مقتضيات النظام الإداري وحسن سير المرافق العامة ، وتستهدف غرضين أساسيين : أولهما السرعة في حسم المنازعات الإدارية حتى لا تبقى الروابط الإدارية (وهى من روابط القانون العام) مزعزعة أمدا طويلا ، وثانيهما استقرار تلك الروابط استقرارا نهائيا على حكم القانون الذى يجب ان يكون وحدة حو الرد في تلك الروابط ، والذى يجب أن تسمى الإدارة على سنته وعديه في ملاقاتها مع الناس جميعا ، بها لا يحتمل المساومات والاتفاقات الفردية ، كما هو الشأن في روابط القانون الخاص . ومن أجل ذلك خول القانون الهيئة حق اقتراح انتهاء المنازعات الإدارية على أساس المبادئ التى ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا خلال أجل تحدده ، فإن تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول لانتهاء النزاع ، وإن لم تتم حاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى ان تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تتجاوز ألفى قرش يجوز منحها للطرف الآخر ، كما خول رئيس الهيئة وحده — مع أن الهيئة ليست طرفا ذا مصلحة شخصية في الدعوى — حق الطعن أمام المحكمة العليا لصالح القانون وحده ، ان كان لذلك وجه في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية ، ومن أجل ما تقدم كله كان للهيئة أن تبدي من تلقاء نفسها أى دفع أو نفاذ من شأنه ان يؤثر ثانويا في نتيجة الحكم في الروابط الإدارية ، ومن ذلك الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم حاز قوة الشيء المقضى به ، ولو لم يتسك به الخصوم ، وآية ذلك أن القانون اذ جعل للهيئة وحدها حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية وجعل من اسباب هذا الطعن أن يكون الحكم قد صدر خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ، سواء دفع بهذا الدفع أم لم يدفع ، وقد أكد مدى مهمة الهيئة على الوجه السائل

ابطله ، وإن من حقا ابداء أى دفع أو دفاع له اثره فى انزال حكم القانون على المنازعة الادارية ولو لم يبدى ذوى الشأن ، وبوجه خاص فى أمر يظل باستقرار الأوضاع الادارية ، اذ ليس من شك فى أن العود الى المنازعة بعد سبق الفصل فيها ينطوى على زعزعة للمراكز القانونية التى انحصرت بأحكام نهائية ، الأمر الذى يتعارض مع المصلحة العامة التى تقضى باستقرار تلك الأوضاع .

(طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

سرد لبعض اختصاصات هيئة المفوضين — مهمة الهيئة قضائية فى طبيعتها — عدم اعتبارها ذا مصلحة شخصية فى المنازعة — ليس لها التصرف فى مصر المنازعة أو التنازل عن الحقوق المتنازع عليها .

ملخص الحكم :

لأن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، قد ناط بهيئة مفوضى الدولة مهمة تحفيس المنازعة الادارية وتبسيطها للمرافعة واقتراح انتهاء المنازعات وديا على أساس المبادئ القانونية التى ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا ، والطعن أمامها فى الأحكام الصادره من محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارية ، والفصل فى طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية ، وخولها من الوسائل ما يكفلها من القيام بهذه المهمة (بحق الاتصال بالجهات الحكومية رأسا ، والأثر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى ترى لزوم أخذ أقوالهم عنهما ، والأمر بإجراء تحقيق الوقائع التى ترى لزوم تحقيقها ، وبمضول شخص ثالث فى الدعوى ، وبتكليف ذوى الشأن تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية فى الأجل الذى تحدده ، والحكم بغرامة على من يتكرر منه طلب التساجيل لسبب واحد) إلا أنها مهمة قضائية فى طبيعتها تقوم على حكمة تشريعية

كتسفت عنها المذكرة الإنشاحية للقانون المشار اليه ، تستهدف اساسا تجريد المنازعات الادارية من لدد الخصومات الفردية ، باعتبار أن الإدارة خصم شريف ، لا يفيى الا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومعاونة القضاء الادارى من ناحيتين : احدها أن يرفع عن مائته عبء تحضير القضايا او تهيئتها للرافعة حتى يتفرغ للفصل فيها ، والاخرى تقديم معاونة فنية ممتازة تساعد على تحييص القضايا تحييصا يضىء با اظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من واقعها براى تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده ، وبهذه المثابة فان تلك المهمة ، وهذه هى طبيعتها لا تجعل من الهيئة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة ، ولا تملك بهذه الصفة التصرف فى مصيرها او فى الحقوق المتنازع عليها .

(طعن ١٥٣٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

عدم اعتبار هيئة مفوضى الدولة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة .
— ليس لها سلطة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها او فى مصير المنازعة ، ولو حركتها امام المحكمة الادارية العليا ، بل هذه السلطة تظل للخصوم .
وحدهم — مهمة الهيئة قضائية فى طبيعتها وليست شخصية .

ملخص الحكم :

ان هيئة المفوضين ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة نهى لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها او فى مصير المنازعة ولو حركتها امام المحكمة الادارية العليا بالطعن فى الحكم الصادر فيها من .
قائمة بين اطرافها ، ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصير بحجة القضاء الادارى او المحاكم الادارية ، بل تظل المنازعة — معتبرة بمسيرة المنازعة (بترك الخصومة فى الطعن مثلا) من شأن الخصوم وحدهم .

وتفصل المحكمة في ذلك طبقا للعانون ، وهذا باعتبار أن مهمة الهيئة قضائية في طبيعتها وليست شخصية .

اطعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٨/١/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

يمنع على هيئة مفوضى الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام العام ما لم يتمسك به أصحاب الشأن .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع بالتقادم المبدى من هيئة مفوضى الدولة ، فان الأصل في التقادم انه لا يترتب على اكتمال مدته سقوط الالتزام من تلقاء ذاته بل لابد أن يتمسك به المدعى بالتقادم دفع يدفع به المدعى دعوى الدائن . والأصل فيه أن لا يعتبر من النظام العام ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وأن كان مبنيا على اعتبارات تمت الى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة الا انه يتصل مباشرة بمصلحة المدعى الخاصة ويرتبط ارتباطا وثيقا بضميره وبقينه ووجدانه فان كان يعلم أن ذمته مشغولة بالدين وتخرج من الفرع بالتقادم كان له أن يصمت من التمسك به فلا تملك المحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء ذاتها وكل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات في شأن تقادم الماهيات ولا مثل لهذا النص في شأن مسئولية الإدارة بالتعويض عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون . وعليه فان التعويض عن تلك القرارات لا يسقط بقوة القانون وحده وما لم يتمسك صاحب الشأن بتقادمه لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة ليست طرفا صاحب مصلحة شخصية في المنازعة يملك التصرف في مصلحتها أو في الحقوق المتنازع عليها فيها أو ينوب عن أطرافها في التعبير عن مكتسبون يقيهم ووجدانهم

أو التمسك بدفوع تتصل مباشرة بمصالحهم الخاصة وضمايرهم اذ ليس للمفوض من السلطات والاختصاصات غير ما خوله القانون اياها ولم يسند قانون مجلس الدولة الى هيئة المفوضين النيابة عن ذوى الشأن في ابداء دفوع لمصلحة بهم مثل الدفع بالتقادم في الحالات التي لا غنى عنه للحكم به وعليه لا يسوغ لهيئة المفوضين أن تجهز بتقادم سكت صاحب الشأن عن الدفع به اذ ليس للمفوض أن — يتمسك بتقادم يمتنع على المحكمة أن تقضى به من تلقاء ذاتها ولا يقبل له من السلطات ما تقصر عنه سلطة المحكمة — اذ أن كان التقادم مما يسوغ للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها فإن حق المفوض ثبت في الدفع به لما لهذا الدفع من اثر في تهينة الدعوى واستظهار جوانبها المؤثرة في نتيجة الحكم فيها .

ومن حيث أن تقادم دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون — وهو ما لا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها — مما يمتنع على هيئة المفوضين الدفع به لم يتمسك به أصحاب الشأن وعليه فان دفع هيئة المفوضين بتقادم الحق في التعويض — عن إلغاء ترخيص التصدير الصادر للهدم ايا كان الراى في توافر شرائطه ينهض على غير أساس وحرى بالرفض .

(طعن ٤٧٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

اعتبار هيئة المفوضين امانة على المنازعة الادارية وعاملا اساسيا في تحضيرها وتهينتها للمرافعة وابداء الراى القانونى المحايد فيها — قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية بالمفوض — استمراره مع ذلك في مباشرة الدعوى حتى صدور الحكم — عيب في الاجراءات يبطل للحكم — قيام سبب من اسباب الرد بالمفوض — جواز رده ان لم ينتج .

ملخص الحكم :

من المهام الأساسية التي قام عليها نظام مفوضي الدولة طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — كما انصحت عن ذلك بذكرته الإيضاحية — تجريد المنازعات الإدارية من الخصومات الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا ينبغي إلا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومعاونة القضاء الإداري بمعاونة فنية ممتازة تساعد على تجميع القضايا وتحيصا يضىء ما أظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من وقائعها ، براى تمثيل فيه الحيطة لصالح القانون وحده . وعلى الأساس ذاته جعل من اختصاصها وحدها ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ، حق الطعن أمام المحكمة العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية ، وبهذه المثابة فإن هيئة المفوضين تعتبر أمانة على المنازعات الإدارية ، وعابلا أساسيا فى تحضيرها وتجهيزها للمرافعة ، وفى إبداء الراى القانونى المحايد لميها ، سواء فى المذكرات التى تقدمونها أو فى الإيضاحات التى تطلب إليها فى الجلسة العلنية . ويتنوع عن ذلك كله ، أنه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع بطلان فى الحكم ، وإنه إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما فى المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات كان غير صالح فى الحالة الأولى ممنوعا عن مباشرة مهمته فى الدعوى وجاز رده أن لم ينتج عنها فى الحالة الثانية ، وذلك قياسا على حالة رد عضو النيابة إذا كان طرفا بنفسه فى الدعوى طبقا للمادة ٣٢٣ من قانون المرافعات ، تحقيقا للحيطة التامة بحكم وظيفته فى الدعوى حسبها سلف إيضاحه ، وأنه إذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته فى الدعوى ، ومع ذلك استمر فى مباشرتها ، أو حيث يجب عليه التمسك بها وندب غيره لإداء مهمته فيها ، كان ذلك منطويا على بطلان فى الإجراءات يؤثر فى الحكم بغيره . وببطله . فإذا كان الثابت أن المدعى هو نفسه المفوض لدى المحكمة التى تنظر الدعوى فقد قام التعارض بين مهمته لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيطة لصالح القانون وحده ، وبين صلاحية الشخص بصفته خصما فى الدعوى المذكورة ، فكان يتعين امتناعه عن مباشرة مهمة المفوض

في الدعوى وتنب غيره لذلك ولتسهيل الهيئة بالجلسة ، اما وانه لم يفعل
فيكون هذا الاجراء الجوهري قد اغفل ، مما يعيب الحكم المطعون فيه
ويبطله .

(طعن ١٥٠ لسنة ١ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

هيئة المفوضين — لابد من حضور من يمثلها بالجلسة — اغفال ذلك
— بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

يعتبر باطلا الحكم الذي يصدر من المحكمة الادارية دون تمثيل هيئة
المفوضين في الجلسة العلنية .

(طعن ١٥٠ لسنة ١ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

عدم اثبات المحكمة حضور مفوض الدولة بحضرها وعدم اثبات
حضوره وقت النطق بالحكم — هيئة مفوضي الدولة لم يحضر من يمثلها
بالجلسة — بطلان الحكم — قضاه المحكمة من تلقاء ذاتها ببطلان الحكم
ولو لم يظن احد اطراف الدعوى امامها ببطلان الحكم لعدم حضور مفوض
الدولة جلسة المرافعة والحكم .

ملخص الحكم :

من حيث انه بالرجوع الى أوراق الدعوى نجد ان المحكمة انعدت بجلستها يوم ٢ من مايو سنة ١٩٧٩ ولم يثبت في محضرها حضور مفوض الدولة ، وقررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٤ من يولية سنة ١٩٧٩ وفي هذه الجلسة ايضا لم يثبت في محضرها حضور مفوض الدولة وقت النطق بالحكم .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ شأنه شأن القوانين السابقة عليه قد اعتنق نظام مفوض الدولة امام المحاكم الادارية بكافة مستوياتها في جميع المنازعات الادارية وذلك تجديدا للنزاعات الادارية من الخصومات الفردية ومعاونة القضاء الادارى ومعاونة ثنية تساعد على تحييص القضايا بما يضىء ما اظلم من جوانبها وما يجلو ما غمض من وقائعها برأى تمثل فيه الحيذة لصالح القانون ، فهبة المفوضين تعتبر أمانة على المنازعة الادارية ، وعابلا رئيسيا في تحضيرها وتهيتها للرامة ، وفي ابداء الرأى القانونى المحايد لها سواء في المذكرات التى تقدا او فى الايضاحات التى تطلب اليها فى الجلسة العلنية ، واذا رأت المحكمة ضرورة اجراء تحقيق باشرته بنفسها فى الجلسة او قام به من تنديه لذلك من أعضائها او من المفوضين . ويتفرع عن ذلك وبالضرورة انه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع بطلان فى الحكم لانه على ما سبق يمثل العنصر المحايد لصالح القانون فى المنازعات الادارية التى تتعلق بروابط القانون العام والتى تقوم على الصالح العام ويسودها مبدأ المشرعية .

ومن حيث انه لذلك ولئن كانت أطراف الدعوى فى الطعن المائل لم يطعن ادهم ببطلان الحكم بعدم حضور مفوض الدولة جلسة المراجعة أو الحكم ، الا ان هذه المحكمة ، وهى تنزل حكم القانون فى المنازعات الادارية من حيث الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح ، تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها ببطلان الحكم اذا شبله هذا الاجراء الجوهري .

ومن حيث انه يتعين تبعاً لذلك إعادة الدعوى الى محكمة القضاء
الإدارى بالإسكندرية لتتصل فيها مجدداً بحكم يستوفى هذا الإجراء
الجوهري . مع ابقاء الفصل في مصروقات الدعوى .

(طعن ١٣٤٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٣)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة — ليس ثمة إلزام على المحكمة بعد أن أصبحت
الدعوى في حوزتها أن تلجأ الى هيئة مفوضى الدولة لتهيئ لها الدعوى للحكم
فيها .

ملخص الحكم :

ان النعمى على الحكم المطعون فيه بأنه صدر دون أن تبدي هيئة مفوضى
رايها في موضوع الدعوى فهو غير سديد ذلك أن قانون مجلس الدولة
الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر في ظله الحكم المطعون
فيه ناطق بالهيئة المذكورة في المادتين ٣٠ ، ٣١ منه تحضير الدعوى وتهيئتها
للمرافعة وايداع تقرير فيها يحدد المفوض فيه وقائعها والمسائل القانونية
التي يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبباً ثم تعرض الهيئة ملف الأوراق خلال
ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه على رئيس المحكمة لتعيين
تاريخ الجلسة التي تنتظر فيها الدعوى واجاز القانون للمحكمة في المادتين
٣٣ ، ٣٤ أن تطلب الى ذوى الشأن أو الى المفوض ما تراه لازماً من اضافات
وإن تبأشر بنفسها أو بمن ترى انتدابه من أعضائها أو من المفوضين ما ترى
ضرورة اجرائه من تحقيقات . ومقتضى هذا أن دور هيئة مفوضى الدولة
قبل طرح الدعوى على المحكمة يتحدد في تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة
وايداع تقرير مسبب فيها بالرأى القانونى فاذا قامت بما نيط بها واتصلت
الدعوى بالمحكمة أصبحت المحكمة هي الهيئة على الدعوى وهي وحدها

صاحبة الشأن في تهيئة الدعوى للحكم ولها في سبيل ذلك أن تطلب من ذوى الشأن أو من المفوض ما تراه لازما من إيضاحات وأن تبأثر ما ترى ضرورة اجرائه من تحقيقات بنفسها أو تنتدب لها أحد أعضائها أو أحد المفوضين — وبهذه المثابة فليس ثمة الزام على المحكمة وقد أصبحت الدعوى في حوزتها وهي المهيمنة عليها أن تلجأ الى هيئة مفوضى الدولة لنهء لها الدعوى للحكم فيها باعادة تحضيرها أو باستكمال أوجه النقص أو القصور الذى يكون قد شاب تقريرها ذلك أن الدور الالزامى الذى حددته القانون لهذه الهيئة ينتهى بتهيئة الدعوى للرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها إما الاستعانة بها أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة فأمر جوازى متروك تقديره للمحكمة .

ومن حيث انه لما كان الأمر كذلك وكانت هيئة مفوضى الدولة قد قامت بتحضير الدعوى الماثلة وهيأتها للرافعة وأعدت تقريراً مسببا بما إرتأته في شأنها وكانت الدعوى صالحة للفصل في موضوعها بعد أن أبدى طرفا المنازعة دفاعهما كاملا معززا بما قدماه من مستندات فانه لا يترتب على المحكمة أن هى تصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه بما لا يسوغ معه القول بأن تقرير هيئة مفوضى الدولة اقتصر على طلب الفصل في الادعاء الذى أثاره المدعى عليه بالتزوير لانه ليس ثمة ما يلزم المحكمة — على ما سلف بيانه — بالرجوع الى هيئة مفوضى الدولة لاستكمال ما شاب تقريرها من نقص أو قصور . وبناء عليه فليس صحيحاً في القانون ما ذهب اليه تقرير الطعن من انه كان يتعين على المحكمة أن تعيد الدعوى للتحضير لتقول هيئة مفوضى الدولة تقريرها في موضوع الدعوى .

(طعن ٦٨٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

ليس لمة الزام في القانون على المحكمة أن تعيد الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لاستكمال ما أفطلته في تحضيرها الدعوى أو التقرير الذى

أودعته بالرأى القانونى فيها — لا سند فيما ذهب اليه الطاعنون من بطلان
الحكم المعون فيه لاقتصار تقرير هيئة مفوضى الدولة أمامها على رأيها
بالحالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة دون ايداء رأيها في
الموضوع .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه حاصل السبب الثانى من اسباب الطعن أن الحكم المطعون
فيه يشابه البطلان ذلك ان تقرير هيئة مفوضى الدولة أمام محكمة القضاء
الادارى اقتصر على ما ارتآه من احالة الدعوى الى المحكمة الادارية المختصة
ولم يتناول موضوع المنازعة . واذا اتجهت محكمة القضاء الادارى اليه
الفصل فى الموضوع فانه كان يتعين قانونا اعادة الي هيئة المفوضين لتدقيق
رأيها فيه ولكن المحكمة لم تفعل ذلك ومن ثم يكون حكمها باطلا .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان هيئة مفوضى الدولة قامت بتحصير
الدعوى ، وهيأتها للمرافعة ، وقدمت تقريرا بالرأى القانونى فيها جددت
فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ، وأيدت رأيها
مبسبا ، ثم قامت هيئة مفوضى الدولة بعد ايداع التقرير بعرض ملف الأوراق
على رئيس المحكمة فمعين تاريخ الجلسة التى نظرت فيها الدعوى وسبعت
بأراء سماعه من ايضاحات الخصوم وتمصلت فيها بالحكم المطعون فيه .
ومن ثم فان محكمة القضاء الادارى لا تكون قد قضت فى الدعوى قبل
ان تقوم مفوضى الدولة بتهنيئتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها . ولا يكون
الحكم المطعون فيه بذلك قد خالف القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس الدولة فيما أوجبه بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ .

ومن حيث انه متى اتصلت المحكمة المختصة بتبليغ الدعوى يمد
اتباع تسلسل الاجراءات الذى اشارت اليه المواد سالفة الذكر ، فليس
الزاما على المحكمة بعد ذلك ان تعيد الدعوى الى هيئة مفوضى السخولة
لاستيفاء أي جواب فيها موضوعية كانت هذه الجواب أم قانونية . ومن
ثم فلا سند من القانون فيما تمسك به الطاعن من بطلان الحكم المطعون

فيه بمقولة أن تقرير هيئة مفوضى الدولة اقتصر على التوصية بأحالة
الدعوى الى المحكة الادارية للاختصاص ، اذ ان هذا تصور فى التقرير
❖ يوجب على المحكة ان تعيد الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لاستكمالها .
بعد أن اتصلت بنظر الدعوى على أساس تسلسل الاجراءات الذى اشارت
عليه المواد سائلة الذكر تسلسلا سليما . فلا يغير من الامر شيئا الا تكون
هيئة مفوضى الدولة قد الت فى تقريرها بكل جوانب المنازعة ، وادلت بالرأى
القانونى سببا لديها . وكل ما تطلبه قانون مجلس الدولة فى هذا الشأن
عدم تقويت مرحلة اوجبهما القانون من مراحل التقاضى الادارى ، وهى
مرحلة تهيئة الدعوى بعرنة هيئة مفوضى الدولة وتقديم تقرير بالرأى
القانونى فيها . فلا يجوز أن يبدأ التقاضى الادارى منذ العمل بالقانون .
رغم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن اعادة تنظيم مجلس الدولة بنظر الدعوى
الادارية امام محاكم القسم القضائى بمجلس الدولة بل يجب أن تبدأ هيئة
مفوضى الدولة امام كل محكمة بتحضير الدعوى وتثبيتها للرافعة وتقديم
تقرير بالرأى القانونى فيها ، فاذا مرت الدعوى بهذه المرحلة ثم اتصت
المحكة المختصة بنظرها ، فليس ثمة الزام من القانون على هذه المحكة
بأن تعيد الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لتستكمل ما اغفلته فى تحضيرها
للدعوى او التقرير الذى اودعته بالرأى القانونى فيها . ومن ثم لا مسند
لما ذهب اليه الطاعنون من بطلان الحكم المطعون فيه لاقتصار تقرير
هيئة مفوضى الدولة امامها على رايها بأحالة الدعوى الى المحكة الادارية
للمختصة دون ابداء رايها فى الموضوع .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فلان الطعن يكون على غير أساس
مستقيم من القانون ويتعين الحكم برفضه مع الزام الطاعنين بالمصروفات من
المرجتين .

(طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٢٤ فى — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٥)

١-أبدا :

الدعوى المستعجلة وما يتصل بها من دفع من شأنها أن تؤثر في نسق الدعوى تنأى بطبيعتها عن أن تكون خاضعة للأحكام الخاصة بتحضير الدعوى — هيئة مفوضى الدولة ليست محبوبة عن المزاولة الإدارية في شقها المستعجل أو بمنأى عن نظرها فهي تدخل في تشكيك المحكمة وتشترك معها في سماع الملاحظات والمرافعات وتطلع على المذكرات المقدمة فيها — ويحق للمفوض بحكم طبيعته النظام الذى يحكم الدعوى الإدارية أن يتقدم براهيه فيها ينثر من دفع سواء كانت مؤثرة في الدعوى الموضوعية أو غير مؤثرة فيها سواء طلبت منه المحكمة ذلك أو لم تطلب — ولا يجوز لأية جهة كانت أن تمنعه من ابداء رايه سواء شفاهة بلفظه في محضر الجلسة أو بتقديم تقرير بالرأى في المسائل المثارة ، كل ذلك في الحدود التى لا تتعارض مع طبيعة الدعوى المستعجلة وضرورة الفصل فيها بلا تأخير — قضاء الحكم وهو في صدد بحثه بموضوع طلب وقف تنفيذ قرار ادارى ، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى — صدوره صحيحا غير مشسوبة بالبطلان .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن من الأمور المسلبة أن هيئة مفوضى الدولة تضطلع بدور أساسى في مجال تحضير الدعوى وتبنيها وأبداء الرأى القانونى فيها إذا تضمنت المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ النص على أن يقوم تلم كتاب المحكمة بإرسال ملف الطعون الى هيئة مفوضى الدولة ، وتتولى الهيئة تحضير الدعوى وتبنيها

وايداع تقرير تحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع. ويبدى رايه مسببا لم تقوم هيئة مفوضى الدولة — خلال ثلاثة ايام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه بمرض ملنا الاوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى وليس من ريب فى ان قيام هيئة الدولة بخورها يهدف الى تجريد المنازعات الادارية من سدد الخصومات الفردية ومعاونة القضاء الادارى من ناحيتين — فهو يدفع عن عاتقه عبء تحضير الدعوى حتى يتدرغ للفصل فيها — ومن جهة اخرى تقديم معونة فنية تساعد على تحييص القضايا تحييصا يضىء ما اظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من واقمها برأى تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك هو الاصل غير ان التزام تلك الاجراءات يحضرن عن طلب وقف تنفيذ القرار محل المنازعة الادارية وما يتصل به من هجوم ودفاع تؤثر على شتى الدعوى المستعجل منها والموضوعى . ان ذلك — ان ارجاء الفصل فى هذا الطلب حتى تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى من شأنه ان يتعارض مع طبيعته واغراضه ويهدد طابع الاستمجال الذى يتسم به ويتوهم عليه لذلك فقد جرى القضاء الادارى على التصدى لطلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة ادراكا لطبيعة هذا لطلب وصحيح النظر فى شأنه ويضاف الى ذلك ان اختصاص هيئة مفوضى الدولة — لا يعد اختصاصا مائتا نهى تقوم برسالتها معاونة للمحكمة فى اداء رسالتها ومراعاة ان الاجراءات — فى مجال التقاضى — ليست غاية فى ذاتها اذ نص قانون المرافعات المدنية والتجارية فى المادة ٢٠ على ان يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شابته عيب لم تحقق بسببه الفاية من الاجراء ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الفساية من الاجراء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة استقر على أنه قبل أن تتصدى محكة القضاء الإدارى للفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ ، فإنه يتعين عليها أن تفصل أولا في جميع المسائل الفرعية المؤثرة في الدعوى ، سواء تلك التى يعرضه الخصم ، أو تكون من النظام العام منتزعة المحكة بالتصدي لها من تلقاء نفسها ولو لم يخلع به أمامها ، كالمسائل المتعلقة بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى أو بعدم جواز نظرته السابقة الفصل فيها ، كل ذلك حتى لا يحمل قضاياها في موضوع الطلب المستعجل — دون البت في تلك الدفوع — على أنه قضاء برفضها ، فلا يجوز اثارها مرة أخرى عند نظر الموضوع ، كما لا يجوز ذلك للمحكة ، لأن قضاءها السابق يعتبر قطعيا تستند به ولايتها في نظر المسائل الفرعية .

ومن حيث أنه لما كان الفصل في تلك الدفوع أنها ينسحب بهم اللزوم على شتى الدعوى ، المستعجل منها والموسمى ويؤثر فيه ، فلا تترتب على المحكة أن هى انتهت في بحثها ، بأنها غير مخصصة أو أن الدعوى غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد أو أنه لا يجوز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها ، أو في غير ذلك من الدفوع التى تتأثر بها الدعوى برمتها ، أن تبسط قضاها على الشكين معا .

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما ذهب اليه الطامعات وتاهتها فيسنة هيئة مفضى الدولة في تقريرها المقدم في الطعن ، من أن عدم تحضير الدعوى بمعرفة هيئة المفوضين من شأنه أن يبطل الحكم المطعون فيه خاصة وأنه انسحب على شتى الدعوى ، ذلك لأن الدعوى المستعجلة وما يتصل بها من دفوع من شأنها أن تؤثر في شتى الدعوى بطبيعتها عن أن تكون خاضعة للأحكام الخاصة بتحضير الدعاوى ، ويضاف الى ذلك أن هيئة مفوض الدولة ليست محبوبة عن المنازعة الادارية في شتى المستعجل أو بنائى من نظرها ، فهى تدخل في تشكيل المحكة ، وتشترك معها في سماع الملاحظات والرافعات وتطلع على المذكرات المقدمة فيها ، ويجوز

للمفوض بحكم طبيعة النظام الذى يحكم الدعوى الادارية أن يتقدم براهيه فيها يثار من نفوع سواء كانت مؤثرة فى الدعوى الموضوعية أو غير مؤثرة فيها ، وسواء طلبت منه المحكة ذلك أو لم تطلب ، ولا يجوز لاية جهة كانت أن تمنعه من ابداء رايه شفاة بآثباته فى محضر الجلسة ، أو بتقديم تقرير بالرأى فى المسائل المثارة ، كل ذلك فى الحدود التى لا تتعارض مع طبيعة الدعوى المستعجلة وضرورة الفصل فيها بلا تأخير ، فإذا لم يثبت أن المحكة منعت المفوض من ممارسة هذه الحقوق باعتبارها أمينا على الدعوى الادارية ، فلا يجوز للهيئة أن تذهب بعد ذلك فى التقرير المقدم منها بالرأى القاتونى فى الطعن بعد تحضيره ، أن تسة بطلانا شاب الاجراءات بعدم احالة الدعوى اليها لقبدى رايها مسببا ، وغنى عن البيان ان عدم قيام هيئة مفوضى الدولة أثناء نظر الطلب المستعجل بما كان واجبا عليها وصدر حكم ينسب بحكم اللزوم على الدعوى بشقيها ، لا يضمن اخلاا بحق الدفاع المكسول للخصوم أو اخلاا بالشبانات المقررة لهم ، ذلك لأنه يجوز لاصحاب الشأن ولهئة مفوضى الدولة الطعن فى تلك الاحكام أمام المحكة الادارية العليا اذا شابها عيب من العيوب ، ويبسط هذه المحكة رقابتها كاملة لبحث شروعية الحكم المطعون فيه ومدى سلامة الاسباب التى قام عليها من حيث الواقع أو القاتون .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى وهو فى صدد بحثه موضوع طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، الدعوى رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق دون أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى ، يكون قد صدر صحيحا وغير مشوب بالبطلان .

ومن حيث أنه من موضوع الطعن فإن الحكم المطعون فيه قسم على أسس مستمدة من اصول ثابتة فى الأوراق وانتهى الى نتيجة تتلق مع احكام القاتون بأسس سائفة تأخذ بها هذه المحكة وتعتبره أسبابا

لحكمتها ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس سليم من القانون
جمعينا الحكم برفضه مع إلزام الطاعنات بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨١
برافعات .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٦ ، وفي ذات
المعنى طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

هيئة مفوضي الدولة — ناطق بها التسارع نهية الدعوى للرافعة
وابدأء رايها القانونى مسببا فيها — الاخلال بهذا الاجراء الجوهري —
بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة ، ان الاصل انه لا يسوغ الحكم فى الدعوى
الادارية الا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وابدأء رايها
القانونى مسببا فيها طبقا لقانون مجلس الدولة ويترتب على الاخلال بهذا
الاجراء الجوهري بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى وهذا الاصل
لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الفسأءه ، لأن
أرجأءه الفصل فى الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغسال
لطبيعتها وتوقيت لاغراضه واهدار لطابع الاستعجال الذى يتم به ويقوم
عليه ، والمحكمة قبل أن تتسدى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تتصل صراحة
وعلى وجه قاطع فى بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص
والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، وذلك حتى لا يحمل
قضاؤها فى موضوع الطلب المستعجل قبل البت فى هذه المسائل على
أنه قضاء ضئى برفضها ولما كان الفصل فى هذا الموضوع ضروريا ولازما
قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ ، وهى بلاشك تتسم قبله بطبيعة
خاصة توأبها الاستعجال فان ذلك يستوجب عدم التقيد بإجراءات

تحضير الدعاوى ونهيئتها للرافعة عن طريق هيئة مفوضى الدولة وعلى هذا الأساس لما كان الحكم قد يتصدى للدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الدعوى لرغم ما بعد الميعاد وقضائه برفض الدعوى بمناسبة طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإنه لا تترتب على هذا الحكم أن تصدى للتحقق وفصل فيه من قبل تحضير الدعوى عن طريق هيئة مفوضى الدولة .

(طعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٦)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

الفرامة التي يوقعها مفوض الدولة على أحد الخصوم — الإقالة منها من اختصاص مفوض الدولة طالما كانت الدعوى في مرحلة التحضير — بعد إحالة الدعوى الى المحكمة يتمتع على المفوض كما يتمتع على المحكمة الإقالة من الفرامة .

تلخيص الحكم :

انه وان كانت هيئة مفوضى الدولة هي أحد فروع القسم القضائي . يجلس الدولة طبقاً للمادة الثالثة من قانون المجلس رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ملتها وان شاركت محكمة القضاء الإداري صنفها كأحد فروع هذا القسم الا أن لكل منهما في نطاق هذا القانون ذاتيتها الخاصة واختصاصها المستقل ولما كانت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات تنص بأن تحكم على من يخلف من الخصوم او موظفي المحكمة عن القيام بأى اجراء من اجراءات المرافعات في الميعاد الذى حدده فيه المحكمة بغرامة لا تقل من جنيهه ولا تجاوز خمسة جنيهات وللمحكمة ان تحيل المحكوم عليه من الفرامة اذ أبدى عذراً مقبولاً فإنه يستفاد من هذا النص أن الإقالة من الفرامة هي من سلطة المحكمة التي يؤتمتع بالآثار التي يتمتع بها في حالة من الاختصاص في الإقالة هو لذات الجهة التي غرضها ولا يكون لذلك محصل .

الا قبل خروج الدعوى من حوزة هذه الجهة وهذا الوقت بالنسبة الى هيئة مفوضى الدولة هو الفراغ من تحضير الدعوى بارسالها الى محكمة القضاء الادارى وعرضها على رئيس المحكمة لتعديد جلسة لنظرها فاذا تم هذا الاجراء خرجت الدعوى من حوزة الهيئة. ويفرج من اختصاصها الاتالة من الغرامة التى فرضتها وفى الوقت ذاته لا تبكك لمحكمة اتالة الطرف الذى شرمته الهيئة من هذه الغرامة لانها وقعت من جهة اخرى .

(طعن رقم ٩٢٢ ، لسنة ١٣٦٢ لسنه ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الاجراءات الواجب اتباعها عند نظرة الطلبات الاعفاء من الرسوم —
مفسور قرار من رئيس هيئة مفوضى الدولة بتنظيمها — لا يعتبر من القرارات الادارية التى يجوز الطعن فيها امام القضاء الادارى بل مجرد توجيهات ذاتية لا اثر لها على المحكومين او المتقاضين — هذه التوجيهات لا تسرى بالنسبة الى المفوضين الذين يعتبرون من القسم المتتالى بمجلس الدولة — للمفوض مطلق الحرية فى تفسير توصى القانون دون تقييد بهذه التوجيهات .

ملخص الفتوى :

ان السيد المستشار رئيس هيئة مفوضى الدولة اصدر قرارا اداريا برقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ ، وتنص المادة الاولى من هذا القرار على ان يراعى عند نظر طلبات الاعفاء من الرسوم ما يأتى :

١ — تحقق صفة مقدم طلب الاعفاء عند نظر الطلب بالجلسة المحددة وذلك بالاطلاع على بطاقة تحقيق الشخصية اذا كان الطلب بمغندها من صاحب الشأن او بايداع التوكيل اذا كان الطلب مقدما من محببام ، فاذا لم تثبت الصفة على هذا النحو يؤجل نظر الطلب لجلسة قادمة بحيث اذا

٢ - ان مهممة المحامى مقدم طلب الاعفاء من الرسوم القضائية .

٢ - ان مهممة المحامى مقدم طلب الاعفاء من الرسوم القضائية .
- بمقصورة على مباشرة هذا الطلب نيابة من صاحب الشأن ولا تتمدى هذه
المهمة الى مباشرة الدعوى نيابة عنه ، ومن ثم فانه عند صدور قرار
قبول هذا الطلب ينتدب المحامى صاحب الدور لمباشرة الدعوى وذلك
من بين السادة المحامين المقيولين للبراعة امام المحكمة التى سترفع امامها
الدعوى حسب ما يتبين من الكشف الثابت به اسماؤهم الوارد من نقابة
المحامين .

وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١١ أرسل السيد نقيب المحامين الى السيد
المستشار رئيس مجلس الدولة كتابا يعترض فيه على القرار المشار اليه
طالباً الغاءه ، وجاء فى هذا الكتاب ان هيئة بنوضى الدولة ترى تجاهل
المحامى مقدم الطلب الذى درس الدعوى وعرضها على لجنة المساعدة
القضائية وقرائع لميها ونجح فى اثبات احتمال كسبها وتطوع بقبول
تدبه فى غير دوره ، فضلا من تجاهل رغبة صاحب الدعوى فى اختيار
محام معين باصرارها فى جميع الاحوال على نذب المحامى صاحب الدور ،
دون ان تظن الهيئة الى ان حكمة نذب المحامى هى توفير المساعدة القضائية
لصاحب الدعوى ، اما حكمة مراعاة الدور لهى توزيع العبء على المحامين
باعتباره تكليفا لهم ، فاذا اختار طالب المساعدة محاميا معيناً لمباشرة
دعواه التى يرغب رفعها بطريق المساعدة وشرح له موضوعها واسانيدھا
وسلمه مستنداتھا ونجح هذا المحامى فى اثبات احتمال كسب الدعوى
وحصل على قرار باعفائه من رسومها وقبل مختارا تدبه فى غير دوره
لمباشرة الدعوى فانه من العجيب بعد ذلك ان ينهى هذا المحامى ويندب
غيره ، ان العرف من مصادر القانون وقد استقر العرف فى جميع المحاكم
منذ انشائها ومنذ عرفت المساعدة القضائية على أن ينسحب المحامى مقدم
طلب الاعفاء لمباشرة الدعوى فى حالة قبول الطلب وقد أصبح هذا العرف

المستقر هو القانون الواجب التطبيق ، ومن ذلك يبين أن قرار هيئة مفوضي الدولة مخالف لروح القانون وحكيته فضلاً عما فيه من اهدار لكرامة المحامي مقدم الطلب واهدار لمصلحة صاحب الدعوى في وقته واحد دون مبرر ودون مراعاة لحكمة التشريع .

وبتاريخ ١٩٦٩/٦/١٧ أرسل السيد المستشار رئيس هيئة مفوضي الدولة كتاباً الى السيد المستشار رئيس مجلس الدولة برده على اعتراض نقابة المحامين وجاء في هذا الرد أن المادة ١٤٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة تنص على أن « يكون نذب المحامين في جميع الدعاوى المدنية والجنائية بدائرة النقابة الفرعية بالدور من الكثوفه السنوية التي تعدها النقابة الفرعية ومن طريق مجلس النقابة الفرعية » .
فمفاد هذا النص أن نذب المحامي لتقديم المعونة القضائية يكون بالدور من واقع الكشف السنوى الذى تعده النقابة ذلك أن المشرع يفترض أن صاحب الشأن غير الميسور الذى يرغب في رفع دعوى بدون رسوم يتقدم بطلب لاعفائه من هذه الرسوم وفي هذه الحالة اذا رأت المحكمة أو المفوض أن الدعوى محتملة الكسب يتقرر اعفاؤه من الرسوم مع نذب احد المحامين لمباشرة الدعوى ويكون اختياره على أساس المحامي صاحب الدور على النحو المشار اليه فالمشرع لا يصور أن يلجأ صاحب الشأن الى محام لتقديم طلب الاعفاء لأن ذلك مصادرة على المطلوب اذ الأصل هو ان يلجأ صاحب الشأن غير الميسور الى القضاء أولاً لينذب أحد المحامين لمباشرة دعواه وعلى ذلك فإذا فرض ان قدم طالب المساعدة القضائية طلباً لاعفاء من الرسوم فإنه لا يجوز أن يطلب نذب محام معين لما في ذلك من مخالفة لنص المادة ١٤٠ سالفة الذكر وإنما تنقيد لجنة المساعدة القضائية المساعدة القضائية فان دوره يقتصر على مباشرة هذا الطلب حتى يحصل على قرار بالاعفاء من الرسوم ولا تنقيد لجنة المساعدة القضائية بنذب هذا المحامي لمباشرة الدعوى بعد ذلك لما في هذا من مخالفة للنص المشار اليه وإنما تنذب المحامي صاحب الدور .

ان القرار الصادر من السيد المستشار رئيس هيئة مفوضى الدولة برقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ بالاجراءات الواجب اتباعها عند نظر طلبات الاعفاء من الرسوم لا يعتبر من القوارات الادارية التى يجوز الطعن فيها امام القضاء الادارى ، وانما هو فى حقيقة الامر من قبيل منشورات او الاوامر او التعليمات المصلحية التى تصدر من الرئيس الى مرسوميه متضمنة تفسر القوانين القائمة وكيفية تنفيذها ، فهو مجرد توجيهات داخلية الى الموظفين المخاطبين بها ولا اثر لها على المحامين او المتقاضين الذين تسهم هذه التوجيهات ولا تغير من اوضاعهم القانونية كما تصحدها القوانين والنوائح مباشرة وحسب تفسير القضاء لها .

ومن حيث ان الأصل فى المنشورات والاورام والتعليمات المصلحية ان تكون ملزمة للموظفين الموجهة اليهم بناء على واجب طاعة المرسوم لرئيسه ، الا ان هذا الأصل لا يسرى بالنسبة الى المفوضين الذين يعتبرون جزءا من القسم القضائى بمجلس الدولة ويقومون بوظيفة قضائية ، ويشاركون اختصاصهم فى الفصل فى طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية بمطلق جريتهم ويوصى من ضباطهم لاستجلاء التفسير الصحيح لنصوص القانون ، غير خاضعين فى ذلك لأى رقابة او توجيه .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان المفوض ، عند فصله فى طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية ، غير مقيد بما تضمنه قرار السيد المستشار رئيس هيئة مفوضى الدولة رقم ١٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وان له بمطلق الحرية فى تفسير نصوص القانون وفقا لما يراه .

لهذا انتهي رأى الجمعية العمومية الى ان المفوض المختص بالفصل فى طلب الاعفاء من الرسوم القضائية هو الذى يحدد المحامى الذى ينتدب لمباشرة الدعوى وفقا لأحكام القانون .

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

لا يجوز لمصلحة الضرائب موافاة هيئة مفوضى الدولة بالبيانات والأوراق ببعض الممولين سواء كانت مقدمة من الممول نفسه أو من أية جهة أخرى ما لم يرتض ذلك من تعلق بهم هذه البيانات من الممولين - أساس ذلك أنه أن كان قانون مجلس الدولة قد أجاز لهيئة مفوضى الدولة في سبيل الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن ومن بينها مصلحة الضرائب للحصول منها على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق إلا أن ذلك لا يمتد إلى مخاللة الحظر المنصوص عليه في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ طالما أن ذلك الاطلاع الذى أباح لهيئة مفوضى الدولة لا يندرج تحت أى من الحالات التى يرتفع فيها عن افشاء اسرار الممولين صفة التحريم .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تنص على أن كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في القضاء فيها يتعلق بها من المنازعات برأما سد القيمة طبقاً لما تقتضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مسحقا للعقوبات المنصوص عليها فيها ، كما تنص المادة ٣١٠ من قانون العقوبات « على أن كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيدلانية أو القوئل أو غيرهم موهباً اليه بمقتضى مياعته له وظهنته سر خميسوى اتين عليه فاشباه في غير الأحوال التى يلزمه القانون بوضه بتلغ ذلك بمياميه بالجيس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهه مصرى ، ولا تسرى أحكام هذه المادة الا فى الأحوال التى يرض فيها

قانونا بإفشاء أمور معينة كالقرار في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ،
من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » .

وبين من هذين النصين أنه ولئن كان المشرع قد أعطى لموظفي
مصلحة الضرائب حق الاطلاع على الدفاتر والوثائق التي يحتفظ بها
المولين رغبة منه في تمكينهم من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي
يقرها القانون إلا أنه فرض عليهم واجبا يقبله ، هو عدم إفشاء سر
المهنة والا تعرضوا للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون
العقوبات وذلك صونا لأسرار المولين وحفاظا عليها ، ولقد جعل المشرع
هذا الواجب شاملا لكل شخص يعمل في ربط الضرائب أو تحصيلها
أو الفصل في المنازعات المتعلقة بها ، كما يقرر نظير الدعاوى التي ترفع
من الممول أو عليه في جلسة سرية ، والمستفاد مما تقدم تشدد المشرع
في وجوب مراعاة سرية تداول البيانات المتعلقة بالمولين حفاظا على
أسرارهم ، ولا ريب في أن ذلك يقتضى إطلاق هذه السرية — عملا بالحكمة
التي هدف المشرع إلى تحقيقها من نص المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ — وذلك يحظر قيام موظفي مصلحة الضرائب باطلاع الغير على
الأوراق والبيانات التي تقدم إليهم سواء أكانت من المولين أنفسهم
أو من غيرهم أو تلك التي يحصل عليها موظفو المصلحة بحكم عملهم من
طريق البحث والتحري والاستهداء ، ويستثنى من ذلك ، الأحوال التي
أجاز فيها قانون العقوبات إفشاء الأسرار ومن بينها حالة إذن القانون
التي ميرت المادة ٣١٠ سالفه الذكر بقولها « ولا تسرى أحكام هذه
المادة إلا في الأحوال التي لم يرخّص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة » .

وحيث أنه ولئن كانت المادة : ٢٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ قد أجازت لهيئة مفوضي الدولة — في سبيل تهيئة
الدموى — الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن — ومن بينها مصلحة
الضرائب — للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق ، إلا أن ذلك

لا بتعدى الى مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفة الذكر ، طالما ان ذلك الاطلاع الذى ابيح لهيئة مفوضى الدولة لا يندرج تحت اى من الحالات التى يرتفع فيها عن امشاء اسرار الممولين صفة التجسريم ، وبهذه المثابة لانه يتمتع على مصلحة الضرائب اجابة هيئة مفوضى الدولة الى طلبها الخاص بموافاتها بالبيانات والاوراق المتعلقة ببعض الممولين من اطباء التحليل بمناسبة نظر الدعوى المرفوعة من الدكتورتين/ ٠٠٠ ، ٠٠٠ ما لم يرتفع ذلك من تطلعت بهم هذه البيانات من الممولين .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لمصلحة الضرائب ان توافى هيئة مفوضى الدولة بالبيانات والاطخارات المتعلقة بأحد الممولين سواء كانت مقدمة من الممول نفسه او من اية جهة اخرى ،

(فتوى رقم ٥٦٣ — فى ١٥/١٠/١٩٧٤)

الفرع الثاني

سقوط الحق في الدعوى بمضى المدة

اولا : سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة المقررة لتقادم الحق

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

الأصل ان تتقادم الحقوق بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا ما استثنى بنص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات المشار اليها في المواد التالية للمادة ٣٧٤ مدني — سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة المقررة لتقادم الحق المطالب به . تطبيق ذلك بالنسبة الى تقادم الدعوى بطلب تسوية الحالة وفقا لاحكام كادر العمال .

ملخص الحكم :

ان احكام القانون المدني في المواد من ٣٧٤ الى ٣٨٨ قد تكلفت ببيان أنواع مختلفة للتقادم الطويل والقصر غير ان هذا التعداد لأنواع التقادم لا يمكن ان يهدر الأصل العام الذي يجمل من التقادم الطويل القاعدة الأساسية في سقوط حق المطالبة وهو ما أرادت المادة ٣٧٤ من القانون المدني أن تؤكد حين نصت على أن « يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية » ، كما أن الأصل في القانون المدني أن تدور الدعوى مع الحق الذي تحببه فستقضى معه بمضى المدة المقررة لتقادمه — فيما عدا بعض أنواع الدعاوى التي استثنائها المشروع من هذا الأصل العام إذ نظر اليها نظرة مستقلة عن الحقوق التي تحببها ورتب لها أسباب خاصة للسقوط لا تختلط بأسباب تقادم هذه الحقوق .

تمتى كان حق المدعى فى طلب تسوية حالته على النحو الذى يذهب
اليه قد نشأ منذ تاريخ العمل بكانر العمال فى اول مايو سنة ١٩٤٥ مقلته
بذلك يكون له الحق اذن فى اللجوء الى القضاء للمطالبة بهذه التسوية
خلال خمس عشرة سنة منذ هذا التاريخ اى فى ميعاد غايته آخر ابريل
سنة ١٩٦٠ .

(طعن رقم ١١١٠ ، ١١٢٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

صدور قرار مجلس الوزراء فى ٢٩/٥/٤٩ بالموافقة على رأى اللجنة
المالية فيما يتعلق بترقية بعض الموظفين الذين تخطتهم الوزارة عند الترقية
الى درجات التنسيق — استناد المدعى الى هذا القرار ورفع دعواه
قبل انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره — عدم سقوط حقه
بالتقادم الطويل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة فى ٢٩/٥/١٩٤٩
على رأى اللجنة المالية التى انتهت الى ما يأتى :

اولا : ترقية موظفى مصلحة المساحة الذين سبق أن تخطتهم الوزارة
عند الترقية الى درجات التنسيق سواء من رفع منهم دعوى او من لم
يرفعوا دعواى — وذلك الى الدرجات التى كانوا يستحقون الترقية
اليها ومن تاريخ استحقاقهم لها وفقا لقواعد التنسيق مع منحهم
علاوة الترقية من تاريخ الاستحقاق للآن .

ثانيا : تسوية حالة الموظفين الكتابيين من الدرجة الخامسة بالمصلحة
المذكورة بترقيتهم الى درجتين خامسة الخاليتين — الكادر الفنى المتوسط
وفقا لما تقترحه الوزارة .

ثالثا : تطبيق القاعدة المتقدمة على موظفي مصلحتي الأملاك الاميرية والاموال المقررة الذين سبق تخطيطهم عند الترقية الى درجات التنسيق .

ومن حيث أن الطاعن يستند فيها يطلب الى هذا الفرار وقد رفع دعواه
قبل انقضاء خمس عشرة سنة محسوبة من تاريخ صدوره ومن ثم فان
حقه لم يسقط بالتقادم الطويل .

ومن حيث أن القرار الصادر في ١٩٤٧/٩/٢١ بترقية بعض موظفي مصلحة الأموال المقررة من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة اعتباراً من ١٩٤٦/٥/١ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٤٩/٥/٢٩ قد تضمن على ترقية من يلونه في اقدبية الدرجة السادسة مثل السيد/... الذي ترجع اقدبيته في الدرجة السادسة الى ١٩٤٢/١/٧ والسيد /... الذي ترجع اقدبيته في الدرجة السادسة الى ١٩٤٣/١/٧ بينما ترجع اقدبية الطاعن الى ١٩٤١/٤/١٢ من ثم فانه يتعين اعتبار الطاعن في الدرجة الخامسة اعتباراً من ٤٦/٥/١ ولا يقدح في ذلك ان الطاعن كان يشغل درجة شخصية قبل الترقية لان الدرجة الشخصية والدرجة الاصمية هتويان في مجال الترقية .

(طعن رقم ٨٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢)

قاعدة رقم (٢٦٢)

: 1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-1022-1023-1024-1025-1026-1027-1028-1029-1030-1031-1032-1033-1034-1035-1036-1037-1038-1039-1040-1

تقدم الحق في طلب ضم مدة الخدمة السابقة — تطبيق قواعد القانون الخاص على روابط القانون العام بما يتفق وطبيعة هذه الروابط — تطبيق التقادم المستقط على ميعاد رفع الدعوى في المنازعات الإدارية فيما عدا دعوى الإلغاء — تطبيقه على طلب ضم مدة الخدمة السابقة .

بـ: ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى بأنه وان كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسرى وجوباً على روابط القانون العام — الا أن القضاء الإداري له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله أن يطورها بما يتفق مع طبيعة هذه الروابط الا اذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص . وتتركز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة اذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائماً العمل على سرعة البت فيها يثور في منازعات ومالم أن التطور القانوني قد وصل الى حد الاضرار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجر به من تصرفات فان ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها ابد لانهاية واذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المصلحة بالمعاملات فان حكمه هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو اوضح . وواجب في استقرار الأوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرارات تبليه المصلحة وحسب سائر المرفق ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء اداري الا ما يتعلق منها بطلبات الالغاء اذ نص على ان ميعاد رفعها هو ستون يوماً على التفصيل الوارد به ومن ثم فان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني مادام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد وان احكام القانون المدني في المواد (٣٧٤ — ٣٨٨) قد تكلفت ببيان أنواع ومخلفات للتقادم الطويل أو التجسير غير ان هذا القواعد لأنواع التقادم لا يمكن أن يهدر الأصل العام الذي يجهل من التقادم الطويل القاعدة الأساسية في سقوط حق المطالبة .

ومن حيث أنه باستقرار أحكام قرار مجلس الوزراء في ٥ من مارس. سنة ١٩٤٥ الخاص بضم مدة الخدمة بالتعليم الحر يتبين انه لم يحدد ميعادا يتعين خلاله تقديم طلب حساب مدد الخدمة السابقة على مقتضى احكامه ولا كان الطلب غير مقبول ومن ثم فانه يصدر ذلك القرار ينشأ للمدعية حق في ان تنضم مدة خدمتها السابقة بالتعليم الحر بين ٧ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ الى ١٣ من يونية سنة ١٩٣٨ كاملة بما يترتب على ذلك من آثار بان حق المدعية في هذا الشأن سقط بالتقادم بخض خمس عشرة سنة من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء سالف الذكر الذي قضى لها هذا الحق طالما كان الثابت من الرجوع ملف خدمة المدعية طبقا لما سبق توضيحه في معرض تحصيل الوقائع انها قدمت طلبات الى الجهة الادارية متسكة بحقها ثم اقبلت دعواها قبل ان تكتمل مدة التقادم المشار اليها ومن ثم يكون الدفع المبدى من الجهة الادارية بسقوط حق المدعية بالتقادم غير قائم على أساس سليم من القانون .

(طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوى في المخالفات الادارية. كما يخص بنظرها بهيئة قضاء ادارى الا ما يتعلق منها بطلبات الالفاء — يقتضى ذلك ان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدنى مادام لا يوجد نص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد — لما كانت المادة ٣٧٤ من القانون المدنى تقتضى بان يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشر سنة فان هذا النص هو الواجب التطبيق في دعوى التسوية — تحديد الميعاد الذى يبدأ منه سريان هذا التقادم — اذا كانت الجهة الادارية قد منلت تسوية حالة المعامل بالفاء التسوية السابقة فانه من تاريخ اجراء هذا التعديل وليس قبله يبدأ المساس.

بحقه وتنشأ مصلحته في الخازنة في هذه التسوية الأخيرة والمطالبة بحقه وتسرى في ثباته من هذا التاريخ مدة التقادم الطويل المخصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

ملخص الحكم :

أن مقطع النزاع في الطعن المعروض ينحصر في تحديد الميعاد الذي يبدأ منه سريان ميعاد التقادم المشار اليه وهل هو من تاريخ نفاذ كادر العمال كما ذهب الحكم الاستثنائي أم من تاريخ تعديل تسوية حالة المدعى كما ذهبت هيئة مفوضي الدولة ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قواعد القانون المدني الخاصة بالتقادم يمكن تطبيقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعة هذه الروابط الا اذا وجد نص خاص في مسألة بعينها ، واذا كان للتقادم المسقط في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فإن حكمة التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ادعى وأوجب - في استقرار الاوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة تبليه المصلحة العامة وحسن سير هذه المرافق ولما كان مجلس لدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء ادارى الا ما يتعلق منها بطلبات الالغاء اذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوما على التفصيل الوارد به ، ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني مادام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد ولما كانت المادة ٣٧٤ من القانون المدني تقتضى بأن يتقدم الالتزام بانتضاء خمس عشرة سنة فإن هذا النص هو الواجب التطبيق في الطعن الحالي .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عين في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ بوظيفة « عامل تجارب » بيومية قدرها ٥٠ مليا براتبية

المحاصيل الزراعية بوزارة الزراعة بصفة دائمة ثم سويت حالته طبقا لكادر العمالي اثر صدور هذا القرار رقم ١٥١ بتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٦ بمنح الدرجة ٣٠٠/١٤٠ مليما المقررة لعامل تجارب ، وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينه في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ . وبتاريخ ١٠ من يونيه ١٩٤٨ اعيدت تسوية حالته بالقرار رقم ١٠٣ بمنحه هذه الدرجة اعتبارا من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ تاريخ بلوغه الثالثة عشرة سنة من عمره مع تعديل أجره وموعد علاوته على هذا الاساس وتحصيل الفرق الناتج عن هذا التعديل . كما تبين ان المدعى تقدم بطلب معافاة من الرسوم القضائية في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣ . ثم اودع صحيفة دعواه امام المحكمة الادارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والزراعة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه يبين من استعراض الوثائق المتقدمة ان الجهة الادارية المدعى عليها سوت حالة المدعى بالتطبيق لكادر المحاصيل بالامر رقم ١٥١ بتاريخ ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٦ بمنحته الدرجة ٣٠٠/١٤٠ مليما المقررة لموظفيه بالكادر المذكور وذلك اعتبارا من تاريخ تعيينه في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ وقد قبل المدعى هذه التسوية ولم ينازع فيها ولكن الجهة الادارية عاقدت بعد ذلك وبسبب هذه التسوية بمقتضى القرار رقم ١٠٣ الصادر في ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ وعدلت تسوية حالة المدعى بالغاء التسوية السابقة واعيدت تسوية حالته اعتبارا من ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ تاريخ بلوغه ثمانية عشر سنة مع تعديل أجره وموعد علاوته على هذا الاساس وتحصيل الفرق المالية الناتجة من هذا التعديل . ومن ثم فانه من تاريخ اجراء هذا التعديل وليس قبله يبدأ المساس بحق المدعى وتنشأ مصلحته في المنازعة في هذه التسوية الأخيرة والمطالبة بحقه اعتبارا من ١٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ وتسرى في شأنه من هذا التاريخ مدة التقادم الطويل الذي يكتمل في ٩ من يونيه سنة ١٩٦٣ ولا حجة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من بدء سريان التقادم في حق المدعى من اول مايو

سنة ١٩٤٥ تاريخ نفاذ كادر العمال وذلك لأنه في هذا التاريخ لم يكن هناك ثمة منازعة في حق المدعى تتوافر معها مصلحته في اقامة دعواه .. ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى تقدم بطلب الإعفاء من الرسوم القضائية في ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣ متمسكا بحقه في الشووية الأولى فإنه يكون قد قطع مدة التقادم الطويلة قبل اكتمالها بأكثر من أربعة أشهر ومن ثم فإن دعواه لم تسقط بالتقادم ويكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه اذ احتسب بداية التقادم اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ نفاذ كادر العمال وقضى بسقوط حق المدعى بالتقادم قد خالف صحيح حكم القانون .

(طعن رقم ٣٠١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٥)

ثانياً : تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ
نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في ١٩/٢٠/١٩٧١ .

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١. أنه إذا كان حق العاملين الخاضعين لاحكامه قد نشأ قبل نفاذه
وكان مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا
التاريخ تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال ثلاث سنوات فاذا
انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع عنه
دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى كما
يمنتع على جهة ادارة النظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم
نهائي — اساس ذلك تعلق هذا الميعاد بالنظام العام .

ملخص الفتوى :

يبين من اطلاع على نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أنه ينص في المادة ٨٧ منه على أنه « مع عدم
اخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس
الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من
تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له
التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد
والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل
المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا
لحكم قضائي نهائي » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع استحدث به نظاما القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين : الأول أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، والثاني أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين والقواعد والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فإذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، فإذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته الى طلبه ولم ترع عنه دموعى المطالبة القضائية خلاله ، امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدموعى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يتمتع على جهة الإدارة — لذات السبب — النظر في طلبه أو اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائى .

(فتوى رقم ٤٧٨ — فى ٣٠/١٠/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين — مفاد هذا النص تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ نفاذه فى ٣٠/٩/١٩٧١ بشرطين : ١ — أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، ٢ — أن يكون مصدره أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ — أثر ذلك — عدم جواز تسوية حالة العاملين المدنيين بالدولة وفقا لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بعد تأريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وجوب سحب التسويات التى تمت على خلاف ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالطلبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به . متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع قصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وذلك بشرطين .. الأول : أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثاني : أن يكون مصدره أحكام القوانين والقرارات والنظم اليمانية في صدرها على هذا التاريخ ، فإذا توافر هذان الشرطان يضمن على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد وهو ثلاث سنوات تنتهى في ١٩٧٤/٩/٣٠ فإذا انقضى هذا الميعاد - ولم تكن الجهة الادارية قد أجابته لطلبه ولم يمنع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعطل هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر في طلبه أو أجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سابقاً في ميسوره على ١٩٧١/٩/٣٠ وكانت الحقوق المستمدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فإنه لا يجوز اعتباراً من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقاً لأحكامه حتى ١٩٧١/٩/٣٠ وبالتالي فإن التسويات التى أجريت طبقاً له بعد ذلك لا تنتج أثراً ويجب سحبها لأنها

أجريت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله أعمالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يجوز اجابة العاملين الذين أجريت لهم هذه التسويات الى طلبهم صرف الفروق المالية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى رقم ٤٢٢ — في ١٩٧٧/٦/٨)

قائمة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

تقادم الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون .
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة . يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى . » وبماذا ذلك أن المشرع استحدث بنص المادة (٨٧) حكما قضت به تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين اولهما : أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وثانيهما : أن يكون مصدر الحق احكام القوانين أو القواعد أو القرارات السابقة في مصدرها على هذا التاريخ ، فان توافر الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، فإذا

انتقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية تد اجابته الى طلبه ولم ترنع عنه دعوى قضائية خلاله امتنع على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ..

كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب النظر فى طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم نهائى .

ولما كان الحق المطالب به فى الحالة الماثلة سابق فى نشأته على ١٩٧١/٩/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكان مصدره وهو القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ سابق على هذا التاريخ فمن ثم كان على العمال المعروضة حالاتهم المطالبة بهذا الحق خلال الاجل المنصوص عليه فى المادة (٨٧) الذى انتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ ، واذا انتقضى هذا الميعاد بغير ان تجيبهم الادارة الى طلبهم فانه يمتنع على جهة الادارة تغيير مراكزهم ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

(ملف ٧٨٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/١١/١٣)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ استحدث المشرع نظاما القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه بشرطين :

- ١ — ان يكون الحق المطالب به قد نشأ قبل نفاذ القانون .
- ٢ — ان يكون مصدر هذا الحق احكام القوانين والقرارات السابقة على صدوره ونفاذه — اذا توافر الشرطان وجب على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون تنتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ — رفع الدعوى بعد هذا الميعاد — عدم قبولها .

ملخص الحكم :

يتمين بدائه بحث مدى تطبيق حكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على المنازعة المطالة اعتبار أن تلك المادة تنطوى على مسألة أولية تتعلق بشكل الدعوى من حيث ييماد اقلبتها أمام القضاء للطالبة بالحق المدعى به بهذه المادة تنص على أنه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٥)
(وفى ذات المعنى طعن ٧٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

التسويات التى صدرت قراراتها قبل ١٩٧٤/١٠/١ بالتطبيق للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة وفقا للتفسير الذى صدر عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ سلبية ولا يجوز العدول عنها أو سحبها — لا يجوز اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقا لاهكامه حتى هذا التاريخ اعمالا لنص المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين الذين سويت حالتهم بالتطبيق للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فى المطالبة بترقيتهم الى الدرجات الأعلى التى رقى اليها زملاؤهم — بالانتمية المطلقة — والذين يتحدون معهم فى الكفاية وفى اقدمية درجة بداية التعيين على أن يكونوا تالين لهم فى كشوف ترتيب الانتمية فى كل درجة من هذه الدرجات .

ومن حيث ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

والاستفاد من هذا النص ان المشرع قصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ وذلك بشرطين : الاول ، ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثانى ، ان يكون صدره احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ ، فاذا توافر هذان الشرطان يتعين على صاحب لسان المطالبة بحقه خلال الميعاد وهو ثلاث سنوات تنتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ فاذا انقضى هذا الميعاد — ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته لطلبه ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر فى طلبه او اجابته اليه بما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ولما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سابقاً فى صدوره على ١٩٧١/٩/٣٠ وكلفت الحقوق المستتدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فانه لا يجوز اعتباراً من ١٩٧٤/١٠/١ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقاً لاحكامه حتى هذا التاريخ — اما التسويات التى اجريت وصدرت قراراتها قبل ١٩٧٤/١٠/١ بالتطبيق لهذا القانون وفقاً للتفسير الذى صدر عن الجمعية العمومية بجلسة ١٩٧٤/٦/٥ فانها تكون تسويات سلبية ، لا يجوز العدول عنها او سحبها وذلك بمعكس

التسويات التي أجريت طبقا له بعد ١٩٧٤/٩/٣٠ فانها لا تنتج اثرا ويجب سحبها لانها اجريت في وقت لم يعد من الجائز تطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ خلاله اعبالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الذي يوجب استرداد الفروق التي صرفت بناء على هذه التسويات الباطلة .

(لغوى رقم ٢٩٠ — في ١٧/٤/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

تقدم احد العاهلين بطلب لاعادة تسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ الذي يتضمن قاعدة سابقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان من شأنه اخذا بالحظر المتصوص عليه في المادة ٨٧ من هذا القانون امتناع النظر في طلبه لانقضاء مدة ثلاث سنوات اللاحقة على نفاذه — صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ متضمنا نص المادة ١٤ الذي استحدث حقا جديدا لمخاطبين باحكامه في خصوص تسوية حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — هذا الحق يستند الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — يترتب على ذلك ان يصبح هذا الحق بمنجاة من تطبيق احكام المادة ٨٧ من القانون المذكور لعدم توافر شروط تطبيقها محددة على النحو سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه ولئن كان صاحب الشأن قد تقدم بطلب اعادة تسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ مفسرا على نحو (م ٢٤ — ج ١٤)

١. افتت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ من يونية سنة ١٩٧٤ طبقا لما اثير اليه آنفا ، وهذا القانون يمثل قاعدة سابقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، الامر الذي كان من شأنه — اخذا بالحظر المنصوص عليه في المادة ٨٧ من هذا القانون — امتناع النظر في طلبه لانقضاء مدة الثلاث سنوات اللاحقة على نفاذه — ولئن كان الامر كذلك الا انه وقد صدر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ونص في المادة ١٤ منه على ان « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ، أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرلائهم المعينين في التاريخ المذكور ، وإذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقا لاحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة ، فإذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتعبئة الادارية ، وقد صدر هذا القانون وتضمن هذا النص لانه يكون قد استحدث حقا جديدا للمخاطبين بأحكامه في خصوص تسوية حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم ، اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ، أيهما أقرب مع مماثلتهم بزملائهم وفقا للضوابط المقررة في النص لتحديد معنى الزميل في هذا الشأن ، ولا شك أن هذا الحق يستند بهذه المثابة الى قاعدة قانونية جديدة لاحقة في صدورها على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ويصبح بمنجاة من تطبيق احكام المادة ٨٧ من القانون المذكور لعدم توافر شروط تطبيقها محددة على النحو المشار اليه آنفا .

ومن حيث انه على مقتضى ما سبق نمائه يتعين تسوية حالة السيد/..... العمل بالوزارة طبقا للمادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة وذلك بتطبيق القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ في حقه على اساس تدرج مرتبه وعلاواته وترقياته كزملائه المعيّنين في تاريخ دخوله الخدمة او حصوله على المؤهل ، ايها اقرب ، مع الاعتماد في ذلك بزيمته في الجهة التي يعمل بها حاليا وهي وزارة الاعلام ، فاذا لم يكن له زميل بها سويت حالته على اساس زملائه بالجهة التي كان يعمل بها قبل وزارة الاعلام وهي وزارة الداخلية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد /..... في تسوية حالته وفقا لاحكام المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٣٧٠/٣/٨٦ — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين — مفاد هذا النص تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على تاريخ نفاذه في ٣٠/٩/١٩٧١ بشرطين : ١ — ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ٢٠ — ان يكون مصدره احكام القوانين والنظم السابقة على هذا التاريخ — اثر ذلك — عدم جواز تسوية حالة العاملين المدنيين بالدولة وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بمعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — وجوب سحب التسويغات التي تمت على خلاف ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — نص المادة ١٤ منه المتضمن تنظيمية

جديدا لتسوية حالات العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ — عدم سريان هذا النص الا على العاملين الموجودين بالخدمة. في ١٩٧٤/١٢/٣١ — يخرج من نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ — الفروق المالية المترتبة على التسويات الباطلة والتي صرفت قبل ١٩٧٤/١٢/٣١ لا يجوز استردادها — المبالغ التي صرفت بعد هذا التاريخ يتعين استردادها — جواز اجراء مقاصة بين الفروق المستحقة للعاملين بعد اعادة تسوية حالتهم وفقا للمادة ١٤ المشار اليها والمبالغ التي يتعين استردادها منهم .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٨٧ منه على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى » .

. من حيث ان المستفاد من هذا النص ان المشرع قصد منه تصنيبة لحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وذلك بشرطين الاول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون ، والثانى : ان يكون مصدره احكام القوانين والقرارات فان لصاحب الشأن المطالبة بحقه خلال مدة ثلاث سنوات تنتهى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اُجابهته لطلبه ، ولم يرفع دعوى المطالبة خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية — لذات السبب — النظر فى طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ومن حيث أنه لما كان القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ سابقا في صدوره على أول أكتوبر سنة ١٩٧١ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) وكانت الحقوق المستمدة منه قد نشأت قبل هذا التاريخ فإنه لا يجوز اعتبارها من أول أكتوبر سنة ١٩٧٤ اجراء تسويات للعاملين الذين لم تصدر قرارات بتسوية حالتهم طبقا لاحكامه حتى هذا التاريخ .

فمن ثم فإن التسويات التي اجريت طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بعد ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ لا تنتج اثرا ويجب سحبها اعمالا لنص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - وتضمن تنظيمها جديدا لتسوية حالات العاملين المخاطبين باحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة (١٤) على أن « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايهما اقرب على اساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم ونزعاتهم كمرائهم المعنيين في التاريخ المذكور ... » .

ومن حيث أن المشرع قد نص في المادة التاسعة من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه على العمل باحكامه اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ فإن مقتضى ذلك الا يطبق حكم المادة ١٤ سالفة الذكر الا على العاملين الموجودين في الخدمة في ذلك التاريخ ويخرج عن نطاق تطبيق تلك المادة من ترك الخدمة قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق :

(أ)

(ب)

(ط) صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يولية سنة ١٩٧٥ أو استرداد أية فروق مالية سبق صرفها قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كذلك فإنه يجب تسوية حالة العاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط تطبيق المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن تصرف لهم الفروق المالية اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٧٥ ، أما بالنسبة الى المبالغ التي صرفت لهؤلاء العاملين بنشاء على التسويات الباطلة السالف الاشارة اليها فإنه لا يجوز استردادها منهم طالما ان واقعة الصرف تمت قبل الحادى والثلاثين من ديسمبر ١٩٧٤ ، أما المبالغ التي تكون قد صرفت بعد هذا التاريخ استنادا للتسويات التي تبين بطلانها فانها تكون واجبة الاسترداد . وفي هذه الحالة الأخيرة يكون على الوزارة أن تجرى مقاصة بين ما يستحق لهؤلاء العاملين من فروق مالية نتيجة للتسويات الصحيحة التي تجرى لهم وفق حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبين الفروق الواجب استردادها منهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا : بطلان التسويات التي أجريت استنادا لاحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بعد ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ، لصدورها بعد نفاذ حكم المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : احقية العاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط انطباق المادة (١٤) من قانون تصحيح أوضاع العاملين في التسوية على مقتضى أحكامها .

ثالثا : عدم جواز استرداد الفروق المالية التي صرفت للعاملين قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ويتمين استرداد المبالغ التي صرفت بعد هذا التاريخ ، وفي حالة الاسترداد على جهة الادارة أن تجرى مقاصة بين ما يستحق للعاملين من فروق مالية نتيجة للتسويات التي تتم بالتطبيق

لحكم المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، والفروق المالية التي
يتعين استردادها منهم والسابق صرفها لهم بناء على التسويات الباطلة
المشار إليها .

(ملف ٦٩٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

· طلب العامل تعديل مركزه القانوني على أساس أحكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ وجوب مراعاة انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ طبقاً للمادة ٨٧ من هذا القانون — مراعاة
هذا الميعاد يمنع تعديل المركز القانوني وبالتالي إجراء تسوية طبقاً لقانون
لاحق كالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الحكم :

انه ولئن اقيمت دعوى المدمى بطلب الحكم بأحقته في الدرجة
الثالثة اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ بالاستناد الى أحكام القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العام وهو قانون لاحق في صدوره على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — الا
ان المواد في الطلب المشار في هذه الدعوى هو منازعة المدمى في أصل وضعه
الوظيفي السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وطلب
تعديل مركزه القانوني القائم في هذا التاريخ من عامل منقول الى الدرجة
العاشرة المعادلة لدرجته بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة الى عامل
منقول الى الدرجة العاشرة بمجموعة الوظائف الفنية او المهنية بالاستناد
الى أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون تنظيم العاملين
المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن
تواعد وشروط ولوائح نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم

الحالية وقرارات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الصادرة في هذا الخصوص حيث سبق أن أصدر القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بإصدار معايير ترتيب الوظائف والقرار رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ في ١١ يناير سنة ١٩٧١ بالإضافة مهنة جنائنى الكشف رقم ٤ من الكشف حروف (ب) المدقة بكادر العمال فى الوظائف التى لا تحتاج الى دقة بالدرجة ٢٠٠ الى ٣٦٠ التى عودلت بالدرجة العاشرة ١٠٨ / ٢٨٨ جنيه فى القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبما يترتب تعديل المركز القانونى للمدعى على هذا الوجه من آثار تنبج له الاستنادة من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على النحو الذى يبيغبه من دعواه بشار الطمن .

ومتى كان ذلك هو أساس الدعوى وما رعى اليه المدعى فيها مان طلبه تعديل مركزه القانونى على الوجه المتقدم يفتد واقعا حتما تحت طائلة المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بهدف لا يمدو وأن يكون طالبا تعديل مركز قانونى للمدعى نشأ واستقر فيه قبل تاريخ العمل بهذا القانون والمستند من احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ والقرارات والقواعد المكيلة والمنفذة له والسابقة فى صدورهما على هذا التاريخ لاقامة الدعوى — واذا اقيمت الدعوى فى ٦ من يوليصة سنة ١٩٧٦ بعد ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مانه. يمتنع على المدعى المطالبة بتعديل مركزه القانونى المستند الى تلك الاحكام والقرارات — والقواعد السابقة المشار اليها عملا المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان المدعى يطلب سوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — بأعباره من العاملين المهنيين استنادا الى تلك الاحكام والقرارات والقواعد السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فان دعواه المقامة بطلب هذه التسوية بعد أن امتنع تعديل مركزه القانونى بما يجعله من العاملين المهنيين تفدو على غير أساس سليم من القانون واجبة الرضى .

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ نصها على أن يكون ميعاد رفع الدعوى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي — بريان هذا النص على العاملين بالهيئات العامة — أساس ذلك — أنه نص يتعلق بإجراءات التقاضي وبهذه المثابة يفرج عن نطاق السلطة اللاحقة لمجلس إدارة الهيئة فلا يجوز تعديله إلا بقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

والمستفاد من هذا النص أن المشرع استحدث به نظاما القصد منه تصفية الحشوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين : الاول أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، والثاني أن يكون مصدر الحق احكام القوانين أو القرارات السابقة في صدرها على هذا التاريخ ، فاذا توافر

هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات ، ناذاً انتضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترزع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع على جهة الادارة — لذات السبب — النظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي ، ونص هذه المادة وان ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا انه من المنصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى ومن ثم فانه يسرى في عموميته على العاملين بالهيئات العامة ومنها هيئة النقل العام بالقاهرة ، ومن ثم فان حقوق العاملين بها الناشئة قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وترتبت على قوانين او قرارات سابقة في نفاذها على تاريخ العمل بهذا القانون تخضع في المطالبة بها للاحكام السالف بيانها ، ولا وجه للقول بأن مجلس ادارة الهيئة أجرى تعديل هذه اللائحة وقد كان تحت نظره القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكان بوسعه تضمين اللائحة نصاً بعدم سريان حكم المادة ٨٧ آنف الذكر على العاملين بالهيئة استناداً الى السلطة المخولة له قانوناً ، اذ سلف البيان أن هذا النص من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى وهو بهذه المثابة يخرج من نطاق السلطة اللائحية لمجلس الادارة فلا يجوز تعديله الا بقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على العاملين بالهيئات العامة باعتباره نصاً متعلقاً باجراءات التقاضى لا يجوز تعديله الا بقانون .

(ملف ٧٠٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١١/٣)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

المادة ٨٧ — خضوع العاملين بالهيئات العامة لحكم هذه المادة حتى ولو كان يسرى عليهم احكام نظام العاملين بالقطاع العام :

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للخاضع على أى وجه من الوجوه الا اذا كانت تنفيذا لحكم قضائي نهائي » ومفاد هذا النص أن المشرع استحدث نظاما القصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه بشرط أن يكون الحق المطالب به قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وأن يكون مصدر هذا الحق أحكام القوانين والقرارات السابقة في صدورها على هذا النفاذ ، فإذا ما توافر هذا الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات فإذا ما انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أدت اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلال أمتنع قبول الدعوى لتعلق هذا النظام بالنظام العام ، كما يمتنع على الجهة الادارية البت في الطلب ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي .

ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي .

ومن حيث أنه من ناحية أخرى فإن نص المادة ٨٧ سالف الذكر ولئن ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا أنه من النصوص المتعلقة بتنظيم إجراءات التقاضي أى أنه يظل قاعدة من قواعد النظام العام التي لا يجوز الخروج عليها أو مخالفتها الا بنص وبذات الاداة التشريعية وهو القانون ومن ثم فإنه يسرى في موميته التي ورد بها على العاملين بالهيئات العامة تطبيقا لما تقضى به المادة الأولى (ب) من القانون من أن تسرى احكامه على العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ومن حيث أنه لا يتدح في ذلك صدور قرارات جمهورية باخضاع العاملين بالهيئة المطعون ضدها في شئون توظيفهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العاملين بالقطاع العام ومن بعده قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذى ألقى بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى عمل به اعتباراً من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وهو ذات تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك لأن نص المادة ٨٧ سالف الذكر نص عام يتعلق بأجراءات التقاضى لا يجوز الخروج عليه إلا بنص من القانون ومن ثم فإن صدور قرار جمهورى وهو أداء أدنى من القانون باخضاع العاملين بهذه الهيئة لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وخلق هذا القانون من نص مماثل لنص المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ليس من شأنه أن يحسر نطاق حكم هذه المادة عن العاملين بتلك الهيئة ويضاف الى ذلك أن العاملين بالهيئات العامة انما يتوهمون على إدارة مرفق عام من المرافق العامة للدولة وشأنهم في ذلك شأن العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ذاته وتختص محاكم القضاء الإدارى لشئون منازعاتهم الوظيفية فيما يقام منهم أو عليهم عن القضية طرئاً لها الآخر الهيئات العامة التى يعملون بها ، فهم موظفون معينين .. كما أن موازنات الهيئات العامة هى موازنات ملحقة بموازنة الدولة وتسرى عليها ذات الاجراءات والقواعد الخاصة بموازنة الدولة فكان من الملائم — إزاء كل ذلك — ولازمة . نص بأن حكم المادة ٨٧ المشار اليها على العاملين بالهيئات العامة .

(طعن ١٩٥٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

نص المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن يكون ميعاد رفع الدعوى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون فيما يتعلق بالحقوق التى نشأت قبل العمل به المترتبة على أحكام القوانين والقرارات السابقة على نفاذه — استهدف المشرع بهذا

الحكم تصفية الحقوق المترتبة على النظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ حتى توافر شرطين : الأول : ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . الثاني : ان يكون مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . انقضاء الميعاد المحدد بالمادة (٨٧) دون ان تجيب الجهة الادارية صاحب الحق الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة به — اثر ذلك — يتمتع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالتظلم المام كما يتمتع على جوة الادارة في البت طلبه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي — تطبيقى — لا يؤثر في ذلك خضوع صاحب الشأن لكادر خالص اعتبارا من أول سنة ١٩٧٠ مادام ان الحق الذى يطالب به قد نشأ في ظل معاملته بالكادر العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائى » .

والاستفاد من هذا النص ان المشرع استهدف به تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذه وذلك بشرطين : الاول ، ان يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والثانى ان يكون مصدر الحق احكام القوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ ، فاذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الحق المطالبة خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن .

الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله
امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتملق هذا الميعاد بالنظام العام ،
كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب النظر في طلبه او اجابته اليه
ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائى .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فان المعروض حالته كان قبل نقله الى
الكادر الخاص بالعاملين في سلك التمثيل التجارى من العاملين بأحكام
الكادر العام وأرجعت اقدميته في الدرجة السابعة الى اول يولية سنة
١٩٥٧ اعمالا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فان حقه في المطالبة
بتسوية حالته بالتطبيق لاحكام هذا القانون على مقتضى ما انتهى اليه رأى
الجمعية العمومية في صدد تفسيره يخضع لحكم المادة ٨٧ المشار اليها ،
وذلك باعتبار ان هذا الحق نشأ قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
وترتب على قانون سابق في نفاذه على نفاذ هذا الأخير .

ولا يؤثر في سريان هذا الحكم خضوع المذكور لكادر خاص اعتبارا
من اول يولية سنة ١٩٧٠ مادام ان الحق الذى يطالب به نشأ في ظل
معايلته بالكادر العام وتوافر في شأنه شرط انطباق هذا الحكم خاصة ،
وان هذا الحكم وان ورد ضمن نصوص قانون العاملين إلا انه من الاحكام
المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى الذى يتناول جمع الحقوق متى تكامل
في شأنها هذان الشرطان .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان حكم المادة ٨٧
من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على
العامل المعروض حالته .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تسرى المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على العاملين باتحاد
الإذاعة والتلفزيون .

ملخص الحكم :

نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وأن ورد بين نصوص القانون المشار اليه الا انه من
النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضي ، ويمثل هذا النص قاعدة
من قواعد النظام العام الذي لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا بنص
صادر بذات الإدارة التشريعية ومن ثم يسرى على العاملين باتحاد الإذاعة
والتلفزيون باعتباره هيئة عامة ولا يقدر في هذا النظر ما ينص عليه قرار
رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بأن تسرى الاحكام
والنظم المطبقة على العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد به نص في هذا
القرار واساس ذلك ان قانون اتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ١ لسنة ١٩٧١
سابق على صدور قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فضلا
عن ان نص المادة ٨٧ يتعلق باجراءات التقاضي التي لا يجوز الخروج عليها
الا بنص في القانون .

(طعن ٩١٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قضت بأن يكون ميعاد رفع
الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بذلك القانون
وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به

هتي كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى — عدم سريان هذا الحكم اذا كان موضوع الدعوى المطالبة بحين عادى للمدعى قبل الحكومة ناشئ كثر من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له مما لا تتجه الدعوى الى المنازعة فى أصله وآثاره اذ لا تعتبر المطالبة فى هذه الحالة مطالبة بإنشاء حالة قانونية جديدة للمدعى غير تلك القائمة فعلا وقانونا — أثر ذلك — عدم تقيد دعوى المطالبة بملاوة الخطر بذلك الميعاد طالما كان العامل موجودا بعمله الذى يعرضه للخطر فعلا دون منازعة فى ذلك من قبل الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما دعت به الطامنة من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، فى غير محله ، اذ لا يتعلق نص هذه المادة فى شيء بالدعاوى التى ينحصر موضوعها فى المطالبة بالدبون العادية المستحقة للموظفين قبل الحكومة وانما يتعلق بالدعاوى المتعلقة بإنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانونى ذاتى للموظف المستند الى احكام القوانين والنظم والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون ، مما يقتضى ان يكون فى شأن تطبيقها تعديل المركز القانونى للعاملين الخاضعين له ، على اى وجه من الوجوه . والامر ليس كذلك فى خصوصية الدعوى ، التى تتعلق بطلب علاوة الخطر المقررة لمن فى مثل مركز المدعى الوظيفى ، من حيث كونه عاملا بالجهة المدعى عليها ، فى مصنع من مصانع الذخيرة ، يتعرض عماله للخطر الذى يتعرض له العمال فى المواد المتفجرات ما تقرر من اجله بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ منح كل من يعمل فى مثله. من موظفين وعمال ومستخدمين علاوة خطر بألفئات المحددة به ، وهى بالنسبة الى العمال كالمدعى ، جنيهان شهريا ، ولا خلاف فى شأن هذا

المركز الذاتي للدمى من كل وجه ، ولا في أصل استحقاق العلاوة طبقاً للقرارين لتوافر شروطها فيه ، بإدائه العمل خلال المدة المطلوبة بالبلد منها ، الدعوى على هذا الأساس ليست مطلوبة بإنشاء حالة قانونية جسيمة للدمى غير تلك القائمة فعلاً وقتلونا في هذه المدة . وإنما هى مطلوبة ببلغ العلاوة . كميزية مالية يثبت الحق فيها أصلاً بمجرد وجود الموظف في هذه الحالة وبعد أدائه العمل الذى تعرض فيه فعلاً للخطر ، والمعرفة له العلاوة المذكورة بمقتضى القرارين . وللمجتمع له من مغازرها متى ثبت استحقاقه له ، مما لا يستلزم الحق في طلبه إلا بمقتضى القواعد الثابتة ، وهى لا تقتضى ذلك إلا بالتقدم الخسئى ، والمطالبة به ، وهى كل موضوع هذه الدعوى ، مطلوبة بعين عادى للدمى قبل الحكومة ، ناشئة كآثر من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له ، مما لا تتجسه الدعوى الى المنازعة في أصله وآثاره بأى وجه . وهذا الدين ، مما يرد عليه التنازل ، كما يقع عليه التقادم . شائنة شأن أى دين ضاى له قبلها ، ومتى كان الأمر على ما تقدم ، فإن الدفع يكون غير سليم .

ومن حيث أنه فيما يخص الموضوع ، فإن الحكم المطعون فيه أصابه الحق في قضائه للدمى بأحقته في مبلغ علاوة الخطر عن المدة من تاريخ امتناع الجهة المدعى عليها من صرفها حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشائها ، اعتباراً من هذا التاريخ وليس من تاريخ أسبق ، عدا ما سقط منها بالتقدم الخسئى ، وهى ما يقابل المدة السابقة على ١٧/٤/١٩٧٠ وذلك للأسباب الصحيحة التى أوردها في حيثياته والتى تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف إليها أن نص المادة ٢ من هذا القانون تنص على سريان العمل به من تاريخ نشره ، مما تم في ١٩٧٥/٧/٣١ ، يمنع من تقرير أثر حكم المادة الأولى منه بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن صرف علاوة الخطر للعاملين في المواد المتفجرة وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن

تنظيم صرف علاوة خطر للأفراد الذين يعملون في المواد المتفجرة ، بأثر رجعى ، طبقا للقواعد العامة في التفسير فضلا على انه متى لوحظ أن مشروع القانون ، على ما قدمته الجهة المدعى عليها كان يتضمن إلغاء القوانين بأثر رجعى يرتد الى ١٩٦٧/٧/١ تاريخ توقيتها عن صرفه ، مع عدم المساس بالأحكام النهائية ، وأشارت في مذكرته الايضاحية ، وهو ما ورد ايضا في تقرير لجنة الأمن القومى بمجلس الشعب بالموافقة عليه بحالته تلك الى أن تقرير هذا الإلغاء بأثر رجعى بما فيه من مساس بما اكتسب قبلا من حقوق ، يقتضى قانونا ، اقلية خاصة عند موافقة المجلس المذكور عليه ، ثم حذف هذا النص ، وصدر القانون بحالته هذه المقررة للإلغاء من تاريخ العمل بالقانون ، لأن القول بغير ذلك فيه معارضة لحكم القانون ، وهو ما لا يجوز ثم انه نيه اضافة له وتعديلا ، مما لا تملكه الجهة الادارية . هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن الواضح من ميزانيات الجهة المدعى عليها ، أن ميزانية سنة ١٩٦٧ / ١٩٦٨ وردت كما وردت سابقتها وما تلاها متضمنة لاعتباتها جملة ، ويزيادة فيها وليس فيها ما يشير الى انقاصها بمقدار ما يقدر لهذه العلاوة ، ولا تملك هذه الجهة حذفها ، لما هو ثابت من انه تسرى عليها أحكام التاشيرات العامة المصلحية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦٧ بربط الميزانية على كلمة أقسام الخدمات ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ، كل فيها يخصه بنص المادة (٨) ومن هذه التاشيرات نص صريح بأنه لا تصرف الرواتب والبدلات الا طبقا لقرارات جمهورية سارية أو بعد صدور القرارات الجمهورية المقررة لها ، وهو نص في موافقة الجهة المختصة باقرار الميزانية بوعتاد مصروفاتها على الاستمرار في صرف البدلات المقررة ومن ثم فلا وجه للقول بأن ثمة قرارا ضمنيا منها على وقف صرف هذه العلاوة ، وهو وقف ، ولم يتم من الجهة المختصة بتقرير هذه العلاوة ، طبقا للقانون ، وهى رئيس الجمهورية ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، وكلاهما لم يصدر عنه قرار بذلك ، بل أن نص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ ومذكرته الايضاحية والاعمال التحضيرية له ، قاطعا في هذا المعنى ، ومن أجل

ذلك ، ولما ورد بالحكم المطعون فيه من اسباب ، يكون تول الطاعنة ، بخلافه — على غير أساس سليم من الواقع او القانون .

ومن حيث انه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس ويتمين لذلك رفضه موضوعا والزام الطاعنة المصرونت .

(طعن ٨١٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تقضى بعدم جواز تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى القوانين والقرارات الصادرة قبل العمل بالقانون بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ العمل به الا اذا كان تنفيذاً لحكم قضائى نهائى — عدم سريان حكم هذه المادة على الدعوى الخاصة بالمطالبة بصرف مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ نظراً لأنه لا يترتب على تقريره او عدم تقريره تعديل مركز قانونى ذاتى للعامل اذ انه مجرد مزية للعامل تثبت له بمجرد وجوده فى الصالة القانونية المرجحة له .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما ذهب اليه الطعن من وجوب تطبيق حكم المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة وبالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فى شأن النزاع موضوع الدعوى على النحو وبالأثار التى عرضها تقرير الطعن ، هو مذهب فى غير محله اذ لا يتعلق نص تلك المادة فى شيء ، بالدعوى التى ينحصر موضوعها فى المطالبة بالدين العادى المستحقة للموظفين قبل الحكومة وإنما يتعلق بالدعوى التى يكون مطلباً انشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانونى ذاتى للموظف ، المستندة الى أحكام القوانين والنظم والقرارات السابقة على ذلك القانون والتى يكون

من شأن تطبيقها تعديل المركز القانوني للعاملين الخاضعين له على أى وجه من الوجوه والأمر ليس كذلك في خصوصية النزاع المطروح والذي تنصرف الدعوى التي رُفعت به الى طلب مقابيل التهجير المقرر في مثل مركز المدعى الوظيفي جامعا بينه وبين مكافأة الميدان ، مما انكرته عليه جهة الادارة وحجته عنه ، والدعوى على هذا الأساس لا تستهدف انشاء حالة قانونية جديدة للمدعى أو تعديل مركزه القانوني القائم ، ولا تمدو أن تكون مطالبة بنتائج هذا المركز ووظيفته المالية بدعوى أن ذلك بالتطبيق لقرار تنظيمي عام بمقتضى شروطه واحكامه ليظل المركز القانوني الوظيفي للمدعى على حالة دون تعديل فيه سواء توافرت تلك الشروط بمصار دائنا للادارة بكونه مقابيل التهجير الذي نظمه ذلك القرار ، أو لم توافر فيه هذه الشروط فيكون غير دائن للادارة بذلك القيمة والأصل أن ذلك المقابل مزية مالية تثبت للموظف بمجرد وجوده في الحالة القانونية الموجهة له ويحجمه لأسبابها ، وعدم قيام مانع به دونها والمتجمع له من هذا المقابل معنى ثبت استحقاقه له ، مما لا يسقط الحق في طلبه الا بمقتضى القواعد العامة وهي لا تقتضى ذلك الا بالتقادم الخمس والمطالبة به وهي كل موضوع الدعوى مطالبة بدين عادي قبل الادارة لا يترتب على تفسيره تخفى عدم تقريره للمدعى تعديل في مركزه الوظيفي الذي لا تتجه الدعوى الى إلزامه في اضله أو تطالب بتعديله بأى وجه .

ومن حيث انه متى كان ذلك فانه لا يكون ثمة محل لتطبيق الحكم الاستثنائي المنصوص عليه في المادة ٨٧ المشار اليها ، على واقعة الدعوى وعلى المطالبة المقصودة بها ويكون الحكم المطعون فيه اذا اتفق هذا النظر بأن انتهى الى رفض الطلب بعدم قبول الدعوى لرفعها بمصد الميعاد المنصوص عليه في تلك المادة صحيحا فيما انتهت اليه بهذا الخصم ونقلا فيه مع صحيح القانون وسعيد تأويله وتطبيقه ويكون للعلن غير صائب فيما قام عليه من أسباب وما رتبته من تاريخ .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

نطائى سريان حكم المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ انما يكون فقط بالنسبة الى تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجود — المطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ناشئ من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له لا تعتبر مطالبة بانشاء أو تعديل حالة قانونية تختلف عن تلك الحالة القائمة فعلا — قبول الدعوى — تطبيق : بدلات الإقامة — مفاد نص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٩ أنه يقتصر تطبيقه على أولئك المصالحين المدنيين بالدولة والمخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادرين من المشرع المشار إليها في هذا القرار والذين كانوا يستحقون مرتب الإقامة في تاريخ المدون — المبرة في استمرار صرفه هي بالأوضاع القائمة وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ دون اعتداد بما يطرأ على هذه الأوضاع فلك .

بالمخص الحكم :

أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا الى نص المادة ٨٧ من قانون نظام المصالحين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فقد جري قضاء هذه المحكمة على أن نطاق سريان أحكام هذه المادة انما يكون فقط بالنسبة الى تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجود . أما المطالبة بدين عادى للمدعى قبل الحكومة ناشئ من آثار المركز القانونى الذاتى الثابت له فلا تعتبر مطالبة بانشاء أو تعديل حالة قانونية تختلف عن تلك القائمة فعلا وقانونا . وعليه فإن المطالبة ببطل الإقامة في الدعوى المنظورة لا تتقيد بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٧ المشار إليها ويصبح الدفع بعدم قبولها لفوات ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على غير أساس حقيقيا بالرفض .

ان المادة الثمانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن الاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تنص على انه استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، يستمر صرف مرتب الاقامة والرواتب الاضافى المقرر صرفها للعاملين بحافظات سيناء والسويس والاسماعيلية ويورسميد ومرتب الإقامة المقرر صرفه للعاملين بقطاع غزة وذلك بالنسبة الى العاملين العائدين من قطاع غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة. نتيجة للمعدوان طوال مدة نديهم او اعارتهم للعمل بالمحافظات الاخرى مع عدم الاخلال بالشروط والاوزاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان حكم المادة الثمانية من القرار الجمهورى المشار اليه يقتصر تطبيقه على اولئك العاملين المدينين بالدولة العاملين باحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ العائدين من المناطق المشار اليها فى هذا القرار الذين كانوا يستحقون مرتب الإقامة فى تاريخ المعدوان وان العبرة فى استمرار صرفه هى بالاوزاع القائمة وقت صدور قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر دون اعتداد بما يطرأ على هذه الاوزاع بعد ذلك من تغيير ، ومن ثم فاذا كانت المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتعدين قد ألغيت وحلت محلها الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية اعتبارا من مارس سنة ١٩٧٠ فان العاملين بهذه المؤسسة اللغاة وان كان قد ثبت لهم وصف الموظف العام وقت تعيينهم لها الا انهم لم يكونوا من المخاطبين باحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وقت حدوث المعدوان فى عام ١٩٦٧ وقد ظل وضعهم كذلك حتى قريخ صدور القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٦ وبهذه المسألة فلا أصل لاستحقاقهم مرتب الإقامة وبالتالي استمرار صرفه لهم طبقا

لاحكام المادة الثانية من هذا القرار رغم الفناء المؤسسة المذكورة بمصد
ذلك وتحويلها الى هيئة عامة .

ومن حيث انه بنسب على ما تقدم فاذا كان الثابت من الأوراق أن
المطعون ضده كان يعمل وقت المدون عام ١٩٦٧ في المؤسسة المفضاة
فان مجرد صفة الموظف العام التي تثبت له نتيجة لذلك أو خضوعه لاحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد الفناء المؤسسة وحلول الهيئة المصرية
للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية محلها في ٢٦ من مارس
سنة ١٩٧٠ لا يخوله الحق في الامانة من نص المادة الثانية من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه وبهذه المثابة تصبح
الدعوى لا اساس لها حقيقة الرض .

(طعن رقم ٦١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ ، وفي ذات

المعنى طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يتعلق بالدعوى
التي يقتصر موضوعها على المطالبة بدين عاى — وانما يتعلق بالدعوى
المتعلقة بتعديل المركز القانونى للموظف المستندة الى القوانين والنظم
والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون — المطالبة باجر عمل غير
عاى ومكافآت تشجيعية وانساج وبذل طبيعة عمل وانتقال هي مطالبة
بدين عاى — لا تخضع للبيمان الوارد بالمادة ٨٧ .

بالحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان المستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ أن المشرع استحدث
فيها نظاما عاما قصد منه تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم
السابقة على نفاذه ، وذلك بشرطين اولهما : أن يكون الحق قد نشأ

قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وإلغائها : ان يكون مصدر الحق والقوانين والقرارات السابقة في صدورهما على هذا التاريخ .
فاذا توافر هذا الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه في الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة ، وهو ثلاث سنوات من ١٩٧١/٩/٣٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . فاذا انقضى الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه ولم ترفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق الامر بالنظام العام كما يمتنع على الجهة الادارية لذات السبب النظر في اجابته لطلبه بما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، الا أن ذلك تاصر على حالة ما اذا ترقب على اجابة هذا الطلب تعديل المركز القانوني للعامل وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا يتعلق في شيء بالدعوى التي يقتصر موضوعها على المطالبة بالديون العادية المستحقة للموظفين قبل الحكومة ، وانها تتعلق بالدعوى المتعلقة بتعديل المركز القانوني للموظف المستندة الى القوانين والنظم والقرارات السابقة على نفاذ ذلك القانون مما يقتضي ان يكون من شأنه تعديل المركز القانوني للعاملين الخاضعين له على أي وجه من الوجوه . والامر ليس كذلك في خصوصية هذه الدعوى التي تتعلق بطلب المدعي صرف اجر العمل غير العادي والمكافآت التشجيعية ومكافآت الانتساج وبذل طبيعة العمل وبذل الانتقال الثابت وكافة المميزات الأخرى عن المدد التي قضاها بخدمة القوات المسلحة في الجدة من ١٩٥٦/٤/٩ الى ١٩٥٨/٨/١ ومن ١٩٥٩/٤/١٥ الى ١٩٥٩/٥/١٥ الى ١٩٥٩ ومن ١٩٥٩/٥/٢٦ الى ١٩٦٣/١٢/٢٢ ومن ١٩٦٧/٥/١٧ الى ١٩٦٧/٨/٤ وذلك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة . للدعوى على هذا الأساس ليست مطالبة بإنشاء حالة قانونية جديدة للمدعي

غير تلك القائمة فعلا وقانونا خلال المدة المطلوب عنها بهذا البند ،
وانما هي مطالبة بثين عادى للدعى قبل الحكومة بمراعاة هذه الحالة
وكاثر من آثارها ولا يسقط الحق في طلب هذا الدين الا بقتضى القواعد
العادية . ومن ثم لا تخضع الدعوى للبيعاد الوارد بالمادة ٨٧ من
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧)

ثالثاً : سقوط الدعوى التأديبية

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية الى مدة سقوط الدعوى الجنائية اذا كانت الوقائع التي تشكل المخالفة التأديبية تشكل ايضاً جريمة جنائية .
ملخص الحكم :

مباد المادتين ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أن المشرع جعل مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوي المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التي تشكل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية .

واذا كانت المحكة التأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائي للواقعة نظر لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه ان تلقت المحكة التأديبية كلية عن الوصف الجنائي للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية اذ لها ان تأخذ في الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المقررة له في مجال تقدير جسامة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبي الذي توقعه ، ولها ان تتصدى لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان اثره في استطالة مدة سقوط الدعوى التأديبية هنا لما أن ما تنتهي اليه من وصف جنائي لهذه الوقائع لا يعارض مع حكم جنائي حاز قوة الأمر المقضى ولا يغير من هذا المبدأ عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة الى العاقل او عدم عرض امرها على المحكة الجنائية ليصدر

فيها حكم جنائي ، ذلك للمحكمة أن تكيف الوقائع المنسوبة الى العامل.
بحسب ما تظهره منها وتخلع عليها الوصف الجنائي السليم بغية النفل في
تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية .

(طعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ - في ذات
المعنى طعون أرقام ٩٨٣ ، ٩٨٥ لسنة ٢٠ ق ، ٣٥١ ، ٣٩٩ لسنة ١٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ، ١٠٣٨ لسنة ١٨ ق ، ٩٨٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة
١٩٧٩/١١/٢٥ ، ٥٦٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .

الفرع الثالث عشر

الحكم في الدعوى

أولاً : جـز الدعوى للحكم

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

دعوى - حـجزها للحكم مع السماح بتقديم مذكرات - لا تعتبر مهية للحكم الا بانقضاء الاجل الذى سمح فيه بتقديم مذكرات .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن المحكمة الادارية قد قررت بجلستها المنعقدة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٤ اصدار الحكم فى الدعوى المذكورة بجلسة ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ مع التصريح بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بخمسة عشر يوما أى الى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٤ - فان هذه الدعوى لم تكن تعد مهية للفصل فيها فى أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ والجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ذلك أن باب المرافعة فيها لا يعد مقنولا الا بانقضاء الاجل الذى صرحت المحكمة بتقديم مذكرات خلاله - واذ عمل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ قيل أن يقلل فيها باب المرافعة وقيل أن تصبح مهية للحكم فيها فانه كان يتعين على المحكمة الادارية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها وباحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٤)

ثانيا : ديباجة الحكم

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

خطا وارد في ديباجة الحكم - ورود اسم وزارة المواصلات بالحكم باعتبار انها هي المدعية في حين ان الدعوى رفعت من وزارة الزراعة - هو خطأ مادي كتابي ظاهر للوضوح - هو ان تصحيح مثل هذا الخطأ - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

لئن صح ما ينمناه طعن السيد الرئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم المطعون فيه من ورود اسم « وزارة المواصلات » به باعتبارها انها هي المدعية في حين ان الدعوى انما رفعت من « وزارة الزراعة » ، الا ان هذا الخلاف في اسم الوزارة صاحبة الشأن لا يعدو أن يكون خطأ ماديا كتابيا بحتا ظاهرة للوضوح ، وهو أن وقع في منطوق الحكم كان سائغ التصحيح طبقا لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من غير مراعاة ، ومن باب أولى اذا وقع في ديباجته لمحسب وكان تحديد طرق المنازعة واضحا دون لبس من الأوراق ومن الحكم ذاته ، اذ ان التظلم رقم ٢٨٠٠ لسنة ١ القضائية مقدم الى اللجنة القضائية لوزارات التجارة والزراعة والتبوين من المدعى ضد وزارة الزراعة ، والطعن في قرار اللجنة القضائية الصادر في هذا التظلم مرفوع من وزارة الزراعة ضد المدعى امام محكمة القضاء الاداري وهو موضوع الدعوى. رقم ٦٢٦٨ لسنة ١ القضائية الصادر فيها الحكم المطعون فيه حاليا . وهذا كله ظاهر ويرد على وجهه الصحيح في كل من وظائف الحكم.

واسبابه ، وين ثم فهو خطأ كتابى محض قابل للتصحيح ولا يعيب الحكم عيبا جوهريا ولا يقضى الى بطلانه .

(طعن رقم ٨١٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨٣)

'المبدأ :

اغفل الاشارة فى ديباجة الحكم الى صدوره ضد المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى واقتصر الديباجة على الاشارة الى وزير النقل الذى اقيمت عليه الدعوى اصلا — لا ينال من اختصاص المؤسسة ومن التزامها بتنفيذ الحكم — اساس ذلك — الثابت من الحكم ان المحكمة رفضت الدفع الذى كانت جهة الادارة المدعى عليها قد ابدته بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة — وذلك لان المدعين صححا شكل الدعوى بتوجيهها الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة — الحكم يعتبر صادرا ضد المؤسسة المذكورة التى اقر الحكم باختصاصها فى الدعوى — لا ينال من سلامة الحكم ان المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى كانت وقت صدوره قد زالت من الوجود القانونى باهلال مؤسسة عامة اخرى محلها — اساس ذلك — ان حلول جهة ادارية محل الجهة الادارية المختصة يقرب عليه تلقائيا ان تحل الجهة الاولى محل الجهة الاخيرة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات دون ان يقرب على ذلك انقطاع سري الخصومة فى الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اغفل الاشارة فى الديباجة الى صدر بها الى صدوره ضد المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى

التي اختصمها المدعيان اثناء نظر الدعوى امام المحكمة على ما سلت
الاشارة اليه وافتصرت هذه الدعاية على الاشارة الى وزير النقل
الذى اتيت عليه الدعوى اصلا الا ان هذا الاغفال لا ينال من اختصاص
المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ومن التزامها بتنفيذ الحكم
باعتبارها الجهة التى حلت محل الهيئة العامة للنقل الداخلى التى
تعاقبت مع المدعين على العملية محل النزاع اذ ثبت من مطالعة
الحكم المطعون فيه ان المحكمة رفعت الدفع الذى كانت جهة الادارة
المدعى عليها قد ابدته بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة
استنادا الى عدم اختصاص المدعين للمؤسسة المذكورة باعتبارها
صاحبة الصفة الاصيل فى الدعوى . واقيات المحكمة رفضها لهذا الدفع
على ان المدعين صححا شكل الدعوى بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩
بتوجيهها الى السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المشار اليها
ومادام الحكم المطعون فيه قد اشار فى اسبابه الى هذه الواقعة وانتهى
الى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صلة بنسب
على ذلك فانه يعتبر صادرا ضد المؤسسة المذكورة التى اقر اختصاصها
فى الدعوى وصفتها فى توجيه الطلبات اليها بما لا محل معه للنقض على
الحكم المذكور من هذه الناحية . ولا ينال من سلامة هذا الحكم على
النحو المتقدم ببيانه ان المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى كانت
وقت صدوره قد زالت من الوجود القانونى باحلال المؤسسة المصرية
العامة للنقل الجوى للبضائع محلها ثم ايلولة قطاع النقل المالى الداخلى
الى المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري عملا باحكام القرار الجمهورى
رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ ، اذ فضلا عن أن الدفاع عن الحكومة لم
يثر هذا الوجه من الدفاع اثناء نظر الدعوى امام المحكمة فان حلول جهة
ادارية اخرى حلولا قانونيا محل الجهة الادارية المختصة اصلا فى
الدعوى يترتب عليه تلقائيا وبحكم هذا الحل القانونى ان محل الجهة
الاولى محل الجهة الاخرة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات - دون

ان يترتب على ذلك انقطاع سمر الخصومة في الدموى اذ الامر في هذا الخصوص لا يمدو ان يكون تنظيها للمصالح العامة لا يترتب عليه زوال السعة او فقد الاهلية الموجب للحكم بانقطاع الخصومة في حكم المادة ١٣٠ من قانون المرافعات . ومن ثم يكون النص على الحكم المطعون فيه بالبطلان لهذا السبب في غير محله جديرا بالرفض .

(ملعن رقم ١٤٣ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٨)

ثالثا : المنطوق

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

الرجوع الى منطوق الحكم لاستخلاص فهم القضاء الوارد به —
الحكم بأجراء اثبات معين هو حكم تهيدى .

ملخص الحكم :

إذا أريد تكييف حكم ما وجب أولا فهم القضاء الوارد به ويكون استخلاص هذا الفهم بالرجوع الى منطوق الحكم لأن القاضي في المنطوق يعبر عما حكم به بالفاظ صريحة واضحة فالمعبرة بمنطوق الحكم . أما اسبابه فالمقصود منها — في الأصل — بيان الحجج التي اقنعت القاضي بما قضى به وجعلته يسلك في فهم الدعوى السبيل الذى ارتاح اليه . فبى تشمل الحجج القانونية والادلة الواقعية التى بنى عليها الحكم . والحكم الذى يأمر في منطوقه بأجراء اثبات معين يعد حكما تهيديا فقط ولو ناقش في اسبابه العقد المبرم بين طرفي الخصوم وحدد طبيعته .

(طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

ان نص منطوق الحكم يجب ان يكون محققا للغرض المنشود من
القالة الدعوى .

(م ٢٦ — ج ١٤)

ملخص الحكم :

ان كل الغرض المنشود من اقامة اى دعوى هو الوصول الى استصدار حكم يقر الحق المرغوة به في نصابه ويضع حدا للنزاع المتعلق بموضوعها ولذلك وجب — كقاعدة قانونية ملزمة — ان يكون نص منطوق الحكم محققا لهذا الغرض فاذا كان موضوع النزاع شسينا معيننا وجب ان يتضمن من النص تمكن المحكوم له من وضع يده على هذا الشئ مع وصفه وتحديد تحديدا وافيا نافيا للجهالة واذا كان موضوع النزاع شسنا من المثلثات يتعين بالنوع وجب ان يتضمن النص بيان نوعه ومقداره والقيمة التى يلتزم المحكوم عليه بادائها عند عدم الوفاء عينا واذا كان موضوع النزاع مبلغا من النقود وجب ان يتضمن النص تعيين مقداره .

(طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٨)

رابعاً : تسبيب الحكم

شاهدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

تعرض الحكم لجميع الحجج والإسناد التي أوردها الخصوم في
لازم لسلامته — يكفي أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية
التي استند إليها الخصوم في ثانياً لسبب الحكم .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والذي ينفي على
الحكم المطعون فيه أنه شاب في التسبيب ولم يتعرض للحجج والإسناد
التي أوردها الطاعن بذكراته وإغفاله الرد عليها فمردود عليه بما
استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من أنه يكفي أن تورد المحكمة الأدلة
الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثانياً أسبابه
الحكم التي تكفلت بالرد عليها كما يكفي أيضاً لسلب الحكم أن يكون
مقارناً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في
جميع مناحي أفعالهم استقلالاً ثم يفندتها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى وإذا
كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع واستند الطاعن على
الوجه المبين بعريضة افتتاح الدعوى واستعرض ما عقيبت به جهة الإدارة
على الدعوى وقام بتطبيق النصوص المنطوقة بالنزاع على الوقائع المطروحة
أمام المحكمة وخلص إلى النتيجة التي انتهت إليها فلا يكون ثمة قصور
في التسبيب يؤدي إلى طلبه بطلان الحكم .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من أوجه الطعن في أن الحكم المطعون
فيه لم يتناول جوهر طلباته فذهب الحكم إلى أن النزاع ينحصر في تحديد
أقدمية الدعي بين زملائه من وكلاء النيابة الإدارية في حين أن طلباته هي

وضعه بين اقرانه من وكلاء النيابة الادارية من الفئة الاعلى الموازنة للفرجة الرابعة التى حصل عليها قبل تعيينه فى النيابة الادارية واستصحابه لركزه القانونى تبعاً لذلك فان الثابت من طلبات المدعى كما اوضحها فى عريضته امام محكمة القضاء الادارى هو تعديل اقدميته فى وظيفة وكيل نيابة ادارية الصادر بتعيينه فيها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وما يفيقه المدعى من دعواه ومن الطعن المائل هو تعديل اقدميته فى وظيفة وكيل نيابة ادارية لتلقى حين فيها بالقرار الجمهورى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ . وذلك استناداً الى أنه كان قد رقى الى الفئة الرابعة قبل تعيينه بالنيابة الادارية وكان يجب عند تعيينه مراعاة وضعه فى اقدمية تتفق مع المرتب المقرر لهذمه .

الفئة « الرابعة » طبقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل وظائف النيابة الادارية مع وظائف الدائر العام واستناداً الى كونه كان محلياً حتى تعيينه بوظيفة وكيل نيابة ادارية واذا كان الحكم المذكور قد تناول اقدمية المدعى بين زملائه من وكلاء النيابة الادارية فلا محل لما ذهب اليه الطاعن من ان الحكم المطعون فيه لم يتناول جوهر طلباته .

(طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المادة :

القرار الصادر من المحكمة بنبذ الخبر - يعتبر حكماً - عدم تسييبه -
ليس من شأنه أن ينال من صفته او يشويه بالبطلان - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

لا شك فى أن القرار الصادر بنبذ الخبر لا يخرج من كونه حكماً توافرت له مقومات الأحكام اذ أصدرته محكمة القضاء الادارى بما

نما من سلطة قضائية في خصوصية وطروحة عليها منفسها اتخاذ اجراء
من اجراءات الاثبات - ولئن كان هذا الحكم قد صدر غير مسبب الا ان
ذلك ليس من شأنه ان ينزع صفة الحكم او يشوبه بالبطلان اذ من المسلم
ان الاحكام غير القطعية الصادرة باتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات
لا يلزم تسببها لان النطق بها يفصح بذاته عن سبب اصدارها .

١ طعن رقم ٦٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٦ .

خامسا : تفسير الحكم

قاعدة رقم (٢/٨٨)

قاعدة :

التفسير لا يطلب الا بالنسبة للقضاء الوارد في المتطوق او في الاسباب المرتبطة به ارتباطا مكونا لجزء منه او مكلا له ، وذلك عند غموض اللذى يقتضى استجلاء - عدم مجاوزة حدود التفسير الى التعديل .

ملخص الحكم :

ان المشرع اجاز في المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التى اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض او ابهام ، وذلك بطلب يقدم بالاوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ، ونص في المادة ٣٦٧ من القانون المشار اليه على ان الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متبعا للحكم الذى يفسره ، اى ليس حكما مستقلا . وبغداد هذا ان طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه ، وهو الذى يحوز حجية الشئ المتفق . به او قوته دون اسبابه الا ما كان من هذه الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له ، كما لا يكون الا حيث يقع في هذا المنطوق غموض او ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض او ابهم ، ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه ، حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد . ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبعا للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا ، وبهذا يلزم ان يقف عند حد ايضاح ما ابهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة ، لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه ، وذلك دون التمسك بما قضى به الحكم المفسر بنقص ، او زيادة ، او تعديل والا كان

في ذلك اخلال بقوة الشيء المتقضى به . وفي هذا النطاق ، يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل اذا تمسك بأسباب منكرة عن المنطوق ، او بمنطوق لا غموض فيه ولا ابهام ، او اذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة او النقص ولو كان تضاده خاطئا ، او اذا رعى الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ليا كان وجه الفصل في هذه الطلبات . ومن ثم اذا ثبت ان الحكم المطلوب تفسيره قد انتهى الى القضاء صراحة في منطوقه بالقضاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى تسوية المنازعة على اساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الواضح من المنطوق والاسباب أن المحكمة لم تستجب الى طلبات المدعى الاصلية التي يعيد تكرارها تحت ستار دعوى التفسير ، (وهي منحة الدرجة التاسعة براتب قدره خمسة جنيهات شهريا من بدء تعيينه بوصفه حاصلا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بالتطبيق لتقواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤) . وانما قضت باستحقاقه تسوية المنازعة على اساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفقا لقواعد التصالح التي تضمنها هذا القرار والارقام التي حددها ، وذلك نظرا الى أن الاعتداء المالي لتنفيذ قواعد الانصاف بالنسبة الى امثال المدعى من حملة مؤهله لم يصفر ، وما فتح انما هو اعتماد مالي لانصاف خدم المساجد كطائفة ، لا بوصفهم حملة مؤهلات دراسية ، بل بغض النظر عن هذه المؤهلات باعتبار وظائفهم ذات مرتب ثابت لا يحتاج الى مؤهل — اذا ثبت ما تقدم فان دعوى التفسير التي يستهدف بها المدعى في حقيقة الامر اعادة طرح المنازعة من جديد فيها سبق أن فصلت فيه المحكمة من الطلبات بما لا غموض ولا ابهام تكون في غير محلها ، ويتمين القضاء برفضها والزامها بمصرفها .

قامدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

يلزم لقبول دعوى التفسير أن يكون بمنطوق الحكم لبس أو غموض يصعب معه الوقوف على ما قصده منه المحكمة — لا يجوز أن يكون المقصود من دعوى التفسير تعديل الحكم — انشاء دعوى التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم — غير جائز .

ملخص الحكم :

انه بغض النظر عما يشترط لقبول دعوى التفسير من تضمن بمنطوق الحكم لبسا أو غموضا يصعب معها امكن الوقوف على ما قصده المحكمة منه ، فانه يشترط ألا تكون الدعوى مقصودا بها تعديل الحكم والمساس بقاعدة خروج القضية من سلطة المحكمة التي أصدرته ، ولذلك يجب ألا يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو تلافى نقص وقع في الحكم ومن باب أولى يجب ألا يتخذ التفسير ذريعة للفصل في نزاع لم يعرض له الحكم المطلوب تفسيره .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٦)

قامدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة لقضائه الوارد في منطوقه دون اسبابه الا ما كان منها مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له — مناطه — أن يقع بالمنطوق غموض أو ابهام يقتضي الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيها غمض أو ابهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد .

ملخص الحكم :

ان المشرع اجاز في المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية للمخصوم ان يطلبوا الى المحكمة التي اصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام . وذلك بطلب يقدم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ، ونص في المادة ٢٧٧ منه على ان الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متبعا للحكم الذي يفسره اى ليس حكما مستقلا ، ومفاد ذلك ان طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه وهو الذي يحوز حجية الشيء المفضى به أو قوته دون اسبابه الا ما كان من هذه الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا جوهريا . ويمكننا لجزء منه مكملا له ، كما لا يكون الا حيث يقع في هذا المنطوق غموض أو ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما

(طعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٤)

تقاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

الحكم الصادر في دعوى التفسير — عدم مجاوزته حدود التفسير الى التعديل .

ملخص الحكم :

يتعين استظهار دعوى التفسير على أسس مما قضى به الحكم المطلوب تفسيره ان كان ثمة وجه قانوني لهذا التفسير ، دون مجاوزة ذلك الى تعديل فيما قضى به .

(طعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١/٤/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

الحكم الصادر في دعوى التفسير — عدم مجاوزته حدود التفسير .
الى التمديل في الحكم المطلوب تفسيره .

ملخص الحكم :

لا يمكن للمحكمة العليا افعال ولايتها في حدود دعوى تفسيرية اتباعها المحكوم لصالحه عن حكم سبق صدوره منها ، اذ القاعدة التي جرت عليها في تفسيرها لاحكامها أنه يتعين استظهار دعوى التفسير على اساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك الى تعديل فيما قضى به ولأن القرينة القانونية المستمدة من قوة الشيء المقضى فيه والتي نمت عليها المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تلحق الحكم المطلوب تفسيره واحترام هذه القرينة يمتنع معه افعال هذه الولاية الآن .

(ملعن رقم ٨٩٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٩)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

اعتبار الحكم التفسيري متمما للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا — اثر ذلك ونطاق التفسير — اقتصراره على ايضاح ما ابهم من الحكم بصعب تقدير المحكمة لا ما التبس على الفصوص فهمه رغم وضوحه — عدم مجاوزة حدود التفسير الى التمديل — لا محل لطلب التفسير : اذا تعلق بالسبيل منفكة عن المتطوق لا غموض فيه ولا ابهام اذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم ولو كان خاطئا ، او اذا رعى الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية .

ملخص الحكم :

يعتبر الحكم الصادر بالتفسير متبها للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لا حكما جديدا وهذه المثابة يلتزم أن يقف عند حد ايضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التمس على ذوي الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دون المساس بما يقضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل والا كان فى ذلك اخلال بقوة الشيء المقضى به وفى هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل اذا تعلق بأسبابه منفكة عن المنطوق لا غموض فيه ولا أبهام أو اذا ما استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان تضلله خاطئا أو اذا رعى الى إعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية ، ايا كان وجه الفصل فى هذه الطلبات .

(طعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢١)

مادة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استناد المحكمة لولايتها باصدار الحكم — لا يسلب حقها فى تفسيره
أو تصحيح أخطائه المادية — تجوزها حدود التفسير والتصحيح الى
التعتيل — مخالف للقانون — سريان فلك على قرارات اللجان القضائية .

ملخص الحكم :

انه وان كانت اللجنة القضائية أو المحكمة الادارية تستند ولايتها باصدار قرارها أو حكما ، الا انها تملك تصحيح ما وقع فى المنطوق أو فى الاسباب الجوهرية التى تعتبر متممة له من أخطاء مادية بحتة ، كتابية أو حسابية ، بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن كما يجوز لهؤلاء أن يطلبوا اليها تفسير ما وقع فى المنطوق

أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر مكملة له ، من غموض أو إبهام ، ولا يعتبر القرار أو الحكم المصحح أو المفسر معذرا للقرار أو الحكم الذي يصححه أو يفسره ، بل متبعا ، فإذا جاوزت اللجنة أو المحكمة حدود ولايتها في التصحيح أو التفسير إلى التعديل أو التغيير ، كان قرارها أو حكمها مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

دعوى التفسير — هي تلك التي يطلب الخصم الذي اتقياها تفسير ما وقع في منطوق حكم سابق من غموض أو إبهام — مقتضى ذلك — ألا تعتبر الدعوى دعوى تفسير إذا لم يطلب الخصم ذلك .

ملخص الحكم :

أن دعوى التفسير وفقا لنص المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات هي تلك التي يطلب الخصم الذي اتقياها تفسير ما وقع في منطوق حكم سابق من غموض أو إبهام ومقتضى ذلك ألا تعتبر الدعوى دعوى تفسير إذا لم يطلب الخصم ذلك وفي هذه الحالة يكون على المحكمة أن تنفي في الدعوى باعتبارها دعوى مستقلة بذاتها لا متممة لدعوى سابقة خرج النزاع فيها عن ولايتها .

(طعن رقم ٦٦٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

لا يجوز اتخاذ نفس الحكم ذريعة خطأ أو استكمال نقص وقع فيه أو على العموم لتعديله — يلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً — غموض الأسباب لا يجيز التفسير ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة أن سلطات المحكمة تنحصر عن الدعوى إذا ما أصدرت حكماً فيها . ومن ثم فإن الرجوع إليها للتفسير هذا الحكم ينبغي ألا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه العموم لتعديله كما لا يجوز التوسع فيها رسمته المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات مسالفة الذكر من حدود لجواز التفسير : فيلزم لجواز التفسير أن يكون منطوق الحكم غامضاً أو مبهماً وغموض المنطوق أو إبهامه مسألة تقديرية للمحكمة ولكن يحكمها معنى عام هو استغلال عباراته في ذاتها على الفهم كما لو كانت عبارات المنطوق في ذاتها تبعث الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم فإذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية . فلا يهم أن كان المنطوق قد جانب الصواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المحصل من الوقائع ذلك أن المجال مجال تفسير وليس مجال طعن في الحكم كما يلزم لجواز التفسير أن يقع الغموض أو الإبهام في عبارات منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا كانت الأسباب قد كونت جزءاً من المنطوق كما لو أحال المنطوق في جزء من قضاؤه إلى ما بينته الأسباب في خصوص هذا الجزء .

قاعدة رقم (٢٩٧)

قالدا :

لا يجوز أن يتخذ تفسير الحكم ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم — تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة الى قضائه الوارد بمنطوقه أو اسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه مكمل له — التفسير يقف عند حد ايضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما القبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه — التفسير لا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا شمول في ولا أبهام .

بالفحص الجيكيم :

من الأصول المسلمة أن سلطان المحكمة ينحصر عن الدموى اذا ما أصدرت حكمها فيها فالرجوع اليها لتفسير الحكم ينبئ الا يخل بهذا الأصل فلا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لإصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم وعلى وجه اليوم لتعديله كما لا يجوز التوسع فيما يسيته المادة ٣٦٩ مناصات من حدود لجواز التفسير فلا يجوز إلا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه أو اسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه مكمل له كما لا يكون الا حيث يقع في المنطوق شمول في أو أبهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه — حتى يقضى بتفليذ الحكم بما يتلوق وهذا القصد ولهذا يلزم أن يقف التفسير عند حد ايضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقرير المحكمة — لا ما القبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه وذلك دنون المساس بما قضى به الحكم المنسر بنقص أو زيادة أو تعديل والا كان في ذلك أخلال بقوة الشيء المفضى به وفي هذا النطاق يتحدد موضوع طلب التفسير فلا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا شمول فيه

ولا إبهام ولا تستغلق عباراته على النهم ولا تبعث على الحيرة في كيفية تنفيذ الحكم .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

دعوى طلب التفسير التي تقام وفقاً لحكم المادة ١٩٢ من قانون المرافعات لا يجوز أن تتخذ سبيلاً إلى مناقشة ما فصل فيه الحكم أو تعجيل ما قضى به ولو كان قضاؤه في ذلك شامطاً أياً كان وجه ذلك الخطأ وأساسه اعتزاماً لحجية الشيء المقضى به .

ملخص الحكم :

إن المدعى عين بوظيفة مساعد صانع بأجر قدره ١٨٠ ملياً وأنه منح مكافأة قدرها ١٢٠ ملياً لا يستحق عنها امانة غلاء المعيشة وأوضحت أيضاً أنه إذا كان المدعى يحصل على أجر يزيد على الأجر القانوني تخضع الزيادة من امانة غلاء المعيشة وعلى المصلحة مراعاة هذا الشرط عند تنفيذه الحكم . وحيث أن المطعون ضدها وقد نفذت الحكم على أساس أن أجر الطامن الذي يستحق منه امانة غلاء المعيشة هو ١٥٠ ملياً باعتباره الأجر القانوني للطامن في وظيفة مساعد صانع في فبراير ١٩٥٧ بمعد مضي سنة على توافر صفة الاستقرار والاستقرار في خدمته وخصم الزيادة في الأجر الفعلي على الأجر القانوني من الاعانة تكون قد طبقت الحكم التطبيق القانوني السليم ومن حيث أنه قد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد أصاب الحق قضائه ووافق صحيح حكم القانون .

ومن حيث ان طعن هيئة مفوضى الدولة في هذا الحكم الآخر يقوم على ما جاء في صحيفته على ان الحكم اذا شاب منطوقه غموض ترتب عليه اعتقاد صاحب الشأن باجابه المحكمة له الى طلباته كما حدث في الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ٦ ق حين خلصت المحكمة الى استحقاق المدعى لاعانة غلاء المعيشة مما ورث الاعتقاد لديه بمنحه هذه الاعانة على اساس اجر يومى ٣٠٠ مليم واستتبع الاعتقاد فوات ميعاد الطعن فان دعوى التفسير التى يرسمها صاحب الشأن لتفسير هذا الغموض تثير بالضرورة البحث فى مدى سلامة الحكم الاول رغم انقضاء مواعيد الطعن فيه . وبالبناء على ذلك فانه لما كان المدعى حسبها هو ثابت من الاوراق قد عين فى وظيفة مساعد صانع بتاريخ ١٩٥٦/٢/٦ ببيومية قدرها ١٨٠ مليم شاملة لاعانة الغلاء وفى ١٩٥٦/١١/١ اجرى له اختبار فنى ونجح فيه فى وظيفة سائق جريد وتتم وضعه فى وظيفته الجديدة وصدر فعلا الامر الادارى ٦٠٦ فى ١٩٥٦/١١/١ . ورنع أجره الى ٣٠٠ مليم وكانت هذه الوظيفة مقرر لها درجة صانع دقيق ٥٠٠/٣٠٠ فانه من ثم فان المدعى يستحق اعانة غلاء على مرتب ٣٠٠ مليم .

ومن حيث ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية فى ١٩٥٩/١٢/٢٨ فى الدعوى رقم ٣٥٦ لسنة ٦ ق . متصل فى مسألة استحقاق المظنون ضده لاعانة غلاء المعيشة اصلا ومقدارا فى منطوقه والاسباب المكملة له . فتضمنت اسبابه ما خلاصته استحقاقه لهذه الاعانة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١٠/٢٩ بعد مضى سنة من تاريخ استقرار عمله بالجهة المدعى عليها لتوافر شروط افادة مثله كمال توقف منه وهى حسبها استظهرتها ان مضى سنة من تاريخ تعيين العامل المعين على اعتداد مؤقته

الا يكون الاجر الذى يتقاضاه يزيد على ما هو مقرر لمؤهله او ما هو مقرر لمهنته طبقا لقواعد التقييم والا خصصت الزيادة من اعانة الغلاء . على ذلك يجرى حسب ما يستحقه منها على اساس مرتب مهنته كمساعد صانع وليس على اساس المرتب الذى يتقاضاه فعلا اذ انه يمنح زيادة عنه خصما على بند مكلفات التدريب كمكافاة اضافية وانه

لم يجر ترقيته أو تعينه في درجة أعلى وبمصرورة هذا الحكم نهائيا بمسند الطعن فيه في الميعاد المحدد اكتسب قوة الشيء المقضي به فامتنع تبعا لمساس بحجيته أو الرجوع عما قضى به . لما يقتضيه ذلك من عدم جواز نظر أية دعوى قائمة من جانب المدعى في الموضوع ذاته . وإذا صح أن ثمة ما يحتاج الى تفسير الحكم في منطوقه لتوضيح ما جاء به غامضا أو تفصيل وتعيين ما ورد به بهما ، مما أجازت المادة ١٩٢ في قانون المرافعات الرجوع فيه الى المحكمة التي أصدرت الحكم بطلب يقدم اليها بالأوضاع المعتادة ، غير محدد بموعد يسقط بانقضائه الحق في تقديمه فإن الحكم بالتفسير يلزم أن يلقى عند حد ايضاح ما غمض من المنطوق واسبابه المكلة والمرتبطة به ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم بدونهما فتكون جزءا منه أو بيان ما أبهم منه بالفعل حسب تقدير المحكمة التي أصدرت الحكم المفسر لا ما التمس على ذوى الشأن على الرغم من وضوحه دون المساس بما قضى به بزيادة أو نقص أو تعديل حتى لا يكون في ذلك اخلال بقوة الشيء المقضي به واهدار لحجية الحكم وهي الحجية التي من شأنها منع الخصوم في الدعوى من العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ، بأى دعوى تالية بإسار فيها النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى الاولى واثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . ولا يصح من باب أولى ان تتخذ دعوى طلب التفسير سبيلا الى مناقشة ما فصل فيه الحكم أو تعديل ما قضى به أو تعديل له ولو كان تضاهيه في ذلك خاطئا أيا كان وجه ذلك الخطأ وأساسه أن الحكم متى أصبح حائزا لقوة الشيء المقضي به اعتبر عنوان الحقيقة فيما قضى به أيا كانت الحقيقة الموضوعية فيه ولا محيص عن احترامه .

ومن حيث أن الدعوى الثانية المرفوعة من الطاعنون ضده في ١٩٧٠/٨/٢ أمام المحكمة الادارية لوزارة المواصلات رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ هى بذاتها موضوعا سببا نفس الدعوى رقم ٣٠٦ لسنة ٦ ق التي صدر

منها حكم المحكمة ذاتها في ١٩٥٩/١٢/٢٨ وظاهر فيها أن قصد المدعى هو إعادة النظر فيما قضى به الحكم لتعديله لا لتفسيره مما لا يتسع له نطاق دعوى التفسير وتكون دعواه على هذا النحو إذ أن الرضا على أن المحكمة إذا كانت قد رأت أن ثمة غموضا يحيط بالحكم فانتهدت الى تفسيره على نحو ما ورد بحكمها لم تخرج في قضائها في الخصوص على ما قضى به الحكم الأولي بل التزمت ولم تفسره دون تعديل أو تبديل وهو ما يفسد مما قالت به في أسبابها من « أن الثابت من الأوراق إذا حددت الأجر الذي تحسب عليه اعانة غلاء المعيشة به ١٥٠ مليا تكون قد فسرت الحكم على النحو السليم على ضوء ما ورد في أسبابه المكمل للمنطوق » وإذا طعن المدعى في حكمها هذا أمام محكمة القضاء الإداري بهيئة استئناف بالطعن رقم ١٢ لسنة ٧ ق طالبا إلغاء والحكم باستحقاقه لاعانة غلاء المعيشة على الأساس الذي بناه عليه وهو حسابه على أساس أن مهنته هي صانع دقيق المقرر لها بكادر العمال رأينا بدايته ٣٠٠. ملزم فقتت المحكمة برفض طعنه فإن حكمها يكون صحيحا لا يظن عليه . ومن ثم فإنه ليس صحيحا ما ذهب اليه طعن هيئة المفوضين في هذا الحكم القائم على استحقاق المطعون لصالحه لاعانة غلاء المعيشة على أساس أجر يومي قدره ٣٠٠ مليا خلافا لما ذهب اليه الحكم النهائي الأول الذي تراه الهيئة غير سليم إذ أن طعننا هذا مردود بأنه لا سبيل الى المساس بحجية هذا الحكم سواء بدموى جديدة لعدم جواز قبولها لسبق الفصل فيها ولا بدموى طلب تفسيره إذ لا محل لها أصلا مع وضوح حقيقة ما قضى به الحكم في منطوقه . كما لا يسببه مما كان عما قضت به المحكمة الاستئنافية والمحكمة المطعون إليها في حكمها ولأنه بفرض أن ثبت وجه قانوني لهذا التفسير فيجب أن استظهرها على أساس ما قضى به الحكم المفسر دون مجاوزة له الى تعديله أو تبديله بغيره بمثل ما تطلبه الهيئة في تقرير طعننا ولا أساس لما تقول به فيه من أن دعوى تفسير تثير بالضرورة البحث مدى سلامة الحكم المفسر بجدة أن غموض المنطوق جعل صاحب الشأن يعتقد بإجابة المحكمة بطلباته مما استتبع فوات ميعاد الطعن ذلك أن دعوى التفسير لا يمتد نطاقها للبحث في مدى سلامة الحكم المفسر أو إعادة مناقشة ما قضى به مما

استقر الأمر فيه نهائياً بفوات ميعاد الطعن ومدار التفسير عند قيام دواعيه
حول تبين حقيقة ما اتجهت إليه المحكمة لا ما اعتقده صاحب الشأن ولا يخل
فيها إلى محاولة تعديل الحكم أو تصحيحه بمد سيرورته نهائياً غير قابل لشيء
من ذلك . هذا إلى أنه ليس ثمة في واقع الحال ما يبرز اعتقاده المطعون
لصالحه بأن المحكمة أجابته إلى طلبه استحقاق اعانة غلاء المعيشة على أسس
أجر ٣٠٠ ملجم إذ أسباب الحكم ظاهرة في رفض ذلك والغلط في فهم الحكم
دون وجود داع له ، لا يفتح ميعاداً جديداً للطعن فيه والحكم التفسيري متمم
للحكم المنسـر من كل الوجوه يلتزمه في قضائه ولو كان خاطئاً .

(طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/١٤/٢٤)

سلسلا : تصحيح الاخطاء المادية :

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

تستند المحكمة ولايتها بالنسبة الى النزاع باصدار قضائها فيه غلا تملك العدول عما قضت به او تعديله — يجوز استثناء ما تقدم أن تصحح ما يقع فيه من اخطاء مادية او كتابية او حسابية طبقا للشروط والأوضاع المتصوص عليها في المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات — شروط اعمال هذا الاستثناء — أن يكون لهذا الخطأ أساس في الحكم يدل على الواقع في نظر المحكمة .

ملخص الحكم :

وان كانت المحكمة تستند ولايتها بالنسبة الى النزاع باصدار قضائها فيه فلا يجوز لها العدول عما قضت به كما لا يجوز لها تعديل ذلك القضاء في احوادث اضافية اليه غير انه ترد على هذه القاعدة استثناءات منها أن المشرع اجاز للمحكمة أن تتولى تصحيح ما يقع في حكمها من اخطاء مادية او كتابية او حسابية بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم (المادة ٣٦٤ قانون المرافعات) ولكي يمكن الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادي الواقع في منطوقه يجب أن يكون لهذا الخطأ المادي أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح في نظر المحكمة بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحجيته .

واذ يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومسودته أن المحكمة للظروف التي استظهرتها رأت أن توقع على المخالفين أدنى العقوبات، فكررت في أسباب حكمها . » ومن حيث أتم لم يترتب على المخالفات المسندة

لدى المخالفين اضرار بالخيانة العامة الامر الذى ترى معه هذه المحكمة النزول بالمعقوبات الى حددها الأدنى المقرر ان كان فى درجتهم . وكانت المحكمة قد وردت فى صدر الحكم أسماء المخالفين والدرجة المالية التى يشغلها كل منهم ومن ضمنهم الطاعن فقد ذكر امام اسمه العبارة الآتية : « المهندس من الدرجة الثالثة طبقا للقانون ١٩٦٤/٤٦ بجلس مدينة طنطا » ثم حكمت المحكمة بمجازاة الطاعن بالانذار وبعد ذلك اصدرت قرارا بتصحيح الخطأ المادى فى منطوق الحكم بان تستبدل بكلمة « الانذار » كلمة « اللوم »

فانه يتضح من ذلك ان المحكمة قد افصحت فى اسباب حكمها قبل التصحيح بعبارات صريحة قاطعة عن انها قصدت مجازاة الطاعن بانذبه بالمعقوبات المقررة لمن كان فى درجته ولما كانت أدنى المعقوبات المقررة هى عقوبة اللوم طبقا لنص المادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين بالدولة فان ما اثبتته المحكمة فى منطوق الحكم عن مجازاة الطاعن بالانذار لا يعدو فى ضوء الظروف المتقدمة ان يكون من قبيل الاخطاء الكتابية الحضة التى تملك المحكمة تصحيحها بقرار منها طبقا لنص المادة ٣٦٤ مرافعات دون ان يعتبر هذا العمل من جانبها بمثابة تعديل او تغيير فى الحكم الذى اصدرته .

(طعن رقم ١٢٠٣ لسنة ١١ فى — جلسة ١٩٦٧/١/٢٨)

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

نص المادة ١٩١ من قانون المرافعات على ان تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية بقرار من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم — المحكمة الادارية وان كانت تستنفذ ولايتها باصدار حكمها الا انها تملك تصحيح ما وقع فى المنطوق وفى الأساليب الجوهرية التى تعتبر متممة له من اخطاء مادية بحتة كتابية او حسابية — لا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذى يصححه بل متبعا له — اذا جاوزته

المحكمة ولايتها في التصحيح الى التعديل أو التفسير كان حكمها بخالف القانون - مثال - تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى ورفعها بعد الميعاد الى الحكم بتحقيقه المدعى في طلباته لا يعد تصحيحا لخطا ملأى بل يعد تغييرا للمنطوق بما يناقضه الطعن في قرار التصحيح امام المحكمة الادارية العليا لصحوره بالمخالفة لحكم المادة ١٩٦ من قانون الازمات من شأنه ان ينقل موضوع النزاع بزمته لتلقى فيه على بموجب التوجه الصحيح .

مقتضى الحكم :

ان المادة (١٩٦) من قانون المرافعات تقضى بأن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كالتصحيح هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه رئيس المحكمة وجرى قضاء محكمة النقض تنسيها لهذا النص على أن الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة والا انتهزت قوة الشيء المحكوم فيه واحفظ التصحيح ككثرة التماس بحجبتها واستثناء من هذا الأصل أجاز القانون تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة أما ما عدا هذه الأخطاء المادية المحضة التي تكون قد أثرت على الحكم فيكون سبيل اصلاحها بالطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب كما جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كانت المحكمة الادارية تستتد ولايتها بإصدار حكمها الا أنها تلك تصحيح ما وقع في المنطوق أو في الأساليب الجوهرية التي تعتبر مقبلة له من أخطاء مادية أو كتابية أو حسابية بقرار صدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن ولا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذي يصححه بل متمم له فإذا تجاوزت المحكمة حدود ولايتها في التصحيح الى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفا للقانون .

ومن حيث أن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد اليعاد الى الحكم بإحتية المدعى في طلباته لا يعد تصحيحا لخطا مادي لحق منطوق الحكم بل يعد تغييرا للمنطوق بما ينقضه مما يعد ماسا بحجية الشيء المحكوم فيه ومخالفا للقانون بتعينا الفاءه غير انه من ناحية اخرى فإن الطعن في قرار التصحيح لصدوره بالمخالفة لحكم المادة (١٩١) سالفه الذكر من شأنه أن ينقل موضوع النزاع برمته الى المحكمة العليا ويميد طرحه عليها باسانيده القانونية وادلتة الواقعية ويكون لها بها لها ولاية فحص النزاع ان تقضى فيه على موجب الوجه الصحيح .

(ظمن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

تحدود سلطة رئيس المحكمة في تصحيح الخطا الذي شاب الحكم - الخطا في الحكم بتوقيع جزاء الوقت عن العمل على من ترك الخدمة ليس من الاختصاص المادية التي يجوز لرئيس المحكمة تصحيحها .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه تقضى بمجازاته بالوقف عن العمل بغير مرتبه لمدة ستة أشهر بالرغم مما هو ثابت بالأوراق من أنه كان قد أحيل الى المعاش منذ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ومن ثم فانه يتعين تعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة هذا المخالف بالحدى العقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة ولا اعتداد بما اجراه رئيس المحكمة بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٠ من تصحيح للجزاء الذي قضت به المحكمة بالنسبة الى هذا المخالف اذ ان الخطا الذي شاب الحكم ليس من قبيل الاخطاء المادية التي يجوز للمحكمة تصحيحها طبقا لما تقضى به المادة ١٩١ من قانون المرافعات استثناء من الأصل المقرر وهو انه يصدر الحكم يخرج النزاع المحكوم فيه من ولاية القاضي فلا يملك سحب الحكم الذي اصدره ولا احداث اى اضافة

اليه أو تغيير فيه ومن ثم فإن التصحيح الذى أجراه رئيس المحكمة يعتبر اعتداء على الحكم وبالتالي إجراء عديم الأثر .

(طعن ٢٤١ ، ٢٧٢ لسنة ١٦ — جلسة ١٦/١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

صدر الحكم من محكمة مشكلة برئاسة وكيل مجلس الدولة — تضمينه
أن المحكمة مشكلة برئاسة وكيل النيابة الإدارية — خطأ مادي لا يؤدي إلى
بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الاطلاع على الحكم أن المحكمة كانت مشكلة برئاسة السيد الأستاذ وكيل مجلس الدولة فاذا فكر أمام اسمه كلمة وكيل النيابة الإدارية فإن هذا لا يمدو أن يكون خطأ ماديا وقع عند نقل الحكم المطعون فيه من المسودة ولا يمكن أن ينال ذلك من صحة شكل الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٨٥ ، ١٢٠٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

وورد اسم أحد السادة أعضاء الدائرة الذى لم يسمع المرافعة في صورة الحكم الأصلية التى نسخت على الآلة الكتبية باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في اصدار الحكم لا يمدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر

في صحة تشكيل الهيئة طالما أن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع المبسدى من هيئة مفوضى الدولة ببطلان تشكيل الهيئة التى أصدرت الحكم استنادا الى أن السيد المستشار المساعد اشترك فى إصدار الحكم مع أنه لم يسمح المرافعة بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ التى تقرر فيها حجز الدعوى للحكم بأنه يبين من مطالعة مسودة الحكم المطعون فيه أن السيد المستشار المساعد لم يوقع على هذه المسودة وأن الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة دون غيرهم وإذا كانت صورة الحكم الاصلية التى نسخت على الآلة الكاتبة قد ورد بها اسم المستشار المساعد ... باعتبار أنه أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا فى إصدار الحكم فإن ذلك لا يمدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى صحة تشكيل الهيئة ولا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه بالتالى من هذه الناحية .

(طعن رقم ٩٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٢/٢١ / ١٩٧٧)

سابعاً — اغفال الحكم في بعض الطلبات :

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

منافذ الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم بالتطبيق لحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات — أن تكون المحكمة قد أغفلت الحكم في طلب موضوعي اغفالا كلياً، فيخرج من ذلك اغفال الفصل في دفع الطلب — يعد هذا العمل رفضاً له .

ملخص الحكم :

انه طبقاً للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية « لذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه المستنور إثباتها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » والمنهوم من صريح هذا النص أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت الفصل في طلب موضوعي اغفالا كلياً يجعل الطالب باتياً ملحقاً أمامها لم يكن فيه تضاد ضمني مما يمكن معه الرجوع الى نفس المحكمة بطلب عادي لنظره والفصل فيه استدراكاً لما فاتها لأن حجية الاحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد الى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمناً ولا يبيح العودة الى ذات المحكمة سوى اغفال الفصل في طلب موضوعي فيخرج من ذلك اغفال الفصل في دفع للطلب اذ يعتبر اغفاله رفضاً له لا يمنع الحكم الذي فصل في الطلبات الموضوعية من أن يحوز حجية الأمر الملقى التي تحول دون إمكان الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم . أما اذا كانت أسباب الحكم أو منطوقه قد قضى أيهاا برفض الطلب صراحة أو ضمناً فان وسيلة تصحيح الحكم في هذه الحالة انها يكون بالظعن فيه باحدى طرق الطعن المقررة العادية أو غير العادية ان كان قابلاً لذلك .

(طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٩)

ثامنا : حجية الأحكام

المبحث الأول شروط حجية الأمر المقضى

١ — بصفة عامة :

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

كما تثبت للحكم حجية الأمر المقضى به يشترط شروط تتعلق بالحكم وشروط تتعلق بالحق المدعى به .

ملخص الحكم :

الشروط التى يجب توافرها لقبول الدلع بحجية الأمر المقضى به قسمان : القسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكما قضائيا صادرا من جهة قضائية ذات ولاية فى الحكم الذى أصدرته . وأن يكون قطعيا وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه . إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ، القسم الثانى : يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك اتحاد فى الخصوم والمحل والسبب — فيما يتعلق بالقسم الأول : إذا اختلف المشرع جهة إدارية باختصاص قضائى كاللجان القضائية للإصلاح الزراعى فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر المقضى وذلك بأن يكون قرارا قطعيا أى قد فصل فى موضوع النزاع سواء فى جليلته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه فصلا حاسما لا رجوع فيه من جانب اللجنة .

(طعن ٨٩٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ ، وطعن ٩٥٢

لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى لا يعتد بها الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا — اذا اختلف الخصوم او الموضوع او السبب لا يجوز المجادلة بحجية الأمر المقضى — ما يجوز الحجية من الحكم هو منطوقه والاسباب الجوهرية المكمل له .

ملخص الفتوى :

نص المادة ١٠١ من قانون الاثبات أن حجية الاحكام التي حازت قوة الأمر المقضى لا يعتد بها الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، فاذا ما اختلف الخصوم أو الموضوع أو السبب ، فلا يجوز المجادلة بحجية الأمر المقضى ، والذي يجوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذا الاسباب الجوهرية المكمل له .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة لبناء الاسكندرية قامت الدموى رقم ٤١١ لسنة ١٩٧٩ بألم المحكة الابتدائية بالاسكندرية بضد ريان السفينة المشار اليها وملأها للمطالبة بمبلغ خمسة وثلاثين ألف جنيه قيمة تكاليف انقاذ السفينة المذكورة شاملة مبلغ خمسة آلاف جنيه قيمة ما تكبدته القوات البحرية في هذا الشأن ، الا أن المحكة استبعدت المبلغ المطالب به للقوات البحرية تأسيسا على أنها ليست طرفا في الدموى وخصما فيها ، ولم تطالب بهذا المبلغ ، وأن ريان السفينة استعان بالهيئة المدعية ، فاذا ما قامت هذه الأخيرة بالاستعانة من بلطنها بآخرين فلا يمكن والحالة كذلك الزام المدعى عليها بهذه المكافأة لانعدام سندها القانونى ، وقد تأيد هذا الحكم استثنائيا على الرغم من تدخل القوات البحرية كخصم . منضم الى الهيئة في الاستئناف ، ومن ثم يتضح أنه ليس هناك خصومة قد انعدمت بين البيئة العامة لبناء الاسكندرية والقوات البحرية ، في الدموى

المصادر فيها الحكم المشار اليه ، ولا يعتبر ما حكمت به المحكمة في هذا الشأن حاسما للنزاع القائم بينهما ولا يجوز الحجاج بحجة الحكم المشار اليه في هذا النزاع ، واذا انتهت الفتوى المطلوب اعادة النظر فيها الى الزام الهيئة العامة لميناء اسكندرية باداء مبلغ خمسة آلاف جنيه الى القوات البحرية قيمة ما تكبدته من نفقات في سبيل المعاونة في انقاذ السفينة المذكورة ، فانه ليس ثمة تعارض بين ما انتهت اليه هذه الفتوى وما انتهى اليه الحكم المشار اليه .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها الصادرة بجلسة ١٦/٦/١٩٨٢ في النزاع المذكور .

(ملف ٨٩٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ :

لا محل للمجادلة في حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب — شمول الحجة لمنطوق الحكم والأسباب الجوهرية المكمل له التي ترتبط معه ارتباطا وثيقا .

ملخص الحكم :

ان الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه بحيث لا تجوز المجادلة في الحجة متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب ، بل يعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى . والذي يحوز الحجة من الحكم هو منطوقه وكذا الأسباب الجوهرية المكمل له . فقد يحدث ان تحصى أسباب الحكم على قضاء يكمل ما ورد بالمنطوق ويرتبط معه ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن فصله عنه ، وهذا النوع من الأسباب يكتسب حجية الأمر المقضى ، لذا لم يشتمل الحكم في منطوقه على القضاء يترتب

اقتضية المدعى بالنسبة لأقرانه ، ولكن الأسباب تناولت البحث في هذه
الادعاءات وترتيبها وينتج على ذلك النتيجة التي انتهت اليها في المنطوق
فإن هذه الأسباب تجوز حجية الأمر المقضى كذلك .

فإذا بان من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه أنه قام في إلغاء قرارات
ترك المدعى في الترتيبات على أنه كان يسبق من شملتهم الترقية فيكون
أولى بها منهم جميعا . وليس من شك في أن الحكم يكون قد جاز قوة
الأمر المقضى لا بالنسبة إلى النتيجة التي انتهت اليها فحسب بل بالنسبة
إلى ما تقرر به من أن المدعى أسبقهم جميعا في ترتيب الأقدمية بحيث يعتبر
الحكم في هذا الشأن منوالا للحقيقة فيما قضى به ، ولا يجوز العود بمسند
ذلك للمجادلة فيه .

(طعن رقم ٣١١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

مبني على حكم ملغى سابق جاز قوة الشيء المحكوم فيه — مخالفته

تلقاؤون — الفأله .

ملخص الحكم :

إذا ثبت صدور حكم من المحكمة الإدارية بإلغاء الخصومة على أساس
رفض طلب المدعى تسوية حالته باعتباره في درجة مسانح دقيق بأجر
يوصى قدره ٣٠٠ م من بدء الحاقه بالخدمة ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا
يهدم الطعن فيه في الميعاد وحاز قوة الشيء المقضى به ، بينما قضى الحكم
اللاحق المطعون فيه بتسوية تضالفة مقتضى الحكم الأول ، وهما قد
حسرا في منازعة أئحد فيها الخصوم والموضوع والسبب — إذا ثبت ذلك ؛
فإن الحكم المطعون فيه ، إذ فصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق

الذى حاز قوة الشيء المحكم فيه . يكون قد خالف القانون ، ويتمين
الغايه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

حجية الشيء المقضى لا يترتب ا- فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون
أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سببا وموضوعا — شرط الحجية فيها
يتعلق بالحكم ان يكون حكما قضائيا وان يكون قطعيا — الحجية تكون فى
منطوق الحكم لا اسبابه الا اذا ارتبطت الاسباب بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث
لا يقوم بدونها — شرط الحجية فيها يتعلق المدعى به ان يكون هناك اتحاد
فى الخصوم واتحاد فى المحل واتحاد فى السبب — وجوب التمييز بين السبب
والدليل — تعهد الأدلة لا يحول دون الحجية مادام السبب متحدا .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني على أن « ا — الاحكام التى حازت
قوة الامر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق ، ولا يجوز قبول
دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لظك الاحكام هذه الحجية الا فى نزاع
قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتعدد صفاتهم ، وتعلق بذات المحل
سببيا وموضوعا » .

وبناء على هذا النص ان ثمة شروطا لقيام حجية الامر المقضى وهذه
الشروط تسلمان ، قسم يتعلق بالحكم — وهو ان يكون حكما قضائيا ،
وان يكون حكما قطعيا ، وان تكون الحجية فى منطوق الحكم لا فى اسبابه
الا اذا ارتبطت الاسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون
هذه الاسباب فان للإسبيل فى هذه الحالة ايضا حجية الامر المقضى —

وتقسم بتعلق بالحق المدعى به — ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية الا بالنسبة للخصوم انفسهم ، واتحاد في المحل اذ لا يكون للحكم هذه الحجية الا بالنسبة للموضوع ذاته ، وأن يكون أخيراً ثمة اتحاد في السبب — وتقوم حجية الأمر المقضى على فكرتين رئيسيتين. الفكرة الأولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات مادام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتى نقف بالتناقض عند حد معتدل فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم — والفكرة الثانية هي الحلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبة في الحقيقة القضائية استقراراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم يبين مما سلف أن المعيار الذي وضعه التفتين المدني لاكتساب الحكم حجية الأمر المقضى هو اتحاد الخصوم واتحاد الموضوع واتحاد السبب — والخصوم هم الأطراف الحقيقيين دون نظر الى الأشخاص المائلين في الدعوى . وموضوع الدعوى ومحلها هو الحق الذي يطالب به المدعى أو المصلحة التي يسعى الى تحقيقها بالالتجاء الى القضاء — أما السبب فهو الأساس القانوني الذي سينبثق عليه الحق أو هو ما يتولد منه الحق أو ينتج عنه — والأساس القانوني قد يكون مقدماً أو إرادة منفردة أو فعلاً غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصاً في القانون — ويتميز في هذا الصدد التميز بين السبب والمحل وقد يتحدد المحل في الدعوى ويعتمد السبب وعلى ذلك لا يكون للحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية الأمر المقضى في الدعوى الثانية اذ بالرغم من اتحاد المحل في الدعويتين فقد اختلف شرط السبب فقد يكون الموضوع المتحد انقضاء الالتزام مثلاً وله أسباب متعددة فمن يتمسك بالوفاء يستطيع أن يتمسك بعد ذلك بإبراء الذمة . . الخ . وكذلك يجب التمييز بين السبب والعليل وقد يتعدد السبب وتتعدد الأدلة فلا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضى فيه مادام السبب متحداً .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

وجوب تفسير القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى تفسيراً ضيقاً والاحتراز في توسيع مداها — اختلاف الموضوع أو السبب أو الإختصاص في الدعوى الثانية عنه في الأولى — اثره — لا قوة للحكم الأول تبلغ من نظر الدعوى الثانية — أساس ذلك ومثال بالنسبة للنزاع حول استحقاق بدل التفريغ المقرر للمهندسين .

ملخص الحكم :

إذا شجر نزاع بين الدعى والحكومة حول استحقاق بدل تفريغ من مدة سابقة وقضى في هذا النزاع برفضه في دعوى سابقة ، فإنه يجوز له العودة الى هذا النزاع بالنسبة الى مدة جديدة لم تسلم له الحكومة في شأنها باستحقاق هذا البديل ولا تقف من ثم قوة الشيء المقضى مانعاً من نظر الموضوع المغاير سواء توقف ثبوت استحقاق البديل خلال المدة الجديدة على ذات الشروط أو على شروط مغايرة وفقاً لقواعد تنظيمية جديدة . ذلك أن القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضى من القواعد الضيقة التفسير التى يجب الاحتراز من توسيع مداها منعاً للأضرار التى قد تترتب على هذا التوسيع واذن فكلمها اختلف أى شرط من شروط تلك القاعدة كالموضوع أو السبب أو الإختصاص بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لتتبقى الفصل فيها .

(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

(م ٢٨ — ج ١٤)

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

قوة الشيء المحكوم فيه في المسائل المدنية تبنى على امتيازات تتعلق بالمصالح العام — اختلاف الرأى حول ما اذا كانت من المسائل المتعلقة بالنظام العام من عدمه — ورود النص صراحة في القانون المدنى الجديد على ان المحكمة لا تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها — اعتبار هذه القرينة من النظام العام في المسائل الجنائية .

ملخص الحكم :

ان كانت أوجه الرأى في المسائل المدنية مع اجماعها على ان قوة الشيء المحكوم فيه قد قلقت على اعتبارات تتعلق بالمصالح العام (سراحة ان السماح للخصوم بإثارة النزاع من جديد بعد صدور حكم فيه بضيعة ثوقت القضاء وهيئته ، ومجبة لتناقض أحكامه ، وتعريض لمصالح الناس للبعث ما بقيت معلقة بشيئة الخصوم كلما حلا لهم تجديد النزاع وإطالة أمده) . الا انها تفرقت فيما اذا كانت تعتبر من المسائل المتعلقة بالنظام العام ، مذهب رأى الى اعتبارها كذلك (ورتب عليه أنه لا يجوز التنازل عن الدفع لسبق الفصل ، وأنه يجوز التمسك به في أية حال كانت عليها الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام محكمة الدرجة الثانية أو لأول مرة أمام محكمة النقض ، وأنه يجوز للمحكمة أن تثيره ن تلقاء نفسها ، وأنه لا يجوز اثبات ما يخالف حجية الشيء المحكوم فيه ولو من طريق الاستجواب أو اليقين) وذهب رأى آخر الى العكس (ورتب عليه أنه يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ به من تلقاء نفسها ، كما لا يجوز للخصوم التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإن كان يجوز التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية باعتباره دفعا موضوعيا) ، ولكنه يعتبر حجية الشيء المحكوم فيه نهائيا من النظام

العام فيما يتعلق بعدم جواز اثبات ما يخالفها من طريق الاستجوابية أو اليمين . وقد انتهى القانون المدني الجديد الى الأخذ بهذا الرأي .
اذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ على انه لا يجوز للمحكمة ان تلحق بهذه القرينة من تلقاء نفسها . واذا كانت أوجه الرأي في هذا الشأن قد تفرقت في المسائل المدنية ، الا ان الاجماع منعقد على ان قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا تعتبر من النظام العام ، فلا يجوز النزول عنها ويتعين على المحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها ، لان ذلك من مجالات القانون العلم التي تمس مصلحة المجتمع والتي لا يجوز ان تكون محلا للمساومة بين الأفراد .

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٢١٢)

تليها :

صدور حكم سابق حائز لقوة الشيء المقضي به — اتحاد الموضوع والسبب والخصوم — القضاء بعدم نظر الدعوى الجديدة لسابقة الفصل فيها .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المدعى قد صدر له حكمان أولهما صدر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ ، وقضى بانتهاء الخصومة على اساس اعتبار انتمية المدعى في الدرجة السادسة راجعة الى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه في الميعاد ، وحاز قوة الشيء المقضي به ، بينما قضى الحكم الثاني الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٦ بشسوية

تختلف مقتضى الحكم الأول ، والحكمان قد صدرا في منازعة اتحد فيها
للخصوم والموضوع والسبب ، ومن ثم فإن الحكم الآخر (المطعون فيه)
قد حصل في المنازعة على خلاف الحكم السابق الذي حاز قوة الشيء
المحكوم به يكون قد خالف القانون ، وتحقيقا لماؤه ، والقضاء بعدم جواز
خطر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

ب — وحدة الخصوم

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

اتحاد الخصوم كشرط من شروط حجية الأحكام الإدارية فيها صفة أحكام الإلغاء — اختلاف مفهومه في نطاق القانون الخاص عنه بين أشخاص القانون العام — اعتبار أشخاص القانون العام جميعاً وحدة واحدة — صدور حكم في مواجهة شخص معنوى عام يجعل له الحجية في مواجهة سائر الأشخاص المعنوية ولو لم تمثل في الدعوى .

ملخص الفتوى :

بالنسبة لاتحاد الخصوم كإحدى شروط حجية الحكم فإن مفهوم هذا الشرط في نطاق القانون الخاص يختلف عنه بين أشخاص القانون العام ، فيعتبر أشخاص القانون العام جميعاً وحدة واحدة ، بمعنى أن أي حكم يصدر قبل شخص من أشخاص القانون العام يكون حجة على سائر الأشخاص المعنوية العامة ولو لم تمثل في الدعوى ذلك أن اكتساب بعض المرافق شخصية معنوية مستقلة ليس في واقع الأمر إلا أسلوباً من الأساليب الإدارية هو أسلوب اللامركزية سواء كانت إقليمية أو مصلحة ، وتنظيم هذه الأشخاص في النهاية وحدة واحدة هي الدولة بمعناها الواسع أو الإدارة العامة الأمر الذي يفضي إلى القول بأن الحكم الذي يصدر في مواجهة شخص معنوى عام تكون له حجته في مواجهة سائر الأشخاص المعنوية العامة التي لا تعتبر في هذا المقام من الغير .

فإذا كان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة الأشغال والحرية بجلسته ٥ من مارس سنة ١٩٦٠ في الخصومية المعروضة أنها غير في مواجهة وزارة الأشغال — مصلحة المساحة — فإنه بهذه التولية تكون له

حجية في مواجهة سائر الأشخاص العامة ومنها الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس للهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تمتنع عن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارتى الأشغال والحربية الذى تأيد من المحكمة الادارية العليا والذى قضى بأحقية المحكوم له فى الامادة من نظام صندوقى التأمين والمعاشات لموظفى الدولة العتئين الصادر به القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بالشروط والأوضاع التى قررها هذا القانون وذلك عن مدة خدمته السابقة على ١٧ من أغسطس

(ملك ١٤/٣/٦٨ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)

قاعدة رقم (٣١٤)

قاعدة :

حكم — حجيته — مدى اختلافها فى مجال القانون الخاص عنه فى مجال القانون الإدارى — صدور الحكم فى مواجهة وزارة التربية والتعليم — الإيجع من رجوعها على وزارة الأوقاف بالفروق المالية المستحقة للمحكوم له عن مدة خدمته بها .

ملخص الفتوى :

انه وان كانت القاعدة فى مجال القانون الخاص أن ما يثبت فى الحكم الصادر من المحكمة عن حقيقة الوقائع المتنازع فيها يعتبر حجة على ملقيه للواقع أى أنه يعتبر قرينة قانونية يجوز الاحتجاج بها لا على طرفى الخصومة فحسب بل بالنسبة الى الغير أيضاً ولكنها قرينة قاطعة هيأ بين طرفى الخصومة لا يجوز دحضها وفقاً للقواعد العامة فى الإثبات بلّ يتعين فى سبيل ذلك سلوك طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية خلال المواعيد ووفقاً للشروط التى يتطلبها القانون . أما بالنسبة

الى الغير فان حجة الحكم تعتبر قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها ونقلا للقواعد العامة ، انه وان كانت هذه هي القاعدة في مجال القانون الخاص التي تستهدف قواعدا أساسا تنظيم مصالح فردية خاصة على أساس التعادل بين أطرافها ومن ثم فان لارادتهم أثرها الحاسم في ترتيب المراكز القانونية وتعديلها وتعتبر هذه القواعد — فيها عدا ما يتعلق منها بالنظام العام قواعد غير آمرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، الا ان الأمر على خلاف ذلك في مجال القانون الإداري الذي تهدف قواعده الى تنظيم مراكز تنظيمية عامة لا تتوازى فيها المصلحة العامة مع المصلحة الفردية الخاصة بل تملو الأولى على الثانية ، ومن ثم تميز القانون الإداري بأن قواعده آمرة بحسب الأصل — تتمتع الإدارة في سبيل تنفيذها بسلطات استثنائية تستلزمها وتطيقها في إدارة المرافق العامة وضمان سيرها بالنظام وإطراد ومن ثم لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ومن مقتضى ذلك انه متى انحسم النزاع في شأن المركز القانوني التنظيمي بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الإداري نهائيا وتكون العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر مما لا يتفق ومقتضيات النزاع الإداري ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعدم حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الاسمية التي يجب النزول عليها وهي حكمة ترتبط بالمصالح العام .

لماذا كان الثابت ان المركز القانوني للموظف قد انحسم بحكم نهائي حاز قوة الشيء المحكوم فيه واستقر به وضعه الإداري نهائيا فلا يجوز لوزارة الاوقاف العودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة استنادا الى انها لم تكن مختصة في الدعوى الأولى ذلك لأن الحكم قد كشف عن أحقية المحكوم له في تطبيق أحكام قرارات مجلس الوزراء المشار اليها في الحكم في شأن زيادة اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها من تاريخ العمل بها ومن ثم تكون وزارة الاوقاف اذا قامت بصرف امانة غلاء المعيشة المستحقة اليه خلال مدة

خليفته بها على خلاف هذه القرارات وسنولة عن تصحيح الاوضاع على الوجه الذى يتفق وحكم القانون الذى كُتب عنه الحكم النهائى الصادر من وزارة التربية والتعليم السابق ببيانه وذلك بصرف ما يستحقه من فروق اعانة غلاء المعيشة خلال المدة التى كان موظفا فيها لديها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان وزارة الاوقاف دون وزارة التربية والتعليم ملزمة بداء الفروق المستحقة بمقتضى الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم عن مدة خدمة المحكوم له بهذه الوزارة وعليها ان تودى الى وزارة التربية والتعليم هذه الفروق التى قامت بدائها عنها .

(مقضى ١٦ فى ١٠/١/١٩٦٠ جلسة ١٩٥٩/١٢/٣٠)

ج - وجدة المحل

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

حجية الأمر المقتضى . شرط اتحاد المحل في الدعويين — يتوافر اذا كانت كل منهما قد رفعت بطلب تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس مرتب يزيد على المرتب الذي اعتدت به جهة الادارة في هذا التثبيت — لا يحصل دون توافر هذا الشرط اجتلاب مبلغ المرتب المطلوب التثبيت على اساسه في كل من الدعويين — عدم جواز نظر الدعوى لسبق لفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان المدعية سبق ان رفعت الدعوى رقم ٦١٦ لسنة ١٠ القضائية امام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ضد الوزارة الطاعنة تطلب فيها تسوية حالتها بتثبيت اعانة غلاء المعيشة المستحقة لها على اساس راتب قدره ١٢ جنيه اعتبارا من تاريخ تعيينها وقد قضى فيها بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٦٥ برضاها ثم عادت ناقضت الدعوى الراحنة تطلب فيها تثبيت اعانة الغلاء المستحقة لها على راتب قدره ١٠ جنيهات اعتبارا من تاريخ تعيينها .

وواضح بما تقدم ان الحق المدعى به في الدعويين قد توافرت فيه الشروط الثلاثة التي تجعل للحكم الصادر في الدعوى الاولى رقم ٦١٦ لسنة ١٠ القضائية (المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم) حجية الامر المقتضى به في الدعوى الراحنة وهذه الشروط الثلاثة هي اتحاد الخصوم والمحل والسبب فلا جدال في اتحاد الخصوم في الدعويين ، وقد رفعت الدعوى الراحنة بالمحل ذاته الذي سبق طلبه في الدعوى الاولى وهو تثبيت اعانة غلاء المعيشة على اساس مرتب شهري ازيد من مبلغ ٧٥٠٠ جنيهات

ولا يهم أن تكون المدعية قد طلبت في الدعوى الأولى تثبيت هذه الاعانة على أساس مرتب شهري قدره ١٢ جنيهًا وعلى حين طلبت في الدعوى الراهنة تثبيتها على أساس مرتب شهري قدره ١٠ جنيهات اذ القاعدة في معركة ما اذا كان محل الدعويين متحداً أن تتحقق المحكمة من أن قضاءها في الدعوى الجديدة لا يمدو أن يكون مجرد تكرار للحكم السابق ، فلا تكون هناك فائدة منه وهو أمر محقق في الدعوى الراهنة كما أن السبب متحد في الدعويين مادام المصدر القانوني للحق المدمى به فيهما واحداً ، وهو قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ في شأن تثبيت اعانة فلاء المعيشة .

وتأسيساً على ما تقدم تكون الدعوى الراهنة في حقيقتها ترشيحاً للدعوى التي سبق أن رفعتها المدعية وقضى برفضها مما يعد طرحاً للنزاع من جديد وهو أمر غير جائز احتراماً للأمر المقضى فيه .

(طعن ٣٦٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

قرار مد الوقف عن العمل وإن كان يعتبر حكماً وقتياً إلا أنه لا يحول دون النظر في دعوى إلغاء القرار لاختلاف محل الطلبين .

ملخص الحكم :

إن المؤسسة الطاعنة قد قدمت في ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ مذكرة بضماعها اضافت فيها أن الثابت في الأوراق أنها قد طلبت من المحكمة التأديبية في الطلب رقم ١٧٠ لسنة ١٥ ق مد إيقاف الطعمون ضده بعد انتهاء مدة الوقف وبعد أن بحثت المحكمة مشروعية هذا القرار وأسبابه فقد انتهت في ١٦ من مارس سنة ١٩٧٣ الى الحكم ببد وقف الطعمون ضده الى نهاية شهر مايو سنة ١٩٧٣ ولم يطعن الطعمون

ضده على هذا الحكم بأى طعن بحيث صار نهائيا واكتسب حجية الشيء
المقضى به ، كما انها عرضت على ذات المحكمة التأديبية الطلب رقم ٦٢
لسنة ١٥ ق النظر في صرف نصف المرتب الموقوف وبقرارين اول يناير
سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بعد أن تأكد لها مشروعية قرار الوقف وقياسه
على مبررات قوية عتم صرف نصف المرتب الموقوف ولم يطعن المظنون
ضده ايضا في هذا الحكم بأى طعن بحيث صار نهائيا ، ومن ثم ما كان
يجوز للمحكمة أن تعيد النظر في شأن قرار الوقف ونصف المرتب
الموقوف بعد أن قضت فيها عنجا عرضا عليها في الطلبين رقمي ١٧٠ ،
٦٣ لسنة ١٥ ق وحاز حكمها قوة الشيء المحكوم فيه بحيث صار ما قضت
به حاسما للنزاع في خصوصها حلزا للحجية .

(طعن ٨٤٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٣)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

صنوع حكم في المنازعة حول الماهية التي يستحقها العامل عند نقله
من سلك اليومية الى سلك الدرجات وما اذا كانت تعادل أجره اليومي الذي
يتقاضاه أم أول مربوط الدرجة المفقول اليها — اختلاف هذه المنازعة سببا
وموضوعا عن المنازعة حول ما يستحقه هذا العامل من أجر يومي — الحكم
في المنازعة الأولى — لا يجوز حجية بالنسبة للثانية — جواز نظر الدعوى
بشأنها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى
رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية ومن قرار اللجنة القضائية الذي صدر في شأنه
هذا الحكم أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام اللجنة وكذا إمام المحكمة
هي مدى استحقاق المدمى ماهية تعادل ما كان يتقاضاه من أجر يومي.

طبقا لاحكام كادر العمال وذلك عند نقله الى سلك الدرجات في اول فبراير سنة ١٩٥٠ وهل يستحق ماهية تعادل هذا الاجر ام يستحق اول مربوط الدرجة التي عين فيها ، ولم تمتد المنازعة الى مقدار ما يستحقه المدعى من اجر يومي وهل هو ١٨٠ مليا كما صدر بذلك الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية ام ٢٤٠ مليا كما يدعى المدعى في الدعوى الحالية ، فان محل هذه الدعوى يخطف في حقيقته عن محل الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية اذ لم يثر المدعى ولا الحكومة نزاعا حول مطابقة هذا الاجر النقطي لما يستحقه المدعى طبقا للقانون ، بل كان أجره عند نقله الى سلك الدرجات ابرا مسلما استتبته المحكمة من ملف خدمته ولم يثر المدعى نزاعا في شأنه ، وبالتالي لا يعتبر ما حكمت به المحكمة في هذا الخصوص جاسما للنزاع اذا ما تبين للمدعى بعد ذلك ان الحكومة عندما قامت بتسوية حالته في سنة ١٩٥٦ لم تحسب مدة خدمته منذ سنة ١٩٣٤ كما كان ينبغي بل حسبتها من سنة ١٩٤١ اذ اعتبرته منصوصا من عمله قبل هذا التاريخ في حين انه يقول انه كان موقوفا عن عمله وليس منصوصا منه ، ومن ثم فاذا كانت الدعوى الحالية شاملة لنزاع في هذا الموضوع لم يسبق عرضه امام القضاء ولم يقطع فيه بحكم ، بعد بحثه وتحقيقه فانها والجاللة هذه تكون قائمة على اسباب جديدة ووقائع جديدة لم يسبق عرضها على القضاء .

(طعن ٢٤١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٩)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

الحكم الصادر برفض دعوى مرفوعة من موظف باحقيقته في مرتبه عن مدة فصله - لا يحوز قوة الامر القضي في الدعوى التي يرفعها بالمطالبة بتعويض الضرر المادي المترتب على قرار الفصل .

ملخص الحكم :

انه وان اتحد الخصوم في دعوى المطالبة بالراتب من مدة الفصل من الخدمة وفي دعوى التعويض من الضرر المادى المترتب على قرار الفصل ، الا ان السبب والموضوع مختلفان : فالمسبب في الاولى هو ما يزعمه المدعى من ان اعتبار مدة الفصل متصلة بترتب عليه لزوما استحقاقه للراتب عنها ، بينما سبب الدعوى الثانية هو الادعاء ببطلان قرار الفصل مما يترتب عليه التعويض عن هذا القرار . اما الموضوع ففى الدعوى الاولى هو الراتب ، وفى الثانية هو التعويض ، والفرق ظاهر بين الطرفين ، وان كان الراتب يكون عنصرا من عناصر التعويض ، الا ان هذا بذاته لا يجعل الراتب هو التعويض بدهة .

(طعن ٦٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٤)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

قضاء المحكمة الادارية فيما يتعلق بطلب المدعى الخاص بتسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعدم القبول شكلا لرفعه بعدم بعد الميعاد - حجية هذا الحكم مقصورة على ما قضى به من التاحية الشكلية ومرتبة بالتكليف الذى ذهب اليه بان حقيقة طلب المدعى هو طلب الفاء لا طلب تسوية - لا حجية لهذا الحكم بالنسبة لموضوع الطلب - هذا الحكم لا يحول دون ان يطلب المدعى التعويض العينى فبا اصله من ضرر ناتج عن امتناع الوزارة لتسوية حالته .

ملخص الحكم :

ان المحكمة الادارية المطعون فى حكمها ولئن كان قد سبق لها ان قضت بجلستها المنعقدة فى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦١ فى الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٨ الغشائية فيما يتعلق بطلب المدعى الاصلى الخاص بتسوية حالته بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعدم تبسول هذا الطلب شكلا لنزعة بعد الميعاد وكان المدعى لم يطعن فى هذا الحكم فاصبح

نهايا ومن ثم حاز حجية الأمر المقضى الا ان هذه الحجية مقصورة فقط على ما قضى به الحكم فى هذا الشأن من هذه الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذى ذهب اليه ومحصورة فى نطاق هذا التكليف وذلك فيما لو صح قضاء المحكمة المذكورة بأحقية طلب المدعى هو طلب الفاء قرار ادارى لا طلب تسوية — ولا تجاوز حجية هذه الناحية الشكلية الى موضوع الطلب المشار اليه ذاته لأن المحكمة لم تتصد لهذا الموضوع من حيث مشروعية أو عدم مشروعية موقف الوزارة من عدم تسوية حالة المدعى طبقا لأحكام القانون آنف الذكر ولذلك فإن اثر هذه الحجية يقف عند حد التكليف الذى ارتبطت به ويتقيد بالنتيجة التى انتهت اليها الحكم على أساس هذا التكليف لا يتمداها بحيث لا يحول دون طلب المدعى الحكم له بتعويضه عنها بتسوية حالته طبقا لأحكام القانون المذكور أو بتعويضه نقداً تعويضاً يجبر ما أصابه من ضرر ناتج عن رفض الوزارة تسوية حالته طالما أن حقه فى طلب التسوية أو التعويض لا يزال قائماً لم يسقط لاي سبب من الأسباب وغنى عن البيان أن التصدى لطلب التعويض مؤقتاً أو جابراً — يثير بالتبعية ويحكم للزوم النظر فى طلب التسوية بحكم كون هذا الآخر هو الأصل الذى يقرع عنه طلب التعويض وأن الحكم به يجب الطلب الآخر ويفنى عنه فضلاً عن أن الأساس القانونى لبيها واحد وهو مشروعية أو عدم مشروعية تصرف الوزارة برفض تسوية حالة المدعى على مقتضى أحكام القانون المشار اليه .

(طعن ٥٣٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦)

قامدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

يشترط للمسك بحجية الأمر المقضى به وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات الحل سبباً وموضوعاً — لا يجوز المسك بحجية الأمر المقضى إذا كان قد صدر حكم المحكمة الاستئنافية بالفاء حكم المحكمة الجزئية بعدم

الاختصاص بوقف تنفيذ قرار الفصل وامادة الدعوى للمحكمة الجزئية
وصدر حكم من المحكمة التأديبية بإلغاء هذا القرار — أساسى ذلك : اختلاف
موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

انه عن الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٢١ قضائية المقام من البنك فانه بالنسبة لما ذهب اليه من أن الحكم قد خالف حكم سابق حاز حجية الأمر المقضى مما كان يتمين معه الحكم بعدم جواز نظر النزاع . فان الثابت أن المطعون ضدها كانت قد لجأت الى القضاء المادى طلبا لوقف تنفيذ قرار الفصل ، وفى هذا الصدد فقد صدر الحكم الاستئنافى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٥ ، وأذ كان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه قد صدر فى طلب إلغاء هذا القرار ، فمن هذا يتضح اختلاف موضوع هذه الدعوى عن موضوع الدعوى السابق صدر الحكم فيها من القضاء العادى . وعلى هذا الوجه وأذ كان المسلم انه يشترط للتمسك بحجية الشيء المقضى وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سببا وموضوعا ، لذلك فان ما أثاره البنك فى هذا الخصوم يكون قد جاء على غير سند من القانون .

(طعن ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

د - وحدة السبب

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

خفية الأحكام متوطة بشروط يلزم توافرها - اختلاف سبب الدعوى .
- جواز اعادة نظرها - مقارنة بين اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون .
في القرارات التأديبية ، واختصاص القضاء الإدارى بالفناء القرارات .
الإدارية .

ملخص الحكم :

أن الأحكام التى حازت قوة الأمر تكون حجة بها فصلت فيه ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة الغاطعة ، ومن ثم لا تجوز اعادة طرح النزاع الذى فصلت فيه أمام القضاء من جديد ، الا أن تطبيق هذه القاعدة منوط بتوفر شروطها القانونية ، وهى أن يتحد الخصوم والمحل والسبب فى الدعوى التى صدر فيها الحكم والدعوى الجديدة .

الثابت من الأوراق ان المدعى اقام الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ القضائية أمام المحكمة التأديبية بطلب الفناء قرار فصله من خدمة الشركة المدعى عليها ، واستند فى اختصاص المحكمة بنظر دعواه الى حكم المادة ٦٠ من لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فيما قضت به المادة المذكورة من اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى القرارات التأديبية الصادرة بفصل أولئك العاملين .
بينما استند المدعى فى اختصاص المحكمة بدعواه الماثلة الى سبب آخر استمدته من احكام تشريع جديد هو قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى ألغى النظام السابق وعمل به من أول أكتوبر ١٩٧١ .

ومن ثَمَّ فإن الحكم الصادر بعدم الاختصاص في الدعوى الأولى - وهو حكم بات وقطعي في مسألة الاختصاص التي فصل فيها مبتدأ إلى عدم مشروعية المادة ٦٠ المذكورة ، لا يجوز حججه بتفخ المحكمة من نظير الدعوى الجديدة لاختلاف السبب في كل منهما بتغير النجس التشريعي الذي يحكم الاختصاص جالياً عما كان عليه عند صدور الحكم في الدعوى الأولى ، إذ تستند الدعوى الجديدة كما سلف القول إلى المادة ٤٩ من النظام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، وهو سببٌ غير السبب الذي قامت عليه الدعوى الأولى ، وعلى ذلك تكون الدعويان غير متحدين في سببهما ، ومن ثَمَّ يكون قضاء الحكم المطعون فيه بعدم توافر شرط وحيدة السبب في الدعويين .

ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم من عدم تسميان أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه على القرار المطعون فيه لغير هذا. فالقانون من النص على الأمر الرجعي لأحكامه ، ومن ثَمَّ لا تستند على القرارات البسطة على تاريخ العمل به ، وذلك بالقياس على ما استقر عليه القضاء من عدم انعطاف قانون إنشاء مجلس الدولة (رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦) على القرارات الإدارية السابقة على العمل بأحكامه ، إذ أن النظر الصحيح في هذه الخصوصية هو أن قانون إنشاء مجلس الدولة قد استحدث لأول مرة في النظام القضائي في مصر حتى طلب إلغاء القرارات الإدارية أمام محكمة القضاء الإداري ، فكان من مقتضى ذلك ألا ينمط أعمال هذا الحق المنشأ والذي لم يكن له وجود من قبل على ما قد صدر من القرارات الإدارية النهائية قبل تاريخ العمل به أما القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام فإنه لم يستحدث نظام الطعن القضائي في القرارات التأديبية الصادرة في شأن هؤلاء العاملين ، لأن هذا النظام كان قائماً من قبل ومنعقداً الاختصاص به للمحاكم العادية طبقاً لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم قضت أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بتعديل قواعده اختصاصاً جهات القضاء بنظر الطعون في تلك القرارات بأن جعلت ولايته (م ٢٩ - ج ١٤)

للمحككم التأديبية بدلا من المحاكم العرفية ، ومن ثم تسرى أحكام هذا التعديل في الاختصاص على الطعون في القرارات التي صدرت قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنسار اليه أو بعده . وعلى ذلك يكون الفيلس الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير قائم على أساس سليم ، ولكن يضمن على المحكمة التأديبية أن تقضى باختصاصها بنظر الدعوى .

(طعن ٥٠٨ لسنة ١٩ في - جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المقدمة :

صدور الحكم نهائية برفض دعوى بعض الضباط الاحتياط - صدور تشريع لاحق يقوم على أساس مغاير في مجال انصافهم وسريان أحكامه بأثر رجعي - تبديل التشريع من شأنه أن ينشئ حقوقا لمقتضين لم تكن مقررة لهم بما يجعل لمطالبهم سببا جديدا - امتناع التمسك في شأنهم بقاعدة حجية الشيء المقضي .

ملخص الحكم :

إذا كانت القواعد التنظيمية السالطة مؤسسة على مبدأ قانوني معين في شأن تسمية اقدمية ضباط الاحتياط بالنسبة الى زملائهم ثم تقاصرت في التطبيق عن المادة لليف منهم بما افضى الى رفض دعاويهم بأحكام نهائية وجاء تشريع جديد يقوم على أساس مغاير في مجال انصافهم من جهة التوسيع في مفهوم « ضباط الاحتياط » وسريان أحكامه على الماضي فإن هذا القانون وقد انطوى على مبادئ جديدة رجعية الاثر يبرر اقامة دعوى من ذات الموضوع وبين الخصوم أنفسهم ، ومن ثم لا يسوغ التمسك في هذه الدعوى بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل في موضوعها بحكم نهائي في ظل قواعد أخرى تتضمنها قرارات سابقة ، لأن هذه الحجة لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب الذي كانت تبني عليه الدعوى المقضى فيها ، ولا جدال في أن

فبإل التشرية الذى يقوم على أساس قانونى جديد من شأنه أن ينشئ حقوق للمقاضين لم تكون من قبل بقررة لهم بنا يجعل لطلابهم سببا جديدا مصدره هو القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن اقديمية فبإل الاحتياط .

(طعن ٢٢٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

حجية الشيء المقضى لا تقترب الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تعدد صفاتهم وتمثل بذات المل سببا وموضوعا - اذا كمن المدعى الاول التى حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ، مستندا الى نظلم الماملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين بالقطاع العام الذى انطوى على اختصاص المحاكم التقديرية بنظر طلبات الفاء القرارات التقديرية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع العام فانه لا يسوغ الحكم فى الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها فى ظل قواعد قانونية اخرى - أساس ذلك أن هذه الحجية لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التى كانت عليه الدعوى المقضى فيها ولا شك أن تبدل التشريع الذى يقوم على أساس قانونى جديد من شأنه أن ينشئ حقوقا للمدعى لم تكن مقررة له بما يجعل لطلبه سببا جديدا مصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

بخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن المدعى عين بالجمعية التعاونية الإنشائية فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بوظيفة كاتب يونات ، وقد أبلغ المصرفة

على الجمعية أن يورد « اللاتشين » ادخل في المجمع يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ كمية من اللاتشين لرئيس المجمع وأسلم لها ، إلا أنه لاحظ أن الهالكين بالمجمع يبيعون من هذه الكمية بالرغم من عدم تحرير إذن توريد بهذه الكمية ، وقد قامت إدارة الشؤون القانونية بالتحقيق ، وتبين منه أن الكمية المتعار لها سددتها من خزينة المجمع وإنما بيعت لدراسات رئيس المجمع الذي كان يستولن على الربح الناتج من بيعها ، وقد انتهت الإدارة القانونية إلى قيد الواقعة مخالفة ضد كل من رئيس المجمع و بقال المهندة ، و عراف الجمعية (المدعى) وأسند إلى الأخير أنه سمح لرئيس المجمع بسحب مبلغ ٥ جنيهات و ٧٠٠ طلم من إيراد المجمع بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ لدفع ثمن ١٥ كجم لاتشين . لاهترافا لرئيس المجمع لبيعها لحسابه الخاص على أن ترد إلى الخزينة بعد بيعها دون أن يترتب على ذلك ضرر مالي ، ومن ثم صدر قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٨٢٣ في ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٧ بنقل المدعى لاخلاله بالتزامه الجهرية وذلك بعد أن تم العرض على اللجنة الثلاثية . وقد أتم المدعى الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ٢ القضائية بصحيفة أودعت مسكترتلاية المحكمة القادسية لوزارة التهوين في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ . طلب إليها الحكم بإلغاء القرار الصادر بإصله ، وبجلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ . حكمت المحكمة المذكورة بعد اختصاصها بنظر الدعوى ، وقد إقامت حكمها على أساس عدم مشروعية المادة (٦٠) من نظام الماملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فية تقسيتها من اختصاص المحكمة القادسية بنظر الطعون في القرارات القادسية للمنظمات الزفاسية بشركات القطاع العام ، وأضالمت المحكمة أنها ، إذ تفتى بعدم اختصاصها مائة يتتبع عليها إحالة الدعوى إلى القضاء الجنى ومقبل لقانون الجبل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو وفقا لى قانون آخر .

وإذا مدد القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام الماملين بالقطاع العام ، أتم المدعى الدعوى رقم ٢٢ لسنة ٦ القضائية طالبا إلغاء القرار الصادر بفصله ، وبجلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ صدر الحكم الطعون فية الذى تفتى بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٨٩ لسنة ٢ القضائية السالف ذكرها .

ومن حيث أن حجية الشيء المقضى لا تترتب الا في نزاع تسلّم بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتطلق بذات المخلّ سببها وموضوعها ، نكلها اختل ؛ أى خُربط من الشروط السابقة كالموضوع أو الخصم أو السبب بأن أخطف أيهما في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تنع من نظر الدعوى الثانية ، ولما كان المدعى قد أقام الدعوى الأولى - التى حكم فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها - مستندا الى نظام المالكين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢.٩ لسنة ١٩٦٦ ، ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المالكين بالقطاع العام الذى انطوى على اختصاص المحاكم القادسية بنظر طلبات الخسائر القرارات القادسية للسلطات الرئيسية بجهات القطاع العام ، فانه لا يسوغ الحكم في الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها في ظل قواعد أخرى ، لأن هذه الحجة لا يجوز التمسك بها الا اذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التى كانت تبني عليه الدعوى المقضى فيها ولا شك أن تبدل التشريع الذى يقوم على أساس قانونى جديد من شأنه ان ينشئ حقوقا للمدعى لم تكن مقررة له مما يجعل لطلبه سببا جديدا يصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون مخالفا للقانون حقيقيا بالانقضاء .

ومن حيث أن المحكمة القادسية وقد حجبت نفسها من نظر الدعوى على ما سلف بيانه فانها تكون في الواقع من الأمر قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مخالفة بذلك حكم القانون ، ومن ثم يعمى الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة القادسية للمالكين بوزارة التكوين بنظر الدعوى وبإعادتها اليها للفصل فيها .

(طعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧١/٥/١)

المبحث الثالث

ملتقى ما للأحكام من حجية عدم جواز عودة الخصوم الى المنازعة
في الحق الذي فصل فيه الحكم .

القاعدة رقم (٢٢٤) .

المبدأ :

حكم — حجيته — ملتصق الا يجوز للخصوم في الدعوى التي صدر فيها
الحكم العودة الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه — الجهة التي صدر الحكم
ضدها باداء مبلغ من المال كتمويض عن ضرر أصاب المحكوم له يمكنها
أن تطالب بالتسديد الأصلي في الضرر ببقية التمويض — شرط ذلك وأثره .

ملخص الفتوى :

إن المشرع أضفى على الأحكام القضائية حرمة يقتضياها يكون
الحكم حجة فيما قضى به فلا يجوز للخصوم في الدعوى التي صدر فيها
الحكم العودة الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه الحكم سواء من
ناحية محل هذا الحق أو من ناحية التصرف القانوني أو الواقعة المادية
أو القاعدة القانونية التي يستند اليها هذا الحق ، ومن ثم فإن الحجة
التي يضفيها المشرع على الأحكام تقتصر على الخصوم المبتليين في
الدعوى المقامة بشأن الحق المحكوم فيه ، فلا يجوز لغيرهم أن يتمسك
بها لينتفع عن نفسه بمطالبة الخصوم الصادر في مواجهتهم الحكم بالحقوق
المرتبة على تنفيذه .

ولما كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٣٤١ لسنة ١٤٩٤ ق
بتمويض السيد/ قد صدر في مواجهة محافظة القاهرة فان
ما قضى به يكون حجة عليها وعلى المحكوم لصالحه وحدها فبمتعين على
المحافظة أن تؤدي التمويض الذي قضى به الحكم للمحكوم له بيد أن ذلك

لا يقلل يدها في أن تطالب المتسبب الأصلي في الضرر الذي أصاب المحكوم
لصالحه بالتعويض الذي أدته لجبر هذا الضرر دون أن يكون له أن
يتمسك في مواجهتها بحجية الحكم طالما أنه لم يمثل في أي مرحلة
ضمن مراحل الدعوى التي صدر فيها لأن الحجية لا تقوم إلا عند امتداد
الخصوم .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت السيارة التي اصطدمت بالمحكوم
له مملوكة للهيئة العامة للجاري والصرف الصحي وكان سائقها مرتب
الحادث تابعا لتلك الهيئة فلها تكون هي المسئولة الفعلية بالتعويض
المذكور عما أصابه من ضرر بصحتها بتبعية للمثلل أعمالا لحكم
المادة ١٧٤ من القانون المدني التي تنص على أنه « يكون المتبوع مسئولا
عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا بأنه حال
تأدية وظيفته أو بسببها » .

(نوى رقم ٦٤٢ - في ١٩٨١/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

حجية الشيء المقضي به - مجال تطبيق هذه القاعدة صدور حكم
نهائي في شأن طلب محدد والسبب معين لا يجوز معه إعادة طرح النزاع
أدام القضاء بشأن ذات الطلب ولذات السبب وبين الخصوم أنفسهم .
ملخص الحكم :

متى كان طلب المدعى في الدعوى رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٩ ق احتجته في
الترقية الى الدرجة الرابعة من تاريخ صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٨
أسوة بزملائه الذين رفقوا به هو طلب لالغاء ذلك القرار اعتمد فيه على
الأسباب ذاتها التي تضمنها الطلب ذاته في الدعوى رقم ٣٩٢ لسنة ٢٥ ق.

المسألة نهية الحكم نهائيا والغرض برفضه . وبهذا فان هذه الدعوى بالنسبة الى هذا المطلب تتعد موضوعا وسببا مع تلك فيكون الحكم الصادر في سابقتهما حجة بنا فضل فيه يمنع من العودة الى اثاره المنازعة في شأنه مما كان يقتضي منه على المحكمة أن تقضى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها واذ لم تفعل ونصت فيها على خلاف الحكم السابق فلن حكمها وهي محل هذا الطعن يكون في هذا الخصوص قد خالف القانون ويتمين الفيلاء والقبضاء بعدم جواز نظر الدعوى لهذا السبب .

(ظن رقم ١٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٦)

القبض :

استلزم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي قيودا معينة بالنسبة للتقسيم الاراضي - صدور حكم نهائي بقسمة احد العقارات الى تسع قطع لانتهاء حالة تنوع - عدم جواز مناقشة صدور الحكم بالقسمة او عدم اتباع احكام القانون المشار اليه - افتراض سلامة القسمة ومطابقتها للقانون احتراماً لحجية الحكم النهائي .

بالحكم النهائي :

ان الحكم رقم ١٠٩٩ لسنة ١٩٥١ بدنى الدرب الاحمر قضى بقسمة العقار رقم ٤ زقاق المرديني بقسم الدرب الاحمر الى تسع قطع ، وقد اصبحت لإدارة التعمير والاسكان بالمحافظة ، ان اراضي العقارين قسمت الى تسع قطع ، تطل واحدة منها على طريق قائم ، وتطل الثانية الاخرى على ممر مشترك انشئ داخل العقار ، الامر الذي رأت جهة تلك الإدارة ان هذا الوضع يخالف احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي .

ومن حيث أن المسادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩١٠ بتقسيم الأراضي تنص على أنه : « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة « تقسيم » على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بتعمد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لأقامة مبلن عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » .

ومن حيث أن الرأي قد انقسم في شأن مدى انطباق هذا النص على تقسيم العقار المشار إليه ، إذ بينما يذهب رأى إلى عدم انطباقه لأن تجزئة العقار كانت لفرز نصيب بعض الشركاء والفروج من حصة الشيوخ ، وليس القصد منها العرض للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لأقامة مبلن عليها ، مما يتخلف معه شرط انطباق القانون المذكور — فإن الإدارة المسماة للسكان والمرافق بالحفاظة ترى أن تسجيل حكم القسمة يترتب عليه أن تصبح قطع الأراضي التي لا تطل على طرق قائمة ملكيات منفصلة يمكن التعامل عليها بالبيع وكذلك يمكن البناء عليها ، مما ينطبق معه القانون المشار إليه لتوافر مناطه ، فضلا عن أن الخروج من الشيوخ إلى التحديد يملأ البيع تملها إذ لا يعدى أن يكون بينهما من جميع الشركاء المستعدين إلى أحدهم .

ومن حيث أنه بصرف النظر عن هذا الخلاف في الرأي حول سريان القانون المذكور على تقسيم العقار المشار إليه ، فإن هذا التقسيم قد تم بحكم قضائي أصبح نهائيا وحائزا لحجية الشيء المقضي به . وجوه هذه الحجية أنها تفرض نفسها كعنوان للحقيقة مهما تكن الاعتبارات التي يمكن إثارتها قبل الحكم القضائي ، الأمر الذي لا يسوغ معه قانونا — مع نهائية الحكم — إعادة مناقشته أو مراجعة العناصر والدواعي التي يقوم عليها وانما يتعين التسليم به باعتباره عنوانا للحجة وحائزا لقريضة سلاية لا يمكن اثبات عكسها .

ومن حيث أنه وإن كان مفروضا في مشروع التقسيم الذي عرض على المحكمة عند نظرها لطلب القسمة ، أن يلاحظ أحكام قانون تقسيم المبنى وينزل على مقتضاها ويلتزم تبوؤها . إلا أنه وقد صدر الحكم بالقسمة وأصبح نهائيا فإنه لا يجوز الآن مناقشة هذه المسألة ، احتراماً لحجية الحكم .

من حيث أنه ترتيباً على ذلك يتعين الاعتماد بقسمة العقار المذكور التي حكم بها قضاء ، ولا وجه للبحث ، الآن ، حول مدى اتساق هذه القسمة مع القانون ، إذ يفترض ، بما لا يقبل مجالا لاثبات العكس ، اتساقها مع القانون ولذا صوّتت بحكم قضائي أصبح نهائياً .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب الاعتماد بقسمة العقار المشار اليه ، ولا مانع — بما لذلك من تقسيبه .

(ملف ٥٣/٢/٧ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

صحور حكم بتحديد نصيب أحد المستحقين في أوقاف — الفأوه استثنائياً لعدم دلالاته في تحديد نصيب المذكور — عدم تطرق حجية الحكم المستأنف الى قصور مستندات المستحق عن تحديد نصيبه — لا تشريب على وزارة الأوقاف ان هي قامت بفحص مستندات المستحق لتحديد نصيبه — لا مخالفة في ذلك لحجية الحكم الاستثنائي .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن محكمة استئناف القاهرة حين قضت في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ بإلغاء حكم محكمة مصر الابتدائية الشرعية الصادر في ٢٧ من يولية سنة ١٩٥٥ فيها قضى به من تحديد استحقاق المدعى (أحد الطالبين) ، قد اتممت قضاءها بهذا الإلغاء على أن الحكم المستأنف استند في تحديد نصيب المدعى على الحكم الصادر لوالده في القضية رقم ٨٦ لسنة ١٩١٩ الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ بينها المحكمة حكمت في هذه القضية بالاستحقاق المجرى وبذلك يكون الحكم المستأنف لا سند له فيما تضمنه من تحديد النصيب .

ومن حيث أنه يبدو من الاطلاع على الحكم الاستئنائي أنه لم يتعرض لدى كتابة مستندات المدعى في تحديد نصيبه ، وإنما قطع بعدم دلالة الحكم الذي استند عليه الحكم المستأنف في تحديد نصيب المدعى وبهذا تتحدد حجية الحكم الاستئنائي ، دون أن تتطرق هذه الحجية الى تصور مستندات المدعى عن تحديد نصيبه ، وينبئ على ذلك أن قيام الوزارة بفحص هذه المستندات والاستناد إليها في تحديد النصيب إذا كت لذلك لا يشكل مخالفة لحجية الحكم الاستئنائي .

(فتوى رقم ٧٤٣ — في ١٥/٧/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

صدور حكم لصالح أحد القانونين بالتدريس في الجامعة يربط بترجته بدرجات رجال القضاء والنيابة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ — حجية هذا الحكم — تقتصر على موضوع المنازعة من الناحية المالية بتحديد نوع الكادر ولا تمتد الى استحقاق لقب علمي لم يقرره الحكم .

ملخص الحكم :

إذا كان قد صدر حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري باستحقاق المدعى لربط درجته بدرجة رجال القضاء والنيابة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ فإن حجية هذا الحكم لا تمنع المسألة القانونية موضوع المنازعة التي فصل فيها وحاز بالنسبة إليها قوة الأمر المقضي . وقد كانت طلبت المدعى وزملائه في الدعوى المذكورة هي الحكم باستحقاقهم لربط درجاتهم بدرجة رجال القضاء والنيابة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ مع المبررات ومقابل إعطاء المحاماة دون أن يتعرضوا لطلب استحقاقهم لوظائف أو القاب العلمية ، وإن كان الحكم في سبيل تبرير ما انتهى إليه تضاه في طلب ربط درجات المدعين بدرجة رجال القضاء والنيابة قد ذهب في أسبابه إلى اعتبار المدعين داخل هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نقلهم إليها ، خلافاً لما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا فيما بعد في مثل هذا الخصوص . وقد تلبت الجامعة تنفيذاً لهذا الحكم بتسوية حالة المدعى بالتطبيق للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ اعتباراً من تاريخ العمل به ، فوضعته في وظيفة مدرس (أ) من أول مارس سنة ١٩٥٠ وحسبت له أقدميته فيها من أول يولية سنة ١٩٣٧ مع زيادة مرتبه بالمعلاوات القانونية .

وإذا كان ما فصل فيه حكم محكمة القضاء الإداري آنف الذكر لم يمس الدرجة العلمية التي يستحق المدعى أن يوضع فيها . ولم يقض له بشيء من ذلك ، ولم يتناول تحديد أقدميته في اللقب العلمي أو بيت في ارتباط استحقاق هذا اللقب بالدرجة المالية ، بل اقتصر على بيان نوع الكادر الذي يحابل بإحكامه منذ نقله إلى الجامعة بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٩٧٩ الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ وإن كان هذا القرار قد أرجع النقل إلى أول مارس سنة ١٩٥٠ - تاريخ اعتسابه الميزانية - ومن ثم لا يتعدى أثر الحكم المشار إليه الوضع المالي الذي

حصل فيه ، إلى الدرجة العلمية التي لم يتعرض للقضاء باستحقاق المدعى
لها . وقد كلفت ترقية هذا الأخير إلى الدرجة الثالثة المالية في ٢٢ من
مارس سنة ١٩٥١ غير مستقده إلى القواعد الخاصة التي تحكم ترقية
أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومنحهم الألقاب العلمية : ولا إلى أحكام
اللائحة الداخلية للمعهد العالي للهندسة الذي كان ينتمي إليه . كما
أنها لم تكن مقرونة بمنحه لقبها ما ، أو بالاترار له بوضع آخر
يرتبط له مركزا قانونيا ذاتيا يكسبه حقا في اللقب العلمي الذي يطلب
به : بل تمت بوضع مدرسا خارج سلك أعضاء هيئة التدريس وبالتطبيق
لقواعد الكادر العلم لموظفي الحكومة لا لأحكام توظيف أعضاء هيئة
التدريس بالجامعة ، تلك الأحكام التي يتعين أعمالها في حقه بما
نظمت من شروط وقبود للحصول على اللقب العلمي ، من تاريخ اعتباره
من أعضاء هيئة التدريس . وقد كانت الترقية إلى الدرجة المالية المشار
إليها مزية منصفة عن الأوضاع الخاصة بأعضاء هيئة التدريس
بالجامعة . فلم تراعى فيها هذه الأوضاع ولم تخضع للقواعد الخاصة
التي تحكم أعضاء هيئة التدريس . ودون تنديد بالشروط القانونية اللازمة
توافرها بحسب هذه القواعد وتلك الأوضاع لمنح اللقب العلمي
المقابل للدرجة المالية وهي شروط تطلبها القانون لمصلحة عامة
تنطلق برسمية التعليم الجامعي وحسن سير هذا المرفق . ولا يغنى
عن وجوب تحقيقها معنى من ضرورة استيفائها مجرد الحصول على درجة
مالية بعيدا عن سلك أعضاء هيئة التدريس دون قصد ربطها بلقب
علمي ما ، أو إرادة أحداث هذا الأثر نتيجة لمنحها ، ودون اتباع الأوضاع
الشكلية المقررة لنيل هذا اللقب من صدور قرار من وزير التربية
والتعليم بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية
المختصة أو مجلس المعهد المختص بعد تكوين مجلس الجامعة وهيئتها
المختصة ، أو من الوزير بسلطته المؤقتة الإنتقالية في الفترة السابقة
على ذلك ، وفقا لما نصت عليه المادتان ١٩٩. و٢٠٠ من القانون رقم ٩٣.

لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة عين شمس . ولما لم يصدر مثل هذا القرار على النحو المتقدم فلا يمكن اعتبار المدعى قد كسب مركزاً قانونياً ذاتياً باعتباره في وظيفة أستاذ مساعد «ب» منذ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ تاريخ منحه الدرجة الثالثة المالية ، إذ أن كسب هذا المركز لا يتم بحكم اللزوم بمجرد حصوله على هذه الدرجة دون امتداد بها يستلزمه القانون للتعيين في تلك الوظيفة من درجات علمية خاصة . وخبرة مهنية . وممارسة فعلية ، وعامل زمني واقتضية في اللقب ، وانتاج علمي ، وإبحاث مبتكرة ، وما إلى ذلك ، فضلاً عن وجوب صدور قرار بهذا التعيين من السلطة التي تملكه قانوناً ، ولا يغير من هذا صدور حكم محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٤ في الدعوى رقم ٤١٨ لسنة ٦ القضائية باستحقاق المدعى لربط درجته بدرجات رجال القضاء والنيابة لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ على أسس اعتباره داخلاً في هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة عين شمس منذ نقله إليها ، إذ أن هذا الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضي في نطاقه السابق تحديده لم يقصد استحقاقه للقب علمي معين .

(طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤ في - جلسة ٢٧/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما قضت فيه بحيث لا يجوز المجادلة في الحجية متى اتحد الخصوم والموضوع والنسب - مثال حجية حكم الأولوية بالنفقة فيما قضى به بالنسبة للنفقة المقضى بها في أحكام سابقة على حكم الأولوية أو لاحقة له .

ملخص الفتوى :

أن المستفاد من نص المادة ١١ من اللائحة المالية لميزانية الحسابات أنه في حالة تعدد النفقات المحكوم بها ضد العامل الى نفقة زوجية ونفقة اقارب ولم يف ريع مرتبه الجائز الحجز عليه قانونا ببقية تلك النفقات تعين له في هذه الحالة تغطية الجزء الجائز حجزه بحساب الاماثل حتى تنفق المحكوم لهم بالنفقة على كنبية توزيعه بينهم ، وان ام يتفقوا على ذلك كان عليهم الالتجاء الى القضاء للحصول على حكم بالاولوية في هذه الحالة يكن الوفاء ببقية النفقات المحكوم بها في حدود ريع المرتب بحسب الاولوية التي يقرها الحكم .

ومن حيث ان المقرر قانونا ان الاحكام التي حازت قوة الامر المفضى تكون حجة بها نصلت فيه بحيث لا تجوز المجادلة في الحجية متى اتحد الخصوم والموضوع والسبب بل يمتثل الحكم عنوان الحقيقة فيما يقضى فيه .

وحيث ان الثالث من الأوراق انه سبق للأنسة أن استصدرت حكيم من محكمة مضاغة للأحوال الشخصية في الدعوى رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٧ والدعوى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٩ - قضى فيها بتقرير نفقة لها على والدها المدعى عليه .

ومن حيث أن السيدة / اقبلت الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦٩ للفضاء باولويتها في تنفيذ حكم النفقة ضد زوجها السيد/ ، وولديه وبقرار ١٩٦٩/١١/١٢ صدر الحكم باولوية السيدة المذكورة في اقتضاء نفقتها من ريع مرتب زوجها وتقديمها على باقي المدعى عليهم في تنفيذ الاحكام الصادرة لهم . ولقد اثار حكم الاولوية الى الاحكام الصادرة لصالح السيد المذكور من بينها الحكمين الصادرين لصالح ابنته في الدعوتين رقمي ٣٠٧ لسنة ١٩٦٧ و ٢١٧ لسنة ١٩٦٩ ، ولقد طعنت الأنسة في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٩ ورفض استئنافها وجاء باسباب الحكم ان احكام النفقة الصادرة للمستأنفة يشوبها الشك وعدم الجدية ومن ثم يتعين اعتبار نفقة المستأنف عليها وتخويلها الحق في الاولوية في التنفيذ .

ومن حيث انه متى ثبت أن حكم الأولوية أصبح نهائيا وأنه صدر في مواجهة الأنسة المذكورة بالنسبة لحكمي النفقة الصادرين لصالحها ضد والدها المشار إليها من قبل ، وكان الحكم الصادر لصالحها في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ المقامة منها على والدها والغاضى بقرار نفقة لها عليه قدرها خمسمائة جنيهها شهريا - يتفق من ناحية الخصوم والسبب والموضوع (وهو النفقة) مع الحكمين السابق صدرهما بالنفقة ضده لصالح ابنته ، فمن ثم يجوز حكم الأولوية الصادر لصالح السيدة المذكورة حجية الأمر المقضى بالنسبة للنفقة المقتضى بها لصالح الأنسة بالحكم سالف الذكر دون نظر الى أن هذا الحكم قد صدر بعد حكم الأولوية ، وذلك لاتحاد السبب والخصوم والموضوع في جميع الدعاوى التي رفعت من الأنسة المذكورة بقرار نفقة لها سواء تلك التي صدرت بشأنها أحكام قبل حكم الأولوية سالف الذكر أو التي صدرت أحكامها بعده وبالتالي يظل حكم الأولوية الصادرة لصالح السيدة/..... حجيتها الكاملة في مواجهة الأنسة وذلك بالنسبة لما يكون قد صدر لصالحها من أحكام بالنفقة ضد والدها السيد/..... بعد ذلك الحكم ، ومن بينها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ بحيث يحق للسيدة المذكورة اقتضاء نفقتها من ريع مرتب زوجها المشار اليه ، قبل النفقة المقررة للأنسة/..... بموجب ذلك الحكم .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحكم الصادر لصالح السيدة في الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦٩ المؤيد استئنافيا في الاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٩ المقام من الأنسة/..... طعنا فيه ، والغاضى بأوليتها في اقتضاء النفقة المقررة لها قبل أية نفقة أخرى ، هذا الحكم يحوز الحجية بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٩٧١/٨/٣١ بقرار نفقة للأنسة المذكورة ، بحيث يكون للسيدة/..... اقتضاء النفقة المقررة لها من ريع مرتب زوجها قبل النفقة المقررة للأنسة/.....

المبحث الثالث

قوة الشيء المنطوق تلحق المنطوق والأسباب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

الأصل أن قوة الشيء المحكوم به تلحق بالمنطوق الحكم .

ملخص الفتوى :

أن قوة الشيء المحكوم به لا تكون إلا لمنطوق الحكم دون أسبابه .
ولا يلزم الضم المحكوم عليه إلا بتنفيذ هذا المنطوق ولا تحتج عليه إلا به .
غير أنه يجوز استثناء أن تلحق هذه القوة بما يكون من أسباب الحكم
مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث يشغل على قضاء بقسم له مانع
في أمور كان لابد له من الفصل فيها .

(فتوى رقم ٥٨٠ - في ١١/١١/١٩٥١)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

لبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه - ارتباط أسباب الحكم
بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها - لبوت الحجية
لها في هذه الحالة .

(م ٢٠ - ج ١٤)

ملخص الحكم :

إذا كان الأصل أن حجية الأصل الملقى به تثبت لمنطوق الحكم دون
أسبغته إلا أن الأسبغ تكون لها هذه الحجية أيضا إذا ارتبطت ارتباطا
وثيقا بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب .

(ملحق رقم ١٥٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المقدمة :

الأصل في حجية الأحكام أن تكون لمنطوق الحكم دون وقائمه وأسبابه
- الأسباب التي تحوز الحجية هي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمنطوق
الحكم وتدخل في بنائه وتأسيسه وتكون لازمة للنتيجة التي انتهى
إليها الحكم ، والأسباب التي تستل على قبضه .

ملخص الفتوى :

إن الأصل في حجية الأحكام أن تكون لمنطوق الحكم دون وقائمه
وأسبابه وإن المنطوق هو الذي يستل على قضاء المحكمة الحاسم لما
كان بين الخصوم من خلاف ، وينبئ على هذا أن ما يرد في حكم المحكمة
ولو في منطوقه من تقريرات لم تكن محل خلاف بين الخصوم ولم يكن
أمرها معروضا على المحكمة للفصل فيه لا يجوز حججه . ومع ذلك فإن
من الأسباب ما يجوز حجية إذ ارتبط ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم
وتدخل في بنائه وتأسيسه بحيث يكون لازما للنتيجة التي انتهى إليها
الحكم ومنهنا منطوقه وبحيث لا يمكن قيام المنطوق أو تحديده أو فهمه
إذا فصل عن الأسباب كما تحوز حجية الأسباب التي استل على قبضه ،

ومن حيث أن ما تفتت به المحكمة الإدارية العليا في المنطوق من الزام
الحكومة بمصروفات الطعن المشار إليها هو قضاء حاسم في الخلاف
هو الخصم الذي يتحمل بهذه المصروفات .

وهذا القضاء ليس في حجة الى اسباب تحيله أو يمكن في شؤنا
تبابه أو تحديده أو نهيه ، وعلى هذا فإن هذا القضاء ينصرف الى
الحكومة الخصم في الطرفين .

(فتوى رقم ٣٤٥ - ١٩٧٠/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

قوة الأمر القضي — تشمل هذه الحجية للمنطوق والأسباب التي
يقوم عليها المنطوق — وجوب مراعاة ما جاء بهذه الأسباب عند التنفيذ .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١/٤٠٥ من القانون المدني تنص على أن « الأحكام التي
حازت قوة الأمر القضي به تكون حجة بها فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز
قبول دليل ينقض هذه القيم » ولكن لا يكون لظك الأحكام هذه للحجية
الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تضر صلتهم ويطلق بذات
الحق محلا وسيما .

ومن المبادئ المسلمة أن حجية الأحكام لا تكون قاصرة على بنطونها
محسب وانما تمتد أيضا الى اسبابها التي يقوم عليها هذا المنطوق
مما يجب مراعاتها عند تنفيذه . فلا يكون تنفيذ الحكم مخالفا أو جاحدا
لظك الأسباب التي حازت حجيتها سواء بسواء مع بنطوق الحكم .

ماذا كان يبين من مطالعة الأسباب الواردة بحكم المحكمة الإدارية
لوزارات المالية والتجارة والزراعة والتكوين في الدعوى المشار اليها
انه قد جاء بها أن المصلحة لا تبارى في إن المدعين يقومون بأعمال المجهود
الحربي وأن الحاكم العسكري قرر منحهم مكافآت إضافية نظير قيامهم
بهذا العمل ولم تصدر بعد ذلك قواعد تحرمهم من هذا الحق ، وأنه
لا حاجة فيما ذهبت اليه المصلحة من أن المدعين يحصلون على لوائهم

مكتسبة يحصلون منهم انكروا هذا القول بأنه لا توجد قاعدة تحريمهم من التجميع بين المكافأة وبين ما يحصلون من نوبتجية مضاعفة لا في قرار التنازل العسكري ولا في قرار آخر ، وأنه لا يوجد سند قانوني تثبت به المصلحة يؤيدها في جحد حقهم لهذه المكافآت ، كما ان مجلس الخنائم لم يقدم ما يدل في جحد حقهم لهذه المكافآت ، كما ان مجلس الخنائم لم يقدم ما يدل على ان له منطقة عليا في المنع أو المنع يستعدها من قاعدة تنظيمية ، فطى ذلك تكون الدعوى قائمة على أساس سليم من القانون بحسبنا قبولها .

ونبين من ذلك ان مصلحة الجبارك كانت قد دفعت بعدم احقية المدعين في مكافآت الخنائم على أساس انهم يحصلون على مكافآت نوبتجية مضاعفة وان المحكمة قد فصلت في هذا الأمر ولم تأخذ بدفاع المصلحة في هذا الشأن على النحو المبين بأسباب الحكم . ولما كانت تلك الأسباب تعتبر حجة لمنطوق الحكم وتحوز معه قوة الأمر المقضى به ، ومن ثم مانها تعتبر حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة .

لذلك نلاحظ ان مجلس الخنائم تنفذ الحكم المشار اليه طبقا لما ورد بمنطوقه وأسبابه مع ما يترتب على ذلك من صرف مكافآت مجلس الخنائم المستحقة دون خصم مكافآت النوبتجية منها .

في ٧٥٢ - في ١٢/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

حجة الشد المقضى فيه - نطاق الحجة - هي لمنطوق الحكم دون وقائمه وأسبابه الا ما كان من الأسباب مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمنطوق وتنفلا في بيانه وتأسيسه - صدور حكم يتضمن في أسبابه « ان الدعوى قائمة على أساس سليم بما يتعين معه الحكم بإلغاء التقرير

السفوى المطعون فيه وما يترتب على تلك الألفاء من كلفة الأثر .. » -
من مقتضى تنفيذ الحكم أرجاع القضية المحكوم له الى تاريخ الترقية لتنى
تخطى فيها استنادا للتقرير الذى افته المحكمة هو وما يترتب عليه
من الأثر .

ملخص الفتوى :

انه متى حاز الحكم حجة القضى فيه اعتبر متضمنا قرينة
لا تقبل اثبت العكس على انه مسخر صحيحا من حيث اجراءاته وان
ما قضى به هو الحق بمعونه من حيث الموضوع بحيث يتلج على كلفة
المحاكم ان تنظر فيما سبق الحكم فيه باستثناء المحكمة التى انجى القائلون
على الطعن فى الحكم املها .

وعلى ذلك فان الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالغاء
قرار لجنة شؤون الموظفين المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار
هو حكم نهائى ولم يمد قابلا للطعن بأى طريق من طرق الطعن اذ لم
يعلن نيم امام المحكمة الادارية العليا طبقا لاحكام القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بهذه المثابة اصبح حائزا
لقوة الأمر القضى فيه وحجيته ، والامل ان الحجة تكون لمنطوق الحكم
دين وقائمه واسبابه فالمنطوق هو الذى يشتمل على قضاء المحكمة
الحاسم لسا بين الخصوم من خلاف ، الا انه من الأسباب ما يجوز
حجية اذا كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم ودخلا فى بيانه
واسبابه بحيث يكون لازما للنتيجة التى انتهى اليها الحكم وتضمنها
منطوقه وبحيث لا يمكن قيام المنطوق او تحديده او نفيه اذا فصل عن
الأسباب قضاء فى بعض المسائل .

ومن حيث انه بان للجمعية العمومية من الاطلاع على أسباب الحكم
المذكور ان المحكمة قد أوردت فى أسبابها ه ان الدفوى قائمة على أسس
سليم من القانون مما يتعين معه الحكم بالغناء التقرير السفوى للطعون
فنه وما يترتب على ذلك الألفاء من كلفة الأثر خاصة باستحقاق الدفوى

لعللته الدورية اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٧ والتي سبق أن حرمتها لجنة شئون الموظفين بطسبتها المتخذة في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٧ دون وجه حق أو مبرر من القانون ... » ومن ثم تصلح هذه الأسباب في الحالة المعروضة لإمكان الاستناد عليها في إرجاع أقدمية السيد المسار اليه في الدرجة الخامسة الى أول أغسطس سنة ١٩٥٧ بدلاً من ١٢ أبريل سنة ١٩٥٨ وهو تاريخ الترقية التي تخطته فيها الجهة الإدارية استناداً منها على تقرير الكفاية الذي ألغته محكمة القضاء الإداري مع ما يترتب على ذلك من أكثر ومن ثم يمكن للجهة الإدارية في الحالة المعروضة أعمال هذا الرأي .

لذلك انتهى الرأي الى أن من مقتضى تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الحالة المعروضة الإرتداد بأقدمية المذكور في الدرجة الخامسة الفنية العالية الى التاريخ الذي تخطى فيه لحصوله على التقرير السنوي المقضى بفسائه .

(بلغا ٢٩٩/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبحث :

السبب الذي قامت عليه نتيجة الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه كالمطلوق ذاته - لا وجه للمودة لبحث مسؤولية جهة الإدارة عن التعويض بهذا أن يتم هذا الحكم رابطة السببية بين خسب مدة الخدمة السابقة واستحقاق المدعى لما يطلبه من ترقيات .

ملخص الحكم :

إن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ قد نفي قيام علاقة السببية المباشرة بين خسب مدة خدمة المدعى في مجلس مديرية إسباني في أقدمية الدرجة الثالثة وبين استحقاقه البدني

لما يطلبه من ترفيعات وما يترقب على هذه الترفيعات من آثار وعلى هذا الأسس أقام قضاءه برفض دعوى التسوية وبهذه المثلية يبرر السعي الذي قام عليه نتيجة الحكم قوة الشيء المحكوم فيه كالمناطق ذاته ومن ثم ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المظنون فيه من أن الحكم المذكور لا يلقى أى ظل على طلب التعمييض فإن أساس الحكم المشار إليه إنما ينشأ قيام علاقة السببية المباشرة بين الخطأ والضرر فهو مرتبط بطلب التعمييض ارتباطاً الصلة بالمعلول ولا يكون ثمة محل لبث مسؤولية جهة الإدارة عن التعمييض بعد أن هدم الحكم سائر الذكر الركنين لهذه المسؤولية وقد حاز ذلك الحكم بعدم الطعن فيه في الميعاد بقوة الشيء الملغى به وتضمنت جميع الآثار المترتبة عليه .

(طعن رقم ١٧ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣٦٦/١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

حجية الحكم لمنطوقه - الأسباب التي تستند إليها في الحكم والتي تتمثل بمسائل لا أثر لها على الدعوى ، ولم تكن المحكبة بحجة آتى بحلها وهي في صدد الفصل فيها - لا حجية لها .

ملخص الحكم :

لأن كان الحكم المظنون فيه قد قضى برفض الدعوى والزام المدعى بالصروفات . لأن كان هذا الحكم قد صدر في مواجهة الطامن - وهو الخصم المنضم - وتضمنت أسبابها ما يفيد أن محكمة القضاء الإداري قد ارتأت أن هذا الخصم مسئول أيضاً عن المخالفة وأنه لا اعتداد بما يثوره من أنه بوصفه أحد مشايخ البلاد لا يخضع اللجنة مخالفت الرأي - لأن كان ذلك كذلك إلا أن الحجية لا تثبت إلا لمنطوق هذا الحكم دون أسبابه المشار إليها لذلك أن المحكبة لم تكن في حاجة وهي بصدد الفصل في دعوى المدعى للتعويض لمسئولية الخصم المنضم عن المخالفة أو الفصل في دفعته

بإتمام التّرار بالنسبة اليه بما عرضت له من ذلك في بعض اسباب
حكمها مثلا لا اثر له على دعوى المدعى لا تكون له حجية الامر المقضى لعدم
تخلّطه بالطلب المرفوعة به تلك الدعوى ولعدم اتصاله بالمنطوق .

٥ - (طعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المادة :

حكم محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرار المؤسسة رقم ٥١٦
لسنة ١٩٦٥ بترقية بعض العاملين بها إلغاء كلياً - رفض دائرة فحص
الطعون للطعن المقدم في هذا الحكم - يتربّ عليه أن يصبح حكم محكمة
القضاء الإدارى نهائياً ويحوز قوة الشيء المقضى - اذا كان من اسباب
الإلغاء قرار الترقية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ إلغاء كلياً أن هذا القرار صدر
سابقاً على القرار رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٥ بالتعامل والتسكين فان هذا
السبب يكتسب أيضاً قوة الشيء المقضى ويتعين عدم الاعتماد بالقرار
رقم ٥١٧ لسنة ١٩٦٥ نتيجة ذلك أنه يكون على الجهة الادارية أن تجرى
التعامل والتسكين أولاً ثم تجرى الترقية وفق الأوضاع السارية .

ملخص الحكم :

أن قرار المؤسسة المدعى عليها رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٥ المشار
اليه هو ذات التراز: الطعون فيه بالطعن الحالى وقد قضى الحكم المطعون
فيه بإلغائه إلغاء كلياً ، ولما كانت محكمة القضاء الإدارى سبق أن قضت
في الدعوى رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ القضائية المشار اليها بجلسته ٢١ من
مايو سنة ١٩٦٩ ، على ما سبق بيانه بإلغاء القرار المذكور إلغاء كلياً ،
وقد قضت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بجلستها المعقودة في ٢٠

من أبريل سنة ١٩٧٤ برفض الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ١٥ التضائية المقدم فيه ، فمن ثم أصبح هذا الحكم نهائيا وحل قوة الشيء المقضى ، وإذا كان من بين أسباب إلغاء قرار الترقية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ بالتعامل والتسكين — وهو الشق الثانى من طلبات المدعى — الأمر المخالف لحكم القانون ، وإذا كان الذى يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه والأسباب الجوهرية المبكلة له ، فإن السبب السالف بيانه يكتسب أيضا قوة الشيء المقضى ، ومن ثم ينمى عدم الاعتداد بهذا القرار الأخير ، ويكون على الجهة الإدارية ان تجرى التعامل والتسكين أولا ، ثم تجرى الترقية وفق الأوضاع السليمة .

(طعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٦ قى — جلسة ١٩٧٥/٥/١٨)

قاعدة رقم (٣٣٨)

المبدأ :

صدور حكم بانقضاء الدعوى العمومية وبراءة المتهم مما نسب اليه بشأن نقل صيدلية بدون ترخيص — اقامة الدعوى العمومية عليه مرة ثانية عن ذات الواقعة ولكن بوصف قانونى جديد باعتبار انه ادار صيدلية قبل الحصول على ترخيص — الحكم ببراءته تأسيسا على انه لم يتم بفتح صيدلية بدون ترخيص بل نقل صيدلية الى مكان آخر وانقضت الثلاثون يوما التى يمكن للوزارة خلالها ان تعثر على طلب النقل — هذا الحكم لا تحوز اسبابه حجية الشيء المقضى به — أساس ذلك ان اسبابه انطوت على اهدار حجية الحكم الجنائى الاول اذ كان يتعين على المحكمة ان تقضى بن تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها ودون حاجة لأن يدفع امامها بذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام — لا محل للقول بأن لهذا الحكم حجية في ثبوت أن نقله للصيدلة قد تم بناء على قرار ضمنى بالترخيص .

ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه المدعى من ان الحكم الصادر ببراءته في المخالفة رقم ٦٤٨٤ لسنة ١٩٥٤ السيدة زينب له حجية قاطعة في نفي مغالطته لاية مخالفة بسبب نقله لصيدليته وفي اثبات ان هذا النقل قد تم بناء على قرار ضمني بالتفويض له يسه - ما يستدل به المدعى من ذلك لا تلهي به حجة - ذلك انه يبين من الرجوع الى الأوراق (ملف رقم ٨ المدعى تحت رقم ٢ دوسيه بلف الدعوى) - انه بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ حرر مغتفر الصيدليات مخالفة ضد المدعى لانه في ذلك التاريخ (تجارى على نقل صيدلية ابو العز المرخص بها شارع القصر العيني رقم ٤٩ الى الملك رقم ١٧ بيدان السيدة زينب بدون ترخيص من الوزارة بالمخالفة لحكم المادة ٢٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤١) - وتبينت هذه المخالفة برقم (٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ السيدة) وطلبت النيابة عقابه عملاً بنص المواد ٢٣ ، ٤٤ ، ٨٤ ، ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ - فندع بانتفاء الدعوى الجنائية بالنسبة له مستنداً الى المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من جن قانون الاجراءات الجنائية على أساس ان النقل قد تم في ١٦ من اغسطس سنة ١٩٥٠ - وبجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة السيدة زينب بقبول هذا الدفع وانتفاء الدعوى الجنائية بالنسبة له وببراءته مما نسب اليه واستندت في ذلك الى أن المخالفة المنسوبة اليه وقعت طبقاً للاتهام في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ - وقد استؤنف هذا الحكم وقضى بتأييده بجلسة ٨ من مارس سنة ١٩٥٤ - ثم أعقب ذلك اتهام المدعى بانه في يوم ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٤ ادار صيدلية قبل الحصول على ترخيص من وزارة الصحة وتبين الواقعة برقم (٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ مخالفة السيدة) وطلبت النيابة عقابه بالمواد ١ و ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ - ودفع المدعى بسقوط الدعوى لانقضاء اكثر من سنة على وقوع المخالفة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ اكتساب الواقعة وتحرير محضر المخالفة - ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وقضت بجلسية

٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ ببراءة المدعى مما نسب إليه تأسيسا على أن العملية التي قام بها ليست عملية فتح صيدلية بدون ترخيص بل عملية نقل صيدليته المرخص بها سابقا من مكان إلى آخر وعلى أن الثابت أنه تقدم إلى قسم الصيدليات في ٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بطلب بنقل صيدليته ولما انقضت مدة الثلاثين يوما التي يمكن للوزارة فيها الاعتراض على الطلب أرسل إليها اخطارا بأنه سيبدأ عملية النقل حسب القانون وتم عملا في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

ولئن كان ثلثي الحكيين المشار إليهما وهو الحكم الصادر من محكمة السيدة زينب في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ في المخالفة رقم ٦٢٨٤ لسنة ١٩٥٤ قد انتهى في منطوقه إلى ذات النتيجة التي انتهت إليها تلك المحكمة في حكمها الأول الصادر في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ في المخالفة رقم ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ وهي براءة المدعى مما نسب إليه إلا أن ذلك الحكم قد انطوى في أسبابه التي أقام عليها قضاؤه على اصدار لحجية الحكم الأول — ذلك أن المحكمة بعد أن عدلت وصف التهمة بما يطابق وصفها الوارد في قيد المخالفة رقم ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢ رفضت الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية وتعرضت لبحث موضوعها — في حين أنه ما كانت تجوز معاودة النظر في تلك الدعوى يعد الحكم فيها نهائيا مادام موضوع التهمة في حقيقته واحدا وإن تغير في الظاهر وصفه القانوني وهذا ما تقتضيه المادة ١٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية وما يقتضيه احترام قوة الشيء المقضي فكان يتعين إذن على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها في المخالفة رقم ٦٢٨٤ لسنة ١٩٥٤ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها — وما كانت في حاجة لأن يدفع إليها بذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا من النظام العام .

وإن استناد المدعى إلى أسباب الحكم الصادر في المخالفة رقم ٦٢٨٤ لسنة ١٩٥٤ للقول بأن لذلك الحكم حججه في ثبوت أن نقله للصيدلية قد تم بناء على قرار ضبني بالترخيص — مرمود بأن الأهل أن بمنطوق الحكم

هو الذى يحوز حجية الشيء المحكوم فيه ولا تثبت الحجة الا للأسباب
المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا والى لا تقوم له قائمة بدونها - ويبين من
الرجوع الى حكمى السيدة زينب المشير اليه انهما ولئن كانا
قد انتهيا الى ذات النتيجة وهى براءة المدعى من مخالفة نقل صيدليته
دون ترخيص - الا ان اولها قد قضى فى منطوقه بانتقضاء الدعوى الجنائية
اما منطوق ثانيهما فقد اقتصر على القضاء بالبراءة استنادا الى اسباب
تتحصل فى ان المدعى لم يخالف القانون فى نقل صيدليته والواقع ان
ما تعرضت له هذه الاسباب لم يكن ضروريا للفصل فى الدعوى لو ان المحكمة
احترمت حجة الحكم الاول الحائز لقوة الامر المقضى - بل ان هذه الاسباب
حسبما سبق البيان - قد انطوت على اهدار لظك الحجة المتعلقة بالنظام
العام والى كان من مقتضاها الا تتعرض المحكمة فى حكمها الثانى لموسوع
الدعوى الجنائية وان تقضى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها - وبناء
على ذلك فان الاسباب المذكورة التى اقام عليها الحكم الصادر فى المخالفة
رقم ٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ قضاء بالبراءة - بعد ان كانت الدعوى الجنائية
قد انقضت بضى المدة وقضى بانتقائها بحكم نهائى - هذه الاسباب
لا تثبت لها حجة الشيء المحكوم فيه - بل يعمى التعميل فى هذا الشأن
على ما ورد بمنطوق الحكم الاول الصادر فى المخالفة رقم ٢٧٧٧ سنة ١٩٥٢
من قضاء بانتقضاء الدعوى الجنائية كسبب للحكم ببراءة المدعى .

ومن حيث انه لما تقدم لا تكون لاسباب الحكم الصادرة فى المخالفة
رقم ٦٤٨٤ سنة ١٩٥٤ أية حجة فى نفي مخالفة القانون من المدعى فى خصوص
نقل صيدليته او فى اثبات ان هذا النقل قد تم بناء على ترخيص ضمنى
مستفاد من تصرف مدة من المدد دون اجابة الجهة الادارية لا حجة للحكم
المذكور فى هذه النواحي ولا فى غيرها وأنها المعبرة هى حقيقة الواقع وهى
انه قام بهذا النقل على مسؤوليته وذون ان يحصل مقبدا على ترخيص
به من الجهة المختصة حسبما كان يقضى القانون .

(ملعن رقمى ٥٢٥ ، ١١٦٢ لمبة ١١ ق - جلسة ١٤/٢٨/١٩٦٨).

المبحث الرابع

حجة الحكم تمتد الى الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - حجة الأمر
المقضى به - يشترط اتحاد الخصوم والمحل والسبب - الحكم يعتبر
حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص مثل
المشتري وإذا كان الحكم متعلقا بالعين التي انتقلت للخلف - امتداد حجة
الحكم الى الدائنين العاديين .

ملفص الحكم :

ان المادة ١٠١ من قانون الإثبات تنص على أن الأحكام التي حازت
ثوة الشيء المقضى تكون حجة بما نصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول
دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لظك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع
قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتطبق بذات الحق بحلا
وسببا ، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم
الورثة وعلى خلفهم الخاص وهو المشتري اذا كان الحكم متعلقا بالعين التي
انتقلت للخلف ، وتنتد حجة الحكم كذلك الى الدائنين العاديين ، وذلك
حسبما استقر عليه رأى الفقه والقضاء ، ولما كان الثابت من الاوراق أن
المطعون ضده فى الطعن المائل السيد/... .. اشترى أرض النزاع
البالغ بمساحتها ١ سهم ، ١ قيراط من السيد/... .. بموجب العقد العرفى
المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ وأن هذا البائع اشترى تلك المساحة ضمن بمساحة أكبر

لأمرها ٢١ سهم ، ٣ هيرات ، ٣ الفنة من السيد/..... بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ ، وكان الحكم الصادر في الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ١٨ تضى بالنقض تـرار اللجنة إلتـضـمـنـتـالـيـة بالاعتماد بالمقـتـد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ ويرفض الاعتراض ، فإن هذا الحكم يكون حجة على ورثة المرحوم/..... بوصنهم خلفا عاما ، ويكون حجة كذلك على المطعون ضده السيد/..... بوصنه خلفا خاصا للمرحوم /..... ومن ثم فلا يحق للمطعون ضده أن يجدد النزاع مرة أخرى بطلب النـقـض تـرار الاستيلاء على أرض النزاع .

وبن حيث أن الاعتراض رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٢ موضوع الطعن المائل يتحد محلا ونسبيا مع الاعتراض رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٢ موضوع الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ١٨ ق ع ، ذلك أن محل الاعتراض هو طلب النـقـض تـرار الاستيلاء على مساحة من الأرض الزراعية بالقطعة رقم ٦٦ بحوض الضبعة والبرابع رقم ١ بناحية الكوم الأخضر محافظة الجيزة لدى الخاضع/..... طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، والنسب في الاعتراض الأول وهو العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ يستغرق السبب في الاعتراض الثاني وهو العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لأن العقد الأول هو سند ملكية البائع في العقد الثاني ، ومن المسلمات أن الحكم في الكل يعتبر حكما في الجزء ، ومادامت المحكمة رفضت طلب الإلغاء بالنسبة للمساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ فإن هذا الرفض ينسحب إلى المساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لأنها جزء من مساحة العقد السابق ..

(طعن ١٦٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

المبحث الخامس

حجية الأمر المقتضى الذى تتمتع به الأحكام الإدارية حجة
نسبية فيما عدا أحكام الإنشاء .

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

حجية الأحكام الإدارية وفقا لما نصت عليه المادة ٢٠ من قانون مجلس
الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٤٠٥ مثنى - تتمتع أحكام الإنشاء وحدها
بالحجية قبل الكافة - شروط نواتر الحجية لسائر الأحكام الإدارية هي
اتحاد الخصوم والمحل والسبب مما يجعلها حجة نسبية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ تنص على أن تسرى في شأن الأحكام جميعها القواعد الخاصة
بقوة الشيء المقتضى به على أن الأحكام الصادرة بالإنشاء تكون حجة
على الكافة .

كما تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدنى على أن « الأحكام التى حازت
قوة الأمر المقتضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول
دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لمثل تلك الأحكام هذه الحجية الا فى
نزاع قام بين الخصوم أنفسهم ، دون أن تتخير صلاحتهم وتطبق بذات الحق
محلا وسيما » .

ومما تقدم أن الأحكام الإدارية شأنها شأن الأحكام المدنية تكون

هجة بما فصلت فيه من الحقوق ، وهذه الحجية لا تقبل الدليل العكسي بيد
ان حجية الامر المقتضى التي تتبع بها هذه الأحكام — فبمسا عدا الاحكام
الصادرة بالإلغاء وهي التي لها حجية عينية قبل الكافة — هي حجية نسبية ،
بمعنى انه لا تكون للحكم حجية الامر المقتضى الا في نزاع قام بين الخصوم
انسهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا .

(فتوى رقم ١١٤٠ — في ١١/٢٩/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

الحكم الصادر بتسوية حالة موظف — هجته نسبية لا تتهدى
الخصوم فيه الى غيرهم .

ملخص الحكم :

ان قرار اللجنة القضائية النهائية في شأن طلب تسوية حالة سواء
في منطوقه او في اسبابه المرتبطة به التي حل عليها ليست له الا حجية
نسبية لا تتهدى الاخصام فيه الى غيرهم ، فلا يجوز ان لم يكن مختصا
فيه او متدخل في الدعوى ان يتمسك بهذه الحجية على الادارة
في نزاع آخر ولو مرتبطا بالنزاع الاولى ، التي لا يكتسب قرار اللجنة
القضائية فيها قوة الامر المقتضى الا بالنسبة لمن كان خصما فيه ، وعلّة
هذا الاصل ان القواعد المطلقة بقوة الشيء المحكوم به هي من القواعد
الضيقية التفسير التي ينبغي الاحتراس من توسيع مدى شمولها ، فبمسا
بالاقرار التي تترتب على هذا التوسيع ، وانف مكلما اختلف اي شرط من
شروط تلك القاعدة — كالسبب او المحل او الاختصاص — بأن اختلف ايها
في الدعوى الثانية مما كان عليه في الدعوى الاولى وجب التقرير بان لا قوة
للحكم الاول ، ولا مساع للاحتجاج بما تناوله منطوقه . او الاسباب
المرتبطة به في الدعوى الثانية ، اذ القرار النهائي الاول ؛ كما لا يصح به
على الكافة لا ينفج الكلمة كذلك ، اعتبارا بان الصيغة المطلقة لا تسلم في

مضار القانون الإدارى ، الا لاحكام الالفاء وحدها طبقا لما ورد فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة . ومن لم اذا ثبت ان القواعد التنظيمية توجب لامكان انتفاع المدعى بكادر العمال ان يكون له مثيل من عمال اليومية ، واصرت الجهة الادارية على عدم وجود هذا المثيل ، فليس له ان يتمسك بالحجية المستمدة من حكم صدر لزميل له تضى بتطبيق كادر الحال عليه .

(طعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

منازعة فى اجر — الحكم الصادر فيها له حجية نسبية .

ملخص الحكم :

ان المنازعة فى الاجر هى منازعة يكون الحكم الصادر من القضاء الإدارى فى خصوصها ذا حجية نسبية مقصورة على أطرافه .

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٩)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

قيام قوة الشيء المحكوم فيه فى الأوضاع الإدارية على حكمة ترتبط بالمصالح العام — للمحكمة اعمال قرينة قوة الشيء المحكوم فيه على التزامه الادارية ولو لم يتمسك بهذا الدفع نوى الشأن — يستوى فى ذلك ان تكون المنازعة متعلقة بالفناء القرارات الادارية او متعلقة بالمرتبات والمعاملات

(م ٣١ — ج ١٤)

والمكافآت — المنازعات الأخيرة هي أيضا من المنازعات التي لا محيص من انزال احكام القانون المنظمة لها على ما قام من نزاع في شأنها دون اعتداد بانفكي الخصوم على ما يخالفها — اعتبار الأولى ذات حجية على الكافة دون الثانية لا اثر له في هذا المجال — لنيل ذلك — الحكمة في جمل منازعات الالغاء ذات حجية عينية .

ملخص الحكم :

ان المركز القانوني التنظيمي متى انحصم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الاداري نهائيا ، فالعود لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر ، وهو ما لا يتفق ومتضيات النظام الاداري ، ولذلك كان استقرار الأوضاع الادارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها ، وهي حكمة ترتبط بالمصالح العام ، واية ذلك أن القانون حول هيئة الموضين — مع أنها ليست طرما ذا مصلحة شخصية في المنازعة — حق الطعن في الأحكام ان خالفت قوة الشيء المحكوم به ، سواء دافع عن الخصوم بهذا الدفع أو لم يدفع ، وما ذلك الا لأن زعزعة المراكز القانونية التي انحصمت بأحكام نهائية تظل في نظر القانون يحطك القاعدة التنظيمية المطلة ، ويعرفه النظر عن اتفاق ذوى الشأن حراة أو ضمنا على ما يخالفها ، ومن ثم فللحكمة أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها ايا كان موضوعها ، وسواء اكانت حكما بالقضاء القرار الاداري أم غير ذلك ، مادام هذا الموضوع مخبرا من المراكز التنظيمية المرد فيها الى أحكام القانون وحده ولا يملك الطوعان الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام . ولا محل للتسرة في ذلك بين المنازعات الخاصة بالغاء القرارات الادارية وبين غيرها من المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، لأن هذه أيضا من المراكز القانونية

المنظمية التي لا محيص من انزال احكام القانون المنظمة لها على ما تلم من نزاع في شأنها . ولا عبرة باتفاق ذوى الشأن على ما يخالفها ، ولا يغير من ذلك ان الاحكام الصادرة بالانضاء ذات حجية عينية تسرى قبل الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذات حجية مقصورة على اطرافها ، لأن الرد في ذلك الى خصائص تميز بها في منازعات الصنف الأول طبيعة الروابط القانونية فيها من ناحية درجة الانضال بالمصلحة العامة عن طبيعة الروابط القانونية في منازعات الصنف الثاني ، بل طبيعة الروابط فيها جميعا واحدة من هذه الناحية ، وانما الرد في ذلك الى ان مقتضى إلغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوما قانونا وكان لم يكن ، فيسرق هذا الأمر بحكم اللزوم وطبائع الأشياء على الكافة ، ولكلذى شأن ولو لم يكن من اطراف المنازعة ان يتسك به ، وآية ذلك ان الاحكام المسطرة من القضاء الإداري في مثل هذه المنازعات بالرفض ليست لها حجية عينية على الكافة .

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

الحكم بإلغاء قرار إداري يخالفه الدستور والقانون — هيئة الحكم قوة الشيء المقضي به — لا محل عند النظر في دعوى التعويض لاعادة مشروعية القرار او اسبابه وبرراته وظروف اصداره .

ملخص الحكم :

لا محل للمودة لبحث مشروعية القرار الإداري ولا لفحص اسبابه وبرراته والظروف التي احاطت باصداره ، بعد ان قضى بحكم الإلغاء بانه قرار مخالف تباه لحكم الدستور والقانون . وقد حاز ذلك الحكم قوة الشيء المقضي به في ظل قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ ، وتحصنت جميع الآثار المترتبة عليه .

(طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ :

قضاء الحكم بالفناء القرار الصادر بتخطي احد الأشخاص في التعيين وتعيين من يلونه في ترتيب الامتحان — اثره التسليم بوقوع خطأ من الادارة —
أهمية التخطي في الحصول على تعويض عن الفترة التي قضاه بدون عمل -
بإلغى الحكم :

ان الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ في الدعوى رقم ٤٤٤ لسنة ٤ القضائية المقامة من المطعون عليه ضد مصلحة الجمارك وديوان الموظفين له حجة الشيء المقضي فيها حكم به من الفناء قرار وزير المالية الصادر في ٤ من يولية سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من تخطي المطعون عليه بقرار التعيين بأحدى وظائف الدرجة الثامنة الكتابية وتعيين من يلونه في ترتيب الدرجات في امتحان حيوان الموظفين ولا جدال في أن تصرف الادارة المذكور بعد اذ تبين من الحكم المشار اليه مخالفته للقانون يكون خاطئا ومن ثم تنتصب مسئولية الادارة عن الأضرار التي حاققت بالمطعون عليه نتيجة لتخطيه قرار التعيين لما دام يترتب على حجة الحكم الصادر بالفناء هذا التخطي التسليم بأن التصرف قد انطوى على مخالفة واضحة للقانون وإخلال بأحكامه وما دام هذا الإخلال هو الذي يستفاد منه الخطأ المنسوب الى الادارة ، واذ عجزت الادارة عن اثبات أن المطعون عليه قد وفق الى مورد رزق يستعين به على تخفيف وقع الحرمان من راتب الوظيفة المقطوع عنه نتيجة للتخطي في التعيين واثكر المدعى من ناحية أخرى تكسبه بوسيلة أخرى بعد إغفائه في الانخراط في العمل الحكومي فانه يتعين أن يقضى له بالتعويض عن تصرف الادارة الخطيء على أن يرامى في ذلك أن المطعون عليه قد أسهم بفعله في إطالة مدة تعطله الى ما بعد ٤ من مارس سنة ١٩٥٦

حتى تاريخ تعيينه في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ مما تثنى معه علاقة
السببة بين خطأ الإدارة والضرر الذي حل بالمطعون عليه في تلك الفترة ،
وهذا الانتفاء مستفاد من امتناعه من استكمال مسوغات تعيينه عندما
تولب بها في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ الأمر الذي يقترب عليه لزاما
انحصار الضرر الذي أصاب المطعون عليه في المدة اللاحقة على تخطيه
في قرار التعيين آنف الذكر والتي امتدت الى تاريخ مطالبة الإدارة
اياهم باستكمال مسوغات تعيينه على ما سلف للبيان . لأن الضرر
اللاحق على هذا التاريخ لم يكن بطبيعة الحال نتيجة لتصرف الإدارة
غير المشروع .

(طعن رقم ١٧١٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢٩)

المبحث السادس

الفرقة بين أثر الحكم كدالة لتقوية الحقوق المحكوم بها
وقوة الأمر المقضى به

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

للقاضي حرية تقدير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وأن يرجع حكما على آخر إذا اشتركا في التعرض لذات الواقعة — الفرقة بين أثر الحكم كدالة لتقوية الحقوق المحكوم بها وقوة الأمر المقضى به .

ملخص الفتوى :

ان المقرر أن الحكم قرينة على صحة ما حكم به من الحقوق ، وهذه القرينة هي قرينة قضائية وليست قرينة قانونية . والقرينة — بصفة عامة — هي النتائج التي يستخلصها القانون من واقعة معلومة لمعرفة واقعة مجهولة والقرينة القانونية هي التي ينص عليها القانون وهي ليست طريقا للاثبات بل هي طريق يعنى من الاثبات وأما القرينة القضائية فهي واقعة ثابتة يختارها القاضي من بين وقائع الدعوى — وهي بالدلائل أو الامارات. ليصل منها الى الواقعة المراد اثباتها . (الوسيط للسهنورى ج ٢ — بند ١٧٣ وما بعده) .

وليس في القانون نص يقتضى أن تكون الاحكام قرينة قانونية بتواتر ويضطرد الاحتجاج بها ، ولذلك فمزال للقاضي حرية تقدير القرينة المستفادة من حكم سبق صدوره وأن يرجع حكما مع آخر — من حيث القوة الذاتية للاثبات — إذا اشتركا في التعويض لواقعة واحدة .

وهذه القوة تخلف عن قوة الامر المقضى التى نصت عليها المادة (١٠١)
من قانون الالابات والى تنص على انه :

« الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه
من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لذلك
الاحكام هذه الحجة الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير
صفتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا » .

وهذه الحجة تمنع من اعادة عرض النزاع مرة أخرى على القضاء
بعد الفصل فيه نهى لا تتعلق بقوة الحكم فى الالابات الذاتى . وهى لا تكون
الا عند اتحاد الخصوم والمحل والسبب .

ومن الواضح فى الحالة المعروضة أن قوة الدليل المستفادة من الحكم
المقدم من الهيئة العامة للتمير أوضح منها فى الاحكام المقدمة من الهيئة
العامة للاوقاف ولذلك فالجمعية العمومية اذا ما ضلّت بينها رأت أن تأخذ
بالحكم المقدم من الهيئة العامة للتمير اذ تراه أرجح فى تقوية الحقوق
المدعى بها فى هذه المنازعة من الاحكام المقدمة من الهيئة العامة للاوقاف
ولا تحوز هذه الاحكام حجة الامر المقضى فيما بينها لانها تخلف في
الخصوم والمحل والسبب .

(نقوى رقم ٦٧٣ — فى ١٣/٧/١٩٧٨)

تاسعا : تنفيذ الحكم :

قامدة رقم (٣٤٧)

المبدأ :

حكم — تنفيذ — الجهة الملزمة بذلك — هي الجهة الصادر في مواجهتها

ملخص الفتوى :

إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم باستحقاق اعانة الفلاء على النحو المبين به قد صدر في مواجهة وزارة التربية والتعليم ، ومن ثم فهي وحدها الملزمة بتنفيذه احتراماً لحجية الشيء المحكوم فيه .

(فتوى رقم ١٦ — في ١٠/١/١٩٦٠)

قامدة رقم (٣٤٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الخارجية — صدور القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ تنفيذاً له بإعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي متضمنين ترتيب اقدميتهم — منع الطعن بأي وجه من الوجوه في هذا الترتيب بمقتضى المادة الخامسة من القانون — لا يحول دون تنفيذ الأحكام النهائية الحائزة لقوة الأمر المقتضى اياها كان تاريخ صدورهما — أساس ذلك وجوب احترام حجية الأحكام — عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة لأن صدرت لصالحهم الأحكام الا بنص صريح بذلك في قانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة

الخارجية تنص على أن « يتضمن القرار الجمهورى باعادة تعيين اعضاء السلكين الدبلوماسى والتصلى ترتيب اقدميتهم ، ويعتبر هذا الترتيب نهائيا وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه .. » وفناد هذا النص هو امتناع الطعن فى ترتيب الاقدمية الوارد فى القرار الجمهورى المشار اليه فيه — وهو القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر تنفيذا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ومفهوم الطعن الذى يمتنع اتخاذ طريقه وفقا لهذا النص ، هو التجاء صاحب الشأن الى الجهة القضائية المختصة ، ناعيا على القرار الجمهورى المتضمن ترتيب الاقدمية مخالفته للقانون ، وتوصلا الى الفالته ، مع ما يترتب على ذلك من اكثار تتعلق بترتيب الاقدمية الوارد به . اما تنفيذ الاحكام النهائية التى تكون قد صدرت معطلة لهذا الترتيب فانه يخرج عن مجال منع الطعن بمفهومه سالف الذكر ، اذ يقوم على اساس دستورية وقانونية ، تركز على قاعدة استقلال السلطة القضائية ، وقوة الامر المقضى ، ومن ثم فان النص على منع الطعن فى ترتيب الاقدمية الوارد فى القرار الجمهورى المذكور : لا يحول دون تنفيذ الاحكام النهائية الحائزة لقوة الامر المقضى ، حتى ولو كان من شأن تنفيذها تعديل ترتيب الاقدمية الواردة فى هذا القرار ، لما ينطوى عليه الامتناع عن التنفيذ من المساس بحجية الاحكام دون سند من القانون فضلا عن المساس بالحقوق المكتسبة لمن صدر لصالحهم تلك الاحكام ، مما لا يجوز الا بقساقون ينص صراحة على ذلك — وهو ما لم تتضمنه نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

وليس ثمة تعارض بين القاعدة القانونية التى تضمنها القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ — فيما يتعلق بعدم جواز الطعن فى ترتيب الاقدمية الواردة فى القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — وبين تنفيذ الاحكام النهائية بما يؤدى اليه من تعديل فى هذا الترتيب ، اذ ليس من شأن افعال القاعدة القانونية المذكورة تعطيل تنفيذ الاحكام النهائية ، الحائزة لقوة الامر المقضى ، وذلك بقطع النظر عن تاريخ صدور هذه الاحكام اذ ان الاحكام مقررة لا منشئة ، بحيث يترد اثرها الى تاريخ نشوء الحقوق التى تقررها .

وملى ذلك فانه لا ينبى على قاعدة عدم جواز الطعن فى ترتيب اقدمية اعضاء السلكين الدبلوماسى والتصلى الذى تضمنه القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ،

الاحتياج من تنفيذ الأحكام النهائية التي يكون من شأن تنفيذها تعديل ترتيب
الامتجية الواردة بالقرار الجمهوري المذكور .

لذلك انتهي رأي الجمعية العمومية إلى أن الحكم الصادر من محكمة
القضاء الإداري لمبالغ السيد/... واجب التنفيذ على الوجه السائب
أيضاحه. احتراماً لحجتيه ، ولو كان من شأن ذلك تعديل ترتيب الامتجية.
الوارد في القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٩. الصابر تنفيذاً للقانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

(ملك رقم ٤/٣/٦٨ — جلسة ١٧/١١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

الحكم بتسوية حالة المدعى طبقاً لقواعد الانصاف بوضعه في الدرجة
التاسعة اعتباراً من دخوله الخدمة في ١٩٣٤/١٢/١٥ مع ما يترتب على ذلك
من آثار وفروق مالية — وجوب صرف هذه الفروق اعتباراً من ١٩١٤/١/٣٠
تطبيقاً لقواعد الانصاف — لا وجه لقصرها على خمس سنوات ماضت
الحكومة لم تنفع بسقوط حقه في هذه الفروق ولم تعرض المحكمة لهذا الأمر
في منطق الحكم أو في أسبابه .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن المحكمة الإدارية استظهرت عناصر النزاع في
الدعوى رقم ٥٣٧ لسنة ٢٠٠٢ القضائية وخلصت إلى أنها قائمة على أساس
صحيح من القانون ، نقضت بأحقية المدعى في الدرجة التاسعة اعتباراً من
تاريخ دخوله الخدمة في ١٩٣٤/١٢/١٥ طبقاً لقواعد الانصاف مع ما يترتب
على ذلك من آثار وفروق مالية ، وكان المدعى قد طلب الحكم بذلك ، فلم
تدفع الوزارة بسقوط حقه في هذه الفروق ، كما أن المحكمة لم تعرض لهذا
الأمر سواء سواء في أسباب الحكم أو في منطوقه ، وقد جاءت هذه الأسباب
صريحة واضحة الدلالة على قصر المحكمة إجابة المدعى إلى ما طلب من

سوية حالته وصرف الفروق المترتبة على هذه السوية دون تشبعا بنى
تيد أو قصرها على مده معينه .

ولما كانت اسباب الحكم ترتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا . كما ان منطوق
الحكم يتحدد وفقا لطلبات المدعى التى تعرض لها هذه الاسباب ، ومن ثم فلا
مناص من الوقوف عندهما تضمنه الحكم فى اسبابه ومنطوقه ، احتراماً لحجيته ،
التي اكتسبها بحيرورته نهائيا ، ولا يكون ثمة محل لاعمال حكم المدة ٥٠
من القسم الثانى من لائحة الميزانية والحصالبات التى تقضى بان الماهيات التى
لم يطالب بها خلال خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة . ويتعين
باتتأني صرف الفروق المحكوم بها لصالح المحكوم له اعتبارا من ٣٠ من يناير
سنة ١٩٤٤ تطبيقا لقواعد الاتصاف .

(فتوى رقم ٤١٥ - فى ١٩٥٧/٨/٨)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

الأصل أنه لا يجوز لقرار ادارى أن يعطل تنفيذ حكم قضائى - حواز
ذلك استثناء ان كان يترتب على تنفيذ الحكم فورا اخلال خطير بالصالح
العام يتعلر تداركه - مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية بموافقة
رئيس الجمهورية بالاستيلاء على عقار تشغله مدرسة خاصة بجمعية بعد
صنور حكم بإخلائه بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ - اتفاق ملاك
المبنى المحكوم بإخلائه ومبنى الجمعية المستأجرة بيد ذلك على تسوية
التزاع الخاص بالتغيرات فى المبنى التى كفت سببا للحكم بإخلاء وتمهد
الجمعية بالإخلاء فى ميعاد محدد والا كان ملاك المبنى الحق فى تنفيذ حكم
الإخلاء - اطلاق الوزارة على ذلك وعدم اعتراضها - دلالة على ان التزامه
فى القرار الادارى أصبحت منتبهة - للخصوم فى هذه الحالة التزامه فى حكم
الإخلاء المبنى حسيبا انتهى اتفاقهم .

ملخص الحكم :

لئن كان الأصل انه لا يجوز للقرار الإداري أن يعطل تنفيذ حكم قضائي ، الا كان مخالفا للقانون ، الا انه اذا كان يترتب على تنفيذه فورا اخلال خطير بالصالح العام يتعذر تداركه كحدوث فتنة أو تعطيل سير مرفق عام . فمرجح عندئذ الصالح العام على الصالح الفردي الخاص ، ولكن بمراعاة أن تصدر الضرورة بقدرها ، وأن يعرض صاحب الشأن ، ان كان لذلك وجه . كما انه ولئن كان لوزير التربية والتعليم بموافقة السيد رئيس الجمهورية أن يصدر قراراته بالاستيلاء على أى عقار يكون خاليا اذا كان لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، وذلك بالتطبيق للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى تجدد العمل به بعد ذلك ، وأن العقار لا يعتبر حاليا جائز الاستيلاء عليه الا اذا كان لا يوجد ثمة مانع قانوني مع ذلك ، ولا يجوز فى الأصل أن يستعمل قرار الاستيلاء كأداة لاعادة يد شخص حكم باخلائه من العقار اذا كان السبب فى الحكم عليه بالاخلاء هو اخلاله بالتزاماته اخلايا أضر بالعقار وبملكه ، الا اذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتقدم علاجا لضرورة ملجئة حتى لا ينقطع سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة عند ذلك بقدرها — لئن كان ذلك كله هو كما تقدم — الا انه يبين من عناصر المنازعة أن الذى ألجأ وزارة التربية والتعليم لاستصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه — كما يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء — هو أن المدرسة المحكوم باخلائها تنظيم حوالى الألف طالبة ، ويقترب على الاخلاء فورا تشريدهن وتعطيل سير مرافق التعليم بالنسبة لهن ، مما لا يتفق مع المصلحة العامة بأية حال ، فأريد بالقرار المذكور تضادى هذه النتائج الخطيرة . فيكون القرار — والحالة هذه — قد صدر لضرورة ملجئة اقتضاها الصالح العام ، وقد جرت بعد ذلك مفاوضات بين المدعين وبين ممثلى الجمعية ، أهملت الجمعية خلالها للاخلاء رئيسا تتدبر مكانا آخر ، ثم انتهت ببعد ذلك هذه المفاوضات باتفاق سوى فيه النزاع الخاص بالتغييرات فى المبنى — تلك التفسيرات التى كانت سببا للحكم بالاخلاء — وقدر التعويض المناسب على الوجه الذى ارتضاه

الطرفان . ثم تعهدت الجمعية بالاخلاء في ميعاد معين . والا كان للملاك المبنى الحق في تنفيذ حكم الاخلاء ، وقد كان ذلك كله باطلاع الوزارة وعدم اعتراضها ، كما يدل على ذلك الخطاب المرسل من منطقة القاهرة الشمالية الى احد المدعين ووكيلهم الذى ارفق به صورة من عقد الاتفاق المذكور ، وذكر في الخطاب بياناً لهذا المقعد أنه « بخصوص استمرار شغل المبنى المؤجر لمدرسة البنات السابقة للجمعية مرة اخرى غليتها . . . » ، وطلب الى الاستاذ المذكور الاطلاع عليه وحفظه لديه . وكل ما تقدم قاطع في الدلالة على أن المنازعة في القرار الادارى ذاته قد أصبحت منتهية ، بعد اذ تبين ان هذا القرار كان قد صدر للضرورة الوقتية الملجئة ، وهى تسادى تشريد التلميذات كما سلف ايضاحه ، وأن هذا القرار قد استنفد اغراضه بعد اذ قيل المدعون انفسهم ابهال الجمعية في الاخلاء مدة بعد اخرى ، الى ان انتهت المفاوضات في هذا الخصوص بين نوى الشان بالاتفاق المشار اليه ، وهو اتفاق جديد سوى النزاع الخاص بالتغييرات في المبنى وقدر التعويض المناسب على الوجه الذى ارتضاه الطرفان ، وتعهدت الجمعية في الوقت ذاته بالاخلاء في ميعاد معين ، والا كان للهدمى الحق في تنفيذ الحكم بالاخلاء ، وقد كان ذلك كله — كما سلف القول — بعلم الوزارة واقرارها ، فيتعين — والحالة هذه — القضاء باعتبار المنازعة الادارية في القرار الادارى الخاص بالاستيلاء للسبب الذى قام عليه . قد أصبح منتهياً ، والخصوم وشأنهم في المنازعة الخاصة بتنفيذ حكم الاخلاء المدنى حسبما انتهى اليه اتقاتهم .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

قاعدة رقم (٣٥١)

المبدأ :

الاصل انه لا يجوز لقرار ادارى ان يعطل تنفيذ حكم قضائى نهائى — جواز ذلك استثناء اذا كان يترتب على تنفيذ الحكم فوراً اخلال خطير بالصالح العام يعتبر تداركه — مثال بالنسبة لقرار صادر من وزير التربية والتعليم بالاستيلاء على عقار تشغله مؤسسة ملجا البنات بالإسكندرية .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القرار الادارى لا يجوز فى الأصل ان يعطل تنفيذ حكم قضائى نهائى ، والا كان مخالفا للقانون ، الا اذا كان يترتب على تنفيذ الحكم موقرا ، اخلا خطير بالصالح العام يتعذر تداركه ، كحدوث فتنة او تعطيل سير مرفق عام فيرجع عنفذ الصالح العام على الصالح الفردى الخاص ، ولكن بمرأعة ان تقدر الضرورة بقدرها ، كما انه ولئن كان لوزير التربية والتعليم ان يصدر قرارا بالاستيلاء على اى عقار يكون خاليا اذا رآه لازما لحاجة الوزارة ، او احدى الجامعات المصرية او غيرها من معاهد التعليم على اختلافها او احدى الهيئات التى تسهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم ونمنا لأحكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٥ ، وكان العقار يعتبر خاليا جائز الاستيلاء عليه فانمنا الا اذا لم يوجد ثمة مانع قانونى من تنفيذ قرار الاستيلاء ، على ما سلف البيان ، وكان لا يجوز فى الأصل ان يستخر قرار الاستيلاء أداة لأعادة أو ابقاء خيابة شخص حكم بإخلائه من العقار اذا كان سبب ألحكم عليه بالإخلاء هو اخلائه بالتزامه أخلا لا ضرر بالعقار وبذلك ، الا اذا كان قرار الاستيلاء قد صدر بناء على الأصل المتفق لواجبة ضرورة لجنة كئلا يعطل سير مرفق التعليم وتقدر الضرورة تنفذ ذلك بشتى دة ، لئن كان ذلك كله هو ما تقدم ، الا انه اذا ثبت ما سلف ايراده تمصلا لعناصر المنازعة ، ان الذئ الجا وزير التربية والتعليم الى اصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ ، كما يوضح من اوزاق الطعن ، هو ان مؤسسة البنات اللاجنات تنظم حوالى المائتين من اللاجنات ، وكان يترتب على تنفيذ طرد المؤسسة من العقار بالصورة المعالجة التى اريد ان يتم بها ، تشريد اللاجنات فى الطرقات ، وتعطيل سير مرفق التربية والتعليم بالنسبة الى فئة من المتنعين به ما تتفاقم معه عوامل الاضطراب ، ويخل به النظام العام ، غطيد بالقرار المذكور ، الى تفاذى هذه النتائج الخطيرة ، فان القرار المطعون فيه يكون ، والنحالة هذه ، قد استجاب لضرورة ملحة اقتضتها الصالح العام ، وبلاها الحرض على تمكين أسباب الأمن والنكينة فى قلوب البنات اللاجنات .

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

المحكمة المختصة بوصف الحكم الذى يصدر من احدى محاكم مجلس الدولة هي المحكمة المختصة بنظر النزاع الذى صدر في شأنه الحكم الذى ثار الخلاف على وصفه ... اذا اعترض هذا الحكم اشكال في تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فان الاختصاص ينظره ينمك لتلك المحكمة — اتسنى ذلك :
القانونى لمجلس الدولة والقواعد الإجرائية التى تنفق مع هذا التنظيم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه اذا كلن الواضح بما سلفه بيانه في معرض تحقيق الوقائع ان المسألة القانونية مشار النزاع في الطعن تمثل في تحديد المحكمة المختصة بوصف الحكم الذى يصدر من احدى محاكم مجلس الدولة فانه بحكم التنظيم القانونى لمجلس الدولة وطبقا للقواعد الاجرائية التى تنفق مع هذا التنظيم تكون هي المحكمة المختصة بنظر النزاع الذى صدر في شأنه الحكم الذى ثار الخلاف على وصفه ومن ثم فانه اذا اعترض هذا الحكم اشكال في تنفيذه يتوقف الفصل فيه على وصفه فان الاختصاص ينظره ينمك لتلك المحكمة .

ومن حيث ان الحكم المستشكل في تنفيذه قد صدر من محكمة القضاء الادارى في منازعة ادارية وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ القائم وقت صدوره فان الحكم المطعون فيه بالطعن الراهن اذ ذهب الى غير ذلك يكون قد جانبه الصواب ومن ثم يصح القضاء بالقضائه ويوقف تنفيذ الحكم الضئاع من محكمة القضاء الادارى بطسعة ١٩٧١/٦/٢٧ في الدعوى رقم ١٢٦١ لسنة ٢٢ القضائية والزام المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن رقم ٣٧٤ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧١/١/٦)

عاشرا : ضياع الحكم

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

ضياع الحكم المطعون فيه ليس فيه في حد ذاته ما يسقط قضاؤه أو ينفي واقعة صدوره على ما صدر عليه — ليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعقيب القضائي لمادامت الوقائع التي بنى عليها الحكم ماثلة بأدلتها وأوراقها ومادامت المحكة التي صدر عنها الحكم لا تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن — قضاء المحكة في استظهار سلطة التعقيب على ما يطعن أمامها من الأحكام .

ملخص الحكم :

ان ضياع الحكم المطعون فيه ليس في حد ذاته ما يسقط قضاؤه أو ينفي واقعة صدوره على مثل ما صدر عليه — ومن ثم فليس من شأن فقدان الحكم المساس بحق كل ذي شأن في الطعن عليه أو حجب ولاية محكمة الطعن في التعقيب القضائي لمادامت الوقائع التي بنى عليها الحكم ماثلة بأدلتها وأوراقها ومادامت المحكة التي صدر عنها الحكم لا تملك سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة محكمة الطعن على مثل ما يجرى عليه قضاء هذه المحكة في استظهار سلطتها في التعقيب على ما يطعن عليه أمامها من الأحكام .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن الطامن قدم الى المحكة التأديبية بتقرير اتهام حاصله أنه في يوم ١٨ من يونية سنة ١٩٥٨ بإدارة الاشغال العسكرية لم يؤد عمله بدقة بأن قصر في اثبات البيانات الحقيقية عن حالة مهدة أمين المخزن ووقع على محاضر الجرد على بياض دون أن يثبت العجز

الذي انتدبته اللجنة مما سول انبات بيانات غير حقيقية عن حالة المعهدة بهذه المناظر وقد صدر الحكم الطعن بجلطة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قاضيا بخمس ثلاثة أيام من مرتبه لما ثبت في حقه هذا الشأن — والثابت ايضا في هذا الصدد بالرجوع الى تحقيقات النيابة الادارية في القضية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٠ المودعة ملف الدعوى ان المدعى اقر صراحة لدى سؤاله في التحقيق بأنه وقع على بياض على الاستمارات المعدة لاثبات المعجز رغم ما تكشف للجنة الجسد التي كان يرأسها من المعجز في بعض الاصناف ، وفي هذا المسلك في حد ذاته — والذي اجمعت عليه اقوال من تناولهم التحقيق ما يستتبع مسئولية الادارية ويستوجب مؤاخذته التأديبية ولا يقبله من المخالفة او المؤاخذة أن يكون قد اثبت بعضها من الاصناف الفاقدة في كشف مستقل اذ كان لزاما عليه أن يثبت المعجز جميعا في الاستمارات المعدة لهذا الغرض وإن ينأى بتوقيعه من أن يكون محض توقيع على بياض يفسح معه الباب الى التلاعب والاخلال بحجية الورقة الرسمية وما أعدت خصيصا لاثباته ومن ثم فإن الحكم الطعن والصادر بادانته بخمس ثلاثة أيام من مرتبه لهذا السبب يكون قد انبنى على صحيح سببه مستندا من اصول ثابتة لها دلالتها من عيون الاوراق لم تنسم بما يمييه او يداخل قضاءه غلو .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الطعن يفند على غير أسس خلق بالرفض مع الزام الطاعن بصرفاته .

(طعن رقم ٣٩٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٣٥٤)

المبدأ :

صورة تنفيذية — طلب صورة تنفيذية ثانية — (حالاته — إجراءاته)
مفاد نص المادة ١٨٢ من قانون المرافعات أنه لا يجوز اعطاء صورة تنفيذية ثانية الا بناء على حكم يصدر من المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تسليم

(م ٢٢ — ج ١٤)

صورته ويتعين على المحكمة أن تتحقق أولا من ضياع الصورة التنفيذية الأولى — تطبيق . عدم ضياع الصورة التنفيذية للحكم بعد أن ثبت أنها في حيازة إحدى الجهات بعد أن قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذاته — خروج الواقعة من نطاق النقد والضياع الذى يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية .
بتفكك الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص . وقد نصت المادة ١٨١ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم الا فى حالة ضياع الصورة الأولى وتحكم المحكمة التى أصدرت الحكم فى المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم الى خصمه الآخر ، وبما أن ذلك لا يجوز اعطاء صورة تنفيذية ثانية الا بناء على حكم يصدر من المحكمة التى أصدرت الحكم المطلوب تسليم صورته . ويتعين على المحكمة أن تتحقق أولا من ضياع الصورة التنفيذية الأولى . فمؤدى نص المادة ١١٨٣ المشار اليها ان الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا عند ضياع الصورة التنفيذية الأولى — استثناء من الأصل العنعم — وهو أن الصورة التنفيذية من الحكم لا تعطى للمحكوم له الا مرة واحدة تناديا لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذى واحد . ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها . (نقض ١٣/٢/١٩٧٧ الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٠ ق) .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم عدم ضياع الصورة التنفيذية من الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق ذلك أن هذه الصورة فى حيازة محافظة بورسعيد التى قامت بتنفيذ الحكم مع علم المدعى بذلك وهو ما يخرجه الواقعة عن نطاق النقد او الضياع الذى يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية فى تحكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات . ومن ثم يتعين الحكم برفض طلب المدعى تسليمه صورة تنفيذية ثانية من الحكم الصادر فى الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ ق مع الزامه المصروفات .

(طعن رقم ٣٤١٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧)

حادى عشر : التنازل عن الحكم

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

الأصل ان التنازل الذى ينتج اثره هو ذلك الذى يصدر من يملكه قانونا — التنازل المقدم الى قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى من مهوب الجهة الإدارية بأنه لن يطعن فى الحكم مثار الطعن وهو لا يملك هذا التنازل قانونا ولم يثبت أنه قد فوض فيه فإن هذا التنازل والأمر كذلك لا يمتد به فى مواجهة الجهة الإدارية .

ملخص الحكم :

أنه عن الاقرار الذى حرره مندوب المصنع رقم ٣٦ الحربى فى ١٦ من مارس ١٩٧١ بأنه لن يطعن فى الحكم مثار الطعن المائل فقد أوضح هذا المندوب وهو الاستاذ بالمصنع المذكور أنه تستخدم بهذا الاقرار الى قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى بهدف امكان سحب المستندات التى كانت مودعة فى الدعوى لصرف مكافأة نهاية الخدمة الى المدعى بعد أن تبين أنه ليس مفوضاً بالتنازل وأنه لم يصدر أى تنازل من الهيئة او المصنع عن الطعن فى الحكم المشار اليه وان ادارة قضايا الحكومة هى التى تباشر الدعوى وتبين عليها .

ومن حيث ان الأصل ان التنازل الذى ينتج اثره هو ذلك الذى يصدر من يملكه قانونا ، ولما لم يثبت أنه قد فوض فيه من رئيس مجلس ادارة الهيئة الطاعنة او من مدير عام المصنع الحربى ونها صاحبها الشأن اللذان اتفقا الطعن وإصرار عليه ، فإن هذا التنازل والأمر كذلك لا يعتمد به فى مواجهة الطاعنين ولا يحتج به قبلهما .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٣/٧/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

جواز تنازل المحكوم له عن الحكم الصادر لصالحه في دعوى تسوية —
أساس ذلك أن الوضع الذي يحظره القانون ويمكن المدول عنه في أى حالة.
كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذى يتعلق بدعوى الإلغاء لتعلق الأمر
فيها بالنظام العام .

ملخص الحكم :

وإذا كانت الدعوى المتنازل عن الحكم الصادر فيها من دعاوى
التسويات فمن ثم وأيا كان الرأى القانونى في أحقية المدعى — فإن
مثل هذا التنازل جائز قانونا — ذلك أن الوضع الذى يحظره القانون
ويمكن المدول عنه في أى حالة كانت عليها الدعوى هو ذلك التنازل الذى
يتعلق بدعوى الإلغاء لتعلق الأمر فيها بالنظام العام الذى على أساسه
يتمنى الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية كما وأنه يبدو من أقوال
المدعى نفسه أن الجهة الإدارية أخفت في اعتبارها هذا التنازل وعاقبه
على أساسه فلا يجوز له بعد ذلك التمسك منه على أى وجه من الوجوه مادام
قد صدر صحيحا حسبها سلف البيان .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٥) ١

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

تنازل المطعون ضده عن الحكم المطعون فيه — التنازل عن الحكم.
يستتبع بالضرورة التنازل عن الحق الثابت به — اثره — زوال الخصومة
وقصر مهمة الحكم على اثبات ذلك — من سلطة المحكمة وهى في مركز الموفق
ولا تعدد بالاعتراف العرفى بالتنازل اذا لم تطعن الى شخصيته من وقعه
ويكتفى ان تنص الفصل في اصل النزاع لتنزل عليه حكم القانون .

ملخص الحكم :

لأن كان القرار بالتنازل عن الحكم الصادر من يملكه يستتبع بالضرورة النزول عن الحق الثابت بالتطبيق لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات بحيث تزول الخصومة التي صدر فيها الحكم وتغدو مهمة المحكمة هذه الحالة مقصورة على اثبات ذلك إلا أنه إزاء خلو الأوراق من دليل تطمين المحكمة معه إلى شخصيته من واقع اقرارى التنازل العرفيين عن الحكم الملغون فيه المتقدمين من إدارة قضايا الحكومة على النحو السابق بيانه والمنسويين إلى المدعى الذى تخلف عن الحضور في جميع مراحل الطعن على الرغم من اعلانه اعلانا صحيحا يكون للمحكمة وهى في مركز الوثيق حسبها تطلب اليها إدارة قضايا الحكومة ألا تعدد بهذين الاقرارين العرفيين بالثبات التنازل وبانتهاء الخصومة وأن تضى متصدية للفصل في اصل النزاع لكي تنزل عليه حكم القانون ١٠

(طعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

إذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذى يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه إذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوى عليه من تعرضه لاحتمال احالته الى المعاش اعمالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الادارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة وبين المزايا التى يفيد منها في حالة بقلاله في وظيفته المدنية فائز عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للادارة حتى يضمن استمراره في الخدمة فان تنازل المدعى عن الحكم لا يكون قد صدر تحت اكراه يفسده — أسس ذلك أنه يجب لكي يكون ثمة اكراه مفسد للرضا ان تبعث الزهبة بغية حق أى بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة .

مُخص الحكم :

ان محصل ما ينعاه المدعى من اكراه شلب رضاه عند تقديمه التنازل عن الحكم المطعون فيه انه كان واقعا تحت ضغط أولى الشأن بالوزارة لحمله على تقديمه والا تعرض لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة باحتمالاته التي قد تنمخض عن وضع أسوأ له فلم يكن أمامه إلا يختار اخف الضررين وأن ما اتبعته الوزارة معه يبلغ حد الوسائل غير المشروعة التي بعثت في نفسه بغير حق الرهبة الجدية التي ضُفِطت على ارادته فانسدت رضاه .

ومن حيث أن ما نسبته المدعى الى الإدارة من مسالك اتخذ حياله بمناسبة بحيث حالات من صدرت لهم احكام بالاندماج في هيئة الشرطة ومنهم المدعى بما قد يترتب عليه من اخلاله الى المعاش بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة ولو صح وقوعه بالصورة التي يدعيها — لما كان اكراها مفسدا للرضاء لانتفاء ركن عدم المشروعية سواء في الوسائل أو في الغاية اذ يجب لكي يكون ثمة اكراه مفسد للرضا أن تبعث الرهبة بغير حق اى بوسائل غير مشروعة ولغاية غير مشروعة بينما هذا المزعم سواء من جانب المسئول بمكتب وزير الداخلية أو ما أبداه مستشار الدولة في مذكرته من رأى في شأن مدى امكانية تنفيذ الاحكام الصادرة بالاندماج في هيئة الشرطة — لا تعدو أن تكون بيانا بما قد يترتب على ادماجه في هيئة الشرطة برتبة لواء تنفيذا للحكم الصادر لصالحه من احتمال اخلاله الى المعاش نتيجة اعمال الجهة الادارية سلطتها التقديرية التي خولها لها المشرع في هذا الشأن ومن ثم فان هذا المسلك في حد ذاته لو صح من جانب الإدارة يكون مشروعا في وسيلته وغايته مادام يكشف عن حكم القانون الواجب التطبيق فاذا كان المدعى قد وازن بين المركز الذي يقرره تنفيذ الحكم المطعون فيه اذا ما قضى برفض الطعن بما ينطوى عليه من تعرضه لاحتمال اخلاله الى المعاش اعبالا للسلطة التقديرية المقررة لجهة الادارة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ — وبين المزايا التي يفيد منها في حالة بقائه في وظيفته المدنية فائز عدم الدخول في مجال السلطة التقديرية للإدارة حتى يضمن استقراره في الخدمة والانتفاع بالمزايا المقررة لوظيفته فان التنازل لا يكون قد صدر من المدعى تحت اكراه يفسده ويجعل الرضا فيه منعذرا وانما

صدر عن ارادة صحيحة قدرت باختارت القنائل عن الحكم وهو ما راي فيه
انه يحقق مزايا افضل من الاستمرار في النزاع .

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ :

اقرار من صدر حكم لصالحه ، امام المحكمة الادارية العليا ، عند نظرها
الطعن فيه بتنازله عنه اثره بالنسبة الى الحكم والى الحق الثابت به —
المادة ٣٠٨ مرافعات .

ملخص الحكم :

اذا حضر المظنون ضده شخصيا امام هذه المحكمة وقرر انه يتنازل عن
الحكم المظنون فيه الصادر لصالحه من المحكمة الادارية بعد اذ قامت الجهة
الادارية بتنفيذه مع تحمله جميع المصروفات سواء مصروفات الدعوى او
مصروفات الطعن فان هذا الاقرار الصادر منه على الوجه المتقدم يعتبر نزولا
ممن يملكه عن الحكم محل الطعن الراهن الامر الذى يستتبع لزوما النزول
عن الحق الثابت به طبقا لنص المادة ٣١٢. قانون المرافعات المدنية والتجارية
ومن ثم نزول الخصوم التى صدر فيها الحكم المذكور ولا يكون ثمة نزاع
بين طرفيها لا لامتقاده بقوليات وجوده وتغذو مهمة المحكمة مقصورة على اثبات
ذلك دون التصدى للفصل فى اصل النزاع الذى اصبح غير ذى موضوع .

(طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

حجية الشيء المحكوم فيه — عدم تعلقها بالنظام العام — نزول الموظف
عن حكم بتسوية حالته طبقا لقوانين وقرارات معينة — اثره — زوال ما للحكم

من حجية وامتناع الاحتجاج به كسند تنفيذى — إلغاء القوانين والقرارات
المشار إليها منذ صدورهما بقانون المعادلات — تسوية حالته تكون وفقا
لقانون المعادلات — فقدانه للزايا التى كانت قد ترتبت له بمقتضى الحكم
المتنازل عنه .

ملخص الحكم :

ان من المسلم به كامل قانونى ان لكل من طرفى الخصومة النزول
عن حكم قضائى صدر لصالحه وقبول اعادة طرح النزاع من جديد على
القضاء ، وذلك لأن حجية الشيء المحكوم به لا تتعلق بالنظام العام ، ولا يجوز
للمحكمة ان تأخذ بها من تلقاء نفسها ، بل لابد للمحكوم له من التمسك
بها ، لاحتمال ان تأبى نيته الاستفادة من حكم صدر لصالحه على خلاف
القانون .

فإذا كان القرار الصادر من اللجنة القضائية قد قضى بأحقية الموظف
فى أن تسوى حالته وفقا لقوانين وقرارات معينة ، فانه لم ينشئ له حقا كان
غير موجود من قبل ، لأن الحق المحكوم به يستمد من القوانين واللوائح التى
قضى القرار بأحقية فى أن يعامل وفقا لها ، فالقرار كاشف لحكم القانون ،
ولا ينشئ بذاته حقا لم يكن موجودا من قبل ، ومن ثم ماذا نزل الموظف
عن القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية ، فانها ينزل فى الواقع عن
حجيته قبل الادارة فى أن يعامل وفقا لقوانين معينة ، ولا ينصب هذا التنازل
على الحق المقرر له بمقتضى القانون فى ذاته .

ويؤخذ مما تقدم أن نزول الموظف عن حكم أو قرار لجنة قضائية صدر
لصالحه لا يترتب عليه الا زوال ما للحكم أو القرار من حجية ، وعودة الحالة
الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم أو القرار . فمتى كان الثابت أن اللجنة
القضائية أصدرت بتاريخ ٢٩/٣/١٩٥٣ قرارا قضى بأحقية أحد الموظفين
فى أن تسوى حالته وفقا للتواعد الواردة فى قرارات مجلس الوزراء الصادرة
فى أول يوليو و ١٩٥٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، مع صرف الفروق من
تاريخ العمل بقانون الميزانية الصادر فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ،

وما قد يترتب على ذلك من آثار مع احييته في الانتفاع من القواعد المقررة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٢ اذا توافرت الشروط التى تطلبها هذا المرسوم بقانون والقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ ، وقد أعلن هذا القرار للوزارة فى يولية سنة ١٩٥٣ وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه فى الميعاد القانونى ، وفى سبتمبر سنة ١٩٥٤ قدم الموظف المذكور اقارارا تنازل فيه عن القرار الصادر لصالحه من اللجنة القضائية ، وأقر فيه بعدم التمسك بهذا القرار وعدم المطالبة بترتب آثاره فى الحال أو الاستقلال ، وزاد بأن هذا القرار قد أصبح كأن لم يكن لتسوية حالته طبقا لقانون المعادلات الدراسية بمقتضى القرار الوزارى رقم ٥٣/١٣٨٥ بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤ .

ولما كان تسوية حالة هذا الموظف طبقا لقرار اللجنة القضائية تعطيه الحق فى الترقية الى الدرجة الخامسة الشخصية فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ والدرجة الخامسة العادية فى اول يناير سنة ١٩٥٣ ، وفى صرف الفروق المالية المستحقة له بناء على هذه التسوية اعتبارا من ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ الى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ ، ثم تستقطع هذه الزيادة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٣ بطريق الانقضاء بمعدل ٢٥٠ مليما شهريا ، على حين أنه طبقا لقانون المعادلات يستحق الدرجة الخامسة الشخصية اعتبارا من ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ والخامسة العادية فى ١/٤/١٩٥٣ ، ولا يستحق أى فروق مالية ، وتخضع الزيادة التى يحصل عليها طبقا لهذا القانون من اعانة غلاء المعيشة المستحقة له اعتبارا من ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ . لما كان ذلك ، وكلفت قرارات مجلس الوزراء والقوانين التى تضى القرار الصادر من اللجنة القضائية بتسوية حالة الموظف المذكور ومسا لها قد ألغيت منذ صدورهما بمقتضى قانون المعادلات رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الذى نص فى مادته التاسعة على سريان أحكامه على الدعاوى المنظورة أمام اللجان القضائية أو أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، فإن مؤدى ذلك أن حالة الموظف المذكور — بعد أن تنازل عن حجية الحكم الصادر له من اللجنة القضائية — أصبحت خاضعة لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التى سويت حالته على مقتضاها ، وبذلك يتمتع عليه الاحتجاج بالحكم كسند تنفيذى تلزم الوزارة بتنفيذه جبرا ، كما يفقد الموظف المذكور الحق فى المطالبة بالحقوق الناشئة عن القواعد

التي قضى قرار اللجنة بأحقيته في أن تسوى حالته ونفا لهذه القواعد بعد نسخها بقانون المعادلات ، ولا يكون له إلا أن تسوى حالته طبقا للقانون الأخير .

(متبوع ٢٦١ — في ١٢/٧/١٩٥٥) .

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

لم يتضمن قانون مجلس الشورى الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصا خاصا بالتنازل عن الأحكام — وجوب الرجوع في هذا الشأن الى احكام قانون المرافعات — المادة ١٤٥ من قانون المرافعات تقضى بان التزول عن الحكم يستتبع التزول عن الحق الثابت به — مقتضى ذلك ان تنازل الخصم من الحكم الصادر له يترتب عليه انقضاء الخصومة التي صدر فيها كما يتبع على التنازل عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رفعت به الدعوى لان الحكم كقاعدة عامة من شأنه ان يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها ما لم يكن من الأحكام المنشئة للحقوق .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان السيدة/..... المطعون ضدها قد قررت في جلسة المحكمة المنعقدة بتاريخ ١٥ من مارس انها بتنازل عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٤ من يولية سنة ١٩٧٩ فى الدعوى رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٢ ق القبلية منها والمطعون فيه ، وبذات الجلسة قرر الجاضر عن الهيئة الطاعنة بقبول الهيئة المصروقات وطلب ترك الخصومة فى الطعن واثبت ذلك بمحضر الجلسة .

والحكم المتنازل عنه هو الصادر لصالح المطعون ضدها والذي قضى « بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطى المدعية فى

الترقية الى احدى وظيفتين مسيرى الإدارة العليا ذات الرتبة الثابت (٢٣٠٠ جنيها سنويا) مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمّت الجهة الادارية المصروفات .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لم يرد فيه نص خاص بالنزول عن الاحكام .

ومن حيث ان المادة الثالثة من مواد اصدار قانون مجلس الدولة قد نصت على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي لذلك يتمين تطبيق احكام قانون المرافعات الخاصة بالنزول عن الاحكام .

ومن حيث ان المادة ١٢٥ من قانون المرافعات قد نصت على أن « النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به » ومن متضى ذلك أن تنازل الخصم عن الحكم الصادر له يترتب عليه انتفاء الخصومة التي صدر فيها كما يتمتع على النزول عن الحكم تجديد المطالبة بالحق الذي رنعت به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين حقوق الخصوم التي كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها ما لم يكن من الاحكام المنشئة للحقوق .

ومن حيث أنه لما كانت المدعية (المطعون ضدها) قد تنازلت عن الحكم المطعون به وقيل الحاضر عن الهيئة الطاعنة تحمل الهيئة بالمصروفات فيتمين — والحالة هذه — الحكم باعتبار الخصومة منتهية في الطعن مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ١٢١٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٩)

ثاني عشر

حكم تهيدى بندق خير

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

حكم تهيدى بندق خير وتحديد مهمته — امانة الخير — اذا لم
يقم الطامن بنفع امانة الخير التي حددتها المحكمة فان حقه يسقط في الحكم
التهيدى الصادر من المحكمة — اساس ذلك — المادة ١٣٧ من قانون
الرافعات المدنية والتجارية وجوب نظر الطمن بحالته .

ملخص الحكم :

احالت هذه المحكمة الطمن الى خير تكون مهمته معاينة الارض وبيان
ما اذا كانت تشغل ضمن مساحة ١٩ س ٩ ط ٢٨٣ ف التي تصرف فيها
المرحوم والاطلاع على دفاتر وسجلات المالك المذكور لبيان
ما اذا كانت مسجلة او منتظمة وما ورد بها بشأن المساحة المتنازع
عليها . وكذا بيان تسلسل الملكية بالنسبة لهذه المساحة — وواضح
اليد عليها وظلهم ونوع وضع اليد واذا لم يقم الطامن بنفع امانة الخير
التي حددتها المحكمة فان حقه يسقط في الحكم التهيدى الصادر منها عملا
بحكم المادة ١٣٧ من قانون الرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم يلزم
نظر الطمن بحالته .

ومن حيث ان ما قدم المعارض من مستندات (شهادة الجمعية التعاونية
وشهادة الاتحاد الاشتراكي اللتين ضمنهما حافظة المستندات المقدمة في
الاعتراض) — لا يكتفى في نسبة ملكية المساحة المتنازع عليها اليه ، كما
لم يقدم ما يفيد وضع يده وسلفه عليها المدة المكسبة للملكية .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطاعن قد عجز عن اثبات مدعاه بهلكية
المساحة المتنازع عليها ويكون القرار المطعون فيه قد أصاب الحق فيهما
انتهى اليه من رفض الاعتراض — وبالتالي يكون الطعن قد بنى غير أساس
سديد من القاتون متعينا الحكم برفضه والزام الطاعن المصروفات عملا بحكم
المادة / ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٨٢)

ثالث عشر

الحكم بعدم الاختصاص والأحالة

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

إذا قضت المحكمة بعدم الاختصاص وجب عليها الأمر بأحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية — أساس ذلك من قانون المرافعات الجديد .

ملخص الحكم :

أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد قد نصت على أنه : « على المحكمة إذا قضت بعدم الاختصاص أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ويجوز لها منئذ أن تحكم بغرامة عشرة جنيهات وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » ، وأعمالا لهذه المادة يتمين القضاء بأحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة روض الفرج الجزئية المختصة لنظرها مع إبقاء النصل في المصروفات .

(طعن ٢٠٨ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

وجوب إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

كان يتعين على المحكمة وقد قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة اعبالا لمص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تنص على أن « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص منطلقا بالولاية .. » واذا لم تعمل المحكمة ذلك فانها تكون قد خالفت القانون .

(ملعن ١١٢٢ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/١٠)

قائمة رقم (١٣٦٥)

المبدأ :

نظر المحكمة المخال لايها الدعوى وجوبى — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المحاكم الادارية اذ تختص في حدود نصابها بالفصل في الطلبات التي يقدمها ذوى الشأن بالظمن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة لا يقف اختصاصها في هذا الصدد عند حد القرارات الاجنبية بالتعيين وانما يمتد كذلك الى القرارات السلبية بالامتناع عن التعيين — الا انه بعد صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بتعميل بعض احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المنسار بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذى استحدث في المادة ١٣٥ منه النص على وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة اذا قضت بعدم اختصاصها وكذا النص على الزام المحكمة المحال اليها الدعوى نظرها كما يتعين على المحكمة القضاء الادارى — وقد ضمر حكما المطعون فيه بعد العمل باحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المذكور — ان تلتزم بنظر الدعوى بعد أن قضت المحكمة الادارية لوارة الشئون الاجتماعية بعدم اختصاصها بنظرها وبالحالها اليها ليا كان الراى في صواب هذا القضاء أو عدم صوابه واذا تسلبت محكمة القضاء الادارى من

نظر الدعوى وقضت بحكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها فان حكمها هذا يكون قد خالف ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وقد كان واجب التطبيق من النص على الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ولما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد احتفظ في المادة ١١٠ منه بهذا النص فانه يتمين والحالة هذه — القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٩٠٢ لسنة ١٦ القضائية والأمر بإعادة الدعوى المذكورة الى محكمة القضاء الادارى لنظرها .

(طعن ١٢٧١ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية وإحالة الدعوى الى محكمة اخرى ملازم للمحكمة الثانية تطبيقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ولأنه حاز قوة الأمر المقضى .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة التأديبية بالإسكندرية الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الانتصاف ميلا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات هذا الحكم قد ترتب عليه التزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها وذلك لأكثر من سبب فهو من ناحية قد استند فى الاحالة الى المادة ١١٠ المذكورة والتي تقضى بالزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها أيا كان الرأى فى صواب الحكم القاضى بالاحالة وهو من ناحية أخرى كان قد حاز قوة الأمر المقضى عند نظر الدعوى أمام المحكمة التى أخيلت لها الدعوى بنظرها فأصبح ملزما لهذا السبب أيضا ولما كانت المحكمة المحالة اليها الدعوى قد التزمت بمسا قاضى به هذا الحكم فنظرت الدعوى وفصلت فى

موتوبيا دون أن تعود إلى بحث اختصاصها المحلي فإن حكمها يكون مطبقا
للقانون ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص غير قائم على أساس سليم
خليقا بالرأى .

(طعن ١٩٨٣١ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

الإحالة عند الحكم بعدم الاختصاص يجب ألا تكون إلا بين محكمتين
سواء كانتا تابعتين إلى جهة قضائية واحدة أو إلى جهتين - اللجنة القضائية
للاصلاح الزراعي ليست محكمة ولذلك فلا تجوز إحالة الدعوى إليها .

ملخص الحكم :

طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات فإن الإحالة منذ الحكم
بعدم الاختصاص لا تكون إلا بين محكمتين سواء أكانتا تابعتين إلى جهة
قضائية واحدة أو إلى جهتين واللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ليست
محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة ١٠ المشار إليها ولذلك فلا تجوز
إحالة الدعوى إليها وإنما يكون الطاعنون وشأنهم في طرح النزاع على تلك
اللجنة وفقا للأوضاع التي حددها القانون .

(طعن ١٤٤٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٨)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة
قضائية واحدة - صحة ما قضت به محكمة القضاء الإداري من عدم
(م ٢٢ - ج ١٤)

اختصاصها بنظر طعن في قرار مجلس تأديبي ورفضها إحالته الى المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى بأن الاحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة ولما كان اختصاص محكمة القضاء الاداري مقصورا على الفصل في المسائل المبنية في المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ من قانون مجلس الدولة ولأن الاحكام الصادرة منها بطعن عليها امام هذه المحكمة فانها لا تكون من درجة المحكمة الادارية العليا وبالتالي لا يجوز لها إحالة الطعن في قرار مجلس التأديب للمخالفات المالية الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦١ المرفوع اليها الى المحكمة الادارية العليا ، ذلك ان اباحة الاحالة من محكمة القضاء الاداري الى المحكمة الادارية العليا يؤدي الى تعطيل اختصاص هيئة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا بالتعقيب على احكامها ويتعارض في الآن ذاته مع اجراءات الطعن امام هذه المحكمة التي نص عليها قانون مجلس الدولة اذ تكون هذه الاحالة بالنسبة للطعون التي ترفع من ذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة بقرار تصدره دائرة فحص الطعون طبقا لما تقتضيه المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة لذلك فان محكمة القضاء الاداري وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر الطعن المرفوع اليها من قرار مجلس التأديب للمخالفات المالية الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٦١ اخذا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرارات الصادرة من مجالس التأديب منزلة الاحكام ويسرى في شأنها ما يسرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية من حيث قابليتها للطعن فيها مباشرة امام المحكمة الادارية العليا ثم رفضت باعتبارها ادنى في التدرج القضائي من المحكمة العليا إحالة الدعوى الى هذه المحكمة تكون قد اصابته وجه الحق في قضائها .

(طعن ١٠٠٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩) . . .

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — عدم التزام محكمة الطعن بالحكم الصادر بالإحالة .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن لأن القول بغير ذلك من شأنه أن يقلل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على الأحكام ومن بينها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى اليها والمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وأن ألزمت المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها إلا أنها لا تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالإحالة وليس ثمة ريب في أن التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجاف مع طوائع الأشياء ويخل بنظام التدرج القضائي في أصله وغايته ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع حد لمنع تضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلبة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

(ملعن ٥٤٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — عدم التزام محكمة الطعن بالحكم الصادر بالإحالة .

ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان اابعة الاحالة من

محكمة القضاء الإداري إليها يؤدي إلى تعطيل اختصاص هيئة محصر الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بالتعقيب على أحكامها ويتعارض في الآن ذاته مع إجراءات الطعن أمام هذه المحكمة التي نص عليها قانون مجلس الدولة إذ تكون هذه الحالة بالنسبة للطعون التي ترفع من ذوي الشأن ورئيس هيئة مفوضي الدولة بقرار تصدره دائرة محص الطعون فلا تجوز الاحالة إلا بين محكمتين بنظر أن الموضوع لأول مرة ولو كانتا تابعتين لجهتين قضائيتين ومن ثم لا يسوغ لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن والقول بغير ذلك من شأنه أن يفصل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على الأحكام ومن بينها الأمر الصادر بأحالة الدعوى إليها ذلك لأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات القائم وإن ألزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها إلا أنها لا تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالحالة وليس من ريب في أن التزام المحكمة الإدارية العليا بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجلى مع طبائع الأشياء ويخل بنظام التدرج القضائي ولا وجه لما سألته الحكم الطعين من أن المحكمة الإدارية العليا إنما تنظر الطعن في قرارات لجان الإصلاح الزراعي باعتبارها محكمة أنشائية وليست محكمة تعقيب على الوضع المألوف في اختصاصها العام فذلك أن الصحيح أن المحكمة الإدارية العليا تنظر الطعون في - قرارات اللجان المشار إليها بوصفها محكمة طعن لأن قرارات اللجان القضائية المتقدمة هي - قرارات إدارية ذات صفة قضائية راعى المشرع فيها أنها تقرب إلى الأحكام غارتأي أن يكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة ومن ثم فإن سلطة المحكمة الإدارية العليا في نظر تلك الطعون لا تختلف في طبيعتها عن سلطتها في شأن الطعون الأخرى ، وإذ ذهب الحكم الطعين إلى غير ما تقدم فإنه يكون قد أخطأ في تفسير القانون وتاويله .

قامعة رقم (٣٧١)

المبدأ :

صدر حكم احدى المحاكم الابتدائية بمدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ، مع الأمر بإحالتها الى المحكمة الادارية العليا — افصح المحكمة في حيثياتها ان اساس عدم اختصاصها تعلق الدعوى بقرارات صادرة من رئيس الجمهورية باستبعاد موظفين أو فصلهم — المحكمة قصت احالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بوصفها محكمة موضوع — لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الى محكمة الطعن — اساس ذلك — خطأ المحكمة الابتدائية في احالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا — القضاء بمدم جواز الاحالة الى المحكمة الادارية العليا واحالتها الى محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت محكمة جنح شمال القاهرة الابتدائية قد حكمت بمدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وامرت بإحالتها الى المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة الا انه نظرا لانها قد بنيت في حيثيات الحكم انها لا تختص ولائيا بنظر الدعوى المتعلقة بقرارات جمهورية صادرة في شأن استبعاد الموظفين وفصلهم وان المدم يشغل وظيفة مدير عام فانها تكون قد قدمت بنظر الدعوى امام الدائرة المختصة واحالتها الى محكمة القضاء الادارى (هيئة الفصل بغير الطريق التأديبي) بوصفها محكمة موضوع بحسبان انه لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — واذا كانت المادة ١٠١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد ألزمت المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها الا انها لم تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالاحالة — وليس ثمة ريب في أن التزام محكمة الطعن بحكم الاحالة يتعارض مع سبلتها في التعتيب على هذا الحكم الامر الذى يتجافى مع طبائع الاستياء ويخل بنظام التدرج القضائى في أصله وغايته .

ومن حيث أن محكمة شمال القاهرة الابتدائية وقد كانت تنظر النزاع بوصفها محكمة أول درجة نائها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون حين أمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا مع أنها محكمة طعن لا تنظر النزاع لأول مرة ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز إحالة الدعوى إلى هذه المحكمة وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري التي قصدت المحكمة في الواقع من الأمر إحالة الدعوى إليها على ما استبين من سياق أسباب قضائها على ما سلف بيانه .

(طعن ١٠٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٣٧٢)

الـبـدا :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحال إليها الدعوى ينظرها — امتناع معاودة البحث في الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . وقد استهدف المشرع من إيراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتكاثف أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى ، فضلا عما في ذلك من مضيعة لوقت القضاء ومجلية لتناقض أحكامه

ومن حيث أنه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وإطلاقه نقذ بات محتما على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعدم الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تملود البحث في الاختصاص أيا كانت طبيعته المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها وحتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفية إذ قدر

المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ به في هذا المجال تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

ومن حيث أن الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يدخل بحق المدعى في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب فإذا فوت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فإن الحكم يحوز حجية الشيء المقضي فيه ولا يعود بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى .

ومن حيث أن فصل الطاعن من وظيفته بإحدى شركات القطاع العام وقد صدر استنادا الى المادة ٥/٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بسبب انقطاعه عن العمل يعد — في صحيح القانون — فصلا غير تاديبى مما يدخل الطعن فيه في اختصاص القضاء المدنى الا أنه لما كانت محكمة القاهرة الابتدائية المدنية قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة التاديبية على تقدير أنها تنطوى على الطعن في قرار تاديبى وعلقت المدعى الطعن في هذا الحكم في الميعاد فإن هذا الحكم يحوز حجية الشيء المقضى به وتلتزم المحكمة التاديبية بقرار الاحالة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاصه بنظر الدعوى قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله الأمر الذى يتعين معه الفأوه وامادة الدعوى الى المحكمة المذكورة للفصل في موضوعها .

(طعن ٤٢٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — مقتضاها الزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — امتناع معاودة البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة — حكمة النص .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تابر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها : وقد استهدف المشرع من ايراد حكم هذا النص — على ما اشارت اليه الاعمال التحضيرية — حسم المنازعات ووضع يدها فلا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لآخرى ، فضلا عما في ذلك من مضية لوقت القضاء وجلبه لتناقض احكامه . وازاء صراحة هذا النص نقذ بات متمنا على المحكمة التي تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص ان تعاود البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص او الاسباب التي بنى عليها حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية اذ قرر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت الاخذ به في هذا المجال تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى وقد انصحت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الامة عن ذلك في وضوح حين قالت ان المشرع اوجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — وارسلت اللجنة المذكورة ان مقتضى هذه الفكرة الجيدة التي اخذ بها المشرع ان يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية حجيته امام محاكم الجهة الاخرى بحيث لا تجوز اعادة النظر في النزاع بدعوى ان الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة وأن من مزاي هذه القاعدة الحد من حالات النزاع على الاختصاص بين جهات القضاء هذا والزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب فاذا فوت على نفسه الطعن فيه في الميعاد فان الحكم يحوز حجية الشيء المقضي فيه ولا يعدو بالامكان اثاره عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى . ولما كان الامر كذلك وكان الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء العالي بنظر الدعوى واحالتها الى المحكمة التأديبية قد أصبح نهائيا فانه يتمتع آثاره الدلع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ويتعين على هذا الحكم الفصل في موضوع المنازعة .

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ويلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها اى بالفصل في موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية — يمتنع على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى علاقة الحكم الصادر الصادر فيها بعدم الاختصاص او الأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة — اساس ذلك أن المشرع قدر أن الاعتبارات التى اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بجلسة ١٣ من مايو ١٩٧٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى محكمة القضاء الإدارى المختصة بنظرها ، الا أن المحكمة الأخيرة أصدرت بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من مايو ١٩٧١ حكما بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى الدعوى وبإحالتها بإحالتها الى المحكمة العليا للاختصاص ، وأقامت قضاها على أنه لما كان المدعى من العاملين بإحدى شركات القطاع العام ناته لا يصحق عليه وصف الموظف العام وينحصر عنه اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طعنه فى القرار الصادر فى شأنه على ما تناولته على سبيل الحصر والتحديد المادة ٨ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وبالتالي فانه لا اختصاص للقضاء الإدارى بنظر الدعوى ، ومن جهة أخرى فان انحالة الدعوى من محكمة القاهرة الابتدائية بعد حكما بعدم الاختصاص لا يلزم —

محكمة القضاء الإداري — وهي غير مختصة ولائيا بنظرها — بالفصل فيها لأن معنى ذلك أن تسلب المحكمة المحيلة من اختصاصها لتفرض على محكمة سواها اختصاصها دخيلا عليها ، وأنه يترتب على التسليم بهذا النظر أن يتوزع الاختصاص بين المحاكم لا يقاتون كما هو الأصل وإنما بمجرد حكم قضائي وفي هذا ما فيه من خروج على مبدأ الفصل بين السلطات وهو مبدأ دستوري فضلا عما يؤدي إليه من تضارب بين أحكام المحكمة الواحدة حين تقضى حيناً بعدم اختصاصها بالنسبة إلى الدعاوى التي ترفع إليها مباشرة وحيناً باختصاصها بالنسبة إلى الدعاوى المماثلة التي قد تحال إليها ، الأمر الذي لا مناص معه — فيما ذهب الحكم المطعون فيه — من اعتبار أن المقصود من الحكم الوارد في المادة ١١٠ مرافعات والذي يلزم المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة كما تلزم المحكمة المحال إليها بنظرها أن المقصود به إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها دون الفصل فيها وربت المحكمة على ذلك أنه يقعين على المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى من محكمة أخرى طبقاً للمادة ١١٠ المشار إليها أن تقضى في حالة تبين عدم اختصاصها الولائي بعدم اختصاصها هي الأخرى وأن تحيل الدعوى إلى المحكمة العليا التي عند لها الاختصاص بالفصل في النزاع السلبي بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه وإن أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في الدعوى تأسيساً على أن الالتزام الوارد بالمادة ١١٠ مرافعات إنما ينصرف إلى إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها دون التزامها بالفصل فيها إلا أن الحكم خالف القانون فيما انتهى إليه من إحالة الدعوى إلى المحكمة العليا لأن الإحالة بموجب هذا النص لا تجوز إلا إلى محكمة مختصة أصلاً بنظر النزاع موضوعاً ، كذلك فإن المشرع حدد القواعد والإجراءات التي يلتزم أصحاب الشأن باتخاذها في مسائل تنازع الاختصاص ورغمما إلى المحكمة العليا خارج نطاق قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم فلا تسرى أحكام هذا القانون ومنها الحكم الوارد في المادة ١١٠ على هذه المسائل .

ومن حيث أنه ولئن اقتصر الطعن في الحكم على الشق الخاص بالحالة. الديموى الى المحكمة العليا دون الشق الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الديموى ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن من هيئة مفوضى الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة من الحالات التى تعنيه مما نص عليه في قانون مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون على المنازعة دون التقييد بطلبات الهيئة أو الأسباب التى تبديها ، وذلك نزولا على سيادة القانون في روابط القانون العام ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الحالات وكان صائبا في فضله فبقى عليه وترفض الطعن ، وينبنى على ذلك أنه متى كانت هيئة مفوضى الدولة قد تصرت طعنها على الشق الثانى من الحكم المتعلق بالحالة الى المحكمة العليا دون الشق الأول المتعلق بالاختصاص ، وكان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا ، فإنه لا مندوحة من اعتبار الطعن في الشق الثانى مثيرا للطعن في الشق الاول .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الديموى الى المحكمة المختصة وتلزم المحكمة المحال اليها الديموى بنظرها — أى بالفصل في موضوعها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وأن المشرع إنما استهدف من إيراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى وفي ذلك ما فيه من مضيعة لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه .. وأنه إزاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وإطلاقه فقد بات ممتنعا على المحكمة التى تحال اليها الديموى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص إيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، إذ قدر المشرع أن الاعتبارات التى اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمو على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى ، وبإعارة أن إلزام المحكمة المحال اليها الديموى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ المشار اليها لا يخل بحق الديموى في

الطعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة بطريق الطعن المناسب ،
هناذا فوت المدعى على نفسه الطعن فيه في الميعاد فان الحكم يحوز حجية
الشيء المقضى ولا يعود بالإمكان اثاره عدم اختصاص المحكمة المحال اليها
الدعوى .

ومن حيث انه لما تقدم فان الحكم الملعون فيه يكون قد جانب الصواب
غيبا قضى به من عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر
الدعوى بعد أن احيلت الدعوى من محكمة القاهرة الابتدائية التى قضت
بعدم اختصاصها ولم يطعن في حكمها في الميعاد وبذلك تكون احالة الدعوى
من محكمة القضاء الادارى الى المحكمة العليا — بغض النظر عن مدى سلامة
هذه الاحالة — غير ذات موضوع .. واذا اخطأ الحكم الملعون فيه في تطبيق
القانون وتاويله على الوجه المتقدم فانه يتعين الغاؤه والقضاء باختصاص
محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل في موضوعها .

(طعن ٥٩٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

احالة الدعوى من محكمة الاسكندرية الابتدائية الى المحكمة التأسيسية
بالاسكندرية — لا يجوز للمحكمة الأخيرة أن تقضى فيها بعدم الاختصاص —
اساس ذلك ان المادة ١١٠ من قانون المرافعات توجب على المحكمة
اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ان تأمر باحالتها الى
المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم
المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها — ازاء صراحة النص — يمنع
على المحكمة المحال اليها الدعوى ان تصاود البحث في الاختصاص او
الاسباب التى بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة
— لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن على حكم عدم الاختصاص والاحالة
بطريق الطعن المناسب — اذا فوت على نفسه الطعن فان الحكم

يجوز حجية الشيء المقضى فيه ، ولا يمكن إثارة مسألة اختصاص المحكمة .
المحال اليها الدعوى .

ملخص الحكم :

أنه أيا كان الرأي في مدى اختصاص المحكمة التأديبية بالإسكندرية .
بنظر الدعوى فإنه ما كان يجوز لها أن تقضى فيها بعدم الاختصاص بعدم
أحيلت اليها من محكمة الاسكندرية الابتدائية بالتطبيق لنص المادة ١١٠ .
من قانون المرافعات التي توجب على المحكمة أن ما قضت بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى أن تأثر بحالتها بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم
الاختصاص متعلقا بالولاية ، ولزم المحكمة المحال اليها الدعوى — بنظرها .
أذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد استهدف من إيراد
— حكم هذا النص — على ما أشارت اليه الأعمال التفسيرية —
حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص
من محكمة لأخرى ففسلا عما في ذلك من مضيعة لوقت القضاء وجبلية
للتناقص أحكامه . وإزاء صراحة هذا النص فقد بات مقتضا على
المحكمة التي تحال اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن —
تعادو البحث في الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلاية
الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التي بنى عليها
حتى لو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية إذ قدر المشرع أن
الاعتبارات التي اقتضت الأخذ به في هذا المجال تسبو على ما يتطلبه
التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء
محكمة أخرى ، وقد انصحت لجنة الشئون التشريعية بمجلس الأمة من
ذلك في وضوح حين قالت أن المشرع أوجب على المحكمة أن تقض بعدم
اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم
الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى .
بنظرها ، وازدلت اللجنة المذكورة أن مقتضى هذه الفكرة الجديدة
التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذي يصدر من جهة قضائية
حجية أمام محاكم الجهة الأخرى ، بحيث لا تجوز إعادة النظر في النزاع
بدعوى — أن الحكم فيه ضد من جهة قضائية غير مختصة ، وأن .

مزاياء هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات القضاء . هذا والزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة ١١٠ مرافعت لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن بالحكم بطريق الطعن المناسب ، فإذا فوت على نفسه الطعن فيه فإن الحكم يجوز حجية الشيء المقضى فيه لا يمدو بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال اليها الدعوى . ولما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية سالف الذكر ، والذي قضى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية قد بات نهائيا بعدم الطعن فيه ، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تنظر الدعوى المحالة وأن تتصل في موضوعها التزاما بحكم المادة ١٢٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف ما تقدم ، لذلك يتعين الحكم بالفائه وامادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للفصل فيها .

(طعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن رقم ٨٢١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٧)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بإحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها - التزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة سالف الذكر لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب - فوات مواعيد الطعن عليه

يترتب عليه أن يحوز الحكم حجية الشيء المقضى فيه ولا يعدو بالإمكان
اثارة عدم اختصاص المحكمة بالحالة اليها الدعوى .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب
على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بحالتها
بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ،
وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . وقد استهدف المشرع من
إيراد حكم هذا النص — على ما اشارت اليه الأعمال التحضيرية — حسم
المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة
أخرى فضلا في ذلك من مضيعة لوقت القضاء ومجلبة لتناقض
أحكامه . وإزاء صراحة هذا النص فقد بات متمثلا على المحكمة التي تحال
اليها الدعوى بعد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث في
الاختصاص أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها
بعدم الاختصاص أو الأسلوب التي بنى عليها ، حتى ولو كان عدم
الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، إذ قدر المشرع ان الاعتبارات التي اقتضت
الأخذ به في المجال تسو على ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم
تسليم قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى ، وقد أنصحت لجنة الشؤون
التشريعية بمجلس الأمة من ذلك في وضوح حين قالت أن المشرع أوجب
على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى
المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، وتلتزم المحكمة
الحالة اليها الدعوى بنظرها — وأردت اللجنة المذكورة أن مقضى هذه
الفكرة الجنيذة التي أخذ بها المشرع أن يكون للحكم الذي يصدر من جهة
قضائية جبينه أمام محاكم الجهة الأخرى بحيث لا تجوز إعادة النظر في
النزاع بدعوى أن الحكم فيه صدر من جهة قضائية غير مختصة ، وأن من
مزايا هذه القاعدة الحد من حالات التنازع على الاختصاص بين جهات
القضاء . هذا والزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها طبقا للمادة
١١٠ من المرافعات لا يخل بحق صاحب الشأن في الطعن في الحكم بطريق

الطعن المناسب ، فإذا فوت على نفسه الطعن فيه فإن الحكم يحوز حجية الشيء المقضى فيه ولا يعدو بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحالة إليها الدعوى — ولما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية — سالف الذكر — والذي قضى بعدم اختصاصها ولائياً ينظر الدعوى ويحالها إلى محكمة القضاء الإدارى ، قد بات نهائياً بعدم الطعن فيه ، فقد كان يتعين على محكمة القضاء الإدارى أن تنظر الدعوى المحالة وأن تفصل فى موضوعها التزاماً بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى خلاف ما تقدم ، لذلك يتعين الحكم بالفائه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها ، مع إلزام الشركة المطعون ضدها بمصروفات الطعن وإبقاء الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٣١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٢٧)

٢٧

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ولو كانت غير مختصة ولائياً — التزامها بنظر الدعوى دون الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص — تفويت ميماد الطعن يترتب عليه اعتبار الحكم نهائياً .

ملخص الحكم :

أن هذه المحكمة سبق لها أن قضت بأن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان من اختصاص متعلقاً بالأولية ، وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى

بنظرها — أى بالفصل فى موضوعها — ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وأن المشرع إنما استهدف من إيراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى فضلا عما فى ذلك من مضية لوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه ، وأنه إزاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وإطلاقه ، فقد بات مقتضا على المحكمة التى تجال إليها الدعوى بهد الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث فى اختصاصها إيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الأسباب التى بنى عليها وحتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة ، إذ قدر المشرع أن الاعتبارات التى اقتضت الأخذ به فى هذا المجال تسبو على ما يتطلبه التنظيم القضائى من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة أخرى وبإمراة أن الزام المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لا يخل بحق المدعى فى الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص وبالإحالة بطريق الطعن المناسب ، فإذا فوت المدعى طريق نفسه الطعن فيه فى الميعاد فإن الحكم يحوز حجية الشئ المفضى ولا يعود بالإمكان إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى من جديد .

(طعن رقم ٥٨٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

المادة ١٢٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحالة إليها الدعوى بالفصل فيها ولو كانت غير مختصة ولايا بنظرها — التزامها بنظر الدعوى والفصل فيها لا تحول دون الطعن فى الحكم بعدم الاختصاص — تفويت الطعن يترتب عليه اعتبار حكم المحكمة الأولى نهائيا وملزما للمحكمة المحال إليها الدعوى .

(م ٣٤ — ج ١٤)

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة طعننت في هذا الحكم طالبة الحكم بالغائه وبعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدموى ومع الزام المدعى المصروفات ، واقتلب طعننها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه إذ ذهب في تفسير نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات مذهباً يخالف الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثانية) بجلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ في الطعن رقم ٥١٣ لسنة ١٦ القضائية حيث رأت المحكمة أن ما ورد بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التزام المحكمة المحال اليها الدموى بنظرها لا تخل بحق هذه المحكمة في الالتزام بالاحالة للأسباب التى تثبت عليها بحيث اذا رأت انها على الرغم من الاحالة غير مختصة بنظر الدموى وجب عليها للحكم مع هذا بعدم الاختصاص ذلك لان هذه الاحالة لا تعنى حتماً بالضرورة التزام المحكمة المحال اليها بالفصل في موضوع الدموى لان هذا الموضوع قد يخرج قانوناً من اختصاصها ، ومن ثم فإن على المحكمة المذكورة عند النظر في الدموى المحالة اليها أن تبحث بداية وقبل النظر في موضوعها مدى اختصاصها بها وفقاً للقانون المنظم لها وفي حدود ولايتها وفقاً للاجراءات المتبعة اياها . واضافت هيئة مفوضى الدولة فانه ولئن كان الحكم المطعون فيه يتفق مع ما جرى به قضاء المحكمة الادارية العليا (الدائرة الاولى) بجلستى ١٩٧٤/١٢/٢٨ ، ١٩٧٥/٥/١٧ في الطعنين رقمى ٢٠ لسنة ١٨ القضائية ٥٢٨ لسنة ١٧ القضائية على التوالي ، من انه يمنع على المحكمة التى تحال اليها الدموى بعد الحكم عليها بعدم الاختصاص ان تعاود البحث في الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلبية الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص أو الاسباب التى بنى عليها ولو كان عدم الاختصاص مطلقاً بالوظيفة ، لكن كان ذلك انه ازاء الاختلاف في الراى في شأن تفسير حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات الى النحو السالف بيانه ولا اتصاله بقضاء المحكمة الادارية العليا بدوائرها المختلفة ، فإن الامر اصبح يقتضى اعادة النظر في القضاء السابق في هذا الشأن وتقرير مبدأ موحد تلزمه محاكم مجلس الدولة بالنسبة الى الدملوى التى تحال اليها من المحاكم العادية والتى تتزايد حدها باطراد ، وبمراعاة ما يستجد من تطورات تشريعية بعد صدور

تقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وإبرازها القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا الذى أسند اليها الاختصاص بالفصل فى مسائل تنازع الاختصاص وهذا الحكم أورده المشرع تقديرا للحاجة اليه فى ظل تعدد جهات القضاء من قضاء عادى وقضاء ادارى وقضاء تحكيم وبعد الفناء محكمة التنازع التى كانت مشكلة طبقا لقانون السلطة القضائية وبعد صدور دستور سنة ١٩٧١ الذى قضى بأن يختص مجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعوى التأديبية ومقتضاء عدم جواز الزام محكم مجلس الدولة بنظر منازعات تخرج عن ولايتها والا كان فى ذلك مخالفة للدستور .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ينص على أنه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص مطلقا بالولاية . وتجوز لها اعتقده أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات ، وتلتزم المحكمة المختصة اليها الدعوى بنظرها » وقد استحدث القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فى هذه المادة الفقرة التى تقضى بأنه على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص منقلا بالولاية . وقد قصد المشرع بهذا الحكم المستحدث التيسير على المتقاضين وحسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى ، فضلا عما فى ذلك من مضيعة الوقت القضاء ومجلبة لتناقض أحكامه ، اذا كان القضاء قد استقر فى ظل تقانون المرافعات الملقى على عدم جواز الاحالة الا من المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة ، ومن ثم لما كان يحوز الاحالة من احدى المحاكم التابعة للقضاء العادى الى محكمة تابعة للقضاء الادارى ، واتمة كانت المحكمة تحكم بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى ويلتزم تولى الشأن - اذا أراد - أن تضم الدعوى من جديد أمام المحكمة المختصة ولائيا لها ، وقد رفع المشرع هذه المشقة من المتقاضين بالنص المشر

إليه بما وجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن ثامر بأحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة. ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ومن ثم فقد بات مقتضا على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعدم الحكم فيها بعدم الاختصاص أن تعاود البحث في اختصاصها أيا كانت طبيعة المنازعة وبدي سلامة الحكم الصادر منها بعدم الاختصاص حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة إذ قدر المشرع أن الاجتهادات التي اقتضت الأخذ به في هذا المجال تسببوا على ما يتطلبه لتنظيم القضاء من عدم تسليط قضاء محكمة أخرى وبمزاماة أن التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ موافقات لا تدخل بحق ذوى الشأن في الطعن في الحكم بعدم الاختصاص وبالأحالة بطريق الطعن المناسب ، فإذا فوت ذوى الشأن على أنفسهم للطعن فيه في الميعاد فإن الحكم يجوز جبية الشيء المقضى به ، ولا يعود بالإمكان ثارة اختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى من جديد .

ومن حيث أنه ليس صحيحا ما ورد في تقرير الطعن من أن ما يستجد من تشريعات بعد القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ، بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية - وهو القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، بإصدار قانون المحكمة العليا ودستور سنة ١٩٧١ وقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من شأنها أن تفيد من حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات أو يتعارض معه ذلك أن قانون المحكمة العليا ولئن حولها في مادته الرابعة اختصاص « الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قانون السلطة القضائية » عليه لم يتضمن - حسبها هو ظاهر من عبارة النص سوى نقل الاختصاص بالفصل في مسائل تنازع الاختصاص التي كانت تنظرها المحكمة المشكلة طبقا لقوانين السلطة القضائية إلى المحكمة العليا ، كما أن الفصل في مسائل تنازع الاختصاص معقود بقيام هذا النزاع ، فلذا أنقض قيامه تبعا لكون المحكمة المحالة إليها الدعوى قد

الزمت نفسها بنظر الدعوى ولم تقضى فيها بعدم الاختصاص نزولا على حكم المادة ١١٠ مرافعت بها مؤداه التوافق أو عدم التعارض مع حكم المحكمة المحلية فليس ثمة بعد ذلك تنازع بين قضاتين تخصص المحكمة العليا إذ أن مقتضى أعمال نص المادة ١١٠ مرافعات ولازمة أنه لم يعد متصورا قيام حالة تنازع سلبي ، كما أنه ليس من شأن الزام مصلكم مجلس الدولة بحكم هذه المادة أن يشكل مخالفة لأحكام الدستور أو قانون مجلس الدولة .

(طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

قرار الجهة الإدارية إنهاء خدمة الموظف واعتباره مستقلا عن العمل بدون أن أكثر من المدة القانونية استنادا الى المادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام التعاملين المدنيين بالدولة - لا يعتبر قرارا تائديا - الطعن عليه لا يدخل في اختصاص المحاكم التأسيسية - اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيه عملا بالمادة ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المحكمة التأسيسية المحال اليها الدعوى لا تقيد بنظر الدعوى وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات اذا كانت الإحالة صادرة بقرار من رئيس المحكمة وليس بحكم - التزام المحكمة وفقا للمادة المشار إليها منوط بالحالة التي تقضي فيها المحكمة بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت في الأوراق أنه في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٧٣

فصدر السيد مدير الهيئة العلية للشئون السكك الحديدية — الشئون
الإدارية — القرار رقم ٤٨٦ . ونص في مادته الأولى على أنه اعتبارا من
اليوم الرابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٧٢ تنتهى خدمة السيد/
(.....) الشاغل لوظيفة معاون محطة أسوان
بالمستوى الثالث فئة (٣٦٠/١٨٠) من الوظائف الفنية لانقطاعه عن
العمل بدون اذن أكثر من المدة القانونية واعتباره مستقila من الخدمة.
من هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى
التأديبية من المخالفات المالية والإدارية وبنظر الطعون التى يقدمها
الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية والطعون
فى الجزاءات الموقعة فيه تدخلص بحق الى أن القرار المطعون فيه قرار
إنهاء خدمة صدر استنادا الى المادة ٧٣ من لقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
ينظلم العاملين المدنيين بالدولة وليس قرارا تأديبيا فان الفصل فى
هذا القرار يخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية ويخلف فى اختصاص
المحاكم الإدارية مما يحكم المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة سالف
التفكر وبهذه المثابة يعمى القضاء بغاء هذا الحكم وبإحالة الدعوى
يحالقتها الى المحكمة الإدارية بمدينة اسبوط المختصة بنظرها — ولا ينال
من ذلك سبق إحالة هذه الدعوى الى المحكمة التأديبية بمدينة اسبوط
ذلك أن هذه الاحالة وقد تمت بقرار صادر من السيد الأستاذ رئيس
المحكمة التأديبية لوزارة النقل وليس بحكم فان المحكمة المحال اليها
الدعوى لا تتقيد بهذا القرار لأن التزامها بنظر الدعوى وفقما لحكم
المادة ١١٠ من قانون المرافعات منوط بالحالة التى تقضى فيها المحكمة بعدم
اختصاصها وبإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب فانه

يتمتع الحكم بالنفاذ والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى المحكمة الادارية بمدينة أسيوط للاختصاص .

(طعن رقم ١١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات — التزام المحكمة المحالة اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها حتى ولو كانت غير مختصة ولائياً .
بنظرها — عدم سريان هذه القاعدة اذا ما كانت الاحالة قد تمت بناء على طلب طرفي الدعوى دون ان تحكم المحكمة المحالة منها الدعوى بعدم اختصاصها — للمحكمة المحالة اليها الدعوى اذا ما تبين لها عدم اختصاصها بنظر الدعوى ان تحكم بعدم الاختصاص مع احالة الدعوى مرة اخرى الى المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس إدارة الشركة الطامعة رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ — مثار المنازعة — وهو يقضى بامتناع المطعون ضده مستقيلاً قد ربطت فيه الشركة قرارها بواقعة امتناع المطعون ضده عن العمل وتوقيه ؛ وأياً كان الرأي في سنالة الأسباب التي قام عليها القرار المطعون فيه وما اذا كانت تلك الأسباب تحيل القرار محل الصحة في نطاق قرارات انتهاء الخبنة فان ذلك من سلطة المحكمة المختصة بالتمنيب عليه موضوعاً .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن المحكمة التأديبية لا ينعقد
بها الاختصاص بنظر الدعوى بطلب الغاء القرار المشار إليه باعتبار
أنه ليس قرارا تأديبيا مما يختص القضاء التأديبي بالفصل في المنازعات
المتعلقة . واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد
خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالفائه والحكم بعدم اختصاص
المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وباختصاص القضاء المدني بالفصل فيها
وبإحالتها الى محكمة الجيزة الابتدائية . (البائرة العمالية) عملا بنص
المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — ولا يمنع من ذلك
سابق إحالة هذه المحكمة الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة بناء
على طلب الطرفين ذلك لأن مناط التزام المحكمة المحال اليها الدعوى
بنظر الدعوى طبقا للمادة ١١٠ المذكورة . ان تكون المحكمة التبجلة قد
أصدرت حكما بعدم اختصاصها وهو ما لم يتحقق في الدعوى مثار الطعن —
مع الزام المطعون ضد مصروفات هذا الطعن وإبقاء الفصل في مصروفات
الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية توجب على المحكمة اذا قضت
بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة —
الإحالة لا تلزم المحكمة المحالة اليها الدعوى بالفصل في موضوعها متى
كان الاختصاص متعلقا بالولاية — وجوب الحكم بعدم الاختصاص متى
رأت المحكمة المحالة اليها الدعوى ذلك دون الإحالة الى المحكمة الأولى
التي استئنفت ولايتها — أساس ذلك — القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .
باصدار قانون المحكمة العليا والذي أسند اليها الفصل في مسائل تنازع

الاختصاص أى أن المشرع قد افترض إمكان قيام حالة تنازع الاختصاص بين القضاة العادى والإدارى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد نصت على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بلولاية .. وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » . وكانت الدعوى قد أحيلت مع دعاوى أخرى مماثلة من محكمة القاهرة الابتدائية إلى القضاء الإدارى للاختصاص بجلسته ١٦/٤/١٩٦٩ ، إلا أنه من المسلم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات وأن كان يلزم المحكمة المحال إليها الدعوى لعدم الاختصاص بنظر الدعوى إلا أنه لا يلزمها بالفصل فى موضوعها متى كان الاختصاص متعلقا لولاية القضاء ذاتها خصوصا وأن المشرع إذا أصدر القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا مسندا إليها الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص قد افترض إمكان قيام حالة تنازع الاختصاص بين القضاة العادى والإدارى .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وإبتساق الفصل فى المصروفات .

(طعن رقم ٣٣ لسنة ١٩ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٨)

(ملحوظة فى نفس المعنى طعون أرقام ٥١٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٤ ، ١٢١٣ ، ١٢١٦ ، ١٢١٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

طريقة فض تنازع الاختصاص الإيجابي أو السلبي — نظمها قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ — وظيفة المحكمة العليا تحديد جهة القضاء المختصة ولائيا بنظر النزاع وليس الفصل في الدعوى الموضوعية — نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية التزام المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها يتملق بالدعوى الموضوعية وليس دعوى تنازع الاختصاص .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن طريقة فض التنازع على الاختصاص — إيجابيا كان أم سلبيًا — قد نظمها قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ فنص في المادة (٤) منه على أن : تختص المحكمة العليا بما يأتي : (١)

(٢) (٣)

(٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لاحكام المواد ١٧ و١٩ و٢٠ و٢١ من قانون السلطة القضائية « . ونصت المادة (١٧) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ وهو القانون النافذ وقت العمل بقانون المحكمة العليا — على أنه : « إذا رفعت دعوى من موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ولم تغفل إحداها عن نظرها أو تخطئ

كلتاها عنها يرفع طلب تعيين الجهة المختصة الى محكمة تنازع الاختصاص » كما نصت المادة ٥ من قانون المحكمة العليا سالف الذكر على أن « يكون رفع الدعوى أمام المحكمة بطريق الإيداع بقلم كتابها » . ونصت المادة ١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أن : ترفع ... طلبات الفصل في مسائل تنازع الاختصاص بعريضة تودع قلم كاتبه المحكمة العليا موقعة من محام مقبول للرافعة أمام هذه المحكمة .

ويترتب على تقديم الطلب المتعلق بمسائل تنازع الاختصاص في دعوى مرفوعة من موضوع واحد أمام جهة القضاء المادى أو جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة ذات اختصاص قضائى وأمام جهة قضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى أخرى ولم تتخل أحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاها عنها . وقف السير فى الدعوى المقدم بشأنها طلبه تبين الجهة المختصة وهذا الحكم الآخر مطبق لنص المادة ١/١٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٥ الذى يقضى بأنه : « يترتب على رفع الطلب الى المحكمة المشار اليها (محكمة تنازع اختصاص) وقف السير فى الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة » وبمقتضى هذه النصوص جميعا أن وظيفة المحكمة العليا - باعتبارها محكمة تنازع اختصاص - تحديد جهة القضاء المختصة ولائسا بنظر النزاع وليس الفصل فى الدعوى الموضوعية . ولما كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أن « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأثر بحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم اختصاص مطلقا بالولاية . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » ولما كان الذى يحال وفقا لاختصاص المادة هو الدعوى الموضوعية وليس دعوى تنازع الاختصاص ، لذلك كان استناد الحكم المطعون فيه الى المادة ١١٠ مرافعات للحكم بالأحالة أمرا مخالفا لصحيح حكم القانون . فضلا عن أن المستفاد من نصوص قانون المحكمة العليا وقانون الإجراءات والرسوم أمامها سالف الذكر أن الشارع رسم طريقا محددا لرفع طلبات تعيين

جهة القضاء المختصة وظليفا عند قيام النزاع الإيجابي أو السلبي على الاختصاص وناط ذلك باصحاب الشأن أنفسهم ومن ثم فليس من الجائز قانونا رفع طلب النزاع بطريق الاحالة من محكمة الموضوع . وقد استقر على ذلك قضاء المحكمة العليا اذ جرى قضاؤها على أن ولاية المحكمة العليا في موضوع نزاع الاختصاص لا يقوم باتصالها بالطلب اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ لماذا كانت دعوى الموضوع قد رفعت ابتداء الى المحكمة الابتدائية فقضت بعدم اختصاصها بنظرها واحالتها الى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة تحكمت بدورها بعدم الاختصاص واحالة الى المحكمة العليا للفصل في النزاع السلبي على الاختصاص فان طلب تعيين الجهة المختصة المحال الى المحكمة العليا بهذه الطريقة ، يكون غير مقبول ، وأنه لا يغير من هذا النظر ما تنص به المادة ١١٠ من قانون المرافعات من أن المحكمة عندما تقتضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تحيلها الى المحكمة المختصة وتكون هذه الأخيرة ملزمة بالنظر فيها ، وذلك ان الاحالة المشار اليها في المادة المتقدم ذكرها لا تكون الا بين المحاكم صاحبة الولاية بالفصل في موضوع الدعوى ولا يبتدئ حكمها الى المحكمة العليا التي يقتصر دورها — في مسائل نزاع اختصاص — على تعيين المحكمة المختصة ولائيا بنظر الدعوى دون الفصل في موضوع (حكم المحكمة العليا بجلسة ١٩٧١/٧/٣ في الطلب رقم ٤ والطلب رقم ٥ لسنة ٢ ق « نزاع ») . ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير النظر المتقدم بأنه يكون قد خالف القانون وحق عليه الالغاء فيما قضى به من احالة الدعوى الى المحكمة العليا .

(طعن رقم ٥٣٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

الحكم بعدم الاختصاص والاحالة الصادر من المحكمة المدنية

يرتّب عليه نقل الدعوى بحالتها بما اشتملت عليه من طلبات الخصوم الى المحكمة التأديبية المخالة اليها الدعوى — للمحكمة المحال اليها الدعوى ان تكيف هذه الطلبات دون التقيد بالتكليف الذى اراتته المحكمة المدنية والذى اقامت عليه قضاؤها بعدم الاختصاص والاحالة — اذا كانت طلبات المدعين فى الدعوى هى العودة الى عملها بالشركة بعد انتهاء مدة العزل من الوظيفة التى حدها الحكم الجنائى فان الدعوى تتقيد باليتماد المحدد قانونا للطعن فى الجزاءات التأديبية وانها تتقيد ببيمار التقدم المحدد فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وهى سنة تصبب من تاريخ انتهاء مدة العزل الجنائى — تكيف المحكمة المدنية الدعوى بلها طعن فى قرار انتهاء الخدمة واعتقال المحكمة التأديبية للتكليف الذى راته المحكمة المدنية غير صحيح .

ملخص الحكم :

أن الطعن المائل يقوم على أن المحكمة التأديبية خالفت القانون بأخذها بالتكليف الذى اعتنقته المحكمة المدنية فى حكمها بعدم الاختصاص والاحالة ، لأن الدعوى تعتبر مطروحة عليها بالطلبات الأصلية للمدعين وهى من الوضوح بحيث لا تحتمل تاويلا وهى العودة الى العمل بعد انتهاء مدة العزل الجنائى من الوظيفة ، وهو الطلب الذى ما كان يجوز للمدعين التقدم به قبل انقضاء مدة العزل الجنائى .

— ومن حيث أن الطعن يقوم على أساس صحيح من القانون ، ذلك أن الحكم بعدم الاختصاص والاحالة الصابر من المحكمة المدنية (المحكمة الابتدائية بكفر الشيخ) يرتب عليه نقل الدعوى بحالتها أى بما اشتملت عليه من طلبات الخصوم الى المحكمة التأديبية بطنطا ، يكون لهذه المحكمة أن تكيف هذه الطلبات دون تقيد بالتكليف الذى اراتته المحكمة المدنية والذى اقامت عليه قضاؤها بعدم اختصاص والاحالة .

ومن حيث أن طلبات المدعين في الدعوى هي العودة الى عملها بالشركة بعد انتهاء مدة العزل التي حددها الحكم الجنائي الصادر ضدهما ، اى اعتبار علاقتهما التعاقدية بالشركة مستمرة بعد انتهاء مدة العزل المشار اليها ، والدعوى بهذا الطلب لا تنقيد بالميعاد المحدد قانونا للطعن في الجزاءات التأديبية ، وانما تنقيد بميعاد التقادم المحدد في المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وهو سنة ، باعتبار الدعوى منازعة متعلقة بمقد العمل ، وتحسب هذه المدة من تاريخ انتهاء مدة العزل الجنائى ، ولما كان الثابت من الأوراق أن مدة العزل الجنائى انتهت في ١٩٧٦/٢/١٦ وأن الدعوى اقيمت في ١٩٧٧/١/٢٦ ، فان الدعوى تكون مقامة في الميعاد القانونى ، واذا استوفت الدعوى أوضاعها الشككية الأخرى فانها تكون مقبولة شكلا . ولما كان الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك الحكم بإلغائه وبقبول الدعوى شكلا .

(طعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

المادة ١١٠ من المرافعات — متى أصبح الحكم القاضى بالإحالة نهائيا بعدم الطعن عليه فان المحكمة المحالة اليها الدعوى تلتزم بالفصل فيها سواء كان عدم الاختصاص ولائيا او نوعيا او محليا — يمتنع على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاود البحث في الاختصاص من جديد ايا كانت طبيعة المنازعة وهدى سلامة الحكم بعدم الاختصاص او الأسباب التى قام عليها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة في تفسير حكم المادة ١١٠ مرافعات المشار اليها جرى على انه ايا كان الراى فى صواب الحكم القاضى بالاحالة ، فانه متى اصبح نهائيا بعد الطعن فيه او بعد فوات ميعاد هذا الطعن ، تلتزم المحكمة بالاحالة اليها الدعوى بالفصل فيها ، سواء كان عدم الاختصاص ولائيا او نوعيا او محليا ، ويتنع عليها ان تعاود البحث فى الاختصاص من جديد ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم بعدم الاختصاص او الاسباب التى قام عليها وذلك لان المشرع استهدف بنص المادة المشار اليها حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها احكام عدم الاختصاص من محكمة لآخرى فضلا عما فى ذلك من يضعه لوقت القضاء ومجلبه لتناقض احكامه ، وكان باعته فى ذلك تقديره ان الاعتبارات التى اقتضت الاخذ بحكم المادة المذكورة تسبو على ما يتطلبه التنظيم القضائى عادة من عدم تسليط قضاء محكمة على قضاء محكمة اخرى .

ومن حيث انه وقد خالف الحكم المطعون فيه ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى تفسير المادة ١١٠ مرافعات ، فانه يكون قد خالف القانون ويتمين لذلك الحكم بالغائه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاستئنافية للفصل فيها من جديد .

(طعن ١٠٥٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١) .

تعليق :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٢٦ القضائية المحكوم فيه بجلسته ١٩٨٣/٢/١٩ حيث انتهت المحكمة الى بسط رقابة المحكمة المحال اليها الدعوى على اسباب حكم الاحالة (راجع هذا الحكم تحت عنوان دفع بعدم اختصاص فى دفعات فى الدعوى) .

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

المادة ١١٠ مراعات — اذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها فإنه يمنع على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاد بحك اختصاصها وتلتزم بالفصل فيها — أساس ذلك — المادة ١١٠ مراعات صدور — حكم محكمة القضاء الإداري المحال اليها الدعوى بعدم اختصاصها وتأسيسا على أن التزام المحكمة المحال اليها الدعوى يتحدد فقط في مجرد الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بعدم الاختصاص — الحكم في الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص محكمة القضاء الإداري — أساس ذلك : صدور الحكم بعدم الاختصاص والأحوال وصيرورة هذا الحكم نهائيا ، ينتقل الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة المحال اليها ومتى أصبحت المحكمة هي المختصة وجب عليها الفصل في الدعوى .

ملخص الحكم :

أنه بالرجوع للمادة ١١٠ من قانون المرافعات يبين أنها قد الزمت المحكمة اذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تأمر بإحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ونصت على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث أنه أملا لحكم المادة ١١٠ المشار اليها فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في حالة اذا ما حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها ، فإنه يمنع على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاد بحك اختصاصها بل تلزم بالفصل فيها .

وعلى هذا الوجه ، واذا كانت محكمة القضاء الإداري بالمصورة قد

قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التى احيلت اليها من محكمة ميت غمر الجزئية تنفيذا للحكم الصادر بعدم اختصاصها فان حكمها والحالة هذه يكون قد جاء تخالفا للقانون . ولا يقدح فى ذلك ما ذهبت اليه فى حكمها من أنه اعمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات فانها تكون ملزمة بمجرد نظر الدعوى لا التصل فيها ، ذلك أنه فيما لو كان هذا هو قصد المشرع لما كانت حاجة لأيراد هذا الحكم هذا فضلا عن أنه بصفتها الحكم بعدم الاختصاص والاحالة وصدورة هذا الحكم نهائيا ، ينقل الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة المحال اليها ، ومتى أصبحت المحكمة هى المختصة وجب عليها الفصل فى الدعوى .

ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالف للقانون مما يتعين الحكم بالفائه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالمنصورة للفصل فيها .

(نطق ٨٥٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

اختصاص قاضى التنفيذ بنظر اشكالات التنفيذ الصادرة من جهات القضاء الادارى — المادة ١١٠ من قانون المرافعات استحداثها حكم بوجوب الاحالة الى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص — محكمة هذا النص — دفع المشقة عن المتقاضين — الاحالة لا تلزم المحكمة المحال اليها الدعوى — وجوب الحكم بعدم الاختصاص متى رأت المحكمة المحال اليها الدعوى ذلك دون الاحالة الى المحكمة الاولى لأنها استنفدت ولايتها .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة اسباب الحكم المطعون فيه انه وان سلم بختصاص القضاء المستعجل بنظر اشكالات التنفيذ التي تقدم عن سائر الاحكام مدنية او تجارية او ادارية وذكر انه كان يتعين من ثم على مأمورية ارممت القضائية أن تنظر بصفة مستعجلة في الاشكال المرفوع امامها وتصل في موضوعه ، ولكن ازاء قضاءها بعدم الاختصاص ولاثبات بنظره واحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى فقد تعين على المحكمة الأخيرة أن تنظر الاشكال موضوعيا اهمالا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث انه من مدى اختصاص قاضى التنفيذ بنظر اشكالات تنفيذ الاحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى ، فانه لما كانت المادة (٣) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بتطبيق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة ، وكان هذا القانون الأخير قد صدر خاليا من نظام لقاضى التنفيذ أو لقضاء مستعجل للفصل في اشكالات التنفيذ التي قد تثار بصدد تنفيذ احكام القضاء الادارى فمن ثم يتعين الرجوع في هذا الشأن الى قانون المرافعات .

ومن حيث أن المادة (٢٧٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يجرى التنفيذ تحت اشراف قاضى للتنفيذ يندب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه في ذلك عدد كاف من المحضرين ، وتتبع اياه الاجراءات المقررة امام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » كما تنص المادة (٢٧٥) على أن « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية ايا كان قيمتها ، كما يختص باصدار القرارات والاوامر المتعلقة بالتنفيذ ويفصل قاضى التنفيذ في منازعات التنفيذ الوقفية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة » . ويستفاد من هذين النصين على هدى ما ورد بشأنها في المذكرة الايضاحية للقانون ، أولا : أن نظام قاضى التنفيذ الذى استحدثه قانون المرافعات الجديد يهدف الى اشراف فعال متواصل للقاضى على اجراءات التنفيذ في كل خطواتها ، كما يهدف الى جمع هذه المسائل في يد قاضى واحد قريب من محل التنفيذ

يسهل على الخصوم اللجوء اليه . وثانياً : إنه من أجل ذلك خول القانون لهذا القاضي اختصاصات واسعة في كل ما يتعلق بالتنفيذ يجعله مختصاً دون غيره بالفصل في كل المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعة موضوعية أم وقتية ، كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقتية وهي المنازعات التي يكون المطلوب فيها إجراء وقتياً .

ومن حيث أنه وإن كان الأصل أن قاضي التنفيذ محوط بحدود اختصاص الجهة القضائية التي يتبعها فلا يجوز له الحكم باتخاذ إجراءات وقتية تتعلق بحق النزاع فيه من اختصاص جهة قضائية غير القضاء الإداري إلا أنه من الثابت أن قاضي التنفيذ — باعتباره فرعاً من الجهة القضائية في أشكال تنفيذ الأحكام الصادرة من الجهات القضائية الأخرى وهذا لا يمس بأي حال من الأحوال بالقواعد المنظمة لاختصاص جهات القضاء المختلفة ، وذلك لأن أشكال تنفيذ الحكم هي منازعات لا شأن لها بأصل الحق الثابت فيه ولا تمد طعننا عليه ، وإنما هي تتصل بذات التنفيذ وما إذا كان صحيحاً أم باطلاً أو جائزاً أم غير جائز . فمن ثم فإن قاضي التنفيذ باعتباره فرعاً من المحاكم ذات الاختصاص العام أذ يختص بموضوع أشكال في حكم إداري أو ينظر أشكال في تنفيذه من الناحية الوقتية بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة فإنه لا يمس القضاء الصادر من القضاء الإداري عند الحكم ببطالان التنفيذ أو عدم جوازه لأن القضاء ببطالان التنفيذ أو عدم جوازه أو بوقفه إنما ينبني على اعتبارات وأسباب تتمثل بتوافر الشروط والأوضاع الواجبة قانوناً للتنفيذ أو عدم توافرها ، وهذه الشروط والأوضاع يحددها قانون المرافعات وهي لا تتمثل من قريب أو بعيد بذات المنازعة الإدارية التي يختص بنظرها القضاء الإداري دون غيره .

ومن حيث أنه متى وضح الأمر على الوجه المتقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن المنازعة المبروضة تتحدد في أن حكماً صدر بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨ من المحكمة التأديبية لموظفي وزارة الصناعة في الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ١٩ القضائية المقام من السيد / (.) ضد شركة السكر والتقطير المصرية قضى بإلغاء القرار الصادر بفصله وبما يترتب عليه ذلك من آثار . وقد أعلن المحكوم لصالحه هذا الحكم بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٦٨ .

المرشد كبير مستشار السكر بأرمونت ، وفي ٢٨/١٠/١٩٦٨ توجه المحضر لتنفيذ الحكم باستحالة شركة السكر المحكوم ضدها في تنفيذه وحسب تطور الأشكال جلسة ١٩٦٩/١/٦ حيث قررت الشركة المستشكلة أمام تلقى التنفيذ بامورية أرمونت القضائية ان سبب اشكال في التنفيذ هو ان الحكم اُعلن لمدير مصنع السكر بأرمونت الذي لا يمثل الشركة قانوناً ، ومن ثم فهو اعلان قانوني يبطل التنفيذ . وقد قضت المابورية المذكورة . يحكمها الصادر في ذات الجلسة بصفة مستعجلة بقبول الاشكال شكلاً ويعمم اختصاصها وأتياً بنظر الدموى وأمرت باحالتها الى محكمة القضاء الإدارى المختصة . وبيّن من تقدم ان تلقى بامورية أرمونت القضائية انما تظر الاشكال بوصفها قانوناً للأمر المستعجلة وان ينبئ هذا الاشكال وينصّر في ان الحكم المستشكل في تنفيذه لم يعلن اعلاناً صحيحاً مما يبطل تنفيذه أصلاً لحكم المادة (٢٨١) من قانون المرافعات التى تلقى بأنه يجبه ان يسبق التنفيذ اعلان الحكم للشخص المدين او في موطنه الأصلي والا كان يفتلاً ، فمن ثم فالمطلوب بتنفيذ هذا الاشكال هو مجرد اجراء وقضى لا يمس أصل الحكم التاديبى المستشكل في تنفيذه مما يستند الاختصاص بتقرير لقاضى التنفيذ ذون غيره ويخرج من ثم عن اختصاص القضاء الإدارى .

ومن خليك انه بالنسبة الى ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من الاستناد الى حكم المادة ١١ من قانون المرافعات للقول بالتزام محكمة القضاء الإدارى بالاحالة الصادرة بمقتضى حكم مابورية أرمونت القضائية وما انتهى اليه تاسيساً على ذلك من اختصاص المحكمة الأولى بنظر موضوع الاشكال ، فانه يبين من الرجوع الى المادة ١١ المشار اليها انها تلص على انه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدموى . يحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية . ويجوز لها عندئذ ان تحكم بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات ، ولتقرر المحكمة الخلل فيها الدموى بنظراً » : وقد استحدث قانون المرافعات الجديد في هذه المدة الفقرة التى تلقى بانها على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدموى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية ، وقد قضى المشرع بهذا الحكم المستحدث القيسر على المختصين اذا كان القضاء قد استقر في ظل قانون المرافعات الملقى على

عدم جواز الاحالة الا بين المحاكم التابعة لجهة قضائية واحدة بين ثم فبما كان يجوز الاحالة من احدى المحاكم التابعة للقضاء العادى الى محكمة تابعة لجهة القضاء الادارى ، وانما كانت المحكمة تحكم بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى ويلتزم نوى الشأن - اذا اراد - أن يقيم الدعوى من جديد امام المحكمة المختصة ولائها بها ، وقد رفع المشرع هذه المشقة عن المتقاضين بالنص المشار اليه فلو يجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية كما هو الحال في الدعوى المعروضة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فان ما ورد بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المشار اليها من التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها لا يخل بحق هذه المحكمة في أن لا تلتزم بالاحالة للأسباب التى بنيت عليها بدئها اذا رأت انها على الرغم من الاحالة غير مختصة بنظر الدعوى وجب عليها الحكم مع هذا بعدم الاختصاص ، ذلك لان هذه الاحالة لا تعتبر حتما وبالضرورة التزام المحكمة المحال اليها بالفصل في موضوع الدعوى لأن هذا الموضوع قد يخرج قانونا من اختصاصها ، ومن ثم فان على المحكمة المذكورة عند النظر في الدعوى المحالة اليها أن تبحث بداءة وقبل النظر في موضوعها مدى اختصاصها بها وفقا للقانون المنظم لها وفي حدود ولايتها ووفقا للإجراءات المتبعة أمامها ، ولهذه المحكمة اذا رأت انها غير مختصة وأن المحكمة الاولى التى أحالت اليها الدعوى هي صاحبة الاختصاص والولاية وجب عليها أن تقضى بعدم الاختصاص دون أن تحيل الى المحكمة الاولى التى استندت ولايتها بحكمها القطعى الصادر منها بعدم الاختصاص والتى لا تسترد ولايتها بنظر الدعوى الا اذا أحيلت اليها بحكم من المحكمة العليا المختصة بالتطبيق لنص المادة (٤) من قانون انشائها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بناء على طلب يرفع اليها للفصل في تنازع الاختصاص السليم بين هاتين المحكمتين المتنازعتين .

ومن حيث أن المنازعة المعروضة انها هي على ما سبق بيانه - اشكال في تنفيذ حكم صائز من المحكمة التأديبية لموظفى وزارة الصناعة ميتاج

تطلب بطلان تنفيذ هذا الحكم لعدم اعلانه للشركة المحكوم عليها اعلاننا صحيحاً فمن ثم فهو مجرد اجراء وقفى متعلق بالتنفيذ لا يمس موضوع للحكم المشار اليه مما يختص به قاض التنفيذ المختص بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة ويخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى طبقاً لتحتون تنظييه . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه ويتمين والحالة هذه القضاء بإلغائه وعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى .

(طعن ٥١٢ لسنة ١٦ قى — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨) .

رابع عشر

بطلان الأحكام

المبحث الأول

حالات بطلان الأحكام

١ - اغفال الاعلان :

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

نص المادة ٩ من قانون مجلس الدولة على اعلان الفصول للجلسة المحددة لنظر الدعوى — حكمته — تمكينهم من الحضور لإبداء دفاعهم ثبوت أن الاعلان حدد جلسة تالية لتلك التي نظرت فيها الدعوى وصدر فيها الحكم — وقوع عيب في الإجراءات يبطل للحكم .

ملخص الحكم :

أن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة نصت على أن « تبلغ سكرتارية المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ، ويجوز في حالة الضرورة نقصه الى ثلاثة أيام » . وحكمة هذا النص واضحة ، وهى تمكين ذوى الشأن — بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة على النحو الذى فصلته المواد من ٢٠ الى ٢٨ من القانون المشار اليه — من الأشخاص بانفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما قد يعين من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفعا فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط

بصلاحه جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا ، ومن ثم اذا ثبت ان سكرتيرية محكمة القضاء الادارى أرسلت الى المستأنف عليه اخطارا لابلاغه بان القضية قد عين لنظرها جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٦ ، بينما حقيقة هذه الجلسة هى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٦ التى صدر فيها الحكم وبذلك نات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بحضرها ، فان هذا يكون عيبا شكليا فى الاجراءات يبطلها ويؤثر فى الحكم بها يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة مما يتعين معه تقرير هذا البطلان ، واذا استبان امام المحكمة الادارية العليا ان لدعوى صلاحة للفصل فى موضوعها فانها تتناوله بقضائها .

(طعن ١٦٤٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قامدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

اغفال اعلان المدعى بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى — بطلان

الحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة نصت على أن يبلغ قلم الكتاب تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل ويجوز فى حالة الضرورة نقضه الى ثلاثة ايام ، وحكمة هذا النص واضحة ، وهى تمكين ذوى الشأن بعد تمام تجهيز الدعوى وتجهيزها للمرافعة على النحو الذى فصلته المواد من ٢٢ الى ٣١ من القانون المشار اليه — وهى الشفوص بانفسهم او بوكالتهم امام المحكمة للإدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما قد يمن من بيانات وإوراق

لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ويترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا ومن ثم فانه لما كان الثابت ان الدعوى قد احيلت الى محكمة القضاء الادارى بعد تحضيرها بهيئة مفوضى الدولة وعين لنظرها جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ ولم يحضر المدعى ولا يوجد فى الاوراق ما يفيد اخطاره بتاريخ هذه الجلسة وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٨ وفيها قررت المحكمة مد اجل الحكم لجلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ٢٥ من مارس ١٩٦٨ وقد قدم محامى المدعى طلبا تاريخه ٢٠ من مارس ١٩٦٨ الى المحكمة قال انه لم يعلن بالجلسات التى نظرت فيها الدعوى وانه علم بمصادفة انها حجزت للحكم وطلب فتح باب المرافعة ليتسنى له ابداء اوجه دفاعه المخطئة وقد قررت المحكمة اعادة الدعوى للمرافعة لنفس اليوم (٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨) ونودى على الخصوم فلم يحضر احد فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٨ وفيها قررت مد اجل الحكم لجلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٨ ثم لجلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨ وفى ٦ من مايو سنة ١٩٦٨ قدم المدعى طلبا لفتح باب المرافعة ليتسنى له تقديم بعض البيانات اللازمة وبجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٨ أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه وبذلك فات على المدعى الحضور بالجلسات المذكورة كما هو ثابت بمحاضرها فان هذا يكون ميا شكليا فى الاجراءات يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٠٥ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

اغفال تم كتاب المحكمة الاخطار بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر

الدموى الى نوى الشأن يترتب عليه وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه — اساس ذلك : اتصال هذا الامر بحق الدفاع وارتباطه بمصلحة جوهرية لنوى الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق انه بعد ان اودعت المدعية ١٩٦٨ تلقت اخطارا من هيئة مفوضى الدولة بالكتاب المورخ فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ للحضور امام المفوضين يوم ٢ من ابريل سنة ١٩٦٨ لتحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة وانه عقب تحضيرها وايداع تقرير الهيئة بالراى القانونى فيها ، حددت المحكمة لنظرها جلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ الا ان قلم كتاب المحكمة لم يخطر المدعية بتاريخ هذه الجلسة التى يبين من الاطلاع على محضرها ان المدعية لم تحضرها ، وان المحكمة قررت فيها ارجاء اصدار الحكم الى جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة — والذى صدر الحكم المطعون فيه اثناء سريانه — قد قضى فى المادة ٢٢ منه بان يبلغ قلم كتاب المحكمة بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى الى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل ويجوز فى حالة الضرورة نقصه الى ثلاثة ايام ، وحكمة هذا النص — الذى رددته تواتين مجلس النولة المتعاقبة — واضحة ، وهى تمكين نوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة من الحضور بانفسهم او بوكالاتهم امام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات ، وتقديم ما يعين من بيانات واوراق الاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لنوى الشأن ، ويترتب على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه — ولما كان ذلك وكان الثابت.

في المنازعة الماثلة — على ما سلف البيان — ان المدعية لم تحضر بالجلسة التي حددتها المحكمة لنظر الدعوى لعدم اخطارها بها ، مما ترتب عليه صدور الحكم فيها دون ان تتمكن المدعية من ابداء دفاعها ، فان الحكم المطعون فيه يكون والأمر كذلك قد صدر مشوباً بالبطلان ومن ثم يتعين الحكم بالفائه ، وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للمعاملين بوزارة التربية والتعليم — التي أصبحت مختصة بنظرها طبقاً لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — للفصل فيها مع الزام الجهة الادارية مصروفات الطعن وابقاء الفصل في مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٦٧٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/١)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوي الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصير الى ثلاثة أيام — اغفال هذا الاجراء او اهدار مواعيده اذا لم يتحسن تدارك الاغفال او تصحيحه او انقاسح المواعيد وتوقع عيبه شكلي في الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذي وقع هذا الاغفال في حقه الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في فقرتها الثانية على ان « يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوي الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية

أيام على الاقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام » وحكمه هذا النص واضحه وهى تمكن ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة من الخصوم بانفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للاداء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما يعم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفان فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفان ويرتبط بمصلحة جوهريه لذوى الشأن من بل ويحسن سير العدالة ذاتها بما يتفق مع طبيعة الخصومة القضائية ، ومن ثم يترتب على اغفال هذا الاجراء أو اهدار مواعيده — اذا لم يتسن تدارك الاغفال أو تصحيحه أو انساح المواعيد وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الأمر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا . واذا كان الثابت من الأوراق أن الطامن لم يبلغ بتاريخ الجلسة المعينة لنظر الدعوى وقد قررت المحكمة بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٣ تأجيل نظرها لجلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٧٣ لاعلانه بالملكة العربية السعودية بهذه الجلسة — الا أن هذا الاعلان لم يتحقق بتسليم صورته الى النيابة العامة الا بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٧٣ على وجه من معه ميعاد الحضور المقرر مقرونا بميعاد المسئلة القانونى وقدره ستون يوما لمن يكون موطنه فى الخارج من تمكن الطامن — كبدع. عليه فى الدعوى ومدن أصلى بالالتزام بموضوع المطالبة فيها — من الحضور أمام المحكمة فى الجلسة المعينة لنظر الدعوى ، ومن ثم فانه الحضور بتلك الجلسة على نحو ما هو ثابت بحضورها وهى التى جيزت فيها الدعوى للحكم دون أن يتمكن من الشخصوس أمام المحكمة واستظهار أوجه دفاعه ، وعليه فان الاجراءات شابهها عيب شكلى يبطلها ويؤثر فى الحكم بما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة وما يضمن معه تقرير هذا البطلان وهو ما يقتضى الحكم به واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى مجددا للحكم فى موضوعها مع الزام الجهة الادارية مصروفات الطامن .

(طعن ٨٥٦ ، ١٠٦ لسنة ١٩٦١ قى — جلسة ١٩٨١/١/٣) .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

يعتبر الاعلان اجزاء جوهرية في الدعوى وتكون الهبة في تكوين دوى. الشان من المثل امام المحكمة لبدء دفاعهم - يترتب على اغفال الاعلان وقوع عيب شكلى في الاجراءات - اغفال الاعلان والسير في اجراءات الدعوى دون مراعاته يترتب عليه بطلان الاجراءات وبطلان الحكم لقيامه على اجراءات باطلة .

ملخص الحكم :

انه وان افترض ان الطاعة قد اعلنت بصحيفة الدعوى على نحو ما تقدم ، الا ان الثابت انها لم تعلن باى جلسة من الجلسات المحددة لنظر الدعوى .

ومن حيث انه لاملان بعد اجراء جوهرية في الدعوى ، وتكون في تكوين دوى الشان من المثل امام المحكمة لبدء دفاعهم ، وتقديم ما قد يعين لهم من بيانات ومستندات لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ، ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لدوى الشان ، ويترتب على اغفال ذلك وقوع عيب شكلى في الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الغفال في حقه ، ومن ثم فان اغفال الاعلان والسير في اجراءات الدعوى دون مراعاة احكام القانون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهرى ، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم لقيامه على هذه الاجراءات الباطلة .

وبناء على ما تقدم ، ولما كان الثابت ان الطاعة الاولى لم تعلن. باى جلسة من الجلسات المحددة لنظر الدعوى التى صدر فيها الحكم. المطعون فيه وبالتالي لم تتمكن من ابداء دفاعها ، وهو الغرض الذى يفيقه

٢ المشرع من هذا الاعلان وعلى ذلك فانه يكون قد وقع عيب جوهرى
فى الاجراءات ادى الى بطلان الحكم لقيامه على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن ، قائما على اساس سليم من
القانون ، مما يتعين معه الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى
الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها .

(طعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٧/٣)

ب - عدم ايداع تقرير المفوض :

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

الفصل في الدعوى قبل أن تقوم هيئة مفوض الدولة بتهيتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها - بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ان هيئة مفوض الدولة تعتبر أمينة على المنازعة الادارية وعاملا أساسيا في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي ابداء الراى القانونى المحايد فيها سواء في المذكرات التى تقدمها او في الايضاحات التى قد تطلب في الجلسة العلنية ، وقد تضمنت المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ « ويقابلها المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ » النص على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بارسال ملف الأوراق الى هيئة مفوض الدولة بالمحكمة ، وتتولى الهيئة المذكورة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة ثم بعد اتمام تهيئة الدعوى يودع المفوض تقريراً يحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسببا ، ثم تقوم هيئة مفوض الدولة خلال ثلاثة ايام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى .

ومن حيث أنه اخذاً في الاعتبار تسلسل الاجراءات على النحو الذى اشارت اليه المواد سالفه الذكر فانه يتفرع من ذلك كله أن الدعوى الادارية لا تصل المحكمة المختصة بنظرها الا بعد أن تقوم هيئة مفوض الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالراى القانونى مسببا فيها ، ومن ثم فان الاخلال بهذا الاجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر في الدعوى

ومن حيث أنه متى ثبت على الوجه الذى سلف بيانه أن المحكمة تصدرت لموضوع الدعوى ونصحت فيه بحكمها المطعون فيه قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان جوهرى ويتمين لذلك القضاء بتعديله والغائه فيما تضمنه من القضاء فى الشق الموضوعى من الدعوى ، وإعادة القضية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإدارى بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها فى الموضوع ، مع الزام المدعى عليها بمصروفات الطعن .

(طعن رقم ٥٧٥ ، ٥٨١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

الدعوى الإدارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرائى القانونى مسبباً فيها - الإخلال بهذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى - أساس ذلك - تطبيق صدور حكم فى الدعوى - لقضائه فى طلب وقت التنفيذ بعدم قبوله قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيئة الدعوى للمرافعة وتقديم تقريرها فيها - اثره - بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث هيئة مفوضى الدولة تعتبر امينة على المنازعة الادارية وعاملاً أساسياً فى تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفى ابداء الرأى القانونى المحايد فيها اذ نأط قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالهيئة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة على أن يؤدع المرفوض لديها تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل التى يفرضها النزاع ويبين رأى مسببها ، ويتفرع من ذلك أن الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها ، وتهيئتها للمرافعة وتقديم

تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها ومن ثم فإن الاخلال بهذا الاجراء
الجوهري — على ما ذهب اليه قضاء هذه المحكمة — يترتب عليه بطلان
الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الطعين صدر فى الدعوى
قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتجهيتها للبراعة وتقديم تقريرها فيها
ومن ثم فقد تشابه بطلان جوهري على وجه يقتضى القضاء بالغائه واعادة
الدعوى للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء
الإدارى بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها فيها مع الزام الجهة
الإدارية بصرفات الطعن .

(طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

ت — صدور الحكم في جلسة سرية :

قلمبدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

صدور الحكم في جلسة سرية يؤدي إلى بطلانه — تملق البطلان
بالتنظام العام .

ملخص الحكم :

أن الطعن يقوم على عدة أسباب منها أن الحكم المطعون فيه صدر
في جلسة سرية بالمخالفة لأحكام المادتين ١٦٩ من الدستور و١٧٤ من
قانون المرافعات ، الأمر الذي يستتبع بطلان الحكم .

ولما كان الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للحكم انه صدر
بالجلسة السرية المنعقدة في ٢٥ من مارس ١٩٧٢ ولم تزيل هذه النسخة
بما يفيد انه نطق به في جلسة علنية ، كذلك فقد ورد بمحضر الجلسة
المذكورة أن الجلسة كانت سرية وأن المحكمة كانت قد أرجأت النطق بالحكم
في جلسة سابقة الى هذه الجلسة واذ تقضى المادة ١٦٩ من الدستور بأن
النطق بالحكم يكون في جلسة علنية ، كما تقضى المادة ١٧٤ من قانون
المرافعات بأن ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع
أسبابه ، ويكون النطق به علنية والا كان باطلا وبطلان في هذه الحالة
من النظام العام لتعلقه بذات الوظيفة القضائية لرفق القضاء وما تقتضيه
لحسن ادارتها .

متى كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية
للحكم ومحضر الجلسة أن الحكم صدر في جلسة سرية فانه يكون باطلا
ويكون نعى الطاعن عليه من هذا الوجه في محله .

(طعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/٢٤)

بث — إلزام الخصم لم يكن ممثلاً في الدعوى :

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

الزام المحكمة من تلقاء نفسها بخفض المبلغ، يكون ممثلاً في الدعوى بمصروفات — خطأ يعيب الحكم ويؤدي إلى بطلانه .

ملخص الحكم :

مضى وضح أن المحكمة من تلقاء نفسها هي التي ألزمت مجلس معمرة بلوى البلدى بالمصروفات، ومما لا يخلو أن تعيب المحاكمة دون أن يكون ذلك المجلس ممثلاً في الدعوى ، الأمر الذي ما كان يجوز إلا بصحيفة تعلن إلى ذلك المجلس ، فإن ذلك يعيب الحكم ويؤدي إلى بطلانه .

(. بطن رقم ٩٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٥٩)

ج - خلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاتها أو تناقضها مع المنطق .

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

خلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاتها — بطل.

ملخص الحكم :

٤٨ .

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ قرار إداري دون أن يستظهر إيا من الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ ، واقتصر في تسببيه على أنه « يبين من ظاهر الأوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله إلى وزارة التربية والتعليم أنها يستند إلى ما يبرره » ، فإن هذا ينطوي على قصور مغل ينحدر إلى درجة عدم التسبب ، وخلو الحكم من الأسباب ، أو قصورها ، أو تناقضها وتهاتها ، مما يعنيه ويبطله ، خصوصا بعد انشاء المحكمة الادارية العليا حتى تتبكن من رقابتها لأحكام القضاء الادارى .

(ملعن رقم ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ :

اقتصار الحكم على سرد وجهتى نظر الخصمين دون ابداء الأسباب التى أقام عليها النتيجة التى انتهى إليها فى المنطوق — قصور — بطلان الحكم ولو كانت النتيجة التى انتهى إليها المنطوق سقيمة فى ذاتها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد اقتص على سرد وجهتي النظر بين طرفي المنازعة ، ولم يبد الأسباب التي أقام عليها قضاءه في النتيجة التي انتهى إليها في منطوقه ، فإنه يكون قد انطوى على قصور مغل يطله على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، مما يتعين معه تقرير هذا في منطوقه سلبية في ذاتها ، وإن تقضى بها هذه المحكمة إذا كانت الدموى في منطوقه سلبية في ذاتها ، وإن تقضى بها هذه المحكمة إذا كانت الدموى صالحة للحكم ورأت الفصل فيها بنفسها .

(طعن رقم ١٦٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/١)

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

تناقض أسباب الحكم مع منطوقه — مخالفته للقانون — الفأوه .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن منطوق الحكم لا يتفق في نتيجته مع الأسباب ، إذ قضى بنسوية حالة المدعى بالتطبيق للقواعد التي قررها قانون المصادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، مع أنه ذكر في الأسباب أنه لا يبعد من تلك القواعد ، فإن أسباب الحكم المذكور تكون قد تناقضت مع منطوقه ، ومن ثم يكون قد بنى على مخالفة القانون ، ويتعين القضاء بالفأوه .

(طعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٢٩٩)

ملخص :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى إدانة المظنون ضده في المخالفات التي أسندت إليه بتقرير الاتهام فإن الحكم إذا ما قطن ببراءة المذكور قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله - أساس ذلك ما أثبتته المحكمة المطعون ضده يناقش مع النتيجة التي انتهى إليها .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد انتهى بحق إلى إدانة المظنون ضده في المخالفات التي أسندت إليه بتقرير الاتهام ، إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون وتاويله مندما قضى ببراءة المذكور ، إذ أن ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من إدانة المظنون ضده يتناقض مع النتيجة التي انتهى إليها ، فقد كان يتعين على المحكمة التأديبية وقد استخلصت إدانة المظنون ضده أن توقع عليه الجزاء الذي يتناسب عدلا وقانونا مع ما ثبت في حقه ، وغنى عن القول أن مريض زوجة المظنون ضده على النحو الذي أثبتته أو عدم سبق توقيع جزاءات عليه طوال مدة خدمته ، أن صرح أن يكون ذلك سببا لتخفيف العقوبة فإنه لا يسوغ الاستناد إليه للحكم ببراءة المخالف من الذنوب الإدارية التي ثبتت في حقه .

(ظمن رقم ١٠٧٢ لسنة ١٤ قى - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)

د - التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية :

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

التناقض في المطلق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية - بطلان الحكم في هذه الحالة - أساس ذلك - المسودة هي التي تمت مداولة على أساسها وما ورد فيها من مطلق واستنتاج من التي ازيلتاها من أصدر حكما في التقوى فإذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها مناقضة تماما للمسودة فإن الحكم يكون باطلا إذا لم يعد ظاهرا أيها هو الذي حكمت به المحكمة - يتعين على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه وامانته الى المحكمة التي أصدرته لتقضى في الدعوى من جديد .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالرجوع الى مسودة حكم محكمة القضاء الإداري تبين انها ذكرت أسبابا للحكم بخالف الأسباب الثابتة بنسخته الأصلية ، فقد جاء بمسودة الحكم انه من حيث واذا كانت القواعد التي تنظم استخدام الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون بصفة غير منتظمة على اعتماد مؤقت في الميزانية قد خلت من تنظيم خاص لاعانة غلاء المعيشة من حيث ضمها الى المرتب أو الأجر ولما كان الشارع قد استهدف حسبا سلفه البنيان ان تلغى القواعد والقرارات التي تنظم اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى العاملين في الدولة كافة سواء من تخاطبهم احكام نظام العاملين المدنيين الضمان بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو من تنظم وظائفهم قوانين أو كادرات خاصة ممن لم كان طينعا ان يعد هذا الالغاء

الى اولئك المواطنين والمستخدمين والعمال المؤقتين ومقتضى ذلك ولازمة سقوط قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ سالف الذكر في مجال التطبيق القانوني اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وغنى عن البيان ان سقوط قرار مجلس الوزراء المشار اليه في مجال التطبيق القانوني على الوجه بادى الذكر ليس من شأنه المساس بها نشأً واكمل من حق في اعانة غلاء المعيشة وفقاً لاحكامه قبل اول يوليو سنة ١٩٦٤ اذ القاعدة ان المساس بحق مكتسب لا يجوز الا بقانون وهو ما لم يتوافر في الخصوصية الماثلة وبضت محكمة القضاء الاداري في مسودة الحكم تقرر « ومن حيث ان الثابت في ميدان الأوراق . ان المطعون في حقه يدخل في عداد العاملين المعيّنين بصفة غير منتظمة وانه قد عين في اول يوليو سنة ١٩٦٣ وكان اليوم التالي لمضى سنة على تاريخ التحاقه بالخدمة هو اول يوليو سنة ١٩٦٤ . وهو ذات اليوم الذي سقط فيه قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ في مجال التطبيق القانوني فمن ثم لا يكون للمطعون ضده أصل حق في اعانة غلاء المعيشة بالتطبيق لاحكام هذا القرار لاتعدام السند القانوني مصدر الاستحقاق واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويخرج من احكامه بما يتعين معه القضاء بالغاءه ورفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

ومن حيث انه قد ورد في النسخة الاصلية للحكم اسباب اخرى
ونصها .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده يدخل في عداد
العمال المعيّنين على اعتمادات مؤقتة وانه التحق بالخدمة في ١/٧/١٩٦٣ .

وكان اليوم التالي لمضى سنة على تاريخ التحاقه بالخدمة هو اول
يوليو سنة ١٩٦٤ وهو ذات اليوم الذي سقط فيه قرار مجلس الوزراء

الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (صحتها ١٩٥٢) فإنه يستحق اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة على تاريخ التحاقه بالخدمة شريطة ان يتم ذلك قبل أول يوليو سنة ١٩٦٤ وهو التاريخ الذى سقط فيه القرار المذكور فى مجال التطبيق القانونى على نحو ما سبق البيان أو متى كان المطعون ضده قد اكمل مدة السنة التى تنشأ بانقضائها حقه فى اعانة غلاء المعيشة فى ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦٤ فان شروط استحقاق اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف البيان تكون قد تكاملت فى حقه قبل أول يوليو سنة ١٩٦٤ الذى بدأ منه نفاذ الحكم الخاص بالقضاء القواعد والقرارات المنظمة لمنح اعانة غلاء المعيشة وغنى عن البيان أنه يتمين التفرقة فى هذا الخصوص بين تكامل المركز القانونى الموجب للاستحقاق وهو ما توافر فى المطعون ضده فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ وبين الصرف الذى يجب من اليوم التالى وذلك واقعة مادية توثبت على هذا المركز الذى نشأ وتكامل فى اليوم السالف عليها وانتهت أسباب الحكم الواردة فى النسخة الأصلية الى أنه لما تقدم فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى احقية المطعون ضده فى اعانة غلاء المعيشة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على التفصيل الوارد فى هذا الحكم فإنه يكون قد خالف حكم القانون فيما قضى به ويتمين معه الحكم برفض الطعنين المائلين « واصدرت المحكمة حكمها فى هذه النسخة الأصلية بقبول الطعنين شكلا وبرفضهما موضوعا والزمته الجهة الادارية المصروفات .

ومن حيث انه بجانب هذا التناقض فى المنطوق واسبابه بين نسخة الحكم الأصلية ومسودته ان السادة المستشارين المشكلة منهم هيئة المحكمة حسبها وردت أسماؤهم فى نسخة الحكم الأصلية ليسوا هم الذين وقعوا مسودة الحكم ولم تذكر النسخة الأصلية للحكم أى شيء من هذا الاختلاف .

ومن حيث أن رئيس هيئة مفوضي الدولة ، في طعنه، ولئن كان قد طلب الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدعوى والزام المدعى بالصرافات ، كذلك ولئن كان تقرير هيئة مفوضي الدولة لم يخرج عن هذا الطلب كما وأنه لم يرد لا في أسباب الطعن ولا في تقرير مفوض الدولة أي شيء من التناقض الذي أوردته هذه المحكمة في منطوق الحكم والأسباب بين النسخة الأصلية والمسودة ، ولا عن الخلاف في أسماء السادة المستشارين بين نسخة الحكم الأصلية وتوقعاتهم على مسودته ، فإنه رغم ذلك فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن إلمها يفتح الباب لتزج الحكم المطعون فيه، بهيوزان القانون غير مقيدة بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها .

ومن حيث أن هذا التناقض في المنطوق والأسباب بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية مبطل له إذ أن المسودة هي التي تبت المداولة على أساسها وما ورد فيها من منطوق وأسباب هي التي ارتضاها من أصدر حكمها في الدعوى فإذا جاءت النسخة الأصلية أسبابها ومنطوقها متناقضة تماماً للمسودة فإن الحكم يكون باطلاً إذ لم يعد ظاهراً أيها هو الذي حكمت به المحكمة خاصة بعد أن اختلف المستشارون المشكلة منهم هيئة المحكمة حسبما وردت أسماؤهم في نسخة الحكم الأصلية عن الذين وقعوا مسودته .

ومن حيث أن بطلان الحكم يستتبع إعادة الطعنين رقمي ٧٣ ، ٧٤ لسنة ٥٠٠ في إلى محكمة القضاء الإداري الدائرة الاستثنائية لتقضى فيها بحكم جديد .

(طعن رقم ٩٨٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١١)

ق — الأحالة في تسبيب حكم على حكم آخر :

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

الأصل في فقه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا في ذاته أسبابه بحيث لا تصالح الإحالة في تسبيب حكم على ما جاء في ورقة أخرى ولو كانت أسباب حكم صادر في نزاع آخر ويودع في ملفه ذلك النزاع — مخالفة ذلك يقترب عاينه بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بتطبيق احكام الاجراءات المنصوص عليها فيه بتطبيق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي في مجلس الدولة ويتضح من احكام المواد ٣٣ و ٤٣ و ٤٨ من قانون مجلس الدولة ان قانون مجلس الدولة لم يتضمن من قواعد الاجراءات بشأن الاحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة سوى القاعدة التي توجب صدور الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والامضاء وتوجب ايضا صدور الاحكام في جلسة علنية وتقضى المادة ١٧٦ من قانون المرافعات بأنه يجب ان تشمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة وتقضى المادة ١٧٧ بأن تحفظ مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه واسبابه بالملف وتقضى المادة ١٧٨ بأنه يجب ان يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ اصداره ومكانه وما اذا كان صادرا في مادة تجارية او مسألة مستعجلة واسماء القضاة والذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي

ابدى رأيه فى القضية — ان كان واسماء الخصوم والغالبهم وصفاتهم وموطن كل منهم وحضسورهم وغيابهم وما قدموه من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا اليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه والقصور فى اسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم فى اسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان اسماء القضاة الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ويتضح من الأحكام المتقدمة أن المشرع فى قانون المرافعات اوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها ورتب البطلان جزاء على صدور الحكم غير مشتمل على الأسباب التى أقيم عليها . كما اوجب القانون حفظ مسودة الحكم الخطية المشتبهة على منطوقه واسبابه بملف الدعوى أو الطعن ويوجب المشرع أيضا أن تتضمن أسباب الحكم الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى استندت اليها المحكمة فى اصدار حكمها فى النزاع ورتب المشرع جزاء البطلان على القصور فى أسباب الحكم الواقعية — والقانونية . وعلى ذلك لا يجوز أن تحيل المحكمة الى أسباب وردت فى حكم آخر صادر منها أو صادر عن محكمة أخرى فى نزاع آخر دون أن يبين ماهية هذه الأسباب تفصيلا واجبالا لأن الاحالة الى الأسباب التى يتضمنها حكم آخر دون بيان هذه الأسباب فى الحكم المتضمن الاحالة والحكم المتضمن الاحالة خاليا من الأسباب أو ببنينا على أسباب يشوبها القصور ويشترط القانون أن يكون ملف الدعوى أو الطعن محتويا على مسودة الحكم الصادر من المحكمة والمشتبهة هى بذاتها على منطوق الحكم واسبابه التى بنى عليها دون ما احالة الى حكم صادر فى دعوى أو طعن آخر لا يكون بعض أوراق النزاع الذى صدر فيه الحكم — المتضمن الاحالة اذ الاصل المسلم به فى هذه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا فى ذاته اسبابه بحيث لا تصلح الاحالة فى تسبیب حكم على ما جاء فى ورقة أخرى ولو كانت أسباب حكم صادر فى نزاع آخر ومودع فى ملف ذلك النزاع الآخر . وقد كان الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم الخطية المطعون فيه لم تشتمل على الأسباب الواقعية والقانونية التى بنى عليها وتضمنت احالة الى أسباب الحكم

الصادر في الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٠ ق فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد اشتهل في مسودته على الأسباب التي بنى عليها ومن ثم يكون باطلا طبقا لحكم المادة ١٧٦ وما بعدها من قانون المرافعات ويتمين الحكم ببطلانه والأمر بإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري لتصدر حكمها في النزاع مستوفيا أسبابه في المسودة الخطية وباتى شرائطه القانونية مع ابقاء الفصل في المصروفات للحكم الذي تفتنى به الخصومة طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث انه لما تقدم فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه ببطلان الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجددا مع ابقاء الفصل في المصروفات الى أن يصلح في موضوع الدعوى .

(طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن رقم ٤٥٣ ، ٤٥٧ لسنة ٢٤ ق —
جلسة ١٩٨٠/٦/١)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها الحكم أو القصور فيها يترتب عليه بطلان الحكم — لا يجوز للحكمة أن تحيل الى أسباب وردت في حكم آخر صادر منها أو صادر من محكمة أخرى — مؤدى الإحالة هذه أن يكون الحكم قد صدر خاليا من الأسباب أو بنى على أسباب يشوبها القصور — أثر ذلك : بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٣ تقضى بتطبيق احكام الاجراءات المنصوص عليها فيه وتطبيق قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة لم يتضمن الاجراءات الخاصة بالاحكام التى تصدرها محاكم مجلس الدولة عدا القاعدة التى توجب صدور الاحكام من المحاكم التأديبية مسببة وكانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات توجب ان يبين فى الحكم المحكمة التى اصدرته وتاريخ اصداره .. وإن يشتمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ... وثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومطبوقه . كما قضت هذه المادة بأن القصور فى اسباب الحكم و.... يترتب عليه بطلان الحكم .

ومن حيث ان ما يؤدى ما تقدم ان المشرع اوجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها ورتب جراء البطلان على صدور الحكم غير المشتمل على الاسباب التى اعلم عليها .. وعلى ذلك لا يجوز ان تحيل المحكمة الى اسباب وردت فى حكم آخر صادر منها او صادر من محكمة اخرى لأن الاحالة الى اسباب يتضمنها حكم آخر دون ان تبين ماهية هذه الاسباب تفصيلا او اجمالا مؤداه ان للحكم يكون قد صدر خاليا من الاسباب او مبنيًا على اسباب يشوبها القصور .

ومن حيث انه متى كان هناك وكان الثابت من الأوراق او مسودة الحكم المطعون فيه لم يشتمل على الاسباب التى بنى عليها بل تضمنت حالة اسباب الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٩٩٥ لسنة ٣١ القضائية ، عن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا لصدوره بالخالفه لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ، مما ينعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفضل فيها مجددا مع بقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/١١ ، بذات المعنى
الطعون ارقام ٤٥٣ و ٤٥٥ و ٥٧٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

المادة ١٧٦ من قانون المرافعات تقضى بأنه يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة — كما أن المادة ١٧٨ من ذات القانون تقضى بأن القصور في أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم — ولو مسودة الحكم من أية أسباب اكتفاء بالاحالة الى الأسباب المكونة في أحد الأحكام الأخرى الصادرة في ذات الجلسة التي صدر فيها الحكم — بطلان الحكم في هذه الحالة — وجوب إعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل فيها مجدداً .

جلبين الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات توجب إيداع مسودة الحكم بشئلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلاً . كما تقضى المادة ١٧٣ بأنه يجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة كما تقضى المادة ١٧٨ بأن القصور في أسباب الحكم يترتب عليه بطلان الحكم وفي خصوص هذا الطعن فإن الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم الأصلية لا تتضمن أية أسباب حيث خلّت منها تماماً وأجلبت المسودة في أسباب الحكم الموضوعية الى الأسباب المكونة في الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٠ في الجلسة ذاتها التي صدر فيها الحكم بنى عليها وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت ببطلان الأحكام التي طعن فيها أمامها وكانت خالية من الأسباب التي بنيت عليها .

ومن حيث أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلانه فإن الدعوى التي أهابها المدعى تكون وكأنه لم يصدر فيها حكم أصلاً وبالتالي فإنه يقع أمنائها الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجدداً . ويعلق

الفصل في المصروفات للحكم الذى تنتهى به الخصومة طبقا لحكم المادة.
١٨٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وببطلان
الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل
فيها مجددا مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٢٥ ق. — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

عدم اشتغال مسودة الحكم على الأسباب التى بنى عليها واقتصار
المسودة على الإحالة الى أسباب الحكم الصادر فى دعوى أخرى — بطلان
الحكم — أساس ذلك : الأصل المسلم فى فقه المرافعات ان يكون كل حكم
مستوفيا فى ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصلح الإحالة فى سببه على ما جاء
فى ورقة أخرى والا عد باطلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ تقضى بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها فيه وينطبق احكام
قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات
الخاصة بالقسم القضائى فى مجلس الدولة وتنص المادة ٣٣ من القانون
المذكور على ان يصدر الحكم فى جلسة علنية كبا تنص المادة ٤٣ على ان
تصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء ومن هذا يتضح ان
قانون مجلس الدولة لم يتفصّل من قواعد الاجراءات بشأن الاحكام
التي تصدرها محاكم مجلس الدولة سوى القاعدتان اللتان توجبان صدور
الاحكام فى جلسة علنية وان تكون مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء .

ومن ثم يضمن الرجوع الى باقى القواعد الاجرائية التى تضمنتها قلاوون المرافعات فى مجال الاحكام وتنضى المادة ١٧٥ من هذا القانون الاخير بانه يجب فى جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتبهة على اسبيله موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا وتنضى المادة ٧٦ بانه يجب ان تشمل الاحكام على الاسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة وتنضى المادة ١٧٧ بان تحفظ مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه واسبابه باللف واخيرا تنضى المادة ١٧٨ بانه يجب ان يبين فى الحكم المحكمة التى استقرت وثايرته وتاريخ اصداره وبكلمته . . . واسم القضاة الذين سمعوا المرافعة واقرروا فى الحكم وحضروا تلاوته . . . والاشياء الخصوم . . . وما قدموه من طلبات او دفاع او وقوع خلاصة ما استندوا اليه من الادلة الواقعية والمجج القانونية ومراحل الدعوى . . . ثم تذكر بعد ذلك اسباب الحكم ومنطوقه والقصور فى اسباب الحكم الواقعية والنقض او الخطا الجسيم فى أسماء الخصوم وصلاتهم وكذا عدم بيان اسباب القضاة الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم ويوضح من هذه النصوص ان المشرع اوجب فيها ما امنتحت به المحكمة ويجعلها باطلة وسند لحكمها وريث البطلان جزاء على مسطور حكم غير بمسجل على الاسباب ، كما اوجب حفظ مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه واسبابه بطلبه الدعوى او الطعن ثم اوجب ايضا ان تتضمن اسباب الحكم الادلة الواقعية والمجج القانونية التى استندت اليها المحكمة فى اصدار حكمها ورتب المشرع جزاء البطلان على كل قصور فى اسباب الحكم الواقعية وهذه النظرة من جانب المشرع فى اعضاء كل تلك الضمائم على الحكم تصد بها ولا شك الحيدة فى القضاء وضمان تقدير او عادات الخصوم ومنهم ما اعطى بها من مسائل قانونية فضلا عن اعضاء الاطعنان فى نفوس المتقاضين . وعلى ذلك لا يجوز للمحكمة عند تهيب حكمها ان تعيل الى اسباب وردت فى حكم آخر صادر عنها او صادر من محكمة اخرى فى نزاع آخر دهن ان تبين ماهية هذه الاسباب لتعجيلا او اجبالا على كل النزاع الاخر جزء من

أوراق ملف الدموى أو الطعن التى صدر فيها الحكم المقتضى تلك الإحالة
أذ يشترط القانون — كما تقدم — أن يكون ملف الدموى أو الطعن محتويا
على مسودة الحكم المشتبهة هى بذاتها على جميع الأسباب التى بنى عليها ،
ذلك أن الأصل المتعمد فى هذه المرافعات أن يكون كل حكم مستوفيا فى
ذاته جميع أسبابه بحيث لا تصح الإحالة فى تعيينه على ما جاء فى ورقة
أخرى والا عدا باطلا .

ومن حيث أنه ثمة لذلك وإذا كان الثابت من الأوراق أن مسودة الحكم
المطعون فيه لم تستدل — كما سبق إيضاحه — على الأسباب التى بنى عليها
بل اقتصرت المسودة على الإحالة إلى أسباب الحكم الصادر فى الدموى
رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ القضائية فإن الحكم المطعون فيه يصبح والحالة هذه
غير يستدل فى مسودته على الأسباب التى قام عليها والتى أوجب القانون
تعيينها أياها ومن لم يكون باطلا بما يتعين منه الحكم بقبول الطعن
شكلا وببطلان الحكم المطعون فيه وبإعادة الدموى إلى محكمة القضاء الإدارى
(مادة التسويات) لتصدر فى النزاع حكما مستوفيا أسبابه فى المسودة
وكذا فى الشرائط القانونية مع ابتداء الفصل فى المصروفات .

بدل طعن رقم ٥١٧ ، ٥١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨٢ .

قاعدة رقم (٤٥)

المستند

الحكم فى الدموى — وجوب إثبات مسودته على أسبابه ، خلوها
من هذه الأسباب اكتفاء بالإحالة إلى حكم آخر يبطل الحكم —
وبالبطلان فى هذه الحالة متمكن بالنظام العام .

ملخص الحكم :

أن الأسباب التى عرض عليها تقرر الطعن ، لم ترد كلية فى مسودة
الحكم المشتبهة على أسبابه الموقعة من رئيس وأعضاء المحكمة التى
أصدرته ، إذ كل ما جاء فيها لتسبب لفظي حكما المطعون فيه جلسة

ويُنقل من أسباب الحكم في الدموى رقم ٤٧٨ لسنة ٢٢٠٢ ق. وهي دموى أخرى ، غير مضمونة ، وليست قائمة بين الخصوم أنفسهم ومصدر الحكم فيها فى الجلسة ذاتها .

ومن حيث أنه على هذا الوجه — يكون الحكم المطعون فيه مدموم الأساس القانونى لفضله إذ أن الحكمة التى أصدرته لا تكون « بما نطعت ، وقد ضمنت أسبابه المسودة الواجب اشتغالها عليها ففوتت » ، التى أودمتها ملف الدموى عند النطق بالحكم ، إذ لم تتضمن هذه المسودة على ما سلب بياته — الأسباب التى يحل عليها ما قضت به ، وهو حكم قائم بذاته يجب أن تتضمن مسودته أسبابه وتودع موقعة عليها من الهيئة التى أصدرته ملف الدموى ، عند النطق به ، لا تجزى ، الحكمة الاحالة فيها ، التى تقتضاها الجلسة التى استعاضت بها عن ذلك ، وهى موجهة إلى كاتب الجلسة الذى استعاضت به حكم آخر لم يقرده فى أسبابها بياناً لها أو لمجلتها ، وتحتوي على فى دموى أخرى ، ليست بين الخصوم أنفسهم ، لعدم جواز ذلك لمخالفته لقواعد الفصل فى الدموى وأحكام إصدار الأحكام فيها على ما وردت فى قانون المرافعات ، وبوجه خاص فى المادتين ١٧٥ و ١٧٦ منه التى تنص أولاها على أنه « يجب فى جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه بوقعة من الرئيس من القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلاً » ، وثانيها على أنه « يقضى أن تستعمل الأحكام على الأسباب التى بويت عليها ولا كتبت باطله » . وكنتاهما واجبة التطبيق بالنسبة الى الأحكام التى تصدرها محاكم مجلس الدولة باعتبارها من أحكام إجراءات إدارتها ، وبعبارة بالادة ٣- من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون تنظيم المجلس الأعلى الذى تنص على أن تطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات نصت لم يرد فيه نص ، ولذلك إلى أن يسند قانون الإجراءات الخاصة بالنسبة للقضاة (بحكمهم بطلان)

الدولة) وجها لهذا من القواعد الحسابية . وبطلان الحكم لهذا الوجه ،
هو من النظام العام ، ولهذا المحكمة أن تقضي به من تلقاء ذاتها .

(جلسة ٥٦ ، ١٤١ لسنة ٢٧ في - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٤٠٦)

المقدمة :

المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
تنص على انه تطبيق الاجراءات المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة ويرجع
الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لم يرد به نص - قانون
مجلس الدولة لم يتضمن قواعد الاجراءات بشأن الاحكام التي تصدرها
محكمة مجلس الدولة - المادة ١٧٥ مرافعات - عدم ايداع مسودة
الحكم عند التطق به - بطلان الحكم - مثال : ايداع ملف الدعوى
المحكوم فيها صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر من ذات
المحكمة في ذات الجلسة في دعوى لم تكن مضمومة واجراء التعديل
الحكم على الصورة - بطلان - اساس ذلك : عند التطق بالحكم
الطعون فيه لم تكن المسودة القطعية الخاصة به مودعة ملف الدعوى
واستلمت من هذا الايداع بتصوير مسودة حكم آخر .

نص الحكم :

من حيث أن المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ عن أنه تطبيق الاجراءات المتصوص عليها
فيه ، وتطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص . وذلك الى
أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالتقسيم القضائي . وتنص
المادة ٣٣ على أن « يصدر الحكم في الدعوى في جلسة علنية » كما تنص
المادة ٤٣ في الفصل الثالث الواردة تحت بند (ثانيا) الاجراءات امام

المحاكم المدنية على أن تصدر الأحكام مسببة وموقعة الرئيس والاعضاء وأخيراً تنص المادة ٨٠ الواردة في الفصل الثالث تحت بند (ثلثا) الخاصة بالإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا ليحل أمثلها بالقواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص في الفصل الثالث أو لأن الباب الأول من هذا القانون . والمستفاد من هذه النصوص أن قانون مجلس الدولة لم يتضمن قواعد الإجراءات بشأن الأحكام التي تصدرها محاكم مجلس الدولة كما تضمنه قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك فإنه يتعين الرجوع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية وقد نص في المادة ١٦٦ على أن « تكون المداولة في الأحكام سرا بين القضاة مجتمعين ونص في المادة ١٦٧ على أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سيجموا المرافعة والا كان الحكم باطلاً » . ونص في المادة ٧٥٠ على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المتضمنة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلاً » . ونص في المادة ١٧٦ على أنه « يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة » ومعنى هذه النصوص أن المشرع أوجب أن تحصل المداولة أي المناورة في الأحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعين في منطوق الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به وذلك ضماناً لحرية آرائهم ، وأوجب ألا يشترك في المداولة غير أعضاء المحكمة الذين سيجموا المرافعة ، وأوجب كذلك إيداع مسودة الحكم المشتلة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة ومن القضاة وذلك عند النطق بالحكم حتى اضنى الاطمئنان إلى نفوس المتقاضين بأن الحكم صادر بعد تحييس أوجه النزاع ومناقشة أدلة الخصوم — فإذا لم تودع مسودة الحكم لدى النطق به كان معنى هذا أن القضية قد نطقوا به قبل

أن يتداولوا في أسبابه ويتفقوا عليها وتستقر عقيدتهم على أساس
حكمهم التي يكون قد خلا من هذه الضمانة التي يحرص عليها
المقرع ولذا رتب بطلان الحكم جزاء لهذه المخالفة .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على مقررات المنازعة المطلة
من الحكم المطعون فيه رقم ٦٠١ لسنة ٢٠ القضائية الصادر من
محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بجلسة ٢٧ من ديسمبر
سنة ١٩٨١ مبلرة عن صورة فوتوغرافية لمسودة حكم آخر صدر
من ذات المحكمة في ذات الجلسة المذكورة في دعوى لم تكن مضمومة
وأجرى على هذه الصورة التعميل اللازم ومؤدى هذا أنه عند النطق
بالحكم المطعون فيه لم تكن المسودة الخاصة به مودعة
ملف الدعوى ذاتها واستمضى عن هذا الإيداع بتصوير مسودة
حكم آخر ومن ثم يكون الحكم باطلا تطبيقا للمادة ١٧٥ من قانون
الرافعات مما يقتضي بالتالي القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه
وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة لتصدر
حكمها في النزاع مستوفيا أسبابه في المسودة الخطية مع باقي
شرائط القانونية .

(ظعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٥ - بذات المعنى
الظعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٢ والظعن رقم
٥٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٣/٦/١٩)

ك - عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الأصلية :

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

عدم توقيع رئيس المحكمة لنسخة الحكم الأصلية التي يحررها الكاتب يجعل هذا الحكم باطلا بطلانا جوهريا ينحدر به الى درجة الانعدام - يترتب على ذلك انه لا يجوز لمحكمة الطعن بعد ان بين لها بطلان الحكم المطعون فيه لعدم توقيعها ان تصدى لنظر موضوع الدعوى لما يمثله ذلك من اخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقييد لدرجة من درجاته - يجب على محكمة الطعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه واعلانه الى المحكمة التي اصدرته لنظر الدعوى من جديد -
أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من المسلم عليها وتفساء وان العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن وانه لكي يكون للحكم وجود قانوني ويكون حجة بما اشتمل عليه من منطق وأسباب مما يجب ان يكون موثقا عليه من القاضي الذي اصدره والا كان عبارة عن ورقة تحمل بيانات لا قيمة لها قانونا ومن ثم فان بطلان الحكم لهذا السبب يعتبر بطلانا جوهريا ينحدر به الى درجة الانعدام وبالتالي لا يسوغ لمحكمة الطعن التصدي لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة امامها ويخطو على اخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقييد لدرجة من درجاته .

ومن حيث أن في ضوء ما تقدم تكون محكمة القضاء الإداري « الهيئة الاستئنافية الثانية » أذ تمتعت لنظر موضوع الدعوى على الرغم من قضايتها ببطالان الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والمؤسسات والهيئات العاملة في الدعوى رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٧٣ ق بعد أذ ثبت لها عدم التوقيع على النسخة للحكم من رئيس المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله ويكون حكمها على غير أساس سليم من القانون ويتمين من ثم القضاء بطلانه وبإعادة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة لنظرها من جديد .

(طعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)

ل — عدم توقيع أعضاء الهيئة :

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

توقيع مسودة الحكم من عضو واحد من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم دون العضو الآخر والرئيس — بطلان الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتقضي فيها من جديد في دائرة أخرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الرجوع للأوراق أن مسودة حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه المشتتة على أسبابه ومنطوقه موقعة من عضو واحد من أعضاء دائرة الترقيات والتعيينات التي أصدرت الحكم ولم يوقع عليها رئيس الدائرة والعضو الآخر .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمعمول به وقت إصدار الحكم المطعون فيه والواجب التطبيق بمقتضى قانون مجلس الدولة قد نصت على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتتة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا .. » .

ومن حيث أنه إذا كان إيجاب تسبیب الأحكام يقصد به حمل القضاء على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمه لم تستثن بعالمها وأن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتتة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا

فيها واتروها على الوضع الذي اثبتت به في المسودة ولا يغنى عن هذا الاجراء توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن الورقة المشتبهة على اسبابه وعلى ذلك فان توقيع أحد اعضاء الهيئة التي اصدرت الحكم على مسودته المشتبهة على اسبابه دون باقى الاعضاء كما هي الحال في الحكم المطعون فيه لا يقوم دليلا على ان المداولة استقرت على اعتماد اسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

ومن حيث ان المادة ١٧٥ المشار اليها قد ربيت على ما تقدم اعتبر الحكم باطلا ومن ثم يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه لتبوت بطلانه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى لتتقضى فيها من جديد ذائرة اخرى .

(طعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

توقيع مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه من عضوين في دائرة ثلاثية - يترتب عليه بطلان الحكم بطائنا يتعلق بالتنظيم العام .

ملخص الحكم :

ان الثابت ان مسودة الحكم المشتبهة على منطوقه لم توقع الا من اثنين من اعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الادارى الثلاثية ومن ثم فان الحكم يكون قد صدر باطلا طبقا لنص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والبطلان في هذه الحالة بطلان لا يقبل التمسح لانطوائه على اصدار لضمائم جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين اذ توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه ، والذين من حق المتقاضى ان يهتيم ، وبهذه

المشكلة يكون البطالان أمرا متعلقا بالنظام العام تتجراه المحكمة بحكم
وظيفتهما وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدافع به .

(ملعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٦)

قاعدة رقم (١٠)

الهدف :

توقيع عضوين من أعضاء المحكمة الثلاث على مسودة الحكم
الطعون فيه المشتبهة على أسبابه ومنطوقه مما — بطلان للحكم .

ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من مواد اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ تنص بان تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا
القانون — احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى ان
يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي كمنها تنص المادة ٤٣
من هذا القانون على انه « . . وتصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس
والاعضاء » وقد تناولت هذا الحكم الاخير ايضا المادة ١٧٥ من قانون
المرافعات بقولها « على انه يجب في جميع الاحوال ان تودع مسودة
الحكم المشتبهة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند
النطق بالحكم باطلا . . » وتقضي المادة ٤ من قانون مجلس الدولة
في فقرتها الثانية بان صدور الاحكام من محكمة القضاء الاداري من دوائر
تشكل كل منها من ثلاث مستشارين . . ويتضح من هذه الفقرة
الاخيرة ان المشرع عين كيفية تشكيل محكمة القضاء الاداري على
وجه التحديد بما لا يجوز معه الخروج على هذا التشكيل زيادة او
نقصانا لاي — سبب من الاسباب — وقد تطلبت المادة ٤٣ سالفه
الذكر ان يوقع رئيس المحكمة والقضاة الذين تشكل منهم المحكمة
مسودة الحكم وعلى ذلك فان وقعت مسودة الحكم ومنطوقه بعدد
يزيد او ينقص عن العدد الذي عينه القانون كان الحكم الذي يصدر
في هذا الشأن باطلا لما في ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع التي هي

من المبادئ الأساسية في النظام القضائي أيا كان نوعه سواء من هذا الإخلال بحق الدفاع بالنسبة الى المدعى او المدعى عليه حسب الأحوال اذ قد يكون لهذا العنصر الزائد او العنصر الناقص أثر في اتجاه الراى فى مصر الدعوى . وغنى البيان أن البطلان الذى يتقرر فى هذه الحالة يتعلق بالنظام العام فتتضى به المحكمة من طقاء نفسها دون ما حاجة الى رفع يدى من ذوى الشأن .

ومن حيث أنه تمسك لما تقدم واذا كان الثابت من الاطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه المستحقة على أسبابه ومنطوقه معا انها تحمل توقيع عشرين فقط من أعضاء المحكمة الثلاث وازاء ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد تمسك به البطلان بما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وببطلان الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى (دائرة التسمويات) للفصل فيها مجددا بهيئة أخرى مع إبقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن رقم ٣١٨١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣)

م — زيادة من الشركوا في إصدار الحكم من العدد المقرر قانونا :

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

تشكيل المحكمة التي تصدر الحكم — زيادة عدد من الشركوا في إصدار الحكم من العدد المقرر قانونا — أثره — بطلان الحكم — تعلق هذا البطلان بالنظام العام .

بعض الحكم :

أن قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأخيرة من المادة « الخامسة » منه على أن يصدر الأحكام من المحاكم الإدارية من دائرة ثلاثية أى أن عين كهيئة تشكيل المحكمة الإدارية على وجه التحديد وعليه فإن حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون على الوجه سائل الفكر وسباعه المرافعة واشترাকে في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك طبقا للمبادئ الصالبة في الإجراءات التضمينية لما في ذلك من امتداء على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثر في اتجاه الراى في بصير الدعوى فضلا عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم والبطلان في هذه الحالة متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/١٥) . .

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

تشكيل الدائرة التي أصدرت الحكم بثلاثة أعضاء — توقيع رابع من أعضاء المحكمة على مسودة الحكم — بطلان الحكم طبقا لنص المادة

١٦٧ مرافعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة — هذا الاشتراك يمثل امتداع على حقوق الدفاع .
ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما أثاره الطامن من وقوع بطلان في الحكم المطعون فيه تسييسا على أن مسودة الحكم موقعة من أربعة من أعضاء المحكمة وأن المحكمة تشكلها ثلاثين. وكان يتعين أن يكون التوقيع على المسودة من هؤلاء الثلاثة بإثبات من الأوراق أن تشكيل الدائرة التي أصدرت الحكم حسبها ورد بمسودته كانت ثلاثية التشكيل وأن أعضاء الدائرة الثلاثة هم الذين وقعوا على منطوق الحكم المدون على ورقة جلسة المحكمة كما تكشف للمحكمة من مقارنة التوقيعات المدونة بها كل من ورقة الجلسة ومسودة الحكم أن ثمة إضافة بجوار توقيع أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم على مسودة الحكم ولم تستطع المحكمة الجزم بها إذا كانت هذه الإضافة تمثل توقيعاً رابعاً أو مزيداً في توقيع أحد الإعضاء ومع ذلك فإنه يفرض أنها تمثل توقيعاً رابعاً بما ينبىء عن اشتراك أربعة أعضاء في المداولة فإن الحكم يكون باطلاً وفقاً لنص المادة ١٦٧ مرافعات التي تقضى بأنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة. والا كان الحكم باطلاً وذلك بامتناع أن هذا الاشتراك يمثل امتداعاً على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع أثراً في اتجاه الرأي وفي محور الدعوى فضلاً عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم . وهذا البطلان لا يستتبع بالضرورة إعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى طالما أنه قد هيئ للدعى أمام المحكمة التأديبية فرصة إبداء نفسه كائناً وان الدعوى بذلك ضالحة للفصل فيها بما يتعين معه لهذه المحكمة تناولها بقضائها .

(نطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٢ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨٠)

ن - الاشتراك في المداولة وإصدار الحكم دون سماع المرافعة :

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

الاشتراك أحد القضاة في المداولة وإصدار الحكم دون اشتراكه في سماع المرافعة - أثره بطلان الحكم - لا يمنع من ذلك حضور هذا القاضي الجلسة التي مد فيها أجل الحكم مادام باب المرافعة لم يفتح في هذه الجلسة - النفع ببطلان الحكم في هذه الحالة من النظام العام نقض به المحكمة من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نص في مادته الثالثة على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وأن تطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي - ولما يصدر بعد القانون الأخير الذي أشار إليه القانون الأول .

ومن حيث أن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا .

ومن حيث أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها أخيراً بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ نصت على أنه يكون الإجراء ، باطلا إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر الخصم . ومن حيث أن من المبادئ الأساسية في هذه المرافعات استلزام أن يكون القضاة الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعاً في سماع المرافعة

المادة ٣٣٩ مراعات آتفة الذكر) مان حدث في الفترة بعد نقل بسبب المرافعة وتبل النطق بالحكم ان تضر احد القضاة من الذين حصلت امامهم المرافعة لأي سبب مثل الإثابة أو النقل — ويلحق به التذنب — أو بالاحالة الى المعاش أو بالرد أو الامتناع وجب فتح باب المرافعة واعادة الاجراءات امام الهيئة الجديدة والا صدر التكم من قاض غير الذي سمع المرافعة ويكون باطلا لميب يتعلق بالجانب الشخصي من الصلاحيات الخاصة في القاضي .

ومن حيث ان السيد المستشار لم يسمع المرافعة في التدموي اما حضوره بعد ذلك في الجلسة التي مذ فيها أجل النطق بالحكم الى جلسة أخرى فلا يجدي شيئاً لأن باب المرافعة كان موصداً في تلك الجلسة ولم تقرر الهيئة التي كان حاضراً فيها فتح باب المرافعة واعادة الاجراءات امام الهيئة الجديدة ، ومن ثم يكون الحكم باطلا والدفع ببطلانه على أساس سليم ، وبما أن هذا الدفع يتعلق بالنظام العام كما يبين من المادة ٢٦ من قانون المرافعات التي تنص على أنه يزول البطلان اذا نزل عنه بمن شرع لمصلحته اذا رد على الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بجعل أو اجراء آخر بامتناره كذلك فيما عدا الحالات التي يتعلق بمبها البطلان بالنظام العام ومادامت طبيعته كذلك فانه لا يزول بالبطلان منه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ومن ثم ترى هذه المحكمة لزوماً عليها أن تقضى ببطلان ذلك الحكم .

— ٣ —

(طعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٤١٤)

المسألة :

المشارك أحد المستشارين في إصدار حكم دون ان يسمع المرافعة — يبطل الحكم .

ملخص الحكم :

إذا اشترك أحد المستشارين في إصدار الحكم وهو لم يسمع المرافعة في الدعوى فمن ثم فانه طبقا للمبادئ العامة للإجراءات القضائية يتبع الحكم باطلا ويتمين لذلك القضاء ببطلانه .

(لظن رقم ١١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

أوجب المشرع لقيام الحكم القضائي قانونا أن يصدر الحكم فيه من الهيئة المشكلة وفقا لاحكام القانون والتي سمعت المرافعة وانتهت المناقولة قانونا ووقعت مسودة الحكم المستقلة على اسبابه — وجود مانع لأن وقع مسودة الحكم من حضور جلسة النطق بالحكم — وجوب أن يتم النطق بالحكم من محكمة ومشكلة بدات التشكيل العددي للمحكمة التي اصدرته وفي جلسة علنية والا كان الحكم باطلا .

ملخص الحكم :

وحيث أن المسلم به أن الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا في منازعة مطروحة عليها بخصوصية رمت اليها وفقا للقانون وانه في مقام تحديد الإجراءات والفواحد المنظمة لدور القضاة اراء الفصل في المنازعة فقد نص قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على نص المادة ٣ من قانون الأصدار على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر لجانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي » — ونصت المادة ٤ من قانون مجلس الدولة الواردة في الفصل الأول من الباب الأول تحت عنوان الترتيب والتشكيل على أن يكون مقر المحكمة الادارية العليا في القاهرة

(م ٣٨ — ج ١٤)

ويرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من دوائر من خبسة مستشارين وتكون لها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين .

ويكون مقر محكمة القضاء الإداري مدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين ويحدد اختصاص كل دائرة من دوائر محكمة القضاء الإداري بقرار من رئيس مجلس الدولة » .

وحيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد افرد الفصل الأول من الباب التاسع الخاص بالأحكام تحت عنوان « اصدار الاحكام » حيث نصت المادة ١٦٦ على أن « تكون المداولة سرية بين القضاء مجتبعين » وتنص المادة ١٦٧ على أنه « لا يجوز أن يشارك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » وتنص المادة ٩٧٠ الى أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لاحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » وتنص المادة ١٧٤ على أنه « ينطق بالحكم بتلاوة منطوقه ، أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ويكون النطق به علنية والا كان الحكم باطلا » وتنص المادة ١٧٨ معدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ على أنه « يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ اصداره ، ومكانه وما اذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة واسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة ، واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ومضو النيابة الذي أبدى رايه في القضية ان كان ، واسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم ، وحضورهم وغيابهم » .

كما يجب أن يشمل الحكم على عرض مجمل لوقائع الدعوى ، ثم طلبات الخصوم ، وخلاصة موجزة لدعوتهم ونظامهم الجوهرى ورأى النيابة العامة ثم تذكر بعد ذلك أسباب الحكم ومنطوقه .

والمقصود في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في اسماء الخصوم وصفاتهم كذا عدم بيان اسماء القضاة الذين اصبحوا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث أنه يبين من استقراء الاحكام الواردة في تلك النصوص أن
المشرع قد اوجب لقيام الحكم القضائي قانون أن يصدر الحكم فيه من الهيئة
المشكلة ومقا لاحكام القانون والتي سمعت المرافعة واتت المداولة قانونا
ووقعت مسودة الحكم المشتتة على اسبابه باعتبارها — بمرأاة ما تقدم
— تبث القاضي الطبيعى للخصوم الذين مثلوا امامها وتقدموا بدفاعهم لديها
لتنزل القول الفصل في النزاع القائم ويالنظر الى أن الحكم يمثل خلاصة
ما اسفرت عنه المداولة قانونا حتى لحظة النطق به وضمائنا لاداء املة
القضاء كما شاء لها الشارع أن تكون فقد اوجب أن يتضمن الحكم رسدا
وتسجيلا لسير الخصومة وارتسام الاجراءات الجوهرية فيها وبيانا لقضاياها
حتى النطق بالحكم حتى يكون الحكم بيانا بما تقدم في سبيل الوصول الى
كلمة القانون في النزاع وعنوانا للحقيقة فيها فصل فيه ورتب القانون
على الاخلال في بيان اسباب الحكم الواقعية أو النقص أو الخطأ في اسماء
الخصوم وصفاتهم وعدم بيان اسماء القضاة الذين اصدروا الحكم بطلان
الحكم .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن القواعد التي سنها المشرع فيما
يتعلق بتشكيل المحكمة من عدد معين من القضاة ومقا لدرجة اهمية المنازعة ،
وباجراءات نظر الدعوى امامها ، وبالمداولة واصدار الحكم فيها ، وبالنطق
به — هذه القواعد جميعا — تعد من النظام العام بحيث يترتب على الاخلال
بأى منها بطلان الحكم ، ومن ثم يتمين على محكمة الطعن أن تتصدى لبحثها
ولو لم يثرها الخصوم .

ومن حيث أنه يجب — طبقا للاحكام المذكورة — أن ينطق بالحكم
في جلسة علنية ، وأن الأصل أنه يجب أن يحضر جلسة النطق بالحكم
القضاة الذين اشتركوا في المداولة بحسبانهم الذين اصدروه ، وأنه اذا
كان المشرع قد قدر أن يحدث لاحدهم مانع من حضور هذه الجلسة تأوجب
أن يكون قد وقع مسودة الحكم فانه يجب أن يتم النطق بالحكم من محكمة
مشكلة بذات التشكيل العددي للمحكمة التي اصدرته وفي جلسة علنية .
والا كان الحكم باطلا . .

ومن حيث أنه بتطبيق تلك الأصول في خصوصية الطعن المائل فانه حين من الاطلاع على الصورة الأصلية للحكم المطعون فيه والتي تم تسليم الصورة التقنية ، بموجبها الى المحكوم لصالحه انه قد ورد بصدد الحكم انه صدر من دائرة منازعات الافراد والهيئات بحكمة القضاء الاداري المشكلة برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة رئيسا وعضوية السيدين المستشارين / ، وهي الدائرة التي نظرت امسها الدعوى واشتركوا في المداولة ووقعوا مسودة للحكم الا انه قد اثبت بنهاية الحكم عبارة تفيد انه بالجلسة المحددة للنطق به حصل مانع للسيد المستشار / ، فحل محله السيد المستشار ومباد ذلك أن الهيئة التي نطقت بالحكم كانت مشكلة من اثنين فقط من المستشارين وليس من ثلاثة حسبما يقضى به القانون بالنسبة لتشكيل دوائر محكمة القضاء الاداري .

ومن حيث أن النطق بالحكم المطعون فيه — وقد تم على النحو المذكور قد ترتب عليه بطلانه أو خالف قاعدة متعلقة بالنظام العام ، لذلك يتعين الحكم بإلغائه مع إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري — للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى مع ابقاء الفصل في مصروقاتها — والزام محافظة الجيزة بمصروفات الطعنين .

(طعن ١٢٩٠ ، ١٤٨١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٠)

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات أن قضاة المرافعة الذين استمعوا اليها هم بذاتهم قضاة المداولة والحكم بطريق الحتم والالتزام — للحكم هو خلاصة مداولة القضاة بمد سماعهم المرافعة — اذا تفر أحد للقضاة الذين سمعوا المرافعة وجب بالضرورة إعادة فتح باب المرافعة واتخاذ الاجراءات تمكينا للهيئة المعدلة من سماع المرافعة وتمكينا للخصوم من

التراجع امام هيئة المحكمة بتشكيلها المعدل ومعرفة التمديل الطارىء مع
التشكيل للقضاة الذين سيصدرون الحكم — مخالفة هذه القاعدة — بطلان
الحكم .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة التاديبية بالاسكندرية
فى الدعوى رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠ القضائية ، انه جلسة ١٣ من يناير
سنة ١٩٨٠ كانت هذه المحكمة مشكلة من السيد المستشار ... والسيد
المستشارين المساعدين ويجلسه ١٥ من مارس سنة ١٩٨٠
حجزت للحكم بهذا التشكيل بجلسته ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٠ وفى جلسة
النطق بالحكم قررت المحكمة فتح باب المرافعة لتخير تشكيل الهيئة اذ حضر
المستشار المساعد الدكتور / بدلا من المستشار المساعد
وورد بالحضر انه من لم يحضر احد قررت المحكمة ان الحكم آخر الجلسة
واعيد فتح المحضر بذات الهيئة فى جلسة اليوم نفسه والبطمن بالحكم .

ومن حيث ان المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ احوالت الى احكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص فى هذا
القانون . وقد نصت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز
ان يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم
باطلا » ومناد ذلك ان قضاة المرافعة الذى استمعوا اليها هم بذاتهم قضاة
المداولة والحكم بطريق الحتم واللزوم . بحسبان ان بحكم هو خلاصة
مداولة القضاة من سماعهم المرافعة ، بحيث ان تغير احد القضاة الذين
سمعوا المرافعة بوجوب بالضرورة اعادة فتح باب المرافعة واعادة الاجراءات
تعيينا للهيئة المعدلة بن. سماع المرافعة وتمكين الخصوم من التراجع امامها ،
وتلك قاعدة اصولية فى قانون المرافعات وفقهه يقترب على مخالفتها بطلان
الحكم الذى ساهم فى اصداره عضو لم يسمح المرافعة ولا تراجع الخصوم
امام الهيئة بحضوره والمقصود بالمرافعة هو ان يتاح للخصوم مكتة

الحضور أمام المحكمة بتشكيلها المعدل ، ومكنه معرفة التعديل الطارىء على تشكيل المحكمة بعد أن كان أغلق باب المرافعة بحجز الدعوى للحكم ، وذلك مصداقا لحكم المادة ١٠٢ مرافعات التي توجب الاستماع الى أقوال الخصوم حال المرافعة .

ومن حيث أن الثابت من محضر جلسات المحكمة المطعون في حكمها ، أن تغيير تشكيل هيئة المحكمة في جلسة النطق بالحكم ، واعدت الدعوى للمرافعة لهذا السبب ، وتؤدى على الخصوم فلم يحضر احد ، فصدر للحكم في آخر الجلسة لمانها بتشكيلها الجديد دون أن يتاح للخصوم مكنه المثل للمرافعة أمامها بتشكيلها الجديد دون أن يتاح للخصوم معرفة قضائهم الذين سيصدرون الحكم في دعواهم . والحاصل ان الدعوى كانت حوزت للنطق بالحكم في الجلسة السابقة في ١٥ من مارس سنة ١٩٨٠ وأغلق باب المرافعة فيها من هذا التاريخ ولم تعد ثمة مكتة للترفع بمدة بحيث أن عدم حضور الخصوم يوم النطق بالحكم لم يكن تعقيا منهم عن إحدى جلسات المرافعة ولا كانت امادة الدعوى للمرافعات في يوم الحكم مما يغير في الواقع والقانون اتاحة فرصة جديدة لهم للترافع أمام الهيئة بتشكيلها المعدل .

ومن حيث أنه من كل ذلك يثبت للمحكمة بطلان الحكم المطعون فيه امتثال لصريح حكم المادة ١٦٧ من قانون المرافعات الامر الذى بوجب امادة الدعوى الى المحكمة التي اقيمت بينها الدعوى أصل لتقضى فيها قضاء صحيحا بإجراءات سليمة بالنسبة في هذه الدعوى من دفاع موضوعي ومن وقوع شكلية تتعلق باختصاص المحكمة في كل من الطلبات المقدمة لها وتتملق ببدى توافر شروط قبول الدعوى شكلا ، وتتملق بتحقيق صحة الدعى الاول وانقطاع الخصومة بالنسبة له .

ولهذه الأسباب حكمة المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المطعون فيه بامادة الدعوى الى المحكمة الثانية بالاسكندرية لامادة الفصل فيها .

هـ — عدم صلاحية أحد الأعضاء :

قائمة رقم (٤١٧)

المبدأ :

اشترك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى مع سبق افتائه في موضوعها عندما كان مستشارا بالقسم الاستشاري
يبطل للحكم .

ملخص الحكم :

أن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات الواجبة التطبيق بمقتضى المادة ٧٤ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية .. (خابسا) إذا كان قد امتى أو ترفع عن إحدى الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل استيفائه » كما تنص المادة ٣١٤ على ما يأتي : « عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو باتفاق الخصوم يقع باطلا ... » .

وإذا كان الأمر كذلك فإن اشترك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بالرغم من سبق افتائه في هذا الشأن وقت أن كان مستشارا في القسم الاستشاري للفئوى والتشريع لذلك يصبح معه الحكم باطلا .

(طعن ٤٢٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

ثبتت عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لنظر
الدعوى يترتب عليه بطلان الحكم — يتعين عند الفاء الحكم إعادة القضية
لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد — يشترط لتصدى المحكمة الإدارية
إلجاءا للموضوع أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لحق به سبب من
أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ومخالفا للنظام
العام ويتمين لذلك القضاء بإلغاء الحكم وإعادة القضية لمحكمة القضاء
الإداري لنظرها من جديد ولا ترى المحكمة الأخذ بما ذهب اليه السيد
المفوض في تقريره من أن المحكمة الإدارية العليا تتصدى في هذه الحالة
لنظر موضوع الدعوى ذلك لأن الحكم المطعون فيه وقد شبه بطلان جوهري
ينحدر به الى درجة الاعتماد بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر
الدعوى فانه يمتنع على المحكمة الإدارية العليا التصدى لنظر موضوع
الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية
العليا وينطوي على اخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتفويت لدرجة من
درجاته لأن شرط التصدى أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا
صحيحا لم يتم بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى
الامر الذي يتمين معه إعادة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى
من دوائر محكمة القضاء الإداري .

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

عدم صلاحية عضو هيئة محكمة القضاء الإداري لنظر الدعوى اذا كان قد سبق ان ابدى رايه كمفوض لدى المحكمة في دعوى سابقة اقامها نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفي الطعنين المقامين من المدعى والوزارة في الحكم الصادر في هذه الدعوى السابقة متى كانت ثلاثة من طلبات المدعى في الدعوى الحالية هي ذات طلباته في الدعوى السابقة وكانت باقى طلباته في الدعوى الحالية ترتبط بالطلبات التى فصل فيها ارتباطا الادارى مع توافر اسباب عدم صلاحية احد اعضائها لنظر الدعوى يكون باطلا ومخالفا للنظام العام — النظر في الطلبات الجديدة في الدعوى يثير المخارعة باكملها ومن ثم يتعين القضاء بالفاء الحكم المطعون فيه واعادة القضية برمتها لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد — اساس ذلك ان شرط تصدى المحكمة الادارية العليا ان يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة صحيحا لم يتم باحد اعضائها سبب من اسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان السيد المستشار / كان مضموا في هيئة المحكمة التى نظرت الدعوى الحالية واصدرت الحكم المطعون فيه بينما كان قد ابدى رايه في الدعوى رقم ٨٩٥ لسنة ١٤ قضائية المقامة من نفس المدعى ضد ذات الوزارة المدعى عليها وفي الطعنين رقمى ١٤٦١ لسنة ٨ و ١٢٣٤ لسنة ٨ القضائية المقامين من المدعى والوزارة المدعى عليها في الحكم الصادر في هذه الدعوى وذلك عندما كان مفوضا لدى المحكمة بان اعد فيها ثلاثة تقارير مودعة بملف الدعوى متضمنة رايه في الدعوى والطعنين المشار اليهما .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن ثلاثة من طلبات المدمى في الدعوى الحالية وهي تعديل مرتبة الذي عين به بالكادر العالى من ١٥ جنيه الى ١٩ جنيه شهريا بالتطبيق للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وضم مدة خدمته السابقة وتسوية حالته طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي نفس طلباته في الدعوى رقم ٨٩٥ لسنة ١٤ القضائية المشار اليها وذلك للأسباب التي أوضحها الحكم المطعون فيه والتي تأخذ بها هذه المحكمة . أما بالنسبة لباقي طلبات المدمى وهي تسوية حالته على أساس القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة وتعديل امانة غلاء المعيشة المستحقة له ومطلبه الاحتياطى الخاص بالتعويض عما أصابه من أضرار مادية وأدبية نتيجة صدور قرار تعيينه بالكادر العالى ثم فصله من الخدمة لعدم تقديمه مسوغات تعيينه ثم إعادة تعيينه من جديد فهي أن كانت طلبات جديدة لم تثر في الدعوى السابقة الا أنها ترتبط بالطلبات التي فصل فيها ارتباطا جوهريا باعتبارها تقوم جميعا على أساس قانونى واحد مما لا يمكن معه الفصل بينها فمن ثم فإن النظر في الطلبات الجديدة يثير المنازعة بمرمتها .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأن يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى بمنوها من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في أحوال معينة من بينها : خلافا : إذا كان قد أفتى أو ترفع من أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالغضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها . وتنص المادة ١٤٧ على أن يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم بنها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أنه متى ثبت على الوجه الذى سلف بيانه أن أحد أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ومخالفا للنظام العام ، واذا

يثير النظر في الطلبات الجديدة في هذه الدعوى المنازعة بأكملها على ما سبق بيانه ، فانه يتعين لذلك عدم تجزئة الدعوى والقضاء بالقضاء بالحكم. المطعون فيه وإعادة القضية برمتها لمحكمة القضاء الإداري لنظرها من جديد . ولا سند للقول بأن المحكمة الإدارية العليا تتصدى في هذه الحالة لنظر موضوع الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الحكم المطعون فيه وقد شابته بطلان جوهري يتحدّر به الى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فانه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا بالتصديق لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوي على إخلال جسيم بإجراءات التقاضي وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصديق أن يكون حكماً صادراً من هيئة مشكلة تشكيلاً صحيحاً لم يتم بأحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذي يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى من دوائر أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري مع إلزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

(طعن ٦٨١ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩)

قائمة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

كون أحد السادة المستشارين عضواً بهيئة محكمة القضاء الإداري .
التي أصدرت الحكم رغم سبق إبدائه رأياً في القضية أبان عمله كمفوض
أمام المحكمة — بطلان الحكم وإعادة القضية الى المحكمة لنظرها من جديد — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الثابت من الأوراق أن السيد المستشار / كان عضواً في هيئة محكمة القضاء الإداري التي نظرت الدعوى الماثلة وأصدرت الحكم المطعون فيه رغم أنه سبق أن أبدى رأيه فيها عندما كان مفوضاً لدى هذه

'المحكمة وذلك بان اعد فيها التقرير الاصلى بالرأى القانونى الموقع من سياسته والمودع بملف الدعوى بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث ان المادة (١٤٦) من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تقضى بأنه يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده - أحد الخصوم في احوال معينة من بينها ما قرره في الفقرة (٥) منها التى تنص على أنه واذا كان قد امتنى أو ترفع من أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء - أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها وتنص المادة (١٤٧) من هذا القانون على أن يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . واذا وقع هذا البطلان في حكم من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم واذا ثبت على الوجه الذى سلف بيانه ان أعضاء هذه المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى فإن الحكم يكون باطلا ويتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة القضاء الإدارى لنظرها من جديد . ولا وجه للقول بأن المحكمة الإدارية العليا تنص في هذه الحالة لنظر الدعوى ذلك لأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الحكم المطعون فيه وقد تسببه بطلان جوهرى ينحدر به الى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة لنظر الدعوى فإنه يتمتع على المحكمة الإدارية العليا التصدى لنظر موضوع الدعوى لأن ذلك يعتبر بمثابة نظر الموضوع لأول مرة أمام هذه المحكمة وينطوى على اخلال جسيم بإجراءات التقاضى وتقويت لدرجة من درجاته لأن شرط التصدى ان يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا لم يتم باحد أعضائها سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى الأمر الذى يتعين معه إعادة القضية للفصل فيها. من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإدارى .

(طعن رقم ١١٨٣ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

اشترك مفوض الدولة في اصدار حكم المحكمة الادارية مثار الطعن.
ثم تنفيه هيئة مفوضى الدولة امام محكمة القضاء الادارى التى طعن.
امامها في حكم المحكمة الادارية من شأنه أن يعيب الحكم عيب الاخلال
باجراء جوهرى — بطلان الحكم .

ملفص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المستشار المساعد كان
عضواً بالمحكمة الادارية بالمنصورة التى اصدرت حكمها في الدعوى
رقم ١٢٧ لسنة ٢ ق بجلسة ١٩٧٥/٥/١٩ ثم قام سيالته بتبثيل هيئة
مفوضى الدولة امام محكمة القضاء الادارى بالمنصورة بهيئة استئنافية
عند نظر الطعن في الحكم الذى اشترك في اصداره .

ومن حيث أن مفوضى الدولة هي من القسم القضائى ونفعا لما
نصت عليه المادة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد بنيت المادة ٢٧ من هذا
القانون اختصاصات هيئة مفوضى الدولة في تحضير الدعوى وتبيلتها
للمرافعة ونصت المادة ٥٣ من ذات القانون على أن « تسرى في شأن
مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى
محكمة النقض ... وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الادارية والمحاكم
التأديبية الأخرى القواعد المقررة لر القضاة » ولما كانت المادة ٣ من
مواد اصدار قانون مجلس الدولة سالف الذكر تقضى بأن تطبق
الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون
المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات
الخاصة بالقسم القضائى . ومن ثم فانه يتعين تطبيق أحكام قانون.
المرافعات فيها يتعلق بعدم صلاحية القضاة وردهم وتبيلتهم .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يكون التانى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم فى الأحوال الآتية : ٥٠٠٠ - إذا كان قد امتنى أو تراضع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها » .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تعتبر أمانة على المنازعات الادارية وعاملا أساسيا فى تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفى ابداء الرأى القانونى المحايد فيها سواء فى المذكرات التى تقدمها أو فى الايضاحات التى تطلب اليها فى الجلسة العلنية ويتقرر من ذلك كله انه لابد من حضور من يمثلها بالجلسة والا وقع فى الحكم وانه اذا قام بالمفوضين سبب من اسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما فى المسواد ١٤٦ يوما بعدها من قانون المرافعات غير صالح فى الحالة الاولى ممنوعا من مباشرة مهمته فى الدعوى وجاز رده أن لم يتنع عنها فى الحالة الثانية وذلك قياسا على حالة رد عضو النيابة اذا كان طرفا بنفسها فى الدعوى طبقا للمادة ١٦٣ من قانون المرافعات تحقيقا للحيدة التامة بحكم وظيفته فى الدعوى حسبما سلف ايضاحه وانه اذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته فى الدعوى ومع ذلك استمر فى مباشرتها أو حيث يجب عليه التئح منها وتنب غيره لاداء مهمته فيها كان ذلك منطويا على بطلان فى الاجراءات يؤثر فى الحكم بيمينيه ويبطله . (حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥٠ لسنة ١ ق بجلسته ١٧/١٢ / ١٩٥٥) .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فان قيام السيد المستشار المساعد بالاشتراك فى اصدار حكم المحكمة الادارية مشار هذا الطعن ثم تمثيله هيئة مفوضى الدولة محكمة القضاء الاداري التى طعن امامها فى حكم

المحكمة الادارية سالف الذكر من شأنه ان يعيب هذا الحكم — وهو الحكم المطعون فيه بالطعن الحالي — بعيب الاخلال باجراء جوهرى ، ومن ثم يكون قد صدر معيبا بعيب يبطله ومن ثم يتعين الحكم بلفائه وباعادة القضية الى محكمة القضاء الادارى بالمنصورة بهيئة استئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة اخرى وابقاء النصل فى المصروفات .

(طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٦ قى — جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

مفهوم نص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية أن يكون العضو الثالث فى المحكمة من الجهاز المركزى والادارة اذا كانت المخالفات محل الاتهام مخالفات ادارية — مقتضى ذلك انه اذا كانت المخالفات المسندة الى المخالفين سواء طبقا لوصف النيابة الادارية او بحسب طبيعتها القانونية كل مخالفات ادارية ومسلكية فمن ثم اشتراك عضو الجهاز المركزى للمحاسبات فى تشكيل المحكمة وسماعه المرافعة واشتراكه فى اصدار الحكم من شأنه ان يبطل الحكم — البطلان يتعلق بالنظام المام وذلك طبقا للمبادئ العامة فى اجراءات التقاضى لما فى ذلك من اضرار لضمائم جوهرية لنوى الشأن من المتقاضين .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق أن النيابة الادارية احوالت المخالفين الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة لمحاكمتهم من مخالفات الادارية المسندة اليهم بتقرير الاتهام وقد عين لنظر الدموى أمام المحكمة التأديبية جلسة ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧١ وقد تداولت القضية بالجلسات

وبجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢ صدر الحكم المطعون فيه من المحكمة التأديبية المذكورة مشكلة برياسة السيد المستشار المساعد ومضوية كل من السدين المستشار المساعد عضو الجهاز المركزى للحسابات الذين اشتركوا فى التوقيع على منطوق الحكم ومسودته .

ومن حيث أن المادة (١٨) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحلكات التأديبية (وهو القانون الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه) تضمنت النص على أن تختص بحكمة الموظفين من الدرجة الثامنة لما دونها عن المخالفات المالية والادارية محاكم تأديبية تشكل من « مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة رئيسا ونائب من مجلس الدولة وموظف من « الدرجة الثانية » على الاقل من ديوان الحاسبة أو ديوان الموظفين : عضوين ...) ومنهزم هذا النص أن يكون العضو الثالث فى المحكمة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة اذا كانت المخالفات محل الاتهام مخالفات ادارية.

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم وكانت المخالفات المستدة الى المخالفين فى الدموى التأديبية المطعون فى حكمها سواء طبقا لوصف النيابة الادارية أو بصفتها طبيعتها القانونية كلها مخالفات ادارية ومستفكة من ثم فإن اشتراك عضو الجهاز المركزى للحسابات فى تشكيل المحكمة وسماحه المرافعة واشترائه فى اصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم — وهو بطلان يتعلق بالنظام العام — وذلك طبقا للمبادئ العامة فى اجراءات التقاضى لما فى ذلك من اضرار لمبادئ جوهريه لذوى الشأن من المتقاضين ويتعين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٠٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

المبحث الثاني حالات لا يتحقق فيها البطلان

١ - الإخطاء المادية :

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

الإشارة بصورة الحكم المطبوعة الى تشكيل المحكمة التأسيسية التي اصدرت الحكم تشكيلا رباعيا بالمخالفة لحكم المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يعتبر خطأ ماديا لا يبطل الحكم طالما ان مسودة الحكم الاصلية قد ثبت منها صدور الحكم من دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن نعى هيئة مفوضى الدولة على الحكم المطعون فيه بانه صدر من دائرة مشكلة تشكيلا رباعيا على خلاف ما تقضى به المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لانه مردود ذلك انه ولئن كانت صورة الحكم المطبوعة قد ورد بها عن تشكيل المحكمة ما يبدو للقارئ انه تشكيل رباعى ولم يكن تحت نظر الهيئة الطامنة المسودة الاصلية للحكم بتشكيلها الثلاثى وهو الامر الذى يبين أن ما وقع في صدور الحكم المطبوعة محض خطأ مادي لا يؤثر في حقيقته على الحكم الذى صدر من دائرة مشكلة تشكيلا ثلاثيا ومن ثم يكون هذا النعى على غير اساس من القانون متعين الرفض .

(ظمن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

(م ٣٩ - ج ١٤)

قاعدة رقم (٤٢٤)

الجاء :

الخطا المادى فى محضر جلسة المرافعة ، المطبوع مقبلا ، والثابت فيه حضور رئيس المحكمة السابق بعض جلسات الدعوى — لا يؤدى الى بطلان الحكم الصادر فيها من الهيئة الجديدة التى سمعت المرافعة وحضرت المداولة ووقعت الحكم .

بلفص الحكم :

اذا كان رئيس محكمة القضاء الادارى السابق الذى راس بعضا من جلسات هذه الدعوى دون بعضها الآخر لم يوقع الحكم المطعون فيه ، ولم يشترك بالعمل فى مداولاته او فى اصياداره ، فلا يمكن أن يزيل ذلك من صحة تشكيل الحكم المطعون فيه ثبت أن السادة المستشارين الذين تداولوا فيه ، ووقعوه واصدروه هم الذين استمعوا اليها المرافعة فى هذه الدعوى . ولا وجه للقول ببطلانه استنادا الى مجرد خطأ مادى وقع فى محضر جلسة المرافعة المطبوع مقبلا .

(طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/٢١)

ب - النقص أو الخطأ غير المؤثر في بيانات الخصوم :

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

التقص أو الخطأ في بيانات الخصوم المبطل للحكم - وجوب أن يكون جسيما ، أي من شأنه تجهيل بهم - ذكر اسم أحد الخصم في الحكم والإشارة إلى اللبائن بمعلقة « وآخرين » - الإشارة إلى رقم الدعوى في الحكم - إمكان معرفة هؤلاء الآخرين بالرجوع إلى عريضة الدعوى - لا ببيان في الحكم .

يلخص الحكم :

لأن كان قرار اللجنة القضائية بثابة حكم قضائي ؛ يجب استيفاء على البيانات الواجب اشتغال الأحكام عليها بما في ذلك أسماء الخصوم وصفاتهم ، إلا أن النقص أو الخطأ في ذلك يجب - لكي يبطل الحكم طبقا للمادة ٣٤٩ مرامعات - أن يكون جسيما ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان من شأنه تجهيل الخصوم وعدم أمكان تمييزهم ، حرصا من المشرع على الابتغاء على العمل القضائي وعدم إبطاله إلا للضرورة الملحة ، وهي لا تقوم إلا إذا كان النقص جسيما لا يمكن تداركه . فإذا ثبت أن قرار اللجنة القضائية وإن لم ينص في تبليغه بالذات على اسم المظلم ، إلا أنه يجهل في الوقت ذاته البيان بأنه صدر في تظلم معين قيد برقم معين باسم شخص معين وآخرين ، ومن الممكن بهذا البيان تعيين هؤلاء الآخرين الذين يعينهم الحكم ويشملهم . وذلك بالرجوع إلى عريضة التظلم ذاتها ، وهي تتضمن اسم المظلم من بين الذين قدموه ، فليس ثمة - والحالة هذه - نقص جسيم من شأنه أن يبطل قرار اللجنة .

(طعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٠)

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

خلو الحكم من ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة لا يبطله .

ملخص الحكم :

إن طلب بطلان الحكم لعدم ذكر اسم الخصم المنضم للحكومة في الحكم المطعون فيه ، يدحضه أن البطلان لا يكون إلا إذا كان الخطأ قد وقع على بيان جوهرى بأن كان الخصم مجهلا تجهيلا تابا ، والأمر على خلاف ذلك في الدعوى الحالية إذ ورد في صدر الحكم أن المطعون ضده قد تدخل في الدعوى خصبا ثالثا منضما الى الحكومة ، ومن ناحية أخرى فالدعوى تقوم على أساس الطعن على القرار الإدارى الصادر بترقية المتدخل الى الدرجة الاولى في وزارة الصحة وهو بيان لا يمكن أن يجهل بالمتدخل المذكور ، وفوق هذا وذلك فإن الدعوى الادارية على خلاف الدعوى المدنية تقوم على مخالصة قرار ادارى لا على مخالصة شخص أو أشخاص بعينين .

(طعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسم الوصية على المدمى - لا بطلان

في الحكم .

ملخص الحكم :

إن النص النص على الحكم المطعون فيه بالبطلان لخلوه من اسم السيدة/..... الوصية على المدمى الذى بلغ سن الرشد بعد صدور

الحكم — مردود بلن السيدة المذكورة قد حضرت مع ابنها المدعى بجللسة التحضر المنعقدة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وذلك بعد تعيينها وصية عليه بمقتضى القرار الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٨. من محكمة السيد زينب للأحوال الشخصية — وطلب الحاضر معها تصحيح شكل الدعوى بتوجيهها منها الى مديرية التحرير — كما حضرت معه بجللسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٤ أمام المحكمة الادارية وفيهذه وجهت الدعوى الى مدير عام مديرية التحرير وبذلك تكون قد تدخلت في الدعوى وأصبحت بصفتها وصية عليه فيها — ومجرد خلو الحكم المظعون فيه من ذكر اسمها لا يترتب عليه بطلانه اذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ في التدوين من الجائز تصحيحه ونفا لأحكام المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات وبناء على ذلك فإن الحكم يعتبر في الواقع من الأمر صادرا لصالحها بصفتها وصية على ابنها الذي كان قاصرا. عند صدوره ومن ثم يكون النemy عليه بالبطلان في غير محله .

(طعن رقم ١١١٩ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٢/٢٥/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

طعن على الحكم بالبطلان — لصنوره باسم المدعى رغم وفاته — ورغم تصحيح شكل الدعوى بتدخل أرملة — البادى من نص م ١٧٨/٢ من قانون المرافعات أن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو الخطأ الجسيم أى الذى يترتب عليه تجهيل البيان .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الوجه الأول من أوجه الطعن الخاص ببطلان الحكم المظعون فيه لصنوره باسم المرحوم بعد موته ورغم تصحيح

شكّل الدموى بتدخل الطاعنين - فإن المادة ٢٧٨ من قانون الزامات تنص على أنه « يجب أن يبين في الحكم المحكّمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وأسماء الخصوم والقابهم وصفاتهم وموطن كل منهم وجسورهم وغيلابهم ... والتصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم ، وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم . »

ومن حيث أن الباطل بجلاء من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ المتعار إليها أن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يترتب عليه بطلان الحكم هو - كما نصت هذه الفقرة - الخطأ الجسيم ، أي الذي يترتب عليه تجهيل البيان ، فلا يعلم من الحكم اسم المدعى عليه ، أو تذكر فيه الأسماء وتجهل الصفات فلا يمكن تحديد من الخصم المدعى ومن المدعى عليه . والقاعدة التي استقر عليها الفقه والقضاء في هذا الخصوص أن الحكم يكمل بعضه بعضا فإن ورد اسم أحد للخصوم أو صفته خطأ في موضع من مواضع الحكم ، ولكنه ورد صحيحا في مواضع أخرى ، فإن ذلك يعتبر من قبيل الخطأ المادي غير المؤدى إلى الجهالة ، ولأنه يمكن أن يستدل على صحيح الاسم أو الصفة من ذات الحكم . وقد سبق أن قضت محكمة النقض بأنه متى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالدموى فإنه لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيم يترتب عليه بطلان الحكم . « نقض ١٩٥٤/٦/١٠ ، ١٩٥٧/٦/٥ . »

ومن حيث أن الثابت من النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه - ومسودته - أنه ولئن كان قد ورد بدياجة الحكم أن الدموى مقامة من ، الذي كان قد تم إعداده في الفترة من تاريخ صدور الحكم في الشق المستعجل من الدموى برئض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه حتى تاريخ نظر الشق الموضوعي في الدموى - إلا أن حكم

المطعون فيه قد استعرض في بيان إجراءات الدعوى وكذا في أسبابه أن المدعى — المذكور توفي إلى رحمة الله بتنفيذ الحكم الصادر عليه بالأعدام شنتقا بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٨. وأن توافقت لهما بعد أن قُلبتا بتصحيح شكل الدعوى بتوجيه الخصومة بأسميهما إلى المدعى عليهما عقب وفاة مورثيهما — المدعى الاصطناعي — وأنه لا خطأ في أسميهما الواردين في الحكم ، كما وأن المنطوق قد مضى على الزام المدعيتين بالمصروفات . وبناء عليه فليس ثمة خطأ جسيم من شأنه تجهيل أسماء الخصوم أو صفاتهم — مما تعينه الفقرة — الثانية من المادة ١٧٨ مرافعات — قد سلب الحكم المطعون فيه كى يمنع الدفع ببطلانه .

(طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ في سنة جلستة ١٢/١٤/١٩٨٣)

ت — ضوابط تسبیب الأحكام :

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

الترتيب الوارد بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان — يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم من جميع مناهي أقوالهم استقلالاً ثم يفندنا تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى — يكفي أن يورد الحكم مضمون أقوال الشهود — متى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غبار عليه .

ملخص الحكم :

لا يقبل من الطاعن وجه الطعن القائم على أن المحكمة التأديبية لم تذكر في أسباب حكمها ولا في وقائع الدموى شيئاً من دفاعه ودفعه فيخلص من ذلك إلى أن الحكم باطل لمخالفته لنص المادة (٣٤٩) من قانون المرافعات وأنه قد شابته قصور في التسبیب اذ أن هذا الوجه مردوداً بما جرت عليه ضوابط تسبیب الأحكام من أن الترتيب الوارد بالمادة التي يستند إليها هذا الطعن ، ليس ترتيباً حتمياً يترتب على الإخلال به البطلان فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثنايا أسباب الحكم التي تكلفت بالرد عليها . كما أنه يكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاماً على أسباب يستقيم معها ، ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم في جميع مناهي أقوالهم استقلالاً

ثم ينفذها تنصيلا الواحدة تلو الأخرى ، كما لا يعيب الحكم عدم ذكر
أسماء الشهود في تحقيق تضمنت القضية أوراقه وعدم إيراد نصوص
أقوالهم وعبارتها . وحسب الحكم السديد أن يورد مضمون هذه الأقوال
ومتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير متناقض مع ما هو
ثابت بالتحقيقات كان قضاؤه لا غبار عليه .

(ملعن رقم ١٦٠٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٨) .

د. د. زيود المتطوع في ورقة مستقلة :

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

نص المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ على أنه إذا كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به والا كان الحكم باطلا - المشرع استهدف أساسا من هذا النص أن يتم تداول القضاء في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معا بناء على أن أسباب الحكم يجب أن يكون متفقا عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع القضاء هو التحليل على أنهم طالبوا الأسباب وتناقشوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه - يترتب على ذلك أنه إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أُرْجىء النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافعة له هذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا - مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان .

مقتضى الحكم :

انه عن الدفع المبذول من الجهة الادارية ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم توثيق اسبابه الا من أحد أعضاء المحكمة التي اصدرته تائه بين من الاطلاع على الأوراق انه حدد لنظر التدموى رقم ١٧٩١ لسنة ١٧ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وتداول نظرها بالجلسات حتى جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفيها قررت المحكمة ارجاء اصدار الحكم الى جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٦ حيث صدر الحكم واودعت مسودته وقت النطق به وبين من الاطلاع على هذه المسودة انها حررت على عدة أوراق منفصلة وأن الورقة الأخيرة منها تتضمن منطوق الحكم وحده وموقع عليها من جميع أعضاء الهيئة التي اصدرت الحكم أما باقي الأوراق التي اشتملت على الاسباب فقد وقع على الورقة الأخيرة منها أحد أعضاء الهيئة .

وبن حيث أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق العاشر بالتأخير رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى صدر الحكم المطعون فيه في ظله - تنص على انه « اذا نطق بالحكم عقب المرافعة وجب أن تودع مسودته المشتتة على اسبابه موقعا عليها من الرئيس والقضاة وبينا بها تاريخ ايداعها وذلك في ظرف ثلاثة ايام من يوم النطق بالحكم في القضاء المستعجلة وسبعة ايام في القضايا التي يحكم فيها على وجه السرعة وخمسة عشر يوما في القضايا الأخرى. والا كان الحكم باطلا فان كان النطق بالحكم في جلسة أخرى غير جلسة المرافعة وجب أن تودع مسودته عقب النطق به والا كان الحكم باطلا كذلك » .

ومن حيث أن الثابت في التدموى المائلة ان الحكم المدفوع ببطلانه ارجى النطق به الى جلسة مقبلة ثم نطق به من الهيئة التي سمعت المرافعة واودعت مسودته في ذات الجلسة التي تم فيها هذا النطق وكان موقعا على منطوق الحكم من رئيس المحكمة وقضاتها الامر الذى ينطبق

عليه حكم الفترة الثانية من المادة ٣٤٦ سالف الذكر واذا كان ما استهدىه المشرع أساسا من هذه الفترة هو أن تودع مسودة الإحيكم المشتبهة على أسبابه عند النطق به لسبب واضح سواء أن يتم تداول القضاة في الحكم قبل إصداره وأن تشمل هذه المداولة منطوق الحكم وأسبابه معا ابتداء على أن أسباب الحكم يجب أن تكون ملتقا عليها بين القضاة وأن تستقر عقيدتهم فيها على أساس قبل النطق به وأن توقيع هؤلاء القضاة هو الدليل على أنهم طالعوا الأسباب وتناقسوا فيها على الوضع الذي انتهت عليه وترقيسا على ذلك فإذا كانت مسودة الحكم في الدعوى الماثلة قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجىء النطق بالحكم فيها - وهو أمر لا يجادل فيه أحد وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة لهذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستتاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم من الأسباب الواردة بهذه المسودة لما هو مسلم به قانونا من أن المقصود بالحكم هو منطوقه والأسباب المرتبطة به والتي بنى عليها ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه السالف بيانه شاملة بلا ريب من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا فمن ثم فليس مرادنا ولا مقصودنا من المشرع والصلة هذه أن يكون مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة أن يصم مثل هذا الحكم بالبطلان بعد إذ ثبت أن المحكمة عملت حكم المادة ٣٤٦ سالف الذكر بما يتفق والإجراءات المقررة ومحقة ما رمى إليه المشرع من تدارس الرئيس والأعضاء لمنطوق الحكم والأسباب معا بما يتعين معه الحكم برفض الدعي .

(طعن رقم ٥٨١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٨)

ج — الإحالة بقرار :

قائمة رقم (٤٣١)

المبدأ :

طرح دعوى تختص بها محكمة القضاء الإدارى بإجراء غير صحيح قانونا هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية. فى حين أنه كان ينبغى أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده — الفاية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلا بالإحالة التى ثبت بآداة غير صحيحة — يترتب على ذلك عدم جواز الحكم ببطالان هذه الإحالة غير الصحيحة تحقيقا لما استهدفه المشرع بما نص عليه فى المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطالان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الفاية من الإجراء .

ملخص الحكم :

أن محصل الدفع ببطالان قرار الإحالة أن محكمة القضاء الإدارى — وأن كانت هى المختصة بنظر الدعوى دون المحكمة الإدارية إلا أنها لم تتصل بها اتصالا قانونيا ذلك أن طرحها أمامها كان بناء على أداة أو إجراء غير صحيح قانونا هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية وأنه ينبغى أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإدارى وأن كان صحيحا أنها قد انصلت بالدعوى بآداة أو بإجراء غير صحيح قانونا إذ لم تحل إليها بحكم. من المحكمة الإدارية أو لم تطرح أمامها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى.

ألا أنه متى كان مسلما أن تلك الدعوى انما تختص بها محكمة القضاء الإدارى ولا تختص بها المحكمة الادارية بحيث لو قضى ببطلان قرار احوالها الى محكمة القضاء الادارى لعادت اليها حتيا من جديد بالاجابة صحيحة فانه يكون من الواضح أن الغاية المرجوة من وراء الاحالة بالاجراء الصحيح قد تحققت فعلا بالاجابة التي تمت بأداة غير صحيحة مما لا يجوز معه الحكم ببطلان هذه الاحالة غير الصحيحة تحقيقا لما استهدفه المشرع به انص عليه فى المادة ٢٠ (بقرة ثانية) من قانون المرافعات من انه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذ ثبت تحقق الغاية من الاجراء ذلك أنه لا جدوى فى الحالة الماثلة من الاخذ بدفع الطاعن بعد أن تم اتصال الدعوى فعلا بالمحكمة المختصة جسيما بلف الوهان .

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ١٥ قى — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣)

د - في حالة ضم دعويين للارتباط يجوز تكملة أسباب الحكم في
إحدهما بإسباب الحكم في الأخرى .

نقطة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

ان التأثير للفصل في دعوى على وجه الحكم في النتيجة يجعل
الارتباط بين الدعويين قائما رغم اختلافهما سببا وموضوعا - اثر ذلك -
يجوز للحكمة أن تلم بضم احدى الدعويين الى الأخرى ويجوز لها أن
تهي لكل منهما ذاتيتها واستقلالها - إذا استعملت الحكمة حكما
في الدعوى الثانية بما أوردته في حكمها في الأولى من أسباب فلا بطلان
في ذلك ولا يمتنع ذلك اخلا باحتي الطاعن في التخاصع في أي من الدعويين .

المبدأ :

ومن حيث أنه على الوجه الأول - بان الارتباط بين الدعويين رضى
٨٩٩ السنية ٢٩ ق ٤ و ٤٢ السنية ٢٩ ق ٤ قائم على أن بينهما اختلاف
سببا وموضوعا - من صلة ، لتأثير الفصل في أولاهما ، على وجه
الحكم في ثانيهما ، لاعتماده ، في بعض اسمه ، على ما ينتهى اليه الوضع
القانونى للمدعى في خصوص تحديد أقدميته في الدرجة الخامسة بردها
أو وعد بردها الى التاريخ الذى طلبه ، في الأولى ، اذ طلبه في الثانية
الفاء تخطيه في الترقية للدرجة التالية في ١٢/٢١/١٩٧٠ يستند
فيمس يستند اليه من أسباب الى أقدميته المطلوبة في ملفيهما وهذا الارتباط
يجعل للحكمة أن تضم احدى الدعويين الى الأخرى ، لتصدر فيها
حكما واحدا وهو أمر متروك لمحضر تقديرها ، اذا ما رأت أن في ذلك
ما يسر لها الفصل فيها وضمان سلامة بناء حكميها في كليهما والبعد
عن التناقض بينهما وأسبابهم وضم الدعويين ، لا يجعل منهما دعوى

واحدة ، بل يبقى لكل منهما ذاتها واستقلالها عن الأخرى ، ومن ثم فإذا ما رأت المحكمة الا تضمنها ، واثرت أن تنظرهما معا ، وتصدر في كل منهما حكما قائما ندابه ، فلا تثريب عليهما في ذلك وهو الحقيقة ونفس الأمر بمثابة الضم مثلا ، وعلى هذا فإن ما اتبعته المحكمة المطعون في حكمها ، في اجرائها من نظر الدعويين ، على استقلال ولكن في جلسات واحدة مراعاة للارتباط المشار اليه ، صحيح وصحيح تبعا اصدارها في كل منهما ، وفي جلسة واحدة حكمها قائمة بذاته ، ولا عليها أن تستكمل أسباب حكمها في الثانية بما أوردته في حكمها في الأول من أسباب وما ينته عليها من نتيجة في تحديد اقدية المطعون ضدها في الدرجة الخامسة على مقتضاها ، إذ أن الحكم الأول ؛ يعتبر على هذا الوجه جزءا من الحكم في الثانية متمما له وليس في شيء من هذا ، إخلال بحق الطاعنة في الدفاع في أي من الدعويين ، حيث استوفته في الاثنين بردها على كليهما في ضوء ما قدمه المطعون ضده من أسانيد مبنيها ولا اتمام لعنصر جديد غير ملحوظ من قبلها بالنسبة الى الدعوى الثانية وهو بعيد عنها إذ تحديد الاقدية في الأولى ، هو كما تقدم أحد الوجوه التي دارت عليهما المنازعة في حكمها ، على ما هو بين من وقائع كليهما ودفاع طرفيهما وما تنتهي المحكمة اليه ، أصلا في الأولى مراعية معا وبالضرورة في حكمها في الثانية ولا تأثير لعدم الدعويين أو الفصل بينهما على هذا الوجه ، على حق الطاعنة في الطعن ، في كليهما ، إذ في الحالتين يلزمها الطعن فيهما لما بينهما من صلة كما فعلت في واقع الحال . وغنى عن البيان ، أنه ليس ثم ، على الوجه المتقدم قصور في أسباب الحكم الأخير .

(طعن رقم ٧٨٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢٨)

ر — توافر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة وأصدار الحكم :

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

النمی بطلان الحكم بمقولة ان احد مستشاری المحكمة اشترك
في اصدار الحكم دون ان يسمع المرافعة — لا محل له منی كان المستشار
المشار اليه قد حضر في احدى الجلسات بالاضافة الى الهيئة التي
سمعت المرافعة دون ان يشترك في اصدار الحكم +

ملخص الحكم :

ان النمی بطلان الحكم لمخالفته لقواعد قانون المرافعات لان احد
مستشاری المحكمة لم يسمع المرافعة في الدعوى ومع ذلك اشترك
في اصدار الحكم مردود بان الهيئة التي اصدرته. ووقعت عليه مشكلة
من نفس الهيئة التي سمعت المرافعة في الذموى وقررت حجز القضية
للحكم لجلسة ١٩٦١/٢/٩ وفي هذه الجلسة الاخيرة حضر احد
المستشارين بالاضافة الى الهيئة السابقة حيث تقرير مذ اجل الحكم
اسبوعين وبجلسة ١٩٦١/٢/٢٣ صدر الحكم المطعون فيه دون
ان يشترك في اصداره المستشار الاخير ومن ثم يكون هذا الوجه من
اوجه الطعن غير قائم. على اساس سليم من الواقع ويتمين القضاء برفضه .

(طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

ق — عدم الاخطار ثم الحضور :

قائمة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

النمى على الحكم ببطالته شكلا بمقولة أن المدعى لم يخطر بالوجد
المحدد لنظر الدعوى — ثبوت أن المحامى الوكيل عن المدعى قد حضر
أمام هيئة مفوضى التولية في جلسة التحضير وأنه أبلغ بيميناد جلسة
المرافعة — عدم حضور المحامى الوكيل يوم الجلسة وحضور محام
آخر عنه لم يطلب التأجيل الى حين حضور المحامى الاصلى أو الترخيص
للمدعى في الاطلاع والرد على المذكرة المقدمة من الحكومة — لا بطلان —
لا يغير من ذلك أن المحامى الذى حضر كان متطوعا ودون انابة من
المحامى الاصلى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من أوراق الدعوى أن السيد المحامى الوكيل عن المدعى
قد حضر أمام هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم
في جلسة التحضير التى كانت منعقدة في ٢٨ من يونية سنة ١٩٦١
ومنها أحيث الدعوى الى المحكمة المذكورة للمرافعة ومينت لنظرها
بجلسة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٦١ أبلغ السيد وكيل المدعى بيميناد
هذه الجلسة بكتاب المحكمة المؤرخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦١ لم
يحضر ولا يوجد في الأوراق ما يدل على رد هذا الكتاب الى المحكمة
لعدم تسلم الوكيل له وبجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ حضر
الاستاذ المحامى بن السيد المحامى وكيل المدعى

وقدم مندوب الوزارة في حضوره مذكرة بدفاعها ولم يطلب السيد
الحاضر عن المدعى التأجيل الى حين حضور المحامى الاصلى أو الترخيص

للمدعى فى الاطلاع والرد على المذكرة المقدمة من الحكومة بجلسة المرافعة مما حدا بالحكمة الادارية بعد أن استبان لها أن المدعى مهية للفصل فيها الى أرجاء النطق بالحكم الى جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ أى بعد زهاء شهر من تاريخ حجزها للحكم ومن هذا يتضح أن المدعى كان على اتصال بالمدعى سواء فى مرحلة التحضير أو المرافعة مما ينتفى معه القول بأن اجراءات المرافعة فى دمواه كانت تتم دون علمه وفى غيبته وإذا كان المدعى يشير فى تقرير طعنه الى أن الأستاذ المحامى قد حضر من وكيله تطوعا دون انابة فان العرفه بالمحكم قد جرى على أنه فى حالة عدم حضور المحامى الاصلى وحضور محام آخر نيابة عنه لا تطلب المحكمة من المحامى الضاهر تقديم ما يثبت صفته كسائب من المحامى الاصلى للخصم وإذا كان ثمة ماخذ على حضور السيد المحامى الذى تطوع بالحضور من محامى المدعى الاصلى دون أن تكون له ملاءمة قانونية فى هذه النيابة او على مسلكه فى ابلاغ زميله الذى حضر عنه أو ابلاغ صاحب الشأن ذاته عقب الجلسة بما تم فيها مما يعنيه أمره أو سكوته عن ذلك فان هذا لا يؤثر فى سلامة الحكم المطعون فيه من ناحية سير الاجراءات فى المدعى أمام المحكمة ولا يؤدى الى بطلانه .

(طعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٧)

ك — اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان دوى.
القانون :

مادة رقم (٢٥)

المبدأ :

اعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم بسبب تغيير تشكيل
الهيئة لا يستلزم اعلان طرق النزاع لبدء دفاعهم اذا لم يكونوا حاضرين
— اساس ذلك : المادة ١٧٢ مرافعات لا تتطلب سوى أن يكون فتح باب
المرافعة لأسباب جنية تدون بمحضر الجلسة اذا حضر المدعى عليه
فى جلسة اعتبرت الخصومة حضورية فى حقه ولو تخلف بعد ذلك —
حتى ثبت أن مغانى الحكومة أن حضر بعض الجلسات فانه لا يكون ثمة
اقلال بحق الدفاع — التمس على الحكم بالبطالان لا يستند على اساس
من القانون :

مقتضى الحكم :

انه بالنسبة لما تدفع به هيئة مفوضى الدولة من بطلان شكاياه
الحكم المطعون فيه مرده الى الهيئة التى اصدرت الحكم بتقارير تلك التى
سمعت الرأفة فانه يبين من الاوراق الدعوى انها نظرت لأول مرة
بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وكانت الهيئة مشكلة من السيد
الأستاذ المستشار رئيسا عضوية السيد الأستاذ
المستشار المساعد والسيد الأستاذ المستشار المساعد ، وبجلسة
١٠ من مايو سنة ١٩٨٠ شكلت المحكمة من الهيئة السابقة فيما عدا
السيد الأستاذ والذي حضر بدلا منه السيد الأستاذ
المستشار ، وحضر الأستاذ المحامى عن الطاعنة والتي حجز
الدعوى للحكم ، وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٨ من

يونية سنة ١٩٨٠ ويتلك الجلسة انعقدت المحكمة بالتشكيل السابق فيها عدا السيد الأستاذ المستشار المساعد الذي حضر بدلا منه السيد الأستاذ المستشار المساعد ولم تحضر الطاعة أو وكيلها لم يحضر من ثبوت عن المدعى عليه ، وقررت المحكمة بتلك الجلسة منح باب المرافعة في الدعوى لذات اليوم لتغيير تشكيل الهيئة العينية وقررت أن يصدر الحكم في آخر الجلسة ، وقد اعيد فتح الحضر لجلسة ذات اليوم وب نفس التشكيل السابق وصدر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن القول بأن فتح باب المرافعة يستلزم إعلان طرفي النزاع إذا لم يكونوا حاضرين لايداع الدعا وهو قول لا سند له من القانون ، ذلك لأنه المادة ١٧٢ من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جلية تبين في ورقة الجلسة وفي الحضر ، وهذا ما حرصت المحكمة التأديبية على اثباته في محضر الجلسة ، إذ قررت أن إعادة الدعوى للمرافعة كأن بسبب تغيير الهيئة ، يضاف الى أنه من المبادئ الأساسية في هذه المرافعات أنه اذا حضر المدعى عليه في أي جلسة اعتبرت الخصومة حضورية في جقه ولو تخلل بعد ذلك ، كما أن النظام القضائي بجلوس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محدد ، ومتى كان الثابت أن محامي الحكومة حضر أكثر من جلسة فانه لا يكون هناك ثمة اخلال بحق الدفاع ويكون النص على الحكم المطعون فيه البطلان لا يستند على أساس من القانون .

(طعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

المادة ١٧٢ من قانون المرافعات — لا يتطلب المخرج عند فتح باب المرافعة إعلان طرفي النزاع وإنما تطلب أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جلية تبين في ورقة الجلسة وفي الحضر — حتى حضر المدعى

عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك — ليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية — أساس ذلك : النظام القضائي محددة — متى ثبت حضور المدعى عليه وتقديمه مذكرات بدفاعه فإن إعادة بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون إعادة اعلان ذوى الشأن . لا يبطل الحكم .

ملخص الحكم :

انه من الوجه الأول من وجهي الطعن ، والخاص ببطلان الحكم المطعون فيه لصنوده من هيئة أخرى غير الهيئة التي سمعت المرافعة ، فإن المادة ١٧٣ من قانون المرافعات والتي تنص على أنه « لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة النطق بالحكم الا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ، ولا يكون ذلك الا لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر » . لا يتطلب منذ فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبه هو أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر ، وهو ما حرصت المحكمة التأديبية على اثباته في محضر الجلسة ، إذ قررت أن إعادة الدعوى للمرافعة كان بسبب تغير الهيئة ، ويضاف الى ذلك انه من المبادئ الأساسية في نفع المرافعات انه إذا حضر المدعى عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك ، كما أن النظام القضائي بمجلس الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة وليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفوية وأن كان للمحكمة أن تطلب الى الخصوم أو الى المفوض ما تراه لازما من إصلاحات .

ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت ان الطامن قد قدم العديد من المخدرات المشتبهة على دفاعه فانه لا يكون ثمة اخلال بحقه في الدفاع ويكون النص على الحكم بالبطلان لا يستند على أساس من القانون ، وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

(طعن . ١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة اول يونية ١٩٨٥)

ل — ثبوت صلاحية القاضى لتنظر الدعوى :

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

اسباب عدم صلاحية القضاة منصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — نذب احد مستشارى المحكمة الادارية العليا رئيسا لادارة الفتوى لوزارة الاسكان بقرار من رئيس مجلس الدولة استنادا الى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شان تنظيم مجلس الدولة ليس من شأنه ان يفقد السيد المستشار ولاية القضاء او يزيلها عنه بالمعنى المقوم في القانون مما يجعله غير صالح لتنظر الطعن محل الحكم المطعون فيه ومنوعا من سماعه — اساس ذلك ان الثابت انه قد سيع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم ونديه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العدول عن رايه الذى انتهى اليه في المداولة ان رآى وجها لذلك حتى لحظة النطق بالحكم اذ ان النذب لا يرفع عنه صفة القاضى من ناحية ولا يقطع صلته كلفة بالمحكمة الادارية العليا من ناحية اخرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان البادىء بجلاء من استعراض طلبات المدعى انه انبأ استهدف الطعن في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ١٤ ق بدموى البطلان اصلية استنادا الى حكم المادة ١٤٧ من قانون المرافعات وذلك بمقولة انه قد شابه عيب جسيم تبث في اشتراك السيد الاستاذ المستشار في اصداره رغم زوال ولاية القضاء عنه بنقله رئيسا لادارة الفتوى لوزارة اسكان اعتبارا من

أول فبراير سنة ١٩٧٢ أى فى تاريخ سابق على صدور الأمر الذى كان
يجب فتح باب المرافعة فى الطعن لتستكمل المحكمة تشكيلها ونقلا
للقانون .

ومن حيث أنه يجب التنبيه بأدى ذى بدء الى أن الأصل فى المنازعة
الإدارية هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تطبق القواعد والإجراءات
التي شرعها قانون مجلس الدولة ولا تطبق أحكام قانون المرافعات المدنية
والتجارية إلا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة المشار
إليه وبالقدر الذى لا يتعارض أساسا مع طبيعة المنازعة الإدارية ولا يتنافر
مع خصائصها .

ومن حيث أن أحكام الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية
والتجارية فى شأن عدم صلاحية القضاء وردهم وتنحيهم تسرى على القضاء
الإدارى اذ فضلا على أن المادة ٥٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الواجب التطبيق قد نصت على أن تسرى فى شأن رد
مستشارى المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة
النقض وتسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الإدارى والمحكمة
التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا القواعد المقررة لرد مستشارى
محكمة الاستئناف وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية والمحكمة
التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاء - فضلا على ذلك فإن
الأحكام المتقدمة تقرر فى واقع الأمر أصلا علما يتصل بأسس النظام القضائى
غايته كماله الطائفة للمتقاضين ومسون سبعة القضاء ومن ثم كان من
الطبيعى سريان هذا الأصل على القضاء الإدارى تحقيقا لذات الفاية
الجوهرية من جهة والاتحاد العلنى من جهة أخرى .

ومن حيث إن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات قد نصت على أن يكون
المتقاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرد أحد من
الخصوم فى الإحوال الآتية : (١) إذا كان قريبا أو صوريا لاجد الخصوم

الى الدرجة الرابعة . (٢) اذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى ومع زوجته (٣) اذا كان وكلا ل أحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيا عليه أو قريبا أو مظنونة وراثته له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالتيم عليه أو بأحد اعضاء مجلس ادارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى (٤) اذا كان له أو لزوجته أو لأحد اقاربه أو اصهاره على عبود النسب أو لمن يكون هو وكلا منه أو وصيا أو قريبا عليه مصلحة في الدعوى القائمة (٥) اذا كان قد اتفق أو توافع من أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيراً أو محكماً أو كان قد ادى شهادة فيها — كما أن المادة ١٤٧ من ذات القانون قد نصت على ان يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم ان يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى والمستفاد بجلاء من النصين المتقدمين انه اذا ما قام بأحد القضايا سبب من انبساب عدم الصلاحية سالفة الذكر فإن ذلك يصم عمله أو قضاؤه بالبطلان ولو كان ذلك باتفاق الخصوم وزيادة في الاستيثاق والتحوط لسبب القضاء فإنه اذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم ان يطلب اليها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى وهذا استثناء من الاصل العام الذي يجعل احكام محكمة النقض بمنجى من الطعن بحسبائنها خاتمة المطاف ومن ثم فلا يسوغ التوسع فيه أو القياس عليه .

ومن حيث انه لئن كانت احكام المحكمة الادارية العليا هي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة خاتمة المطاف فمما يعرض من اقضية على القضاء الادارى ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن — شأنها في ذلك شأن الاحكام الصادرة من محكمة النقض واذا كان المشرع قد أجاز للخصم أن يطلب الى محكمة النقض الغاء الحكم الصادر منها اذا ما

قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فإن مثل هذه الوسيلة ينبغي اتاحتها للخصم إذ ما وقع البطلان في حكم المحكمة الإدارية العليا لذات السبب وذلك لوحدة العلة التي تقوم حسبها سلف البيان على حكمة جوهرية هي توفير ضمانات أساسية لتطبيق المتقاضين وصون سمعة القضاء .

ومن حيث أنه متى كان الأمر ما تقدم وكان المدعى لا يستند في دعواه المائلة إلى سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سائلة البيان فإن دعواه تكون غير مقبولة . هذا وجدير بالذكر أن الثابت في الأوراق على خلاف ما ذهب المدعى أن السيد الأستاذ المستشار قد نسب رئيساً لإدارة الفتوى لوزارة الإسكان والتشييد بالقرار رقم ٢٥ الصادر من السيد رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٧٢ وذلك استناداً إلى حكم المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي كان سارياً آنذاك والنسب على هذا الوجه وبجسب أوضاع مجلس الدولة ونظام العمل فيه ليس من شأنه أن يفقد السيد الأستاذ المستشار ولاية القضاء أو يزيلها عنه . بالمعنى المفهوم في القانون بما يجعله غير صالح لنظر الطعن محل الحكم المطعون فيه ممنوعاً من سماعه طالما أن الثابت أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة فيه ووقع مسودة الحكم وأن ندبه على الوجه المتقدم لا يحول بينه وبين العنول عن رايه الذي انتهى اليه في المداولة أن رأى وجهها لذلك حتى لحظة النطق بالحكم إذ أنه « اللدب » لا يرنع عنه صفة القاضي من ناحية ولا يقطع صلته كلية بالمحكمة الإدارية العليا من ناحية أخرى ولا وجه في الوقت ذاته لما أثاره المدعى خاصاً بالسيد الأستاذ المستشار ذلك أن هذا الأخير لم يشترك في إصدار الحكم الطعين وإنما اقتصر دوره على مجرد الطول محل السيد المستشار في جلسة النطق بهذا الحكم .

(طعن ٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٠)

قامعجة رقم (٤٣٨)

المادة :

صلاحية القاضي لنظر الدعوى المادتان ١٤٦ ، ١٤٧ مرافعات — يعتبر القاضي غير صالحا لنظر الدعوى ومنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في عدة جلسات بينها اذا كان قد انتهى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها — مخالفة هذا الحظر يترتب بطلان الحكم — المقصود بعمل الخبرة المحظورة بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها — لا ينصرف هذا الحظر إلى الأعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة التي تتولاها أصلا بنفسها أو عن طريق نائب بعض أعضائها — أساس تلك المادتان ١٣١ ، ١٣٢ من قانون الإثبات — العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة ويخرج من نطاق الحظر الوارد في المادة ١٤٦ مرافعات .

خلص الحكم :

لئن كانت المادة ١٤٦ مرافعات — تنص على أن القاضي يعتبر غير صالح لنظر الدعوى ومنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في عدة جلسات بينها اذا كان قد انتهى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها ، وكانت المادة ١٤٧ مرافعات تترتب البطلان على مخالفة ذلك ، فإن المقصود بعمل الخبرة المحظور بالمادة ١٤٦ مرافعات هو العمل الذي يتولاه القاضي في غيبة الدعوى التي ينظرها أو يشترك في الحكم فيها خشية أن يثأر تضالؤه في الدعوى بما كان له من رأي سبلي في موضوع الدعوى قبل أن يطرح أمامه

للفصل فيه ، ولذا فلا ينصرف هذا الحظر الى الاعمال التي تعتبر من صميم عمل المحكمة ، تتولاها أصلا بنفسها أو من طريق نصب بعض أعضائها . واستثناء بالالتجاء الى أهل الخبرة اذا كانت من المسائل الفنية التي يصعب عليها ان تتولاها بنفسها دون الرجوع الى المختصين بها فيها ولهذا تضمنت المادتان ١٣١ و ١٣٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأنه يسوغ للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أو تقرر الانتقال لمعينة المتنازع عليه أو تنصب أحد أعضائها لذلك ، ويكون للمحكمة أو من تنزبه من قضائها حالي الانتقال تعيين خبير للاستعانة به في المعينة ، ولهذا وللقاضي المنتدب سماع من يرى لسماعه من الشهود ، ويقضي من ذلك ان العمل الذي يكلف به أحد أعضاء المحكمة بقرار منها يعتبر من صميم واجباته اللازمة لبيان وجه الحق في الدعوى قبل انزال حكم القانون عليها ولا يجرى عليه الخطر الوارد في المادة ١٤٦ مرافعات .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة تقرير اللجنة المنتدبة ، وهو التقرير الذي استندت اليه اللجنة القضائية في اصدار قرارها المطعون فيه ، ان اللجنة خلصت الى ان مساحات للنزاع تخرج من نطاق الاستيلاء عليها طبقاً للقانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وانها من الأراضي التي احتفظ بها البائع الخاضع طبقاً للقانونين المشار اليهما ، ولم يتضمن التقرير الادلة التي استقت اللجنة منها هذه النتيجة ، كما ان اللجنة لم تقم بتنفيذ المأمورية الموضحة بقرار اللجنة القضائية التمهيدى بجلسة ١٢/٢٧/١٩٨٠ ، هذا فضلا عن ان تقرير اللجنة موقع من العضو الفني دون عضوها الآخر وهو رئيس اللجنة المستشار الامر الذي ترى معه المحكمة طرح تقرير اللجنة المنتدبة ، واحالة ملف الطعن الى مكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية ليندب أحد خبرائه المختصين للاطلاع على ملف الطعن وملف الخاضع وما بهما من أوراق ومستندات والانتقال الى أرض النزاع لمعاينتها وتطبيقها على العقود المسجلة المتنازع عليها ، وبيان القانون الذي تم الاستيلاء عليها بموجبيه وتحديد تاريخ استيلاء وسببه وبيان اذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن الاطيان التي احتفظ بها الخاضع.

وتحديد القانون الذى تم الاحتفاظ بها في ظله ، ثم بيان طبيعة أرض النزاع في ضوء التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ وقت العمل بالقانون الذى تم الاستيلاء عليها بموجبه ، مع تحديد تاريخ اقامة المباني الكائنة عليها وبيان وصف كامل دقيق لظروف وحقيقة أرض النزاع وقت العمل بالقانون الذى تم الاستيلاء عليها بموجبه وكذلك تحقيق دفاع الشركة المعارضة بخصوص وضع اليد سواء في ذلك المدة الطويلة ١٥ سنة أو المدة القصيرة ٥ سنوات وما اذا كانت قد توافرت فيه الشروط التى تجعله مكسبا للملكية طبقا للمادتين ٩٦٨ و ٩٦٩ من القانون المدنى ، وعلى العموم تحقيق جميع عناصر الدفاع التى أبدتها الهيئة الطاعنة وللخبر في سبيل تادية مأموريته الانتقال الى أية جهة رسمية والاطلاع على ما يراه لازما من أوراق وسجلات ومستندات وسماح من يرى لزوما لسماحهم من شهود بدون جلب يمين والاطلاع على ما يراه من أوراق لدى أى شخص أو جهة .

(طعن ٩٧٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٥ وفى ذات المعنى
طعن ٢٣٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)

م — ثبوت عدم الاشتراك في ابداء الراى مسبقا كمفوض :

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

اذا كان الثابت من الأوراق ان رئيس هيئة مفوضى الدولة — ابان تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة — لم يشارك في مرحلة تحضيرها او في اعداد التقرير فانه لا يوجد ما يفيد ان رئيس الهيئة المذكورة قد ابدى رايه في موضوع الدعوى ومن ثم فانه لا يقوم برئيس الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ، بوصف انه كان رئيس هيئة مفوضى الدولة ابان تحضير الدعوى ، ما يفقده الصلاحية لنظر الدعوى والاشتراك في اصدار الحكم فيها .

ملخص الحكم :

انه من السبب الاول من سببى الطعن والخاص ببطلان الحكم لان رئيس الهيئة التى اصدرته كان رئيسا لهيئة مفوضى الدولة اثناء تحضير الدعوى بالهيئة وتهيئتها للمراجعة للملاحظ في هذا الصدد انه ولئن كان رئيس هيئة مفوضى الدولة — هو دون غيره من أعضاء الهيئة — الذى يختص بالطعن في الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة متى شاب الحكم حالة او أكثر من الحالات التى تجوز الطعن أو في حالات الطعن الوجوبى الا ان تحضير الدعوى وتهيئتها للمراجعة واعداد التقرير نميها يقوم به السادة مفوضوا الدولة طبقا للمادة (٢٧) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (والتي تقابلها المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) التى تضمنت النص على انه « ويودع المفوض — بعد تهيئة الدعوى — تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ويجوز لذوى الشأن ان يطلعوا على تقرير المفوض

بعدم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم » . فإذا كان ذلك ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة — أبان تحضير الدعوى بالهيئة المذكورة — لم يشارك في مرحلة تحضيرها أو إعداد التقرير كما أن الشكايات التي قدمها الطاعن يتمجل فيها وضع التقرير في الدعوى رغم أنها كلها — كانت بعد تحضير الدعوى وحجزها للتقرير — حسبما يبين من تلك الشكايات — فإنه لا يوجد ما يفيد أن السيد رئيس الهيئة المذكورة قد أبدى رأيه في موضوع الدهسوى ومن ثم فإنه لا يقوم بالسيد رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه — بوصف أنه كان رئيس هيئة مفوضي الدولة أبان تحضير الدعوى — ما يفقده الصلاحيات لتنظر الدعوى والاشتراك في إصدار الحكم فيها .

(طعن ٦٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦)

ن — قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية أو أسباب الرد بكتاب
الجلسة :

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

عدم بطلان الحكم اذا قام بكتاب الجلسة سبب من الاسباب التي
لو وجدت بالقاضي لأدت الى عدم صلاحيته او الى رده — كاتب الجلسة
ليس من هيئة القضاة سواء الجالس منهم او الواقف — اقتصار مهته على
المعاونة في العمل الكتابي — اذا ثبت قيام سبب بكتاب الجلسة من
اسباب عدم الصلاحية او أسباب الرد فلا يمنع قانونا من حضوره ككاتب
للجلسة وان كان من المندوب اليه استبدال غيره به .

ملخص الحكم :

لئن كان كاتب الجلسة من أعوان القضاء الا أنه ليس من هيئة القضاة ،
سواء الجالس منهم او الواقف ، الذين يتمتع عليهم نظر الدعوى أن قام بهم
سبب من أسباب عدم الصلاحية ، أو يجوز ردهم أن قام بهم سبب
من أسباب الرد ، المنصوص على هذه الاسباب وتلك في الباب المقود
لذلك في قانون المرافعات ، وانما تقتصر مهمة كاتب الجلسة على المعاونة
في العمل الكتابي ، وبهذه المثابة لا يتمتع عليه قانونا الحضور ككاتب
جلسة ، كما لا يجوز رده اذا كانت له مصلحة شخصية في الدعوى لو أنها
قامت بالقاضي جالسا أو واقفا لأصبح معزولا عن أن يحكم فيها أو جارا
رده عنها بحسب الأحوال ، ومن ثم لا يبطل الحكم لو قام بكتاب الجلسة
مثل هذا السبب ، وان كان من المندوب اليه استبدال غيره به ، دفعنا
لكل مظنة بخصوص العمل الكتابي .

(طعن ٧٨٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/٧)
(م ٤١ — ج ١٤)

الفرع الرابع عشر

تقدير قيمة الدعوى

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

منازعة في علاوة — شمول النزاع لأصل الاستحقاق وامتداد حجية
الحكم الصالح في شأنه إلى عناصر غير قابلة للتقدير سلفا — اعتبارها من
العملوى غير القابلة للتقدير قيمتها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى طلب الكف من خصم نصف علاوة الترقية
والعلاوة الدورية ورد المبالغ التى خصمت وذلك اعتبارا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ ، واستبان للحكمة أن النزاع المطروح
يشمل أصل استحقاق العلاوة ، فلا حجة فيها يذهب اليه الطاعن من
أن قيمة هذا النزاع تتحدد بما لا يجاوز ٢٥٠ ج بمقولة أن خصم العلاوة
أصبح مقصوراً على سنتى ١٩٥٤/٥٣ ، ١٩٥٥/٥٤ المنصوص عليهما
بالقانون سالف الذكر وأن مجبوع الخصم خلال السنتين لا يجاوز تلك
القيمة — لا حجة في ذلك . لأن هذا النظر مردود بأن قيمة النزاع الحقيقى
لا تقوم فقط على مقدار الرقم الناتج من حساب المتجدد من نصف
العلاوة في مدة السنتين المائتين سلفتى الذكر — كما يبدو للرأى
البادئ — بل يترتب على شمول النزاع لأصل الاستحقاق ، أى لاسببه
وأساسه القانونى ، وسواء شملت انازعة قيام الاستحقاق أو حدوده
ومداه — يترتب على ذلك نتائج أبعد مدى لا يمكن التكهّن بها وتقديرها
مقديما ، ذلك أن العلاوة إذا استحققت للموظف أصبحت جزءا من مرتبه
يضاف اليه ويندمج فيه ، ولما كان يترتب على مقدار هذا المرتب آثار

عدة في شتى الروابط القانونية بين الموظف والحكومة ، سواء في تحديد المرتبات الإضافية التي تقدر بفئات معينة تنسب الى المرتب الأصلي ، كعانة غلاء المعيشة ، والعلاوة الاجتماعية ، وسائر الاعانات بخلاف أنواعها ، وبجهد التخصص وبذل التفرغ وبذل الانتقال وبذل السفر وبذل التمثيل والمكافآت عن الأعمال الإضافية ، أو من حيث استقطاع الاحتياطي للبعثات وربطة ، أو تقرير المكافآت عن مدة الخدمة ، أو الخصم من الراتب عند التأديب ، وغير ذلك مما لا يمكن معرفة مداه سلفاً لتوقعه على ظروف مستقبلية ليس في الوسع التكنين بها ، وكانت حجة الحكم في أصل الاستحقاق يستلزم ذلك كله ولا يقتصر على الجزء المخصص من العلاوة — لما كان الأمر كذلك ، فإن النزاع في أصل الاستحقاق كذا هو الشأن في خصوصية هذه الدعوى يجعلها غير قابلة للتقدير متبهماً .

(طعن ١٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

مطالبة بفرق مرتب — وعلاوة غلاء وبذل الطوارئ — شمول النزاع لأصل الاستحقاق ، وامتداد حجية الحكم الصادر في شأنه الى عناصر قيم قابلة للتقدير سلفاً — اعتبارها من الدعاوى غير القابلة للتقدير قيمتها في اشطارها الثالثة .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن المدعى يطالب باستحقاقه لفرق المرتب الناتج من إعادة تسوية مرتبه منذ بدء تعيينه وما يترتب على ذلك من آثار فيسبى يطلق باعانة غلاء المعيشة وبذل الطوارئ ، وكان النزاع المطروح على هذا الوجه يتناول أصل استحقاق كل من فرق المرتب وباعانة البخلام وبذل الطوارئ ، فلا حجة في القول بأن قيمة هذا النزاع قد تحددت نهائياً بفرق نقدي لا يجاوز ٢٥٠ جنيها بالنسبة الى كل طلب على حدة في فترة

تحتية لم يعد الراتب أو اعانة الغلاء المعيشة أو بدل الطوارئ بعدها محل
مقارنة في المستقبل ، اذ أن هذا النظر مردود بأن قيمة النزاع الحقيقي
لا تقتصر فقط في مقدار الرقم الناتج من حساب المتجدد النقدي من
مفق الراتب أو اعانة الغلاء أو بدل الطوارئ في الفترة المتنازع عليها —
كما يلوح للرأى البادى — بل ترتب على شمول النزاع لأصل الاستحقاق
على لسببه وأساسه القانونى . وسواء شملت المنازعة قيام الاستحقاق
أو حدوده ومداه ، فإنه ترتب على ذلك نتائج أبعد مدى لا يمكن التكهن
بها أو تقديرها مقدما ، ذلك أن مرق الراتب اذا أسحق للموظف أصبح
جزءا من الراتب يضاف اليه ويندمج فيه . ولما كان يرتب على مقداره
هذا المرق أكثر مدة في شتى الروابط القانونية بين الموظف والحكومة ،
سواء في تحديد المراتب الاضافية التى تقدر بثبات معينة تنسب الى
المرتب الاصلى كاعانة غلاء المعيشة والغلاء الاجتماعية وسائر الاعانات
والعلاوات بخلاف أنواعها ، وكبدل التخصص وبدل التفرغ وبدل
الانتقال وبدل السفر وبدل التمثيل وكالكفالات من الأعمال الاضافية ،
أو من حيث تدرج الراتب أو استقطاع احتياطي المعاش وربطة أو تقدير
الكفالات من مدة الخدمة أو الخصم من الراتب عند التقاعد ، وغير ذلك
سواء لا سبيل الى معرفة مداه أو مقداره سلفا لتوقعه على ظروف مستقبلية
واحتيالات ليس في الوسع التنبؤ بها . ولما كان تحديد مقدار اعانة
غلاء المعيشة وكذا بدل الطوارئ يتبع المرتب زيادة ونقصا لارتباطه به ،
قد يتوقع استحقاق مرق الاعانة والزيادة في بدل الطوارئ المطالب بها
على ثبوت أصل استحقاق مرق المرتب المتنازع عليه ، أولا لكونها يتبعانه
وجوداً ومنها باعتبارهما فرعا من ذلك الأصل ونتيجة له بجرى مجراه
ويأخذان حكمة . ولما كانت حجية الحكم في أصل النزاع ستشمل ذلك
كله ولا تقتصر على القدر من مرق الراتب أو اعانة الغلاء أو بدل الطوارئ ،
موضوع المنازعة ، فإن النزاع في أصل الاستحقاق — كما هو الشأن
في خصوصية هذه الدعوى — يجعلها غير قابلة للتقدير مقدما في اشطارها
لثلاثة المرتبطة ببعضها لزوما على حد سواء .

الفرع الخامس عشر

مصرفونات الدموى

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

رفع الدعوى ضد الحكومة أمام محكمة مختصة بنظرها — مسعود
قانون قبل الفصل فيها يقضى بعدم اختصاص المحاكم بتلك المنازعات —
الحكم بعدم الاختصاص — الزام الحكومة بالمصرفونات .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن الدموى قد رعت — أمام المحكمة المختصة — ضد الجامعة
قبل صدور القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ الذى قضى بعدم اختصاص
المحاكم عموماً بنظر أمثال تلك المنازعات ، فإن المحكمة أذ تقضى بعدم
اختصاصها بنظرها وتلتزم الحكومة بالمصرفونات ، إذ المنع قد جاء بعد رفع
الدموى نزولاً على قانون جديد معدل للاختصاص وكان غير منوع رفع
الدموى في ظل القانون القديم ، فيتمتع الزام الحكومة بالمصرفونات .

(طعن ٩٠٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

الفاء قرار ادارى — زوال السبب الذى كان يبرر اجابته نتيجة
تعديل التشريع أثناء نظر الدعوى — الزام الحكومة بالمصرفونات .

ملخص الحكم :

إذا كان طلب المدعى إلغاء القرار المطعون فيه ، له ما يبرره عند تقديم طلب الإلغاء ، ثم زال سببه خلال نظر الدعوى نتيجة لتعديل المشروع ، فإن الحكومة هي التي تلزم بمصروفات الدعوى .

(طعن ٢١٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٩)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وقت رفعها — صدور القانون معدل للاختصاص صار به القضاء الإداري غير مختص — الزام الحكومة بالمصروفات .

ملخص الحكم :

إن القضاء الإداري كان مختصاً بنظر الدعوى السالفة الإشارة إليها وقت رفعها ثم اتضح بعد ذلك أنه صار غير مختص بإلغاء على قانون معدل للاختصاص فإنه يضمن الزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن ١٦٤٢ لسنة ٧ ق ، ١٥٠٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

استرداد الإدارة لما تستحقه من الموظف عن طريق الاستقطاع من ربح الراتب — عدم جوازه قبل العمل بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ — رفع الدعوى على الإدارة بطلب إلغاء القرار القاضي بالاستقطاع — صدور

القانون سالف الذكر أثناء نظر الدعوى وإجازته للاستقطاع — صيرورة
طلب المدعى غير منتج — التزام الإدارة بمصاريف الدعوى .

ملخص الحكم :

ما كان يجوز للإدارة قبل نفاذ القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ أن
تستقطع من ريع راتب الموظف ما هو مستحق لها على أساس استرداد
المدفوع بدون حق ، ولكن ذلك أصبح جائزا طبقا للقانون المذكور . وغنى
عن البيان أن الاستقطاع جائز — وفقا لهذا القانون — سواء بالنسبة
للمستحقات الحكومية الناشئة بعد نفاذه ، أو مستحقاتها الناشئة قبله .
مادامت هذه المستحقات مازالت قائمة في ذمة الموظف بمعد نفاذه .
فاذا ثبت أن الإدارة — قبل صدور القانون سالف الذكر — قد استقطعت
المبالغ المستحقة لها على المدعى على أساس استرداد المدفوع بدون حق .
فربح هذا دعواه بطلب إلغاء القرار القاضى بالاستقطاع ، وإلغاء نظر
الدعوى صدر القانون المشار اليه ، فانه لا يبقى ثمة وجه للتعديق بمنح
جواز الاستقطاع ، اذ أصبح التحدى بذلك الآن غير منتج . الا انه لما كانت
الدعوى قد رفعت في ظل قانون ما كان يجيز — وقت اقامتها — الاستقطاع
من ريع راتب الموظف ، فترى المحكمة التزام الحكومة بمسؤولياتها .

(طعن ٥٧٧ لسنة ٣ ق — جملة ١٩٥٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

زوال اختصاص مجلس التولية بنظر الدعوى بعد رفعها للصندوق
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ والعمل به قبل نقل باب المرافعة فيها — وجوب
الزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

أن القضاء الإداري إذا كان مختصاً بنظر الدعوى وقت أن رفعت ، وإنما أصبح غير مختص بذلك بناء على قانون جديد معدل للاختصاص صدر بعد ذلك وعمل به قبل قتل باب المرافعة فيها ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر هذه الدعوى مع إلزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

اجابة الإدارة لطلبات المدمى بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها — اعتبار الخصومة منتهية مع إلزام الإدارة بالمصروفات .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن الإدارة قد سوت حالة المدمى وفقاً لطلباته قبل الفصل في الطعن المرفوع من دمواه أمام المحكمة الإدارية العليا ، فإن الخصومة تكون ، والحالة هذه ، قد أصبحت غير ذات موضوع وتقضى هذه المحكمة باعتبار الخصومة منتهية .

(طعن ١٧٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٩)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

وظيفة كيميائي بمصلحة المعامل — عدم تلازم مشقة أبحاثها وطبيعة المرأة — ترشيح ديوان الموظفين لها للعمل في هذه الوظيفة وتعيين

الإدارة لها في وظيفة مماثلة لا تحوطها هذه المشقة — هو تصرف سليم ليس فيه انحراف بالسلطة — الحكم في هذه الدعوى بانتفاء الخصومة وبإلزام الحكومة دون المدعية بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — سليم في شقة الأول ويتعارض في شقة الثاني مع الأصل الذي يقضى بتحميل الخصم الذي خسر الدعوى بمصروفاتها .

ملخص الحكم :

إذا استبان من ملاسبات هذا الطعن أن وظيفة الكيماى بمصلحة المعامل ومراكزها خارج القاهرة متناثرة في الغالب في الريف القصى من صعيد مصر ، وأن طبيعة هذه الوظيفة تتطلب كثرة الانتقال الى مواقع عمليات مياه الشرب لإجراء التحاليل اللازمة أو أخذ العينات لهذا الغرض وأن هذه المواقع تقع في جبال نائية وبعيدة عن طرق المواصلات السهلة مما يضطر القائم على هذه الوظيفة الى استخدام الدواب في مسالك وعرة أو الى الابتعاد الى مسافات بعيدة سيرا على الأقدام أو يلجئه الى مرافقة سائق الموتوسيكل بفردة . فإن هذه المشقة البالغة والاستهداف للمخاطر المحوفة والمسالك غير المأمونة اذا فرضا على المرأة لكان فيهما ما يتعارض مع الظروف الملزمة الواجب توفيرها للمرأة حين تيسند اليها وظيفة من الوظائف العامة وعلى ذلك فلا تثريب على الجهة الادارية لو جنبت المرأة مسالك لا تحد مقبعتها وجبست عنها وظائف — ينبغي قصرها على الرجال باعتبارهم أقدر على احتمال أعبائها وأقدر على معاناة مشقتها ، فإذا أضيف الى ما تقدم ان الجهة الادارية لم تال جهدا في فتح باب التوظيف أمام المدعية بتعيينها بعد ذلك في وظيفة مماثلة لا تحوط بها تلك المشاق فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه — رغم وضوح صحة تصرف الإدارة وسلامته من عيب الانحراف بالسلطة — يعد القضاء بانتفاء الخصومة مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، هو قضاء متعارض مع الأصل الذي يقضى بتحميل الخصم الذي خسر الدعوى بمصروفاتها ، وخاسر الدعوى هو من رفعها أو رفعها بغير حق .

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ صريح في عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة — بتناول الحكم الصادر في هذه الدعاوى بالزام الحكومة بالمصروفات — قانون المرافعات لم يقصد بالحكم بمصاريف الدعوى الرسوم القضائية وحدها — مصاريف الدعوى تشمل اتعاب الخبراء ومصاريف القضية والشهود ومصاريف انتقال المحكمة و اتعاب المحامين والرسوم القضائية — القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف الى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني — اذا كانت الدعوى مرفوعة من الحكومة لا تستحق عنها رسوم قضائية — الزام الحكومة بالمصروفات في هذه الحالة يقتصر على العناصر الأخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ صريح في عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، ويبقى بعد ذلك بحث مدلول أو اثر الحكم الصادر في مثل هذه الدعاوى بالزام الحكومة بالمصروفات هل ينطوى على قضاء بالالزام برسوم الدعوى رغم أنها غير مستحقة قانونا وبالتالي تمتنع مناقشة هذا الاساس للالزام عن طريق المرافعة في امر التقدير بعد أن بات الحكم الصادر به حائزا لقوة الأمر المقضى أم أن القضاء بالالزام بالمصروفات لا ينطوى حتماً وبحكم اللزوم على الالزام فعلا برسوم الدعوى اذ ان المشرع حين اوجب على المحكمة في قانون المرافعات عند اصدار الحكم الذي تنتهى به الخصومة أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى لم يقصد بمصاريف الدعوى الرسوم القضائية وحدها اذ تشمل مصاريف الدعوى اتعاب الخبراء الذين عينوا في القضية ومصاريف الشهود الذين دعوا لسماع شهادتهم فيها ومصاريف انتقال المحكمة في حالاته

التي يستلزم الامر هذا الانتقال واتعاب المحلين والرسوم القضائية وقد درجت المحاكم منذ اصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى دون أن تبين مقدارها أو تحدد عناصرها سواء في منطوق الحكم أو في أسبابه تاركة أمر تقديرها إلى رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على عريضة ومصاد القضاء بالمصروفات دون تحديد عناصرها أن يصرف الالتزام إلى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني. أي المستحقة قانوناً دون ما عداها ومؤدى هذا أنه إذا كانت الدعوى أو الطعن منوعاً من الحكومة فإنه لما كانت لا تستحق منه رسوم قضائية لم يكن التزام الحكومة في هذه الحالة بالمصروفات يقتصر على العناصر الأخرى للمصروفات غير الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانوناً تبعاً لعدم استحقاقها ولا يمكن أن يحمل حكم المحكمة بالزام الحكومة بالمصروفات دون تحديد أو إيضاح على أنه تناول التزامها بها هو ليس مستحقاً أو واجباً قانوناً وإنما ينبغي أن يحمل على أنه التزام الحكومة بجميع العناصر التي تتألف منها المصروفات ومنها الرسوم أن كان شيء منها مستحقاً قانوناً فالمحكمة في حقيقة الواقع إذا سكنت من الإيضاح أو الإصباح أنها تحدد المأزوم بالمصاريف بما فيها الرسوم أن كانت هناك مصاريف أو رسوم مستحقة فإن لم يكن هناك شيء منها فالمحكمة لا يمكن أن ترمى بحكمها بالزام الحكومة الطاعنة بالمصروفات إلى خلق رسوم لا وجود لها قانوناً تحملها بها على خلاف الواقع والقانون .

(طعن ٨١٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

الالتزام بالمصروفات دون تحديد عناصرها ينصرف إلى عناصر المصاريف التي لها وجود قانوني — عدم انصرافها إلى الرسوم الغير مستحقة قانوناً. وكذلك إلى الكفالة الغير مستحقة قانوناً .

ملخص الحكم :

ان دائرة فحص الطعون وقد قضت في الطعن موضوع هذه المعارضة .
بالزام هيئة النقل العام بالقاهرة بالمصروفات دون تحديد عناصرها فان
مفاد ذلك ان ينصرف الالتزام الى عناصر المصاريف التى لها وجود قانونى
وليس من بينها رسوم الطعن باعتبار انها رسوم غير مستحقة قانونا ومن
ثم لا يجوز مطالبة الهيئة بها . اما من الكفالة فان دائرة فحص الطعون
لم تلزم الهيئة المعارضة بدفعها وهى وان كانت قد قضت بمصادرة الكفالة
الا ان الثابت ان الهيئة المعارضة لم تدفع هذه الكفالة عند الطعن باعتبار
انها غير مستحقة قانونا واكتفى بالتأشير على طلب تقرير الطعن بان جلة
الرسم والكفالة وقدرا عشرون جنيها خاص بالحكومة واذا كان الامر
كذلك فان الحكم بمصادرة الكفالة غير المدفوعة وغير المستحقة قانونا يكون
قد وقع على غير محل وبالتالي غير قابل للتنفيذ ولا محل والحالة هذه
بالتنفيذ على الهيئة بغية هذه الكفالة أسوة بما هو متبع مع الحكومة .

ومن حيث أنه لما تقدم تكون قائمة رسوم الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٣
القضائية المعارض فيها اذ قدرت الرسوم التى تنفذ بها ضد هيئة النقل
العام بالقاهرة ببلغ عشرين جنيها منها خمسة عشرة جنيها رسم ثابت
والباقي وقدره خمسة جنيهات كفالة قائمة على أساس سليم من القانون
ويتعين من ثم القضاء بالفائها مع الزام المعارض ضده بالمصاريف مدا
الرسوم علا بالمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

(طعن ١٧٧ لسنة ١٣ قى — جلسة ١٧/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

عدم جواز الفصل فى المصروفات قبل صدور الحكم النهى للخصومة .

ملخص الحكم :

من حيث ان الحكم المطعون فيه قضى — بالنسبة الى المصاريف — بابقاء الفصل فيها وطلبت هيئة مفوضى الدولة في طعنها الحكم بالزام المدعى المصروفات ولما كانت المادة ١٨٤ مرافعات تقضى بأنه : « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة اياها ان تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة . » مما يفيد انه قبل صدور الحكم المنهى للخصومة لا يجوز قانونا الحكم في المصاريف وانما يجب ابقاء الفصل فيها لحين الفصل في الموضوع كما هو الحال في الطعن المائل . واذا طلبت هيئة مفوضى الدولة في طعنها الحكم على المدعى بالمصاريف قبل صدور الحكم المنهى للخصومة لئلا يكون هذا الطلب مخالفا للقانون متعين الرضى .

(طعن ٥٣٥ لسنة ١٧ قى — جلسة ١٩٧٧/٥/٨)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

الأصل ان مصاريف الدعوى تقدر في الحكم — عند عدم تقديرها يتولى ذلك رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بأمر على عريضة — الامر الصادر فى هذا الشأن يعتبر مكملا للحكم ومن طبيعته .

ملخص الحكم :

الأصل ان مصاريف الدعوى تقدر في الحكم ان أمكن وذلك عملا بالمادة ١٨٩ من قانون المرافعات .

وقد درجت المحاكم على عدم تقديرها في الحكم تاركة أمر تقديرها لرئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بأمر على عريضة يُقدِّمها له المحكوم له عملا بالمادة ١٨٩ المشار اليها .

ومهمة القاضي الأمر ليست تنفيذية والا ناطها المشرع بأقلام الكتاب
حوائها أمره في هذا الشأن يعتبر في حقيقته مكملا للحكم الذي ألزم الخصم
بالمصروفات ولذلك تقرر بحق ألا يسرى على هذا الأمر على عريضة قواعد
السقوط المقررة في المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات بالنسبة للأوامر على
العريضة لأن الأمر في هذه الحالة من طبيعة الحكم فوجب أن يسرى عليه
ما يسرى على الحكم في هذا الشأن وهذا ما استقر عليه القضاء قبل أن يرد
حكمه بنصر صريح في المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات الجديد .

(طعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٩)

قاعدة رقم (٥٤) :

أبدا :

اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة - تقديرها
متروك للمحكمة والقاضي الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها - عناصر
التقدير التي يهتدى بها .

ملخص الحكم :

ان اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة كما قيل في
الرسوم القضائية النسبية وتقديرها متروك أمره للمحكمة أصلا وللغاضي
الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها في الحكم ويخلف تقديرها
من دعوى الى أخرى بحسب ظروف كل دعوى وملاساتها ومراعاة مدى
ما أصاب من حكم له بالمصروفات المناسبة من نجاح أو اخفاق في طلباته .

(طعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٩)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

سلطة رئيس الهيئة في اصدار امر على عريضة قاصرة على تقدير المصاريف دون الحكم بها — القاضي الآمر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهره من ظروف الدعوى ومستنداتها الا أن يلزمه القانون بتقدير معين .

ملخص الحكم :

حتى ثبت أن الحكم قد ألزم المتظلم بالمصروفات المناسبة فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد ناطت برئيس الهيئة التي أصدرت الحكم سلطة تقدير المصروفات المناسبة التي ألزم الحكم الخصم بها وسلطة رئيس الهيئة في اصدار امر على عريضة قاصرة على تقدير المصاريف دون أن يكون له سلطة الحكم بها والأصل أن القاضي الآمر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهره من ظروف الدعوى ومستنداتها الا أن يلزمه القانون بتقدير معين كما هو الشأن بالنسبة للرسوم القضائية النسبية حيث وضع المشرع لها معايير محددة بحيث تتناسب مع قيمة الدعوى عند رفعها ومع ما حكم به عند إلزام الخصم بالحكم عليه بها . وهذا هو ما فعله القاضي الآمر عند تقدير الرسوم النسبية بالنسبة الى ما حكم به على المتظلم حيث قدر الرسوم التي يلزم بها المتظلم بنسبة ما حكم به فعلا .

(طعن رقم ١٠١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٩)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تقدير المصروفات في الحكم ان امكن — ترك سلطة التقدير لرئيس المحكمة — حدودها — تصدى سلطة تقدير المصروفات الى سلطة الحكم بها — غير جائز .

ملخص الحكم :

ان الاصل ان مصاريف الدعوى تقدر في الحكم ان امكن وذلك مثلا بالمادة ١٨٩ من قانون المرافعات وقد درجت المحاكم على عدم تقديرها في الحكم تاركة امر تقديرها لرئيس الهيئة التي أصدرته بأمر على عريضة يقدمها له المحكوم له عملا بالمادة المشار اليها .

وسلطة رئيس الهيئة في اصدار امر على عريضة مقصورة على تقدير المصروفات دون ان يكون له سلطة الحكم بها والاصل ان القاضي الامر له حرية تقدير المصروفات المناسبة حسبما يستظهر من ظروف الدعوى ومستنداتها ما لم يلزمه القانون بتقدير معين كما هو الشأن بالنسبة للرسم القضائية حين وضع المشرع لها معايير محددة بحيث تتناسب مع قيمة الدعوى عند رفعها ومع ما حكم به عند الزام الخصم المحكوم عليه بها .

ومن ثم ولما كان الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ في الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٥ القضائية لم يقض بالزام الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية برسوم هذا الطعن بل قضى بالزام المدعى (المتظلم ضده) بالمصروفات المناسبة ولما كانت الهيئة لا يستحق عليها قانونا رسوم طالما أنها هي التي أقامت الطعن المشار اليه . بوصفها من الهيئات العامة التي استقر قضاء هذه المحكمة على عدم استحقاق رسوم الطعن الذي أقامته يكون في غير محله .

(طعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ :

لا محل للتصدي لموضوع الخصومة به اجابة المدعى الى طلباته . الحكم باعتبار الخصومة منتهية لا يمنع من التعرض لموضوعها لتحديد الالتزام بالمصروفات .

ملخص الحكم :

يبين من الأوراق أن المدعى قرر بجلسته الأولى سبتمبر سنة ١٩٦٤ أنه رقى للدرجة الرابعة في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٤ وأنه يعدل طلبه الذي أقام به الدعوى إلى طلب تعديل أقدميته في هذه الدرجة إلى ١٠/٣١/١٩٦٢ التاريخ الذي أصبح فيه ضالِحاً للترقية إليها ثم قرر بجلسته ١٩/١٢/١٩٦٥ أن جهة الإدارة قد استجابت إلى طلبه بموجب القرار رقم ٢٦٢ الصادر في ٢٧/١٠/١٩٦٥ بترقيته إلى تلك الدرجة اعتباراً من ١١/٤/١٩٦٢ وأنه بذلك يعتبر الخصومة منتهية وأنه يُلْغى على الزام الحكومة بالمصروفات .

ومن حيث أنه وقد تبين لمحكمة القضاء الإداري أن جهة الإدارة قد استجابت لطلب المدعى في صورته الختالية فإن الخصومة والحالة هذه تكون قد أصبحت غير ذات موضوع ويتمين من ثم القضاء باعتبارها منتهية .

ومن حيث أنه وإن كان ليس ثمة محل لتصدى المحكمة للفصل في موضوع الخصومة بعد أن غنت ذات موضوع إلا أنه يتعين عليها وفي بصدد تحديد الملزم بمصروفات الدعوى أن تكتم قضاءها في هذا الشأن على ضوء ما يتبين لها من بحث موضوع الخصومة وثبت اعلية الدعوى بها .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدعى أقام دعواه بطلب إلغاء الترقية للدرجة الرابعة بالأقدمية المطلقة وما يترتب على ذلك من آثار قرار محافظ بورسعيد رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ فيها تضمنه من تخطيه واذ كان القرار المطعون فيه صدر في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٢ وتظلم منه المدعى في ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ ولم يتم الدعوى المائلة بطلب إلغاء إلا في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ أي بعد فوات المواعيد المقررة للظلم بالإلغاء والمنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة من الدعوى تكون والحالة هذه غير مقبولة شكلاً ويتمين من ثم الزام المدعى بمصروفات وبالتالي فإن الحكم

الطعون فيه يكون قد جلتب الصواب فيها قضى به من الزام الجهة الادارية بالمصروفات مما يقتضى تعديله والقضاء باعتبار الخصومة منتهية والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ١٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

كون المدعى ليس له اصل حق في طلب عندما اقام دعواه ...
صدور اجراء لاحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن فيه من مقتضاه
انشاء الحق للمدعى — الزامه بمصروفات الطلب .

ملخص الحكم :

ان المدعى منجبا اتمام دعواه الراهنة لم يكن له اصل حق في هذا
الطلب وانه لولا صدور الموافقة اللاحقة من كل من وزيرى الخزانة والرى
على الترخيص له في الجمع بين معاشه واجره من المنتين المذكورتين
بالتطبيق رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ وهى الموافقة التى انشأت له هذا
الحق بعد الحكم في الدعوى وبعد الطعن في الحكم الصادر فيها — ما كان
له ادنى حق في هذا الطلب الذى يتعين معه الزامه بالمصروفات .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٧)

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

قيام الجهة الادارية انشاء نظر الطعن بصرف هذه الملاوة
لمستحقها اعتبارا من ١٩٦٧/٧/١ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٧٥ استنادا الى احكام هذا القانون يرتب عليه اعتبار الخصومة
منتهية مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات — اساس ذلك ان الطاعن
يستمد حقه في صرف هذه الملاوة عن المدة المتشار اليها من قرار

رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وليس من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ وبالتالي لا يعتبر تاركا للخصومة ولا يجوز تحميله بالمصروفات استنادا الى نص المادة (١٨٤) من قانون المرافعات نالما تلتزم بها الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى لم يتردد بترك الخصومة في الطعن بل على العكس من ذلك فقد تصهنت المذكرة المخدبة منه لجلسة ١٩٧٨/١/٢٩ ان الادارة ثابت بصرف استحقاقه كاملا من علاوة الخطر عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٧٥/٨/١٠ ولانه يتضح من ذلك انه كان محقا في رفع دعواه مطالبا بحقه في هذه العلاوة منذ تاريخ ايقاعها في ١٩٦٧/٧/١ وان الحكم المطعون فيه على غير اساس سليم من القانون ومن ثم فهو يطلب الحكم بالزام وزارة الحربية بدفع مبلغ ٧٠ جنيه قيمة المصاريف التي تكبدتها في الدعوى والطعن وبالتالي يتعين الانتفاع بما اثرته ادارة قضايا الحكومة في شأن الزام المدعى بالمصروفات وفقا لنص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات على اسس تركه للخصومة .

(طعن رقم ٦٨٧ ، ٧٣٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٧/٢)

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

انه ولئن كان الحكم في الطعن قد قضى بالزام المدعى لتلئ المصروفات والحكومة التلت الباقي باعتبار ان كل منهما قد اخفق في بعض طلباته الا ان تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم مقاييل التصاب المحاماة بينهما بذات النسبة — اساس ذلك انه لا محل لالزام المدعى بالتصاب طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لان ادارة قضايا الحكومة التي حضرت هنـ

فخصه تنوب نيابة قانونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من القضايا ، لذلك لا تنطبق عليها أحكام قانون المحاماة سالف الذكر كما أنه لا يجوز في الوقت ذاته أن تقل الاتعاب التي يجب الحكم بها على الخصم الآخر (الحكومة) عن الحد الأدنى الذي أوردته المادة ١٧٦ سالف الذكر وهو عشرون جنيها .

ملخص الحكم :

أن مبنى المعارضة أن الحكم في الطعن بالزام المدعى ثلثي المصروفات ، ولما كانت اتعاب المحاماة ، تدرج ضمن المصروفات فقد كان يتعين تحميل المدعى ثلثي اتعاب المحاماة المقررة ، وإذ صدر أمر التقدير على خلاف ذلك بأن الزم وزارة العدل كابل اتعاب المحاماة فإنه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث أن إدارة قضايا الحكومة بحكم قانون تنظيمها تنوب نيابة قانونية عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من القضايا ، لذلك فإنه لا تنطبق عليها أحكام قانون المحاماة الصالح بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، ولما كانت المادة ١٧٦ من هذا القانون تنص على أنه « على المحكمة أن تحكم على من خسر الدعوى باتعاب المحاماة لفخصه الذي كان يحضر عنه بحام ولو بغير طلب ، بحيث لا تقل من ... وعشرين جنيها في قضايا النقض والإدارية العليا » فإن من مقتضى هذا النص ألا تقل اتعاب المحاماة التي يتعين الحكم بها على من خسر كل أو بعض طلباته في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من عشرين جنيها .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم في الطعن قد قضى بالزام المدعى ثلثي المصروفات والحكومة الثلث الباقي باعتبار أن كلا منهما أخفق في بعض طلباته ، إلا أن تقسيم المصاريف على هذا النحو لا يستتبع تقسيم مقابل اتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة ، إذ لا محل للزام المدعى

بالاعتاب طبقا للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة لان ادارة قضايا الحكومة التى حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون كما سلف الايضاح . كما لا يجوز فى الوقت نفسه أن تقل الاعتاب التى يجب الحكم بها على الخصم الآخر (الحكومة) من الحد الأدنى الذى أورده المادة ١٧٦ المذكور . وهو عشرون جنيها . وعلى ذلك فإن ما قرره أمر التقدير المعارض نيه من الزام وزارة العدل بمبلغ عشرين جنيها مقابل اعتاب المحاماة يكون مطابقا لحكم القانون ، ومن ثم تكون المعارضة فيها خليقة بالرفض مع الزام المعارض بصرفاتها .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٦)

قاعدة رقم (٤٦١) :

المبدأ :

إذا قضى الحكم ببطلان صحيفة الدعوى تأسيسا على أن المدعى قد تولى قبل أن يقوم وكيله المنتدب لمباشرة الدعوى بإيداع صحيفةها فإن مفاد ذلك أن هذه الصحيفة وقد أودعت غير مستوفاة الشكل القانوني لصحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على اسم مدعى له وجود فعلى وقانونى ، لا تقيم دعوى ولا تتمتع بها خصومة — أساس ذلك أن الخصومة هي الحالة القانونية التى تنشأ عن رفع الدعوى أمام المحكمة . فى شأن نزاع قائم بين طرفين ومن غير المتصور قيام خصومة بغير طرفين وعلى ذلك ليس هناك محل للقول بقيام دعوى طالما أنه ليس هناك مدع — يترتب على ذلك أنه ليس ثمة محل للحكم بالمصروفات طالما أنه ليس هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة إذ أن الرسم لا يستحق إلا عن الدعوى .

ملخص الحكم :

أن بناد النصوص الواردة في المواد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات أن الحكم بمصاريف الدعوى إنما يكون على أحد طرفي الخصومة فيها ، وقد جاء في المادة ١٨٤ من القانون المذكورة أنه « يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة إياها : أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ، ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ، وإذا قضى الحكم المطعون عليه ببطالان صحيفة الدعوى تأسيسا على أن المدعى كان قد توفي قبل أن يقوم وكيله المنتدب لمباشرة الدعوى بإيداع صحتها فإن بناد ذلك هو أن الصحيفة المودعة وإن اتخذت شكلا صورة صحيفة مستوفاة جميع البيانات التي استلزمها القانون في صحيفة الدعوى بما في ذلك اسم المدعى إلا أنها وقد اشتملت على اسم شخص متوفى على اعتبار أنه المدعى فإن الصحيفة تكون قد أودعت غير مستوفاة الشكل القانوني لصحيفة الدعوى لعدم اشتمالها على اسم مدع له وجود فعلى وقانوني ، ومن ثم فإن هذه الصحيفة لا تقيم دعوى ولا تعتمد بها خصومة ذلك لأن الخصومة هي الحالة القانونية التي تنشأ عن رفع الدعوى أمام المحكمة في شأن نزاع قائم بين طرفين ، وتنتهي الخصومة بحكم من المحكمة في موضوع النزاع أو بتسازع المدعى من الخصومة أو بالصلح ، فليس يتصور قيام خصومة بغير طرفين ، وعلى ذلك فليس ثمة محل للحكم بالمعروفات طالما أنه ليست هناك دعوى مطروحة أمام المحكمة ، والرسوم لا تستحق إلا عن دعوى .

وحيث أنه متى كان ذلك فإن الحكم المطعون عليه إذا قضى بالزام الحكومة بالمعروفات على اعتبار أنه يفصل في خصومة بين طرفين يكون قد جازب وجه الصواب ومن ثم يتعين الحكم بالنقض في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

تصالح طرفي الدعوى بقصد حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية أدائها ، بان سلم المطعون ضده بحق الجهة الادارية في المبلغ المطلوب وتنازلت تلك الجهة عن حقها في الزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية - وجوب تفسير عقد الصلح تفسيراً ضيقاً طبقاً للمادة ٥٥٥ من القانون المدني - لا يجوز الحكم بالزام الجهة الادارية بمصروفات الدعوى رغم انها كانت على حق فيها وطالما لم يتضمن عقد الصلح نزولها عن الدعوى او اعفاء المطعون ضده من الالتزام بمصروفات - وجوب الزام المطعون ضده بها .

ملخص الحكم :

ان التمهيد الصادر من المطعون ضده وما صاحبه من موافقة الجهة الادارية عليه ينطوى على عقد صلح استهدف به الطرفان حسم النزاع في شأن قيمة نفقات البعثة المستحقة وكيفية أدائها ونزل فيه كل من المتصالحين على وجه التبادل عن جزء من ادعائه ، فقد سلم المطعون ضده بحق الجهة الادارية في المبلغ المذكور وتنازلت الجهة الادارية عن حقها في الزامه بالفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حسبما يستفاد من عدم تمسكها بالفوائد الا في حالة ما اذا اخل المطعون ضده باداء أحد الأقساط في الميعاد المتفق عليه ، فنوافرت بذلك مقومات عقد الصلح وفقاً لحكم المادة ٥٤٩ من القانون المدني ، ولما كان من مقتضى التفسير الضيق لعبارة الصلح طبقاً لحكم المادة ٥٥٥ من القانون المدني أن يقتصر الصلح

على ما تنازل عنه المتصالح دون غيره ، وأذ لم يتضمن الصلح تنازل
الجهة الادارية من الدموى أو بصروفاتها مائه لا يجوز أن ينسحب
الصلح اليهما . ولما كانت الجهة الادارية على حق عندها أقابت
دعواها ضد المطعون ضده فى حدود مبلغ ١٠٢٣ جنيهها و٣٣٧ مليها .
بعد أن تراخى فى الاستجابة الى مطالباتها الودية المتكررة وكان عقد
الصلح الذى أبرم بين الطرفين المتنازعين لم يتناول نزول الجهة الادارية
من الدموى أو اعفاء المطعون ضده من الالتزام ببصروفاتها مائه لم
يكن جائزا والحالة هذه الزام الجهة الادارية ببصروفات الدموى ،
وأذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون قد جانب
صحيح القانون حقيقا بالانفاء فيما قضى به من الزام الوزارة الطاعنة
ببصروفات وانما ينبغي الزام المطعون ضده المصروفات المناسبة .

(طعن رقم ١٧٢ لسنة ١٢ قى - جلسة ١٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

تضاء محكمة القضاء الإدارى بالزام خصم الإدارة المدعى اذاء
ببلغ مستحق لها والمصروفات - الطعن فى هذا الحكم - حكم
المحكمة الادارية العليا بتعديل قيمة المبلغ المستحق لجهة الادارة
مع الزامها بالمصروفات - هذا الحكم الأخير يكون قاصرا على تعديل
قيمة المستحق لجهة الادارة ولا يتضمن الزامها بمصروفات الدموى
اهام محكمة القضاء الإدارى - نتيجة ذلك : التزم جهة الادارة
بمصروفات الطعن دون مصروفات المدعى .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أن وزارة التعليم العالى أقابت الدموى رقم
٧٥ لسنة ١٢ ، القضائية ضد السيد/..... بطلت فيها الزام

المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعا لهما مبلغ ٥١٤ و٢٦٦٩ جنيه مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية ، وقد عقب المدعى عليه الثانى (الطاعن) على الدموى بأن كلفته للمدعى عليه الأول كانت تبصرة على البعثة الاولى التى انتهت بمودته الى مصر فى ابريل سنة ١٩٥١ ، أما البعثة الثانية التى بدأت فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ فلم يكلفه فيها . وبجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٧ حكمت محكمة القضاء الادارى بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعا لوزارة التعليم المالى ٢٦٦٩ و٥١٤ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى تمام سداد المصاريف . وقد طعن المدعى عليه الثانى السيد/..... فى الحكم المشار اليه على أساس ان كلفته اقتضت على البعثة الاولى التى انتهت بمودته الى مصر فى ابريل سنة ١٩٥١ دون البعثة الثانية التى بدأت فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وبجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة الادارية العليا بتعديل الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن بالزامه بأن يدفع الى المدعية متضامنا مع المدعى عليه الأول السيد/..... مبلغا . وقدره ٣٦٥٤٦٦ و٣٦٥ جنيه والفوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى تمام السداد والزمته الجهة الادارية المصروفات ، وقد انطوت أسباب هذا الحكم على أن البعثة الثانية التى اوفد فيها المدعى عليه الأول ابتداء من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ لم تكن امتدادا لبعثته التى عاد منها فى ٣ من مايو سنة ١٩٥١ وأن كسالة المدعى عليه الثانى انصببت على البعثة الاولى وحدها ومن ثم فإن التزاماته تقتصر على رد نفقات البعثة الاولى وحدها ومن ثم فإن التزاماته تقتصر على رد نفقات البعثة الاولى فقط بمبلغ ٣٦٥٤٦٦ و٣٦٥ جنيه بما يتعين معه تعديل الحكم المطعون فيه بما تضمنه من الزام الطاعن نفقات البعثتين .

ومن حيث أنه يبدو واضحا من الاسباب التي قام عليها هذا الحكم ، ان قضاء المحكمة الادارية العليا بتعديل حكم محكمة القضاء الادارى كان مقصورا فقط على تعديل المبلغ المحكوم به على المدعى عليه الثانى دون مساس بما قضت به هذه المحكمة من الزام المدعى عليها بمصاريف الدعوى ، ومن ثم فان ما قضت به المحكمة الادارية العليا من الزام جهة الادارة بالمصروفات ينصرف والامر كذلك الى مصروفات الطعن وحده دون مصروفات الدعوى التي لم يتناولها الحكم المشار اليه بالتعديل . ومقتضى ذلك ان مصاريف الدعوى - مرامى في حسابها ما انتهى اليه قضاء المحكمة الادارية العليا يلتزم بها المدعى عليها دون الحكومة ، وبالتالي فانه ما كان يسوغ مطالبة الحكومة بالرسم النسبى آنف الفكر عن المبلغ الذى الزمت المحكمة المذكورة المدعى الثانى بادائه للحكومة . وغنى عن القول ان هذا الفهم لا يمد تفسير للحكم لانه واضح الدلالة في ذلك ولم يقع بمنطوقه او اسبابه المرتبطة بالمنطوق غموض او ابهام يقتضى التفسير .

(طعن رقم ٥٣٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢)

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

الزام الحكومة بمصروفات الطعن انما ينصرف الى الزام الجهة التي يعمل بها العامل وهى الجهة التي يتعين عليها الاداء - مباشرة النيابة الادارية لاختصاصها في تتبع الجرائم التأديبية والاطشاء الادارية وانواع التقصير التي تستوجب العقاب التأديبي لا يجعل منها خصما في الدعوى التأديبية - لا الزام على النيابة الادارية بمصروفات الدعوى التي ترفعها او الطعون التي تقام منها او من المساهلين عن احكام المحاكم التأديبية اذا حكم لصالح العامل في هذه الطعون .

ملخص الحكم :

ان النيابة الادارية - طبقا لقانون انشائها تنوب عن اداة الحكم .
مجتمعة في تتبع الجرائم التأديبية والأخطاء الادارية وانواع التقصير
التي تستوجب العقاب التأديبي ، كما تحمل امانة الدعوى التأديبية
وتختص وحدها بالادعاء أمام المحاكم التأديبية . ومباشرة النيابة
الادارية لاختصاصها المثار اليه سواء في التحقيق أو الادعاء أمام
المحاكم التأديبية ، لا يجعل منها خصما في الدعوى التأديبية اذ هي
فيما تقدم تنوب عن الجهة المعنية التي يتبعها العامل المخالف وعلى
هذا الأساس لا تلزم النيابة الادارية بمصروفات الدعاوى التي ترفعها
أو الطعون التي تقام منها أو من العاملين عن احكام المحكم التأديبية
اذا حكم لمصلحة العامل في هذه الطعون ، انما يلزم بها الجهة التي
يتبعها العامل وقت وقوع المخالفة .

(ملعن رقم ٤ لسنة ١٩ قى - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

منزعة الخصم فيما تضمنه الحكم الصادر من المحكمة الادارية
العليا من الزامه بالمصروفات - ليس منازعة في مقدار الرسوم - عدم
جوازها .

ملخص الحكم :

ينص الرسوم الصلاني في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريفه
الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الادارى - المعدل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أبلغ
مجلس الدولة - في المادة ١٢ منه على أن « لذى الشأن أن يعارض في
مقدار الرسوم الصادرة بها الأمر ، وتحصل المعارضة بتقرير يودع
في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الأيام التالية لاعلان الأمر » وتنص

المادة ١٣ على أن « تقدم المعارضة الى الدائرة التي اصدرت الحكم » ولما كان المتظلم لا ينازع في مقدار الرسم وانما يهدف حسبها يستفاد من تقديم المعارضة الى المنازعة فيها قضت به المحكمة الادارية العليا من الزامه بالمصروفات وهو أمر لا يستند الى أساس من القانون لأن الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا نهائية ، ولا يجوز الطعن فيها أو التظلم منها - فمن ثم فإن التظلم يكون على غير أساس من القانون ويتمين رفضه مع الزام المتظلم بالمصروفات .

(طعن رقم ٦٠٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

مصروفات الدعوى - تقسيما - اتعاب المحاماة « مدى جواز تقسيمها أو انقاصها من الحد الأدنى ايام المحكمة الادارية العليا » .
تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد اخطأ في بعض طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل اتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة أو مجل لا لزام المدعى بالالتزام طبقا للعادة ١٧٦ من قانون المحاماة لأن ادارة قضايا الحكومة حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون - كما لا يجوز أن نقل الالتزام التي يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الأدنى الذي أوردته المادة ١٧٦ المذكورة وهو عشرون جنيها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه فيما يتعلق ببيلغ اتعاب المحاماة الذي ترفعه أمر النقدي المعارض فيه على الحكومة وقدره عشرون جنيها فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت في المعارضة رقم ٢ لسنة ٢١ القضائية بجنسية ٦ من مارس سنة ١٩٧٦ بأن تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة

بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد أخلق في أخذ طلباته لا يستنتج
تقسيم مقابل اتعاب المحاماة بينهما بذات النسبة إذ لا محل لالزام
المدعى عليه بالاتعاب طبقاً للمادة ١٧٦ من قانون المحاماة لانه إدارة
قضايا الحكومة التي حضرت من خصمه لا يسرى عليها هذا القانون
كما لا يجوز في الوقت نفسه أن تقل الاتعاب التي يجب الحكم بها
على الحكومة من الحد الأدنى الذي أورده المادة ١٧٦ المذكورة وهو
عشرون جنيهًا وعلى ذلك فإن ما قرره أمر التقدير من الزام وزارة
العدل بنبلغ عشرون جنيهًا مقابل اتعاب المحاماة يكون بمثابة لحكم
القانون .

ومن حيث أنه على ضوء ما تقدم يضمن القضاء بتعديل قائمة
الرسوم موضوع هذه المصارعة بحيث تلزم الجهة الإدارية ببلغ
٢٢ جنيهًا (اثنان وعشرون جنيهًا) فقط وذلك على أساس أن هذا
المبلغ يمثل مبلغ ٢ جنيهه (جنيهاً) قيمة نصف الرسوم القضائية عن
دعوى الانشاء رقم ١١١٢ لسنة ٣٩ ق وعشرون جنيهًا قيمة الحد الأدنى
لاتعاب المحاماة مع الزام الجهة الإدارية بمصروفات المحاماة .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

مصاريف الدعوى وإن كان أحد عناصرها رسم الدعوى إلا أنها
أعم من الرسوم إذ تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة
لرفع الدعوى وسيرها حتى الحكم فيها ، مصاريف اتعاب الخبراء
ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال إلى المحكمة إذا استلزم الأمر
ذلك في الدعوى فضلاً عن مقابل اتعاب المحاماة قضاء المحكمة
الإدارية العليا بالزام وزير الدفاع بأن يدفع للمدعى مبلغاً معين المقدار
والفوائد القانونية اعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية والزمته كل

من الطرفين بنصف المصروفات — صدور أمر تقدير المصاريف على أساس المبلغ المحكوم به دون احتساب الفوائد القانونية في الحساب — قيامه على أساس خاطئ — الحد الأدنى لمقابل اتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من محكمة القضاء الإداري هو عشرة جنيهات والحد الأدنى له في القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو عشرون جنيهاً — مقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين مبلغ ثلاثين جنيهاً يتعين اضافته الى قيمة الرسوم التنسبية المستحقة على المبلغ المحكوم به والفوائد — كل ذلك يمثل مصاريف الدعوى عن الدرجتين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة نص على أنه « تنطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتنطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالنسبم القضائي » .

وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أنه « تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حالياً وذلك الى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة .. » .

ومن حيث أنه ولئن كان المعمول به حالياً أمام محاكم مجلس الدولة في شأن الرسوم والإجراءات المتعلقة بها ، أحكام الرسوم الصادرة في ١٤/٨/١٩٤٦ والقرارات الجمهورية المتعلقة له ، والتي بينت ثلثت الرسوم التي تفرش على الدعاوى الصلبة أمام محاكم مجلس الدولة وكيفية تسويتها وإجراءات تقديرها والمعارضة في أوامر التقدير — الا أن أحكام هذا المرسوم قاصرة فقط على الرسوم القضائية ، ومن ثم فهي لا تمتد الى مصاريف الدعاوى والطعون وأوامر تقدير ، المصاريف والتظلم من هذه الأوامر ، وذلك بحسبان أن مصاريف الدعوى وأن كان أحد عناصرها رسم الدعوى الا أنها أهم الرسوم اذ تشمل كافة

ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حتى الحكم فيها ، كمصاريف اتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف الانتقال المحكّمة اذ استلزم الامر ذلك في الدعوى فضلا عن مقابل اتعاب المحاماة .

ومن حيث انه اذ خلت احكام قانون مجلس الدولة من نصوص خاصة في شأن المصاريف ، فمن ثم يطبق في الحكم بها واوامر تقديرها واجراءات التظلم من هذه الاوامر احكام قانون المرافعات .

ومن حيث ان المادة ١٩٨ مرافعات تنص على انه « تقدر مصاريف الدعوى في الحكم أن امكن والا قدرها رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم بأمر على مريضة يقدمها المحكوم له ويعطى هذا الأمر للمحكوم عليه بها ... » .

وتنص المادة ١٩٠ مرافعات على انه « يجوز لكل من الخصوم ان يتظلم من الأمر المشار اليه في المادة السابقة ويحصل التظلم أمام المحضر منذ اعلان أمر التقدير او بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم وذلك خلال ثمانية ايام التالية على الأمر ، ويحدد المحضر وقلم الكتاب على حسب الاحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ويعلم الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة ايام » .

ومن حيث ان المادة ١ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام محاكم مجلس الدولة — معذله بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ تنص على ان « يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الآتية :

٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيه .

٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيه حتى ٢٠٠٠ جنيه .

٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠ جنيه .

٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنيه .

وتنص المادة ٥ على أن « لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ألف جنيه ما إذا حكم في الدعوى بأكبر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به » .

ومن حيث أنه قد مات أمر التقدير المتظلم منه أن يدخل في حساب المبلغ المحكوم به - الذي تصيب عليه الرسوم - الفوائد القانونية التي تقضى الحكم الصادر في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٦ في طليقتين بالزام وزير الدفاع بها اعتباراً من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٧٨/٣/٢٣ . ولا وجه للحاجة بأنه لا يمكن تحديد مقدار قيمة الفوائد المستحقة حتى تاريخ تمام السداد باعتبار أن واقعة السداد هي واقعة لاحقة لنور الحكم وقد تكون لاحقة أيضاً على تاريخ صدور أمر تقدير المصاريف ، ومن ثم يتمتع تحديدها لأوجه للصاحبة بذلك وأن صح هذا القول إلا أن القدر المتعين أن قيمة الفوائد المستحقة من تاريخ المطالبة القضائية في ١٩٧٨/٣/٢٣ حتى تاريخ صدور الحكم في ١٩٨٢/١٢/١١ يمكن تحديدها مقدارها ومن ثم حساب المصاريف .

ومن حيث أنه طبقاً لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات فإنه يدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة ، وقد مات أمر التقدير المتظلم منه أن يدخل هذا المقابل في حساب المصاريف .

ومن حيث أنه طبقاً لحكم المادة ١٧٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - المعمول به في تاريخ صدور حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ في ، المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٢٦ ق - فإن الحد الأدنى لمقابل اتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من محكمة القضاء الإداري هو عشرة جنيهات ، والحد الأدنى لمقابل اتعاب المحاماة في القضايا المحكوم فيها من المحكمة الإدارية العليا هو عشرون جنيهاً ، فيكون مقابل اتعاب المحاماة من الدرجتين مبلغ ثلاثين جنيهاً ، ويتعين إضافته إلى قيمة الرسوم النسبية المستحقة على مبلغ المحكوم به والدوائد ليصير المجموع هو ١٨٨٧٦٣ ، يمثل مصاريف الدعوى من الدرجتين .

(طعن رقم ١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

الفرع السادس عشر

رسوم الدعوى

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

الدفع باستبعاد الطعن لعدم دفع الرسوم — القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — نصه على إعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها — شمول لفظ « الحكومة » للهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة .

ملخص الحكم :

لئن صح أن صندوق توفير البريد هو هيئة عامة مستقلة لها شخصية معنوية طبقاً للمادة الأولى من قانون انشائه رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ وهو بهذه المثابة يخرج عند إقامة الطعن الراهن في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٣ — عن نطاق محلول لفظ « الحكومة » الوارد في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والمطبق أمام مجلس الدولة بقتضى المرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك طبقاً لما استقر عليه الرأي وما جرى به العمل في هذا الشأن من قصر هذا المحلول على الحكومة المركزية ومصلحتها دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانية المستقلة للحكمة التي قام عليها النص المذكور وهي وحدة الميزانية — لئن صح (م ٤٣ — ج ١٤،)

ذلك كله الا انه يصدر القوانين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة المعمول بها في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ لم يعد ثمة محل للقول بالفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ذلك ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره قد كشفت بما لا يدع مجالا للشك في خصوص طبيعة الهيئات العامة من ان الهيئات العامة في الغالب الامم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وانها وان كانت ذات ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجري عليها احكامها وتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة بما تحققه من ارباح ومن ثم فان الحجة التي تفيهاها المشرع من تقرير ميزية الاعفاء من الرسوم القضائية على النحو السابق بيانه تكون متحققة بالنسبة للهيئات العامة ومن بينها الهيئة الطاعنة وتصبح تبعا لذلك تأشيرة تلم كتاب هذه المحكة على تقرير الطعن بأن الرسم « خاص بالحكومة » في موضوعها من ناحية تسوية حساب الرسم اسوة بما هو مقرر بالنسبة الى الحكومة وعلى قراره .

« (طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٩٠ ق. — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٨) »

مقاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — نصه على اعفاء الحكومة من الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفعها — شمول لفظ « الحكومة » للهيئات العامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة .

ملخص الحكم :

بصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة. ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون الهيئات العامة المعمول بهما في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ لم يعد ثمة محل للقول بالترقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره قد كشفت بها لا يدع مجالاً للشبهة في خضوع طبيمة الهيئات العامة عن أن الهيئات العامة في الغالب الأعم مصالح عامة حكومية جنبها المشرع الشخصية الاعتبارية وإنما وإن كانت ذات بيزانية خاصة إلا أنها تلحق ببيزانة الدولة وتجزى عليها أحكامها وتتصل الدولة مجزها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من أرباح ومن ثم فإن الحكة التي تفياها المشرع من تقرير مزنة الاعفاء من الرسوم القضائية على النحو السالف بيانه تكون متحققة بالنسبة للهيئات العامة. ويتقضى هذا القضاء لا تستحق رسوم على للدعوى أو الطعون التي ترفعها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية (الهيئة المعارضة) لكونها هيئة عامة تهفل في نطق مدلول لفظ « الحكومة » الذي نصبت عليه المادة ٥٠ سالف الذكر وذلك على الرغم من أن طعنها الذي صدرت في شأنه قائمة الرسوم المعارضة إليها قد أقيم في تاريخ سابق على تاريخ صدور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار أن هذا القانون وما تضمنته المذكرة الإيضاحية كالسلف لوضعها القانوني السابق على إقاعة طعنها وجدير بالذكر أنها أُنشئت كهيئة عامة في عام ١٩٥٦ بمقتضى المظنون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ « بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر » .

(طعن ٨١٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠)

المادة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة - رسوم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - بتقرير

الرسوم — مناط تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى. — إذا كانت الدعوى تشتمل على طلب واحد ، يحصل الرسوم الثابت — إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة بمصدرها جميعا سند واحد. — يجرى تقدير الرسم على أساس مجموع هذه الطلبات — إذا كان بمصدرها صندات مختلفة يتم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة .

ملخص الحكم :

ان المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تنص على أن « يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيها على الدعاوى التي ترفع من نوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا » .
وتنص المادة (٣) من ذات القرار على أن تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية بالنسبة لما يرفع من دعاوى أو يتخذ من إجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار أو في الرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بلائحة الرسوم أمام مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد الختية يبين أن العبرة في تقدير الرسم هي بتعدد الطلبات وأية ذلك أنه ينص في مادته الرابعة على أنه « إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القية ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات . فإذا كانت ناشئة عن صندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة . وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القية جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب . متما على حدة الا اذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد لدى هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد . . . » .

ومن حيث أنه يستفاد من مجموع التصوص المتقدمة أن المشرع فرض

ربما ثابتا قدره خمسة عشر جنيها على كل ديموى ترفع من اصحاب الشأن أمام المحكمة الادارية العليا وذلك متى كانت مشتبلة على طلب واحد إما اذا كانت تتضمن طلبات متعددة مصدرها جميعا سند واحد فالأصل في هذه الحالة أن يجرى تقدير الرسم على أساس مجبوع هذه الطلبات . وإذا كان مصدرها سندات مختلفة تم تقدير رسم مستقل على أساس كل سند على حدة . ومن ثم يتضح أن مناط — تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتت علىها الديموى .

ومن حيث أنه بالإطلاع على الطعن ٩٦٦ لسنة ٢٠ القضائية الذي صدر الأمر المعارض فيه بالنسبة لتقدير الرسوم المستحقة عليه يبين أنه مقام عن السيد / ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والنسبة و بطلب الحكم بإلغاء قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادر برفض الاعتراض رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٦ أقال منه واعتداد بمقتد البيع العرفي المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ الصادر اليه من المظنون ضدهم عدا الهيئة عن مساحة فدان واحد بزمام ناحية الميونة وباستيفاد هذه المساحة من القدر المستولى عليه لدى البائعين في تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . وعلى مقتضى ذلك يكون الطعن المذكور مشتبلا على طلب واحد فقط وهو الاعتداد في صدد تطبيق القانون المشار اليه بمقتد البيع العرفي الصادر الى الطامعن مع ما يترتب على ذلك من آثار لازمة وهو إلغاء الاستيلاء على الأرض موضوع هذا المقتد . ولا يغير من ذلك كون المقتد صادرا من مالك أو أكثر فهو لا يعنى أن يكون مجرد تصرف واحد صادر الى مشتر واحد وإن الطعن لم يتضمن سوى هذا التصرف وحده مما يقتضى تحصيل رسم واحد عنه .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ثابته لا يستحق على الطعن الصادر فيه أمر التقدير المعارض فيه الا رسم واحد قدره خمسة عشر جنيها . وبالتالي كان من المتعين على قلم كتاب المحكمة الادارية العليا أن يتولى

بإبصار. قائمة الرسم على هذا الأساس أما وأن هذه القائمة تضمنته
تقدير أكثر من رسم واحد فانها تكون قد صدرت بالمخالفة لاحكام القانون.
ويقالى تكون المعارضة فيها قائمة على أساس سليم من القانون . ويتمين.
من: بم: إلغاء قائمة الرسوم المذكورة فيها تضمنته من تقدير أكثر من رسم.
واحد قدره خمسة عشر جنيها على الطمن سالف الذكر. مع الزام قلم الكتاب.
باعتباره الخصم الحقيقي بالمصاريف .

(طمن ٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

قاعدة رقم (٤٧١)

المختص:

اشتغال الذموى على طلب أصلى وآخر احتياطى — استحقاقه

• أرجح الرسمين .

مقتضى الحكم:

ان تقدم الذموى بطلب أصلى وآخر احتياطى لا يترتب عليه اعتبار
الذموى مشتبلة على طلبات متعددة يعتمد الرسم المستحق على كل منها
فذلك ان الذموى لا يطلب الحكم له بالطلبين معا وإنما يطلب الحكم بطلب
واحد منها لمقط واختيار احدهما بصفة أصلية والاخر بصفة احتياطية في
حالة رفض الطلب الاصلى وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من
لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في: المواد المخنية الصادر بها
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على انه « في حالة وجود طلبات تبعية لبعض
الطلبات الاصلية يستحق أرجح الرسمين للخرانة كذلك يكون الحكم في حالة
ما اذا كانت بعض الطلبات مقدمة للحكمة على سبيل الخبرة فيكتفى
بالنسبة لها وللطلبات الاخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخرانة » .

(طمنى ٩٢٢ ١٢٦٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٧٢)

المادة :

عدم أداء الرسم على الطلب الاحتياطي قبل الفصل فيه — لا يترتب عليه بطلان مادام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء .

ملخص الحكم :

أن النemy على الحكم المطعون بأنه اذ لم يستبعد طلب التعويض الاحتياطي يكون قد شابه ما يستوجب الغاءه — مذكود بأنه لو صح أن هناك رسماً يستحقا على الطلب المذكور لم يؤد قبل الفصل فيه فإن ذلك ليس من شأنه أن يترتب عليه ائى بطلان اذ أن المخلفه المالية في القيام بلجراة من اجراءات التقاضى لا يترتب عليها بطلان مادام أن القانون لم ينص على هذا الجزاء .

(طعن ١٢١٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٣)

قاعدة رقم (٤٧٣)

المادة :

مؤدى نصوص لائحة الرسوم المطبقة امام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ومواد القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية أنه يجوز للجنة المساعدة القضائية ان تصدر قرارا بالاعفاء من الرسوم القضائية كلها او بعضها ان يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون دعواه محتلة الكسب — اثر الاعفاء من الرسوم يظل قائما فلا يجوز مطالبة الخصم المعفى بها حتى لو صدر الحكم في الادعى ضده والزم ببصاريفها حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدات

القضائية بعد ان يثبت لها زوال حالة العجز عن دفع الرسوم بإبطال الاعفاء وانهاء اثره — لقلم الكتاب ان يستصدر من رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم أمرا بتقنين الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزما ببعضها او معفى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية الا انه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ اجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بالغاء الاعفاء وانهاء اثره .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٦ تنص على أن « يعنى من الرسوم كلها او بعضها من يثبت عجزه من دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتلة الكسب » وتنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية على أنه « اذا زالت حالة عجز المعفى من الرسوم أثناء نظر الدعوى او التنفيذ جاز لخصمه او لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة ابطال الاعفاء » كما تنص المادة ٢٨ على أنه « اذا حكم على الخصم المعفى من الرسوم وجبت مطالبته بها فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع على المعفى اذا زالت حالة عجزه » .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة انه يجوز للجنة المساعدة القضائية أن تصدر قرارا بالاعفاء من الرسوم القضائية كلها او بعضها لمن يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون دعواه محتلة الكسب وان اثر الاعفاء من الرسوم يظل قائما فلا يجوز مطالبة الخصم المعفى بها حتى لو صدر الحكم في الدعوى ضده والزم بمصاريفها وذلك حتى يصدر قرار جديد من لجنة المساعدة القضائية التي اصدرت قرار الاعفاء بعد ان يثبت لها زوال حالة العجز عن دفع الرسوم بإبطال الاعفاء وانهاء اثره فيحق عندئذ لذوى الشأن سواء كان قلم الكتاب او الخصم أن يطالب الخصم السابق اعفائه بالرسوم المستحقة وان يقوم باتخاذ اجراءات التنفيذ جبرا ضده للوفاء بها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق على النحو السالف بيانه ان المعارض اعفى من أداء رسوم الدعوى رقم ٨١٦ لسنة ١٥ القضائية المقامة من المعارض ضد وزارة التربية والتعليم وانه صدر الحكم نهائيا في هذه الدعوى من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٨ القضائية برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات وأن قلم الكتاب قام باستصدار أمر من رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم بتقدير الرسوم القضائية التي يلزم بها المعارض وعلن المعارض بالصورة التنفيذية لأمر التقدير .

وان كان لقلم الكتاب أن يستصدر من رئيس المحكمة التي اصدرت الحكم أمرا بتقدير الرسوم المستحقة سواء كان المحكوم عليه ملزما ببعضها أو معنى منها بقرار من لجنة المساعدة القضائية الا أنه لا يجوز له في الحالة الأخيرة اتخاذ اجراءات التنفيذ قبل صدور قرار بإلغاء الاعفاء وانهاء أثره وانه لما كان قلم الكتاب قد بدأ في الحالة الماثلة في اتخاذ اجراءات التنفيذ على المعارض بإعلانه بالصورة التنفيذية لأمر التقدير قبل أن يصدر قرار من لجنة المساعدة القضائية بعد تحققها من زوال حالة حصر المعارض بإبطال الاعفاء وانهاء أثره فانه يتمين الحكم بعدم جواز تنفيذ قائمة الرسوم لعدم اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون .

(طعن ١٤٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

قرار الاعفاء من الرسوم وإن لم يشمل سوى طلب إلغاء القرار المطعون عليه الا أنه يشمل بآثاره الطلب الجديد بالتمويض عن ذات القرار .

ملخص الحكم :

ان كان قرار اعفاء المدعية من الرسوم لم يشمل سوى طلب الغاء القرار المطعون عليه الا انها وقد قامت بعد ذلك بتعديل طلباتها مستبدلة بطلب الاعفاء طلب التعويض عن ذات القرار المطعون فيه فان قرار الاعفاء يشمل بأثارة الطلب الجديد . ذلك ان كلا من طلب الغاء القرار غير المشروع وطلب التعويض عنه يقومان على أساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الاداري وان الطعن بالاعفاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر وطلب التعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بطريق غير مباشر ومتى كان الأمر على هذا النحو يكون هذا السبب من أسباب الطعن غير مستند الى أساس سليم من القانون .

(طعن ٨٧٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٧٥٠)

المبدأ :

الاعفاء من الرسوم على الدعاوى والطعون التي يرفعها أعضاء مجلس الدولة وفقاً للتعديل الذي أدخل على المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة — سريان هذا الاعفاء بأثر مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل به .

ملخص الحكم :

ان القواعد المتعلقة بالرسوم القضائية تقضى باستحقاق هذه الرسوم وتحصيلها عند تقديم صحف الدعاوى والطعون وغيرها من الأوراق القضائية ولا يجوز الاعفاء منها الا بنص في القانون يحدد حالات الاعفاء وشروطها ولما كانت أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع

الطعنان سالفا الذكر. اثناء العمل به ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. قد خلت من النص على عدم استحقاق الرسوم على الدعاوى او الطعون، التي يقدمونها، الا بناء على التفعيل الذي ادخل على المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فان هذا الاعفاء لا يسرى الا بائز مباشر على الطلبات التي تقدم بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وعلى ذلك تكون المعارضة المائلة غير قائمة على اساس من القانون ومن ثم يتعين الحكم برفضها والزام المعارض بصروفاتها.

(طعن ٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٥)

قاضية رقم (٤٧٦)

المطلب :

المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠ الصادر في ١٩/٧/١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسم التوثيق في المواد المدنية تقضى باستبعاد القضية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدتها — لا ترتيبه على الحكم اذا ما التفت عن باقي طلبات المدعى التي لم يشجلها طلب الإفشاء من الرسوم القضائية والتي لم يثبت من الأوراق ان المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المدعى ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون للأسباب الآتية :

أولا : انه مات على الحكمة ان المدعى قد منحت له مواعيد جديدة للظمن على القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ وهذا التاريخ هو ١٩٧٠/٤/٨. تاريخ اعلانه بصحور قرار نقله بوزارة الداخلية وانه لم يركز على هذا القرار بدعوى بالغاء انما هدف الى تقرير مبدأ جديد فيما يسمى بدعوى

تقرير صحة قرار للوصول الى نفس الهدف الذى يتفياها من دعوى الالفاء .

ثانيا : ان الحكم المطعون فيه قد أغفل طلبه الخاص باستحقاقه لمنحة -تعادل مرتب ثلاثة شهور بمعدل الخارج وشطب المدة من ١٩٦٩/٢/١ الى ١٩٦٩/٣/٢٥ من رصيد اجازاته الاعتيادية باعتباره منتدبا بالديوان العام خلالها .

ثالثا : لم يتعرض الحكم لطلبه الخاص باستحقاقه للمعلاوة الدورية اعتبارا من أول أبريل من كل عام .

ومن حيث أن المذمى تقدم بمذكرة شرح فيها طعنه بها لا يخرج عما ساء بعريضة الطعن وأضاف بأن التكييف القانونى لطلبه الخاص بالقرار المذكور وأن طلب الالفاء المقدم منه يغنى عن الظلم منه وهو اقوى منه . وأن التمييز المطالب به من كل من القرارين رقمى ١٥١ لسنة ١٩٦٨ و ٧٥ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن الطامن أدى الرسوم القضائية المستحقة من طلبى المنحة والمعلاوة الدورية .

ومن حيث أنه يتبين من ملف طلب الاعفاء رقم ٥٧٤ لسنة ٢٣ أن المذمى طلب فيه الفاء القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ فيها تضمنه من تغطية فى الترقية والتعيين فى وظيفة سكرتير ثالث اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/١٠ وما يترتب على ذلك من اثار وقد صدر له قرار باعفائه من الرسوم عن هذا الطلب بجلسة ١٩٧٠/٤/٢١ وأقام دمواه أمام محكمة القضاء الادارى بذات الطلب فقط تم تقدم بطلب صرف المنحة والمعلاوة بمذكرة مقدمة الى محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أن المادة ١٥ من المرسوم الصادر فى ١٩٤٦/٨/١٤ الخاص بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الادارى تنص على أنه « فيها عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبيق الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية » ويلجوع الى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٠

الصادر في ١٩ من يولية سنة ١٩٤٤ بتنظيم الرسوم القضائية ورسوم التوثيق من المواد المدنية يبين انها تنص على أن « تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد تقديمها » فاذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن باقى طلبات المدعى التى لم يشبلها طلب الاعفاء من الرسوم القضائية والتى لم يثبت من الأوراق أن المدعى قام بسداد الرسوم المقررة لها فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح حكم القانون ويكون الطعن المثلل غير مستند الى أساس سليم من القانون وخليقا بالرفض .

(طعن ١٣٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ أن تأخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية — ورود النص مطلقا دون ثمة قيد أو تخصيص — يستوى في ذلك ما تعلق منها بالالتزام بادائها أم بإجراءات تحصيلها فيها عدا ما نصت عليه من قواعد اضافية خاصة بإجراءات تحصيل اتعاب المحاماة — نتيجة ذلك : ان الاعفاء من الرسوم القضائية يشبل أيضا الاعفاء من اتعاب المحاماة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنقضى بأن « نأخذ اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية وتقوم اقالم الكتاب لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المتررة بقوانين الرسوم القضائية » واذ اسبغ المشرع على اتعاب المحاماة حكم الرسوم القضائية باطلاته على هذا النحو دون

شمة قيد أو تخصيص فان اتعاب المحاباة تأخذ بذلك حكم الرسوم القضائية فيما عدا ما نصت عليه المادة ١٧٨ من قواعد اضافية خاصة باجراءات تحصيل اتعاب المحاباة ولو استهدف المشرع غير هذا النهم لما أعوزه اللفظ الذى يخصص به حدود الحاق اتعاب المحاباة بالرسوم القضائية ولكنه أراد فى الواقع من الأمر هذه المساواة لذات العلة التى اقتضت الاعفاء من الرسوم القضائية فى بعض المنازعات وهى التخفيف من اعباء التقاضى المالية بعد أن أصبحت اتعاب المحاباة المحكوم بها عقبا لنقابة المحامين تطبيقا لحكم المادة ١٧٨ سائلة الذكر .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فان الاعفاء من الرسوم القضائية تشمل ايضا الاعفاء من اتعاب المحاباة واذا ذهب الحكم المطعون فيه فى هذا الشق غير ما تقدم فانه يكون واجب التعديل بالفائه الحكم فيما قضى به من الزام الدمية بببلغ خمسة جنيهات مقابل اتعاب المحاباة .

(طعن ٢٣٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٤٧٨).

المبدأ :

المعارضة فى مقدار الرسوم الصادر بها أمر رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم — وجوب جصولها بالنسبة للقضاء الإدارى بتقرير يودع فى سكرتيرة المحكمة خلال الثمانية الأيام التالية لاعلان الأمر — المعارضة الحاصلة أجل غير مقبولة شكلا .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة امام مجلس الدولة الصادر ١٥ من اغسطس سنة ١٩٤٦ واضح وصريح فى وجوب حصول المعارضة فى مقدار الرسوم الصادر بها أمر رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بتقرير يودع فى سكرتيرة المحكمة فى خلال الثمانية الأيام التالية

لاعلان الأمر ومن ثم فإن المعارضة إذا حصلت أمام المحضر عند اعلان الأمر — على نحو ما فعل المعارض خلافا لما قدم تكون غير مقبولة شكلا لكونها حصلت بغير الشكل وينون اتباع الاجراء الذى تفرضه المادة ١٢ المشار اليها وجوب حصولها به ولا وجه للتحدى بأن الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية تجيز حصول المعارضة فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر أمام المحضر عند اعلائه الأمر ذلك لأن المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ « بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة » تنص على أن : « تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من دعاوى أو يتخذ من اجراءات ذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة بتاريخ ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ » . ونادامت اللائحة المذكورة قد أوردت فى شأن الشكل الذى تحصل به المعارضة نصا خلاصا هو نص المادة ١٢ منها الذى جاء بمقتضاها على شكل وحيد للمعارضة هو حصولها بتقرير يودع فى سكرتارية المحكمة فى خلال الثانية الأيام التالية لاعلان الأمر فقد امتنع بتطبيق ما ورد فى ٧٠ الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية فى خصوص مجاوز المعارضة أمام المحضر عند اعلان الأمر وذلك بالتطبيق للمادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية سالف البيان ووجب الالتزام بمحدود هذا النص الخاص .

(طعن ١٥٩٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٩)

المادة رقم (٧٩) :

المادة :

نص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بصريح فى وجوب حصول المعارضة فى الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بتقرير يودع فى سكرتارية

المحكمة خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر — المعارضة بطريق البريد تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبدون اتباع الاجراء الذى نظمته المادة ١٢ المشار اليها .

ملخص الحكم :

ان لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تنص فى المادة (١١) منها على أن « تقتز الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم » . وتنص المادة (١٢) من هذه اللائحة على أن لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر وتحصل المعارضة بتقرير يودع فى سكرتارية المحكمة فى خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر . كما تنص المادة (١٣) على أن تقدم المعارضة الى الدائرة التى أصدرت الحكم ويحكم فيها بعد سماع أقوال سكرتارية المحكمة والمعارض اذا حضر .

وحيث أن نص المادة (١٢) من اللائحة سالف الذكر صريح وواضح فى وجوب حصول المعارضة فى الرسم الصادر به أمر رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بتقرير يودع فى سكرتارية المحكمة فى خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر ومن ثم فإن المعارضة اذ حصلت بطريق البريد على نحو ما عمل المعارض خلافا لما تقدم تكون غير مقبولة لحصولها بغير الشكل وبدون اتباع الاجراء الذى تفرضه المادة ١٢ سالف الذكر وجوب حصولها به وهو اجراء جوهرى يلزم مراعاته .

(طعن ٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

المادة ١٧٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة المعدلة .
بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ — نصها على انه تؤل الى مالية التقسابة

اتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتقدم اقلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية — معاملة اتعاب المحاماة معاملة الرسوم القضائية وذلك سواء من ناحية الاجراءات الخاصة باستصدار امر بتقديرها ام من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على انه « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة امامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة » فانه يخلص من ذلك ان المصروفات المحكوم بها على الخصم المزمع بها قانونا تشمل بحكم النص وبغير حاجة الى افصاح في الحكم — مقابل اتعاب المحاماة باعتبارها من عناصر المصروفات .

ومن حيث ان المادة ١٨٩ من قانون المرافعات تنص على أن « تقدر مصاريف الدعوى في الحكم ان أمكن والا قدرها رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلم هذا الأمر للمحكوم عليه بها » وانه وان كان يستفاد من هذا النص أن طلب تقدير مقابل اتعاب المحاماة يقدم من المحكوم له بها أو من نقابة المحامين بحسبان أن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يقضى بابلولة الاتعاب المحكوم بها في جميع القضايا الى مالية النقابة كمورد من مواردها الا أن المادة ١٧٨ من هذا القانون — المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ — تنص على انه تؤول الى مالية النقابة اتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم اقلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتقيد رسوم التنفيذ بها طلبا لحساب الخزائنة حتى يتم تحصيلها مع الاتعاب فإذا تعذر تحصيل هذه الرسوم — رجع بها على النقابة . ويخصص من الاتعاب

المحصلة نسبة قدرها ٥٪ لإقلام الكتاب والحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقاً للقواعد التى يضعها وزير العدل بقرار منه .

ولما كان مقتضى هذا النص أن تؤول الى نقابة المحامين اتعاب المحاماة المحكوم بها ضمن مهروبات الدعوى بقصد تدعيم مواردها المالية — فقد أصبحت النقابة هى صاحبة المصلحة فى التنفيذ بهذه اتعاب على المحكوم عليه بعد أن زالت مصلحة الخصم المحكوم له بها فى هذا الصدد الا أنه لما كان من العسير على النقابة أن تتولى بنفسها تتبع اتعاب المحكوم بها واستصدار أوامر تقدير بها والاعلانها وتحصيلها لذلك نصت المادة ١٧٨ على أن تأخذ هذه اتعاب حكم الرسوم القضائية وذلك سواء من ناحية الإجراءات الخاصة باستصدار أمر بتقديرها أم من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها وتحصيلها لجساب نقابة المحامين .

ومن حيث أن المرسوم الصادر فى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بـإلحقة الرسوم أمام مجلس الدولة تنص فى المادة ١١ منه على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدره رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بناء على طلبهم سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر الى المطلوب منه الرسم » فلهذا يتعين على قلم الكتاب عملاً بحكم المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سالف الذكر أن يتبع فى تقدير مقابل اتعاب المحاماة المحكوم بها الاجراء ذاته الذى يتبعه فى تقدير الرسوم القضائية وفى التنفيذ بها .

(طعن ١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

النص على أن اتعاب المحاماة تأخذ حكم الرسوم القضائية — وتتضاء معاملةً بمعاملة الرسوم القضائية من حيث اجراءات استصدار أوامر بتقديرها أو من حيث قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تقضى بأنه « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذى تنتهى به الخصومة اعلانها ان تحكم من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه ويدخل فى حساب المصاريف مقابل اتعاب المحاماة كما تقضى المادة ١٨٩ منه بأن « تقدر مصاريف الدعوى فى الحكم اذا امكن والا قدرها رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم بأمر على عريضة يتسببها المحكوم له ويعلن هذا الأمر الى المحكوم عليها بها » ، وانه وان كان المستفاد من ذلك ان طلب تقدير مقابل اتعاب المحاماة يقدم من المحكوم له بها او يقدم من نقابة المحامين باعتبار ان قانون المحاماة الصاغر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يقضى بأيلولة الاتعاب المحكوم بها الى مالية النقابة كموارد من مواردها الا ان المادة ١٧٨ من هذا القانون — مجدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ — تنص على ان « تؤول الى مالية النقابة اتعاب المحاماة المحكوم بها فى جميع القضايا وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم اقسام الكتاب بحصيلتها لحساب مالية النقابة وتطبق للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتفيد رسوم التنفيذ بها طبقا لحساب الخزنة حتى يتم تحصيلها مع الاتعاب . فاذا تميز تحصيل هذه الرسوم رجع بها على النقابة . وتخصم من حصيله الاتعاب المحصلة نسبة قدرها ٥ ٪ لا قدام الكتاب والمحضرين ، ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التى يضعها وزير العدل بقرار منه » والمستفاد من هذا النص ان نقابة المحامين اصبحت صاحبة المصلحة فى التنفيذ بالاتعاب المحكوم بها بعد ان زالت مصلحة المحكوم له فى ذلك بأيلولة هذه الاتعاب الى مالية النقابة بحكم القانون الا انه لما كان من المتعذر على النقابة ان تتولى بنفسها تتبع الاتعاب المحكوم بها واستصدار أوامر تقدير عنها واعلانها وتحصيلها ، فقد نصت المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سالف الذكر — على ان تأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وان تقوم اقسام الكتاب

بالحكم بتحصيلها ونفا للقواعد المقررة في قوانين الرسوم القضائية. ومن مقتضى ذلك أخذاً بصراحة النص حكمه أن تعامل اتعاب المحاماة المحكوم بها معاملة الرسوم القضائية سواء من ناحية إجراءات استصدار أوامر بتقديرها أم من ناحية قيام قلم الكتاب بالتنفيذ بها على المحكوم عليه بها وتحصيلها لحساب نقابة المحامين .

ومن حيث أن المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بلاثحة الرسوم أمام مجلس الدولة ينص في المادة ١١ منه على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدره رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم » . فإنه يتعين على أقلام الكتاب بمحاكم مجلس الدولة ، عملاً بحكم المادة ١٧٨ من قانون المحاماة سألغة البيان أن تتبع في المطالبة بمقابل اتعاب المحاماة المحكوم بها الإجراءات عينها التي تتخذها في المطالبة بالرسوم القضائية وعلى ذلك فليس ثمة أساس من القوانين لما ذهب إلى الية الجهة المعارضة من أن قلم الكتاب لا صفة له في استصدار أمر تقدير باتعاب المحاماة المحكوم بها ومن ثم تكون المعارضة غير قائمة على سند من القانون أو الواقع ويتمين. والحالة هذه الحكم برفضها مع إلزام المعارضين بالمصروفات .

(طعن رقم ٥٩١ ، ٦١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٤٨٢)

التجديدا :

المادة ٢٨٥ من القانون المدني نصها على أنه اذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى أو اذا كان الدين مما يتقدم بسنة واحدة رتبة قطع تقادمه بإقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٣٧٧ من القانون المدنى معلة بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن « تتقادم بخمس سنسوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة . . » إلا أن الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدنى تنص على أنه « إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى أو إذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه بقرار الدين كانت مدة التقادم الجديد خمسة عشرة سنة » .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الرسوم محل المطالبة وقد صدر بها حكم من المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٤ من إبرابر سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٠ القضائية فإنها لا تتقادم الا بانقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ صدور هذا الحكم أيا كانت مدة التقادم السابق ومن ثم تكون المعارضة بلا سند ويتمين لذلك الحكم برفضه والزام المعارضة بمصروفاتها .

(طعن رقم ٨ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٤٨٣)

المسند :

الأحكام التى تصدر فى منازعة الأحوال الشخصية — تنفيذها طبقا للاتحة الاجراءات الواجب اتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ١٤/٤/١٩٠٧ — اغفال المادة ١٩ من اللاتحة النص على تحصيّل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام بطريق العجز على المرتبطين والمعاملات تحت يد الحكومة — عدم جواز تحصيل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام .

ملخص الفتوى :

ان لائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من ابريل سنة ١٩٠٧ تنص في مادتها الاولى على انه « يجوز لكل من كان بيده حكم ضامن من محكمة شرعية أصدرته وهي تلك لذا الاختصاص ان يطلب تنفيذه بالطرق الادارية » .

ومما هذا النص ان اللائحة اجازت تنفيذ الاحكام الشرعية بالطريق الادارى فضلا عن طرق التنفيذ المقررة في قانون المرافعات .

وقد نظمت اللائحة هذا الطريق من طرق التنفيذ تنظيميا شاملا تناول غيبا تناولها الرسوم المقررة لكل نوع من انواعه ، فنصت المادة السادسة في صدد الحجز على المنقولات على « ان الثمن المتحصل من البيع بعد تنزيل الرسوم باعتبار واحد في المائة وأجرة الحارس يعطى منه طالب الحجز ما بقى دينه ويسلم ما يبقى للدين » . كما نصت المادة ١٧ في صدد الحجز على العقار على ان « يعطى ثمن المبيع بعد تنزيل الرسوم للدين باعتبار اثنين في المائة للدائن بقدر دينه وتعطى الزيادة للدين » . ونصت المادة ١٩ في صدد الحجز على الترتيبات والمعاشرات تحت يد الحكومة على انه « اذا كان الدين المحكوم عليه مستخدما في الحكومة او من ارباب المعاشرات ، يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز من ماهيته او معاشه . وتبلغ المبالغ المحجوزة عند طول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب ايصال يحرر على ظهر السند » . وقد افعلت هذه المادة النص على تحصيل او رسم على التنفيذ بهذه الطريقة . كما نص على ذلك بشأن طريقي الحجز على المتقول وعلى العقار في المادتين سالفى الذكر .

ومن حيث انه على اثر صدور المرسوم بقانون رقم ٧٨ في سنة ١٩٣١ بلائحة ترتب المحاكم الشرعية الجديدة في ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ — والتي جلت محل لائحة ٢٧ من مايو سنة ١٨٩٧ — اصدر وزير الحقانية في ١٩ من يولية سنة ١٩٣٤ قرار باستمرار العمل بلائحة الاجراءات الصادرة سنة ١٩٠٧ المشار اليها ، واخيرا صدر القانون رقم ٤٦٢

لهسنة ١٩٥٥ بالغناء المحاكم الشرعية والمالية ، وقد نص في المادة ١٢ على أن « تنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ ، كما جاء في ذكرته الإيضاحية أن المشروع ينص على « أن يستمر تنفيذ الأحكام التي تصدر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً للائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية ، وهي تجيز تنفيذها بالطريق الإداري فضلاً عن الطريق المقرر للتنفيذ في قوانين المرافعات » . ويؤخذ من ذلك أن هذه اللائحة لاتزال نافذة مفعولاً بها في تنفيذ الأحكام التي تصدر في منازعات الأحوال الشخصية .

ولما كانت المادة التاسعة عشرة من هذه اللائحة لم تنص على تحميل رسوم عن تنفيذ هذه الأحكام بطريق الحجز على المرتبات والمعاشات تحت يد الحكومة كما تبين مما تقدم . فإنه يتعين تطبيقاً لهذا النص عدم تحميل رسوم من تنفيذ هذه الأحكام بذلك الطريقة .

(فتوى رقم ٤٩٥ - في ١٩٥٧/٩/٧)

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

رسوم الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ - الحق في استردادها - عدم تقاضيه إلا بالتقضاء ٢٥ سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ملخص الفتوى :

في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على ما يأتي « مع عدم الإخلال بالأحكام المنبثقة من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والقرارات

النهائية من اللجان القضائية والاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية تعتبر ملغاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فيما يتعلق بالحكم الذى يقضى بانه لا يجوز أن تقل جلة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع اعانة غلاء المعيشة الى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش عن جلة ما يتقاضاه منها مما يقل عنه ماهية أو اجرا أو معاشا » كما نصت المادة الثانية منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة » .

وفى ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥. ونص فى المادة الأولى على أن « تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المشار اليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالغاء حكم فى قرارات مجلس الوزراء الصادرة باعانة غلاء المعيشة » ، كما نصت المادة الثانية منه على انه « ترد الرسوم المحصلة على الدعاوى المشار اليها فى المادة السابقة » .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون تعليقا على مايتيه الأولى والثانية المشار اليهما « أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ قضت بسريان هذا الحكم (حكم التكلفة فى اعانة غلاء المعيشة) على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ومقتضى ذلك أن تصدر المحكمة حكمها باعتبار الخصومة منتهية — ولما كان من المصلحة العامة الغاء القضاء من اصدار هذه الأحكام فقد رأى نظرا لكثرة القضايا أن يكون الأثر المترتب على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لهذه الدعاوى واقعا بقوة القانون دون حاجة الى صدور حكم بذلك » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكرها أن المشرع لم يقف عند حد الغاء ما تضمنته قرارات مجلس الوزراء من أحكام خاصة بتكلفة اعانة غلاء المعيشة فى يوم صدورها بل حرص على النص على سريان هذا الالغاء على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الادارية ومحكمة

القضاء الإداري وكان مقتضى ذلك أن تحكم المحاكم المنظورة أمامها الدعاوى المطلقة بحكم التكلفة المشار إليها بانتهاء الخصومة في هذه الدعاوى والزام الحكومة بالمصروفات ، ولما كانت هذه الدعاوى من الكثرة فقد رأى المشرع إعفاء المحاكم من نظر هذه الدعاوى والحكم عليها بانتهاء الخصومة وترتب ذلك الأثر بقوة القانون ، وبذلك هدف المشرع إلى أن يترتب على انتهاء الخصومة على هذا الوجه ما كان يترتب على انتهائها بحكم من القضاء ، ومن ثم فإن الحق في المطالبة ببرد رسوم هذه الدعاوى يتقادم بذات المدة التي تتقادم بها الرسوم التي يصدر بردها حكم قضائي نهائي .

ولما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني تنص على أنه « إذا انقطع التقادم يبدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول ، على أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي أو إذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه باقرار المدين كانت مدة التقادم خمس عشرة سنة إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمنا للالتزامات دورية متجددة تستحق الأداء إلا بعد صدور الحكم » . وظاهر من الفقرة الثانية من هذا النص ، أن التقادم متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى بحكم حاز قوة الأمر المقضي تكون مدة التقادم الجديد خمسة عشر عاما تبدأ من تاريخ صدور الحكم ولو كانت متى انقطع بإجراء قضائي وانتهى بحكم حاز قوة الأمر المقضي تكون مدة بسبب جديد للبقاء - ويسرى هذا الحكم حتى لو كان الالتزام دوريا متجددا ومصدر به حكم نهائي فتكون مدة التقادم خمسة عشر عاما ، على أن الحكم قد يضمن الالتزامات لم تزل عنها صفتا الدورية والتجدد كما إذا قضى للمؤجر بالأجرة المستحقة وما يستجد منها منذ صدور الحكم إلى يوم التنفيذ وفي هذه الحالة تزول عن الأجرة المستحقة المحكوم بها صفتا الدورية والتجدد فلا يتقادم الالتزام بها إلا بالتقضاء خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ صدور الحكم ، أما الالتزام بما يستجد منها إلى يوم التنفيذ فيحفظ بمقتضى الدورية والتجدد رغم صدور

الحكم ، ذلك لأنه غير مستحق يوم استنور الحكم بل يستحق على اقتباط دورية متجددة فيتقدم كل قسعة منها بانقضاء خمس سنوات منذ تاريخ استحقاقه .

ولما كان الاصل في تقادم الالتزامات انها تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة ما لم ينص القانون على مدة اقصر (م ٣٧٤ من القانون المدني) ، ومن ثم يكون التقادم القصير استثناء من هذا الاصل العام - والاستثناء لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه .

وفضلا عن ذلك فان الاحتجاج بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٧ من القانون المدني التي تنص على ان « يتقدم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها » لتطبيقه على الرسوم موضوع الخلاف - هذا الاحتجاج مردود بأن منسبط تطبيق هذا النص ان تكون الرسوم قد دفعت بغير حق ، ولما كانت رسوم الدعاوى المشار اليها قد دفعت أصلا بحق وفقا لاحكام قوانين الرسوم القضائية وذلك للسير في الدسوى ونظرها بواسطة مرفق القضاء فان احكام هذا النص لا تسرى عليها . ويؤيد هذا النظر الاساس القانوني لرد الرسوم المشار اليها هو القانون ذاته وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ المتقدم ذكره - ولما كانت المادة ١٩٨ من القانون المدني تنص على ان « الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون وحده تسري عليها النصوص القانونية التي انشأتها » . ولما كانت الالتزامات التي تنشأ من القانون تتقدم بخمس عشرة سنة وفقا للاصل العام في التقادم ما لم يرد نص خاص بشأن تقادم هذا الالتزام بمدة اقل - ولم يرد ذلك النص - لذلك فان الالتزام برد رسوم الدعاوى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ لا يقادم الا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٥ .

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

الرسوم القضائية والغرامات على الدعاوى المرفوعة من وزارة الأوقاف أمام مجلس الدولة منذ سنة ١٩٤٨ حتى أول يولية سنة ١٩٥٩ - التزام هذه الوزارة بإدائها عن هذه الفترة نظرا لما كان لهذه الوزارة من شخصية اعتبارية مستقلة ولما مالية منفصلة عن ثمة الدولة حتى أول يولية سنة ١٩٥٩ - لا تفرقة في هذا الحكم بين ما اذا كانت الدعاوى مرفوعة من الوزارة بوصفها سلطة عامة أو بوصفها نافذة على الأوقاف الخيرية أو حارسة على الأوقاف الإهلية .

بمقتضى الفتوى :

ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية والتي تسرى أحكامها على الدعاوى المرفوعة أمام القضاء الإداري بمقتضى المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ والقرار الجمهوري رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ في هذه المادة تنص على أنه « لا تستحق الرسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » .

وبما أن هذا النص أن الدعاوى التي ترفع من الحكومة لا تستحق منها رسوم قضائية . وحكمة ذلك أن الخزانة التي تتول لها جسيمة الرسوم القضائية هي ذات الخزانة التي تصرف منها هذه الرسوم ومن ثم فلا جدوى من تحصيل الرسوم من الحكومة في هذه الحالة مادامت ستؤول إلى خزانتها العامة ، وعلى هدى هذه الحكومة يكون مُدلول لفظ الحكومة في مفهوم النص المشار إليه هو الحكومة بمعناها الضيق أى الحكومة المركزية ، دون غيرها من الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة وذلك لانتمثال ميزانيات هذه الهيئات عن ميزانية الدولة بما تقتضى معه حكمة عدم استحقاق الرسوم .

ولما كانت وزارة الأوقاف الى ما قبل اول يونية سنة ١٩٥٦ —
تت شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن شخصية الدولة ونمتها
المالية ، ذلك لانها انشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٠ من نوفمبر
سنة ١٩١٢ الذى نص على أن يحتفظ لها باستقلالها الذاتى وعلى أن تكون
ميزانيتها قائمة بنفسها على حدتها « كما كانت مصادر إيراداتها هى
رسوم ادارتها للأوقاف التى فى مهندتها والأعمال الفنية التى تقوم
بها واحتياطى المعاشات ورسوم مواجهة حسابات الأوقاف الخيرية
والأوقاف المشتركة ، وكانت هذه الإيرادات مخصصة لأوجه الإنفاق
الواردة بميزانية الوزارة ومن بينها صرف مرتبات موظفيها وتسوية
جالتهم ، وقد استمر ميزانيتها مستقلة على هذا النحو حتى ادمجت
فى الميزانية العامة للدولة من اول يولية سنة ١٩٥٩ . »

وعلى مقتضى ما تقدم يتمين على وزارة الأوقاف أن تؤدى الرسوم
القضائية المستحقة من الدعاوى التى رفعتها أمام القضاء الإدارى حتى
اول يولية سنة ١٩٥٩ تاريخ ادماج ميزانيتها فى الميزانية العامة — ولا
يغير من هذا النظر أن الوزارة قد رفعت هذه الدعاوى بوصفها سلطة
عامة وليس بوصفها نافذة على الأوقاف الخيرية أو حارسه على الأوقاف
الأهلية ، ذلك لأن وصف السلطة العامة ليس هو مناط عدم استحقاق
الرسوم قضائية عن الدعاوى التى ترفعها الجهة الإدارية بل أن مناط
عدم الاستحقاق هو وحدة الخزانة بين مروع الحكومة المركزية وهو أمر
غير متوافر فى شأن وزارة الأوقاف على نحو ما سبق بيانه فى الفقرة
السابقة على اول يولية سنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أنه يتمين على وزارة الأوقاف أداء
الرسوم القضائية عن الدعاوى التى رفعتها أمام القضاء الإدارى فى
الفترة السابقة على اول يولية سنة ١٩٥٩ .

(فتوى رقم ٧٨٠ — فى ٢٢/١٠/١٩٦١)

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية — نصها :
على خفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى التي يصدر فيها الحكم المستئناف في مسألة فرعية واستكمال الرسم المستحق عنه اذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى — سريان هذا النص على الحكم الصادر بقبول النفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد باعتباره صادرا في مسألة فرعية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق تنص على أن « يخفض الرسم الى النصف في جميع الدعاوى اذا كان الحكم المستئناف صادرا في مسألة فرعية » ، فاذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه . . » .

ويتضح من هذا النص انه اذا ترتب على الطعن في الحكم بطريق الاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ، فان الرسم لا يخفض الى النصف طالما انه سيجرتب على الفصل في موضوع الدعوى استكمال الرسم ، فان هذا من شأنه قصر الأحكام الصادرة في مسائل فرعية التي عندها الفقرة الثالثة من المادة الثالثة سالف الذكر على الأحكام التي لا يترتب على الطعن فيها طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ، إذ أن هذه الأحكام هي فقط التي تعتبر أحكاما صادرة في مسائل فرعية في تطبيق النص المتقدم .

بموضوع الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية وبين حكمها الصادر في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ الذي اعتبر الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لردمها بعد الميعاد ، من الأحكام الصادرة في مسألة فرعية لا يترتب على الطعن فيها بالاستئناف طرح النزاع برمته على محكمة ثاني درجة .

ولم تعرض احكام قانون المرافعات الحالي للمسألة الخاصة بالطعن في الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى وما اذا كان يترتب عليه في جميع الأحوال مارج النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية أم أنه من المتيقن الفترة بين الدفع بعدم قبول الدعوى التي تتصل بالموضوع وتلك التي يكون منبأها السقوط لانقضاء الميعاد ، إذ أن كل ما استحدثه قانون المرافعات بشأن الدفع بعدم قبول الدعوى هو نص المادة ١٤٢ التي قضت بأن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف » .

كما أن النص على جواز ابداء الدفع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف ، لا يترتب عليه إلحاق الدفع بعدم القبول بالدفع الموضوعية وتطبيق جميع القواعد المقررة بشأن الدفع الموضوعية بالنسبة إليها بما في ذلك أن الطعن في الحكم بعدم قبول الدعوى — إما كان منبأه — يطرح النزاع برمته أمام محكمة الدرجة الثانية إذ حقيقة الأمر أن المشرع قد اقتصر في المادة ١٤٢ على اجتزاء قاعدة واحدة من القواعد المطبقة بشأن الدفع الموضوعية بالنسبة للدفع بعدم القبول وهي القاعدة الخاصة بجواز ابدائها في أية حالة تكون عليها الدعوى أما فيما عدا ذلك من القواعد التي تنطبق بشأن الدفع الموضوعية فلم ينص القانون على تطبيقها بصدد الدفع بعدم القبول وليس من شك في أن قصر النص على الأخذ بهذا الحكم بشأن هذه الدفوع لا يحتم تطبيق القواعد الأخرى المقررة بشأن الدفع الموضوعية ، وبإثبات ذلك أن المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات قد تضمنت ما يأتي تعليقا على المادة ١٤٢ :

« لم يكن ثمة بدء من وضع نص يتضمن بعض الأحكام الخاصة بالدفع بعدم قبول الدعوى بعد أن طال بحثه في الفقه والقضاء وبعد أن عني بالنص على حكمه في التشريع الفرنسي الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ (المادة ١٩٢) . على أن المشرع لم ير إلا أن ينص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى بجواز ابدائه في أية حالة تكون عليها ... ، وما غير ذلك مما يدور البحث فيه عن طبيعة التمتع بعدم قبول الدعوى ، كالبحث فيها إذا كان يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى في بعض الصور أو البحث فيها إذا كان الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى بطرح النزاع في موضوع الحق على محكمة الطعن فذلك لم يتعرض المشرع للفصل فيه ... » . وليس أدل من ذلك على أن النص على جواز ابداء الدفع بعدم القبول في أية حالة تكون عليها الدعوى لا يستلزم القول بالحقاق هذا الدفع بالدفوع الموضوعية وبأن الطعن في الحكم بقبول الدفع أي كان مبناه يطرح النزاع برمته على محكمة الطعن ، وإنما صرحت المحكمة الإيضاحية بن المشرع لم يشأ أن يتطرق إلى البحث في هذه المسألة مما يقطع بان المشرع قد أقر ترك الأمر لإجتهاد الفقه والقضاء وبإدراك أن أحكام القضاء قد اطرقت على الأخذ بالترقية بين دفوع بعدم القبول مبناها انقضابا . الميصاد وغير ذلك من الدفوع بعدم القبول فلا وجه للخروج على مؤدى هذه التفرقة في ظل قانون المرافعات الحالي إذ لم يرد بنصوص هذا القانون أي حكم يصرح أو يلمح إلى هجر تلك الفرقة .

ولهذا لقد انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الحكم الصادر بقبول الدفوع بعدم قبول الدعوى لزمها بعد الميعاد هو من الأحكام الصادرة في مسألة فرعية في تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق ، ومن ثم يخفى رسم استثنائه إلى النصف .

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

« استحقاق ريع الرسم في حالة ترك المدعى الخصومة أو تصالحه مع خصمه » مناط هذا الحكم أن يتم ترك الخصومة أو التصالح في الجلسة الأولى لنظر الدعوى التي أعلن اليها المدعى إعلانا صحيحا وأن يكون ذلك قبل بدء المرافعة — المقصود بالجلسة الأولى في حالة غياب المدعى عليه وتاجيل الدعوى لاعتذاره هي الجلسة التي يعذر اليها المدعى وليست الجلسة التي يتم فيها التاجيل للاعذار — أساس ذلك — التاجيل للاعذار يكون تلقائيا مجرد تحقق موجبه ولا تتوافر في الجلسة التي يتم فيها التاجيل للاعذار مكتة ترك الخصومة أو التصالح .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية ينص في المادة ٢٠ مكررا منه على أنه « إذا ترك المدعى الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافعة فلا يستحق على الدعوى الا ريع الرسم المسند » كما ورد هذا الحكم ذاته في نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وورده من بعده قانون المرافعات الجديد في نص الفقرة الأولى من المادة ٧١ منه وبمناسبة اجراء الجهاز المركزي للحسابات تفتيشا على ايرادات بعض المحاكم تبين له أن ائلام الكتاب تخطب فيها في تصديد حلول مباراة (الجلسة الاولى) سائلة الذكر ، فذهب بعضها الى اعتبار أن الجلسة الاولى هي الجلسة التي أعلن اليها المدعى عليه إعلانا صحيحا وليست الجلسة التالية لاعتذاره ، ومن ثم فانه في حالة ترك الخصومة أو الصلح في الجلسة التالية للاعذار يستحق نصف الرسم طبقا لنص المادة ٢٠ من قانون الرسوم القضائية وليس ريع الرسم عملا بنص المادة ٢٠ مكررا منه .

بينما ذهب البعض الآخر من اعلام الكتاب الى اعتبار الجلسة الاولى هي الجلسة التالية لاعذار المدعى عليه المتخلف من الحضور برغم اعلانه اعلانا صحيحا ، ويرجع هذا الاختلاف الى صدور تعليمات من الوزارة الى اعلام الكتاب تضاريت بين الاتجاهين المذكورين ، وأوضح الجهاز المركزى للمحاسبات ان عبارة الجلسة الاولى يقصد بها الجلسة التى اعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا ، كما ذكرت ادارة المحاكم فى كتابها المؤرخ ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٨ ان المقصود بالجلسة الاولى فى حكم المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم والمادة ٧١ من قانون المرافعات الجديد هو الجلسة الاولى التى اعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا وذلك اخذا بمصراحة النص واستهداء بالمذكرة الإيضاحية نكل من الغائل بأنها الجلسة التى يتم فيها اعادة اعلان المدعى عليه الغائب حيث يكون الصلح او ترك الخصومة ممكنا ، اذ يتضمن هذا الرأى تخصيصا للنص بغير مخصص وتحيلا له غير ما يحتل فضلا عما يتطوى عليه من خلط بين حكم هذه الحالة وبين ما اتجه اليه المشرع من وجوب اعادة اعلان المدعى عليه الغائب بقصد الفاء نظام الطعن بالمعارضة ، هذا الى ان عدم حضور المدعى عليه فى الجلسة الاولى التى اعلن اليها اعلانا صحيحا لا يحول دون ترك المدعى دعواه . . . وقد سبق ان عرض هذا الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ اغسطس سنة ١٩٦٤ فوات أن المقصود بالجلسة الاولى الجلسة التالية للاعذار ، كما ايدت هذا الرأى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ « غير أن الجهاز المركزى للمحاسبات اعترض على هذا الرأى وطلب من الوزارة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن الثابت من نص المادة ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية والمادة ١/٧١ من قانون المرافعات الجديد (وتقبلها المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم) وهى النصوص سالفة الذكر — الثابت

انه حتى يكون للمدعى الحق في استرداد ثلاثة أرباع الرسم يتعين أن يتوافر شرطان هما (١) أن يتم ترك الخصومة أو التصالح في الجلسة الأولى لنظر الدعوى التى أعلن اليها المدعى عليه اعلانا صحيحا (٢) أن يتم الترك أو التصالح قبل بدء المرافعة . . والحكمة التى دفعت الى تقرير هذا الحكم هى إتاحة الفرصة لتصلح في الدعاوى أو ترك الخصومة فيها قبل نظرها للمطلى بمعرفة المحكمة حتى يخف الضغط على المحاكم بالنسبة الى المنازعات التى يبدى الطرفان أو المدعى فيها اتجاها نحو التسليم بحق الطرف الآخر فيما يذهب اليه ، وفى حالة غياب المدعى عليه وتأجيل الدعوى لاعذاره ، فإن الجلسة التى يتم فيها التأجيل للاعذار ليست هى الجلسة الأولى لنظر الدعوى ، خاصة اذا لوحظ ما كانت تنص عليه المادة ٩٥ من قانون المرافعات القديم من أنه « اذا تخلف المدعى عليه أو المدعى عليهم كلهم أو بعضهم عن الحضور في الجلسة الأولى وجب على المحكمة في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر القضية الى جلسة تالية بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم في الدعوى بمثابة حكم حضورى في حق المدعى عليهم جميعا » وما تنص عليه المادة ٨٤ من قانون المرافعات القائم من أنه « اذا تخلف المدعى عليه وحده في الجلسة الأولى وكانت صحيفة الدعوى قد اعلنت لشخصه كان على المحكمة في غير الدعاوى المستعجلة تأجيل نظر القضية الى جلسة تالية يعلن المدعى بها الخصم الغائب ويعتبر الحكم في الدعوى في الحالتين حكما حضوريا . . » ومعنى ذلك أن المشرع يوجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى — في الحدود المبينة في هذا النص — ومقتضى هذا الوجوب أن يكون التأجيل تلقائيا بمجرد تحقق موجهه ، فلا تعتبر الدعوى أنها نظرت فعلا في الجلسة الأولى وبالتالي لا تتوافر في هذه الجلسة مكنة ترك الخصومة أو التصالح فيها . مما لا يتصور معه أعمال الحكم الوارد في نص المادتين ٢٠ مكررا من قانون الرسوم القضائية و١/٧١ من قانون المرافعات (المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم) ، ويدهى أن العبرة في امكانية ترك الخصومة أو الصلح هى بالامكانية القانونية وليس بالامكانية المادية ، أى ان الجلسة الأولى هى الجلسة التى يكون فيها التصالح

أو ترك الخصومة ممكناً من الناحية القانونية ولو لم يكن ممكناً من الناحية الواقعية لتغيب المدعى عليه فيها وذلك يكون بالامتداد بالجلسة التي يتم اصدار المدعى عليه للحضور فيها عند غيابه في أول جلسة حدثت لنظر الدعوى .

ولا وجه للقول بأن الأحكام تدور وجوداً وعدماً مع علتها وليس مع حجبها ، وإن علة تقرير حكم استحقاق ربع الرسم فقط في حالة ترك الخصومة أو التصالح فيها هي الترك أو التصالح في الجلسة الأولى وقبل بدء المرافعة في الدعوى — لا وجه لذلك لأنه إذا كانت هذه هي العلة من هذا الحكم فإن الاستهداء بالحكمة التي أملتته وهي تخفيف العبء عن المحاكم بالنسبة إلى المنازعات التي يمكن أن تنتهي بالترك أو بالتصالح بتشجيع المتقاضين على ذلك عن طريق اقرار حقهم في استرداد الجزء الأكبر من الرسم — الاستهداء بهذه الحكمة ليس اغتالا لعة النص وأما هو تحديد لها وتحقيق للغرض الذي تفياه المشرع من تقريره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه في الأحوال التي يتعين فيها على المحكمة تأجيل نظر الدعوى لإصدار المدعى عليه فإن الجلسة الأولى في مفهوم نص المادة ٢٠ مكرراً من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية ونص المادة ٧١ لفترة أولى من قانون المرافعات (ويقابله نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات القديم) هي الجلسة التي يتم الإصدار إليها .

(ملف ١٨٠/١/٢٧ — جلسة ١٩٧١/١/٦)

قائمة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

تحديد الرسوم المقررة على الدعوى يكون بحسب المحكمة الرفوعة أمامها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم التي مجلس الدولة — نصه في ملأه الثانية على فرض رسم ثابت قـمـومـه

خمسة عشر جنيها على الدعاوى التي ترفع من ذوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا — عدم جواز تحصيل رسم عن طلب وقف التنفيذ بالإضافة إلى رسم العن أمام المحكمة الإدارية العليا مادامت تضمنهما دعوى واحدة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن الرسوم الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ بتعريفة الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري كان يقضى في المادة الأولى منه بأن يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة قروش على كل مائة قرش من المائتي جنيه الأولى وثلاثة قروش على كل مائة قرش من المائتي جنيه الثانية وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على أربعمئة جنيه ، ويفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ستمائة قرش « وقد أضيفت فقرة ثالثة على المادة الأولى سائلة الذعر بالرسوم الصادر في ١٩٥٤/١/٩ تنص على أنه « ويفرض على طلب، ووقف تنفيذ القرار المطلوب الفأوه رسم ثابت قدره ستمائة قرش » ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ مستبدلاً بنص المادة الأولى سائلة الذكر النص الآتي : « يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الآتية : ٢٪ لغاية ٢٥٠ جنيها ٣٪ فيما زاد على ٢٥٠ جنيها حتى ٢٠٠٠ جنية و٤٪ فيما زاد على ٢٠٠٠ جنية حتى ٤٠٠٠ جنية و٥٪ فيما زاد على ٤٠٠٠ جنية ، ويفرض في دعاوى الالفاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعمئة قرش » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة ينص في مادته الثانية على أن « يفرض رسوم ثابت قدره ١٥ جنيها أو ما يعادلها على الدعاوى إلى ترفع من ذوى الشأن أمام المحكمة الإدارية العليا » وتضمن المادة الثالثة منه على أن « تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية في كل من ألقبي.

«الجمهورية بالنسبة لما يرفع من دعاوى أو يتخذ من إجراءات فيه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة الرسوم المتشار إليها أو في هذا القرار » .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن تحديد الرسوم المقررة على الدعوى يكون بحسب المحكمة المرغوبة أمامها فالدعوى التي ترفع أمام محكمة القضاء الإداري تحصل عنها الرسوم بحسب البطايات المقدمة فيها طبقاً للمادتين الأولى والثانية من المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ بتعريفه الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإداري المعدل بمرسوم ١٩٥٤/١/٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ ، أما الدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا فيحصل عنها رسم ثابت قدره خمسة عشر جنيهاً طبقاً للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وذلك بغض النظر عن الطلبات المقدمة من ذى الشأن أو التي يقضى فيها الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه في الدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز تحصيل رسم من طلب وقف تنفيذ القرار بالإضافة إلى الرسم الثابت المقرر على هذه الدعوى . لأن رافع الدعوى لا يطلب من المحكمة المذكورة وقف تنفيذ القرار كما هو الشأن أمام محكمة القضاء الإداري وإنما يطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ولا يصح قياس طلب وقف تنفيذ الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا على طلب وقف تنفيذ القرار أمام محكمة القضاء الإداري لأنه قياس على غير شبيهه .

ولا حاجة في القول بأن الرسم أمام المحكمة الإدارية العليا مفروض على الدعوى وليس على كل طلب على حده مما يتعارض مع واحد من المبادئ الأساسية في قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وهو تتعدد الرسوم بتعدد الطلبات التي تشتمل عليها الدعوى (مادة ٧ من القانون) وهو مبدأ واجب التطبيق على الدعوى التي ترفع أمام المحكمة الإدارية العليا بطريق الاجالة المنصوص عليها في المادة ٣ من قرار رئيس

الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ ، لا حاجة بذلك لان الاحالة المشار اليها لا تكون الا حيث لا يوجد نص في القرار المذكور وفي لائحة الرسوم الخاصة بمجلس الدولة وقد حدد نص المادة ٢ من القرار المذكور رسماً فليتنا على الدعوى امام المحكمة الادارية العليا ، ولم يفرق هذا النص بين الدعوى التي تشتتل على طلب واحد والدعوى التي تشتتل على عدة طلبات كما لم يفرق بين الدعوى التي ترفع طعنا على الحكم الصادر استقلالا في طلب وقف تنفيذ القرار الاداري والدعوى التي ترفع طعناً على الحكم الصادر استقلالا في طلب وقف طلب الفاء القرار الاداري . معاً ، والاصل في تفسير القوانين أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يوجد ما يقيد ، ولذا فلا يجوز أعمال الاحالة المشار اليها ولا يجوز بالتالي تحصيل الرسم المقرر على طلب وقف تنفيذ الحكم امام محكمة النقض على ذات الطلب امام المحكمة الادارية العليا .

كما لا يجوز الاحتجاج بنص المادة الاولى من الرسوم الصادر في ١٤/٦/١٩٤٦ والتعديلات التي انضلت عليه فيما يتعلق بالرسم المقرر على طلب وقف تنفيذ القرار سواء بالاضافة أو بالحذف لان هذه المادة خاصة بالرسوم على الدعوى امام محكمة القضاء الاداري والتي تحدد على اساس الطلبات المقدمة فيها ، ولا تنطبق على الدعوى امام المحكمة الادارية العليا التي حدد لها رسم ثابت بغض النظر عن الطلبات المقدمة فيها او الطلبات التي تبنى فيها الحكم المطعون فيه كما سلفه البيان .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تحصيل رسم من طلب وقف التنفيذ بالانضافة الى رسم الطعن امام المحكمة الادارية العليا مادامت تضمها دعوى واحدة .

(ملف ١٨١/١/٣٧ — جلسة ١٨/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٨٩)

قاعدة :

رسوم قضائية — استحقاقها على الطعون الضريبية المقامة من

الشركاء المتضامين وشركات التوصية — يكون على أساس مجموع أرباح الشركة وليس على أساس نصيب كل شريك متضامن على حدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية تنص على أنه « اذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة من سند واحد ، قرر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة » كذا تنص المادة ٧٥ من ذات القانون على أن « يكون تقرير الرسوم النسبية على الوجه الآتي : سادس عشر : تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقرير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها » . وتنص المادة ٣٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على أنه « اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد ، كان التقرير باعتبار قيمتها جملة ، فان كانت ناشئة من أسباب قانونية مختلفة كان التقرير باعتبار قيمة كل منها على حدة » .

ومن حيث انه في مجال تقرير الرسوم القضائية على الدعاوى التي ترفع في شأن الأرباح ، فان المرجع في ذلك أساسا الى نصوص قانون الرسوم ، وقد قطع نص المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم المشار اليها في أن الرسم يقدر على أساس مجموع الطلبات باعتبار وحدة السند وهو عقد الشركة في الحالة المعروضة ، طالما أن هناك وحدة فعلية وقانونية بين الشركاء تتمثل في وحدة العمل في الأنشطة التي يزاولونها ، ثم في وحدة النظر القانونية التي يستندون اليها معا في الدفاع عن مصالحهم المشتركة في الشركة القائمة بينهم ، فوسلا الى تحديد صافي الربح الذي يوزع عليهم في آخر كل سنة ضريبية وفقا لانبصبتهم المصددة بعقد الشركة ، فنكون المنازعة تبعا لذلك متضمنة وحدة السبب القانوني مع تعدد الخصوم

نؤثر تيمنا على ذلك فان تقدير الرسوم في الدعاوى المشار اليها يتم على أساس مجموع الارباح المقررة للشركة جملة وليس على أساس نصيب كل شريك على حدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الرسم المستحق على الشركاء المتضامنين في شركات التضامن وشركات التوصية يحسب على أساس مجموع أرباح الشركة وليس على أساس نصيب كل شريك متضامن على حدة ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية .

(ملف ١٨٩/٢/٣٧ — جلسة ١٧/١٠/١٩٧٣)

قائمة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

النص في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على عدم استحقاق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة والهيئات العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة الوارد في هذا النص — مقتضى ذلك نتمتعها بالاعفاء من الرسوم بالنسبة للدعاوى والطعون التي ترفعها .

ملخص الفتوى :

طلبت الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية من وزارة العدل اعفاءها من الرسوم القضائية المستحقة على الدعاوى والطعون التي ترفعها استنادا الى أنها من الهيئات العامة التي تدخل في مفهوم الحكومة الوارد في المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالارتقوى القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية واستنادا الى مسطور حكم بهذا المعنى من المحكة الادارية العليا في الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٧ قضائية بطلستها المعقودة في ٣٠/١٢/١٩٦٨ ، الا أن وزارة العدل لم تستجب لهذا الطلب ولا زالت ترفض قهرا الدعاوى التي

تقييمها الهيئة الا بعد سداد الرسوم المستحقة عليها . وازاء ذلك فقد طلبت الهيئة من السيد وكيل وزارة العدل الامادة بوجهة نظر الوزارة في هذا الشأن تمهيدا لعرض النزاع على الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع ، فانادتها الوزارة ان المستفاد من نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليها انها قصرت الاعفاء على الحكومة ولا يجوز التوسع في هذا الاعفاء بظله على المؤسسات أو الهيئات العامة ، وان ما يؤيد ذلك ان المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ حينما ارادت الغاء المؤسسات العامة من رسوم الدمغة نصت على ذلك صراحة ولم تنص على اعلائها من الرسوم القضائية ، وان بحكمة النقبض اخذت بهذا الرأي في حججها المستأجر بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣٠ .

ومن حيث ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه تنص على ان « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ، كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الجشوف والصور والمليخصات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث ان نقطة الخلاف بين الهيئة ووزارة العدل تنحصر في تحديد ما اذا كانت الهيئة العامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة الوارد في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه من محله ، حيث يتوقف على ذلك بيسان ما اذا كانت هذه الهيئات تعلى من الرسوم القضائية أو لا تعنى ،

ومن حيث ان المنادة الاولى منن قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة هرقف مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » . وتنص المادة (١٤) من هذا القانون على ان « تعتبر اموال الهيئة العامة اموالا عامة » . كما تنص المادة ١٨ منه على ان « يجند رئيس للجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق احكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه يصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لم يعد ثمة محل للفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في مجال تطبيق المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ آتت الذكر قد كشفت بما لا يدع مجالا للشبهة في خصوص طبيعة الهيئات العامة ذلك أن الهيئات العامة في الغالب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وأنها وإن كانت ذات ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة مجزها ويؤول الى ميزانية الدولة ما تحققه من أرباح ، ومن ثم فإن الحكة التي يتوخاها المشرع من تقرير مزية الاعفاء من الرسوم القضائية تكون متحققة بالنسبة الى الهيئات العامة ، وعلى هذا الأسس ، قضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٧ قضائية (جلسة ١٩٦٨/١٢/٣) بعد استحقاق رسوم على الدعاوى أو الطعون التي ترفعها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية لكونها هيئة عامة تدخل في مدلول « الحكومة » الذي نصت عليه المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٩ وذلك على الرغم من أن طعنها الذي صدرت في شأنه قائمة الرسوم المعارض فيها قد أقيم في تاريخ سابق على تاريخ صدور قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار أن هذا القانون وما تضمنته المذكرة الإيضاحية كائنان لوضعها القانوني السابق على اقامة طعنها .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩٤ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تعتبر إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وتدعى الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية . » فمن ثم يكون شأنها شأن أى مصلحة حكومية في مجال تطبيق حكم الاعفاء من الرسوم القضائية المشار اليها في نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ سلف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية تدخل في مدلول لمفظ « الحكومة » الوارد في

نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، ومن ثم فإنها تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في هذا النص بالنسبة الى الدعاوى والطمعون التي ترغمها .

(ملف ٣١٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤٩١)

المبدأ :

جامعة الأزهر وهي إحدى الهيئات التابعة للأزهر تتمتع بميزة الإعفاء من الرسوم القضائية المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق — أساس ذلك أن الأزهر يعتبر من الهيئات العامة طبقا لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والتي تدخل في ملول الحكومة في التمتع بالإعفاء المشار إليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق تنص على أنه « لاستحق رسوم من الدعاوى التي ترغمها الحكومة » فإذا حكم في الدعاوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة . . وينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي (م ٢) وأنه يتمتع بشخصية معنوية وتكون له الاهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات (م ٦) وان جامعة الأزهر هي إحدى الهيئات التي يشتمل عليها (م ٨) .

ومن حيث أنه سبق للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من ابرابر سنة ١٩٧٤ أن انتهت الى أن الأزهر يعتبر من الهيئات العامة لامتعه بشخصية قانونية مستقلة ، ولقيامه على رسالة سامية تتعلق بتزويد العالم الإسلامي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشريعة الإسلامية.

• وللثقافة الدينية وتخرج علماء متفهمين في الدين يجمعون الى الايمان بالله
• وللثقة بالنفس وقوة الروح كحياة علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين
• الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك ، والازهر بهذا الوصف يقوم
• على خدمة من أجل الخدمات العامة وتتوافر في شأنه مقومات الهيئة العامة
• طبقا لقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث ان حكمة الإعفاء من الرسوم القضائية المقررة في المادة
٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه وان كانت قائمة على
وحدة الميزانية ، الا انه بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ السالف
الذكر لم يعد مجال للفرقة بين الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات
العامة في شأن تطبيق المادة ٥٠ سالف الذكر اذ ان الهيئات العامة هي في
الغالب الأمم بصلح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وانها
وان كانت لها ميزانيات خاصة بها الا انها تلحق بميزانية الدولة وتتحصل
الدولة عجزها وتؤول اليها بما يحققه من فائض وهي بهذه المثابة تدخل في
محلول لفظ الحكومة في المنع بالاعفاء المشار اليه ، وبهذا المعنى تضمنت
الحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٩ ق .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الأزهر يدخل في
مفهوم لفظ الحكومة في مجال تطبيق أحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ المشار اليه .

(ملف ٤٠٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٥/٤/٤٣)

مقابلة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

تؤمّن هيئة الأوقاف المصرية من أداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

مرض على الجمعية العمومية لتسهي الفتوى والتشريع مذى جواز

اعفاء هيئة الاوقاف المصرية من الرسوم القضائية . فاستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية الذى ينص فى المادة ٥٠ منه على انه « لاتستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة نازدا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ، كذلك لاتستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والفرجة لصالح الحكومة » .

ومن حيث ان مفاد ذلك أن المشرع اعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والملخصات والشهادات والفرجة لصالحها .

ومن حيث ان الهيئة العلية وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العلية تنشأ لادارة مرفق عام يهدف تحقيق الصالح العام ولا تخرج من كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وان كانت لها ميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة ، ومن ثم فانها تتدخل فى مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى من الرسوم القضائية ، وهو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

ومن حيث ان هيئة الاوقاف المصرية طبقا للبادء الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بتشائها تعتبر هيئة عامة تتبع وزير الاوقاف وتسرى فى شأنها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم تعفى من أداء الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء هيئة الاوقاف المصرية من أداء الرسوم القضائية .

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

تعفى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

عرض على الجمعية العمومية لقرسى الفتوى والتشريع مدى جواز إعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أداء الرسوم القضائية على الدعوى والمنازعات الخاصة بها أمام الجهات القضائية .
فاستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم القضاء الذى ينص فى المادة (٥٠) منه على أن « لاستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة فإذا حكم فى الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحق الرسوم الواجبة » ، كذلك لاستحق رسوم على ما يطلب منها كشوف الصور والملفات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أعفى الحكومة من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها ومن أداء الرسوم على ما يطلب من كشوف الصور والملفات والشهادات والترجمة لصالحها .

ومن حيث أن الهيئة العامة تدخل فى منلول الحكومة بمعناها الواسع ومن ثم تعفى من الرسوم القضائية وهو ما استلزم عليه افتاء الجمعية العمومية لقرسى الفتوى والتشريع .

ومن حيث أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومفصلا للمادة الأولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ . الصادر بإنشائها تعتبر هيئة تتبع وزير المواصلات ، وبذلك تعفى من الرسوم القضائية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقرسى الفتوى والتشريع الى

اعفاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من اداء الرسوم القضائية .

(ملف ٢٤٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١)

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية — اعفاء الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية — الهيئات العامة لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية — أساس ذلك — أثره — — اعفاؤها من الرسوم القضائية — تطبيق — عدم خضوع هيئة النقل العام بالقاهرة لاداء الرسوم القضائية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة ينص في المادة الاولى على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة عامة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » وينص في المادة ١٤ على انه « تعتبر أموال الهيئة العامة أموالاً عامة ، وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشاء الهيئة » .

ومما ذلك ان المشرع اعنى الحكومة بصفة عامة من الرسوم القضائية ولما كانت الهيئات العامة وفقاً لأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه تتولى إدارة مرفق عام بهدف تحقيق المصالح العام فانها لا تخرج من كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وإذا كان المشرع قد خصها بميزانية مستقلة الا ان هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتتحمل الدولة مجزئتها ومن ثم فانها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة ، ينص في المادة الاولى على أن « تعتبر مؤسسة لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ومقرها مدينة القاهرة وتسمى هيئة النقل العام لمدينة القاهرة هيئة عامة تقوم على مرفق قومي ويكون (هيئة النقل العام بالقاهرة) وتمتثل أموالها أموالا عامة .. » فان هيئة النقل العام بالقاهرة لا تخضع للرسوم القضائية كأي مصلحة حكومية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء هيئة النقل العام بالقاهرة من أداء الرسوم القضائية .

(ملف رقم ٢٢٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ — بذات المعنى
ملف ٤٠٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١١/٤ ، وملف ٢/٣٢/ ١١٢٩ —
جلسة ١٩٨٤/٣/٥)

قائمة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

الذمواى التى ترفع من الماملين بالقطاع العام امام جهة القضاء او امام المحاكم القضائية طبقا لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ او استنادا الى المادة ٦٠ من لائحة نظام الماملين بالقطاع العام ثم يقضى فيها بعدم الإختصاص والاحالة الى محكمة القضاء الادارى او احدى المحاكم الادارية — يفعين احالة هذه الدعوى الى المحكمة التى عينها الحكم — ليس لفلج كلفب المحكمة التى احيلت اليها هذه الذمواى ان تجرى شئونها فيها يتعلق باستحقاق الرسوم .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة . ولو كان عدم الاختصاص مطلقا بالولاية .. وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها » .

كما تنص المادة ١١٣ من هذا القانون على أنه « كلما حكبت المحكمة في الأحوال المتقدمة بالإحالة كان عليها أن تحدد للخصوم الجلسة التي يحضرون فيها أمام المحكمة للتي أحيلت إليها الدعوى . وعلى قلم الكتاب إخبار الغائبين من الخصوم بذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول » .

ومن حيث أن الدعاوى التي أثير بصدد الاستفسار المعروف قد قضى فيها بعدم الاختصاص من المحكمة التي رفعت إليها مع إحالتها إلى محكمة أخرى فمن ثم يتعين إحالتها بحالتها إلى المحكمة التي عينها الحكم وليس لقلم كتاب هذه المحكمة أن يحول دون ذلك بحجة عدم تحصيل الرسم .

ومن حيث أنه متى أحيلت الدعوى إلى المحكمة طبقا لما تقدم فإن هذه المحكمة تجرى شئونها فيها يتعلق باستحقاق الرسم على الدعوى من عدمه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والشرع إلى أنه ليس لقلم الكتاب أن يحول دون عرض الدعوى على المحكمة بحجة عدم تحصيل الرسم ، وللمحكمة المحال إليها الدعوى أن تجرى شئونها فيها يتعلق بمبدأ استحقاق الرسم على الدعوى .

(ملف ١٦٥/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤)

(م ٤٦ — ج ١٤)

ملصقة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

الدعوى التي يطلب فيها بفسخ العقد والتمويض — الاخلال
بالإلزام تصادى أو أكثر — هو سند طلب الفسخ وكذلك طلب التمييز
— تقدير الرسم في هذه الحالة باعتبار مجموع قيمة الطلبات
بالنظر لحكم الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية — يغير بها تقديم
ما يقل في فقه القانون المدني من أن التمييز في حالة الفسخ
يقوم على أساس المسؤولية التقصيرية لا العقدية استنادا إلى ما يترتب على
الفسخ من زوال العقد بالترجيح — هذا القول أن صح في القانون المدني فله
ليس حتما أن يستند فيها الطلبات إلى أكثر من سبب — لكل فرع من
الفرع القانون معياره ضوابطه التي لا تنطبق بالضرورة على غيره من
الفرع الأخرى .

ملخص المصوى :

أن المادة ٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية
في المواد المدنية تنص على أنه « إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات
بمعددة مطلوبة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع
الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل
سند على حده . وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة
جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حده إلا إذا كان بينها
ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة
لهذه الطلبات رسم واحد .. » .

وتنص المادة ١٥٧ من القانون المدني على أنه في العقود اللازمة للجانبيين إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد عذاره المدعى أن يطلب بتنفيذ العقد أو بفسخه مع التعويض في الحالتين أن كان له مقتضى ، وتنص المادة ١٦٣ منه بأن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض .

وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ آتف الذكر تعليقا على حكم المادة ٧ منه أنه « روعي في وضع المادة ٧ الامتداد بأحكام المادة ٣٠ مرافعات أهلى محافظة على حسن التنسيق بين الأحكام التشريعية وأن بقي منهوما أن لكل من المادتين مجالها الذى مستقل به عن الأخرى . فالمادة ٧ من هذا القانون خاصة بأحكام الرسوم والمادة ٣٠ مرافعات مناطها تحديد الاختصاص النوعى . وواضح أن المقصود بالسند فى المادة ٧ سبب الالتزام لا المستند » .

وبين من ذلك أنه لا امتداد بالمستند فى مجال تحديد الرسوم وأن المقصود بالسند الذى يبنى عليه تحديد الرسم هو السبب الذى يقيم عليه المدعى طلباته .

ومن حيث أن رفع الدعوى بطلب فسخ العقد إنما يستند قانونا إلى ما يكون قد وقع من المدعى عليه — وهو الطرف الآخر فى العقد — من إخلال بالتزام أو أكثر من الالتزامات الملقاة على ملتقه بمقتضى العقد . وهذا الإخلال هو ما يستند اليه المدعى أيضا فى طلب التعويض عن الضرر الذى لحقه من جرائه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك . فإنه يمكن القول بأن طلبى الفسخ والتعويض يقومان على ذات السند ومن ثم يقرر الرسم على الدعوى باعتبار مجموع قيمة الطلبين بالتطبيق لحكم للفترة الأولى من المادة السابعة المشار إليها .

ولا يضر مما تقدم القول بأن فقه القانون المدنى يرى أن التعويض فى حالة فسخ العقد يقوم على أساس المسؤولية التقصيرية لا العقدية استنادا إلى ما يترتب على فسخ العقد من زواله بأثر رجعى مما يستحيل

معه اسناد المسؤولية في هذه الحالة الى العلاقة التعاقدية الامر الذي يبنى عليه اعتبار كل من طلبى الفسخ والتعويض قائمين على سندانين مختلفين - ذلك ان هذا النظر انما املته اعتبارات التوفيق بين فكرة الاثر الرجعى للفسخ والحق في التعويض عن الاخلال بالالتزامات الناشئة عن العقد ، وهذا القول ان صح في فقه القانون المدنى فليس حتما ان يستتبعه اعتبار دعوى الفسخ والتعويض من تبيل الدعاوى التى تستند الطلبات فيها الى سببين مستقلين في مفهوم قانون الرسم . وم القضائية . فكل فرع من فروع القانون محليره وضوابطه وتعاريفه التى لا تنطبق بالضرورة بالنسبة الى غيره ، فتعريف الموظف العام والمال له الصام مثلا في القانون الادارى لا يتطابق حتما مع هذا التعريف في مجال القانون الجنائى .

وعلى ذلك فاذا جاز لفقه القانون المدنى ان يمعن في تطبيق المنطق النظرى البحت ، فليس حتما ان تؤخذ تعاريفه بتفاصيلها النظرية واسسها الفلسفية لكى تطبق في مجال قانون آخر يحدث على الواقع العملى اكثر من اعتياده على المنطق النظرى كما هو الشأن في مجال الرسم القضائية التى ينبغى ان يكون تطبيقها قائما على اسس عملية واضحة وبسيطة يسهل تنهها وتفيدها .

وفي ضوء ما تقدم يتعين النظر الى كل من طلبى الفسخ والتعويض باعتبارهما ناشئين من سبب واحد هو في النهاية اخلال المدعى عليه بالالتزامات التى يلقيها عليه العقد ، فهذا الاخلال هو الذى يستند اليه المدعى في طلب فسخ العقد ، وهو ايضا سندده في طلب التعويض عما لحقه من ضرر . ولا اعتراض على ذلك بان هذا القول لا يتفق ومفهوم فكرة السبب في القانون المدنى ، فليس ثمة تلازم حتمى بين مفهوم السبب في القانون المدنى وبين ما يبنى ان تحل عليه فكرة السبب في مفهوم قانون الرسم .

ومما يؤكد هذا النظر ، ان اعتبار طلبى الفسخ والتعويض قائمين على سندانين مختلفين من شأنه ان يؤدى الى اختلاف مقدار الرسم بين طلبات ذات طبيعة واحدة تاسيسا على فكرة نظرية بحتة لا تنهض

ببرر! كليا للمفارقة في تقدير الرسوم . ويظهر ذلك بجلاء بالنسبة الى عقود المدة ، وهي عقود لا تنطبق عليها فكرة الاثر الرجعي للفسخ لان ما انقضى ونفذ منها ينطوى مع الزمن ولا يمكن اعادته او اعتباره كان لم يكن ومن ثم يقال ان العقد في هذه الحالة ينتهي بالنسبة للمستقبل . وعلى ذلك فان دسوى التعويض هنا تقوم على أساس المسؤولية العقدية طاملا فان العقد لم ينته باثر رجعي وانما هو قائم في الماضي ومنتج لاثاره . وهكذا بينما يقال بتحصيل الرسم في دعوى الفسخ مع التعويض على أساس قبية كل طلب على حدة ، يستأدى الرسم باعتبار مجموع قبية الطرفين بالنسبة الى الدعاوى التي يطلب فيها انهاء عقد من عقود المدة مع التعويض ، وذلك نتيجة غير مقبولة تنطوى على اختلاف ، في تقدير الرسوم بين طلبات من طبيعة واحدة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الدعاوى التي يطلب فيها المدعى الحكم بفسخ العقد مع التعويض تعتبر مشتتة على طلبين قائمين على سند واحد هو العقد ومن ثم يكون تقدير قبية الدعوى باعتبار مجموع الطلبين .

(ملف ١٧٩/١/٣٧ — جلسة ١٩٧١/١/٦)

قاعدة رقم (٤٩٧)

ببـــــدا :

تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على انه « لا يستحق رسوم على الدعوى التي ترفعها الحكومة فاذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحقّت الرسوم الواجبة — مفاد هذا النص انه لا تستحق أية رسوم على الدعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة وعلى ذلك فمتى حكم في مثل هذه الدعاوى والطعون بالزام الحكومة بالمصاريف فان مثل هذا القضاء يقتصر اثره على عناصر المصاريف المستحقة لقانونا دون ما عداها — لا يمتد هذا الاثر ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونا تبعا لعدم استحقاقها .

ملخص الحكم :

من حيث انه فيما يتعلق بما اورده محافظة القاهرة خاصا بمعدني تحلبها مبلغ سبعة جنيهات ونصف جنيه تية نصف الطعن رقم ١٨ لسنة ١٧ ق المقدم منها - فلما كانت المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم امام مجلس الدولة تنص على ان « يفرس رسم ثابت قدره ١٥ جنيها على الدعاوى التي ترفع من ذوى الشأن امام المحكمة الادارية العليا » وتنص المادة ٢ من ذات القرار على ان تطبيق الاحكام فيها لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار او في لائحة الرسوم المطبقة امام مجلس الدولة والصادر بها مرسوم قى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ ، ولما كانت الرسوم القضائية في المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ثم يكون المرجع في تعيين المسائل الخصة برسوم الدعاوى والطعون الادارية والاجراءات المتعلقة بها الى المرسوم الصادر في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها وفيما عدا ذلك الى احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . ولما كانت المادة ٥٠ من هذا القانون تنص على انه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة » فلذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » وفاد هذا النص انه لا تستحق اية رسوم على الدعاوى والطعون التي ترفعها الحكومة ، وعلى ذلك فبقي حكم في مثل هذه الدعاوى او الطعون بالزام الحكومة بالمصاريف ، فان مثل هذا القضاء يقتصر اثره على عتاصر المصاريف المستحقة قانونا دون ما عداها ، بحيث لا يمتد هذا الاثر ليشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونا فبما لعدم استحقاقها ، فلا يتصور ان ينصرف حكم قضائى الى الزام الحكومة بما ليس مستحقا او واجبا قانونا . وبناء على ذلك ، فلا تستحق اية رسوم على الطعن رقم ١٨ لسنة ١٧ القضائية المقدم من محافظة القاهرة باعتبارها جهة حكومية ، وعلى كان الامر كذلك ، فان امر التقدير المنظم منه وتد الزم المحافظة بنصف رسوم الطعن المذكور يكون غير متفق وصحيح حكم القانون مما يعتبر معه تعديله على الوجه الذى يستقيم به مع مؤدى حكم المحكمة الادارية العليا المتقدم ذكره ، اى بالزام المحافظة بنصف رسم الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ١٧ القضائية المقدم من المنظم ضدها .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك يتعين القضاء بتعديل قائمة الرسوم المعارض ليها ، بحيث تلزم محافظة القاهرة بببلغ ٢٥٧٥٠ جنيهه (ثلاثة وخمسين جنيها ومائتين مليا) فقط ، وذلك على أسس أن من هذا المبلغ ٢٥٧٥٠ جنيهه (خمسة وعشرين جنيها وسبعمئة وخمسين مليا) قيمة نصف الرسوم القضائية النسبية وعشرين جنيها قيمة الحد الأدنى لاتصاف المحاماة وسبعة جنيهات ونصف جنيهه قيمة نصف الرسم الثابت في الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ١٧ القضائية .

ومن حيث أن كلا من طرفي المعارضة قد أخلى في بعض طلباته . فمن ثم يجب أن تتحمل محافظة القاهرة بنصف مصروقات هذه المعارضة ، على أن يتحمل المعارض ضدها النصف الآخر .

(طعن رقم ١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٣٨١/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

رسوم قضائية — لائحة الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أهم محكمة القضاء الإداري — تخويل كل ذي شأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير — سكرتارية محكمة القضاء الإداري المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير باعتبارها جهة إدارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها .

بالحكم الحكم :

ومن حيث أن المادة ١١ من اللائحة الصادرة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بشأن تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها أمثال محكمة القضاء الإداري تنص على أن تصدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكمة وتتولى السكرتارية من ثلثاء نفسها باعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

وتنص المادة ١٢ من اللائحة المذكورة على انه لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به الأمر وتحصل المعارضة بتقرير في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية أيام التالية لاعلان الأمر . وتنص المادة ١٣ من اللائحة على أن تقدم المعارضة الى الدائرة التي أصدرت الحكم فيها بعد سماع أقوال سكرتارية المحكمة والمعارض إذا حضر .

ومن حيث أن البادى ما تقدم أن سكرتارية المحكمة هي التي تمثل الدولة في المطالبة بالرسم القضائية هي التي تقدم الى رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بطلب تقدير الرسم ثم تعلق الأمر الى المطلوب منه الرسم ، وتقوم بتسوية ما ينبغي سداده بعد صدور الأمر بالتقدير بخمسة ما سبق دفعه عند تقديم الدعوى . وقد تطلب التشريع سماع أقوال السكرتارية قبل الحكم في المعارضة في أمر تقدير الرسوم وعليه فإنه إذا كانت المادة ١٢ من لائحة تعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها أمام محكمة القضاء الإدارى قد خولت كل ذى شأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير ، فلا شك أن سكرتارية المحكمة — وذلك دورها في شأن الرسوم القضائية تقرير من ذوى الشأن في هذا الخصوص فيكون لها كجهة إدارية مختصة بتحصيل الرسوم وتسويتها، المعارضة في مقدار الرسم الصادر به أمر التقدير ، ولا خلاف في أن الدولة مصلحة أكيدة في ذلك بصيبيان أن الرسوم القضائية هي من الموارد العامة للدولة .

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد الى النصوص والاحكام الخاصة لتجديد من يكون له التظلم أو المعارضة في أمر تقدير المصاريف المحكوم بها ، للتبليس عليها في حالة التظلم أو المعارضة في تقدير الرسوم ، وذلك ان المصاريف المحكوم بها — وان كانت تشمل من بين عناصر الرسوم القضائية — الا أن طرق النزاع في شأنها هي الخصوم في الدعوى « المحكوم له والمحكوم عليه » أما الرسوم القضائية فصاحب الحق فيه بدائه هي الدولة ، وهي في الاصل واجبة الاداء عند تقديم الدعوى ، ومن ثم فالمكلف بإدائها للدولة هو المدمى . وإذا كان ثمة جزء من الرسوم يؤجل دفعه الى ما بعد صدور الحكم في الدعوى — الا أن المدعى في الحالين هو في الاصل المكلف بداء الرسم ، وفي ذلك تنص المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية في المواد

المدنية على أن يلزم المدعى بإداء كابل الرسوم المستحقة كما يلزم بنفسه الباقى منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف « ومن ثم فإن طرق الالتزام بالرسوم القضائية هما الدولة من ناحية والمدعى من ناحية أخرى » ولكل منهما مصلحة جنية في المنازعة في أمر تقديرها ولا تبدأ مصلحة المدعى عليه في المنازعة في تقدير هذه الرسوم إلا إذا خسر الدعوى والزم بالمصاريف . إذ يعنى ذلك الزامه بأن يؤدي للمدعى ما دفعه الآخر من رسوم قضائية سواء عند تقديم الدعوى أو بعد صدور الحكم فيها ، باعتبار أن الرسوم عنصر من عناصر المصاريف . وفاد ذلك أنه ولئن كان أصحاب المصلحة في التظلم من أمر تقدير المصاريف هم الخصوم في الدعوى — إلا أن الحال يختلف بالنسبة إلى أمر تقدير الرسوم القضائية ، لأن المصلحة في التظلم من هذا الأمر تثور بداء من الدولة — وتطلبها جهة الإدارة التي اينط بها تحصيل الرسوم وتسويتها وهي سكرتارية المحكة — والمدعى المكلف بإدائها إلى الدولة ثم قد تبدو بعد ذلك مصلحة المدعى عليه في المنازعة في هذا الأمر إذا ما حكم ضده ، والزام بالمصاريف هذا وتبين الفروق واضحة بين المصاريف والرسوم القضائية ، باستقرا نصوص قانون المرافعات الواردة في شأن المصاريف ، ومقابلتها بالنصوص الواردة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولاتحة تعريفة الرسوم والاجراءات المتعلقة بها المعمول بها أمام محكة القضاء الإدارى ذلك أنه بينما نصت المادة ١٩٨ من قانون المرافعات على أنه تقدر بمصاريف الدعوى في الحكم أن أمكن والا قدرها رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقضيها المحكوم له ويعطى هذا الأمر للمحكوم عليه بها .

فلان المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه خصص على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعطى هذا الأمر للمطلوب منه الرسم .

وتنص المادة ١١ من اللاتحة المشار إليها على أن تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتارية المحكة . وتقوم السكرتارية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

كذلك غائه بينما نصت المادة ٩٠ من قانون المرافعات على انه يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الامر المشار اليه في المادة السابعة .

ويحدد المحضر أو ظم للكتاب على حسب الاحوال اليوم الذي يتظر فيه التظلم اتم المحكمة في غرفة المشورة ويعلم الخصوم بذلك قبيل اليوم المحدد بثلاث ايام . فانه في المقابل تخص المادة ٩٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على انه يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الامر المشار اليه في المادة السابقة ... وتخص المادة ١٢ من لائحة الرسوم المشار اليها على انه لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسم الصادر به الامر ...

ومن حيث انه بتى أبتان ما تقدم ، فدا واضحة ان الحكم المطعون فيه قد جاتبه الصواب اذ قضى بعدم قبول المعارضة المقدمة من سكرتارية محكمة القضاء الادارى في امر تقدير الرسوم للتضائية الصادر من السيد رئيس المحكمة بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٩ . في الدعوى رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ القضائية لرفعها من غير ذى صفة ومن ثم يتعين القضاء بالقضاء الحكم المطعون فيه وبإعادة المعارضة الى محكمة القضاء الادارى للفصل في موضوعها .

(طعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٢٧ في — جلسة ١٩٨٣/١/٢٣)

القاعدة رقم (٩٩) :

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الادارى برفض طلب وقف التنفيذ وعدم الطعن عليه — حكم ذات المحكمة بالقضاء القرار المطعون فيه — طعن امانة قضائيا الحكومة في هذا الحكم — حكم المحكمة الادارية العليا بتصديق الحكم المطعون فيه والزام طرق الخصومة المصروفات مناصفة — امر تقدير المصروفات الزامه الحكومة بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف التنفيذ — مخالفته للقانون — لا وجه لالزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما انه قضى برفض الطلب المذكور والزام المدعى بمصروفاته .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد أقام الدعوى رقم ١١٦٢ لسنة ٢١ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى ضد وزير العدل ووكيل وزارة العدل لتوان الشهر العشارى وأمين عام مكتب الشهر العشارى بالقاهرة طالبا وقف تنفيذ والغاء قرار وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العشارى الصادر فى ١٩٧٧/٤/٢١ المتضمن عدم شهر سابقة المدعى رقم ٢٥٩٨ لسنة ١٩٧٧ والسير فى إجراءات الطلب رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٧٦ وقضت المحكمة فى الشق العاجل من الدعوى بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٨ برفض طلب وقف التنفيذ والزميت المدعى بالمصروفات . ولم يطن فى هذا الحكم بطلية ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠ صدر الحكم موضوع طلب الالفاء فانيا بالغاء القرار المطعون فيه والزام الخصوم بالمصروفات وإن هذا الحكم فى موضوع طعن الحكومة رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٦ القضائية وقد حكمت فيه المحكمة الإدارية العليا بجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من السير فى إجراءات شهر الطلب رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٧٦ وبرفض ماعد ذلك من طلبات والزميت طرق الخصومة فى الطعن بالمصروفات خاصة وقد استصدر المدعى بناء على هذا الحكم أمر بتقدير المصروفات المعارض فيه الذى تضمن الزام الجهة الإدارية ببليغ ٣١٥٠٠ جنيها على أساس الزم تلك الجهة بنصف مصروفات المدعى (أربعة جنيها) ونصف مصروفات الدلعن (سبعة جنيها ونصف) واتعاب المحلها (عشرون جنيها) .

ومن حيث أن أمر تقدير المصروفات موضوع المعارضة قد خالفنا اتفاقا فيما تضمنه من الزام الجهة الإدارية بنصف الرسم المقرر عن طلب وقف تنفيذ القرار محل الدعوى رقم ١١٦٢ لسنة ٢١ القضائية لاذ لا وجه للزام تلك الجهة بنصف هذا الرسم طالما أنه قضى برفض الطلب المذكور والزام المدعى بمصروفاته ولم تطن فى هذا القضاء ولما كان الطلب الموضوعى المتعلق بالغاء القرار هو الذى تناوله حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ القضائية المتام من الحكومة عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى هذا الطلب فإن مقتضى الحكم الصادر من محكمة الطعن بالزام طرق الخصومة فيه.

١٥-الطعن المصروفات مناصفة ، أن تلزم الحكومة بنصف الرسم المفروض على
١٦-الطلب الذى عرض على هذه المحكمة .

، طعن رقم ٢ لسنة ٢٠ قى - جلسة ١٩٨٤/٦/٩

قائمة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالنظر في
منازعة أمر تقدير رسوم قضائية . ولهذا لا ينفذ اختصاصها اذا احالت
المحكمة أمر تقدير رسوم قضائية اليها .

ملخص الفتوى :

فرض النزاع القائم بين وزارة المالية ووزارة العدل حول
أمر تقدير الرسوم في الدعوى رقم ٥٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال
القاهرة على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت
نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي
تنص على انه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء
الرأى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التى تنشأ
بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات
العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه
المنازعات ملزما للجانبين ... » .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
فى شأن الرسوم القضائية ورسوم التعويض فى المواد المدنية والتي
نص المادة ١٦ منه على انه « تقدير الرسوم بأمر يصدر من رئيس
المحكمة أو القاضى حسب الاحوال بناء على طلب قلم كتاب المحكمة
وبعلن هذا الامر للطلوب منه الرسم » .

وتنص المادة ١٧ من ذات القانون على انه « يجوز لذوى الشأن

ان يعارض في مقدار الرسم المسادر بها الامر المشار اليه في المادة السابقة ..

وتنص المادة ١٨ من القانون المشار اليه على انه « تقدم المعارضة الى المحكمة التي اصدر رئيسها امر التقدير أو الى القاضي حسب الاحوال ويمصدر ، الحكم فيها بعد سماع اقوال تلم الكتاب والمعارض اذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم في ميعاد عشرة ايام من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن » .

واخيرا استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١١٠ من القانون رقم ١٢ ، لسنة ١٩٦٨ في شأن المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على انه « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص مطلقا بالولاية وتلزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » .

من حيث انه وان كان الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض الا ان المشرع في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج عن هذا الاصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول تقدير الرسوم القضائية فحدد طريقا خاصا للطعن فيها اذ ناط ذلك بالمحكمة التي اصدر رئيسها امر التقدير او الى القاضي حسب الاحوال .

ولما كان الخاص بقيد العام فان اختصاص الفصل في تلك المنازعات فينحصر من الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي اصدر رئيسها امر التقدير او الى القاضي حسب الاحوال وذلك ايا كان اطراف النزاع . ولاغير من ذلك القول بان ما نصت عليه المادة ١١٠ مرافعات يلزم الجمعية العمومية . بنظر هذا النزاع ذلك ان الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة ابداء الراى الملزم طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة . رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا انه لا تمدح محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع في .

المادة ١١٠ مسألة الذكر . والآلة لا تكون إلا بين محكمتين تابعتين لجهة قضائية واحدة أو لجهتين تنمابيتين مستألفتين والجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع ليست محكمة وإنما هي جهة فتوى حدد القسانون اختصاصها كما حدد وسائل اتصالها بالنازعات التي تعرض عليها . وذلك فمن يمثل الوزارة أو الهيئة العامة قانونا أى من الوزير أو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة ومن ثم فإن قضاء محكمة شمال القاهرة الابتدائية في الطعن في أمر تقدير الرسوم القضائية والمقيد بجدول المحكمة برقم ٥١٧٢ لسنة ١٩٨٢ بعدم اختصاصها بنظره وأحالته الى لى الجمعية العمومية لا يجعل الاختصاص معتودا لها .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى عدم اختصاصها بنظر النزاع .

(ملف ١٢٥١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧)

قائمة رقم (٥٠١)

المبدأ :

عدم أداء الرسم لا يصلح سببا للطعن .

ملفص الحكم :

عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصلح سببا للطعن على الحكم الصادر في الدعوى وليس ذلك لأنه طالما كانت الرسوم مستحقة وواجبة الأداء فإن ظم الكتب يتخذ الاجراءات المقررة في تحصيلها .

(طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

تصويبات

كلمة الى القارىء

ناسف لهذه الاخطاء المطبعية

فلتكمل ش سبحاته وتعالى ..

الخطا	الصفحة/ المسطر	الصواب	الخطا	الصفحة/ المسطر	الصواب
انتقضتها	٤/١٨	انتقضاتها	١٩٤٨	١٢/٣٦١	١٩٤٨
بدلها	٤/١٨	بدئها	١٩٤٨	١٧/٣٦١	١٩٤٨
١٩٢٧/٤/١٦	٢٥/٣٧	١٩٧٩/٤/١٦	١٩٤٨	١٧/٣٦١	١٩٤٨
وثنى	٩/٥٩	وفي	١٩٤٨	١٨/٣٦١	١٩٤٨
لمصاح	١٣/١١٥	للاصلاح	النهائية	١٤/٣١٢	النهائية
تختصم	١٤/١٢٦	يختصم	قبل	٤/٣٢١	قبل الآخر
له	٢٠/١٥٦	لم	اثارته	٢١/٣٢٣	اثارته
اختصاص	٦/٢٠٤	الاختصاص	المعون	٢/٣٢٩	المطعون
انتقلهم	٢/٢٠٩	انتقلهم	في البيت	٨/٣٨١	البيت في
تنتبع	٤/٢٠٩	تنتبع	لا	٢٢/٤٠٦	الا
المال	٤/٢١١	المال	ارتبطا	٥/٤١٤	ارتبطا
الدعوى	٢٠/٢١١	الدعوى	حسبها	٢٠/٤١٦	حسبها
حقيقية	٢١/٢٢٠	حقيقية	جزءا	١٣/٤٢٣	جزءا
يدفعها	٨/٢٢١	يدفعها	وورد	١٨/٤٢٤	وورد
بصلب	٩/٢٤٤	بطلب	فاتها	١٥/٤٢٦	فاتها
بالدعوى	١٦/٢٤٥	الدعوى	صدر	١٧/٤٣٠	صدر
خللك	٨/٢٦٢	ذلك	ا	٦/٤٣١	الا
المدنية	١٢/٢٦٢	المدنية	القانون	١٣/٤٣٧	القانون
بنين	٢٣/٢٧٥	بين	مختصة	٢٣/٤٣٩	مختصة
وتم	١٧/٢٩٣	وقع	المطلب	٧/٤٤١	المطلب
٧٥٢	١٦/٣٠١	٧٥٢ لسنة	يجوز	١٨/٤٤٣	يجوز
لاحق	٢٢/٣٠١	الحق	الرتب	١٠/٤٤٥	الرتب
لمسترارها	١٠/٣٠٢	امسترارها	بعد	١٨/٤٥٢	بعد

الخطا	الصفحة/ السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/ السطر	الصواب
يعد	٢٨/٤٥٢	يعدم	يعد	٢٦/٤٩٢	بعد
ننلق	٦/٤٦٣	يتلق	تنفيذية	٢٦/٤٩٨	تنفيذية
بقتيد	٨/٤٦٥	بقتيد	وعايتة	١٤/٥٠٠	وعايتة
الحجبة	١٢/٤٦٧	الحجة	المنصور	٧/٥٠٧	المنصور
نيم	١٤/٤٦٩	فيها	يجوز	٥/٥٢٦	يجوز
النازعة	١٤/٤٨٧	النازعة	تدابه	٣/٦٢٤	بذاته
تلقظ	٢٠/٤٩٢	تلقظ			

فهرس تفصیلی

الجزء الرابع عشر

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب الموسوعة
٥	دموى
٤١	الفصل الاول : الدموى بعنة عامة
١١	الفرع الاول : قواعد الاجراءات المتبعة في الدموى
٤٢	الفرع الثانى : صحيفة الدموى
٤٢	اولا : الابداع
٦٥	ثانيا : الاملان
٨٠	الفرع الثالث : المصلحة
٩٧	الفرع الرابع : الصفة
٦٥١	الفرع الخامس : تكيف الدموى
١٧١	الفرع السادس : طلب في الدموى
٤٧١	ثانيا : الطلبات الاصلية والطلبات الاحتياطية
٢٨٤	ثالثا : الطلبات المتعارضة
٢٩٣	رابعا : الطلبات المعدلة
	الفرع السابع : دفع في الدموى
٢٩٦	اولا : أحكام عامة
٢٠٤	ثانيا : الدفع بعدم الاختصاص
٤١٩	ثالثا : الدفع بعدم القبول
٢٢٤	رابعا : الدفع بعدم جواز نظر الدموى لسبق الفصل فيها
٢٢٨	خامسا : الدفع بالتزوير المسقط
٤٢٠	سادسا : الدفع بالتزوير
٢٢٢	سابعا : الدفع بعدم دستورية القانون
٢٢٢	الفرع الثامن : التدخل في الدموى
٢٢٢	اولا : أحكام عامة
٢٢٢	١ - مناطق التدخل
٢٢٧	ب - اجراءات التدخل

الصفحة	الموضوع
٢٤٦	ثانيا : التدخل الانضباطي
٢٥٣	ثالثا : التدخل الاختصاصي
٢٥٤	الفرع التاسع : حق الدفاع
٢٥٤	أولا : محو المبررات الجارحة
٢٥٦	ثانيا : رد القضاة
٢٦٦	الفرع العاشر : موارد سير الدعوى
٢٦٦	أولا : انقطاع سير الخصومة
٢٧٨	ثانيا : وقف الدعوى
٢٨٦	ثالثا : ترك الخصومة
٢٩٦	رابعا : انتهاء الخصومة
٣١٦	خامسا : الصلح في الدعوى
	الفرع الحادي عشر : هيئة مفوضي الدولة ، ودورها في
٣٢٨	الدعوى الادارية
٣٥٤	الفرع الثاني عشر : سقوط الحق في ربع الدعوى بمعنى المدة
	أولا : سقوط الحق في ربع الدعوى بمعنى المدة المترتبة
٣٥٤	لتعادم الحق المدعى به
	ثانيا : تصفية المطوق المترتبة على القوائين والنظم
	السابقة على تاريخ البطل باللقانون رقم ٥٨
٣٦٢	لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٦/٣٠
٣٩٤	ثالثا : سقوط الدعوى التأديبية
٣٩٦	الفرع الثالث عشر : الحكم في الدعوى
٣٩٦	أولا : حجز الدعوى للحكم
٣٩٧	ثانيا : ديباجة الحكم
٤٠١	ثالثا : المنطوق
٤٠٣	رابعا : تسبيب الحكم
٤٠٦	خامسا : تفسير الحكم
٤٢٠	سادسا : تصحيح الاخطاء المادية
٤٢٦	سابعا : اغفال الحكم ببعض الطلبات
٤٢٧	ثامنا : حجية الاحكام

الصفحة	الموضوع
٤٢٧	المبحث الأول : شروط حجية الأمر المقضى به
٤٢٧	أ - بصفة حلية
٤٣٧	ب - وحدة الخصوم
٤٤١	ج - وحدة المحل
٤٤٨	د - وحدة السبب
	المبحث الثاني : مقتضى ما للأحكام من حجية عدم جواز عودة
	الخصوم الى المنازعة في الحق الذي فصل فيه
٤٥٤	الحكم
	المبحث الثالث : قوة الشيء المقضى تلحق بالمنطوق والاسباب
٤٦٥	المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق
	المبحث الرابع : حجية الحكم تمتد الى الخصوم وإلى خلفهم العلم
٤٧٧	وخلفهم الخاص
	المبحث الخامس : حجية الأمر المقضى الذى تتبع به الأحكام
٤٧٩	الادارية حجية نسبية فيما عدا أحكام الانشاء
	المبحث السادس : التفرقة بين اثر الحكم كدادة لتقوية الحقوق
٤٨٦	المحكوم وقوة الأمر المقضى
٤٨٧	تاسعا : تنفيذ الحكم
٤٩٦	مائثا : ضياع الحكم
٤٩٩	حادى عشر : التنازل عن الحكم
٥٠٨	ثانى عشر : حكم تمهيدى يندب خبير
٥١٠	ثالث عشر : الحكم بعدم اختصاص والاحالة
٥٥١	رابع عشر : بطلان الحكم
٥٥١	المبحث الأول : حالات بطلان الاحكام
٥٥١	أ - اغتال الاعلان
٥٥٩	ب - عدم ايداع تقرير المفوض
٥٦٢	ث - صدور الحكم في جلسة سرية
٥٦٣	ث - الزام خصم لم يكن ممثلا في الدعوى
٥٦٤	ج - خلو الحكم من الاسباب أو قصورها أو تناقضها
	وتهافتها أو تناقضها مع المنطق

الصفحة	الموضوع
٥٦٧	د - التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية
٥٧١	ق - الاحالة في تسبيب حكم على حكم آخر
٥٨٣	ك - عدم توقيع رئيس المحكمة على نسخة الحكم الأصلية
٥٨٥	ل - عدم توقيع أعضاء الهيئة
٥٨٩	م - زيادة من اشتركوا في اصدار الحكم عن العدد المقرر قانونا
٥٩١	ن - الاشتراك في المداولة واصدار الحكم دون سماع المرافعة
٥٩٩	هـ - عدم صلاحية أحد الاعضاء

٦ البحث الثاني :

٦٠٩	١ - الاخطاء المادية
٦١١	ب - النقص أو الخطأ غير المخل في بيانات الخصوم
٦١٦	ت - ضوابط تسبيب الاحكام
٦١٨	ث - ورود المنطوق في ورقة مستقلة
٦٢١	ج - الاحالة بقرار
٦٢٣	د - في حالة ضم دمويين للارتباط. يجوز تكملة لسبب الحكم في احداها بأسباب الحكم في الأخرى
٦٢٥	ر - توافر الاشتراك في سماع المرافعة والمداولة واصدار الحكم
٦٢٦	ق - عدم الاخطار ثم الحضور
٦٢٨	ك - اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان ذوى الشأن
٦٣٢	ل - ثبوت صلاحية القاضي لنظر الدعوى
٦٣٩	م - ثبوت عدم الاشتراك في ابداء الراى مسبقا كنفوض
٦٤١	ن - قيام سبب من اسباب عدم الصلاحية أو اسباب الرد بكاتب الجلسة
٦٤٣	الفروع الرابع عشر : تقدير قيمة الدعوى
٦٤٥	الفروع الخامس عشر : مصروفات الدعوى
٦٧٣	الفروع السادس عشر : رسوم الدعوى

ملحق أعمال الدار المصرية الموسوعة

(حسن الفكهاني - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولاً - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الأول .

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الثاني .

٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الثالث .

٤ - المدونة العمالية في قوانين أصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية :

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانياً - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كلمة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣٠ جزء — ٣ ألاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كلغة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكل لغة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٦٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكل لغة مزوج القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون الجنى الأردنى : (٥ أجزاء - ٥ الآلة

صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء
محققى القانون الجنى المصرى والشرعية الاسلامية السبعاء واحكام المحاكم
فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام
محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح
والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء -) آلاف

صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة
البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير
المثالى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظم الإدارة
:الأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٣٠

آلف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا
ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات
المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنية المغربى : (جزءان) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين
العربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض
المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين

العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى وحكمة
النقض المصرية .

٢٥ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة
النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا
أبجديا وزنيا (٢٥ جزء مع الهامس) .

١٦ — الموسوعة الإعلامية الحديثة للغة عربية :
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن مرضا شاملا للحضرة الحديثة
بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

